

السلطة في المجتمع الاشتراكي

رسالة
دكتوراه في الحقوق
مقدمة من: صبحي عبده سعيد

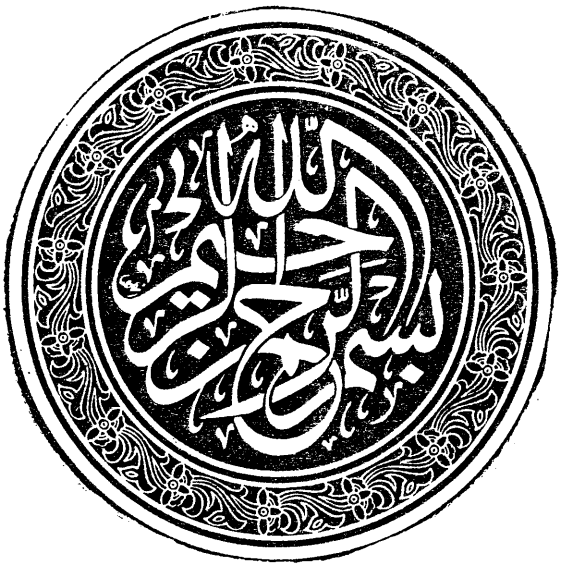
لجنة الحكم على الرسالة وتكون من السادة:

الأستاذ الدكتور	ثروت بدوي	رئيساً
الأستاذ الدكتور	طعيمة الجرف "المشرف"	عضواً
الأستاذ الدكتور	محمد عصفور	عضواً

إهداء

إلى زوجتي ...
التي وقفت بجانبي تشجعني وتشد من أزري
أهدي إليك ثمرة جهدي ؟

١٩٨٠



« سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم . »

يارب ما منحتني من قوة فبفضلك ، وما أصابني من ضعف فمني عن
الجاه فمن نقص البشر . اللهم سر وفي فيما أريد وأحاول واهدني
بنورك إلى الصراط المستقيم .

مقدمة

لابد لأى مجتمع يريد الاستمرار والبقاء من أن تكون له قوة دافعة تجعل له كيانا سياسيا ، وهذه القوة هى السلطة السياسية (١)، وعلى ذلك فهناك تلازم بين السلطة وكل جماعة سياسية .

وعلينا قبل أن نلقى الضوء على أسس بناء السلطة فى المجتمع الاشتراكى أن نقرر أن شكل السلطة وطرق بنيانها وأهدافها هو دائما تعبير عن المواقف الاجتماعية (٢).

فالسلطة فى علاقتها بالفرد هى دائما مشكلة سياسية ، وبالقدر الذى يتحدد به الفصل بين سلطان الدولة وارادة الفرد تتحدد أسس بناء السلطة : أى يتحدد نوعها وأدواتها ومجالاتها ومن هذا المنطلق نستطيع أن نقرر أن بناء السلطة فى أى مجتمع لابد أن يثير تساؤلات أو قضايا ثلاثة أساسية :

فالقضية الأولى هى : لمن تكون السلطة والسيادة فى المجتمع ؟ ان المتتبع للنظريات السياسية يمكن أن يميز فى هذا الشأن بين اتجاهات أساسية ثلاثة (٣) : اتجاه عقلى فردى، اتجاه عقلى جماعى ، اتجاه دينى .

والقضية الثانية هى : فى خدمة من تكون السلطة فى المجتمع ؟

(I) Burdeau (G.): Traité de science politique, 2 éme éd., L.G.D.I., Paris, T.I, I966.

(٢) روبرت ماكيفر ـ تكوين الدولة . بيروت ١٩٦٦ ص ٢٤٠.

(3) Direction Rationnelle Individuelle, D.R. Collective, D.Religieuse.

ان المتتبع للنظريات والتطبيقات السياسية يمكن أن يميز بين وظيفتين أساسيتين لمجالات السلطة وأهدافها : تتحد الأولى فى المحافظة على النظام السياسى والاقتصادىو الاجتماعى القائم ، وصونه من أية محاولة لتغييره ، وهنا نكون أمام سلطة محافظة ، وتستهدف السلطة الثانية أهدافا مستقبلية اذ تحاول أن تغير ماهو قائم لتصنع ما يجب أن يكون، وعلى ذلك تكون السلطة مديرة ، تؤمن بأن المجتمع البشرى تحكمه قوانين مسيطرة أو ظروف ملحة تحتم عليه التطور والتقدم .

والقضية الثالثة هى : كيف تمارس السلطة ؟ ومامجالاتها وما أهدافها ؟ فاذا سلمنا بأن شكل السلطة وطرق بنيانها هى دائما تعبير عن المواقف الاجتماعية ، فلابد أن ينعكس ذلك على طريقة ممارستها ، ذلك أن الممارسة أثر تابع لقدرات السلطة وسلطانها فىأن تكون سلطة محافظة أو مديرة .

وتحتاج السلطة فى المجتمع الاشتراكى الى اجابات واضحة عن هذه التساؤلات الثلاثة . وعلينا قبل الخوض فى الاجابة عن هذه التساؤلات أن نعرض فى ايجاز التطور الهيكلى للرأسمالية باعتباره نظاما كشفت تجربته عن عديد من المساوىء التى كانت سببا مباشرا فى ظهور المذاهب الاجتماعية والاشتراكية ، وعلى ذلك كان علينا أن نتحرى مولدها الفكرى وفى عجالة .

التطور الهيكلى للرأسمالية ومولد الفكر الاشتراكى :

لقد كان للتطور الصناعى الذىأحرزته دول أوربا الغربية خلال القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر آثارا عميقة فى واقعها الاقتصادى والاجتماعى، فقد خلقت الثورة الصناعية التى انطلقت أول ما انطلقت من انجلترا عواملمادية ومعنوية هيأت لقلب الهياكل الاقتصادية والاجتماعية فى غرب

أوروبا . ذلك أن الثورة الصناعية بوصفها ثورة فكر علمى قد أثرت فى معطيات الانتاج الأساسية . فقلبتها هى وعلاقات الانتاج القائمة آنذاك ، وتمثلت أبرز مظاهر هذا الانقلاب فى ظهور خلل خطير فى البنيان الاجتماعى يدور حول انعدام المساواة المتزايد بين من يملكون ومن لا يملكون .

غير أن الملكية هذه المرة لم تكن تنصب على الاقطاع الزراعى، لكنها انصرفت أساسا الى ملكية وسائل الانتاج الصناعى وكان نشوءها وليد تقدم فنون الانتاج ورقى وسائل النقل ، وكشف ثروات ووسائل جديدة ... مما ترتب عليه تضخم فى أرباح رجال الصناعة والتجارة ونمو فى حجم رءوس الأموال المستثمرة . وقد صاحب هذا الاتجاه بروز فئتين جديدتين متعارضتين فى البناء الاجتماعى :

الأولى : فئة أرباب الأعمال من الرأسماليين والتجار ورجال الصناعة ممن حققوا أرباحا هائلة فى الأنشطة التجارية والصناعية .

الثانية : فئة العمال التى تبيع عملها لقاء أجر .

وقد ظلت الهوة بين هاتين الفئتين تزداد اتساعا وعمقا منذ قيام الثورة الصناعية الى أن بلغت أبعد مدى لها فى النصف الأول من القرن التاسع عشر . وفى غضون هذه الفترة كانت الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لاعداد العمال المتزايدة بسبب الزحف الصناعى فى تدهور وانحطاط ، بينما كانت رءوس الأموال تتضخم فى المشروعات الصناعية بصورة كبيرة ، ولم يكن هناك تدخل من جانب السلطة الرأسمالية يوقف هذا التناقض أو يخفف من حدته ، ذلك أن السلطة الرأسمالية كانت بمعزل عن الحياة الاقتصادية ، ولم يكن لها أن تتدخل لتعيد التوازن المفقود ، وكان هذا الموقف من جانب السلطة الرأسمالية راجعا للأسباب التالية :

- سيادة المذهب الاقتصادى الحر وسيطرته على مفاهيم الساسة ورجال الدولة فى ذلك الحين .

٢- حداثة عهد الدولة بالحياة الصناعية وخشيتها من أن يؤدى تدخلها الى عرقلة التقدم الصناعى .

٣- عدم ظهور ردود فعل سياسية وشعبية كافية يمكن أن تشكل ضغطا على الحكومات القائمة آنذاك وتحملها على التدخل لصالح العمال .

ولهذه الأسباب الرئيسية . أحجمت الدولة الرأسمالية عن كل تدخل فى الحقل الاقتصادى والاجتماعى يخفف من هذه الفوارق الطبقية المتزايدة ، وهكذا ظلت الطبقة العاملة طوال هذه الفترة - وحتى بعد صياغة النظرية الماركسية ذاتها - بلا قوانين تحمى مصالحها وبلا اجراءات تنظم شئونها ، فلم تكن هناك قوانين تحرم عمل الأطفال والنساء مدة طويلة مرهقة ، وتكفل للعامل حقا على رب العمل فى راحة أسبوعية بأجر أو تأمينا اجتماعيا يسعفه فى حالة المرض أو العجز أو الشيخوخة . ومن ناحية أخرى لم يكن للعمال حق تكوين نقابات أو هيئات تتولى الدفاع عن مصالحهم فى مواجهة أرباب العمل، ولم يكن لهم فى النشاط السياسى حظ يذكر اذ لم تكن لديهم تجمعات سياسية أو حزبية ، لذلك لم يكن تأثيرهم فى الحياة السياسية ملموسا .

وفى خضم هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية انطلقت آراء فكرية جديدة تدور حول الاشتراكية ، والواقع أن الفكر الاشتراكى له جذوره البعيدة فى التاريخ(١) لأن الصراع بين من يملكون كل قدرة ويتحكمون فى المقدرات ومن لا يملكون أى قدرة

---

(١) الدكتور ابراهيم دسوقى والدكتور عبد العزيز الغنام ، تاريخ الفكر السياسى ، دار النجاح ، بيروت ١٩٧٣ . ص ٢٩٢ .
الدكتور أحمد جامع . المذاهب الاشتراكية . طبعة ثانية. دار المعارف ١٩٦٩ . ص ٢٠ .

ويخضعون لمقدرات الأهواء صراع أزلى ، غير أن الأفكار الاشتراكية كانت متناثرة ومشتتة وكأنها تنتظر ظروف مولدها فى أحداث القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حتى تصاغ فى قوالب علمية ونظرية تعكس روح العصر ومتطلباته (١).

وعلى الرغم من وجود خلافات تضيق أو تتسع بين رواد المذاهب الاشتراكية ،فانه يمكن القول بأن هذا الفكر الاشتراكى يدور حول محور رئيسى ، قطباه العمال وأرباب الأعمال وما بينهما من أنظمة وقواعد ومفاهيم ، وقد بدأ الاهتمام الاشتراكى عند الاشتراكيين ينصرف الى الدعوة بالتدخل لانقاذ العمال والارتفاع بمستواهم ، ومن هنا انطلقت الهجمات على العقيدة الاقتصادية السائدة (آنذاك) التى تمثلت فى المذهب الفردى الحر ،وما أدى اليه من اهدار التوازن الاجتماعى والاقتصادى داخل المجتمع وعدم وجود اتساق طبعىّ بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة .

ولما كانت الفردية الاقتصادية تقوم أساسا على قاعدة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والمنفعة الشخصية لكونها مولدا للنشاط الانتاجى ونظام المنافسة الحرة بين المنتجين دون ماتدخل من الدولة فى تحديد عناصر هذه المنافسة ،فقد تعرضت كل هذه القواعد والمفاهيم للنقد الشديد من جانب حملة الدعوة الاشتراكية وأصبحوا يعتقدون أن الحرية والمساواة واعلان حقوق الانسان وكل ما جاءت به الثورات والدساتير من قيم ومبادىء لم تعد تحمل المعانى البراقة التى كانت لها من قبل حينما خاضت الشعوب معاركها السياسية من أجل التحرر السياسى، وكان ضروريا ازاء ما تفرخه المجتمعات السياسية الجديدة من صراع من

---

(١) راجع فى شأن الظروف المهيئة لقيام الفكر الاشتراكى . مؤلف البروفسير " مارشال" .

Marchal (A.) : Systemes et Structures Economiques P.U.F,,Paris, I969.

أجل التحرر الاقتصادى والاجتماعى أن يتغير النظر الى هذه المبادىء على ضوء المنظور الاجتماعى والاقتصادى الجديد حتى يمكن اعطاؤها معنى جديدا يتفق والواقع القائم .

وقد حمل لواء الدعوة الى هذه الاشتراكيات رواد ومفكرون عديدون ينتمون الى ميول شتى واتجاهات مختلفة . والواقع أن آراءهم ونظرياتهم لا يصل بينها سوى رابط ضئيل حول بعض المبادىء الأساسية المشتركة ، وأكثرهم يعلنون عداءهم للنظام الرأسمالى ودعامته الأساسية - الملكية الفردية - ويدعون الى ازالتها واستبدالها بنظام آخر هو نظام الملكية الجماعية .

غير أن هؤلاء المفكرين والرواد يختلفون فيما بينهم فى الأساليب التى يمكن استخدامها لتحقيق مثل هذا التغير فى صفات الملكية الجديدة ومآل النظام الجديد .

ولما كان البحث لا يتسع للخوض فى دراسة الاشتراكيات غير المعاصرة [١] كالاشتراكية المسيحية (الكاثوليكية والبروتستنتية) التى حاولت ايجاد حل للمشاكل الاجتماعية من خلال الديانة المسيحية ، وكالاشتراكية المثالية وأهم روادها (سان سيمون ، فورييه ، اوين ، بلان ، برودون) فلسوف نكتفى فى بحثنا بابراز أهم التيارات الفكرية للاشتراكية المعاصرة .

الاشتراكية المعاصرة :

تتمثل أهم التيارات الفكرية الاشتراكية فى تيار الاشتراكية العلمية وتيار الاشتراكية الديمقراطية .

---

(١) الدكتور ابراهيم دسوقى وآخر - المصدر السابق من ٢٩٤-٣٠٣ .

الدكتور أحمد جامع - المصدر السابق ص ٤٨ وما بعدها .

أما الاشتراكية العلمية ، فهى التعبير الذى استعمله الشيوعيون للدلالة على المرحلة الدنيا فى المجتمع الشيوعى وهى تستمد أصولها من كتابات كارل ماركس فى القرن التاسع عشر ، وخلاصتها أن الاشتراكية مرحلة حتمية من مراحل التاريخ تخلف الرأسمالية وتسلم الى الشيوعية ، تعتبر الصراع الطبقى أساس تطور التاريخ ، وتدعو طبقة البروليتاريا الى الثورة الدموية قصدا الى تصفية الطبقات الأخرى والغاء الملكية الفردية لأدوات الانتاج لأن الملكية الخاصة هى سبب هذا الصراع ، كما تنتهى الاشتراكية العلمية الى المناداة بالغاء الدولة لزوال سبب وجودها وهو الصراع الطبقى ، اذ أن المجتمع فى مرحلته العليا سيصبح مجتمعا لا طبقيا لا سيطرة فيه ولا دولة ولا ديانة ولا قومية ولا منازعات ويسود شعار من كل بحسب قدرته ولكل حسب حاجته .

أما التيار الثانى فقد سمى الاشتراكية الاصلاحية لأنه يدعو الى اصلاح المجتمع القائم ومواكبة تطوره ونموه بوسائل سلمية ، كما سمى هذا التيار ايضا الاشتراكية الانسانية لأنه لا يغفل قيمة الانسان ومتطلباته ، وسمى فى أوائل القرن العشرين الاشتراكية الديمقراطية ، لأنه يجمع فى كيان عضوى واحد بين العدالة الاجتماعية والحرية السياسية .

ومجمل القول أن هذا التيار يستهدف اصلاح المجتمع وتخليصه مما يشوبه من مظالم اجتماعية وتحويله الى مجتمع اشتراكى عن طريق وسائل الديمقراطية ومؤسساتها . فالنظام الاشتراكى هنا لا يأتى نتيجة حتمية للتفسير المادى للتاريخ ، وليس وليد القوانين التى قيل انها تحكم تطور التاريخ ، بل هو نتيجة تطور فكرى واستجابة لمتطلبات التطور والنمو ، لهذا فان الاشتراكية الديمقراطية تنادى باستبقاء الملكية خاصة فى نطاق ما تؤديه من وظيفة اجتماعية ، وبما لا يسمح بالاستغلال ، وترفض مبدأ الصراع الطبقى والثورة الدموية واقامة

مجتمع البروليتاريا وحكم الطبقة ، وتطالب بتدخل الدولة لتحقيق الاصلاح بالوسائل الديمقراطية بما يحقق التضامن والتكافل بين جميع فئات الشعب وبما يحفظ لهم وحدتهم وسلامتهم وهكذا يظل الفرد له قيمته بجانب قيمة الجماعة ، وتبقى له مصالحه بجانب مصالح المجتمع فيتحقق التوازن ٠

والجدير بالبيان أن الاشتراكية الاصلاحية وان كانت أسبق فى الظهور من الاشتراكية العلمية ، فانه بعد ظهور هذه الأخيرة أصابها الوهن ، غير أنها عادت الى الازدهار من جديد نتيجة لما أسفر عنه التطبيق العملى للماركسية من مساوىء ، اذ ثبت أن الانسان الفرد فى ظل هذا التطبيق قد سلب أعز ما يملك وهو حرية الفكر ، فضلا عما كشف عنه هذا التطبيق أيضا من اغلاط فى أساسيات ما نادت به الماركسية كشفت عنها المراجعات المذهبية داخل المذهب الشيوعى نفسه (١)

وأيا ما كان الأمر فان هذين التيارين : تيار الاشتراكية العلمية وتيار الاشتراكية الديمقراطية قد ظهرا فى الفكر والتطبيق ليجعلا من السلطة السياسية المعاصرة فى غالبية الدول سلطة اشتراكية تقضى على مساوىء النظام الرأسمالى وسلبياته ٠

وهكذا تصبح مادة دراستنا للسلطة فى المجتمع الاشتراكى ذات أهمية ، باعتبار أن أكثر المجتمعات الحديثة وهى تنتقل أو ترتقى نحو مجتمع آخر متطور أو جديد تستهدف تحقيق الاشتراكية ٠

الا أن السلطة أيا كانت ، وفى أى مجتمع هى دائما محور

---

(١) لمزيد من التفصيل راجع :
الدكتور ابراهيم دسوقى وآخر ـ المصدر السابق ٣٢٦ وما بعدها ٠
الدكتور اسكندر غطاس ـ المصدر السابق ص ٢٣٥ وبعدها ٠

المشكلة السياسية .

وقد أظهر الفكر والتطبيق عديدا من المحاولات سعيا وراء حلها ، وهذا الخلاف فى الحلول هو سر الصراعات الراهنة بين المذاهب السياسية ، كما أن فكرة السلطة السياسية تثير من جانب آخر بعض المشكلات تتعلق بها : ذلك أن اختلاف النظر حول مفهوم السلطة يؤدى حتما الى اختلاف النظر نحو أساس شرعيتها ، كما أن فلسفة السلطة السياسية والاجتماعية أمر يختلف ما بين سلطة وأخرى، وهذا يؤدى بالضرورة الى أن يكون سند السلطة وشكلها امرا متغيرا مع تغير هذه الفلسفة ، فضلا عن اختلاف نوع الممارسة - لكل ذلك ، ولأن هذا هو طابع السلطة فى كل زمان ومكان ، فان الأمر يصبح لازما ان نهتم ببحث هذا الطابع العام - (لكل سلطة أيا كان شكلها) بحثا تمهيديا نكشف فيه عن السلطة السياسية وما تثيره من مشكلات ، وبذلك نحقق مدخلنا الطبيعى حين نتعرض لموضوع دراستنا بالبحث .

أولا ، وأنه لا وجود للفرد ولا لحرياته ولا لمصالحه الا من خلال الجماعة ، يعطيها كل شيء ولا يأخذ منها الا بمقدار ما تعطى هى، ليس له أمامها مناطق محجوزة ، وليس لسلطانها حدود عليه .

وهذا التفكير كان وراء النظرة الشمولية Totalitarisme في الفكر السياسى اللاتينى القديم الذى بلوره افلاطون(١) وأكده أرسطو من أن الانسان (حيوان اجتماعى بالطبع) . بل لقد ذهب أرسطو فى هذا الاتجاه الى حد القول بأن الانسان الذى يمكن أن يعيش خارج الجماعة ، أما فاقد لصفة الانسان لكونه وحشا ضاريا أو لأنه ملك فوق البشر (٢).

وهذه الفلسفة الشمولية هى التى جعلت مفكرى الاغريق يؤمنون ايمانا لا نهاية له بعلو (المدينة) وسيادة سلطانها على الأفراد بحيث يكون الانسان (جسده وماله وولده وفكره) حبيس خدمتها وليس له حقوق فى مواجهتها الا بمقدار ما تمنحه هى يستوى فى ذلك العبد والحر .

وجاءت الماركسية لتقيم من تحليلها المادى التاريخى سندا فلسفيا لسيادة الجماعة لتحقيق حرية الفرد ، وفى سبيل ذلك يعطى الفكر الماركسى سلطات شاملة للسلطة ، فأعطاها حق التدخل فى كل مجالات الحياة ، وفى كل شئون الأفراد ، وقد انعكس ذلك – بطبيعة الحال – على فلسفة الحريات فى النظرية الماركسية التى ترى أن يكون هناك سعى لتحقيق الحرية

---

(١) (I) Prelot (M.) : Histoire des idees Politique, 3 éme éd, Paris, Dalloz, I966, P.69 ets.

(٢) الدكتور بطرس بطرس غالى والدكتور محمود خيرى عيسى: المدخل فى علم السياسة . الطبعة الرابعة . القاهرة ١٩٧٤ ص ٩٧ .
الدكتور طعيمة الجرف المدينة الفاضلة بين مثالية أفلاطون وواقعية أرسطو. القاهرة ١٩٦٨.

الفعلية Cincrête لكل الناس[١] ، فالحريات العامة طبقا للفكر الماركسى لا تعد حقوقا يتمتع بها الفرد بحكم كونه انسانا وانما هى وظائف يمارسها الفرد فى خدمة النظام الشيوعى[٢]. ثم جاءت الاشتراكية الديمقراطية محصولا لتطور فكرى عالمى فجسدت صيغة مستحدثة للرابطة السياسية تعدل بها الرابطة ما بين الحاكم والمحكوم ، بما يسمح بتحقيق التوازن والتوافق بين الارادة الفردية والارادة الجماعية : أى بين الفرد والسلطة فى محاولة منها لحل المشكلة السياسية بما يسقط عيوب الفردية والشمولية على السواء . فالاشتراكية الديمقراطية لم تسقط من تحليلها الفرد ولم تهدر الجماعة ، وانما اقامت فلسفتها على تحقيق مصلحة الفرد ، ومصلحة الجماعة ، بصورة لا تسمح بطغيان احداهما على الأخرى، فاعترفت للفرد بكيانه فى مواجهة السلطة ـ ممثلة الجماعة ـ كما اعترفت للجماعة بكيانها المتميز عن الأفراد المكونين لها ، وبالتالى بحقوق لها فى مواجهة الفرد ، وعند التعارض بين حقوق الأفراد ، وحقوق الجماعة تكون الأولوية للأخيرة ، ونتيجة لذلك لا تقتصر مهام السلطة فى المجتمع الاشتراكى الديمقراطى على وظائفها التقليدية ، بل يُعترف لها بوظيفة اجتماعية واقتصادية تستطيع بمقتضاها التدخل لتنظيم النشاط الاجتماعى والاقتصادى للأفراد بغية تحقيق التوازن فى المجتمع ـ وهكذا مزجت فلسفة الاشتراكية الديمقراطية فى تناسق بين الفردية والجماعية .

لمن تكون السلطة فى الجماعة ؟

لقد عرفت " أثينا " دولة المدينة الديمقراطية[٣] التى

---

(١) الدكتور عبد الحميد حشيش . دروس فى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . النظرية العامة للثورة . القاهرة ١٩٦٦ . ص ١٤ .

(٢) الدكتور طعيمة الجرف . دروس فى القانون العام القيت على طلبة الدراسات العليا بفرع جامعة القاهرة بالخرطوم ١٩٧٢ .

(3) Chevallier(I.J.): " Cours d'histoire des idées Politiques, recherches sur La naissance et le developement de L'idée democratique" Paris . 1965/1966. P.46.

تأخذ بمبدأ السيادة الشعبية ، ذلك أن الشعب هو السيد الوحيد ، فكل سلطة تنبع من الشعب، والشعب هو صاحب السيادة المطلقة في كل ما يتعلق بالمدينة ، واذا كان الشعب في أثينا القديمة هو صاحب السلطة والسيادة ، فان مدلول الشعب في هذه الديمقراطية كان مقصورا على المواطنين الاحرار في المدينة دون غيرهم من العبيد والنساء ، وهكذا كان لهم وحدهم حق ممارسة السلطة (١)

وسار التاريخ، وقامت الامبراطورية الرومانية وانهارت، وبانهيارها ظهر عصر الاقطاع في أوربا بكل ما ارتبط به من ظواهر سياسية واجتماعية كان أبرزها سقوط السلطة المركزية وتفتيتها الى عدد لا حصر له من الامارات الاقطاعية المستقلة التي اقيمت بينها حدود فاصلة والتي دارت بينها العلاقات في شكل حروب دائمة ومستمرة ، كما أدى انهيار السلطة المركزية في روما الى ظهور ما يسمى بعصر السيطرة المسيحية أو العصر الديني الذي امتاز بوحدة العقيدة وجعلها أساس الوحدة السياسية بين شعوب أوربا الممزقة سياسيا واقتصاديا الى اقطاعيات(٢) ، وقد أدى انفراد البابا بالسلطة في كل العالم المسيحي الى تسلط الكنيسة الكاثوليكية الى حد ظهور دولة الكنيسة بكل ما ارتبط بها من استبداد سياسي واقتصادي، تجاوز المدى فأصبح استبدادا دينيا يرفض كل محاولات التطوير في المفاهيم الكنسية ، ويحكم بالموت بسبب عدم اطاعة الأوامر البابوية ـ كما قام التحالف بين الكنيسة وامراء الاقطاع لاستغلال شعوب أوروبا ولتنظيم عملية الاستبداد بها في العصور الوسطى، وانتهى هذا التحالف الى

---

(١) لمزيد من التفصيل راجع :
دكتور أنور رسلان. الديمقراطية بين الفكر الفردي والفكر الاشتراكي . ص ٣٥ .

(2) Murray (Jhon Courtney) . Governmental repression of heresy , reprinted from the proceedings of catholic theological society of America, 1949, P. 56-57.
جاك ماريتان. الفرد والدولة. بيروت ١٩٦٢، ص١٧٦، ١٧٧.

جر أوروبا الى حرب صليبية ضد بلاد الشرق الاسلامى ، ولقد كانت هذه الحروب التى ارادها البابوات وأمراء الاقطاع وسيلة لبسط النفوذ وجمع الثروة المحرك الأساسى لثورات التمرد فى أوروبا ضدهم وبخاصة من طبقة البرجوازية الجديدة التى كانت احدى ثمار النتائج المباشرة للحروب الصليبية التى أدت الى اتصال الغرب البعيد بالشرق الاسلامى، فكان أن نهل الغرب من معارف الشرق ، وكان أن قامت التجارة بينهما (١). وكانت البرجوازية الجديدة فى نشأتها الباحثة عن تحقيق مصالحها تنادى بأمرين هامين : أولهما سياسى ويبحث عن دولة قومية موحدة تتركز السلطة فيها لملك يحمى تطلعاتها ويسقط بقايا الاقطاع ، وثانيهما دينى يطلب حرية العقيدة المسيحية ، فظهرت البروتستنتية بما أدت اليه من حدوث انشقاق داخل الكنيسة .

ثم ارتبطت الثورة الدينية بالثورة السياسية الأمر الذى أدى الى رفع شعارين أساسيين :

أ – استقلال الكنائس الوطنية فى الدول القومية الناشئة عن كنيسة روما .

ب – علمانية الدولة ، بمعنى التسليم بأن سلطة الدولة سلطة زمنية وضعية من حق البشر ، تنفصل انفصالا كاملا عن الدين لا تخضع له ولا يخضع لها ، وهو ما يسمى بمبدأ انفصال الدين عن الدولة وهو المبدأ الذى حكم (ومازال يحكم دول أوربا حتى الآن . (٢)

وهكذا استهدف الكفاح اسقاط الأساس الذى يجعل من وحدة الدين والعقيدة شرطا للوحدة السياسية ، كما استهدف فصل السلطة الزمنية عن السلطة الروحية . وكان حتما أمام تلك المتغيرات أن تبحث البرجوازية عن حليف يساندها فى حركة التمرد ضد

(I) Sabin (G.): A history of Political theory , 3er ed, Indian, I96I, P.245.

(٢) جاك مارتيان . المصدر السابق . ص ١٧٩ .

أمراء الاقطاع وبابوات الكنيسة معا ، ووجدت البرجوازية من الصراعات التقليدية بين أمراء الاقطاع فرصتها لكى تقف وراء واحد منهم تساند، فى حروبه مع الآخرين فترفعه ملكا فى دولة قومية موحدة وتعطيه سلطة الامبراطور القديم و سلطة البابا فى الوقت نفسه ، وكان لابد من نظرية سياسية تساند هذه الحركة ، ووجدت البرجوازية الناشئة هذه النظرية لدى ثلاثة من كبار مفكرى مقدمات عصر النهضة هم (١) ميكافيللى فى ايطاليا ، بودان فى فرنسا ، هوبز فى انجلترا . وبالرغم من الخلافات فى التفاصيل بين هؤلاء الثلاثة ، فانهم يجمعون على دعم حركة التوحيد السياسى وارساء قواعد الدولة القومية ذات السيادة المطلقة والشاملة ، والتى يحكمها عند "ميكافيللى" أمير مطلق السلطة ، الغاية عنده تبرر الوسيلة لكى يتمكن من اسقاط الأمراء والاشراف ورجال الكنيسة باعتبارهم سببا للفساد ولفتح الطريق الى عهد الجمهورية حيث الحرية والمساواة . ويحكمها عند " بودان" ملك مطلق السلطة صاحب حق الهى مقدس فى الحكم وصاحب سيادة مطلقة ولا نهائية ، ويحكمها عند " هوبز "أمير نزل اليه كل الافراد المحكومين عن ارادتهم وسلطاتهم على أنفسهم نزولا نهائيا ومطلقا وغير مشروط ، وذلك بموجب عقد اجتماعى عقدوه فيما بينهم واشترطوا فيه على أنفسهم لمصلحة الأمير الذى لم يكن طرفا معهم فى العقد ،فأصبح محض مستفيد لا يسأل عن شىء أمام أحد وأصبحوا هم ملتزمين له بالأمر وعليهم واجب الطاعة .

ونجحت البرجوازية الناشئة فى جولتها الأولى مع الملك، لكن الملك سريعا ما تحالف مع أمراء الاقطاع حتى يتحرر من

---

(١) Sabin (G.) : O.C.P. 33I ets, 405 ets, 467 ets.

الدكتور طعيمة الجرف . دروس فى القانون العام . المصدر السابق .

الدكتور مصطفى الخشاب تاريخ الفلسفة والنظريات السياسية . القاهرة ١٩٥٢ ص ٢٨٨ وبعدها ، ٣٦٨ وبعدها ٣٧٥ وبعدها .

ضغط البرجوازية الثورى ـ فتأسست الدولة الجديثة فى أوروبا على قاعدة الملكية الاقطاعية ـ واستمرت البرجوازية فى حركتها بقصد احداث التغيير السياسى الذى يكفل لها التحكم فى المجتمع ، وساندتها فى الحركة الجديدة مجموعة من الصياغات النظرية التى مهدت للفكر الديمقراطى التقليدى .

واستهدفت الحركة والنظرية الجديدة هدفين :

أولا : القضاء على سلطان الملك المطلق وعلى امتيازات الاشراف .

ثانيا : عدم الوصول بالحرية السياسية الى رجل الشارع الذى لا يملك القدرة والكفاءة للمشاركة فى الحكم (١).

ووجدت هذه الاهداف صياغتها فى مبدأ سيادة الأمة على أساس أن الديمقراطية لا تعنى حكم الشعب، وانما تعنى توفير المناخ ، ووضع الضمانات التى تكفل للشعب سلطة اختيار ذوى الكفاية للحكم ، وتميزت هذه المرحلة بمجموعة ضخمة من الفلاسفة السياسيين كان على رأسهم الفيلسوف" جروسيوس" (٢) وتلميذه " بفندروف" . ونقطة الاساس عندهما أن الحاكم هو من يختاره المحكومون حاميا للأمن والسلام ، ومن بعده ظهر فى انجلترا " لوك" فيلسوف الملكية الدستورية فى انجلترا الذى صاغ نظرية العقد الاجتماعى على أساس أن العقد تم بين المحكومين والحاكم ، وأنه أى الحاكم اصبح مسئولا باعتباره طرفا فى العقد مع المحكومين سواء بسواء ، بمعنى أن الملك ليس صاحب سلطان مطلق ، لكنه يمارس سلطات مقيدة .

(I) Burdeau : Droit Const.et inst.Pol.1966,P.24.

(٢) الدكتور محمد فتحى الشنيطى : النظرية عند هيوم . القاهرة ١٩٦٢ طبعة أولى . ص ٥٩ وبعدها .

الدكتور مصطفى الخشاب : المصدر السابق . ص ٣٧٠ .

ثم جاء " روسو " فيلسوف الثورة الفرنسية ليثري بفكرة تحقيق الهدف الديمقراطي للحكم وان لم يكن من دعاة مبدأ سيادة الأمة ، فبدأ بنظرية العقد الاجتماعي صياغة سياسية تبشر بالديمقراطية المثالية على أساس مبدأ سيادة الشعب في ظل نظام جمهوري وليس ملكيا . ونقطة الأساس عنده أن العقد الاجتماعي قد تم بين جماعة من المحكومين بعضهم مع بعض باعتبارهم افرادا احرارا ومتساوين ، فليس بينهم حاكم أو محكوم ولا سيد أو مسود (١) وأنه بالعقد نزل الافراد عن سلطانهم على أنفسهم لا لواحد منهم ولا لفئة أو طائفة بل لمجموعهم الذي تفنى فيه ذواتهم ، ومن ثم فان المجموع يصبح صاحب السيادة والحاكم المطلق (٢)

وجدير بالملاحظة أن الثوار البرجوازيين في انجلترا وفرنسا قد رفضوا الصياغة السياسية لروسو باعتبارها تبشر بالديمقراطية المثالية وبمبدأ سيادة الشعب(٣) ووقفوا بالديمقراطية باعتبارها سندا للسلطة عند مبدأ سيادة الأمة وهكذا اضحت السيادة بعد الثورة الفرنسية معقودة للأمة بعد أن كانت معقودة للملك نتيجة للفصل بين الملك والسلطة السياسية ، تلك السلطة التي أضحى اختصاص ممارستها للأمة وحدها باعتبارها صاحبتها . الا أن الثورة الفرنسية قد ميزت بين المواطنين

---

(١) وينعى الفيلسوف" بوسيه " هذا الاتجاه في عبارته الشهيرة " حيث لا سيد فالكل سيد ، وحيث الكل سيد فالكل عبيد " .

Bossuet, Cité Par Chevallier: Les Grandes Oevres Politiques de Machiavel à nis jours,I949, P.74.

(٢) الدكتور طعيمة الجرف . دروس في القانون العام . المصدر السابق .

(3) Hauriou(A.) : Droit Constitutionnel et Institutions Politiques, 2 eme ed, I966,p. 296-297.

والتقاليد والعادات ، وبعبارة أخرى ايديولوجية تكون هي السائدة فى المجتمع ، وتبرز اتجاهاتها ازاء باقى الطبقات .

غير أن هذا التحليل الذى أتت به الماركسية لفكرة السلطة وتطبيقاتها فى المجتمعات الطبيقية لم يرض المفكرين اليمنيين الذين حرصوا على نقده وتفنيده وقدموا بدلا منه فكرة النخبة أو الصفوة Élite وقد اطلق عليها كذلك تعبيرات " القلة المستنيرة " و " خدم الشعب الملهمين ".(١)

ومقتضى نظريات الصفوة (٢) أنه فى كل مجتمع انسانى - بغض النظر عن قيود الزمان أو المكان - طبقتان - طبقة الحاكمين (وهم القلة) وطبقة المحكومين (وهم الأغلبية) ، بمعنى أن المجتمع تحكمه دائما صفوة من نوع أو أخر وتفرض ارادتها بشكل أو بآخر على الأغلبية وفى كافة المجالات السياسية أو الاقتصادية والاجتماعية ، هذه الصفوة بمثابة الخميره أو الطاقة الحركية التى تغذى حركة المجتمع السياسية أو الاقتصادية والاجتماعية ، ويتضح دورهم الحقيقى فى الأزمات أو حالات البعث الجديد أو التجدد الجذرى ، ولهذا يطلق عليهم أيضا بأنهم رسل تحرر قومى أو سياسى أو اجتماعى أو النخبة الطليعية أو الرائدة .

---

(١) جاك ماريتان . الفرد والدولة . المصدر السابق ص ١٥٧ .

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع :

Pareto :Traité Sociologie Generale, I vol, Paris, I968, Morstien(F.M.): the administrative state, U.S.A., I957.

الدكتور حازم الببلاوى . التنظيم السياسى فى المجتمع التكنولوجى الحديث . مجلة عالم الفكر . المجلد الأول . العدد الأول : ابريل/يونيو ١٩٧٠ . ص ٥٨ وبعدها .

السيد ياسين . السلطة بين الصفوة والجماهير . مجلة الكاتب العددين ١١٦ ، ١١٧ - ١٩٧٠ .

أندروجرانت : الاشتراكية والطبقات المتوسطة . اخترنا لك . العدد ١٦٤ .

والأساس الذى تنبنى عليه نظريات الصفوة يتمثل فى أنه توجد فى كل مجتمع اقلية تهب نفسها عليا لفكرة سياسية أو اجتماعية فتكون لقدرتها التى تنفرد بها حق اصدار القرارات الكبرى التى تتعلق بتسيير أمور المجتمع أو على الأقل التأثير نحو اصدار مثل هذه القرارات ، وعلى ذلك تعتبر هذه القرارات سياسية حتى ولو كان من أصدرها ليس عضوا فى الحكومة أو البرلمان -أى أنهم ليسوا بالضرورة أن يكونوا ممثلين منتخبين - وكم يكون المجتمع السياسى فى أسعد حاله حيثما يكون هؤلاء الصفوة على قمة جهاز السلطة باختيار من الشعب نفسه - ومن هنا نجد أن الطبقة السياسية (التى تحدث عنها موسكا) تشمل اولئك الذين يؤثرون على القرارات الحكومية (كالمستشارين والخبراء الفنيين) ويدفعونها اليه فى اتجاه أو آخر[1] بالاضافة الى أولئك الذين يشغلون مناصب سياسية بالفعل، وهكذا تمتلك تلك الصفوة من القدرة والسلطة مايجعلها تصدر القرارات التى يكون لها أثرها وتأثيرها فى جوانب حياة المجتمع .

وبعد أن اتفقت نظريات الصفوة حول نقطة الأساس اختلفت فيما بينها حول صفات جماعات الصفوة والفرص الاجتماعية التى ينبغى أن تتوافر لدى فئة اجتماعية ما لتصبح من جماعات الصفوة - وقد أمكن التمييز فى ذلك بين أربعة اتجاهات هى :

(١) أن الصفوة تحتل وضعها المتميز بسبب قدرتها على التنظيم بصورة أيسر من تنظيم الجماعات الكبيرة ، مما يؤدى نتيجة لتماسكها الى سرعة نقل التعليمات وصياغة السياسات والاتفاق على تقديمها الى الشعب أى الى الجماهير ، كما أن القلة تستطيع أن تظهر التماسك فى تصريحاتها الرسمية وفى أفعالها وقراراتها ، وكل هذا لا يتوافر للجماهير العريضة غير المنظمة والتى تصبح محض تجمع من الأفراد يفتقر الى الهدف الذى يربطهم جميعا مما يجعل الأغلبية فى موقف اضعف من موقف القلة - وهذا

(١) روبرت ماكيفر . تكوين الدولة . ص٣٦٥ ، ٥٠٩ .

الاتجاه يعكس آراء " موسكا ، وميخلز "[١] .

(٢) والرأى الثانى يعكس آراء " باريتو " وأتباعه ، وخلاصته أن تفرد وضع الصفوة يرجع الى التكوين والاستعداد النفسى لكل من أفراد الصفوة والأفراد الآخرين الذين لا ينتمون اليهم ، ويمكن رد ذلك الى بعض العوامل الثابتة فى الطبيعة الانسانية : كالقدرة على أن يكونوا مصلحين وملهمين بطبيعتهم فيهبوا أنفسهم لرسالاتهم التى تنبعث من قلوبهم ومشاعرهم وقدراتهم فى تخصصاتهم ، وبهذا المعنى فهم معينون ذاتيا ويحتاج اليهم فى العمل الوظيفى الاعتيادى للمجتمع ، وبصورة خاصة فى فترات أزمات المجتمع أو ميلاده أو تجديده تجديدا أساسيا[٢] .

(٣) والرأى الثالث وهو يعكس آراء " بيرنهام " ومن خلاله حاول أن يوفق بين نظرية الصفوة وبين النظرية الماركسية — فرأى أن قوة الصفوة تكمن فى سيطرتها على مقدرات الاقتصاد فى المجتمع — فالملاحظ أن التقدم العلمى والتكنولوجى فى المجتمعات فى الوقت الراهن أخذ يزداد اضطرادا وعمقا ، وأضحى المجتمع الصناعى الحديث يتميز بالتقدم الفنى الكبير فى وسائل الانتاج ، وهذا التقدم لا يرجع الى تراكم رءوس الأموال بقدر ما يرجع الى التقدم الفنى ووضع وسائل جديدة للانتاج ذات كفاية أكبر ، وكشف مصادر جديدة للطاقة ، وهذا بالتالى اظهر أهمية دور الفنيين فى الحياة الاقتصادية وتأثيرهم المتزايد فى المجتمعات الصناعية الحديثة — فالادارة لم تعد عملا سهلا يستطيع المالك — أى مالك لرأس المال أن يقوم بها ، وانما أصبحت الادارة عملا معقدا يقتضى فهما فنيا متخصصا[٣] فى مجالات متشابكة . ولهذا وبصرف النظر عن الملكية القانونية لأدوات الانتاج الضخمة وهل

---

(١) السيد ياسين . المصدر السابق ص ٦٨ .
(٢) جاك ماريتان — المصدر السابق ص ١٥٧ ، ١٥٨ .
(٣) روبرت ماكيفر — المصدر السابق . ص ٥٠٨ وبعدها .

لاتزال فى ايدى رأسمالية أم انها نقلت بالتأميم الى الدولة ، فان اصدار القرار الحقيقى قد انتقل الى هيئة اجتماعية جديدة من الصفوة وهم الفنيون والمديرون المؤهلون والباحثون والعلماء وهو ما يدفع المجتمعات الى انشاء المجالس العلمية المتخصصة التى تجمع فيها صفوة أهل العلم والفكر فى الدولة ، وهؤلاء جميعا يدينون لمراكزهم الى المعرفة وليس الى الثروة أو الى انتماءاتهم الطبقية وهكذا نجد الصفوة من الفنيين (سواء فى المجتمع الرأسمالى أو الاشتراكى) بدأت تكون انتماءا مستقلا ، بحيث تكاد تمثل طبقة اجتماعية متميزة فى سلوكها ودوافعها بعيدا عن سلوك ودوافع الطبقة الرأسمالية والطبقة العمالية ، وقد أيد ذلك" روجيه جارودى" (١) الكاتب الماركسى الفرنسى حين قال : أن الاتحاد السوفيتى تديره مجموعة بيروقراطية عسكرية لا تختلف فى جوهرها عن المجموعة الصناعية العسكرية التى تدير الولايات المتحدة الأمريكية" وهذا القول له دلالة لأن أغلب الماركسيين يرفضون فكرة التماثل بين تطور المجتمعات الحديثة الاشتراكية والمجتمعات الحديثة الرأسمالية ويرون أن كل محاولة للتقريب انما تقصد صرف الجهود عن مقاومة النظام الرأسمالى .

وخلاصة القول أن وجود الصفوة من الفنيين فى المجتمع التكنولوجى الحديث من شأنه احداث التغييرات فى أشخاص القائمين على السلطة ، وفى مدى هذه السلطة وكيفية مباشرتها ، وليس ذلك الا لتلاقى الحقائق الاقتصادية الجديدة مع الحقائق السياسية التى يجب أن تواكبها فى كيفية مباشرة السلطة : أى كيفية اصدار القرار .

(٤) والاتجاه الرابع يعكس آراء" رايت ميلز " وهو يفسر تفرد طبقة الصفوة بمكانتها المتميزة لا على أساس الصفات

(I) Gataudy (R.): Le Grand du Socialisme, Collection ideés, Gallimard, Paris , I970.

الشخصية لاعضائها ، وانما لانهم يشغلون مراكز حساسة ، وبالغة الأهمية استنادا الى علمهم ومعرفتهم وهو ما عبّر عنه " فريتز مورشتين "(١) ببيروقراطية الجدارة التي تحكمها مستويات موضوعية تتطلب في صاحبها مستويات ومواصفات معينة من العلم والمعرفة المتقدمة .

وهكذا دخلت الأبحاث عن الصفوة - كما يقرر الباحث الانجليزي " باري " - ميدان العلم السياسي منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين(٢) ، ومنذ هذا الانقلاب الذي أصاب وظيفة الدولة ، نتيجة للتطورات الاجتماعية والاقتصادية وما استتبع ذلك من تغيير في شكل ومفهوم ومضمون الحكومات لتصبح حكومة كبيرة وفعالة لها دورها المغاير لما كانت عليه في الماضي ، والذي أدى الى تدخلها في عديد من المجالات(٣) التي كانت محظورة عليها مما دفعها الى الاستعانة بجيش كبير من العلماء والفنيين وذوي الكفايات لمواجهة متطلبات العصر الصناعي التكنولوجي ذي التنظيم الاجتماعي المعقد(٤) وما يحتويه من معضلات تستلزم العلم الدقيق والفن الرفيع والكفاية العالية مما أدى الى أن يكون لهذه الصفوة قدرتها وسيطرتها على التنظيمات الهامة وبالتالي بروز قدرتها على اصدار القرارات التي تكون لها آثار

---

(١) وقد أورد " فرتيز مورشتين " أربعة أنماط من البيروقراطية وهي: البيروقراطية الوصائية والبيروقراطية الطائفية وبيروقراطية المحسوبية وبيروقراطية الجدارة ، راجع كتابه دولة الادارة . مكتبة الانجلو المصرية . القاهرة ١٩٦٣ ص ٨١ وبعدها .

(٢) جوندلين كارتر وجون هيزر . نظم الحكم والسياسة في القرن العشرين ، ١٩٦٢ ، القاهرة . ص ٢٠-٢١ .

السيد ياسين - المصدر السابق . ص ١١٢ .

(٣) الدكتور أحمد عباس عبد السميع . تدخل الدولة ومدى اتساع مجالات السلطة العامة . رسالة دكتوراه ١٩٧١ . ص ١٨٢ وبعدها .

(٤) روبرت ماكيفر - المصدر السابق . ص ٥٠٨ .

المطلب الأول

تغير مفهوم السلطة ومايستتبعه من تغير فى عقائد الشرعية

====

يرى بعض العلماء (١) أن المعنى المعاصر للايديولوجية يتحصل فى كونها حصيلة فكرية تقوم على تصوير شامل للوجود ، ماهو كائن وما سيكون ، وتنبثق من مجموعة من العقائد والقيم المتصلة بتراث حضارى معين، فترسم اطار حركة جماعة معينة ، وتحدد لها معالم أهدافها ، وعلى ذلك فالايديولوجية تقوم بدور حاسم فى تاريخ الشعوب، لأنها تعمل على ربط افراد المجتمع السياسى برباط وثيق من التضامن ، وتوحد تفكيرهم ، وتطبع عقليتهم وسلوكهم بطابع يجمعهم ويبرز كيانهم وذاتيتهم ازاء غيرهم من المجتمعات السياسية الأخرى ، فالايديولوجية بهذه المثابة هى التى تمد الجماعة بالحركة والديناميكية تحقيقا لما سيكون، كما أنها فى الوقت ذاته تشكل سندا لتبرير ماهو كائن .

ومتى آمن مجتمع سياسى بفكرة ما ، فانه يسعى جاهدا الى نقلها من عالم " الماهية " الى عالم " الوجود الذى يعاد تشكيله بما يتفق والعقيدة الجديدة .

(I) Aron (Raymond) : Démorcratie et totalitarisme, Gallimard, Paris, I965; P.92.

Duverger (M.) Introdution à la Politique, Gallimard, Paris, I964, P. I37.

الدكتور صوفى أبو طالب : اشتراكيتنا الديمقراطية (أيديولوجية ثورة مايو ١٩٧١) مطبعة جامعة القاهرة ١٩٧٨. ص ١١ .

وينعكس صدى الصلة بين الفكر والسلوك الاجتماعى على الصلة بين الايديولوجية والسلطة.

فالسلطة هى فى جوهرها طاقة فى خدمة فكرة يعتنقها صاحب السيادة فى الدولة، ويعمل على تحقيقها (١). ذلك أن كل جسم سياسى يخضع لنوعين من القوى يكفلان وحدته واتساقه، ويتمثل النوع الأول فى القيم المعنوية والثقافية التى يعتنقها أعضاء الجماعة، يؤمنون بها ويسيرون على هديها، أما النوع الثانى فيتمثل فى وسائل القسر التى تحوزها الهيئات الحاكمة من أجل الحفاظ على اهداف الجماعة، وصون قيمها ومثلها، وبقدر نضج الشعب وتحضره يكون الحاكمون فى حاجة الى القوى المعنوية يرسون عليها شرعية سلطتهم. وهكذا يتضح أن السلطة ليست مجرد واقع مادى، بل هى وثيقة الارتباط بالافكار والعقائد الجماعية. فما يعتقده المجتمع السياسى فى السلطة وغايتها يشكل أحد عناصرها الأساسية (٢) باعتبار أن عنصر الاعتقاد يشكل لدى المحكومين سندهم النفسى فيما يحملونه تجاهها من قبول وطاعة لها، باعتبار أن السلطة هى أداة لتحقيق تصورهم للمستقبل الاجتماعى الذى يرغبون فيه، فرضا المحكومين على اختلاف درجاتهم عنصر أساسى فى كل سلطة اجتماعية أو سياسية، ذلك

(I) Burdeau : Traité de Sc. pol. T.1,I966, P.406.
Mosca (G.) et Bouthoul (B.): Histoire des doctrines Politiques, payot, Paris,I966,P.7 et 8.

(٢) وتتكون السلطة من عدة عناصر : عنصر بيولوجى وعنصر القوة وعنصر العقيدة والشرعية. راجع فى ذلك :

Burdeau : Op. Cit, P. 4I8, Duverger : Métodes de la : Science politique, P.U.F., Paris, I959,P.4 et 5.

والدكتور اسكندر غطاس أسس التنظيم السياسى. ص ١١ .

لأنه لا تخلو أية سلطة ، مهما بدت مستبدة أو مطلقة ، من ركيزة ولو يسيرة من رضا المحكومين بها وبغايتها .

وتاسيسا على ما تقدم، ونتيجة لاختلاف مفهوم السلطة فان ذلك يستتبع بالضرورة اختلاف عقائد شرعيتها ، أى سندها الشرعى الذى يقيمها بحيث يتقبلها الناس ويخضعون لها .

فالشرعية على الأساس المتقدم تعتبر ركيزة السلطة الأساسية وأحد عناصرها ومكوناتها الرئيسية باعتبارها سلسلة من المعتقدات ، ومن ثم فلايمكن تصور سلطة يمكن أن تضفى على نفسها صفة الشرعية ، بمعنى أنه لا يمكن أن توجد سلطة شرعية من تلقاء نفسها ،لكن شرعيتها تكون من واقع المعتقد فيها من قبل الجماعة بأنها كذلك، وعلى ذلك لابد أن تكون السلطة متفقة فى الشكل والمضمون التى تقوّمها عليها المجتمع فى فكره وواقعه واقتنع بها ثم ارتضاها .

ولقد كانت السلطة ومازالت فى حاجة الى تبرير نظرى تستمد منه شرعيتها ، فمنذ أيام افلاطون وأرسطو، والمذاهب السياسية تتوالى لتفسير ظاهرة السلطة وتبرير شرعيتها . فالسلطة الشخصية أو حكومة الفرد : أى حيث تكون السلطة السياسية من خصائص شخص معين ، كانت تمثل فكرا ومعتقدا لهذه الشعوب ، فكان تركيز السلطة فى يد فرد هو معتقد شرعية السلطة ، وعلى ذلك ساد النظام الملكى حين آمنت الجماعة بفكرة توارث العرش بين أعضاء اسرة معينة ، ونتيجة للأخذ بنظرية الحق الالهى، ثم تداعى هذا النظام حين نبذ الأفراد فكرة الملكية واعتقدوا عدم صلاحيتها ونادوا بالجمهورية تعبيرا عن أخذهم بمبدأ سيادة الشعب الذى يمثل عندهم الفكر والمعتقد الجديد لشرعية الحكم ،وما يرتبه هذا المعتقد من حق الجماعة فى أن تحكم نفسها بارادتها الحرة . وعلى ذلك فالسلطة لديهم يجب أن تستند الى انتخابات شعبية يختارون بمقتضاها الحكام طبقا

للدستور والقانون القائم ، وعلى ذلك فالحكام يكونون حكاما شرعيين اذا تقلدوا السلطة بهذا السبيل لأن القانون والدستور هما المعتقد لسند شرعية السلطة .

أما الذين يعتقدون فى مذهب معين[1] فان هذا المذهب يمثل بالنسبة لهم معتقدهم ، وعلى ذلك فهو لهم بمثابة الشرعية العليا التى تعلو الحاكم والقانون بحيث يصبح الدستور وكذا القوانين خاضعة لهذه الشرعية العليا أى للمذهب ولابد أن تتفق ومبادئه وفلسفته المعتقدة والا فقدت كل قيمة لها وسلبت كل احترام ، وعلى ذلك فالحكام الذين يتقلدون السلطة يجدون سند سلطتهم الشرعية من المبادىء التى يقوم عليها المذهب والذى يحدد لهم طريق الوصول الى السلطة وكيفية مباشرتها ومجالات ممارستها .

وهكذا نرى أنه تبعا لاختلاف النظر حول مفهوم السلطة يستتبع ذلك اختلافا حول المعتقد فى شرعيتها .

المطلب الثانى

تغير سند السلطة وشكلها وطريقة ممارستها بتغير الفلسفة السائدة

==ـ==

مما لاشك فيه أن شكل السلطة وسندها باعتبارها نظاما للحكم يتغير بتغير الظروف والملابسات التاريخية تغييرا مستمرا

---

(١) جوندلين كارتر : نظم الحكم والسياسة فى القرن العشرين. ص ٣٨ .
روبرت ماكيفر : تكوين الدولة ـ ترجمة الدكتور حسن صعب . بيروت ١٩٦٦ . ص ٣٢ .

ومن خلال هذه التغييرات تنشأ اشكال وأنظمة مختلفة للسلطة ، اما بدافع التاريخ واما بدافع القوة واما بالقدوة وبالتالى تحدث تبدلات فى اداة اسناد السلطة بما يتلاءم وكل شكل من اشكالها ، وأن هذا التغيير انما يرتبط بالمعتقد الفلسفى والاجتماعى السائد أو المرتجى أن يسود.

فالتغيير اذن هو سمة الاشكال والانظمة السياسية نتيجة الصراع بين المذاهب والفلسفات وصولا لحل مشكلة السلطة وما تثيره من مشكلات تتعلق بها وباعتبارها أصلا، ومحورا للمشكلة السياسية الدائر رحاها بين الفرد والسلطة منذ نشأة المجتمع السياسى، وعلى ذلك فشكل السلطة وطرق بنيانها وأدوات اسنادها، وتحديد مجالاتها ، وطرق ممارستها انما هو رهن بفلسفة المجتمع السياسى ومعتقده .

فشكل السلطة وبنيتها هو هيكل المجتمع ، ولابد له أن يتأثر بجميع القوى الفاعلة ، ويتفاعل معها ، وبالتالى يحدث ما يعرف بعملية التحول السياسى، ويتم ذلك بهدوء أو بثورة وهذا التحول يتمخض عن اشكال انتقالية أو ارتقائية للسلطة تبعا لنوعية الضغط النابع من التفاعلات والمعتقدات التى تؤدى فى النتيجة الى عدم استقرار الشكل القائم ،فاذا كان الضغط خفيفا أمكن لشكل السلطة القائم أن يتكيف معه ، وأن يتغير أو يتطور تطورا تدريجيا ، أى بهدوء ، واذا كان الضغط عنيفا أصبحت السيطرة على التغيير بحسب درجة العنف الذى يبلغها هذا الضغط كقضية سياسية مثارة ، وهذه القضية السياسية تتغير بالطبع من حالة لأخرى، ومن مكان لآخر . فالنضال فى سبيل المسائل الدستورية الذى عاشته المذاهب الحرة مثلا تحول الى نضال فى سبيل المسائل الاجتماعية والاقتصادية [1] فى نظر المذاهب الاشتراكية

---

(١) الدكتور أحمد عباس عبد البديع . تدخل السلطة . ص ١٨٨ .

ومذاهب التدخل، فعمليات التحول السياسى والتى تؤدى الى تغيير لشكل السلطة انما يأتى على هيئة استجابة لتيارات التغيير الاجتماعى(١) وما يساندها من تفكير سياسى أدى الى ظهور قيم جديدة فى المجتمع يحتم ضرورة التكيف معها .

وبالرجوع الى الوراء نلاحظ أنه قد شاع منذ أمد بعيد تصنيف ثلاثى لأشكال الحكم(٢) فوازنوا بين مزايا الحكم الملكى والارستقراطى والديمقراطى، وانتهوا الى أن جميع هذه الاشكال تعانى من شرور لابد وأن تؤدى فى كل حالة منها الى الحكم الاستبدادى

فالحكم الملكى - بحسب ما ادعى به - انما يعنى الرعاية اللازمة لصالح الدولة كلها ، ومعالجة السياسة الخارجية فى كفاية وقدرة . غير أن الملك يسكره خمر السلطان ، فيتعالى على الناس ويغار من كل صاحب فضل، وينتهى به الأمر الى أن يصبح طاغية .

والحكم الارستقراطى يعنى سيطرة ذوى المنبت العريق والتربة الحسنة ، غير أنهم شديدو الحساسية سريعو الغضب فيما يختص بالشرف ، ومن السهل أن ينشب من جراء ذلك صراع يتطور الى حرب أهلية وينتهى الى الحكم الاستبدادى .

والحكم الديمقراطى يعنى المساواة أمام القانون، ووجود هيئة منتخبة ومسئولة ويؤكد حق الشعب فى ممارسة سلطة مناقشة شئون الدولة - الا أن الشعب لا يعرف ما يلائمه ويناسبه ، لأنه لم يتعلم شيئا من ذلك، ويترتب على جهله أن يصبح أكثر طغيانا من أكبر الطغاة سوءا ، كما أن ما يتصف به من عجز يتيح للفساد أن يستشرى بحيث ينتهى الأمر الى ثورة الجماهير تحت زعامة بطل يصبح بعد ذلك طاغية .

---

(١) روبرت ماكيفر . المصدر السابق ٢١٧ .

(٢) ارنست باركر . الفلسفة السياسية لليونان . (سلسلة الألف كتاب ٥٦٦) ١٩٦٦ . ص ١٩٨ .

ويدلنا التاريخ على أنه كلما استبد شكل من أشكال الحكم أخذت الدورة تدور ليأتى استعاضة عنها الشكل الآخر ، وهذا ما عرف قديما " بالدورة الارسطية " فى تعاقب النظم السياسية أو فيما عرف عند " بولبيوس" بالدورة الدموية فى تعاقب الاشكال . (١)

وكان " هيرودوت " فيلسوف اليونان ومؤرخها أول من لاحظ هذا التقسيم الذى كانت عليه اشكال السلطة ، وهى الملكية (٢) أو حكم الفرد ، القبلية (٣) أى حكم القلة الارستقراطية ، الديمقراطية أى حكم الشعب أو الاكثرية .

وأصبح هذا التقسيم أو التصنيف الثلاثى لأشكال السلطة مسلما به لدى بعض الفلاسفة ، بينما رفض البعض الآخر هذه الأنواع الثلاثة باعتبار أن واحدا منها لا يصلح وحده ، وبالتالى جمعوا بين محاسنها فيما عرف بالنظم " المختلطة " أو الشكل المزيج " (٤) أى جمعوا بين الملكية والارستقراطية والديمقراطية .

وقد انتقد " روبرت ماكيفر " (٥) التصنيف الثلاثى التقليدى

(I) Almond (G.A.), Powell (G.B.): comparative politics, Adevelopment aproach, Indian éd, I972, P.2I4:
الدكتور مصطفى الخشاب . تاريخ الفلسفة والنظريات السياسية . طبعة أولى ١٩٥٣ . ص ١٩٥ .

(٢) والمعنى الحرفى لكلمة ملك" مونارك " تعنى الحاكم الأوحد Monarchy .

(٣) وهى تشمل أنواع مختلفة (Aristocracy, Oligarchy, Elites)
Rodee: O.P.C, P. 43.

(4) Sabin (G.) : A history to political science, 3ed New York , I97I, P.II2 ets.

(٥) روبرت ماكيفر . تكوين الدولة . ص ١٨٧ وبعدها . وعن هذا التقسيم الثلاثى أيضا راجع :
Dahl (Robert.A.): Modern politocal analysis, 2ed New Delhi, I972, P. 48-49.

لسببين :

أولهما : أنه قام على أساس معيار حسابى، بمعنى الاكتفاء بتقسيم الدول الى دول يحكمها واحد ، ودول تحكمها أقلية ، ودول تحكمها أكثرية . فى حين أن المعيار الحسابى ليس له أساس فى المعايير التى يقوم عليها تصنيف اشكال الحكم (التى تقوم على عدة معايير يوضحها النموذج الوارد بيانه بعد هذا). أما وقد اتبعو المعيار الدستورى وحده (وهو عندهم المعيار الحسابى) فان "ماكيفر " يرى فى هذا الصدد أن التصنيف الثنائى لاشكال الحكم اصح من التصنيف الثلاثى، ويدلل على ذلك بأن الحكم لا تتولاه الاكثرية ، ولا يمكن أن يمارسه جميع أبناء الشعب، وانما هو دائما عمل تتطلع به الاقلية ، اما فى نظام أوليجارى (حكم القلة) أو فى نظام ديمقراطى (أى حكم الشعب) ، لذلك لابد أن يقوم شكل الحكم فى معياره الدستورى على نموذجين رئيسيين هما الأوليجاركية و الديمقراطية . ويوضح "ماكيفر" ذلك فيقول : ان الاقلية التى تحكم لابد أن يكون لها رئيس أو قائد ، والحاكم الفرد لابد أن يكون ممثلا لاقلية مهيمنة أو رمزا لها ، ولكن المشكلة تثور فى علاقة هذه الاقلية بالاكثرية المحكومة بحسب نوع علاقتها معها :

أ) فان كانت الاقلية مسئولة تجاه الاكثرية المحكومة كان الحكم ديمقراطيا .

ب) وان كانت الاقلية غير مسئولة تجاه الاكثرية المحكومة كان أوليجاركيا أى حكم القلة وحدها .

ثانيهما : ويقرر "ماكيفر " أيضا أن هناك انتقادا آخر يمكن أن يوجه للمعيار الدستورى، وهو أن الاعتماد على هذا المعيار وحده لا يكفى لتحديد الخصائص التى تتميز بها مختلف الاشكال السياسية وانما يجب اضافة معايير أخرى، يمكن بها أن

يكون التمييز واضحا ، وبدون ذلك لا يمكن أن يكون تصنيف اشكال الحكومات صحيحا ، ذلك أن الدولة الاقطاعية تختلف فى بنيتها كل الاختلاف عن الدولة الرأسمالية ، كما تختلف هذه عن الدولة الاشتراكية المعتدلة أو المتطرفة . وللدولة ـ المدينة خصائص تختلف عن خصائص الدولة القومية ، وللجمهورية وجوه خاصة لا تتوافر للملكية والامبراطورية شىء والاتحادية الفيدرالية شىء آخر، فاذا أمعنا النظر فى هذه الفروق تبين لنا أن المعيار الدستورى هو معيار تعميمى لا يكفى وحده لتحديد الخصائص التى تتميز بها مختلف الأشكال السياسية ـ ولابد أن تضاف اليه معايير أخرى ليستقيم التصنيف الصحيح لاشكال الحكومات ـ فالشكل الصحيح للحكومة لا يمكن أن يكون واضحا الا اذا جمعت بين كل هذه المعايير مع ما ينطبق عليها (انظر النموذج الآتى) ، وقد تجمع حكومة بين شكل أو أكثر ، فشكل الحكومة يظل هدفا لعمليات تغيير متصلة تبعا للتطورات والأحداث ، وقد يكون لشكل الحكومة خصائص نموذج من النماذج بينما يكون فى حالة تغير فى اتجاه نموذج آخر ، ولذلك يجب تصنيف اشكال الحكومات باحتراس والاحتراس الزم لدى النظر فى المعيار الاقتصادى، وان كان ذلك لازما فى تطبيق جميع المعايير .

أشكال الحكومة

نموذج للمعايير التى يقوم على أساسها تصنيف أشكال الحكومات

معيار دستورى	معيار اقتصادى	معيار فئوى	بنية السيادة
أولا: القلة (أوليجاركية)	حكومة	حكومة	حكومة
١- ملكية	١- اقتصاد بدائى	١- قبلية	١- وحدوية
٢- استبدادية	٢- اقطاعية	٢- المدينة	٢- تعاهدية
٣- الهية	٣- رأسمالية	٣- القطر	٣- اتحاد فدرالية
٤- رياسية متعددة	٤- اشتراكية	٤- قومية	٤- امبراطورية
ثانيا: الشعبية (ديمقراطية)	١) معتدلة	٥- متعددة القوميات	
١- ملكية (مقيدة)	٢) متطرفة		
٢- جمهورية			
٣- شعبية			

وأرى بعد وضوح هذه المعايير التى اشار اليها "ماكيفر" أن هناك معيارا هاما لابد أن ينحصر فى الصورة التى عليها الاختصاص بالسلطة ، فقد كان للأهمية التى تتمتع بها السلطة فى المجتمع السياسى أثرها العميق فى تصنيف المجتمعات السياسية ، والرأى المستقر عليه أن الصورة التى عليها الاختصاص بالسلطة هى المعيار الاساسى فى هذا التصنيف .

واستنادا الى هذا المعيار نجد تمييزا بين نماذج ثلاثة من السلطة : السلطة المشاعة ، والسلطة الشخصية ، والسلطة المنظمة(١).

(١) الدكتور محمد طه بدوى. أصول علم السياسة . الطبعة الرابعة ١٩٦٧ ، ص ٣٤

السلطة المشاعة :

ففى المجتمعات البدائية الاولى التى لا تمثل أكثر من تجمع غريزى، كان الفرد يندفع ابقاء على نوعه ، وبدافع فطرته ، دون فقدان لذاتيته الى الارتباط مع غيره برباط غريزى داخل جماعة ، ودون أن يدرك الفرد فيها مدلولا للجماعة كظاهرة خارجية بالنسبة له أو كحدث تاريخى. وفى مثل هذه الجماعات " المحبوكة " non differenciées لا يوجد العامل " السيكولوجى" أو عالم الفكرة أو حالة "الضمير الاجتماعية "(١)، ومن ثم فلا مجتمع بالمفهوم الاصطلاحى له . وفى مثل هذه الجماعة البدائية تختلط كل جوانب المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية بالجماعة ، باعتبارها وحدة متماسكة لا تتجزأ ، ففى هذه الوحدة تكمن الحياة الاجتماعية بقواها وروابطها ، انها هى القوى السياسية والاقتصادية والدينية ذاتها .

وعن النظام السياسى لهذه الجماعات فقد كان يقوم على أساس المساواة التامة بين الأفراد ، لكنه نظام لا يعرف الحرية الفردية ، فالفرد منذ ميلاده سجين الجماعة التى تفرض عليه عاداتها ومعتقداتها ونظام حياتها ، ولقد نجم عن تلك المساواة التامة فى الحقوق والواجبات أن هذه الجماعة لم تكن تعرف ملوكا ورعايا ملوك ، فهى على حد تعبير " موريه " ديمقراطية متطرفة فى نزعتها الديمقراطية الى أبعد حدودها ، وهى حسب تعبير " الدكتور عبد الحميد متولى" جماعة شيوعية متطرفة فى كل شىء ، فقد كانت هناك شيوعية فى سلطة الحكم والدين والثروة والمسئولية "(٢) وشيوعية سلطة الحكم عندهم

(I) Burdeau: Traité de Sc. Pol., 1966, P.48 ets.

(٢) الدكتور عبد الحميد متولى. القانون الدستورى والانظمة السياسية. طبعة خامسة. ١٩٧١ ص ٥٦ وبعدها .

مبناها أن كل افراد الجماعة كانوا يعيشون على قدم المساواة وقد بلغ التطرف فى مبدأ المساواة مداه الى حد عدم الاعتراف بسلطة لملك أو لرئيس من الرؤساء . ومرد ذلك أن الفرد ليس له فى تلك الجماعة البدائية وجود منفصل عن الجماعة . ولكن اذا لم يكن فى الجماعة البدائية فرد معترف بسلطاته على الجميع فلا نخلص من ذلك الى أن تلك الجماعة تسودها الفوضى ولا يقوم بها نظام ، وانما نظامها من نوع خاص يتفق وهذا النوع من المجتمعات الذى لا يتفق وجوهره وأساسه مع السلطة المنظمة الحديثة .

وخلاصة القول أنه اذا لم تكن هناك فى تلك الجماعات البدائية سلطة معترف بها لأحد ، فذلك لان السلطة " القوة العليا " تكمن فى التوتم .(١)

السلطة المشخصة :

فحيث تكون السلطة السياسية من خصائص فرد أو نفر معينين تكون السلطة فى المجتمع سلطة مشخصة ، وهذه لها أشكالها فى المجتمعات السياسية قديمها وحديثها على السواء .

فقديما : كان فى المجتمعات البدائية مجتمع الدولة - القبيلة ،

---

(١) والتوتم Totem ليس حيوانا واحدا أو شيئا واحدا وانما هو عبارة عن مجموعة أو نوع بأكمله من الحيوانات أو من الأشياء يعتقد ابناء العشيرة أنهم منحدرون منه وان دمه يجرى فى عروقهم ، واليه ترتد القوى المقررة لمصير الجماعة " وهكذا يضحى التوتم الخرافة الاسطورية لمصدر القوة العليا والسلطة التى تعلو أفراد كل هذه الجماعة . راجع فى ذلك :
الدكتور عبد الحميد متولى ، المصدر السابق ص ٥٣ - ٦٠ وقد أشار الى العالمان " موريه " و " دافى " فى كتابهما " من العشائر الى الامبراطوريات .
وراجع أيضا روبرت ماكيفر " المصدر السابق ص ٥٩-٦٣ .

مجتمع الدولة ـ المدينة سلطة مشخصة بادية فى استئثار رئيس القبيلة أو المدينة بالسلطة السياسية دون غيره من أعضائها ، وقد عرفت تلك المجتمعات أيضا نظام الرياسة المتعددة ، أو الرياسة التعددية ، وهى التى يكون فيها رئيسان أو أكثر ينفرد كل منهم بالسلطة فى حين اختصاصه وقد انتشرت ظاهرة الرياسة الثنائية فى المجتمعات البدائية ، فيتولى أحد الرئيسين سلطة الشئون الزمنية ، ويتولى الثانى سلطة الشئون الدينية والمراسيمية . وقد اعتمد هذا النموذج الرياسى فى مصر القديمة ، وفى أوروبا فى العصور الوسطى كتسوية للمنازعات الناشبة بين السلطتين الملكية والكهنوتية .

واعتمدت الرياسة التعددية أكثر ما اعتمدت فى الدولة ـ المدينة وفى روما فى العهد الذى سبق العهد الامبراطورى، الذى ساد فيه قناصل تقاسموا السلطة بالمساواة بينهم ، وقد عرف هذا النموذج أيضا فى عهد مبكر من تاريخ أثينا كما عرف فى تاريخ فلورنسا (١).

وفى المجتمعات ذات الانظمة الملكية المطلقة تكون السلطة كذلك من خصائص الملك ، وفى المجتمع الاقطاعى ـ الذى ساد أوروبا فى العصور الوسطى ـ كانت السلطة السياسية من خصائص أمراء الاقطاع .

ونلاحظ على هذه الاشكال من الحكومات أن السلطة ترتبط بالأشخاص القائمين بممارستها لا ينازعهم فى شأنها منازع

---

(١) روبرت ماكيفر ـ المصدر السابق ص ١٩٤ .
الدكتور محمود السقا ـ تاريخ القانون المصرى من العصر الفرعونى الى نهاية العصر الاسلامى. مطبعة القاهرة الحديثة ١٩٧٤ ص ٢٧٧ .

وأنها مركزة فى ايديهم يفعلون ما يريدون، وما لا يحبونه لا يفعلونه (١).

الا أن سند تركيز السلطة والتصاقها بشخص صاحبها تختلف فى كل حالة عن الأخرى فهى قد تتمثل فى تركيز القداسة الدينية فى شخص رئيس القبيلة ، وقد تتمثل فى اعتبار الملك امتدادا للذات الالهية أو الها بذاته (وهذه القداسة الدينية تتفاوت درجات الأخذ بها عند الشعوب قديمها وحديثها (٢) ، لكنها واحدة فى دلالتها على ما فى نفوس المحكومين من وجوب الطاعة والخضوع للحاكم). كما أن سند تركيز السلطة كانت تتمثل فى ربط السلطة السياسية بالملكية العقارية - كما كان الحال فى عصر الاقطاع فى القرون الوسطى - فكان الاقطاعى بذلك يملك الأرض ومن عليها ، فالسلطة كانت ملازمة للملكية الاقطاعية .

حديثا : واذا كان التاريخ القديم قد شهد حكم السلطة المشخصة ، فان التاريخ الحديث لم ينج من مثل هذه الاشكال الا أن ظهور هذه النظم فى القرن العشرين قد جاء بأوصاف مغايرة لأوصافها القديمة ، اذ عرفت بحكم الجماعة أو النخبة ، وان كان هذا التغيير فى الوصف لا ينجيها من اعتبارها حكومات فردية ومشخصة ، والنموذج لمثل هذه الأشكال من الحكومات التى ظهرت فى العصر الحديث : السلطة الفاشية ، والسلطة النازية ، وهما فى اصلهما حركتان نشأتا بين الفئات الدنيا من أبناء الطبقة المتوسطة ، واعتمدتا على أسلوب تهييج عواطف الجماهير القومية ، وهما يختلفان فى الأساس الذى استندت عليهما عن ديكتاتورية ريفييرا

---

(١) ونقرأ فى أحد نصوص الاهرامات أن " الفرعون يفعل ما يحب، واما مالا يحبه لا يفعله " .
Ce qu'il aome, il le fait, ce qu'il datest il ne le fait pas" .

راجع الدكتور محمود السقا . المصدر السابق . ص ٣٧ .

(٢) روبرت ماكيفر . المصدر السابق ٢٩-٣٠ .

وفرانكو التى استندت الى حركة رجعية كما يختلفان عن الديكتاتورية الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى التى استندت الى الحركة العمالية . والتى تأخذ فى الوصف الصحيح شكل السلطة الجماعية (١)

ففى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الأولى، انتشرت الشيوعية ، وكانت أحد العوامل المؤثرة فى اظهار الحركات القومية وتحولها نحو الفاشيستية والنازية ، لأن هذه الحركات اتخذت من مقاومة الشيوعية حجة لاثارة الشعور القومى من جديد (٢)، وفى ظل الأزمات والمحن التى مرت بها تين الدولتين (ايطاليا : ألمانيا) عقب الحرب الأولى كانت كل الظروف فيهما مهيأة تماما لظهور الزعيم القادر على قيادة شعبه نحو مطامحه ، فكانت شخصية موسولينى فى ايطاليا هى شخصية المغامر السياسى التى تنطبع ديكتاتوريته بالطابع الشخصى لخلوها من أى فلسفة ايجابية واضحة المعالم ، وهى فى هذا أقرب الى ديكتاتورية أمريكا اللاتينية (٣) منها الى الديكتاتورية النازية أو السوفيتية ،وكانت شخصية هتلر فى ألمانيا هى شخصية القائد المتعصب ـ والحركتان وان اتفقتا فى اسلوبهما الديكتاتورى وفى انطلاقهما من فئة صغيرة بورجوازية تعانى فترة اضطراب اقتصادى واجتماعى ، وفى تقبل شعبيهما للزعيم الجماهيرى الذى يعدها من الخلاص من وضعها القلق فانهما يختلفان من حيث الايديولوجية : فالعقيدة النازية استطاعت أن تجمع الشعب الألمانى حول الفلسفة النازية وبذلك استطاعت الهيمنة على النفوس هيمنة تامة ، فى حين أن العقيدة الفاشيستية اخفقت فى ذلك لأنها كانت تتسم بالتقليدية والانتهازية ،فحين كان يدعو الحزب الوطنى الاشتراكى

---

(١) روبرت ماكيفر ـ تكوين الدولة . ص ٢٥٨، ٣٠١، ٣٠٢ .

(٢) لمزيد من التفاصيل عن القومية فى ايطاليا والمانيا راجع الدكتور عبد الكريم أحمد ـ القومية والمذاهب السياسية . رسالة دكتوراه . الهيئة المصرية العامة للنشر، ١٩٧٠.

(٣) لمزيد من التفصيل راجع روبرت ماكيفر. المصدر السابق ٢٨٧-٣٠٠ .

بزعامة الفوهرر الى التحرر من" عبودية المصلحة"، كان نظام الحزب الفاشستى قائما على المصالح لا المبادىء . وفى الوقت الذى سيطر على الايديولوجية النازية (١) المفهوم الألمانى العشائرى الذى يجعل من روح الجماعة المحرك لكل شىء ، وأصبح كل ما تقوم به النازية انما كان تحقيقا لروح الجماعة ، وان روح الجماعة الالمانية مجسمة فى الدولة ، وهتلر هو مجسم هذه الروح والمعبر عنها ،وبالتالى فهو الدولة ـ فقد افتقدت الفاشيستية هذا الجانب من ايديولوجيتها ولم تقم على أساس روح الأمة وان كانت هى صاحبة السيادة ، فان هذه الامة تجد تجسيدها فى الدولة ، وان الدولة تجد تجسيدها فى الحزب الفاشيستى، وان هذا الحزب يجد تجسيده فى الزعيم الذى يجب أن يلتف الجميع حوله ويخضعون له بالولاء المطلق .

وهكذا ـ ودون الخوض فى تفاصيل عن هذين النظامين ـ تتضح لنا صورة لنماذج السلطة الفردية أو الشخصية فى العصر الحديث ،ولا ينفى ذلك، القول بأن هذين الزعيمين(هتلر : موسولينى) انما يمثلان حكم الطبقة الوسطى التى كانا ينتميان اليها ، ذلك أن أى حكم فردى ايا كانت صورته وابعاده لابد وأن يمثل فئة من الناس، والعبرة فى الحكم الفردى أن يكون خاضعا أو غير خاضع للأكثرية الجماهيرية ولارادتها ، فاذا كان غير خاضع كان حكما فرديا مستبدا وهو ما ينطبق على حكم الفاشيستية وحكم النازية ويفترق هذان الشكلان عن الديكتاتورية الشيوعية السوفيتية ذات السلطة الجماعية .

---

(١) وكلمة النازية وهى كلمة المانية تعنى فى المفهوم مذهب الاشتراكية الوطنية وتفوق الجنس الآرى ، واعادة تقسيم المستعمرات بالحرب وتقرير الدولة (المانيا فوق الجميع) واذابة الفرد ، والاضطهاد العنصرى ضد الاقليات أو الشعوب المتخلفة .

والجدير بالذكر أن السلطة الفردية تختلف عن السلطة الجماعية . ويتحدد معنى الجماعية سياسيا فى أن السلطة الجماعية بوصفها نظاما من نظم الحكم تستهدف تغيير الحياة والمجتمع تغييرا شاملا ولهذا تدعى لنفسها تفويضا شاملا لهذا الغرض ، مؤداه أن هناك طريقا محتوما الى المستقبل المنشود ،وعلى ذلك فان كل شىء انشابه الالتزام والقهر ، فهو من قبيل الشر الذى لابد منه فى مرحلة الانتقال لبلوغ هذه الغاية ،ولابد من الهيمنة على الرأى وفرض الرقابة ،وتبرير ذلك أن هناك قطاعات من الشعب مازالت متخلفة فى وعيها الاجتماعى، فلابد من تربيتها على يد نخبة لها وعى كامل بالتاريخ ومستقبل الأمور ،ولابد أن تمارس هذه النخبة ألوانا من الاشراف والرقابة ، وتجمع فى يدها سلطات تبدو للغير انها سلطات مسرفة وديكتاتورية ، اما من بيدهم السلطة فيعتبرون انفسهم قادة لحركة تشبع صدور الجماهير الشعبية (١). والسلطة الجماعية دستوريا تعنى أن رياسة الدولة وسلطة القرار لجماعة وليست لفرد ،وهو ما يخالف السلطة الفردية أو المشخصة التى تكون فيه رياسة الدولة لفرد كما يكون له سلطة اصدار القرار أو بالأقل السيطرة عليه .

ويقدم لنا شكل الحكم فى الاتحاد السوفيتى النموذج لشكل السلطة الجماعية (٢) فى شكل هيئة رياسة السوفيت الاعلى للاتحاد السوفيتى الذى يتكون من رئيس للهيئة ونائب أول للرئيس وخمسة عشرة نائبا للرئيس – على أساس نائب واحد عن كل جمهورية متحدة – وأمين سر هيئة الرئاسة وواحد وعشرين عضوا لها (٣) وهكذا يختلف شكل السلطة التى يكون فيها على قمة

(١) جوندلين وهيرز. نظم الحكم والسياسة فى القرن العشرين . القاهرة ١٩٦٢ ص ٢٦ .

(٢) الدكتور طعيمة الجرف نظرية الدولة والأسس العامة للتنظيم السياسى الكتاب الثانى، ١٩٦٦. ص ١٧٤ .

(٣) دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الصادر عام ١٩٧٧ ، المادة ١٢٠ .

جهاز الدولة رياسة جماعية عن تلك التى يكون على رأسها فرد واحد الا أن الذى نستطيع أن نقرره أن نموذج حكم البروليتاريا فى الاتحاد السوفيتى هو نموذج قائم بذاته يجعله مختلفا كل الاختلاف عن النماذج الديكتاتورية الأخرى (١) سواء من حيث شكل السلطة أم منطلقها ، فمنطلق ديكتاتورية البروليتاريا منطلق ثورى عقائدى ماركسى له فلسفته ومبادؤه الواضحة المعالم فلم تكن اقامة هذه الديكتاتورية رهنا بالصدفة أونتيجة لمغامرة سياسية أو استغلالا لسلطة متهالكة لكن اقامتها الحتمية حددته العقيدة الماركسية ، وقد كان لهذه العقيدة لدى أبناء الفئات المحرومة والواقعة تحت الاستغلال الاقتصادى سحرها الذى أخذ يسبى أفئدتهم ويحفزهم الى ارادة النضال من أجل اقامتها وليس من أجل فرد معين . بل من أجل الطبقة العاملة التى تتولى نظريا شئون الحكم- الا أن الواقع يشير الى أن الاتحاد السوفيتى يدار الحكم فيه بواسطة نخبة هى على قمة التنظيم للحزب الشيوعى ممثل الطبقة العاملة والمعبر عنها ،بينما يشغل الحزب نفسه وضع النخبة الأكثر اتساعا فى العلاقات مع الشعب ككل (٢).

---

(١) روبرت ماكيفر - تكوين الدولة . ص ٣١٧، ٣١٩ .

(2) " .. The U.S.S.R. is ruled by an elite group at the top of the hierarchy of the communitst party,while the party is it self occupies the position of some what larger elite in its relations with the population as a whole "
Rodee (An..) : Introdution to political science, 2e ed, international student ed, I967. P. 47.

السلطة المنظمة (القائمة على دستور واضح متفق عليه) :

ظهرت السلطة السياسية كسلطة منظمة فى التاريخ الحديث بعد أن رفضت الجماعات السياسية ترك مصائرهم لارادة الحاكم الفرد المستبد أو لتلك العصبة المتحكمة التى استطاعت أن تتحكم فى مقدراتهم داخل مجتمعاتهم ، وكان طبّعيا أن يكون لهذا الرفض عوامله المؤثرة التى أدت اليه ، وكان أن ظهرت السلطة المنظمة .

والسلطة المنظمة هى احد ث الصور التاريخية للمجتمع السياسى ، وقد ارتبطت فى نشأتها بمولد الدولة الحديثة التى حوت فى داخلها مفهوما جديدا للسلطة السياسية : جوهره الفصل بين السلطة و أشخاص القائمين بممارستها ،وبهذا المفهوم الجديد لجوهر السلطة السياسية ظهرت الدولة كصاحب حق فى السلطة (١) بعد أن كانت حقا شخصيا للحكام تختلط ارادتهم بها ولا فصل بينهما. والنتيجة التى ترتبت على عملية الفصل بين السلطة السياسية وبين أشخاص الحكام بالصورة التى أخذت بها المجتمعات الحديثة فى الدولة المعاصرة هو ما يسمى بـ ملية تنظيم السلطة .والسلطة المنظمة فى حقيقتها وجوهرها عملية قانونية وتؤدى بالضرورة اليها ، حتى لقد قيل عنها بأنها الوجود اللازم للدولة القانونية أو هى الأساس المحتم لقيامها (٢) باعتبارها النموذج للسلطة القانونية (٣) فالنظام القانونى الذى استلزمته السلطة المنظمة انما يتكون من مجموعة من القواعد الملزمة ، التى تحدد هيكل النظام فى الدولة ، والاطار العام لنشاطها ، وهى التى تضع الضوابط الأساسية لوظيفة الحكم ، وتنظيم السلطات ،فهذه القواعد اذن سابقة على الحكام وخارجة فى الوقت نفسه عن ارادتهم ، ذلك لأنها هى التى تحدد طريقة وصولهم للحكم ، وتبين لهم اختصاصاتهم وتحددها ،

(I) Burdeau : Traité de Science pol ; T.I,2 éme éd, I966, P. 489.
(2) Burdeau : op.Cit, P.488.
(3) "- Le pouvoir institutionaliste et la type du pouvoir de droit.
Voy : Burdeau, op.C., P. 490

وهذه القواعد تعرف بالنظام الأساسى لنظام الحكم، أو بالدستور[١]، وهذا يؤدى الى ضرورة التزام الحكام بقواعده وأحكامه ، وهذا الالتزام يأخذ صورة ما يعرف بمبدأ علو الدساتير .

ونختم القول بأن السلطة المنظمة فى الدولة الحديثة مهدت لأن تصبح الدولة المعاصرة دولة قانونية أو هكذا يجب أن تكون وتقوم على أساس ملزم لاحترام القانون والخضوع له سواء كان ذلك من جانب الحاكم أو من جانب المحكوم . وفى هذا يبرز الفارق بين مجتمعات ما قبل ظهور الدولة الحديثة ومجتمعات ما بعدها . فمجتمعات ما قبل ظهور الدولة الحديثة كما يقرر " مالينوفسكى" كانوا يتحدثون عن القانون بلغة السياسة ، أما اليوم فاننا نتحدث عن السياسة بلغة القانون .[٢] وهكذا تصبح السلطة المنظمة وخضوعها للقانون امرا حتميا ، باعتبار أن السلطة المنظمة والقانون توأمان لا ينفصلان [٣].

والملاحظ أن السلطة المنظمة تختلف من دولة لأخرى بحسب نوعها ونوع فلسفتها والطريقة التى تعتنقها اسلوبا لهذا التنظيم ، وبمعنى آخر تختلف السلطة المنظمة بحسب ما اذا كان الفرد هو أساس فلسفتها أم أن الجماعة هى أساس هذه الفلسفة ، أى بحسب المذهب المعتقد والذى تبنى على أساسه هذه السلطة أو تلك بنية مجتمعها السياسى وهيكله .

---

(١) الدكتور طعيمة الجرف نظرية الدولة والأسس العامة للتنظيم السياسى. الكتاب الثانى، ١٩٦٦. ص ٤٢ .

(٢) جان دونديه .الدولة. مطبعة نهضة مصر،١٩٥٨. ص ١٠ .

(3) Russell (Bert-rand) : Roods to freedom (Socialism, Anarchism, and syndicalism,) U.K., London, I966 P.82 et s.

وخلاصة القول مما تقدم أن اشكال السلطة وسندها يتغير بتغير المعتقد السائد ، ونتيجة لان المعتقد قد يعتريه التعديل أو التغيير لذا كان لازما أن يصبح شكل السلطة متسقا وهذا المعتقد ، ولذلك تظل اشكال السلطة فى حالة انتقال أو ارتقاء.

واذا سلمنا بأن البنية السياسية هى هيكل المجتمع ، وأن هذا الهيكل يتأثر بجميع القوى الفاعلة فيه ، فان ذلك يستتبع أن تتغير البنية السياسية أى تتوالد أشكالها تبعا لتوالد القوى المؤثر الجديدة التى يكون لها فعلها فى تحولها. فالتغير هو سنة الاشكال والأنظمة السياسية ، وقد اصبح هذا التغيير موضوعا للتفكير العام باعتباره احدى المشكلات التى تثيرها فكرة السلطة السياسية .

وقد نشأت عدة نظريات لتفسير عمليات التحول السياسى ، وأبسط هذه النظريات وأقدمها النظرية القائلة بتوالى الاشكال السياسية ، وانبثاق الشكل اللاحق من الشكل السابق(١) نتيجة لحلول المعتقد الجديد محل المعتقد القديم الذى اضحى عاجزا عن التجسيم الكامل فى النظام السياسى وشكله القائم.

وعلى ذلك فمنذ نشأة السلطة السياسية نرى أن هناك اشكالا لها قد أخنى عليها الدهر ، ثم توارت ولا يحتمل لها أن تعود ومثلها الدولة ـ المدينة فقد اختفت من وجه البسيطة بعد أن كان لها دور رئيسى لم يكن لأى شكل آخر فى تاريخ المجتمع الانسانى ، وكان اختفاؤها نتيجة لزوال الحالة المواتية التى نشأت فيها ، وهى حالة ازدهار ثقافة اقترنت بتكنولوجية بسيطة فضلا عما وضعته العوامل الجغرافية لهذه المدن من عزلة نتيجة انفصال مراكز التجمع السكانى عن بعضها البعض بالجبال ومسالكها الوعرة وغير ذلك من عوامل الطبيعة التى تمنع الاتصال بين

---

(١) لمزيد من التفصيل . راجع :
روبرت ماكيفر ـ تكوين الدولة. ص٢٠٤ وبعدها .

تلك التجمعات. وهكذا كانت طبيعة البلاد اليونانية ملائمة كل الملاءمة لنضج ممثل هذه التجربة السياسية وشكل السلطة فيها حتى ادركها التغيير التكنولوجى، فتوثقت وسائل الاتصال بين مراكز هذه التجمعات وأصبح البقاء الاقتصادى رهينا ببلوغ أسواق واسعة فقامت امبراطوريات واسعة اجتاحت امامها الدولة - المدينة التى لم تكن لها قدرة على مقاومتها فأفل هذا الشكل من اشكال السلطة. وهناك من اشكال للسلطة قد توارت الا أنه يحتمل لها العود ، فاذا عادت فان عودتها لا تكون على الوجه الذى كان عليها من قبل، فاذا عادت الاستبدادية الى الظهور فى عدة مواطن فانها تختلف فى اليونان القديم عنها فى أيام سولا أو قيصر روما (١)، ويختلف نموذجها الرومانى عن نموذجها الذى ساد فى ايطاليا فترة قصيرة فى القرن العشرين .

كما أن هناك أشكالا من السلطة تساعد متطلبات الحضارة على بقائها وتملى مقتضيات العصر تقدمها .

وهكذا نتيجة للانبعاث المتصل ونتيجة لبقاء الانسان وتطوره (حتى يرث الله الأرض وما عليها) يبنى الانسان لنفسه عالمه من البنيات السياسية التى تلائمه لينقل عبرها ومن خلالها تراث ماضيه الى حاضره المتطور ، وبذلك يظل شكل السلطة هو التعبير الذى يجسم أوضاعه الاجتماعية وفلسفته ومعتقده .

وبانتهاء دراستنا للباب التمهيدى، يكون عودنا الى الاجابة على التساؤلات أو القضايا الأساسية الثلاثة التى تحدد بناء السلطة فى المجتمع . وبناء السلطة فى المجتمع الاشتراكى تقتضينا الكشف عن القوى السياسية التى يكون لها الحق فى السلطة ، وكذلك عن الطريقة التى تمارس بها هذه السلطة أعمالها ، وكذا

---

(١) روبرت ماكيفر - تكوين الدولة ص ٢٧٩ ، ١٨٤٠ .

عن مجالاتها وأهدافها – وتجد دراستنا المقبلة الاجابة على ذلك فى أبواب ثلاثة متعاقبة .

الباب الأول : القوى السياسية صاحبة السلطة فى المجتمع الاشتراكى .

الباب الثانى : ممارسة السلطة ونظرية الحكومة فى المجتمع الاشتراكى .

الباب الثالث : مجالات وحدود السلطة فى المجتمع الاشتراكى.

خاتمة .

∞∞

الباب الأول

القوى السياسية صاحبة المصلحة في المجتمع الاشتراكي

لنستطيع أن نحدد القوى التى تنعقد لها السلطة ، وتخلو لها السيادة فى مجتمع اشتراكى، علينا أن نتعرض لفترة التحول التى يمر بها المجتمع ، وهو فى طريقه نحو احداث التغيير الاشتراكى ، ذلك أن هذه الفترة بمقدمات الظروف التى تمر بها يكون لها أثرها وتأثيرها فى تحديد القوى المهيئة لاحداث التحول، فى الامساك بمقاليد السلطة ، فاذا ما بانت لنا أساليب التحول ونوع الخصائص الأساسية للفلسفة القائمة عليه ، أمكننا أن نحدد القوى السياسية التى يكون لها الحق فى السلطة ، والأطر السياسية التى تنتظمه ، وفى ذلك كله ، وتبعا لظروف كل دولة تختلف تطبيقات المجتمعات الاشتراكية .

ولهذا نقسم هذا الباب الى فصول ثلاثة :

الأول : نكشف فيه عن الاشتراكية من حيث ماهيتها واسلوب التحول اليها .

الثانى : نحدد فيه القوى السياسية صاحبة السلطة فى المجتمع الاشتراكى .

الثالث : نعرض فيه نماذج الأطر السياسية التى تحتوى تلك القوى .

الفصل الأول (تمهيدى)

الاشتراكية - ماهيتها - والتحول اليها

تعرض الانسان المعاصر لصنوف من الضغوط المتزايدة التى أخذت اشكالا مختلفة - سواء كانت من الداخل أو الخارج، وأرهقت الغالبية العظمى من الشعب الكادح نتيجة لتحكم الأقلية فى الأكثرية وتتجلى أشكال هذه الضغوط فيما يلى :

١- الضغط الاقتصادى ، ويتجسم فى عدم اشباع الحاجات بالنسبة للغالبية ، وعدم تحقيق الطمأنينة والاستقرار فى رزق اليوم وأمان الغد ، والظلم فى توزيع الثروات، وحصول الأقلية على أموال ضخمة لم يبذلوا فيها جهدا موازيا لها .

٢- الضغط الاجتماعى، ويظهر ذلك نتيجة لتصارع المصالح المتفاوتة ، ولعدم تكافؤ الفرص بين الأفراد ، وبسبب الامتيازات التى تورث، والفقر الذى يورث بمحض الصدفة فحسب .

٣- الضغط السياسى ، وهو نتيجة تملك القلة زمام القدرة الاقتصادية وما يترتب عليه من تملك تلك القلة زمام القدرة السياسية التى لا تمارس الا لتأكيد مصالح هذه القلة وحدها والكشف عنها (١).

٤- الضغط الاعلامى، وهو مظهر حديث يظهر فى المجال السياسى ، ويتمثل فى تحكم الأقلية (أيا كانت) فى وسائل الاعلام والثقافة نتيجة لاحتكارها لها ، أو تملكها اياها ، وهذا يستتبع أن تخضع الأكثرية لهذا الضغط الاعلامى والثقافى الذى لا يدور الا حول مصالح هذه القلة دون أدنى اعتبار للكشف عن الحقوق الأساسية للمواطنين ..

---

(١) روبرت ماكيفر - تكوين الدولة - ص ١١٧ .

ـ الضغط الاستعمارى ، قديمه وحديثه ، وما يترتب عليه من تسلط مجتمع على مجتمع آخر من أجل استغلال ثرواته وطاقاته ، دون أدنى اعتبار للحقوق الانسانية أو القيم الخلقية .

وتحرر الانسان من هذه الضغوط هو هدف كل نظام اشتراكى حقيقى ولا يمكن أن يتأكد ذلك دون الغاء كافة أسباب الضغط .

ولما كانت الكيفية التى يتم بها هذا التحرر يختلف من نظام اشتراكى الى آخر تبعا لفلسفته التى يعتنقها ، لما لهذه الفلسفة من أثر فى تحديد أسلوب هذا التحرر فانه لابد من التعرف على المبادىء العامة للفلسفة الاشتراكية المعتنقة .

واذا كان احداث هذا التحرر أيضا يقتضى اجتياز حاجز زمنى يعتبر بمثابة فترة تحول من النظام السابق الى النظام الاشتراكى بحيث تصبح فترة التحول مرحلة ضرورية للانتقال أو الارتقاء فان ذلك يستتبع أيضا أن تختلف أساليب هذا التحول بحسب نوع الفلسفة الاشتراكية المعتنقة .

ولهذا نقسم هذا الفصل الى مبحثين :

الأول : نتعرض فيه لماهية الاشتراكية وفلسفتها .

الثانى : التحول للاشتراكية وأسلوبه .

مبحث أول

ماهية الاشتراكية والمبادئ العامة للفلسفة القائمة عليها

الاشتراكية (١) بصفة عامة تعنى ذلك النظام الذى تمتلك فيه الجماعة كلها لا الأفراد الجزء الأكبر والأهم من مصادر الثروة الطبيعية ووسائل الانتاج الرئيسية ، وتتولى الدولة ممثلة الجماعة ادارة الاقتصاد القومى وفق خطة شاملة من أجل زيادة الانتاج وتوزيع الناتج القومى على أساس ما يسهم به الفرد من عمل وبهذا يختفى الاستغلال ، والاشتراكية المعاصرة هى فى حقيقتها وواقع أمرها ثورة ضد الظلم السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، وعلى هذا فهى تستهدف حل قضية الفرد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك بوضع نهاية لتحكم الأقلية الاحتكارية للقوى الاقتصادية ، وكذلك القضاء على تحكم " القلة التى تستأثر بكل شىء (٢) "والتى تستأثر بكل قرار سياسى وبذلك يتم تحرير الانسان من أى نوع من أنواع العسف والظلم الواقع عليه اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا والنظام الاشتراكى أدق نظام يستهدف أن يقيم نظاما اقتصاديا واجتماعيا جديدا أو متطورا يقضى على مساوىء الرأسمالية وعيوبها .

وترتيبا على ما تقدم ، فالنظام الاشتراكى أيا كان نوعه لا يقبل من الملكية الخاصة الا الحد الأدنى منها ، والذى يؤدى

---

(١) يقرر الدكتور أحمد جامع ، أن تعديدات التعريفات للاشتراكية انما يرجع الى اختلاف الزمان والمحيط الذى عاشه كل من تصدى للاشتراكية بتعريفها ، كما يرجع الى اختلاف النظرة الموضوعية للاشتراكية بينهم ، والى العنصر الذى يريد أن يركز عليه من عناصرها التى يرى فيه أهمية ، وقد نشرت جريدة الفيجارو الباريسية عام ١٨٩٢ ما يقرب من ٦٠٠ تعريف مختلف للاشتراكية ، راجع مؤلفه السابق ص ١٢ والهامش .

(٢) جول موشيه الاشتراكية الحية . ص ٦٥ .

وظيفته الاجتماعية والاقتصادية دون أى تجاوز أو استغلال يؤدى الى الاضرار بالمصلحة العامة ، كما أن تلك النظم لا تقبل مبدأ المنافسة الحرة على اطلاقه ، وعليه فان تلك النظم تتدخل لتنظيم العلاقات الاقتصادية فى المجتمع لتدخل عليها قدرا من التنسيق والاتساق(١).

وهناك معايير ثلاثة مشتركة تجمع بين كل النظم الاشتراكية باعتبار أن تلك المعايير تشكل أهدافه وهى :

١- تحقيق قدر كاف من الانتاج . وهذا يعنى أن تكون وسائل الانتاج الأساسية بعيدة عن الملكية الخاصة بحيث يمكن أن تتحقق فى ملكيتها الاشتراكية أكبر قدر ممكن من الانتاج الذى يفى بمتطلبات جمهور الشعب ورغباته .

٢- تحقيق قدر كاف من المساواة ، أى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص للجميع فى حدود الموارد المتاحة ، وأن تكون هناك عدالة فى التوزيع تتناسب والجهد المبذول .

٣- تحقيق قدر كاف من الحرية ، والحرية التى نعنيها هى الحرية بجناحيها السياسى والاقتصادى والاجتماعى معا ، ذلك أن تحقيق أحدهما على حساب الآخر هو فى حقيقته مسخ للحرية بمعناها الصحيح، وهذا يقتضى الجمع بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاقتصادية .

فاذا ما توافرت هذه المعايير ، وتحققت بها الأهداف فانه يمكن أن نكون أمام نظام اشتراكى أيا كانت المرحلة التاريخية التى ظهر فيها ، وأيا كان نوع الدولة التى طبقته .

---

(١) الدكتور مصطفى أبو زيد ، الاشتراكية والفكر الاشتراكى العربى، منشأة المعارف ، طبعة أولى ١٩٦٨ ص ١٨٨ .

ومما لا شك فيه أن النظام الاشتراكى أصبح فى الوقت المعاصر الواجهة العريضة التى تقبلتها كثير من المجتمعات السياسية ورضيت بها أغلبية الشعوب، وكان طبيعيا أن يتسم هذا النظام ـ شأنه شأن أى نظام للحكم ـ بفلسفته التى تقيمه وتميزه عن غيره من نظم الحكم الأخرى ٠

وقد أثارت فلسفة هذا النظام وخصائصه كثيرا من المناقشات الفكرية ، كما أن هناك العديد من البلدان التى جعلت من هذه الفلسفة ، وتلك الخصائص محلا للتطبيق العملى بها ٠

ولما كانت هذه الفلسفة تتفاوت ما بين سلطة اشتراكية وأخرى نتيجة لاختلاف المعتقد فيها ، ونتيجة لاختلاف الظروف مابين مجتمع وآخر من حيث الوضع الاقتصادى، والموارد، وخلق الشعب ، وتكوينه ، وتأثره بقيمه وتقاليده ، كان لابد أن تختلف تطبيقات هذه الفلسفة ، وبالتالى تختلف أشكال السلطة القائمة عليها ، وكذا سندها ، والوسائل المنفذة لها ، وهذا يؤدى بالضرورة الى ألا تكون هناك حكومة اشتراكية صورة طبق الأصل من حكومة اشتراكية أخرى(١) وهو ما يعطى فى النهاية ثراء للتجربة وثراء فى الحلول لها ٠

واذا كان العديد من الدول الأوروبية قد اتجهت نحو التطبيق الاشتراكى نتيجة لما عانته من آثار سيئة للنظام الفردى ، فان هناك العديد من الدول النامية قد انطلقت أيضا نحو التطبيق الاشتراكى بسبب آخر من المعاناة غير النظام الفردى ومساوئه ، فمثل هذه الدول لم تكن من عداد الدول التى سبق للنظام الرأسمالى أن طبق فيها ، وانما كان انطلاقها نحو التطبيق الاشتراكى بسبب معاناتها من المستعمر الأجنبى الذى

---

(١) روبرت ماكيفر ، تكوين الدولة ، ص ٢٠٦ ٠

جثم على صدرها السنين الطوال فحرم شعوبها من العيش الكريم ومنع مجتمعاتها من كل نمو أو تطور ، فكان على هذه الدول أن تنطلق منذ الفترة التى أعقبت تحررها السياسى واستقلالها الى احداث التنمية الشاملة والتطور المطرد ،وبالنظر الى اختلاف تكوينات هذه الشعوب وظروفها الخاصة بها فقد اختلفت افكار قادة هذه الدول فى فهمها للحل الاشتراكى تبعا لاختلاف النظر الى طبيعة الاشتراكية مما كان له أثره فى تعدد التطبيقات تبعا لاختلاف المسالك التى تتعدد باختلاف المفاهيم ـ الا أن القاسم المشترك بين جميع هذه الدول يتضح فى أن للاشتراكية مقومات تبدأ جميعها من معطيات أساسية فى مقدمتها أن استغلال الانسان للانسان هو آخر النظم الاجتماعية جميعها ،وأن هذا الاستغلال أيا كانت صورته ، لم يبدأ من فراغ ، وانما بدأ حين انقسم المجتمع الى قلة مسيطرة مالكة لكل شىء ، وغالبية مطحونة لا تملك أى شىء ، لهذا فان السمة المشتركة لهذه الدول النامية هى خلق ملكية اجتماعية لاحداث تنمية اقتصادية سريعة عن طريق الالتزام الاجتماعى بالعمل لدعم الكيان المادى للمجتمع ، وبذلك تتحقق الثروة الوطنية (١)، وفى هذا الصدد يقرر" مرجريت روبرتس "(٢) " أن الاشتراكية فى أوروبا تعنى مصادر الثروة وتوزيعها ، أما الاشتراكية الافريقية فمعناها الجهد المشترك المبذول لخلق الثروة " ، وهذا لا يتحقق الا بالقدرة على السيطرة الرشيدة على القوى البشرية والطبيعية ، وهو ما يعنى من الناحية العملية السيطرة على أدوات الانتاج الرئيسية ووسائله والأخذ بالتخطيط المحقق للقدر الكافى من الانتاج ، وخلق ثروة وطنية تسمح بامكان

---

(١) وليم فريد لاند • اتجاهات اجتماعية أساسية • من كتاب الاشتراكية الافريقية • ترجمة دكتور راشد البراوى واخرين دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٦ • ص ٢٠ •

(٢) مرجريت روبرتس • نظر اشتراكى الى الاشتراكية الافريقية المرجع السابق • ص ١١٨ •

احداث العدالة فى التوزيع .

وهكذا نستطيع أن نقرر أن النظم الاشتراكية – أيا كانت أشكالها ، وأيا كان الخلاف بينها فى المدى والتفاصيل – فانها جميعا تؤمن بأهداف ثابتة ومحددة تكوّن بالنسبة لها مبادىء عامة لا تختلف فيها النظم الاشتراكية أيا كانت فلسفتها ، وهذه المبادىء العامة هى :

أولا : خلق ملكية اشتراكية :

تحتل الملكية مكانتها الخاصة فى بناء النظريات الاشتراكية أيا كانت خلافاتها المذهبية والفلسفية ، بحيث يعتبر اصلاح نظام الملكية واقضاء علىمساوئها هو الشغل الشاغل فى رسم كافة الأنظمة الاشتراكية ، وفىهذا تفترق المذاهب الاشتراكيةفى مدى نظرتها للملكية ، فمنها ما يرى الغاءها الغاء تاماً ، بحيث لا يكون هناك مجال للتملك الفردى يستخدم فيه عمل الغير(١) ، وبذلك تتحول جميع أدوات الانتاج ووسائله الى ملكية اشتراكية ، ومن المذاهب الأخرىما يرىأن الملكية الخاصة بالرغم من عيوبها ومساوئها فانه يمكن الابقاء عليها مع احاطتها بالضمانات والقيود التى تحد من اطلاقها ،وبحيث تتخلص من النقد الموجه اليها ، وتبدو فى صورة قادرة على تحقيق وظيفتها الاجتماعية والاقتصادية فى ظل نظام متطور ،وذلك مع الاعتراف بنوع من الملكية الاشتراكية العامة تقتصر على وسائل الانتاجالرئيسية .

وخلاصة القول : ان خلق الملكية الاشتراكية – أيا كانت درجتها والمدى الذى يمكنأنتكون عليه – يعد أحد المبادىء

(I) Marx : Capital, a critical analysis of capitalists prodution, progress publishers, Moscow, I965,V.I, P.65 ets.

العامة الثابتة التي لا يختلف فيها أي نظام اشتراكي عن غيره أيا كانت فلسفته ٠

ثانيا : التخطيط :

يعد أسلوب التخطيط في النظام الاشتراكي من أساسيات هذا النظام ، باعتباره مبدأ عاما من مبادئها الأساسية يكشف عن أهم الخصائص الرئيسية للوظيفة الاقتصادية التنظيمية التي تقوم بها السلطة في المجتمع الاشتراكي(١) ، فالاشتراكية فيما تستهدفه تسعى الى وضع نهاية لتحكم الأقلية ذات القدرة والقوة الاقتصادية في المجتمع ، وكبح الاحتكار والاستغلال ، وهذا يقتضي قيام السلطة الاشتراكية بالقبض على زمام القدرة الاقتصادية في المجتمع أو على الأقل فرض الرقابة على توجيهه وترشيده من أجل خدمة الجماعة واشباع حاجاتها عن طريق زيادة الانتاج ،وتحقيق عدالة التوزيع ٠ الا أن بلوغ هذه الأهداف لا يتأتى الا بنمو الاقتصاد وتطويره ، وهذا لا يكون ممكنا الا بخطة عامة ترسم اطار المسير الاقتصادي، ومن ذلك يتضح مدى التلازم بين الاشتراكية والتخطيط كمبدأ من مبادئها ، وفي هذا يكمن الفارق بين المجتمعات الاشتراكية والمجتمعات غير الاشتراكية التي أخذت هي به ولكن كضرورة ومن أجل البقاء(٢) نتيجة للمحن والأزمات التي مرت بها٠

ثالثا : عدالة التوزيع :

المجتمع الاشتراكي في أساسه مجتمع الكفاية والعدل ، أي الكفاية في الانتاج والعدالة في التوزيع ، وهذا الأساس لا يمكن أن يتحقق في ظل اقتصاد حر يسمح للقلة المالكة أن تتمتع بسلطة

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن الفوارق بين أسلوب السوق وأسلوب الخطة ، راجع :

Wilczynski (J.):The economics of socialism, London, I972, P. 33 et su.

(٢) الدكتور صلاح نامق، دراسات في الاشتراكية ،القاهرة ١٩٦٨ ، ص ١٠٨ ٠

واسعة فى تحديد الأجور والأثمان بغية تحقيق أكبر قدر من الربح وبذلك تتحكم فى قوى السوق، وهو ما يؤدى الى تفاوت الدخول وعدم عدالة توزيعها ، وانما تتحقق الكفاية والعدالة فى التوزيع فى ظل اقتصاد اشتراكى لا يستهدف الربح أساسا ، وانما يستهدف خدمة المجتمع كله واشباع حاجاته ، فمن خلال الملكية الاشتراكية ، والانتاج الجماعى يمكن للثروة الوطنية باعتبارها دخلا عاما أن تتوسع ، بما يسمح بامكان التوزيع العادل على الجميع ، وهكذا تتحقق الفرص المتكافئة للجميع ليعيشوا حياة كريمة ، ذلك أن المجتمع الاشتراكى لا يكون فيه الغنى حكرا موروثا للأقلية ولا الفقر قدرا مكتوبا على الغالبية .

واذا كانت وسائل التوزيع وسياسته تختلف من مجتمع لآخر ، تبعا للفلسفة المعتنقة فان الشىء المتفق عليه بين جميع المجتمعات الاشتراكية أنها تستهدف بوسائلها وسياساتها المختلفة عدالة التوزيع باعتبارها من المبادىء العامة الأساسية التى تتحقق بها الاشتراكية حين تسعى لتذويب الفوارق بين الدخول ، أو التقريب بينها .

وبعد أن أوضحنا المبادىء العامة للفلسفة التى يقوم عليها أى نظام اشتراكى علينا أن نتعرض لمرحلة التحول الاشتراكى وأسلوبه .

مبحث ثانه

مرحلة التحول الاشتراكى واسلوبه

التحول يعنى الانتقال من القديم الى الجديد ، والانتقال بالتحول لابد أن يحمل طابع الزمان والمكان الذى حدث فيه ونشأ ،

وهو ما يعنى اختلاف التحولات لتكون فى صورة من الصور الانتقالية أو الارتقائية ، فكل مجتمع سياسى يعيش فى تراثه وقيمه وحضارته وتقاليده التى تشكل بالنسبة له نسيجا من الأفكار والمعتقدات التى تمثل مصلحته وقيمه العليا ،فاذا ما أصبحت هذه الأفكار والمعتقدات غير صالحة نبذها ليحل محلها فكرومعتقد جديد ،وهكذا كلما انتاب الجسم السياسى حمى تجعله فى أزمة وصراع بين القديم والجديد ، هنا يكون التحول يكون الانتقال الذى قد يتم بصورة سريعة ومفاجئة ، أو بصورة بطيئة وتدرجية . ولكل تحول طابعه وخصائصه التى يستمدها من ظروفه وواقعه .

فالانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية يختلف عن التحول عن الرأسمالية الى الاشتراكية (١) ، ذلك أن الرأسمالية التجارية ولدت فى جوف الاقطاع ، ونمت فى ظله وقامت على انقاضه ، فى الوقت الذى اصبح فيه الاقطاع يشكل مانعا فى طريق استمرارها وتطورها (٢) . هنا قامت الثورات الرأسمالية الثلاث رغم اختلاف ظروفها (٣) لتفسح الطريق نهائيا أمام مزيد من التطور الرأسمالى قاضية بذلك على مخلفات النظام الاقطاعى شيئا فشيئا .

أما الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية فانه مختلف تماما ، ذلك أن علاقات الانتاج الاشتراكية لم تنشأ فى جوف المجتمع

---

(١) الدكتور عبد العزيز رفاعى ، البرجوازية فى التاريخ الأوروبى الحديث " نشأتها وتطورها " المجلة المصرية للعلوم السياسية ، نوفمبر ١٩٦٣ ص ٩١ وبعدها .

(٢) الدكتور ابراهيم سعد الدين ، نشوء وتطور النظام الرأسمالى مجلة المحاماة ، اكتوبر ١٩٦٥ ، ص ١٣٣ .

(٣) " ففى أمريكا اتخذت الثورة شكل حرب الاستقلال وفى فرنسا حيث الثورة العنيفة التى قوضت أسس النظام الاقطاعى ، وفى انجلترا حيث تم الانتقال على خطوات " راجع لمزيد من التفاصيل فى ذلك :

Webb (R.K.) : Modern England " from the I8 th century to the present ", London,I969, chapter I to ch.5.

الرأسمالى، ولا يتصور لها أن تتم الا بالثورة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تقضى بها على ركائز النظام القائم ، وبذلك يتيسر اقامة علاقات انتاج جماعية جديدة ، بأساليب وأسس جديدة (١) تمارسها وتفرضها القوى السياسية الجديدة صاحبة المصلحة فى التحول.

والاشتراكية بصفتها ثورة اجتماعية اقتصادية سياسية هى رغبة جماهيرية عريضة وبداية لعملية واعية وهادفة ترمى الى اعادة بناء المجتمع بصورة جديدة فتقيم النظام الاشتراكى محل النظام الرأسمالى بوصف النظام الاشتراكى القانون الجديد والقيمة الجديدة لحياة الجماعة .

وهكذا تصبح مرحلة التحول ضرورة حتى يتم الانتقال من المجتمع الرأسمالى الى المجتمع الاشتراكى - وتصادف فى فترة التحول كثيرا من المشكلات التى تختلف حدتها وطبيعتها صعودا أو هبوطا تبعا لدرجة التطور التى بلغها المجتمع بيولوجيا وفسيولوجيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا . ويتوقف النجاح أو الاخفاق فى حل هذه المشكلات الى حد كبير على مدى ما تتمتع به القيادة الجديدة من قدرة على التكيف مع أنواع المشكلات المثارة بحيث تجعلها دائما متلائمة مع الظروف المستحدثة ، فيؤدى ذلك فى النهاية الى الهدف الاشتراكى دون تحجر فكرى أو تزمت عقائدى ، كما أن نجاح تلك المشكلات أو اخفاقها يتوقف على الوسائل والأساليب التى تتلاءم مع الواقع المعايش بحيث يصبح تطبيقها ممكنا ويلقى النجاح ، كل ذلك يستلزم تهيئة المناخ والتربة الخصبة لتقبل النظام الجديد والاقتناع به بل والدفاع عنه .

(I) Schumpeter (J.) : Capitalisme, Socialisme et démocratie, Payot, Paris, I972, part 3 ch. xv.

وترتيبا على ذلك فان كانت الاشتراكية كفكر وعقيدة وأسلوب حياة جديدة عند الشعب فى حالة نضج(١) واقتناع بها ،هنا لن تكون المشكلات أو العقبات التى تواجهها تمثل خطرا عليها ،ذلك أن حالة النضج التى هى عليها تجعل المقاومة تجاهها ضعيفة لأن التعاون مع القاعدة العريضة من الشعب يكون متوافرا أو على الأقل متعاطفا معها ، الأمر الذى يمكن أن يؤدى الى اقرار النظام الجديد سلميا ، وحينئذ تكون فترة التحول سالمة من أى هزة عنيفة ، وان كان هذا لا يمنع من الثورة المضادة ، لكن مثل هذا الخطر يواجهه الغالبية العريضة التى تستطيع امتصاص الصدمة وتفريغها — أما اذا كانت الاشتراكية كفكر وعقيدة وأسلوب حياة جديدة ليست فى حالة نضج(٢) فان فترة التحول تشهد عناءا كبيرا وان كان أمر الانتقال الى الاشتراكية فى هذه الحالة (أى قبل الوقت المناسب لها) لا يؤدى حتما الى اخفاقها التام ، ذلك أن الكبوه الأولى فى محاولة اقامتها ان أخفقت فليس ذلك يعنى أن الاشتراكية لن تقوم فى المكان الذى أخفقت فيه ثانية ، وانما الاخفاق يكون مرده عدم خلق التربة الصالحة .

وبعد ذلك علينا أن نتساءل عن وسيلة التحول، أى الأداة المستخدمة فى احداثه .

والملاحظ على النظريات الاشتراكية المعاصره أنها تتدرج فى هذا الشأن مابين موقفين رئيسيين :

موقف يرفض العنف رفضا تاما ، وموقف يعتبر العنف هو كلشىء لاحداث الثورة الاشتراكية . وما بين الموقفين القائمين على طرفى نقيض توجد بعض المواقف الوسطى الممكنه

(I) Schumpeter : op. cit, P.295 ets.
(2) Schumpeter : op. cit, P.298 ets.

بطبيعتها مؤسسة طبقية توجد لخدمة مصالح طبقية معينة ، بل تعتبر فى جوهرها محايدة ، وقابلة بوصفها أداة لأن تستخدم بواسطة أية طبقة أو مجموعة منها تستطيع السيطرة عليها ،وهكذا اذا أمكن عن طريق تحقيق الديمقراطية الانتخابية والحكومة المسئولة اخضاع الدولة لسلطة أغلبية الشعب، فانها تصبح فى رأى دعاة التطور السلمى" أداة أغلبية " ، واذا أمكن اقامة النظام الديمقراطى بواسطة تغييرات دستورية، وبدون الالتجاء للعنف ، فان الدولة الرأسمالية تتحول بلا ثورة الى " دولة الشعب" ويمكن استخدامها فى تحقيق الاشتراكية عن طريق التحول التدريجى لوظائف الدولة ومهامها . فالمجتمع الاشتراكى والنظام الاشتراكى لا يمكن اقامته على انقاض النظام الرأسمالى بل ان ذلك يتم من خلال الأخذ بأسباب التطور وأسلوبه ، بمعنى أن المجتمع الاشتراكى يمكن خلقه خطوة خطوة من خلال التخطيط الدقيق والتدبير الذكى(١). فالاستمرار والتدرج لا الثورة والانقلاب المفاجىء هما اللذان يؤديان الى التحول عن طريق التطور الطبيعى والأخذ بالأساليب الدستورية والطرق الديمقراطية (٢) .

فالاشتراكية هى بطبيعتها حركة ثورية الا أنها لا تؤمن بالعنف بل بالاقتناع بها سلميا ، وهى لا تعرف العمل فى الظلام أو الاعتماد على الخلايا أو القلة الأثرة بل هى فى حقيقتها ثورة بناء وتجديد لا ثورة هدم وتخريب(٣) وكما يقول

(I) " .. the socialist society had to be created not throug cataclysm or revolution, but step by step through careful planning and ingenious tactics.." Webb (R.K.) : op. cit, P. 390.

(2) Diecy : Laws and opinion in England, London, I924, P. 2II, 302.

(٣) جول موش ، المصدر السابق . ص ٦٥ .

" م . بيير " أنه فى مجتمع ديمقراطى وفى دولة تعرف التزامها نحو التشريع ليست هناك حاجة الى ثورة من أجل خلق جهاز سياسى جديد لأنه موجود ولا يحتاج الأمر الا الى استخدامه. والسؤال الحقيقى هو كيف يمكن استخدام هذه الدولة للحصول على اصلاح اجتماعى منظم " (١).

ومجمل القول أن الاشتراكيين المعاصرين المصلحين كتابا أو أحزابا ، وقد عُرِفوا بأنهم اصحاب الاشتراكية التطورية قد خالفوا الماركسية فى كثير من افتراضاتها الأساسية التى تؤمن بالطبقة ، وبديكتاتورية حكمها ، وبالثورة أسلوبا للتحول ، وبالمركزية ، والحزب الواحد أسلوبا للحكم ، وبالأساس المادى التاريخى الدياليكتيكى . ويتضح ذلك فيما تبناه دعاة التطور من ضرورة خلق مجتمع اشتراكى يقوم على الأسس التالية :

(١) التمهيد لخلق شروط ملائمة للاشتراكية أى أرضا صالحة لتقبُّلِها من الناحية الذهنية والمادية والروحية ، ويتأتى ذلك عن طريق الاهتمام بتحقيق اصلاحات جوهرية فى النظام الحاضر تمهيدا لخلق التطور المطلوب، وهذا يقتضى لديهم الاهتمام بالبرامج التعليمية ، واظهار الحقوق الانسانية ، وتشجيع النقابات العمالية ، والسعى لتحرير العمال من سيطرة رأس المال ، واتاحة الفرصة لهم لادارة المصانع والمشروعات ، واظهار أهمية العمل كأساس لتحقيق المستوى الاجتماعى المنشود ، والاهتمام بالدعاية السياسية كوسيلة لتوجيه أفراد الشعب ، وافهامهم أهداف الاشتراكية الحقه .

(٢) الاهتمام بالمبادىء الديمقراطية كأساس للوصول الى

---

(١) هارى ليدلر ، الحركات الاشتراكية ، من سلسلة الفكر الاشتراكى ، الجزء الأول ، ابريل ١٩٦٦ ص ٢٨١ .

السلطة عن طريق الايمان بأن الوصول اليها لابد أن يحدث عن طريق الانتخابات الحرة ، وعن طريق وضع برامج اشتراكية مدروسة يقتنع بها الشعب ويمكن تحقيقها ، فالوصول الى السلطة لدى دعاة التطور السلمى ليس هدفا فى حد ذاته ، لكن كل ماينشدونه هو استخدام اداتها لتحقيق الهدف الاشتراكى (١).

(٣) والثورة الاشتراكية عندهم ثورة سلمية اصلاحية وليست تخريبية أو مدمرة ، ولهذا عارضوا النداءات الطبقية البحتة وكانوا يكرهون فكرة الصراع الطبقى حتى عندما يقبلونها كحقيقة واقعة (٢).

(٤) لا يؤمن الاشتراكيون المصلحون بأى شكل من صور الديكتاتورية لتناقضها كأسلوب حكم مع الجو الديمقراطى السليم. وحين يقبلونها وهم مضطرون للقضاء على التجمعات الرجعية أو لمنع حدوث نكبة للبلد فانهم يقبلونها وهم غير سعداء - فالديكتاتورية بالنسبة لهم حادث مؤسف عارض - وقد تفرضها الضرورة الملحة للقضاء على القلاقل خاصة خلال فترة الانتقال من مرحلة لأخرى ، لكن الضرورة دائما لابد أن تقدر بقدرها ولا يتوسع فيها ولا يقاس عليها ولابد أن تنتهى من فور انتهاء الوضع الذى قامت من أجله .

(٥) كما أن الاصلاحيون لم يكونوا ليفكروا فى أن لهم حقا فى اقامة الاشتراكية أو التقدم نحوها دون أن يكون لديهم تفويض شعبى قائم على أساس أغلبية الناس لا طبقة منهم ، ومن هذا المنطلق هم يؤمنون باحترام الشخصية الانسانية الفردية ، ومن ثم يعتمدون على القاعدة الشعبية اعتمادا كاملا ، فالاشتراكية لديهم تعتمد أساسا على التجمعات الشعبية وليست على الأوامر التى تلقى من القمة .

(٢٤١) جول موش ، المصدر السابق ٦٦-٧٢، ج.هـ. كول ، المصدر السابق ٥٩٧، ٦٠٢ ،هارى ليدلر، المصدر السابق، ص ٢٩٣.

(٦) الأحزاب الاشتراكية الاصلاحية وإن اختلفت فى أوضاعها وأنظمتها من دولة لأخرى ، فانها دائما تستمد تنظيمها من المبادىء الديمقراطية .

وهكذا فان الخلاف بين الأخذ بالأسلوب الثورى أو السلمى للتحول الاشتراكى لم يمنع من الاتفاق على نقطة أساس واحدة هى وجوب التغيير الاجتماعى والتحول نحو الاشتراكية .

الفصل الثانى
تحديد القوى السياسية صاحبة المصلحة فى المجتمع الاشتراكى

تختلف القوى السياسية صاحبة المصلحة فى التغيير والتحول الاشتراكى من مجتمع لآخر تبعا لاختلاف ظروف كل مجتمع ، واختلاف الفكر والمعتقد السائد فى المجتمع عن القوى التى تنعقد لها السيادة وتستحق السلطة .

وتبعا لاختلاف المعتقد الاشتراكى أو الظروف التى تحيط بالتحول ، فان الفكر الاشتراكى والتطبيق العملى له قد أظهر لنا تحديدات متنوعة لهذه القوى، فالفكر الماركسى الملتزم بالنظرية الماركسية يكشف عن الطبقة العاملة (البروليتاريا) باعتبارها الطبقة التى تنعقد لها وحدها السيادة وتنفرد بالسلطة ، ومن جهة أخرى كشف التطبيق الماركسى فى بعض البلاد عن عدم قدرة هذه الطبقة على القيام وحدها بمهام التغيير والتحول مالم تتحالف مع القوى السياسية الأخرى التى تتفق مصالحها مع التحول الاشتراكى، الا أن هذا التحالف لا يسلب الطبقة العمالية حقها فى الريادة ، وهو ما يعنى فى النهاية أن السيادة من حق

جميع القوى المتحالفة ، وأن السلطة لا تمارس الا طبقا لتوجيهات القيادة .

أما الدول التى اتجهت نحو الاشتراكية ولم يكن تطبيقها تابعا من فكر سابق أو نظرية محددة ، فان الثابت من واقع التطبيق أن مثل هذه الدول قد كشفت عن تحديدات للقوى الثورية الاشتراكية تختلف تماما عن التحديد الطبقى لها فى الدول الماركسية ولم يكن هذا الاختلاف فى نوع القوى صاحبة المصلحة فى التغيير فى مثل هذه الدول الا تطبيقا لواقع التجربة التى يعيشون فيها ، ففى مصر ابان فترة التحول الاشتراكى كشفت التجربة عن تلك القوى العاملة من الشعب (الفلاحين والعمال والمثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية) ، فكان التحالف بينهم غير خاضع لأى قيادة طبقية بل كان تحالفا متوازنا بين جميع القوى ، وهكذا انعقدت السيادة والسلطة لهذه القوى المتحالفة .

وبعدما تقدم نفرد لكل قوى سياسية تنعقد لها السيادة والسلطة مبحثا خاصا بها .

مبحث أول

الطبقة قوة سياسية

تستمد نظرية السيادة فى الأيديولوجية الماركسية أصولها من المادية الجدلية ، ولنتبين الأصول التى استمد منها ماركس نظريته فى السيادة الطبقية ، علينا أن نوضح ماهية المادية الجدلية فى الفكر الماركسى فى مطلب أول ، نعقبه بايضاح عن المفهوم الماركسى للطبقة الاجتماعية فى مطلب ثان ، ثم نوضح نظرية سيادة الطبقة العاملة فى الأيديولوجية الماركسية فى مطلب ثالث

المطلب الأول

المادية الجدلية التاريخية

يتبدى المنهج الجدلى التاريخى فيما توضحه فلسفة هيجل من أن توالى المجتمعات والأنظمة ، يشكل ، وفى آن واحد مراحل الفلسفة الانسانية ، وأن حياة الانسان والجماعات تتأثر بتفاعل المتناقضات ، وقد اعتمد هيجل على الأفكار واعتبرها أساس الحركة الجدلية ، فالافكار عنده فى حركة مستمرة ومتناقضة ، بحيث يؤدى وجود الفكرة الى نقيضها ، ومن الصراع بين الفكرة ونقيضها تنتج فكرة جديدة تختلف عن كليهما ، ثم ينتج عن هذه الفكرة الأخيرة نقيض لها ، وهكذا يستمر تناقض الأفكار ، والذى هو سبب تطورها فى نفس الوقت (١).

وقد نقل ماركس عن هيجل منهجه الجدلى الذى أبرز فيه تماسك المتناقضات واتحادها ، فأوضح أن التطور هو بمثابة منوال متصل لنشأة الجديد وزوال القديم ، وأنه فى كل زمان ومكان تنشأ الحركة من المتناقضات ، وتسفر التحولات الكمية البطيئة عن قفزات تصحبها تغييرات كيفية — الا أن ماركس لم يعتبر الحركة الجدلية مجرد حركة أفكار ، بل هى فى الأساس حركة المصالح المادية للطبقات الاجتماعية ، فالمادة هى كل الوجود ، وأن مظاهر الوجود

---

(١) والمنهج الجدلى Metode dialectique فكرة قديمة قال بها الفيلسوف اليونانى هيراكليت Heraclite ولكنها برزت بشكل واضح بفضل الفيلسوف الألمانى هيجل Hegel . راجع الدكتور أنور رسلان ، المصدر السابق ، ص ٢٦٢ .

Hauriou : Droit Const. et instit. pol., I970 , P. 460.

الأخرى على اختلاف أنواعها تنشأ من التطور المتصل للقوى المادية (١) ؛ وهذا ما يعنى فى الفلسفة الماركسية أن المادة قد حلت محل الفكرة ، باعتبارها (المادة) هى الحقيقة الجوهرية ، فى حين يصبح الفكر والروح مجرد مشتقات منبثقة من الظواهر المادية وتابعة لها ، وهكذا يظل التطور وليد تناقض المواد وصراعها المستمر . وقد أوضح ماركس أن أهم الظواهر المادية المؤثرة فى التطور هو الفن الانتاجى والعلاقات التى تقوم بين الأفراد على أساس هذا الفن ، وقد استخلص من ذلك أن التطور التاريخى للبشرية مرتبط بتطور الفن الانتاجى نفسه ، اذ يترتب على تغييره وتطوره تغيير حتمى فى العلاقات بين الناس يتفق والفن الانتاجى الجديد . وهذا يعنى أن التاريخ البشرى ليس وليد قواعد عليا سابقة ، أو وليد أفكار معينة ، وانما التاريخ البشرى وليد تطور الانسان نفسه من خلال أنواع الفنون الانتاجية التى مر بها ، وهكذا كانت القاعدة أن الفكر لا يخلق النظم الاجتماعية ، وانما نظم الاجتماعية هى التى تخلق الفكر ، وهو ما يعنى أن البناء العلوى ماهو الا انعكاس لأساس المجتمع السفلى .

وقد أوضحت الماركسية أن تاريخ الانسانية ليس سوى تاريخ الصراع بين الطبقات ، هذا الصراع الذى ينشأ نتيجة لاختلال التوازن بين البناء السفلى للمجتمع بما يمثله من قوى اقتصادية ، وفنون انتاج ، وعلاقات انتاج ، وبين البناء العلوى للمجتمع بما يمثله من اشكال سياسية وقانونية .. ، بحيث يصبح البناء العلوى غير معبر عن البناء السفلى ولا متفق معه ، ومن هنا يحدث الاختلاف بينهما ، فيقع الصراع بين أولئك المستفيدين من النظام القديم ، وبين أولئك الذين يعانون وطأة التعارض بين القديم والجديد ،

(I) Stalin (J.) : Les Questions du Léninisme., Éd. social, Paris, T.2, I947, P. 237.

وعندما يبلغ الصراع مبلغه يصطدم " الشيء " و " نقيضه " ويتولد عنهما شكل المجتمع الجديد (١).

ويرى الماركسيون أن التاريخ الانسانى مر بمراحل تاريخية : الدور الشيوعى البدائى ، الدور الاقطاعى، الدور الرأسمالى - وكان الانتقال من دور لآخر يتم - فى نظر الماركسية - بوثبات ثورية لا بانتقال هادىء ، كما أن كل نظام منها كان يشتمل فى ذاته على نقيضه ، أى على بذور الدور المقبل الذى يليه فى المستقبل واعمالا لقوانين الفلسفة المادية للصيرورة التاريخية ، وهكذا دواليك حتى نصل الى الدور الأخير أى الشيوعية .

ويؤكد ماركس أن الفكرة المجردة السابقة ليست سوى تفسير ميّسر للكيفية التى اخلى بها الاقطاع مكانه للرأسمالية ، وقد رأى ماركس فى الرأسمالية مقدمات صراع طبقى جديد ، قطباه : الرأسماليون المستغِلون ، والعمال المستغَلون ، ويقرر أن الرأسماليين قد أدوا دورهم التاريخى ، فاستحدثوا أساليب فنية جديدة أكثر فاعلية فى مجالات تقسيم العمل والانتاج والتجارة على الرغم من المقاومة الشديدة التى جوبهوا بها من جانب الطبقة الاقطاعية ، غير أن ما استحدثوه من نظام لم يعد يعمل بصورة تتفق ومصالح الطبقة العاملة ، وعلاج هذا الوضع لا يتأتى بالقضاء على أساليب الانتاج الجديدة من مصانع وتجهيزات ، بل بتحطيم كافة القواعد والنظم التى تحكم النشاط الاقتصادى . أى تحطيم البناءات العلوية التى لم تعد تتلاءم مع الواقع المادى للمجتمع ، ولن يكون ذلك الا عندما تتجمع الشروط المواتية نتيجة ضغط التطور الاجتماعى الذى يجبر الطبقات الحاكمة حينئذ عن التخلى عن سلطانها فيؤدى ذلك الى اقامة البناء العلوى المنشود .

(I) Hauriou : op. cit. P. 460.

ويخلص ماركس من كل ذلك الى نتيجة هامة رئيسية هى أن الرأسمالية لن تسقط قبل أن تبلغ أقصى مراحل تطورها ونموها ، ويظهر بوضوح من خلال مسيرتها مدى عجزها عن اشباع مطالب الانسان المادية - وتأسيسا على ذلك يحدد ماركس دور القادة الاشتراكيين بقوله " ان عليهم توجيه العمال صوب أسباب شقائهم الحقيقية ، وأن يعملوا على اكتساب ثقتهم بتأييدهم فى صراعهم ، وأن يكونوا على أهبة الاستعداد ليحددوا لهم أسلوب العمل ووسائله عندما تحل الساعة : ساعة الأزمة التى ستنتاب النظام الرأسمالى كله وتنذر بالخلاص منه (١).

وعلى ضوء هذا النهج الثورى الجديد الذى لا يتناول التاريخ كفكرة بل كحركة حية دائبة لتصارع الأضداد تبرز النظرة للآراء والنظريات السياسية ، فهذه الآراء والنظريات ليست سوى انعكاس للقوى السياسية الطبقية فى صراعها عبر التاريخ وتبدو الدولة " كبناء علوى" super structure يُعبر عن حقيقة العلاقات الانتاجية القائمة فى" البناء السفلى Infrastructure .

وخلاصة القول فى المفهوم الماركس أن التاريخ وليد تطور العوامل المادية وحدها ، فكل تغير فى العامل الاقتصادى نتيجة لتغير الفن الانتاجى يؤدى بالضرورة الى تغيير فى العلاقات الاقتصادية بين الناس، ومن ثم الى تغيير فى العلاقات السياسية والقانونية بينهم ، ومن ثم لا يكفى لتفهم الظاهرة السياسية ، تناول الأفكار والنظريات والتنظيمات السياسية بالدراسة ، بل لابد من بحث العلاقات الاقتصادية والبناء السفلى المادى، الذى يقوم عليه التنظيم السياسى والقانونى الذى هو تعبير عن مصالح الطبقة المسيطرة (٢).

---

(١) الدكتور ابراهيم دسوقى أباظة والدكتور عبد العزيز الغنام ، تاريخ الفكر السياسى، ص ٣١٦ .

(٢) الدكتور حسن صعب ، علم السياسة ، ص ١١١، ١١٢ .

Vedel (G.) : Manuel élémentaire de droit constitutionnel, Paris, 1949, P. 203 ets.

المطلب الثانى

المفهوم الماركسى للطبقة

تعد مسالة تعريف الطبقة الاجتماعية وتحديد مفهومها من أكثر الأمور اثارة للخلاف بين علماء الاجتماع والاقتصاد، فقد تباينت مذاهبهم فى هذا الصدد واتجهوا ثلاث اتجاهات :

الأول : يحاول ارجاع التقسيم الطبقى على أساس المعيار النفسى ، فأخذوا بالنظرية الذاتية للطبقة ، وفى ذلك يقول " ريتشارد سنيتزر " ليست الطبقات الا جماعات اجتماعية نفسية تحمل الطابع الذاتى الرئيسى فى طبيعتها ، وتعتمد على الوعى النفسى بالانتماء الى مجموعته الطبقية (١)

الثانى : يحاول ارجاع التقسيم الطبقى على أساس معيار اجتماعى ، وهى ما يطلق عليها " روبرت ماكيفر "(٢) معيار المنزلة ، وهو معيار يعطى أصحاب تلك الفئة نفوذا وقدرات قد تكون اقتصادية أو ادارية أو سياسية .

الثالث : يحاول ارجاع التقسيم الطبقى الى معيار اقتصادى(٣)

أما ماركس فرغم أن مذهبه يعد فى حقيقته مذهبا طبقيا يستقى تفسيره للتاريخ من نظرية الصراع الطبقى - الا أن المتصدى لدراسة هذا المذهب لا يجد فيما كتب فيه أو قرئ عنه ما يدل

---

(١) ريتشارد سنيتزر ، كتابه " نفسية الطبقات الاجتماعية " طبعة جامعة بريستون ١٩٤٩ ص ٤٧ ، أنظر كروسلاند ، مستقبل الاشتراكية ، الجزء الأول، العدد ١٩١ " اخترنالك" نوفمبر ١٩٦٥ ، ص ٢١٧ .

(٢) روبرت ماكيفر - تكوين الدولة ١٤٩ وبعدها .

(3) Fougeyrollas (Pierre): Le Marxisme en question, éd du seuil, Paris, I959, P. 56.

الانتاج ، وهذا كله لا يتحقق الا بتوافر ركنى تكوينهـــــا (الاقتصادى والمعنوى) . هنا يدركون كنه الصراع الطبقى وحتميتـــه ، ويسعون الى فرض أسلوب الانتاج الذى يحقق لهم السيادة والغلبة .

المطلب الثالث

انفراد الطبقة العاملة وحدها بالسيادة والسلطة

لكى نحدد القوى السياسية التى تنعقد لها السيادة والسلطة فى المجتمع الاشتراكى الماركسى، علينا أن نكشف عن مدخل فلسفته وعقيدته ، والتى تتمثل فى المحاور الثلاثة الرئيسية الآتية :

أولا : أن حركة التطور لا تصنعها الفكرة وانما تصنعها المادة ، وأن التناقضات الاقتصادية على وجه التحديد هى المفجـــر الرئيسى للتطور .(١)

ثانيا : أن الدولة ليست فى حقيقتها شخصا معنويا يملك السيادة ، ولا ظاهرة تلقائية ، ولا ارادة الهية مقدسة ، لكنها أداة فنية صناعية خلقها الانسان وأخضعها لارادته ، وأنها على هذا الأساس تجد سندها ومبررها التاريخى فى النظام الطبقى . أى أنها ظاهرة طبقية خلقتها وتخلقها دائما الطبقة العليا المتحكمة فى المجتمع (٢)

ثالثا : أن السيادة على هذا الأساس ليست للشعـــب ولا للأمة ولكنها للطبقة المتحكمة .

فالدول الرأسمالية حين صاغت الديمقراطية ، وأحاطتهـــــا بمبادئها الخمسة (مبدأ سيادة الأمة ، مبدأ الحرية الفرديـــة ،

(I) Rochet (W.) : Qu'est- ceque la philosophie Marxiste, Paris, I966, P. 3I et su.

(2) Lefebvre (H.) : Le Marxisme, IIem ed, Paris, P.U.F., I966, P.95.

ومبدأ الفصل بين السلطات، ومبدأ حكم الأغلبية ، ومبدأ التعـــــدد الحزبى) انما كانت تقدم غطاءً فنيا تمارس من خلالـــــــــه استغلالاتها للطبقة العاملة الأمر الذى أدى بالديمقراطية التقليديـة الى نتيجتين : **الأولى** – أنها تحولت فعلا الى حكومة أقلية ، **والثانية** – أن جماهير العمال أى الفئة الغالبة فى المجتمع لـــم تعد تتمتع بالحقوق والحريات المعلنة فى الدساتير لأنها لم تتجاوز المدلول الشكلى المفرغ من كل حقيقة اجتماعية ، وعلى ذلك فـــــان حصول العمال على الحريات الحقيقية لن يتأتى – فى نظر الماركسية – الا بعملية تحرير للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة على الاستغلال ، وهذا لا يكون الا بالثورة العمالية التى تشكل قوى الثورة الاشتراكية فتسقط المجتمع القديم ، ومؤسساته ، وتستحوز على السلطة لتقيم نظاما اقتصاديا وسياسيا يصدر عن مبدأ السيادة الطبقيـــة للعمال .

وان كانت الماركسية تتفق مع النظرية الليبرالية فى تقريـر مبدأ سيادة الشعب ، فانها افترقت فى تحديدها لمفهوم الشعب بما يتفق والمبادىء التى تستند عليها (١) . فالشعب فى النظرية الماركسية ينبثق من نظرية الصراع الطبقى ، ويتحدد مفهومه تبعا لجدليـــة القوانين المادية التاريخية ، وتفريعا على ذلك فان مبدأ السيادة

---

(١) ونشير الى أن بعض الفقهاء يميزون بين تعبيرى " سيـــــادة الشعب " و " السيادة الشعبية " ويقصرون استخدام المصطلح الثانى على الديمقراطيات الماركسية نظرا لاعتناقها مفهوما مضيّقا للشعب يلتزم دائرة الطبقة البروليتارية وحلفاؤهـــا دون سائر المواطنين .

Fabre (Michel.H.) : Principes Républicains de droit constitutionnel, L.G.D.J., Paris,1967, P.216-217.

يكتسب فى الفكر الماركسى مضمونا ذاتيا يمكن أن نطلق عليه مبدأ السيادة البروليتارية ، اذ يمتزج فى اطاره مدلول الطبقة البروليتارية أى الطبقة التى رأى فيها ماركس وخلفاؤه أنها الطليعة فى المجتمعات الحديثة ، وأنها دون سواها حاملة رسالة تحرير الانسانية (١) باعتبارها الطبقة صانعة التاريخ (٢) .

فماركس الذى رأى أن تاريخ البشرية هو تاريخ صراع بين طبقات متناحرة انبثقت من تحولات أساليب الانتاج على مدى القرون التى عاشتها الانسانية ، خلص من ذلك، الى تقرير حتمية معينة لتطور المجتمعات الحديثة ، وهى انقسامها فى خاتمة المطاف الى طبقتين رئيسيتين متصارعتين: البرجوازية وتمثل طبقة الأقلية السائدة والبروليتاريا وتمثل طبقة الأغلبية الساحقة .

ولأن الماركسية تختلط عندها فكرة الشعب بفكرة الطبقة الغالبة – وهى هنا الطبقة العاملة – ترى واجبا عليها أن تسحق الطبقة الرأسمالية كمصدر استغلال لها ، لأنه لا يمكن عدّها جزءا من الشعب أو الأمة ، وعلى أساسها تقدم تصبح الطبقة العاملة وحدها هى صاحبة السيادة ومصدر السلطة ، أى أن الشعب صاحب السلطة السياسية فى المفهوم الماركسى ليس هو مجموع الشعب الحقيقى ممثلا فى نوابه وانما هو الطبقة العاملة متمثلة فى نخبتها وطليعتها ، وأما الملاك السابقون وغيرهم من أفراد الطبقة البرجوازية فهم أعداء الشعب ، ولا مكان لهم فى ظل المجتمع الاشتراكى الماركسى (٣) وهكذا أعلن ماركس وانجلز صراحة الطابع الطبقى للسلطة الجديدة ، غير أنه فيما يقرر الماركسيون يتسم

(I) Burdeau : Traité de sc. pol.,T.V., 2 éme éd, I970, P. I33 cts.

(2) Fougeyrollas, op. cit,P. 54.

(٣) الدكتور ثروت بدوى – النظم السياسية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٥١ .

الطابع الطبقى البروليتارى بالصراحة ،ويرفض كل زيف والتـــواء ، اذ تكشف البروليتاريا دون موارية أنها تقيم ديكتاتوريتها دون أن تسعى الى اخفاء هذا التمايز الطبقى[١] الذى يعكس الرغبة فى تحقيق هيمنة الطبقة العاملة على سائر القطاعات الأخرى من الشعب، الا أن هذا الطابع الطبقى قد تفاوت فى التطبيق السوفيتى تبعا لمراحل التطور الاشتراكى الحادث هناك، فاذا كانت السيادة سيادة طبقية ، فذلك لأن الدولة فى مراحلها الأولى ـ قبل أن يلحقها التطور العميق[٢] كانت دولة طبقية ـ الا أنه وبعد نجاح الثورة الاشتراكية السوفيتية عام ١٩١٧ فى روسيا ، وبعد تزايد المقاومة ضد النظام الجديد ، قد أدى الأمر الى أن يعدل " لينين " عن كثير من أفكاره وآرائه النظرية المتعلقـــة بديكتاتورية البروليتاريا واستلزم ذلك لديه تقوية سلطة الدولة ولم يجد " لينين " بد من استخدام الحزب الشيوعى كأداة للتعبيـــر السياسى عن الطبقة العاملة ، واقامة حكمها ، الأمر الذى أدى الـــى احتكار الحزب باعتباره جسم التنظيم السياسى المعبر عن البروليتاريا أن يسيطر على كل جوانب الحياة فى المجتمع السياسية والاقتصادية ، واستتبع ذلك وبالضرورة ألا تصبح السيادة فى ظل دستور ١٩١٨ ـ أول دساتير الاتحاد السوفيتى ـ سيادة كل الشعب العامل، وانما سيادة الطبقة العاملة الممثلة فقط فى مجالس السوفييت[٣] ، لذا أعلـــن دستور ١٩١٨ سيادة مجالس السوفييت .[٤]

(I) Lefbvre : Le Marxisme, op. cit,P.99.

(٢) الدكتور أنور رسلان، الديمقراطية بين الفكر الفردى والاشتراكى ص ٢٩٥ وبعدها .

(3) Chambre (H.) : Le Pouvoir soviétique, Paris, I959,P. 65.

(4) " La République de I9I8 ignorait ainisi la Souveraineté du puble elle proclamait la souveraineté des soviete" Voy. Mouskhély, Le gouvernement du l U.R.S.S, op. cit, P.I75.
وراجع بالتفصيل السوفيتيات من حيث سماتها ومبادئها وخصائصها الباب الثانى من الرسالة .

وظلت الدولة كهيئة معبرة عن السيادة الطبقية قائمة طوال عهد ستالين ، الا أنه ومنذ عام ١٩٦١ أقر المؤتمر الثانى والعشرون للحزب الشيوعى السوفيتى برنامجه الثالث(١) الذى تضمن مفهوما جديدا للدولة على أنها دولة كل الشعب(٢) ، يرجع ذلك فى نظر الفقه السوفيتى الى أن مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا قد انتهت وقامت دولة التجانس والاتفاق فى الآراء والمصالح بين مواطنى الاتحاد السوفيتى نتيجة لتوافق وتصادق وامتزاج مصالح كل الفئات تحت هدف واحد وغاية واحدة ، فلا تطاحن بين طبقة وأخرى بعد أن تم تصفية الطبقات المعادية وبعد ان انتفى الاستغلال وأضحى لا محل له فى ناموس التعامل بين الأفراد.

ومع ذلك فان السيادة تظل فى يد الطبقة العاملة ممثلة فى الحزب لاحتفاظها بالدور القيادى الذى مكنها منه دورها الطليعى ووضعها الاقتصادى المرتبط بالصناعة الاشتراكية التى تشغل مكان الصدارة فى اقتصاد المجتمع ، هذا الوضع الاقتصادى المرتبط بالشكل الاعلى للملكية الاشتراكية التى هى ملك الشعب بأسره ، كما أن هذا الدور القيادى لازم وضرورى حتى يتم قيام المجتمع الشيوعى الذى تترسخ فيه الادارة الذاتية الاجتماعية ويحل فيه المصنع محل الدولة ، بمعنى أن الدولة وان أصبحت دولة كل الشعب فان السيادة تظل طبقية حتى يقام المجتمع الشيوعى، وعلى ذلك فان الطبقة العاملة تظل فى هذه المرحلة هى أساس السلطة ومصدرها .

---

(١) وكان البرنامج الأول عام ١٩٠٣ والثانى عام ١٩١٩ – موجز تاريخ الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى، دار التقدم، موسكو ، ص ٤٣٥ ، ٤٣٦ .

(٢) يفرق الفقه بين دولة كل الشعب فى الايديولوجية التقليدية وقرينتها فى الايديولوجية الماركسية السوفيتية ، ويرون أنها فى المفهوم الأول تستند الى فكرة امكانية التوفيق بين الطبقات المتصارعة ، فى حين تكون فى المفهوم الثانى تعبيرا عن بلوغ دولة ديكتاتورية البروليتاريا مرحلة متقدمة من التطور صوب ادولة الشيوعية . راجع فابر . المرجع السابق ص ٢١٦–٢١٧ .

ويقرر الماركسيون كذلك أن دولة ديكتاتورية الطبقة البروليتارية هى المقابل لدولة ديكتاتورية البرجوازية ،وبالنظر الىكون دولة البرجوازية تجسيدا لسلطة الطبقة البرجوازية ، فان الدولة البروليتارية تؤدى نفس الدور بالنسبة للطبقة العاملة ، فتشكل اداتها فى انجاز رسالتها التاريخية (١) ، ورتب مؤسسا الماركسية علىهذا النظر وجوب تركيز سيادة الدولة علىنحو لا يقبل قسمة أوتجزئة فتمارس سلطة اجماعية ومطلقة . وعلى ذلك فان السيادة البروليتارية تتسم بطابع " اجماعى" بمعنى أنها ترفض الكثرية فى المذاهب الأخرى سواء على صعيد البنيان الدستورى للدولة أو بنيانها الاقتصادى أو الأيديولوجية السائدة فيها . فما دامت المادية التاريخية تقضىبأن كل صرح علوى سياسى هو انعكاس لقاعدته المادية ، فمن البديهى فى نظر الماركسيين أن تتعدد السلطة فى الدولة البرجوازية لأن هذا التعدد فى السلطة ماهو الا انعكاس لكثرية قاعدتها الاقتصادية ، وهو مالا يوجد فىالمجتمع الاشتراكى الماركسى، ولذلك تنتفى مبررات هذه الكثرية فى دولة البروليتاريا ذاتالقاعدة الاقتصادية الموحدة وذات التكوين الطبقىالمتجانس (٢) ، ومن ثم تتوحد سلطة الطبقة وسيادتها .

والجدير بالذكر أنماركس وانجلز لم يريا تعارضابين مبدأ تقرير سيادة البروليتاريا علىهذا النحو الذى يجعلها سلطة شمولية ، واجماعية ،ومغلقة ،لا تنفتح علىأية معارضة ، وبينالمبدأ الديمقراطى ، بل نجدهما يعتبران دكتاتورية البروليتاريا هى التمهيد الوحيد للديمقراطية فىصورتها المثالية ، ذلك أن مبدأ

(I) Fabre (M.H.) :Théorie des democratie populaires, éd. Pedone, Paris, I950, P.23.

(2) Dekkers (René) : Introduction au droit de L Union Soviétique et de Republiques Populaires,Bruxelles, I963,P. I5.

سيادة البروليتاريا يحقق لأول مرة فى التاريخ الانسانى سيادة الأغلبية الساحقة من الشعب على الأقلية [١]، فضلا عن أن الطبقة العاملة – عند ماركس – هى الطبقة الوحيدة التى تستخدم سيادتها من أجل تحرير الانسانية وذلك على خلاف الطبقات السابقة والتى كان فى عهدها " كل تقدم فى الانتاج هو فى الوقت ذاته تخلف بالنسبة للطبقة المقهورة أى الأغلبية ، وما كان غنما لطبقة كان غرما على الطبقة الأخرى" [٢]. أما سيادة البروليتاريا فانها تستخدم فى تقويض علاقات الانتاج القديمة القائمة على الاستغلال الطبقى الذى تمارسه البرجوازية الرأسمالية ، ومن ثم تنصهر الطبقات فى بوتقة المجتمع الجديد وينشأ مجتمع خال من الصراعات نتيجة لزوال كل وجود طبقى بما فيه وجود البروليتاريا ذاتها ومن ثم تنتفى كل حاجة الى السلطة السياسية باعتبارها اداة قمع واكراه . وبهذا تكون البروليتاريا – فيما رأى ماركس – قد حررت الانسانية .

واذا كانت طبقة البروليتاريا هى وحدها التى تنعقد لها السيادة والسلطة فى المجتمع ، فان ذلك لايقدح فى أن تعقد البروليتاريا تبعا للظروف السائدة تحالفا مع طبقات وفئات أخرى اجتماعية تتوافق مصالحها معها فى التحول الاشتراكى ، لكن هذا التحالف لا يؤثر فى الدور القيادى الذى تستأثر به الطبقة العاملة وهذا هو النموذج الذى تتعدد فيه قوى الثورة الاشتراكية ، بمعنى أن تلك القوى المتحالفة جميعا لها مصلحة فى التحول الاشتراكى ، ولكن لضعف موقف البروليتاريا ولعدم قدرتها على القيام وحدها بعبء التحول فانها تتحالف مع غيرها لكنه تحالف خاضع لقيادتها .

(I) Stoyanovitch (K.) : Marxisme et droit. L.G. D.J., Paris , I964, P.I65.

(2) Lowith (Karl) : Karl Marx, in Karl Marx I8I8- I968, ouvrage collectif, Inter nationes, Bonn-Bad- Godesberg, I968, P. 33.

مبحث ثانٍ

قوى الثورة الاشتراكية الخاضعة للقيادة البيروقراطية

بعض المجتمعات وهى فى طريقها نحو التحول الاشتراكى لم تسع الى الأخذ بالتطبيق الحرفى للنظرية الماركسية ، لأسباب خاصة بها وبظروفها ، ولم تر فى الطبقة العاملة وحدها القدرة على حمل لواء النضال الثورى من أجل اتمام التحول الاشتراكى ، ذلك أن التركيب الاجتماعى فى مثل هذه المجتمعات يشير الى وجود قوى سياسية واجتماعية بجانب الطبقة العاملة لها ثقلها الجماهيرى الذى يفوق الى حد كبير ثقل الطبقة العاملة التى لا تشكل بالنسبة لتركيب المجتمع الاجتماعى الا نسبة ضئيلة جدا منه ، لذلك لاتجد الطبقة العاملة بدا من الدخول فى تحالف مع القوى الأخرى التى تتجه بمصالحها نحو التحول الاشتراكى الذى يشكل بالنسبة لهم جميعا وحدة الهدف .

وتأسيسا على ذلك فان السيادة والسلطة لن تكون مقصورة على الطبقة العاملة دون سواها ، وعلى الأقل فى المرحلة الأولى من التحول(١) ، فلذلك لا تستطيع أن تقيم لنفسها وحدها دولتها وديكتاتوريتها ، الا أن ذلك لا يمنعها من أن تسود فى هذا التحالف وتقوده فى شكل خاص من أشكال ديكتاتوريتها .

ومعنى ذلك أن قوى الثورة الاشتراكية فى مثل هذه المجتمعات الماركسية تنتظمها منظمات اجتماعية وسياسية مستقلة عن التنظيم السياسى الشيوعى ممثل الطبقة العاملة – الا أن هذا الاستقلال سواء كان على مستوى التنظيم أو النشاط خاضع لقيدين أساسيين .(٢)

---

(١) ج. هـ. كول ، تاريخ الفكر الاشتراكى ، المجلد الرابع ،الجزء الثانى، ديسمبر ١٩٦٥ الدار المصرية للتأليف والنشر ص٣٦٣.

(٢) الاشتراكية فكرا وتطبيقا، مجلة يوغوسلافية سياسية واعلامية . العدد ٢، ٣ لسنة ١٩٧٤ بلغراد ص ٨٠، ٨١ .

القيد الأول : أنه بالرغم من استقلال تلك المنظمات الاجتماعية والسياسية التي يجمعها فكر اشتراكي وتحالف اشتراكي - فانه لا يسمح لأى منظمة من تلك المنظمات أن يكون لها مفهوم طائفي أو يسمح لها بالانسلاخ عن الاطار العام للاتجاه الاشتراكي أو العمل على تعويقه .

القيد الثاني : أنه بالرغم من استقلال هذه المنظمات فانها تعمل تحت القيادة الطبقية الحزبية للطبقة العاملة أى تحت شكل خاص من أشكال ديكتاتوريتها .

ومعنى ما تقدم أن المفهوم الديمقراطي للحكم في مثل هذه المجتمعات الاشتراكية يتمثل في حكم الشعب بالشعب (ممثلا في قوى التحالف صاحبة المصلحة في التحول والخاضعة للقيادة الطبقية) ولصالح الشعب (أى لصالح جموع قوى الثورة صاحبة الحق في السيادة والسلطة) ، وعلى ذلك فان السيادة والسلطة في مثل تلك المجتمعات لا تنعقد للشعب الحقيقي أى للشعب كله وانما تنعقد فقط للقوى المتحالفة التي يجمعها الاتجاه الاشتراكي - الا أنه في داخل اطار التحالف أى تحت المظلة التي تجمع هذه القوى ، فان السيادة والسلطة لا تكون بالتساوي بينها ، بل هي سيادة وسلطة متدرجة تنزل اليها من الطبقة القائدة لهذا التحالف والتي تملك حق الاستعلاء ، وبالتالي تملك السيادة والسلطة العليا . وعلى ذلك فقوى التحالف لا يمكنها أن تمارس سيادة وسلطة مستقلة أو بعيدة عن الاطار العام المرسوم لها من الطبقة القائدة .

والمثال على ذلك الصين الشعبية ويوغوسلافيا الاشتراكية .

أما الصين الشعبية ، فقد كانت دولة لم يكن للصناعة فيها قدر يذكر ، ولذلك لم يكن للطبقة العاملة فيها شأن يمكنها من فرض سيطرتها واقامة ديكتاتوريتها ، فرأى الشيوعيون

الصينيون أنه من الضروري على الأقل في مراحل التحول الأولى للثورة ، أن تتحالف مع غيرها من القوى الاخرى التي تتفق مصالحها وهذا التحول أو على الأقل تتعاطف معها ومع قضيتها ، لاسيما أنه كانت هناك قوى ثورية واجهت معها مظالم الاقطاع واستغلال المستعمر واستعباده ، ولهذا لم يكن امام الطبقة العاملة الا أن تسمح لكافة القوى الأخرى أن تتحالف معها ليقيموا معا ديكتاتوريتها وتشاركها السيادة والسلطة حتى تستطيع هي في وقت لاحق أن تقيم ديكتاتوريتها المستقلة بالسلطة .

وكان طبعيا ازاء طبيعة هذه المرحلة من التحول التي بدأته الصين أن تكون الدولة دولة ديمقراطية شعبية ، بمعنى السماح لقوى الثورة الاشتراكية الأخرى أن تعمل معها في توازن ومشاركة لكن تحت قيادتها ، وهذه القيادة لقوى التحالف تجد تبريرها في نظر " ماو " في الأسس التالية(١) :

(١) أن الطبقة العاملة خضعت لقهر ثلاثي من جانب الامبريالية والبرجوازية والاقطاع .

(٢) كون الحزب الشيوعي الصيني قائدا لها منذ ظهورها على المسرح الثوري، ومن ثم فقد أصبحت أكثر الطبقات وعيا .

(٣) روابطها الطبيعية مع جماهير الفلاحين العريضة ، لأنها تكونت أساسا من الفلاحين المفلسين مما يسهل التحالف الثوري بين الطبقتين .

وكان طبعيا أن تمر المرحلة الأولى التي أعقبت تأسيس جمهورية الصين في اكتوبر ١٩٤٩ بمرحلة التحالف الطبقي بين

---

(١) الدكتور هنري أنيس ميخائيل، معالم النظام الاقتصادي في الصين الشعبية ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، العدد ٢٥، ابريل ١٩٦٣ ، ص ٤٦ .

والحزب الشيوعى اليوغوسلافى - بالرغم من أيمانه بالمبـــادىء الماركسية اللينية - وبالرغم من امساكه بزمام السلطة بعد التحـــرر لم يكن ليعتمد على الطبقة العاملة وحدها لاتمام التحول لأنه لم يكن يرى فيها القوة القادرة على القيام بهذه المهمة باعتبارها الطبقة المكلفة تاريخيا بصنع التاريخ وتطوره ، فالتركيب اليوغوسلافـــى الاجتماعى يشير الى أن القوى الأخرى وبخاصة الفلاحون ، كانت تشكـــل الثقل فى التعداد السكانى .(١)

ومع عدم نضج الطبقة العاملة فضلا عن ضآلتها ، فان ذلك لم يكن مانعا أن تتقلد ريادة هذا التحالف ولم ينكر حقها أن تكـــون الطبقة الرئيسة ذات المصلحة الأولى فى التحول، ومع احتفاظ الطبقة العاملة ممثلة فى الحزب الشيوعى اليوغوسلافى بهذا الدور الرائد فقـــد كان اعتمادها أساسا على كافة القوى التى دخلت معها فى تحالف أساسه تلاقى الأفكار والمصالح الاشتراكية . وهكذا أمكن للحزب أن يطـــوع من النظرية الماركسية ويبتدع من الأساليب الممكنة لتحقيق التحـــول دون الالتزام بالقوالب العقائدية الجامدة .

ومن خلال التخوف والشكوك التى انتابت الحزب الشيوعى ممثـــل الطبقة العاملة فى بداية مراحل التحول، والتى كان أساسها علمه بعدم قدرة تلك الطبقة على الوقوف أمام التيارات المضادة التى كانت لهـــا شوكتها فقد اتصفت هذه المرحلة بالمركزية السياسية والاقتصادية

---

(١) فقد كانت نسبة الفلاحين من عداد السكان تمثل ٨١ ٠/٠ عام ١٩٢١ ، ٧٥ ٠/٠ عام ١٩٥٠، ٥١ ٠/٠ عام ١٩٦١، ٠/٠٤٧ عام ١٩٦٧، ٤٣ ٠/٠ عام ١٩٧٠ فى الوقت الذى تشكل فيه بقيـــة الفئات ومعها الطبقة العاملة النسبة الباقية ، راجع :

Adenovic & Basagic : Agrarian policy and agriculture of Yogoslavia,Beograd ,I968,P.62.

المفرطة ، الا أنه بالرغم من الاجراءات الثورية الأولى التى اتخذتها سلطة الحزب خلال هذه المرحلة والتى كانت بمثابة اللبنات الأولى فى بناء المجتمع الاشتراكى ، فان الحزب لاحظ أن هذا التركيز قد أدى بيوغوسلافيا الى تكوين جهاز بيروقراطى فى صورة طبقة بيروقراطية جديدة مما كان ينذر بخطر عدم امكانية اتمام التحول الأمر الذى رئى معه ضرورة مشاركة كافة قوى الثورة الاشتراكية وكافة المواطنين الذين يتعاطفون معها فى تسيير المجتمع تسييرا ذاتيا وفى كافة القطاعات وفى كل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وفى ذلك يقول " كارديللى " " ينبغى ألا ننسى أبدا أن أى جهاز بيروقراطى مهما كان متكاملا ، ومهما كانت عبقرية قيادته ، لا يمكنه أن يبنى الاشتراكية ، ذلك أن الاشتراكية لا يمكن أن تبنى الا بمبادرات الجماهير ، وبدور قيادى للحزب ، وتبعا لذلك فان التطور لا يمكن أن يسير الا فى طريق واحد هو تعميق الاشتراكية ، ويكون ذلك بتعاظم التسيير الذاتى للجماهير العاملة "(١).

وتأسيسا على ذلك كان نظام التسيير الذاتى للمجتمع اليوغوسلافى تحولا هاما نحو التطور وتعميق الديمقراطية الاشتراكية بمفهومها الماركسى المتطور ، واقتضى ذلك مشاركة كافة قوى التحالف والمنظمات الاجتماعية والسياسية الأخرى فى تسيير المجتمع تسييرا ذاتيا معتمدا على المبادرات الخلاقة ، واستتبع ذلك أيضا أن يتقلص مفهوم الدولة المتسلطة ، ونتيجة لذلك تقلص دورها الى أبعد حد ممكن من الحقوق والصلاحيات التى تمكنها من القيام

---

(١) تقريره المقدم أمام البرلمان الشعبى فى شهر مايو ١٩٤٩ فى شأن اصدار قانون التسيير الذاتى الذى ينقل الادارة الاقتصادية من الدولة الى الطبقة العاملة والشعب ، راجع فى ذلك : مليوش ميميتسا - ثلاثون عاما من عمر جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، بلغراد ، بدون ، ص ١١ .

بوظيفة القابض على المملوكات الاجتماعية والقرارات السياسية (فى غير اطارها العام) . ونتيجة لذلك وبغير مساس بالدور القائد لرابطة الشيوعيين التى اقتصر دورها على مجرد التوجيه والارشاد ورسم الخط العام السياسى والاقتصادى باعتبارها القوة الواعية والمحركة والمسئولة عن حماية ومواصلة تنمية الثورة الاشتراكية والعلاقات الاشتراكية القائمة على التسيير الذاتى - فقد اقتضى الأمر أن تتحول السلطة والسيادة باسم الطبقة العاملة الى سلطة وسيادة الطبقة العاملة نفسها ولجموع المواطنين المشاركين فى الادارة الذاتية وعلى مستوى كافة أنواع مجالات المجتمع (١) ، بحيث يمارسون، وفى كافة المجالات ، سلطاتهم فى العمل المشارك وبشكل مباشر . وفى ذلك تنص المادة الثالثة من الدستور اليوغوسلافى (٢) على أن "الجمهورية اليوغوسلافية هى دولة تقوم على سيادة الشعب وعلى سلطة الطبقة العاملة وجميع الناس العاملين ، وعلى نظام التسيير الذاتى لهم وهى مجتمع اشتراكى ديمقراطى مسيّر ذاتيا للناس العاملين والمواطنين ولشعوب وقوميات متساوية " كما ينص الدستور على أن (٣) "تتولى الطبقة العاملة وكافة الشغيلة مقاليد السلطة وتتحكم فى تسيير الأعمال الاجتماعية الأخرى .. تمارس الطبقة العاملة وكافة الشغيلة السلطة كما يمارسون الاعمال الاجتماعية الأخرى منظمين فى منظمات العمل المشترك وغيرها من المنظمات والوحدات المسيرة ذاتيا وفى المنظمات الطبقية وسواها من المنظمات الاجتماعية السياسية والمنظمات الاجتماعية " .

والملاحظ مما تقدم أن السلطة والسيادة لم تعد فى ظل التطور

---

(١) من خطاب" تيتو " أمام المؤتمر العاشر لرابطة الشيوعيين اليوغوسلاف الذى عقد فى مايو ١٩٧٤ ببلغراد . راجع الاشتراكية فكرا وتطبيقا ، العدد ٢-٣ عام ١٩٧٤، ص ٧٠

(٢) المادة الثالثة من الدستور اليوغوسلافى الصادر ١٩٧٤.

(٣) المادة ٨٨ من دستور يوغوسلافيا .

والأخذ بالتسيير الذاتى للطبقة العاملة وحدها - مع احتفاظها بالقيادة - وإنما أضحت لكافة العاملين المواطنين المنتظمين فى منظمات مسيّرة ذاتيا أى أن السيادة والسلطة لكل الشعب" الشعب المواطن " ، والملاحظ أيضا أن ذلك لم يتحقق لجموع المواطنين الا بعد أن تمكن الالغاء الثورى ، والمنع الدستورى من القضاء على كل العلاقات الانتاجية المستغلة المبنية على الاستغلال الطبقى ، وبعد زوال التناقضات الطبقية وما يستتبعه من اضطهاد سياسى بحيث أصبح الشعب اليوغوسلافى اليوم وفى مجموعه شعبا عاملا ومتحررا من كل تسلط سياسى أو اقتصادى بيروقراطى . وهكذا أمكن لكل الشعب " المواطن "(١) أن يحوز السيادة والسلطة دون استعلاء عليه ويمارسها فى الحدود التى تكشف عن مصالح المجتمع الاشتراكى.

وأخيرا يتضح لنا أن التحالف بين القوى السياسية الخاضع للقيادة الطبقية هو فى حقيقته تحالف متعاون ومشارك فى كل أمور السلطة والقرار سواء كان سياسيا أو اقتصاديا طالما كان ذلك فى حدود الخط العام الاشتراكى، وهكذا انطبعت ديكتاتورية الطبقة بطابع خاص ومميز فى المجتمع الاشتراكى اليوغوسلافى نتيجة لتطويع فكرة الدولة(٢) بما يتلاءم مع تطور العلاقات الاشتراكية القائمة على التسيير الذاتى، ومع ذلك فان هذا لا يعنى بخس قيمة الدولة كأداة طيعة بيد الطبقة العاملة تحقق بها وتضمن تطور البلاد الاشتراكى(٣).

---

(١) المادة ١٥٣ من الدستور اليوغوسلافى ، وراجع أيضا الدكتور اسكندر غطاس ، المصدر السابق ص ٤٤٠ .

(٢،٣) من تقرير ميالكوتودوروفيتش ، فى جلسة مجلس القوميات المنعقد يوم ١٩٧٤:١:٢٢، راجع تقديم الدستور اليوغوسلافى الصادر ١٩٧٥ ، ص ٣٨، ٣٩ .

مبحث ثالث

قوى الثورة الاشتراكية الممكنة وغير الخاضعة لقيادة طبقية

وهناك بعض مجتمعات أخرى لم يكن التطبيق الاشتراكى فيها محددا بنظرية أو بفكر سابق ، ومن واقع تجربتها الخاصة فقد أخذت بفكرة التحالف الجامع لكل القوى الشعبية بها باعتبارها جميعا صاحبة مصلحة فى التحول، وعليه فقد امتاز بأنه تحالف متساو ومتوازن سواء كان داخل اطار التحالف أوخارجه ، بمعنى أن هذا النموذج الذى كشفت عنه تجربة التطبيق الاشتراكى لاتخضع لقيادة طبقية تملك عليه حق الاستعلاء والاستئثار بالقرار ،وهو ما يعنى أن جميع القوى المكونة له يعتبر الكل فيها قائدا، وبمثل هذا النوع من التحالف أمكن تصور حل المشكلة فى مصر ابّان ثورتها ليكون بذلك حلا تجريبيا رائدا سواء كان على مستوى الفكر أو التطبيق ، ولهذا علينا أن نسهب لاظهار فكرته بمعنى أن نوضح الخلفية التى أدت لظهوره .

التناقضات الطبقية ومحاولة حلها سلميا :

مر المجتمع المصرى فى فترة ما قبل الثورة ، بل وفى أولى سنى الثورة فى تناقضات طبقية أوجدها ظروف المجتمع المختلط(١) الذى كان يتكون من عناصر اقطاعية ورأسمالية وحرفية ، أما الطبقة العاملة فلم يكن لها ثقلها الاجتماعى، ولم تكن قد نمت أوتسلحت بالوعى لتقوم بثورة اشتراكية ، وهكذا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ تعبيرا شعبيا جامعا عن سخط الجماهير الغالبة لاخفاق نظام الحكم الملكى السابق فى تطوير البلاد وتنميتها وتحرير طاقتها ،

---

(١) الدكتور رفعت المحجوب ، النظام الاشتراكى فى ج.م.ع ، ١٩٦٩ ، ص ١٢ .

بمعنى أن الثورة لم تكن تعبيرا عن قوى فئوية أو طبقية أو طائفية كما لم تكن مفجرا لتطبيق فكرى أو عقائدى مسبق ، أو لتطبيق تجربة محددة ، وانما تكونت وانطلقت من موقع الاحساس بعظمة مصر وحضارتها العريقة ، وبقدرة الانسان المصرى لبلوغ مكانته تحت الشمس والتى حاولت جماعة الحكام المستغلين قبل الثورة أن تطمس معالمها وتدثرها فى ثوب مصالحها ، ولهذا لم يكن هناك مصرى وطنى مخلص الا وأيد الثورة فى بدايتها باعتبارها النور الذى يكشف كل ظلمة وكل ظلم سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى . وعندما جاءت الثورة جاءت وهى غير محصنة بأى فكر فلسفى محدد أو منهج عقائدى ملزم ، ولهذا لم تكن قراراتها الصادرة عنها الا انطباعا لآمال الجماهير العريضة وبوحى منهم ، وهى حين أعلنت فى أعوامها الأولى عن مبادئها الستة (١) لم تكن تستهدف من وراء ذلك الا أن تقيم العدالة الاجتماعية .

الا أنها رأت أن العدالة الاجتماعية لا يمكن تحقيقها فى مجتمع تسوده الامتيازات الطبقية (٢) ، لذلك كانت القوانين الاشتراكية عام ١٩٦١ ، كبداية جدية نحو الثورة الاجتماعية (٣) هى الترجمة العملية لهذا المبدأ فى اقامة العدالة الاجتماعية بقصد تقريب الفوارق بين الطبقات باعتبار أن ذلك هو الاصلاح الجذرى للقضاء على المتناقضات الطبقية . فالتناقضات الطبقية فى وجهة النظر الثورية المصرية ليست مصادمات تؤدى حتما الى الصراع الطبقى ،

---

(١) وتحددت هذه المبادىء الستة فى الآتى : القضاء على الاستعمار وأعوانه ، وعلى الاحتكار ورأس المال ، وعلى الاقطاع واقامة عدالة اجتماعية وجيش وطنى قوى وحياة ديمقراطية سليمة .

(٢) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى المواطنين عقب انفصال سوريا عن الاتحاد مع مصر فى ١٩٦١:١٠:١٦ .

(٣) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ١٩٦١:١١:٢٩ .

بل هي تناقضات يمكن حلها سلميا في اطار من الوحدة الوطنية ، أما التصادم فهو تصادم مع الرجعية بـ عتبارها قوى الرفض لاتجاهات التحول[١] ولهذا تعتبر من معوقاته فيتحتم التصادم معها باعتبارها قلة معوّقة في هذا الشعب - الا أن التصادم معها لا يعني تصفية افرادها بل تصفية امتيازاتها حتى يقضى على التفاوت في الدخول والثروات سعيا وراء تحقيق مجتمع الكفاية والعدل .

رفض مبدأ سيادة الطبقة : لم تقم الثورة - كما أوضحنا - معتمدة على طبقة من الطبقات ، ولم تكن بالتالي صدى معبرا عنها ، وانما قامت من منطلق صحوة ثورية لشعب ساخط ، فكانت تعبيرا صادقا عنه ، بمعنى أن الثورة كانت تمثل" ارادة جموع الشعب ... ارادة مجموع المحرومين .. ارادة العاملين .. والمزارعين ... والمكافحين "[٢] ، ومن ثم يتضح أن تلك الارادات لا تمثل في مجموعها طبقة بعينها أو طائفة بذاتها ، بل هي جمع للارادات المجاهدة أيا كان وضعها الطبقي .

ومصر حين قامت ثورتها في يوليو ١٩٥٢ لم تكن قد وصلت بعد الى مستوى الدول الصناعية المتقدمة بحيث يمكن أن يولد لديها متناقضاته وبحيث يحدد لها قوى التصارع الحقيقية التي تعايشه في ظل ظروف الانتاج الكبير وقوى العمل الضخمة ، وما يترتب على ذلك من علاقات الانتاج ، كما أن مصر قد انفردت من بين دول العالم الثالث بتاريخها الطويل وتجربتها بالانفتاح على العالم المتقدم لم يكن يسمح لها فكرها الثوري بأن تؤمن بما آمنت به تلك الدول المتخلفة

---

(١) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في الجلسة السادسة للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية في ٢٩ : ٥ : ١٩٦٢ .

(٢) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر بمناسبة توزيع الأراضي الزراعية على أهالي المنيا في عام ١٩٥٥ .

فكريا وحضاريا بالأخذ بأسلوب ارادى منفرد يستأثر بالسلطة والحكم (باستثناء تلك الفترة من الحكم الثورى فى مصر والذى اتسم بفكرة الشمول فى السلطة ، وسيطرة مراكز القوى على مقدرات الشعب ومصيره). وايمانا بأن الديمقراطية السياسية فى مفهومها الثورى هى تأكيد سيادة الشعب ووضع السلطة فى يده وتكريسها فى خدمة أهدافه ، فقد نص الميثاق(١) على أن " الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق فى ظل سيطرة طبقة من الطبقات ... ان الديمقراطية بمعناها الحر هى سلطة الشعب .. سلطة مجموع الشعب وسيادته " .

ومن هنا كان المنطلق للأخذ بفكرة تحالف قوى الشعب صاحب المصلحة فى التحول والممثلة لمجموع الارادات على اختلاف انتماءاتها الطبقية .

الا أن هناك ايضاح مؤداه أن تحالف القوى السياسية لم يولد منذ بدأ الثورة ، ذلك أن المرحلة الأولى من الثورة كانت الدولة تتسم فيه بدولة التصالح الطبقى ، وكان ذلك أملا يرجى تحقيقه لهذا كانت تحركات الثورة مستندة الى جموع الشعب أيا كانت انتماءاتها فكانت السيادة للأمة (٢) - وحين أخفقت الثورة فى ايجاد هذا التصالح الطبقى تبنت فكرة مفهوم سيادة قوى الشعب العاملة (٣) أى مفهوم التحالف بين القوى صاحبة المصلحة فى التغيير والتحول .

---

(١) الميثاق - الباب الخامس .

(٢) المادة الثانية من دستور ١٩٥٦ وهو أول دساتير الثورة ونص فيه على أن " السيادة للأمة " .

(٣) المادة الأولى من دستور عام ١٩٦٤ المؤقت ونص فيه على أن " الجمهورية العربية المتحدة دولة ديمقراطية اشتراكية تقوم على تحالف قوى الشعب " كما نصت المادة الثانية على أن " السيادة للشعب " .

دولة تحالف قوى الشعب : حين أيقنت الثورة أن تبنى المنهج الليبرالى أصبح أمرا مرفوضا ولا يمكن الاستمرار فيه حتى يمكن صنع مجتمع الثورة التقدمى(١) ، فقد ثبت بالتجربة الثورية أن قوى الرجعية المتحالفة - الاقطاع ورأس المال المستغل - وقفت دائما ضد سلطة الدولة الهادفة الى تحقيق مطالب الجماهير الملحة ، بل عمدت الى التآمر عليها وسد كل طريق نحو مجتمع التقدم ، ولذلك كان طبيعيا أن تسعى الثورة الى اسقاط هذا التحالف الرجعى وتجريده من أسلحته ومنعه من أية محاولة للعودة الى السيطرة على الحكم وتسخير جهاز الدولة لخدمة مصالحه ، والثورة حين فعلت ذلك تمكنت من أن تزيل التصادم الحاد العنيف بين الرجعية من ناحية ومجموع الشعب من ناحية أخرى، لكن ازالة التصادم لا يعنى ازالة المتناقضات بين طبقات الشعب، وانما يعنى فتح المجال لامكانيات حل هذه المتناقضات سلميا .

وهكذا أمكن للثورة فى هذه المرحلة أن تتخلى عن المفهوم السابق لوحدة طبقات الأمة واتحادها والاستعاضة عنه بالتمييز بين القوى الاجتماعية ذات المصلحة فى بناء المجتمع الاشتراكى وتلك التى تتصادم مصالحها واياه . بمعنى أن الثورة قد اخذت بمبدأ لا حرية لأعداء الشعب . وتأسيا عليه أصدرت قانون العزل السياسى الذى مؤداه استبعاد القوى الرجعية والمستغلة من ممارسة الحقوق السياسية ، وبهذا رفعت سيطرتهم وحلت محلها سيطرة القوى المتحالفة التى تجمعها مصلحة التحول الاشتراكى، وهكذا خول لهذه القوى الأخيرة الحق فى السلطة (٢). وهكذا أمكن لأول مرة أن تتحدد قوى التحالف صاحبة المصلحة فى التحول تحديدا واضحا .

---

(١) الدكتور طعيمة الجرف ، ديمقراطية التحالف بين قوى الشعب العاملة ، دار الشعب، ١٩٧٣ ، ص ٢٨ .

(٢) الثورة والتغيير الاجتماعى - ربع قرن بعد ثورة ٢٣ يوليو مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،العدد ١٥ ،مؤسسة الأهرام ، أغسطس ١٩٧٧ ، ص ٧٨ .

والجدير بالبيان فى هذا الصدد أنه يجب التمييز بين نظرية دولة كل الشعب التى تبناها الاتحاد السوفيتى ، ونظرية دولة تحالف قوى الشعب فى الايديولوجية المصرية .

فقد قدمنا أن التجربة السوفيتية ، فى المرحلة الراهنة ، أعلنت انتقالها من نظام دولة ديكتاتورية البروليتاريا الى نظام دولة كل الشعب، بوصف الأخيرة تمهيدا لمرحلة اللادولة ،ويتحقق فى اطارها تحالف بين كل من العمال والفلاحين والمثقفين، فى ظل قيادة الطبقة الأولى، واذ تعلن التجربة السوفيتية خاتمة مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا ، وفاتحة عهد تحالف القوى العاملة من عمال وفلاحين ومثقفين ، فقد ينشأ عن ذلك اعتقاد بتطابق نظرية دولة كل الشعب ونظرية دولة تحالف قوى الشعب العاملة فى التجربة المصرية .

والواقع من الأمر أن النظريتين ، وان اتفقتا من حيث التمييز بين المدلول الاجتماعى للشعب ومدلوله السياسى،فاختصتا فئات دون غيرها بممارسة السلطة فى الدولة ، فان النظريتين تختلفان من نواحى عديدة لتمايز الواقع الايديولوجى الذى نمت فيه كل نظرية .

فبينما تلتزم نظرية دولة كل الشعب المفاهيم الماركسية ، فترسم لتحالف القوى العاملة حتمية محددة سلفا ، نجد الحال على خلاف ذلك فى النظرية المصرية ، فهى متحررة من كل حتمية مذهبية سابقة ، وارتبطت مفاهيمها عن حائزى السلطة بواقع ظروف تجربتنا . وترتيبا على ذلك كانت المناداة بتحالف القوى العاملة وتوازنها فى اطار هذا التحالف تشكل الصيغة الملائمة للقضاء على التخلف ، واقامة العدالة فى علاقات أعضاء الجماعة . ومن هنا ، يبرز الخلاف بين النظريتين، ففى حين تنادى نظرية كل الشعب، بدائرة ضيقة للتحالف تقصرها على العمال

والفلاحين والمثقفين ، تضيف النظرية المصرية " الرأسمالية الوطنية والجنود " طرفين اصيلين فى هذا التحالف ، وكذلك نجد نظرية كل الشعب تخل بالتوازن بين القوى الاجتماعية المنخرطة فى التحالف فتظل على وفائها للمبدأ الماركسى الذى ينادى بالدور القيادى للطبقة العمالية ، وعلى نقيضها ترفض النظرية المصرية مثل هذا التمييز بين القوى المتحالفة ، وتتمسك بعلاقة التوازن والتساوى بينها سواء داخل أو خارج اطار التحالف ، ومما سبق يكون التمايز واضحا بين صيغة تحالف قوى الشعب العاملة التى أخذت بها التجربة المصرية عنها فى صيغ التحالف الطبقى التى تبنتها الماركسية ، وعليه أيضا يزول أى اعتقاد بتطابقهما .

قوى التحالف وحلفها فى السلطة : اذن لم تكن فكرة التحالف بين قوى الشعب العامل فى مصر الا تطبيقا عمليا لأحداث واقعية أملته ضرورته ، فبعد أن أثبتت التجربة أن تصالحها مع القوى الطبقية الأخرى أمر مستحيل ، وبعد أن تم عزل جميع القوى الاجتماعية المستغلة وتلك التى تناهض طريق الثورة نحو احداث التغيير ، أمكن للثورة أن تحدد القوى السياسية صاحبة المصلحة فى التحول الاشتراكى وهم قوى الشعب العاملة المتمثلة فى العمال والفلاحين والرأسمالية الوطنية والمثقفين والجنود "(١) ، وباقامة هذا التحالف الشرعى بين هذه القوى عملت الثورة على اعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين كل هذه القوى العاملة ، وبارادتها الواعية داخل مؤسسات الدولة بما يسمح فى النهاية بتذويب الفوارق بينها ، ودمجها فى اطار من الوحدة

---

(١) ومن الملاحظ أن هذه القوى قد حددها الرئيس السادات فى مرحلة قادمة من التطور بأنها تمثل العمال والفلاحين والرأسمالية الوطنية فقط لأنها القوى التى تمثل انعكاس تصارع الطبقات أما الجنود والمثقفون فهم أبناء هذه الفئات وليست لهم صراعاتهم .. من أقوال الأمين المساعد للجنة المركزية ، الأهرام ١٩٧٧:٧:٢٧ .

الوطنية المتكافلة التى تحكمها قاعدة السيولة الاجتماعية ، بحيث يستطيع كل مواطن بحكم ما له من فرص متكافئة وعلى قدر ما يبذل من جهد وطاقة ، وما يملكه من قدرة خلاقة ، وبما يعطيه من خير للمجموع ، يستطيع بكل ذلك أن يرتقى داخل هذا الاطار الكبير صعودا حتى يصل الى أعلى المستويات .

وترتيبا على ذلك كان لابد أن تفتح كل أبواب العمل السياسى الحر على مصراعيها لجماهير الشعب من كل هذه القوى العاملة وحدها حتى يتم بتفاعلها السلمى معنى " ديمقراطية كل الشعب " أى الديمقراطية التى تقوم على الوحدة الوطنية لتحالف قوى الشعب العاملة (١).

وهكذا تبين لنا أن ديمقراطية كل الشعب تعنى لدينا فى مصر رفض ديمقراطية الطبقة ، وانطلاقا من ذلك ، فان ديمقراطية التحالف بين قوى الشعب العاملة هى البديل الشرعى لديمقراطية تحالف الاقطاع ورأس المال المستغل ، كما أنها البديل عن ديمقراطية التصادم التى تؤمن بها الفلسفة الليبرالية أو الديمقراطية الماركسية التى تؤمن بالسيادة الطبقية .

وهكذا ، وفى داخل اطار تحالف قوى الشعب العاملة لا يمكن لأى قوى أيا كان انتماؤها الطبقى أو الفئوى أن تستعلى على غيرها داخل اطار التحالف أو تمتاز عنه ، وانما يجرى العمل بينها فى داخل اطار التحالف وخارجه على قدر من التوازن والتساوى بما يؤدى لأن تكون كل القوى **قوى قائدة غير خاضعة** الا أن الشىء الوحيد الذى أمكن فيه التمييز بين جموع هذه القوى - وكان له ما يبرره لتثبيت السلطة واستقرارها باعتبارها نظاما جديدا للحكم - هو اشتراط كافة المواثيق الدستورية (٢) تمثيل العمال

---

(١) الدكتور طعيمة الجرف ، المصدر السابق ، ص ٣٥ .
(٢) الميثاق - دستور عام ١٩٦٤ (٤٩م) - دستور عام ١٩٧١ (٥م) .

والفلاحين فى المنظمات السياسية والشعبية بما لا يقل عن ٥٠ ٠/٠ منهم باعتبارهما القوتين الأساسيتين اللتين تمثلان الثقل العددى ولهما مصلحة حقيقية ومؤكدة فى التحول الاشتراكى، وباعتبارهما الطبقتين اللتين طالما قبرت أصواتهم تحت التراب وطحنت مصالحهم بين الفئوس والتروس ، وبالتالى ضاعت قدراتهم على صنع مستقبل حياتهم٠

وتأسيسا على ما تقدم اذا كان قد بدا لنا (فى هذه المرحلة) أن الديمقراطية (بوصفها التعبير السياسى عن السلطة) أصبحت ديمقراطية قوى التحالف ، فان السيادة (وهى التعبير عن الشرعية القانونية للسلطة) كان لابد لها أن تتسق ، وهذا الوضع ، بحيث تصبح السيادة ،سيادة قوى الشعب المتحالف ، وقد أكد ذلك كل من الوثيقتين الدستوريتين الصادرتين فى عام ١٩٦٤، عام ١٩٧١ حين طرحتا جانبا مبدأ سيادة الأمة واستعاضتا عنها باعلان مبدأ سيادة الشعب(على خلاف ما كان مقررا فى ظل الدساتير المصرية السابقة من أن السيادة للامة)[١]٠

وهكذا لم تعد السيادة ملكا للأمة ككائن مجرد، وانما أصبحت السيادة للشعب متمثلا فى القوى السياسية المتحالفة الدافعة لامكانيات الثورة ٠

تحالف القوى وتعدد اتجاهاتها : كان طبعيا ازاء تعدد القوى الشعبية العاملة التى يجمعها اطار التحالف بينها أن تتعدد اتجاهاتها ،ومواقفها ، مصالحها تبعا لتعدد تكويناتها وتركيباتها الاجتماعية ، وقد كان ذلك أمرا ممكنا داخل اطار واحد ـ بعض الوقت على الأقل ـ فى ظل قائد الثورة جمال

---

(١) المادة الثالثة والعشرين من دستور عام ١٩٢٣ ٠
المادة الثانية من دستور عام ١٩٥٦ ٠

عبد الناصر الذى كان يتحلى فى بعض جوانب زعامته الكاريسمية (١) Charisma فضلا عما كان له من ثقل ، الأمر الذى سمح له ذلك بفرض ارادته على الآخرين ، بمعنى آخر أصبح هذا التحالف فى ظل هذا النوع من القيادة مطبوعا بكلمة " موافق " دائما ، وفى كل ما يطلب منه أو يعرض عليه ، وقد أثبتت الأحداث أن هذه الكلمة لم تكن لتشرف الحاكمين ولم تكن لتفيد المحكومين وهو ما أدى فى حقيقة الأمر غير المعلنة أن يصبح الحكم حكما فرديا ومتسلطا ومتجبرا ، واجهته - حكم قوى التحالف - واجهة ممسوخة وزائفة ، فالأمر أمره والسلطة سلطته والسيادة هى سيادته ، وكان طبعيا ازاء هذا الموقف أن يدور حول الزعيم نظام الشللية الانتهازية والوصولية ، يكشفون له عن الولاء ويضمرون له فى بواطن أمورهم أشد العداء أملا فى الوصول للسلطة والحكم ، وهو ما أدى فى النهاية أيضا وبالضرورة الى ولادة مراكز القوى التى لم تنس أبدا الا أمر مصر ومصير مصر ، فكانت نكسة ٥ يونيو عام ١٩٦٧ أمرا طبعيا لشعب انهارت قيمه ومعنوياته وطبع مسلكه بطابع السلبية واللامبالاة ترقبا ليوم فرج لا يراه ، ولم يلبث الحال كذلك حتى انشق بين السكون فى ١٥ مايو عام ١٩٧١ صوت هادر يعلن باسم مصر حركة التصحيح ، وشاءت الأقدار أن يكون هذا الصوت هو صوت الرئيس أنور السادات ذلك الصوت الذى أعلن أول بيان لثورة ٢٣ يوليو على الشعب ، وكأن صوته مرهون بكل أمر جلل يكون فيه بشرى أو خلاص لهذا الشعب .

---

(١) وتعنى كاريسما ، وهى لفظ يونانى معنى حظوة أو هبة من الله تمكن صاحبها من امتلاك قدرة خاصة ازاء تابعيه ، وهذا الاصطلاح أدخله المفكر السياسى الاجتماعى "ماكس فيبر" (ألمانى توفى عام ١٩٢٠) وطبقه على الزعماء ذوى الجاذبية الانفعالية القوية ، سواء كانوا زعماء سياسيين أو دينيين. راجع مقالة كمال رستم : جمال عبد الناصر زعيما ، مجلة الفكر المعاصر ، نوفمبر ١٩٧٠ ، العدد ٦٩ ، ص ١١٥.

وكان من مقتضى ثورة التصحيح بعث الحياة من جديد لحياة قوى تحالف الشعب بحيث اصبح قادرا أن يقول" نعم" ويقول " لا"، فاختفى – فى مسير التصحيح الثورى – الشكل الموحد من واجهته وانطلقت المناقشات والتيارات الفكرية تعبر عما يعتمل فى نفوس تلك القوى[١]، وكان طبعيا أن تتعدد الاتجاهات بتعدد القوى الاجتماعية المكونة للتحالف، ذلك أن الديمقراطية اذا كانت تعطى الأغلبية حق اصدار القرار، فانها تعطى الاقلية أيضا حق التعبير عن نفسها، ولذلك فان ديموقراطية تحالف قوى الشعب تستلزم بطبيعة تكوينها المتوازن التسليم بتعدد الاتجاهات داخل اطار التحالف، وهذا يعنى أن يكون هناك رأى غالب ورأى معارض، وهو ما سلمت به حركة التصحيح[٢].

ومن ثم فقد سمح التطوير للاتجاهات المختلفة داخل التحالف أن تتبلور وأن تعبر عن نفسها وبالطريق الديمقراطى، وأن يكون لها منابرها المعبرة عنها داخل اطار التحالف – أما خارجه فلم يكن فى تلك المرحلة أمر مسموح به حرصا على الوحدة الوطنية ولحداثة التجربة.

واذا كان قد سمح للمنابر – بما لها من خصائص وسمات تقربها تماما من الأحزاب[٣] – أن تعمل تحت مظلة تحالف قوى الشعب فان ذلك كان مرهونا ومقيدا بالأسس التالية :

---

(١) ورقة أكتوبر المقدمة من الرئيس السادات، الاتحاد الاشتراكى العربى، طبعة اللجنة المركزية ١٩٧٤ . ص ١٠-١٢ .

(٢) الدكتور رفعت المحجوب – تصريح أدلى به بوصفه أمينا أول للاتحاد الاشتراكى لمجلة الاذاعة والتليفزيون، العدد ٢٠٩٤ فى ١٩٧٥:٥:٣ .

(٣) من حيث تكوينها ونوعية قيادتها وتعدد برامجها .

١- الالتزام بمبادىء الثورة والاتجاه الاشتراكى والحفاظ على المكاسب الثورية الاشتراكية .

٢- الالتزام بصيغة التحالف وفلسفته بحيث لا يسمح بتكتلات أو صراعات فئوية أو طبقية مستقلة .

٣- الالتزام بصيانة الوحدة الوطنية .

٤- التزام الأغلبية باحترام رأى الأقلية ، والتزام الأقلية باحترام الرأى الغالب .

ومن واقع هذه الضوابط فان ورقة التطوير قد سمحت بالانفتاح السياسى والفكرى داخل اطار التحالف أن يعمل وفى حرية منضبطة بأصول وقواعد، وفى مناخ يحفظ للشعب وحدته ،وللمواطنين أمنهم وأمانهم أى فى ظل عمل سياسى يستهدف تحقيق السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية ، وهكذا يمكن للمتناقضات أن تزول فى ظل من التفاعل الديمقراطى السليم وعلى الطريق الصحيح[١].

ولم يلبث الأمر فى طريق التطور نحو تحقيق الديمقراطية السياسية الا أن تبلور فى اصدار قانون نظام الأحزاب[٢]. وهذا أدى الى العودة لنظام الأحزاب من جديد ، فاذا علمنا أن الحزب السياسى "يقصد به كل جماعة منظمة تقوم على مبادىء وأهداف مشتركة ،وتعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة" والحزب وهو فى سبيله لتحقيق ذلك يسعى للفوز بالسلطة ، فان ذلك يعنى أن كل قوى من قوى التحالف سوف تجد مكانها فى الحزب الذى يبلور لها فلسفتها ويعلى فكرها يمينيا أو يساريا كان أو وسطا ، وهذا ما أدى بالضرورة الى الغاء الاتحاد الاشتراكى باعتباره التنظيم السياسى المعبر عن قوى هذا التحالف ، وهذا الأمر

---

(١) الدكتور اسكندر غطاس، أسس التنظيم السياسى الاشتراكى ، ص ٦٨٤ .

(٢) القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الصادر فى ١٩٧٧:٧:٢ .

٦- كل من يثبت في حقه دعوة يكون هدفها مناهضة المبادىء التي قامت عليها ثورتا ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ١٥ مايو ١٩٧١ .

٨- كل من يثبت في حقه دعوة يكون هدفها كراهية أو مناهضة انتماء مصر للأمة العربية أو التشكيك في التزام الشعب المصري بهذا الانتماء .

٨- كل من يثبت في حقه الترويج لأية مذاهب ترمي الى مناهضة النظام الاشتراكي الديمقراطي الذي ينص عليه الدستور .

٩- كل من يثبت في حقه نشر أية أخبار أو دعايات يكون من شأنها اثارة الصراع الطبقي أو الفئوي .

١٠- كل من يثبت في حقه دعوة ، أو آراء ، أو أفكار تمس الايمان بالقيم الدينية أو الروحية ، أو نشر أية دعايات مثيرة ، أو أخبار ، أو اشاعات يكون من شأنها اثارة الفتنة الطائفية ، أو تحبيذ أية افعال ، أو تصرفات من شأنها أن تهدر أو تمس سيادة القانون ، أو مقاومة السلطات العامة ، وذلك لتحقيق أي غرض يتعلق بالدعاية الانتخابية أو باجراءات الانتخابات ، أو اعلان النتيجة ، أو أي غرض آخر .

١١- كل من يثبت في حقه اطلاق أية دعايات مثيرة تتضمن مطاعن ، أو أخبارا ، أو شائعات كاذبة عن سلوك وتصرفات المرشحين المنافسين يكون من شأنها التأثير على موضوعية المعركة الانتخابية ونزاهتها ، أو اذاعة ، أو ترويج أية مطاعن تتعلق بالحياة الشخصية ، والسلوك الشخصي للمرشحين المتنافسين وأسرهم اذا كان من شأنها اثارة الفتن والحزازات بما يهدد الأمن العام .

١٢- كل مرشح يثبت في حقه بالذات أو بالواسطة اعطاء مبالغ نقدية أو مزايا عينية شخصية للناخبين للتأثير على نزاهتهم وحرية الانتخاب ، مع التزام كل مرشح أو حزب بالانفاق على الدعاية الانتخابية فيما لا يجاوز خمسمائة جنيه .

والجدير بالذكر أن الحرمان من العمل السياسى ومباشرة الحقوق السياسية ينطبق على الفرد أو التنظيم الذى يثبت فى حقه وبحكم من القضاء أىمن هذه المحظورات(١). وهكذا اضحت مباشرة الحقوق السياسية وحرية العمل السياسى منحق كل مواطن أو حزب يلتزم بالضوابط والمعايير ، التى قصد منها أمن الوطن وأمان المواطن .

وتأسيساعلى ما تقدم يمكن القول أن السلطة السياسية - فى مصر اليوم - أصبحت للشعب بمفهومه السياسى وفقا للتحديدالسابق، وهكذا فان مضمون الشعب السياسى فى مصر ، وان كان لا يقتصر على طبقة واحدة ، وانما يسع جميع المواطنين أيا كانت انتماءاتهم الا أنه لا يدخلفى مضمونه - بجانب القصر وناقصى الأهلية - من يشملهم العزل السياسىباعتبارهم مواطنين غير ملتزمين وغير مؤهلين لتناسى احقادهم وشرورهم ومطامعهم وأهوائهم أو التزامهم بالقيم والاخلاقيات التىهىمن أصالتنا وتراثنا ، أى فى الاجمال غير مستهدفين الصالح العام .

ومن خلال كل ما سبق عرضه من تحديد للقوى السياسية صاحبة السلطة فى المجتمع الاشتراكى، باعتبارها وحدها صاحبة المصلحة فىالتحول، فقد تبيننا اختلاف النظر اليها تبعا لاختلاف النظرة الفلسفية والعقائدية التىتؤمن بها تلك الدول، وتبعا لاختلاف نظرتها الىكيفية التطور وأسلوب احداثه ، وعليه يمكن أنتكون هذه القوى السياسية متمثلة فى طبقة دون سائر الطبقات، ويمكن أن تتحدد هذه اقوىعن طريق الاعتراف بأكثر من طبقة ، الا أن دور القيادة والتوجيه يكون مقصورا علىاحدى هذه الطبقات دون غيرها الأمر الذى يمكن معه جمع هذه الطبقات فى تحالف خاضع لقيادة طبقية ، وهناك من المجتمعات الاشتراكية التى تعترف بدور أى طبقة من حيث حقها فى الاستعلاء أو التمايز على ماعداها من الطبقات الأخرى، بمعنىأن تكون القوى السياسية لديها

---

(١) المادة الاولىمن قرار رئيس الجمهورية الصادر فى ابريل سنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ .

محددة فى جميع القوىالتىتؤمن بالاشتراكية طريقا للتحول وأسلوبا للحكم ، وعليه تصبح هذه القوى قوى متحالفة الا أنها على هذه الصورة لا تسمح فىاطار التحالف بأن تتميز أى قوى على الأخرى أو تستعلىعليها ، ذلكأن جميع القوى تعمل فى توازن وتساوى بينها سواء داخل التحالف أو خارجه ، وعليه يصبح التحالف كله قائدا للتحول

وتبعا لكلما تقدم ، تصبح السلطة من حق تلك القوى السياسية التى تتباين تحديداتها فى كل مجتمع تبعا لفلسفته وعقيدته .

الا أن هذه القوى السياسية تختار من الأطر السياسية ما يناسب فلسفتها وعقيدتها ، وهذه تأخذ فى التطبيق أشكالا متميزة ، كما قد يكون التمايز داخل الشكل الواحد مختلفا فى التطبيق، وهذا ما نعرضه فى الفصل الثالث فنخصص المبحث الأ ولمنه لفكرة الحزب الواحد فى الفكر الماركسى ، وفى الدول النامية ، ونخصص المبحث الثانى لفكرة التنظيم السياسى فى مصر وأشكاله ومراحل تطوره وصولا لمرحلة تعدد الأحزاب، ثم نعرض أخيرا وفى المبحث الثالث فكرة الجبهة الاشتراكية فى بعض الدول الاشتراكية .

الفصل الثالث

الاطار السياسي لقوى التحول الاشتراكي

ما من شك فى أن المجتمع الحديث بكل مقوماته وتطوراته وتطلعاته نحو التقدم ، وبما يحوى من قوى بشرية تتفاوت قدراتها الخاصة والعامة ، وبما نلحظه من اختلاف فى العلاقات بينها سواء على مستوى الانتاج أو العمل أو التملك أمر يتطلب تنظيما اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وقانونيا .

الا أن التنظيم يتوقف أمره فى النهاية فى كل مجتمع بحسب ما يستقر عليه فكر وعقيدة الرأى الغالب(١) ، هذا الرأى الذى يتحدد طبقا لمعايير يرسم هيكلها مدى الصراعات أو التناقضات التى يعيشها واقع هذا المجتمع . والرأى الغالب لابد له أيضا من تنظيم يعبر عنه سياسيا بحيث يحدث تأثيره على السلطة ويملى عليها مسايرته والتجاوب معه حيث يتجه ، وقد يصل الأمر الى تجاوز مرحلة التأثير - ان اقتضى الأمر - الى مرحلة غزو السلطة الرسمية ذاتها ، وعلى ذلك لابد أن ينتظم هذا الرأى الغالب داخل اطار سياسى يعد بمثابة الأداة المعبرة بالنسبة لأصحابه .

وعلى ذلك فالأحزاب السياسية أو التنظيمات السياسية انما هى اطارات تمثل مصالح القوى المنتمية اليها وتعبر عنها سياسيا ، وعليه تكون مهمتها قيادة كفاح تلك القوى والحفاظ على مصالحها بالدفاع عنها .

وأيا ما كان شكل هذا الاطار السياسى فانه لابد أن يقوم على عناصر اساسية تقيمه ، وهى : التنظيم ، المبادىء الأساسية ، القيادة ، محاولة الوصول الى السلطة .

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن الرأى العام ، راجع : الدكتور بطرس بطرس غالى والدكتور محمود خيرى عيسى - المدخل فى علم السياسة ، ص٦٥١-٦٥٧ .

فالتنظيم وهو عبارة عن وسيلة سياسية لتحقيق أهداف معينة فى داخل النظام السياسى يفترض وجود مؤسسة ، ووظيفة لهذه المؤسسة ، ومن العلاقة بينهما ينتج ما يمكن تسميته بالعملية السياسية ، والعملية السياسية هى تحويل الأهداف والخلافات والمنازعات الى قرارات(١) ، كما أن التنظيم أمر غير مرتبط بحياة أعضاء الحزب فهو بالتالى يستلزم استمراره فلا ينفض باستقالة أووفاة قادته أو بعض أعضائه . وتزداد أهمية التنظيم بالنسبة للاطارات السياسية الجماهيرية أو الايديولوجية لأن تعبئة واستمرار نشاط أعضائه أمر له أهميته ، وهذا مالم تتبعه بعض الاحزاب التى تنشط فقط أثناء الانتخابات ومثلها الأحزاب الأمريكية (٢)

أما من حيث المبادىء الأساسية فالاطر السياسية لابد أن تقوم على مبادىء محددة تعمل على نشرها ، وهذه المبادىء تلعب دورا هاما فى التمييز بين اطار سياسى وآخر أو بينه وبين أية منظمة اجتماعية سياسية أخرى، وحتى تترجم هذه المبادىء الى واقع ملموس لابد من السعى للفوز بالسلطة أو التأثير عليها ، ويستلزم كل اطار سياسى القيادة التى توجهه وترشده وتعتبر رمزا له تمثل وحدته وتعبر عنه ، ولهذا تجب طاعتها والولاء لها .

وترتيبا على ما تقدم وأيا ما كانت تسمية هذه الأطر السياسية وأيا كانت أشكالها والمبادىء التى تقوم عليها والانتماءات المكونة لها فهى اطارات لها صوالح وأهداف قد تكون طبقية أو غير طبقية ، وهى فى داخل المجتمع قد تتعدد أو لا يسمح بتعددها بحسب طابع الفلسفة والمعتقد السائد فى النظام السياسى.

---

(١) الدكتور ابراهيم درويش النظام السياسى. دار النهضة العربية ، القاهرة. ١٩٥٩ ، ص٢٠٣، ٢٠٤ .

(٢) الدكتور طارق على الهاشمى، الأحزاب السياسية ، شركة الطبع والنشر الاهلية. بغداد ١٩٦٨. ص٨١ .

وبناء على ما تقدم فان القوى السياسية صاحبة المصلحة في التحول الاشتراكي لابد وأن يكون لها اطارها السياسي المعبر عنها وعن ارادتها ، وفي هذا تختلف الدول الاشتراكية ما بين الأخذ بفكرة الحزب الواحد (وفي هذا أيضا تختلف التطبيقات الاشتراكية) أو فكرة التنظيم السياسي ، أو فكرة الجبهة ، وهذا ما نوضحه في المباحث الثلاثة القادمة .

مبحث أول

فكرة الحزب الواحد

علينا ابتداء وقبل أن نتعرض بالدراسة لفكرة الحزب الواحد أن نلقي بعض الضوء على الاحزاب السياسية ومدى ارتباطها بالديمقراطية ، فاذا ما انتهينا من ذلك ، عرضنا فكرة الحزب الواحد في المجتمعات الاشتراكية وفوارق تطبيقه الناشئة عن اختلاف الأساس القائم عليه .

المطلب الأول

الأحزاب السياسية

وعلاقتها بالديمقراطية وبقضية التحول الاشتراكي

تعتبر الأحزاب السياسية في الديمقراطية الحديثة أداة الرأي أي أداة ابلاغ القضايا السياسية لرجل الشارع واقناعها به وكسب تأييده لها (١) . ولهذا الاعتبار يتحدد الدور الهام للأحزاب في نظم الحكم المختلفة ، نظرا لما تكتسبه من قدرة على تنظيم وتجنيد الجماهير ، وما تؤديه من دور الوساطة بينها وبين السلطة ، ولا يتوقف دور الاحزاب عند حد الوساطة أو التأثير على السلطة بل انها تستهدف

---

(١) روبرت ماكيفر ، تكوين الدولة ، ص ٢٦٤ .

للنظام الديمقراطى، وذهبوا فى ذلك الى حد القول بان الديمقراطية فى صورتها الكاملة (المطلقة) كما نادى بها " روسو "لايمكن أن تستقيم الا فى مجتمع لا حزبى ، لأنه بالطبيعة مجتمع المساواة الكاملة الذى لا يسمح باختلاف المصالح بين أغلبية وأقلية [١] ،وعلى ذلك فمن المتصور قيام ديمقراطية بدون احزاب ويقررون كذلك تأكيدا بأن الديمقراطية ليست مترادفة مع الأحزاب السياسية ولا شرطا لازما لها أن هناك بعض الأنظمة التى تسمح بوجود الأحزاب بل وتعددها ، ومع ذلك لا تعتبر نظما غير ديمقراطية فحسب، بل هى نظم ضد الديمقراطية Anti- democratique [١] ومما يؤكد عدم التلازم بين الديمقراطية والنظام الحزبى، ماذهب اليه بعض الكتاب المعاصرين أمثال" ماديسين" ،"هربرت كرولى [٢] من طلب الغاء الأحزاب ، ومصدر هذا النداء ما أدى اليه النشاط الحزبى من فساد فى العمل السياسى نتيجة لعدم ادراك أهمية الحزب ودوره الحقيقى فى معاونة الديمقراطية لا أن يكون عبئا عليها ، والى الحد الذى قيل عن الأحزاب بأنها اضحت مرضا خطيرا للنظم الدستورية [٣] .

ومن المفكرين الاشتراكيين من يؤيد هذا الاتجاه ، فنرى المفكر " ميلانتى بوبوفيتش " يقرر بأنه " فى ظل ديمقراطية مباشرة يصبح النظام الحزبى ضارا وغير ذى موضوع " [٤] ،وتأسيسا

---

(١) الدكتور طعيمة الجرف ، نظرية الدولة ، الكتاب الأول ، ص ٢٥٦، ديمقراطية تحالف قوى الشعب ص ١٤-١٥ .

(٢) فى كتابه عن " الديمقراطية التقدمية " - راجع فى ذلك روبرت ماكيفر ، المصدر السابق ، ص ٢٦٤ .

(٣) روبرت ماكيفر ، المصدر السابق ص ٢٦٠ .

(4) Popovic (M.) : Ideological trends in the struggle for direct democracy , socialist thought and practice, July- sep, I964, No . I5, p.i8.

على هذا الاتجاه تسير التجربة الديمقراطية الاشتراكية اليوغوسلافية على مسلك يدعو الى رفض المبدأ الحزبي سواء صورته الواحدة أو المتعددة ، ذلك أن الحزبية لا تتمشى والحكم الذاتى والديمقراطية الاشتراكية التى يسعى اليها اليوغوسلاف ، ومن هنا كان الحزب فى نظر الفكر اليوغوسلافى عقبة أمام حرية الجماهير فى تقرير مصيرها ، ويجب الغاؤها .

٢- أما الاتجاه الآخر فيرى أن الديمقراطية هى دولة الأحزاب(١) ، فالنظام الحزبى هو اداة التعبير الديمقراطى ، وبدون الأحزاب تصبح الديمقراطية عبثا ، ويبدو أن التلازم لدى أصحاب هذا الاتجاه جاء وليد النظر الى النظام الحزبى الذى عرفته الديمقراطية الليبرالية ، والذى جاء استجابة لعوامل الصراع الطبقى فى المجتمع الرأسمالى ، والذى يسمح لكل طبقة أن تعلن عن رأيها المؤيد أو المعارض من خلال تنظيمها الحزبى . فالأحزاب السياسية اذن على هذه الصورة - عندهم - هى الأدوات اللازمة لممارسة الديمقراطية ، وبدونها لا يتصور شىء من الديمقراطية ومن خلال هذا النظر يرى الفكر الماركسى أن الاحزاب السياسية وتعددها فى المجتمعات الرأسمالية أمر منطقى حيث لا تجانس اجتماعى ولا تماثل فى المصالح والأهداف نتيجة لتعارض الأفكار ، فالاختلافات الطبقية الجذرية تستلزم هذا النظام الحزبى فى تعدده ، باعتبار أن الأحزاب ماهى الا تعبير سياسى لمختلف الطبقات ، وهو ما يعنى أن كل حزب لابد أن يتوافق مع مصالح الطبقة التى يمثلها . ومن خلال هذا النظر يرى الماركسيون أنه لا اعتراض على مبدأ الحزبية ، لكن فى مجتمع اشتراكى يسعى للقضاء على الطبقات ، ويقوم على أساس التجانس الاجتماعى ووحدة الهدف والمصالح ووحدة السلطة ، وفى مجتمع تقل فيه المنازعات السياسية فانه لا يصلح لها الا الحزب

---

(١) الدكتور مصطفى كامل - شرح القانون الدستورى ١٩٥٢ ، ص ١١٢ .
الدكتور محمد الشافعى عبد الرءوف - التنظيمات السياسية الشعبية ، ص٥١ وبعدها .

الواحد ممثل الطبقة الغالبة صاحبة المصلحة ، لأنه والحال كذلك يتفق مع الديمقراطية التى لا يؤرقها الاختلاف الجذرى العميق فى الرأى ، فمسألة الحزب الواحد الحاكم - فى وجهة النظر الماركسية - محددة على أساس معايير علمية ، وليست مسألة تتعلق بالرأى، ذلك أن الحزب الواحد فى المجتمع الماركسى هو نتيجة منطقية للنظرية الماركسية التى تتبنى عقيدة معينة ونظرية معلنة يقوم الحزب بتطبيقها ، وعلى هذا لا يتصور - والحال كذلك - ان يسمح بتجمع حزبى آخر مضاد أن ينشأ ، لأنه هو وحده الحزب المعبر عن مصالح الطبقة المسيطرة .

الحزب الواحد وارتباطه بقضية التحول الاشتراكى :

والواقع من الأمر أن نشأة الحزب الواحد فى الدول الاشتراكية أمر مرتبط بقضية التحول الاشتراكى، وهذا التحول قد يكون قائما على أساس فكر سابق ونظرية تحدده ، أو من واقع التجربة والتبرير العملى، وهو ما يعنى أن نشأة الحزب الواحد فى فترة التحول قد يكون قائما على تبرير ايديولوجى فيكون بذلك انعكاسا لعقيدة وفلسفة وفكر محدد ومثال ذلك الحزب الشيوعى السوفييتى، أو قد تكون نشأته من واقع الظروف الواقعية والعملية التى يواجهها البناء السياسى فى المجتمع وهو بسبيله للتحول الاشتراكي بحيث يضحي الحزب الواحد بها ضرورة لابد منها فيكون الحزب الواحد بها وعلى هذه الصورة انعكاسا للوحدة الوطنية المرتجاه لمواجهة مشاكل المجتمع ، ومثال ذلك بعض الأحزاب الواحدة فى افريقيا .

الا أنه اذا كان للتبرير العملى اصداؤه أيضا فى الأحزاب الواحدة القائمة على ايديولوجية محددة ، فانه أكثر وضوحا فى الأحزاب الواحدة القائمة فى بعض الدول الافريقية .

وعلى ما تقدم يكوم مدخلنا لبيان فكرة الحزب الواحد فى الفكر الماركسى وفى الدول النامية .

المطلب الثانى

الحزب الواحد فى الفكر الماركسى

تعتبر قضية الحزب السياسى وعلاقته بالدولة من القضايا الأساسية فى الفكر الماركسى لأنه يمثل قطب الرحى للنظام كله باعتباره أعلى شكل للتنظيم السياسى والاجتماعى(١)، ولأنه يضطلع بالدور القيادى فى المجتمع .

ولقد قدم ماركس أربعة أدوات رئيسية يمكن للبروليتاريا أن تحقق النظام الاشتراكى بواسطتها ، وهى : **الاضراب، الثورة ، النقابة ، والحزب** . وأشار الى أن احتدام الصراع الطبقى فى ظل النظام الحر سوف يدفع البروليتاريا الى الانتظام فى حزب سياسى " وفى ذلك يقول انجلز " لابد للبروليتاريا حتى تكسب القوة اللازمة لاجراز النصر فى اليوم الحاسم : أن تؤسس حزبا مستقلا متميزا عن جميع الأحزاب الأخرى ومعارضا لها ، حزبا طبقيا واعيا (٢) وعلى ذلك فانتصار البروليتاريا بالسلطة السياسية يتطلب كما قال ماركس – وجود تنظيم سابق للطبقة العاملة (٣).

(I) Schapiro (L.): The governement and politics of the Soviet Union 3er.ed, London, I968,p.57.

(٢) ماركس، انجلز – مراسلات مختارة موسكو ١٩٦٥ ،ص ٤٠٩ .

(3) Marx : The poverty of philosophy, pro-pub;Moscow, I966, p. I50.

والواقع أن ماركس كان ينظر الى الحزب كتنظيم للطبقة العاملة فى مجموعها وليس مجرد نخبة ، كما أشار الى ضرورة تجنب التنظيم الصارم وأن يتأسس الحزب على حرية المناقشة والتنظيم المركزى المرن ، الا أن ماركس لم يتحدث عن مفهوم الحزب ووظيفته فى مرحلة الانتقال تفصيلا ، واكتفى بالحديث عن دور البروليتاريا (١) ، ولكن" لينين "بوصفه رجل دولة – واجه اختبار النظرية فى واقع مختلف عن فروضها – أكد ضرورة وجود الحزب لشن الصراع الطبقى وبلورة وعى الجماهير وقيادتها (٢) ، وهذا الحزب عقب وصوله للسلطة عليه أن يحطم الاحزاب الأخرى ليصبح هو الحزب الوحيد ، وكان تبرير "لينين" لذلك مستندا لمقولة "ماركس" بأن الحزب السياسى هو التنظيم السياسى لطبقة ما ، وأن تعدد الأحزاب لا مكان له الا فى مجتمع تتعدد فيه الطبقات ، وخلص بذلك الى أن ديكتاتورية البروليتاريا لا تتحقق الا بوجود حزب واحد تنتمى اليه الصفوة المنظمة والمدربة على استخدام العنف ، وليس من الضرورى أن يكونوا من الطبقة العاملة وحدها – وان كان يعمل من أجلها . وهذا يعنى السماح لفئات أخرى من الثوريين بعضوية الحزب ، وبمعنى آخر فان الحزب فى المفهوم اللينينى هو حزب " النخبة "، وهو يضم الثوريين المحترفين الذين اعدوا من الناحية النظرية والعملية بصرف النظر عن فئاتهم الاجتماعية .

وقد شارك "ستالين" سلفاه (لينين وماركس) الرأى حيث كان يرى أن حرية الأحزاب وتعددها يوجد فى مجتمع ذى طبقات متعددة متعارضة المصالح والاتجاهات لاتناسق بينها . وليس فى

(I) Marx, Engels and Lenin: On scientific communism, Moscow, I967, p.I87.
(2) Touchard(Jean): Histoire des idées politique, P.U.F., T.2, I959, p. I86.

الاتحاد السوفيتى طبقات كهذه "فالمجتمع السوفيتى- كما رأى ستالين - يحتوى على طبقتين هما: طبقة العمال وطبقة الفلاحين وهؤلاء لا يوجد بينهم تعارض لأن مصالحهم واحدة، كما توجد طبقة اجتماعية من رجال الفكر، وهم رجال التقنية والمهندسون ورجال التنظيم الاقتصادى والعمال المفكرون ورجال التعليم والفنانون والكتاب، وقد لاحظ "ستالين" أن تكوينهم قد تغير عما كان عليه فى النظام القديم حيث ينتمى معظمهم لطبقتى العمال والفلاحين الكادحين"(١) وقد وصل "ستالين" الى أنه ليس فى الاتحاد السوفيتى ما يدعو الى تعدد الأحزاب وما يستتبع ذلك من حرية العمل السياسى، وانما تدعو الحاجة الى وجود حزب واحد فى الاتحاد السوفيتى هو الحزب الشيوعى.

ومن جهة أخرى يبرر الماركسيون قيام حزب واحد فى الاتحاد السوفيتى تأسيسا على أن النظام الشيوعى يسير على نظرية علمية، وأن أى آراء تخالف هذه النظرية، وبالتالى أى جماعة لاتساند هذه النظرية سواء كانت هذه الجماعة عددا من الافراد أم حزبا ما فانها لا تخدم مصالح الشعب، وصحيح أن نظام تعدد الأحزاب فى نطاق المجتمع البرجوازى يمثل أحد شروط وجود الديمقراطية، الا أن ذلك ليس بالعنصر الرئيسى، فهناك دول توجد فيها أحزاب سياسية متعددة ومع ذلك ليس فيها ديمقراطية.

علاقة الحزب بالدولة :

الحزب هو أداة التحول نحو الاشتراكية، وبالتالى فوظيفته الاساسية هى تحديد الاتجاه الرئيسى لكل أنشطة الدولة، ورسم خطها السياسى. هذه الوظيفة تحدد علاقة الحزب بالدولة بأنها قيادة كافة المنظمات دون أن يحل محلها. ففى المجتمعات الاشتراكية

---

(١) جورج بوليتزر وآخرون. الفلسفة الماركسية، بيروت، ص ١٢٢. وتقرير ستالين الموضوع بشأن لائحة دستور اتحاد جمهورية السوفيت الاشتراكية الصادر ١٩٣٦. راجع فى ذلك: الدكتور فؤد شبل، المرجع السابق ص ٢٥٧.

توجد منظمات جماهيرية سوى تنظيمها السياسى ، من مهامها حماية العمل الداخلى لمواطنين معينين ، وهذا العمل سوى مهام التنظيم السياسى الذى يعمل ليعبّر عن المصلحة الكلية الجماعية (١). وفى الاتحاد السوفيتى عديد من المنظمات الجماهيرية الهامة كالاتحادات المهنية (النقابات) (٢) ـ الا أن مثل هذه النقابات تفترق عن مثيلاتها فى المجتمعات الرأسمالية ـ ذلك أن النقابات (٣) فى المجتمعات الاشتراكية عموما وفى المجتمع السوفيتى بخاصة تتحدد خواصها فى كونها تعمل فى مجتمع اشتراكى فلا يقتصر نشاطها على الدفاع عن المصالح المادية ، بل تسهم فى تطوير وبناء المجتمع الاقتصادى ورفع انتاجه بأساليب الابداع والابتكار .

وهذه المنظمات الجماهيرية وغيرها تمارس نشاطها داخل اطار سلطتها الخاصة المحددة لها، بمعنى أنها ليست مطلقة الاستقلال فيما تؤديه من نشاط ، كما أن القائمين عليها لا يملكون القول الفصل فى الامور ، وانما يخضعون فيما يمارسونه من نشاط لأساس فكرى وفلسفى وعقائدى ـ هو الخط الماركسى اللينينى ـ وتبعا لذلك فان هذه المنظمات الجماهيرية لا يمكن أن تترك دون زعامة تربط بينها وتوحد جهودها وتحول دون تشعب آرائها واظهار خلافاتها، وانما يجب أن تسير جميعها فى اتجاه واحد، لأنها تخدم طبقة واحدة لها مصالح واحدة . وعلى ذلك يعتبر الحزب الشيوعى هو الحزب الوحيد الذى يتولى مهمة توجيه هذه المنظمات والاحتفاظ بوحده عملها مسترشدا فى ذلك بأساليب العمل التنظيمى والايديولوجي

---

(١) دوفرجيه ـ الانظمة السياسية والقانون الدستورى ١٩٧٠ ص ٣٨٠.

(٢) وهى تضم ما يقرب من ٧٢ مليون عامل ومستخدم عام ١٩٧٢، راجع وكالة نوفوستى للانباء ١٩٧٢ ص ٥٤ ، وبعدها .

(٣) لمزيد من التفصيل عن أهمية النقابات ومعرفة دورها ووظائفها ، راجع :
Chambre : Le pouvoir Sovietique, p. I37, I38.

والتربوى لرفع فعالية هذه المنظمات[١] ويتم ذلك عن طريق اعضاء الحزب المنتشرين فى تلك المنظمات .

وعلى أساس ماتقدم - وكما يقرر ستالين - فان الحزب " ليس هو الدولة وانما هو القوة المسيرة للدولة " ولذلك يقوم بوضع أعضائه فى مراكز الدولة الهامة لتولى الرقابة المستمرة على أعمال الاجهزة الادارية واتخاذ القرارات الهامة التى تمكنها من وضع برامجها . لذلك فان الحزب الشيوعى السوفييتى يستوعب كل مظاهر القيادة والحكم فى الدولة وذلك عن طريق ادماج هيئة موظفى الحزب والحكومة ، والسيطرة التامة على الجهاز التشريعى، والدفاع عن النظام ، وتجميع الشعب عن طريق تشكيل الرأى العام [٢] أى عن طريق العمل الدائب المستمر لتوثيق الروابط التى لا تنفصم فى علاقة الحزب بجماهير الشعب العامل واعتماده عليها وعلى تفكيرها الجماعى وخبرتها ومدى تأثيرها لخدمة عملية البناء الاشتراكى .

مما تقدم يتضح مدى اندماج الحزب الشيوعى السوفيتى بالسلطة .

الا أن الجدير بالذكر ان هذه الصورة ليست على اطلاقها فى تصورها داخل كل مجتمع ماركسى، فهناك من الدول التى طورت تطبيقاتها بما يتلاءم مع واقعها ، وفى هذا نرى أن اليوغوسلاف على النقيض من ذلك يقدمون مفهوما جديدا لعلاقة الحزب بالدولة أساسه الفصل بين الحزب والسلطة، واضطلاعه فقط بالدور الايديولوجى السياسى العام. ومرد ذلك يرجع الى ما تأخذ به يوغوسلافيا من الحكم الذاتى والحكم الذاتى المحلى وهو ، ما يعنى فى المفهوم

(I) Chkhikvadze(V.M.) & others: The soviet form of popular governement, Moscow,I972, p. 25I.

(٢) كليمنكو ، مقالة عن تنظيمات الحزب وتشكيل الرأى العام ، مجلة الشرق ، العدد ٢١١ اكتوبر ١٩٧٤ .

اليوغوسلافى النقل التدريجى لسلطات الأجهزة المركزية الى المنتجين المباشرين ، والمحليات (اللامركزية الداخلية للدولة) ، ونقل معظم سلطات الدولة الى الاجهزة الاجتماعية المستقلة أى نقل سلطتها الى المجتمع ، وهو ما يعبر عنه بتلاشى الدولة (اللامركزية الخارجية للدولة) . كذلك فالحكم الذاتى يتميز بأنه نظام شامل من شأنه تسيير كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذاتيا " وبوسائل ديمقراطية يصنعها المواطنون أنفسهم ، كل ذلك من شأنه أن يقلص دور الحزب كنتيجة منطقية لتقلص دور الدولة وعليه لا يجد الحزب سوى أن يكون مربيا للايديولوجية فى خطها السياسى العام ، ولا يكون بالتالى مندمجا مع السلطة .

وحول **خصائص الحزب** الشيوعى السوفيتى التى يلزم توافرها لكى يتمكن من الاضطلاع بدوره فهى كما حددها لينين وستالين تشمل :

١- الحزب هو طليعة الطبقة الحاكمة العمالية وهيئة أركانها التى توجه الطبقة ، وعلى ذلك فهو تنظيم للصفوة يتكون من اطار ضيق من المناضلين المحترفين يعتمد على شبكة واسعة من التنظيمات المحلية وعدد كبير من المؤيدين(١). وقد كان لينين يرى أن العبرة ليست بالكم، بل بالتركيب الكيفى، ونوع الأعضاء وكان لذلك يرى أن خلو الحزب من عشرة مناضلين جيدين خير من ضم عضو كسول ثرثار فى صفوفه ، وعلى ذلك ، وكما يرى "لينين" و"ستالين" فان الحزب هو حزب الصفوة المختارة بسبب تفوقها الفكرى وقدرتها على التفانى فى الدفاع عن العقيدة الماركسية . ولكن هذه الصفوة لابد أن تحصل على مساندة الجماهير العاملة (٢) تلك الجماهير التى لا تشترك فى عضوية الحزب وان كانوا يلتفون حوله ويخضعون لتوجيهات قادته .

(I) Lenin: Selected Works, foreign languges, publishing house, V.I, Moscow, I960, p.2I6 ets.
(2) Meyer, Alfred(G.):Leninism, New york : Praeger I963, p. 38-43.

٢- الحزب هو الرابطة التنظيمية للطبقة العاملة. وبذلك فهو هيئة يتجسد فيها الانضباط والنظام .

٣- الحزب هو ارقى شكل للتنظيم البروليتارى، بحيث يسعى لتنسيق الاعمال فى كافة التنظيمات العمالية لكى تسير طبقا لسياسته

٤- الحزب هو أداة ديكتاتورية البروليتاريا، وليس هدفا فى ذاته . بمعنى أن الحزب هو أداة البروليتاريا لتحقيق دكتاتوريتها فى الأماكن التى لم تتحقق فيها بعد ، ولتدعيم الديكتاتورية فى الأماكن التى تحققت فيها . وهذه الاداة كما يقول " ستالين " ضرورية من أجل كسر مقاومة ملاك الأراضى والرأسماليين ولاقامة نظام بمقتضاه يلتقى الشعب حول البروليتاريا والعمل على الغاء الطبقات وتنظيم جيش للنضال ضد الأعداء الامبرياليين(١).

٥- الحزب هو التعبير عن وحدة الارادة التى لا تسمح بأى انشقاق داخلى ، ولأن سلطته سلطة عقائدية فان هذه الصفة تجعلها سلطة شمولية، واجماعية، ومغلقة، لا تنفتح على أية معارضة لأن اباحة هذه المعارضة ينطوى على هدم لعملية التحرر وأمل الحرية الحقيقية التى ينشد التنظيم الماركسى اقامتها .(٢)

٦- الحزب مستمر ، واستمراره يستلزم دوام حركته وتطوره ، وهذا يستتبع دوام تطهير صفوفه من العناصر الانتهازية ، وغير المخلصة عن طريق فحص وتقييم أعمال العضو الى الحد الذى يسمح بطرده من الحزب .(٣)

(I) Franklin (Bruce) :The Essential Stalin; Major theoritical writings (I905-I925) London,Groom Helm Ltd, I973, p. I20-I2I.

(2) Derathé(Robert): Jean Jacques Rousseau et la science politique de son temps,ed P.U.F.,Paris,I950,p.366-367.

(٣) الدكتور محمد الشافعى- التنظيمات السياسية الشعبية ، ص ٢٩٧ وبعدها .

أن القرار يتخذ من المركز دون اعتداد بالرأى العام فى القاعدة .

والمركزية الديمقراطية تعنى من الناحية النظرية ما يأتى:

١- انتخاب جميع هيئات الحزب من القاعدة للقمة .
٢- تقديم هيئات الحزب تقارير منتظمة لمنظماتها الحزبية وللهيئات الأعلى منها التى تقوم بمناقشة هذه التقارير ودراستها .
٣- الانضباط الحديدى وخضوع الاقلية للأغلبية .
٤- الزامية قرار الهيئات العليا للهيئات الدنيا .

النقد (المناقشة) والنقد الذاتى : يشكل النقد واحدا من أهم الوسائل لعمل الحزب، ويرى الماركسيون السوفيت أنها تؤدى الى تعميم الخبرة التى اكتسبها الحزب واغلاق الطريق أمام النتائج السلبية وتغلق الثغرات فى وجه الفوضويين ووجهات النظر الفردية من أن تتغلغل فى الحزب .

وتبعا للمركزية الديمقراطية يستطيع كل مستوى فى الحزب أن يناقش بحرية أى موضوع حتى يصل الى المستوى الأعلى منه الى قرار بشأنه - كما يسمح باثارة المناقشات الواسعة اذا ما طلبت ذلك التنظيمات الحزبية العليا أو اللجنة المركزية نفسها، وهذا يعنى أن السلطات المركزية قد تسمح بمناقشة موضوع ما أو قد تمنع مناقشته اذا تعارض والسياسة العامة .(١)

ويعتبر النقد الذاتى فى - رأى الماركسيين - جوهر الديمقراطية الماركسية ، وهم يعنون أنهم ينتقدون أنفسهم بأنفسهم ، والنقد الذاتى هو المناقشة المستنيرة لما يمكن أن يقدم

(I) Armstrong(Jhon):Ideology, politics and government in the Union Soviet, New york, Frederick, I962,p.58-59.

من حلول لمختلف مايعرض من مشكلات على ألا تمس المناقشة أو النقد الذاتى أساس النظام أى الاحكام الأساسية للماركسية أو برنامج الحزب أو قراراته .

واذا كانت بنية الحزب تقوم على مبدأ النقد والنقد الذاتى فالملاحظ أن "ستالين" قد الغاهما من الناحية العملية ، بعد أن سيطر على الحزب والدولة السوفيتية تدريجا منذ عام ١٩٢٢ مع بداية مرض لينين ، وبذلك انقلبت الديمقراطية المركزية الى ديكتاتورية السكرتير العام مما دعا كلا من " تروتسكى، وكامنيف و " زينوفيف " أن يعارضوا هذا الاتجاه ويطالبوا بعودة الديمقراطية داخل الحزب ، وفى ذلك يقول " تروتسكى " فى خطاب بعثه الى اللجنة المركزية للحزب فى ٨ اكتوبر سنة ١٩٢٣ ذكر فيه أن الحزب يتجه الى أن يصبح أداة بيروقراطية (١)

الا أنه بعد وفاة ستالين عاد مبدأ النقد والنقد الذاتى الى الظهور من جديد ، ولم يعد هذا المبدأ حقا للعضو يجوز أن يستعمله أو لا يستعمله ، بل أصبح النقد والنقد الذاتى واجبا يلتزم الاعضاء بممارسته (٢)

مبدأ القيادة الجماعية : ومبدأ القيادة الجماعية هو من المبادىء الأساسية التى يأخذ بها الحزب السوفيتى(٣) ويعنى ذلك أن الحزب يقف ضد حكم الفرد وضد أى نشاط تكتلى لجماعات منفردة . وتتمثل القيادة الجماعية فى اعتبار جميع هيئات الحزب القيادية

(I) Abramovitch(Raphael): The Soviet revolution(I9I7/I939) London, George Allen & Unwin Ltd., I962, p.280-285.
(2) Chambre (H.):op . cit,p. I5.

موجز تاريخ الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى. دار التقدم ، موسكو ١٩٧٠ . ص ٤٥٥ .

(٣) موجز تاريخ الحزب الشيوعى ، المصدر السابق ص ٤٥٤ .

وترتيبا على ذلك كان لابد من أن يتغير مفهوم الحزب الشيوعى اليوغوسلافى ، وقد كان المؤتمر السادس للحزب الشيوعى اليوغوسلافى عام ١٩٥٢ نقطة تحول جوهرية فى حياة الحزب ، سواء من حيث تنظيمه أو من حيث دوره السياسى، ومنذ ذلك المؤتمر بدأت وظيفة الرابطة فى النظام اليوغوسلافى تتحدد فى اطار مبدأين رئيسيين : ١- المبدأ اللاحزبى. ٢- الدور الأيديولوجى السياسى للرابطة .

أولا : المبدأ اللاحزبى :

أوضحنا فيما سبق أن الفكر السوفيتى يجمع على ضرورة وجود حزب واحد فى مرحلة الانتقال بل فى المرحلة الشيوعية نفسها ، فى الوقت الذى نرى أن التطبيق فى بعض دول شرق أوروبا - مع تسليمه بوجود حزب شيوعى واحد ومسيطر لا يمنع وجود أحزاب أخرى شريكة تمثل الطبقات المتوسطة على أن تقبل وجهات النظر الرئيسية للحزب الشيوعى(١)، ومثالها جمهورية ألمانيا الشرقية . الا أن الفكر اليوغوسلافى يتبع مسلكا مغايرا أساسه رفض مبدأ الحزب الواحد المسيطر ، أو قبول التعدد الحزبى، لأن الحزبية لا تتمشى مع ما تتبعه يوغوسلافيا من الأخذ بالحكم الذاتى والمحلى وما تتبعه من الأخذ بالديمقراطية الاشتراكية القائمة على نظام التسيير الذاتى، ولهذا السبب فان نظاما كنظام يوغوسلافيا - كما يقول تيتو - " بحاجة الى نظام سياسى هو من حيث مضمونه الطبقى شكل نوعى لديكتاتورية البروليتاريا المرتكزة على علاقات انتاج اشتراكية قائمة على التسيير الذاتى، وهذا النظام لابد أن يكون نظام

---

(١) ففى ألمانيا الديمقراطية توحد الاحزاب والمنظمات الجماهيرية جميع قوى الشعب فى جبهة وطنية (الدستور الالمانى الديمقراطى الصادر عام ١٩٧٤ المادة ١/٣) وتضم هذه الجبهة خمسة أحزاب بقيادة الحزب الاشتراكى الموحد (الشيوعى) فى اطار المجلس الوطنى للجبهة .

ديمقراطية التسيير الذاتى .. والقادر على الاستمرار فى تطويرها".(١)

ويقول" كارديللى " عن رابطة الشيوعيين: أنها" رغم اعتبارها الاداة السياسية للحركة العمالية - فانها ليست حزبا بالمعنى التقليدى للكلمة - انها فى الواقع جموعة من الرجال الموحدين عقائديا ، الذين يقوم عملهم على مبادىء العلم الماركسى.. انهم لا يطلبون لأنفسهم احتكار جهاز الدولة ولكنهم فقط يناضلون من أجل تحقيق الاشتراكية"(٢) وهو فى نفس الوقت يرفض مبدأ تعدد الأحزاب لأن " الأمر الجوهرى فى التطور اليوغوسلافى هو الغاء الاحتكار السياسى والعقائدى لسيطرة الحزب ، ان الغاء هذا الاحتكار يثبت امكان قيام الديمقراطية دون أحزاب ، ذلك أن كل نظام حزبى هو أذى ينال من الأسس الجوهرية للديمقراطية ، فالحزب هو التنظيم السياسى لفئة من المواطنين تستهدف تحديد الخط السياسى الواجب الاتباع ، من هنا كان الحزب عقبة أمام حرية الجماهير فى تقرير مصايرها ، هذا بالاضافة الى أنه بطبيعة وجوده يناضل من أجل السلطة ، ولما كان يضم فئة محدودة فانه ينفى اتحاد المواطنين الكامل فى ممارسة السلطة"(٣) ويضيف "كارديللى" قائلا " أن رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف ، والتحالف الاشتراكى للشعب العامل ليس حزبين سياسيين بالمعنى التقليدى للكلمة ، كما أن مركزهما فى الهيكل الاجتماعى السياسى لا يتمشى مع مركز الأحزاب فى دول نظام تعدد الأحزاب ، ولهذا فليس من السداد أن ننظر الى قضية الديمقراطية الاشتراكية باعتبارها قضية كيفية الانتقال من نظام

---

(١) من أقوال تيتو فى المؤتمر العاشر لرابطة الشيوعيين اليوغوسلاف فى بلغراد فى الفترة مابين ٢٧/٣٠ مايو عام ١٩٧٤ - الاشتراكية فكرا وتطبيقا ، العدد ٢ ، ٣ ، ابريل/سبتمبر ١٩٧٤ ص ٥٠ .

(٢) البير ميستر - الاشتراكية والتسيير الذاتى (التجربة اليوغوسلافية) ، بيروت ، طبعة أولى ، ديسمبر ١٩٦٥ ، ص ٢٥٢، ٢٥٣ .

(٣) البير ميستر - المصدر السابق ، ص ٢٥٣ .

الحزب الى نظام تعدد الأحزاب ، لأن الدور القيادى المحدد للتنظيمين السياسيين فى حياتنا الاجتماعية ... سيتطور الى الديمقراطية الاشتراكية اللاحزبية [١] التى من ثناياها سيكون الفرد ممثلا بصفة مباشرة " ويقول " ميلانتى بوبوفيتش " " انه فى ظل الديمقراطية المباشرة يصبح نظام تعدد الأحزاب غير ذى موضوع " [٢].

وتأسيسا على ما تقدم فان الفكر اليوغوسلافى يرفض تعدد الأحزاب [٣] ، كما يرفض الحزب الواحد مستهدفا فى ذلك الوصول بالتحول الى نظام يتلاشى فيه الحزب مع تلاشى الدولة ، وذلك استجابة للتغيير فى طبيعة الدولة التى تقوم على الديمقراطية الاشتراكية والحكم الذاتى ، ذلك أنه لا يتفق مع هذا التغيير استئثار تنظيم واحد بالسلطة فى حين أنه من المفترض انتقال القرار السياسى الى المنتجين .

والواقع أن النظام اليوغوسلافى يأخذ بمبدأ الحزب الواحد القائد لكل القوى الاشتراكية التى تشكلها التنظيمات الاجتماعية والسياسية ، ولكن بأسلوب ديمقراطى ، الا أن هذه التنظيمات الاجتماعية والسياسية لا تعتبر أحزابا سياسية [٤] ، وبالتالى لا يعد النظام اليوغوسلافى نظاما يسمح بتعدد الأحزاب وانما كل مافى الأمر أن هذه التنظيمات تعد فى حقيقتها وواقعها تنظيمات مساعدة للرابطة فى تجميع

(I) " a non- party socialist democracy " Kardelj (E.): Evolution in Yogoslavia. foreign affairs, july I956, Vol. 34 No 4., P 580-602.
(2) Popovic (M.): Ideological trends in the struggle for direct democracy . socialist thought and practice, july- sep. I964, No I5, p.I8 .
(3) Moch (J.) : La Yogoslavie terre d'experience, éd du Rocher, Monaco,I953,p. I69.
(4) Kestovic (M.) : socio- political organization in Yogoslavia ,studies,Beograd,I969.

الجماهير نحو الهدف الاشتراكى، ولا تملك الا قبول وجهات النظر الرئيسية للرابطة الشيوعية ،وعلىهذا الأساس فهى لا تسعى للوصول الى السلطة ، وليست لها برامج مستقلة ، ولا يسمح لها بتبنى المناقشات السياسية الحد الذي يعنيه القادة الشيوعيون، ولا يسمح بالنقد غير الاشتراكى، وعلىهذا الأساسفان الرابطة هى الاطار السياسى القائد وعليه تعتبر الطليعة التى تنتظم نخبة من الطبقة العاملة ، وعلى ذلك فالمتصور أنه مع تقلص دور الدولة فى يوغوسلافيا يتقلص أيضا دور الحزب .

ثانيا : الدور الأيديولوجى السياسى القيادى للرابطة اليوغوسلافية : وكما ينتهىالفكر السوفيتى الى مبدأ الحزب الواحد فانه يؤكد الدور القيادى لهذا الحزب واستئثاره بالسلطة السياسية مع تزايد قوة هذا الدور القيادى حتى فى المرحلة الشيوعية .

ولكن يوغوسلافيا تنتهج مسلكا مغايرا بالنسبة لرابطة الشيوعيينفى النظام اليوغوسلافى اساسه فصل الرابطةكتنظيم قائد وطليعىعن الممارسة المباشرةلسلطة الدولة وتحويلها الى مجرد " رابطة " League تستهدف حكما ولا تسعى اليه ، ولكن تستهدف رفع مستوى الوعى السياسى والايديولوجية للجماهير ،وبذلك يتناقص دورها كعامل فى السلطة ، ويتزايد دورها كعامل فىتكوين وتطوير الوعى الاشتراكى للعاملين الذين يسهمون مباشرة فىالسلطة فى اطار الديمقراطية الاشتراكية ، وبهذا اصبح الحزب الشيوعى اليوغوسلافى منذ المؤتمر السادس مجرد رابطة للشيوعيين- وانكانت تتسم ببعض خصائص الحزب باعتبارها منظمة سياسية تمثل الترابط السياسى للطبقة العاملة- الا أنها تفتقد بعض عناصر الحزب التى قوامها انفراد الحزب بالسلطة ومن أجل طبقته ،ولذلك تسعىالرابطة الى الاقلال من دورها السياسى فى ممارسةالسلطة وزيادة دورها الايديولوجى والتثقيفى . ومن ناحية أخرى فان علاقتها مع أجهزة

السلطة وأجهزة الادارة الاجتماعية لا تتاسس على مبدأ الاجبار والاحتكار السياسى اذ أن قرارات هذه الأجهزة يجب أن تنبع من ذاتها ، وعلى ذلك فالمبدأ الأساسى الذى يحكم علاقة هذه الأجهزة بالرابطة هو " تامين التعبئة السياسية للجماهير فى النضال من أجل دراسة وتسوية القضايا الأساسية للتطور الاشتراكى وتثقيف المواطنين بغية ممارسة وظائف الادارة الذاتية الاجتماعية .

وقد أوضحت مقدمة دستور يوغوسلافيا الصادر ١٩٧٤ طبيعة هذا الدور فذكرت أن " رابطة الشيوعيين بدورها التوجيهى الأيديولوجى والسياسى فى نظام الديمقراطية الاشتراكية والتسيير الذاتى الاجتماعى هى المحرك الأساسى والحامل الرئيسى للواء النشاط السياسى بغية حماية التطور اللاحق للثورة الاشتراكية وللعلاقات الاجتماعية الاشتراكية القائمة على التسيير الذاتى ، وبخاصة من أجل تعزيز الوعى الاشتراكى وهى مسئولة عن ذلك ، ولذلك فانه بالرغم من أن على الرابطة أن تنقل الى المجتمع الوظائف السياسية التى كانت تضطلع بها وتوجه النظام الاجتماعى فى طريق الديمقراطية الاشتراكية كما تنقل مركز فعالية الشيوعيين الى الأجهزة والمنظمات وتقضى على الاندماج بين الحزب والدولة ، وبالرغم من أنه لم يعد لها كذلك سلطة اجبار أو احتكار فى يدها فان ذلك كله لا يمنع التمسك بالدور القيادى للرابطة فى المرحلة الانتقالية . هذا الدور السياسى القيادى المحدود بفترة تاريخية معينة سيتلاشى تدريجا بقدر ما تنتهى التناقضات الطبقية أى بقدر ما تتلاشى الدولة فى الواقع ، وهذا يعنى كما يقول " تيتو " " أن دور الرابطة قائم حتى يختفى العدو الطبقى الأخير ، وحتى يصبح القطاع العريض من الجماهير اشتراكيا " .

وبذلك يمكن القول ردا على التساؤل عن دور الحزب فى مرحلة الانتقال الى الشيوعية وفى الجماعة الشيوعية أن " الرابطة الشيوعية " باقية فى مرحلة الانتقال الى الشيوعية ، الا أن دورها يتقلص بتقلص دور الدولة ، فاذا ما أصبح المجتمع بالفعل شيوعيا تلاشت الرابطة

هى فى مجموعها ككل قوى سياسية تملك السلطة والسيادة فما هو اذن اداة تعبيرها أو بمعنى آخر ماهو الاطار السياسى المعبر عنها ؟

من الطبيعى ازاء عدم الاعتراف بالصراع الطبقى أو بأن هناك طبقة لها حق الاستعلاء على غيرها ، وازاء الظروف السابق ذكرها التى تشير الى ظروف هذه المجتمعات التى وحد التخلف بين جميع فئاتها أن يكون تنظيمها من نوع خاص بها بحيث ينبذ فكرة الحزب الطبقى الطليعى السائد كما ينبذ فكرة تعدد الاحزاب القائمة على تعدد المصالح .

ومن الظواهر التى تستدعى التسجيل فيما يتصل بهذه الدول النامية أن تنظيماتها السياسية اتجهت نحو الأخذ بفكرة الحزب أو التنظيم الواحد ، الا أن مفهومه فى غالبية الدول يختلف عن مفهوم الحزب الواحد أو الطليعى الذى يمثله الفكر الماركسى وما يقوم عليه من ديكتاتورية البروليتاريا - فالحزب الواحد فى مثل هذه الدول - معظمها - يفتح أبوابه عادة لجميع فئات الشعب ويحاول العمل على لم شمل المواطنين جميعا أو القسم الأكبر والغالب منهم فى وحدة وطنية تمثل السلام الاجتماعى والامن الاجتماعى - الا أن التنظيمات الواحدة هذه وان كانت لا تنطوى على الاتجاه الطبقى البحت - باستثناء كوبا [1] وما يسير فى ركب الماركسية - فانها باعتبارها أذوات ثورية قومية اجتماعية تنطوى على استبعاد العناصر التى لا تتفق مصلحتها وميولها مع أهداف الثورات .

---

(١) " والجدير بالذكر أن ثورة كوبا يشار اليها على أنها شكل جديد للوصول الى ديكتاتورية البروليتاريا باعتبار أنها حققت الشيوعية عن طريق الهداية Communisme par conversion فقد تحولت من ثورة وطنية يسارية الطابع الى تبنى العقيدة الماركسية اللينينية فشكلت استثناء يرد على قاعدة وجوب تولى الحزب الشيوعى قيادة التحرك الاشتراكى واقامة ديكتاتورية البروليتاريا " . الدكتور اسكندر غطاس المصدر السابق ، هامش ص ٢٠١ .

ويبرر انصار التنظيم الواحد فى البلاد النامية رأيهم بعدة اعتبارات ، فهم يذهبون الى أنه من العوامل الرئيسية التى تدعو الى تبنى مفهوم التنظيم الواحد الحاجة الى المحافظة على الوحدة الوطنية والقومية ، ويقررون بأن نظام تعدد الاحزاب لا يصلح فى دول ينخفض فيها مستوى الوعى السياسى اذ يؤدى ذلك الى صراعات ومنازعات تؤدى الى تفتيت الوحدة ، لهذا فان الدول الافريقية تتجه الى اقامة نظام الحزب الواحد بعد حصولها على استقلالها وترفض المعارضة وتعتبرها مرادفة للانفصال ، فضلا عن أن الوحدة الوطنية فى مواجهة الضغوط الخارجية وتكتل الجهود فى عمليات البناء يتطلب مثل هذا التنظيم الواحد . وفى ذلك يقول " نيريرى " " الحزب يأخذ صفاته وشخصيته من الدولة ككل وأن اقامة الديمقراطية عن طريق الحزب الواحد يمكن أن يكون أقوى وأكثر ثباتا من أن يكون هناك حزبان أو اكثر ، كل حزب يمثل جزء من المجتمع ، ويضيف قائلا أن الحركة القومية المفتوحة للجميع لا تخشى شيئا من عدم رضا قسم خارج من المجتمع لأنه لا يوجد قسم كهذا "(١).

ويرى بعض المدافعين عن فكرة التنظيم الواحد فى الدول النامية أن تجربة المؤسسات النيابية البرلمانية القائمة على تعدد الأحزاب قد أسفرت عن أن بعض المصالح الخاصة استخدمت هذه المؤسسات فى أغراضها ضد الصالح القومى وعوقت اجراءات الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى ، لذلك فان القيادات فى الدول النامية لم تتحول الى نظام الحزب الواحد على أساس ان ذلك هو وجهة نظرهم الأصلية أو الطبيعية وانما لأنهم فطنوا الى أن ذلك يعتبر الملجأ الاخير عندما تخفق الوسائل الأخرى فى تحقيق أهدافهم ، وهذا ما دعا " نكروما "(٢)

(I) Juluis K. Nyerere : Democracy and the Party systems (Dar- Es- Salaam, Tanganyika:standard Limited,I965, p. 25.

(٢) دكتور محمود عبد المنعم مرتضى ، غانا تحت حكم نكروما ، رسالة دكتوراه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٧٤ ص٩٣.

الى حل المعارضة وفرض القيود على الصحف والحريات لأن المعارضة عنده تؤدى الى عدم الاستقلال وتفتيت الأمة وهو ما عبر عنه " الخطر الماثل من الانقسام " .

ويميل " سيجموند "[١] الى أن التنظيم الواحد يفرض نوعا من الوصاية على تلك الشعوب لاعدادها لمرحلة تالية تستطيع فيها أن تمارس الديمقراطية التقليدية بنجاح ، ومن هذا الرأى" هد كون"[٢] الذى يرى أن نظام الحزب الواحد فى البلاد النامية ليس سوى مرحلة تنتقل بعدها الدول الحديثة الاستقلال الى النظام البرلمانى الطبيعى ، وهذا يعنى ان الاطار السياسى المعبر عن الارادة الجماهيرية لن يكون الشكل الجامد لها اذ يمكنه مع التطور أن يتطور الى التعدد الحزبى ، فهو بذلك نظيم غير مستمر .

الا أن ذلك القول ان كان يصدق على الدول النامية التى لاتتمتع بالتماسك القومى فانه لا يصدق على البلدان النامية التى بلغت حدا من النمو - كالصين والهند ومصر والمكسيك ، وهى جميعا ذات حضارات ضاربة فى التاريخ وتتمتع بالتماسك القومى نتيجة لتبلور مفهوم الأمة فيها . ولهذا لا ينبغى الأخذ فيها بمفهوم التنظيم الواحد على علاته ، الا اذا أملته الظروف وحالة التطور وليكون لفترة تمثل فى حياة تلك الأمم مرحلة طوارئ ، وقد أثبتت التجربة فى مصر صحة ذلك حين نبذت فكرة التنظيم الواحد بعد أن استخدمته ما يقرب من ثلاثة وعشرون عاما انتهى بعدها النظام الى التعدد الحزبى.[٣]

(I) Sigmond (P.E.) : The ideologies of the developing nations, U.S.A., I963, p. 24.

(2) Kohn(H.) : The idea of nationlism, New york, 7 th imp, I958, p. I57.

(٣) القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية الصادر فى الجريدة الرسمية العدد ٢٧ فى ١٩٧٧:٧:٧ .

وهكذا فان الدول النامية فى الاغلب الاعم منها تأخذ من الديمقراطيات التقليدية النظام النيابى بما يقوم عليه من فكرة الانتخاب، ومبدأ الفصل بين السلطات، وبالنظام البرلمانى، ومبدأ المسئولية الوزارية ، ثم هى تأخذ من الديمقراطيات الماركسية فكرتها عن الدولة الشمولية ، وبالتنظيم السياسى الواحد الذى لا يقوم على فكرة طبقية ، وانما يمثل نوعا من التحالف أو التآلف بين قوى مختلفة تلتقى جميعا عند نقطة اتفاق مشتركة ولكنها لا تزال تختلف فى التفاصيل، ومن ثم فان اسلوب العمل داخل هذا التنظيم السياسى لا يخضع لمبدأ الاجماع السياسى كالديمقراطية الماركسية ولكنه يعمل بطريقة قانون الأغلبية المأخوذ عن الديمقراطية التقليدية(١).

كما أن الديمقراطية المركزية هى سمة هذه الدول، ذلك أنه وكما يقول" سيكوتورى (٢) فان حرية الأمة وحقوقها ومصالحها مثلا لا يمكن الحصول عليها بمجرد جمع حريات المواطنين وحقوقهم ومصالحهم الفردية . فالواقع أن ازدياد أو نقص عدد المواطنين لا يزيد أو ينقص قيمة حرية الأمة وحقوقها ومصالحها حين يتمركز العمل السياسى داخل الحزب، خاصة اذا وضع فى الاعتبار أن الشعب هو المنبع الوحيد للقانونية والشرعية ، ومن خلاله تتحدد كل قيمة — الا أن افراد الشعب بأسره لا يمكنهم أن يكونوا جميعا أعضاء فى الحكومة أو أن ينتخبوا جميعا للجمعية الوطنية أو أن يشكلوا فروع ولجان الحزب — الا أن القرارات المتخذة وبفضل المركزية القائمة على مختلف المستويات لابد أن تطابق ارادة الشعب التى تعبر القاعدة عنه ، واذا كانت السيادة هى للشعب ، وهو بالتالى مصدر السلطة ، لذا فان المركزية الديمقراطية تتطلب أن تعبر الحلول المعطاة لكل المشكلات ، وفى كل مستويات التنظيم تعبيرا أمينا عن ارادة الشعب واحترام رغباته .

---

(١) أحمد سيكوتورى — المصدر السابق ، ص ١٤١ .
(٢) أحمد سيكوتورى — المصدر السابق ، ص ١٣٧ .

ويقرر " سيكوتورى" (١) أن الديمقراطية المركزية فى روحها ونصها تقوم علىتناقض ديالـيكتيكى ، فهى من ناحية تتجه نحو وحدة اجمالية تقوم على المركزية ، وتعتزم من جهة أخرى أن تبقى ديمقراطية حقا ، أى موسعة بحيث تشملكل مكوناتها ، الأمر الذى يفترض وجود احترام لكل عنصر من عناصر الوحدة الشاملة ولهذه الوحدة الشاملة نفسها - بمعنى أن العمل السياسى يُمارس من أجل هدف واحد ولكن فى اتجاهين رئيسيينمتساويين : اتجاه نحو اللامتناهى فى الصغر ، ويمثله الفرد كعنصر اجتماعى، واتجاه نحو اللامتناهى فى الكبر وتمثله أوسع وحدة اجتماعية .فالمركزية الديمقراطية علىهذا النحو تعمل عملا مزدوجا ،وهو أنها تتجه نحو أدنىنقطة ونحو أعلى نقطة ، أى نحو أصغر وحدة وأكبر وحدة ، وهو ما يتكيف مع حقيقةالمجتمع وخاصيته المزدوجة :التعدد والترابط وبذلك نصلالى نمو الوحدة الشاملة بواسطة تفتح كل عنصر من العناصر المكونة لها .

وانطلاقا من هذا المفهوم فان الديمقراطيةفى الدول النامية فىممارستها تقوم (وليس هذا اجماع لكل الدول النامية) على اعطاء الجميع ، وكل فرد،حرية تعبير متساويةفى كل موقف ، وعلى هذا قد يكون الاقرار بالاجماع أو بالأكثرية . وعلى ذلك تختلف الديمقراطية القائمة علىالاجماع السياسى فى الدولالماركسية عنها فى الدول النامية التىتأخذ بقانون الأغلبية .

وترتيبا علىما تقدم فانه وان كان الشعب بكلفئاته فى الدول النامية هو الصاحب الفعلى للسيادة ، وهو على هذا الأساس يعتبر مصدر السلطة - فان الحزب الواحد هو المعبر عن ارادته وهو ممثله ، فالحزب فىهذه الدول يستمد شرعيته من الشعب ولهذا فهو تجسيد له ، وبالتالى لابد أنتكون قراراته صورة صادقةوأمينة

---

(١) أحمد سيكوتورى، المصدر السابق ، ص ١٣٣ .

لهذه الارادة – وبذلك أمكن وفى محاولة للتوفيق بين الصياغتين الغربية الحرة، والشرقية الماركسية ، تطويع الاشتراكية، بحيث لا تقع الدولة تحت حكم الطبقة واحدة وديكتاتوريتها ، وبحيث يبقى النهج الاشتراكى بقدر الامكان فى نطاق المبدأ الليبرالى – سيادة الأمة .

وهكذا أمكن القول أن الحزب الواحد فى هذه الدول جاء من منطلق التبرير العملى الواقعى نتيجة لظروف ما قبل استقلال هذه الدول ونتيجة للتخلف الاقتصادى والاجتماعى ، وما لعبته القيم التقليدية والحفاظ على الوحدة الوطنية والقومية من دور فى اظهار الحزب الواحد كاطار سياسى يجمع فئات هذا الشعب أو ذاك فى وحدة وطنية متماسكة لا خلاف بينها، ولا صراع، لا متناقضات لنظام رأسمالى لم تشهده هذه الدول ولم تمر تجربته فيها ، كل ذلك بخلاف التبرير الايديولوجى الذى قام على أساسه نظام الحزب الواحد فى الدول الماركسية ، وبخلاف نظرة التفوق والاستعلاء التى يقوم عليها تبرير نظم الحزب الواحد الفاشية .

وأيا ما كانت **فكرة الحزب الواحد** فانه من الثابت أنها جميعا تجمع **خصائص عامة مشتركة** تتحدد فيما يلى :

١– أن الحزب الواحد يتميز عن غيره فى أنه يظهر فى الغالب الأعم من الاحوال فى الواقع السياسى قبل أن يظهر فى الواقع الدستورى، فاذا ما ظهر على مسرح الواقع ، قامت الفلسفة التى توضحه وتساير تجربته ،وهذا هو المعنى الذى يقصده الفقيه " بيردو" بقوله " ان الحزب الواحد ليس حزبا مقترحا أو مرتجلا"(١) ، وهذا يعنى أن الحزب الواحد يظهر فى التجربة العملية أولا وليس نتيجة لتطبيق

(I) " Le parti unique ne s'improvise pas..." voy Burdeau: op. cit, p. 437.

نظرية سابقة (١). وعلى ذلك فمن المتصور أن تتلاءم النظرية مع تفلسفه فى الواقع العملى له وليس العكس ، كما وأنه من المتصور أن يكون تعبير الحزب القانونى صورة مطابقة ومعبرة عن واقعه السياسى وليس العكس .

٢- ويتصف الحزب الواحد بأنه حزب صفوة أو حزب طليعى، وهذا يستتبع أن يكون حزبا قائدا ، وهذه الخاصية تستوجب ألاتكون العضوية فيه مفتوحة دون قيود ، وانما لابد من معايير وشروط محددة تسمح بانضمام العضو، وهذه القيود والحدود تختلف شدتها من حزب لآخر ، ويأتى الحرص على وضع هذه القيود على قبول العضو من اعتبار أساسه أن المنتمى للحزب يمثل القوة الضرورية لبناء المجتمع على صورته الجديدة . ولهذا لابد أن يتصف العضو المنتمى للحزب بصفة الاخلاص لمبادىء وأهداف الحزب وأن يكون على وعى وادراك لفلسفته ومعتقده .

٣- ونتيجة لما تقدم كان لابد أن يتصف الحزب الواحد بأساليبه الخاصة فى فرض الطاعة والنظام ليربط فى انضباط مابين السلطة التى يحتويها والجماهير التى يقودها ، وهذه الطاعة وذا ك الانضباط يختلف مفاهيمهما أيضا من نظام حزب لنظام حزب آخر. فقد تأخذ طابعا شخصيا أو طابعا عقائديا أو كليهما معا. كما تختلف أساليب الطاعة ، فقد تكون بالضبط والربط وتتسم هذه الصورة بوضوح فى الحزب النظامى ، وقد يتصف أسلوب الطاعة بالردع والارهاب كما حدث ابان "ستالين"، وفرض الطاعة ليس أمرا مقصورا على الجماهير لامكان الربط بينها وبين السلطة ، فقد يصل ذلك الى حد

(I) " .. il s'est etable empiriquement, et non en application d'une theorie a priori.." voy Duverger: Inst. pol. et droit cons., I970, p. 380.

تطبيقها على أعضاء الحزب نفسه بحيث لا يبقى داخله الا من تأكد اخلاصه وولاؤه لمبادىء الحزب وقادته . (١)

٤- كما يتميز الحزب الواحد باحتكاره للعمل السياسي والحكومي والاداري، والتغلغل في كل الانشطة والأعمال الأخرى، ذلك أن الدولة في ظل هذا الوضع انما ترسم لنفسها خطا فكريا معينا لا تسمح بغيره أن يقوم أو ينتشر ، ومن ثم يجد احتكار الحزب لتلك الأعمال المنطق والتبرير . (٢)

٥- ومن منطلق ما تقدم يتصف الحزب الواحد باعتناقه الاسلوب المركزي والنظام الجامد التسلطي Rigide وهذا يجعله لا يؤمن بنظام دولة المؤسسات الدستورية أو أدواتها التي تعرفها الديمقراطية التقليدية . واذا كانت هذه هي خصائص الحزب الواحد - الا أنه ليس بالأمر المنطبق على كل حزب وحيد بل هناك فوارق بينها وترجع الفوارق بين نظم الحزب الواحد الى اختلافات فكرية ونظرية حسب معتقد كل حزب وحيد ، وهذه تؤدي الى أن نوع القوى يختلف ما بين حزب واحد وآخر بحيث يمكن الاعتماد عليها أو باعتبارها الطبقة المطلوب تسييدها ، كما ترجع هذه الفوارق الى نوع التنظيم القائم عليه الحزب سواء من حيث الادارة أو اختيار الأعضاء أو القادة وما الى ذلك، هذا بالاضافة الى اختلافات حول دور كل حزب ومهامه المطلوبة منه .

فمن حيث الاختلافات الفكرية : فان الفلسفة الشيوعية تؤمن بالتقدم وأن العصر الذهبي قادم لا محالة وأن الانسان خيِّر بطبعه وأن ما أفسده هو النظام الرأسمالي- أما الفاشية فترى أن العصر الذهبي هو في اعادة اكتشاف التقاليد القديمة ، وأن الانسان بطبعه فاسد، وأن المجتمع هو الذي جعله متحضرا ، ولعل ذلك هو السبب في أن الفاشية تمجد فكرة النخبة - كما تقدس فكرة الزعامة - كما

(I) Burdeau : op. cit,p. 429.

(٢) جوندلين كارتر : نظم الحكم والسياسة في القرن العشرين. القاهرة ١٩٦٢، ص ١١٢ .

تغلب مصلحة الدولة على الافراد وتجعلها هدفا فى حد ذاته ،فكل شىء للدولة ولا شىء ضد السلطة ولا شىء خارج عن نطاقها ".(١) فالفاشية نفى لليبرالية والبرلمانية ، وترى الفاشية أن على الفرد أن يتفانى داخل القومية وأن له حقوقا فردية فقط الى المدى الذى لا يتعارض مع احتياجات الدولة.

والشيوعية تقتربمن النظم الديكتاتورية (٢) التىتمجد الدولة وان كان هناك اختلاف رئيسى هو أن الشيوعية تقوم دعوتها على عالمية مبادئها فىحينأن الفاشية تقوم علىعقيدة قومية متطرفة استعلائية (احياء مجد روما القديم) أو كما هو الحال فى النازية (المانيا فوقالجميع) .

واذا كان الماركسية تفسر التاريخ تفسيرا ماديا أساسه النضال الطبقى، فان الفاشية تنكر كل تفسير مادى للتاريخ، وتنزع الىالمثالية ، وغير العقلانية ، وتؤكد شرعية النظام عنطريق الحق التاريخى الاسطورى فى الامتياز والتفوق للنخبة أو الحزب . كذلك تمثل الشيوعية فلسفة متكاملة فى حينأن الفاشية تفتقر الى الغنى الفكرى.. وبالرغم من أن الحركتين الفاشيستيتين فى المانيا وايطاليا تعتمدان علىأسس واحدة وهى رفض الشيوعية ومعارضة

---

(١) الدكتور مصطفىالخشاب – المذاهب السياسية ، مطبعة لجنة البيان العربى، القاهرة ١٩٥٣، ص ١٥٨ ، ١٥٩ .

(٢) لمزيد من التفصيل فى ذلك راجع :

Erwin von Beckerach, " Fascism" Encycolopedia of the social science (New york. The Macmillan comany & the free press, Vol. 6, I968, p. I34.

ويرى الكثيرين من رجال الفقه أن الانظمة الثلاثة (الفاشية ، النازية ، الشيوعية) تتشابه فى اعتمادها على ديكتاتورية كاملة ، ومع ذلك فمن الخطأ أن تكونموذجا واحدا ، ومن الخطأ وضعها فى فئة واحدة لعديد من الاختلافات بينها .

راجع – روبرت ماكيفر – تكوين الدولة ، ص٣٠٠وبعدها .

الديمقراطية وانكار الفردية ، وتؤمنان بالعنف، وتقومان على مبدأ القومية – فان هناك اختلافا بين النظامين أهمه أن ايطاليا الفاشية كانت نقابية ، بينما كان التأثير فى المانيا هولاشتراكية الدولة . كما أن بعض المفكرين يربط بين الفاشية "والتقليدية والمثالية" ، أما النازيون فيرون أنها ذات طبيعة غير تقليدية اذ تؤكد على تمجيد الأمة Volk بدلا من تمجيد الدولة (١)– أما عن الحزب الواحد فى افريقية – فانه عادة غير مبنى على أيديولوجية معينة أو عقيدة وانما يقوم على تجربة عملية ونتيجة لظروف ومتطلبات التنمية .

وتأسيسا على ذلك أيضا كان لابد أن يختلف نوع القوى السياسية التى يعتمد عليها كل حزب طبقا لفلسفته السابق بيانها ، وهذه القوى قد تكون الطبقة العاملة أو الطبقة الوسطى والبرجوازية الصغيرة أو الشعب كله .

و ما عن **الاختلافات التنظيمية** ، فان نوع العلاقة التنظيمية للحزب تختلف ، فمنها ما يأخذ بالعلاقات الرأسية لايمانه بأن ذلك يؤدى الى تماسك الحزب وعدم تفككه أو انشقاقه ، ومنها ما يؤمن بالعلاقات الأفقية ، ومن الاحزاب الواحدة أيضا ما تأخذ بنظام الانتخابات ، وعلى كل المستويات عند اختيار قادتها ، فى حين يكون التعيين هو السمة الرئيسية لاختيارهم فى نظام حزب آخر . ومن الاحزاب ما تأخذ بنظام العضوية المفتوحة مع وضع الشروط والقيود ، وهذه تختلف شدتها ضيقا أو اتساعا بحسب كل حزب أيضا ، ومن الاحزاب ما تأخذ بالمركزية الشديدة بمعنى أن تصدر القرارات من الهيئات العليا دون الرجوع الى تنظيمات القاعدة

(I) Gould (J.) & Kabb (W.), A dictionary of the social science (New york) The free Press of Glencoe, I964, p. 262.

بينما تسمح أحزاب وحيدة أخرى باللامركزية التى تمنح وحدات القاعدة فى الحزب سلطة التقرير .

وأما الاختلافات حول دور الحزب فقد كانت التصريحات فى ألمانيا وايطاليا لا تتوقف عن أهمية الحزب ووضعه فى المحل الأول قبل الدولة ، وكانوا يرددون بأن الدولة لا تعدو أن تكون جهازا معاونا للحزب - الا أنه فى الواقع لم يكن الحزب يتمتع بسيادة حقيقية على الحياة السياسية فى هذه الدول ، وفى ذلك يقرر " شابيرو "(١)" ان وصف المانيا تحت حكم هتلر وروسيا تحت زعامة ستالين بأنها دولة حزب واحد هو وصف مضلل تماما ، اذ كانت السيطرة الحقيقية هى للزعيم فى الحزب النازى أو سكرتير الحزب الشيوعى فى روسيا ، وأن ما يبدو من احتكار الحزب للسلطة ليس حقيقيا فى هذا المجال(٢) " . وهذا الوضع ينطبق على موسولينى فى ايطاليا اذ أخذ فى تركيز السلطة فى يده حتى أصبح يوما رئيسا للوزراء ووزر الخارجية ووزير الداخلية ووزير التعاون وللحربية والبحرية والطيران وقائدا أعلى للميليشيا ورئيسا للمجلس الأعلى الفاشى .(٣)

ويقول" ديفرجيه "(٤) ان دور الحزب الفاشى والنازى كان يتجه الى النقصان ، أى الى أن تصبح أحزاب محافظة بعد استيلائها على السلطة ، أما الحزب الشيوعى، فان له طاقة ثورية تستهدف بناء الاشتراكية فى الداخل، بينما لم تتجه طاقة الاحزاب الفاشية الى الداخل بقدر اتجاهها الى الخارج من أجل الاستيلاء على المستعمرات .

---

(١) راجع الاشتراكية الافريقية ، ترجمة الدكتور راشد البراوى وآخر . مصدر سابق .

(2) Schapiro (Leonard) : op. cit, p. 63.

(٣) كريستوفر هيبرت . بنيتو موسولينى ، ترجمة خيرى حماد. دار المعارف . القاهرة ١٩٦٥ ص ٩٢-٩٣ .

(4) Duverger : op. cit, p. 27I et s.

وعلى الجانب الآخر فان دور الحزب (التنظيم) الواحد فى افريقية يختلف، فنظرا الى أن هذه الدول رزحت تحت الحكم الاقطاعى المستبد ، وعانت من الاستعمار ،ومن التخلف فى كل مجالات الحياة ، فان دور الحزب الواحد فى هذه الدول يختلف تماما ، ويدعو الى العمل على عبور فجوة التخلف بين دولها ودول العالم المتقدم ، وما أن يتحقق لها ذلك التقدم ، فانه لا مانع لديها من الأخذ بالتنافس الحزبى، وتشير التجربة الاشتراكية فى مصر الى صحة هذا النظر ، وهو ما سيرد تفصيله عند دراسة التنظيم السياسى فى مصر.

واذا كانت التجربة الاشتراكية قد كشفت عن فكرة الحزب الواحد بنماذجه المختلفة فى بعض الدول الاشتراكية ، سواء كانت الفكرة قائمة على تبرير ايديولوجى أو عملى وواقعى، فان التجربة الاشتراكية المصرية هى أيضا ، ومن واقع تجربتها الخاصة ، قد كشفت عن صياغة جديدة سواء كانت من حيث شكل أو مضمون تنظيمها السياسى (الاتحاد الاشتراكى العربى) كبديل عن فكرة الحزب الواحد الطبقى القائم على عقيدة الشمول التى تبررها وحدة الارادة والمصلحة ووحدة السلطة والقائم على أسلوب الاجماع السياسى والانغلاق وعدم الانفتاح على اية معارضة ، ولم يكن ذلك لدينا - فى فترة الأخذ به - الا لأنه الاطار السياسى الملائم الذى يمكنه التعبير عن ديمقراطية التحالف السياسى التى أخذنا بها كبديل لديمقراطية التصادم السياسى بمفهومها الغربى وما تعنيه ، الأخذ بالنظام الحزبى فى تعدده ، وكبديل أيضا عن ديمقراطية الاجماع السياسى بمفهومها الماركسى وما يعنيه من الأخذ بفكرة الحزب الواحد ممثل الطبقة وديكتاتوريتها.

وهكذا يمكن القول : ان شكل ومضمون الأطر السياسية تتعدد اشكاله ونماذجه فى المجتمعات الاشتراكية تبعا للفهم الخاص لدى كل مجتمع بقضية تحوله نحو الاشتراكية التى تحدد له أسلوب وقوى التحول .

ولتفرد تجربتنا بهذه الصياغة المستحدثة من التنظيم السياسى، ولريادتها له - آثرنا - بالرغم من كونها أصبحت تاريخا بعد التطور والانتقال للنظام الحزبى - أن نفرد لها مبحثا خاصا نعرض فيه دوافعه وما لحقه من تطوير .

مبحث ثانٍ

التنظيم السياسى فى مصر (أشكاله وتطوره)

الثابت - كما سبق أن قررنا ، أن المجتمعات الاشتراكية وهى بسبيل بناء تنظيماتها السياسية المعبرة عن آراء القوى الثورية الاشتراكية بها انما تسلك أحد مسلكين : اما أن تخضع شكل هذا التنظيم ومضمونه لتأثير فكرى وعقائدى سبق تحديده سلفا ، أى أن النظرية لديها تسبق التطبيق، واما أن تترك تنظيمها السياسى للواقع والتجربة التى تحدد له الشكل والمضمون، أى أن التجربة وحدها هى التى تعطى التنظيم السياسى تبريره من حيث هو شكل ومضمون .

وأيا ما كان من أمر هذين المسلكين، فان الثابت أن الظروف التى تحيط بتلك المجتمعات والتجارب التى تمر بها، لابد أن تنصهر فى بوتقة الصراع الفكرى والتطبيقى الهادف، بمعنى ، أن نجاح أى تنظيم أيا كان شكله لابد وأن يجمع كلا الأمرين ، التطبيق الملائم والنظرية التى تسانده ، أيا كان أحدهما أسبق من الآخر. وخلو أى تنظيم من سنده الفكرى والنظرى يجعله جسدا هلاميا لا يجد هيكله الذى يقيمه ويعطيه القدرة على الحركة المستمرة .

ولاشك أن فاعلية أى تنظيم سياسى انما تستمد قدرته على استيعاب الجماهير ، أى على تمثيلها وتنظيم حركتها والعمل على تحقيق مصالحها ، وهو ما يتطلب بداهة أن يكون مثل هذا

التنظيم السياسى نابعا من مصدره الصحيح وهو الارادة الجماهيرية وبذلك يمكن لمثل هذا التنظيم ان يواجه العواصف المعادية لـــه وان يجد السند الشرعى الذى يعطيه حق الدفاع عنه .

والتنظيم السياسى فى مصر وأشكاله التىقام عليها بعد ثورة ٢٣ يوليو لا يمكن أن نتعرض له ابتداء ما لم نتعرض للأسباب التى أدت الى انهيار النظام السابق عليه كله ، ذلك أن التعرف على مقومات وخصائص البيئة الاجتماعية والسياسية التى وقع فيها ، وفى اطارها باعتبارها حدثا ضخما فىحياة شعب من الشعوب تعد مدخلا ضروريا لفهمه وتقويم دلالته ، وهو ما ينطبق على ثورة ٢٣يوليو فى مصر ، كما ينطبق على غيرها من الثورات .

فالنظام الذىكان قائما فى مصر قبل الثورة كان من بيـــن القضايا التى اثارت الاهتمام وطرحت للنقاش فى جميع الأوســاط ، كما تناولتها بعض الوثائق السياسية . ولعل الرأى المبتور الذى يردده البعض من أن "صورة النظام السابق على الثورة قد خضعـــت لتشويه متعمد استهدف القائمون به أن يجعلوا من ثورة يوليو بداية لتاريخ مصر" مردود عليه بشهادة صحفى أجنبى هو المعلق الأمريكى" ستيوارت السوب " حين سجل فى صحيفته عام ١٩٥١ ، عقب زيارة صغيرة لمصر " ان الشعب الفقير قد أخذ يستيقـــظ ويشعر بالغبن اللاحق به ، ولابد له يوما أن يثور بالقوة ضد هذه الأوضاع وفى وقت قريب ".(١)

فالنظام السابق على الثورة قد اعتوره كثير من المفاسدالتى جعلت منه نظاما سياسيا غير مستقر وغير متماسك نتيجة لعوامل الخلل . ولعل أهم عوامل تحلل النظام القديم أنه قبل الثورة كان يعانى من أزمات ثلاثة متبادلة التأثير ووثيقة الارتبـــاط

---

(١) مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية ، الثورة والتغييـــر الاجتماعى ، مصدر سابق، ص ٢٩ .

بعضها ببعض وهى الأزمة الاجتماعية ،وأزمة المشاركة السياسية، وأزمة الشرعية..

١- أما **الأزمة الاجتماعية** فيكفى (دون خوض فى تفاصيل لا محل لها فىدراستنا) أن نلقى نظرة على خريطة توزيع الملكية الزراعية عام ١٩٤٩ حيث كان ١٠٠١ شخص يملكون ٠٩٥ر٩٩٠ فدانا أى حوالى ٠٣٧ر ٠/٠ من الملاك كانوا يمتلكون ٥ر١٦ ٠/٠ من اجمالى الأرض المزروعة ، واستمر الاتجاه العام نحوتركيز الملكية على مستوى كبار الملاك فى الوقت الذى كانت فيه ملكية صغار الملاك آخذة فى التفتت ، وكان متوسط دخل الأسرة المعدمة عام ١٩٥٠ وعددها حوالى ٣ر١ مليون أسرة حوالى٢٦جنيها سنويا ، وكان متوسط دخل كبار ملاك الأراضى (أكثر من ٥٠٠ فدان) من تأجير اراضيهم فقط حوالى ١٥ ألف جنيه سنوياتتضاعف لمنكان يقوم منهم بزراعة أرضة لحسابه الخاص !! ، هذا بالاضافة الى الافقار المتزايد لقطاع العمال والطبقة المتوسطة وانخفاض مستويات المعيشة ، وغير ذلك من العوامل .

٢- وأما **أزمة المشاركة السياسية** فقد كان من الضرورى بطبيعة الحال أن يفرض عمق الهوة الاجتماعية بين قلة ازدادت ثراء،وكثرة ازداد احساسها بالفقر،قيدا خطيرا على مغزى بعض الحريات السياسية والقانونية التى نص عليها دستور عام ١٩٢٣، واستطاع من كانيمتلك الارض ورأس المال أن يحصل بطرق مختلفة على أصوات كثير من الناخبين الفقراء ، وليس أدل على ذلك من أن نسبة كبار الملاك الزراعيين فى مجلس النواب عام ١٩٤٥-١٩٤٩ كانت حوالى ٥ر٤٣ ٠/٠ ، وكان متوسط مشاركتهم فى الوزارات التى تشكلت فى مصر منذ ابريل ١٩١٤ حتى يوليو ١٩٥٢ وعددها خمسون وزارة ، بنسبة ٣ر٥٨ ٠/٠[(١)]. ومن هنا فقدت

---

(١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، المصدر السابق ص ٣٠ .

قطاعات من الشباب والمثقفين وغيرهم الاهتمام بالمشاركة النشيطة فى الأحزاب بحكم احساسها بعدم جدوى اللعبة السياسية ، وعدم احترام قواعدها من جانب السلطة التنفيذية ، وعدم تمكين الحزب المعبر عن ارادة الاغلبية من الحكم وترجمة هذه الارادة الى قرارات سياسية والى سياسات نتيجة لتدخل القصر والمستعمر الأجنبى وهما قطبا السلطة الفعلية حتى ان موظفا بالسفارة البريطانية بدرجة سكرتير ثالث كان يستدعى رئيس الوزراء فيذهب اليه خاضعا راكعا يطلب الرضا والعفو (١).

٣- وأما **أزمة الشرعية** فنتيجة لتفاقم الأزمة الاجتماعية وأزمة المشاركة السياسية ، وعدم قدرة المؤسسات القائمة على استيعاب مطالب القوى الصاعدة فى المجتمع والتعامل مع مشكلاتها بكفاية ، ازدادت شرعية النظام ضعفا لدى غالبية الجماهير ، وبخاصة لأن نخبته الحاكمة فى عديد من مستوياتها - قد اقترنت فى أذهان غالبية المواطنين وبخاصة الشباب الوطنى بالفساد وقصور الادراك والتحالف فى مجموعه من كبار الملاك وأثرياء الحرب ، والانغماس فى حياة الترف والانفصال عن حياة الشعب والسماح للقوى الأجنبية بالتغلغل داخل البلاد وفرض شروطها ... وأخيرا اقترنت صورة النظام بالهزيمة فى حرب فلسطين ، وقضية الأسلحة الفاسدة عام ١٩٤٨ ، ولذا تدهور النظام القديم شيئا فشيئا ولم يستقر .

ومع ضعف وتحلل الشرعية القانونية للنظام ازداد اللجوء الى العنف وسيلة لتحقيق المقاصد لأطراف العملية السياسية على اختلاف مواقعهم وتعدد أغراضهم ومبررات سلوكهم كما رأوها حينئذ ، وقد تعددت المشيرات على هذا التحلل وتمثلت فى الاضراب ، والمظاهرات العنيفة ، والاغتيالات ، يقابلها حركات

---

(١) من خطب الرئيس السادات أمام الدورة التشريعية بمجلس الشعب عام ١٩٧٨ .

القمع ، والاعتقالات ، وحركات التطهير .

ازاء هذا الحال يجدر بنا أن نتساءل عن موقف الأحزاب منها ، والأساليب التى اتبعتها لمعالجتها ، أى ماهو موقف النخبة الحاكمة منها ؟ يمكن فى هذا الصدد رصد عدد من المشيرات منها تلك الزيادة الهائلة فى معدل التغيير الوزارى ، مما يشير الى اختلاف السياسات التى تتبعها تلك الوزارات وتضاربها مما حرم الحكم الاستقرار ، ومنها محاولة اقامة تنظيمات سياسية شكلية ترفع شعارات الاصلاح مثل " جبهة مصر " التى كونها على ماهر فى نوفمبر عام ١٩٤٥ ، وما ارتبطت به من شعارات التطهير ، الا أن فاعلية هذه الوسيلة كانت محدودة للغاية لأن الجماهير رأوا شراء من أشروا شراء غير مشروع قد دخلوا هذه الأحزاب التى رفعت شعار التطهير ، فضلا عن السعى للحيلولة دون التعبير عن التغييرات الاجتماعية والسياسية بوسائل شتى من بينها مصادرة الصحف المعارضة ، ومحاولات الاغتيال بواسطة الحرس الحديدى الذى شكله القصر ومحاولة تشويه القيادات الوطنية بنعتها بالاتصال بجهات أجنبية لاحتواء التوترات الاجتماعية والسياسية وما الى ذلك من وسائل أخرى .

فأين كانت الديمقراطية التى تشدقوا بها فى مجتمع هذه حاله ؟ وأين حرمة القانون وسيادته فى ظل نظام يقال عنه أنه يحكم بالشرعية الدستورية ، ويكفل فيه للمواطنين التعبير عن آرائهم دون خوف من اغتيال أو اعتقال ؟ . ان التاريخ لا يزيف وهو الشاهد الصادق الوحيد على ما ألمّ بالشعب .

وكان لابد من مفجر لهذه الأوضاع يلقى تأييدا شعبيا كاملا ، فكانت ثورة ٢٣ يوليو هذا المفجر المؤيد تأييدا كاملا من الشعب ، وهذا هو مالا خلاف عليه بين المؤرخين والكتاب .

ثـــورة يوليو والبحث من الصيغة الملائمة للعمل السياسى :حين جاءت ثورة يوليو عام ١٩٥٢ جاءت وهى مستوعبة لكل أهداف النضـــال الوطنى ، فكانت محصلة واعية لكل الأمانى التى راودت شعبا بأسره ولهذا لم يخالجها شك فى ضرورة اقامة ديمقراطية سليمة . ولهذا كان السؤال المطروح على الثورة فى مصر يتعلق بالصيغة الملائمـــة لبناء الديمقراطية ، وهو هل يمكن العودة الى الصيغة الليبرالية للديموقراطية (١) بعد وضوح اخفاقها فى عهد ما قبل الثـــورة ؟ أم أن الأمر يحتاج الى صياغة جديدة ؟

فى واقع الأمر أن الثورة غداة انتصارها لم تكن قد قطعت الأمل فى امكانية تجميع القوى الوطنية المخلصة والعود بها الـــى الحياة السياسية الحزبية السليمة بعد أن وفرت لها المناخ الملائـــم للعمل السياسى ، لذلك بادرت الثورة بدعوة الأحزاب لتطهيـــــر صفوفها من المنفعيين والوصوليين ووضع برامج محددة لها (٢)

ومما يؤكد صدق نوايا الثورة فى ذاك الوقت للعمل فى ظل نظام حزبى سليم أنها حين أصدرت فى يناير عام ١٩٥٣ مرسوما بتاليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد يتفق وأهداف الثورة أشركت فـــى هذه اللجنة أعضاء يمثلون كافة الاتجاهات والثقافات والطوائـــف والأحزاب ، ووضعت على رأس هذه اللجنة " على ماهر " أحـــــد رؤساء الوزراء السابقين .

---

(١) ويمكن تحديد الصياغة الفنية للديمقراطية الحرة بأنها : نظام حكومة الأغلبية ، المعبرة شرعا عن سيادة الأمة ، فى مجتمع فردى حر يلتزم بنظرية الحقوق والحريات العامة ، ويتحرك دستوريا فى اطار مبدأ الفصل بين السلطات ، باعتبـــاره الصيغة الملائمة لحكومة الأغلبية ، ويبيح تعدد الأحـــزاب والتنظيمات السياسية . راجع :
الدكتور طعيمة الجرف ـ تحالف قوى الشعب العاملة ، ص ٧ .

(٢) المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الأحـــزاب السياسية مع الزام مؤسسيها اخطار وزير الداخلية بنظـام الحزب وبيان بأعضائه المؤسسين وموارده المالية .

الا أن دعوة الأحزاب لاصلاح نفسها بنفسها لم تلق آذانا مخلصة ، ويرجع ذلك فى نظرنا الى عدة أسباب هى :

١- انفصال أحزاب ما قبل الثورة عن القاعدة الشعبية ، فعجزت بذلك عن ايجاد سندها الذى تعتمد عليه .

٢- افتقار تلك الاحزاب للكوادر المتخصصة والتى عن طريقها يمكن أن تتجمع قاعدة جماهيرية تؤمن بمبادىء الحزب ، بل على العكس من ذلك كانت لتلك الاحزاب عصبة من الانتهازيين والوصوليين ذوى المبادىء المزعزعة ، وهكذا حدث الانفصال التام بين الشعب والأحزاب .

٣- تصور عدم قدرة الثورة على الاستمرار، وهو الأمل الذى كان يراود شيوخ السياسة القديمة ودهاتها مما جعلهم يناورون حتى تخبو جذوة الثورة .

وهكذا استشعرت الثورة أن الأحزاب على طريقها ونهجها القديم خطرة على كيان البلاد ومستقبلها ، فكان حل الأحزاب(١) ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب بدلا من أن تنفق لبذر الفتنة والشقاق ، وبخاصة بعد أن كشفت تجربتها عن افساد أهداف ثورة ١٩١٩ وافساد تجربة الديمقراطية فى ظل دستور ١٩٢٣، وما يمكن أن يؤدى الى شل انطلاقة الثورة والعود بالبلاد الى ما كانت عليه(٢) .

---

(١) المرسوم بقانون ٣٧ لسنة ١٩٥٣ .

(٢) الدكتور جلال يحيى - الثورة والتنظيم السياسى، دار المعارف ١٩٦٦ ، ص ٣١١ .
والدكتور ثروت بدوى ، القانون الدستورى وتطور الأنظمة الدستورية فى مصر ، دار النهضة ، القاهرة ١٩٧١، ص ٢٨٠ .
والدكتور أنور رسلان ، المصدر السابق ص ٤٤٧ .

وبحل الأحزاب كان لابد من البديل الشرعى ، فكانت هيئة التحرير أولا ثم الاتحاد القومى، فالاتحاد الاشتراكى ثم العود الى الأحزاب .. وقد اتسمت التنظيمات الثلاث الأولى بسمتين رئيسيتين(١):

الأولى : أنها ليست أحزابا تسند شعبيا حكومة معينة أو تقف منها موقف المعارضة .

الثانية : أنها تنظيمات شعبية سياسية تتكون من أفراد الشعب بوصفهم مواطنين لا حكاما .

فاذا كانت الثورة فى حركتها لم تستقر على صيغة واحدة للعمل السياسى والشعبى فاتخذت فى أوليات مراحلها انماطا من الأطر السياسية تتلاءم وحقيقة المرحلة التى تمر بها دولة التصالح الطبقى فى ذاك الوقت ، فان الذى يعنينا هو تنظيم الاتحاد الاشتراكى لارتباطه بقضية التحول الاشتراكى ، وباعتباره المنظم له ، وباعتباره التجسيد للارادة الجماعية للشعب العامل الذى أعلن التزامه بالخط الاشتراكى، وبوصفه الاطار السياسى المعبر عن سلطة قوى الشعب العاملة وارادتها لتحقيق التحول .

المطلب الأول

الاتحاد الاشتراكى وارتباطه بالتحول الاشتراكى

اذا كان التنظيمين السابقين على الاتحاد الاشتراكى (هيئة التحرير / الاتحاد القومى) قد اعتراهما أخطاء وسلبيات تجمعت من عدة مواقف وظروف ، سواء كان ذلك من حيث كيفية

---

(١) الدكتور أحمد سويلم العمرى ، أصالة نظام الاتحاد الاشتراكى العربى ، المجلة المصرية للعلوم السياسية العدد ٢٤ ، مارس ١٩٦٣ ص ١٢٩ .

تكوينهما أو تنظيمهما أو من حيث أسلوب العمل [١] بهما فضلا عما كان من اعتبارهما من أدوات للسلطة بل ومن خلقها ، فان الوضع لم يكن بعد مهيئا لتدارکها حتى وقعت حادثة الانفصال عن سوريا فى ٢٨ من سبتمبر عام ١٩٦١ بفعل العناصر والقوى المناهضة للثورة ، فكانت هذه الحادثة بمثابة الشرارة التى نبهت الثورة والتى ولدت لديها القناعة الكاملة بانتهاء عهد دولة التصالح الطبقى، ذلك أن الرجعية والقوى المناهضة للثورة لا يمكن مهادنتها أو التعامل معها ، وأن مرحلة جديدة من العمل الثورى لابد أن تبدأ فى ظل دولة التحالف السياسى للقوى السياسية صاحبة المصلحة فى التغيير والتحول دون غيرها من قوى الرجعية ، وهو ما يستتبع احداث تعديلا جذريا فى شكل تنظيمها السياسى الجديد ، فى جوهره ليكون أكثر فاعلية وأشد تماسكا وارتباطا ، ذلك أنه اذا كانت " هيئة التحرير " هى الاستجابة الاولى لأولى مراحل الكفاح السياسى والاجتماعى، وأن " الاتحاد القومى" كان ضرورة تكشف عنها طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى مرحلة التخصيب [٢] للمجتمع فان " الاتحاد الاشتراكى" يعتبر المرحلة

---

(١) الملاحظ على التنظمين السابقين على الاتحاد الاشتراكى ، وهما هيئة التحرير والاتحاد القومى، أنهما قاما على أساس ما يعرف " بالتعبئة الشاملة " فى تجميع كل قوى الشعب أيا كانت انتماءاتها حول الثورة ومبادئها ، وهو مايعنى أن العضوية فيهما كانت مفتوحة للجميع وهو ما أدى الى افتقارهما للتماسك ، كما أنهما افتقرا الى دليل العمل السياسى أو الفكر السابق أو النظرية التى تحدده ، وهو ماجعل أساس التعبئة فرديا وليس جماهيريا عقائديا ، كما أنهما قاما مفتقرين للقيادات والكوادر السياسية الواعية ، أنقرارت الصفوة العسكرية فى ظلهما كانت تحتل المقام الأول فى التنظيم ، كما أنهما قاما فى ظل مفهوم دولة التصالح الطبقى، وفى ظل مبدأ سيادة الأمة ، وفى ظل نظام حر .

(٢) راجع : الدكتور ثروت بدوى، المصدر السابق ٢٩٨، والدكتور محسن خليل ، النظم السياسية والقانون الدستورى،جزء ٢ ، ١٩٦٩ ص ١٦٠ ، الدكتور أنور رسلان ، المصدر السابق،ص ٤٧٢ الدكتور أحمد عباس عبد البديع ، المصدر السابق ، ص ٤٣٩ .

المتقدمة للتعبير عن حاجة وضرورة التحول نحو الاشتراكية ، لهذا لابد أن تكون القوى المكونة له ممن لهم مصلحة فى هذا التحول، ولذلك اتصف " الاتحاد الاشتراكى" بأنه الطليعة الاشتراكية التى تقود الجماهير وتعبر عن ارادتها وتوجه العمل الوطنى، وتقوم بالرقابة الفعالة على سيره فى خطه السليم .

ويتميز " الاتحاد الاشتراكى" بأنه قد قام فى ظل وثيقة اساسية للثورة تحدد فكر الثورة وأهدافها - وهو الميثاق- لذلك كان لابد أن تتحدد أهداف هذا التنظيم ومبادئه وواجباته(١) باعتباره منظم التحول الاشتراكى .

وأما **أهدافه** فتحددت فى الآتى :

١- تحقيق الديمقراطية السليمة ممثلة بالشعب وللشعب لتكون الثورة بالشعب فى أسلوبها ، وللشعب فى غايتها وأهدافها .
٢- تحقيق الثورة الاشتراكية التى هى ثورة الشعب العامل .
٣- دفع امكانيات التقدم ثوريا لصالح الجماهير .
٤- حماية الضمانات التى قررها الميثاق ، وهى :
أ) كفالة الحد الأدنى لتمثيل العمال والفلاحين فى جميع التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها بنسبة ٥٠ ٪ على الأقل باعتبارهم أغلبية الشعب التى طال حرمانها من حقوقها الأساسية .
ب) مبدأ القيادة الجماعية .
جـ) دعم التنظيمات التعاونية والنقابية .
د) ارساء حق النقد والنقد اذاتى .
هـ) نقل سلطة الدولة الى المجالس المنتخبة تدريجا .

---

(١) مقدمة قانون الاتحاد الاشتراكى .

أما واجباته فهى :

١- أن يكون قوة ايجابية تدفع العمل الثورى .
٢- حماية مبادىء الثورة وأهدافها .
٣- تصفية آثار تحكم الرأسمالية والاقطاع .
٤- النضال ضد تسلل النفوذ الأجنبى وتسلل الرجعية التى تتم اسقاطها، وتسلل الانتهازية ، ومقاومة الانحراف والسلبية .
٥- منع الارتجال فى العمل الوطنى .

وأما مبادىء عمل هذا التنظيم فقد تحددت فى الآتى :

١- أن الاتحاد الاشتراكى العربى يشكل الاطار السياسى الشامل للعمل الوطنى، وتتسع تنظيماته لجميع قوى الشعب من فلاحين وعمال وجنود ومثقفين ورأسمالية وطنية ، على أساس الالتزام بالعمل الوطنى فى ترابط وثيق بين المستويات المختلفة من قاعدة التنظيم الى قيادته الجماعية .
٢- وضمانا لأن يؤدى هذا التنظيم الشعبى الى تحقيق أهدافه ، فان العلاقات سواء كانت بين الأعضاء بعضهم وبعض أوبينهم وبين تنظيماتهم ، تتطلب مجموعة من القيم والمبادىء ليسير الاتحاد الاشتراكى العربى بقوة ايجابية نحو أهدافه الثورية .

وأهم هذه المبادىء ما يلى :

أ) احترام الأقلية رأى الأغلبية حتى لا يكون هناك مجال لقيام ديكتاتورية فى منظمات الاتحاد .
ب) كسب ثقة الشعب عن طريق الاقناع - وهذه الثقة هى السبيل الى طاعة الجماهير لقيادتها طاعة ليست وليدة الخوف ولكنها وليدة الاقناع ولا تعطى للقيادات من أى مستوى من المستويات حقوقا مكتسبة تقيم ديكتاتوريات داخل تنظيمات الاتحاد .

ج) النظام والطاعة فى العلاقات بين القيادة والطليعة والجماهير على أساس اخلاص القيادة الثورية وسلامة مخططاتها واخلاص الطليعة الاشتراكية والاستعداد للبذل والتضحية واقناع الجماهير .

د) العمل على استمرار الدفع الثورى لدى الجماهير وحل مشكلاتهم واطلاعهم على الحقائق والعمل على قيام علاقات سليمة بين كل منظمات الاتحاد والشعب العامل.

هـ) عدم فرض السلطة أو ممارسة أى نوع من التعالى على جماهير الشعب .

و) الاعتراف بالأخطاء ومبادرة اصلاحها .

٣- أن الاتحاد الاشتراكى هو السلطة الشعبية ويقوم بالعمل القيادى والتوجيهى وبالرقابة باسم الشعب ، أما مجلس الأمة وهو سلطة الدولة العليا ومعه المجالس النقابية والشعبية فيقومان بتنفيذ السياسة التى رسمها الاتحاد الاشتراكى .

٤- يعمل الاتحاد الاشتراكى بمساعدة كافة التنظيمات الأخرى ولا يحل محلها على النحو الذى أوضحه الميثاق .

٥- ومن خلال منظمات الاتحاد الاشتراكى فى جميع مستوياتها يجد الميثاق - وهو بالنسبة للثورة نظريتها السياسية وبالنسبة للاشتراكية فكرها الثورى - طريقة للتطبيق العملى .

ومن خلال ما سبق بيانه عن مبادىء وأهداف **الاتحاد الاشتراكى**، والقوى المكونة له ، فانه يمكن القول بأنه تنظيم سياسى **يخرج عن دائرة النظام الحزبى** وبصورة خاصة عن الحزب الواحد للأسباب التالية :

١- أن أهم ما يميز الحزب السياسى هو سعيه للفوز بالسلطة ، أو الإشتراك فيها ، فى حين أن الاتحاد الاشتراكى لا يسعى لغزو السلطة أو الاشتراك فيها ، وانما يستهدف التأثير على السلطة الرسمية حتى يكون قرارها متفقا واتجاهات الجماهير . وشتان بين هدف غزو السلطة وهدف التأثير عليها ، وبهذا افتقد الاتحاد الاشتراكى المميز الأصلى للحزب السياسى .

٢- الحزب السياسى يقوم على أساس طبقى أو فئوى وهذه الطبقات أو الفئات ، لها مصلحتها الواضحة والمحددة ، وعليه يعمل الحزب على الالتزام بالخط الفكرى لها وتعميقه وسيادته ، كما يعمل على التزام جميع اعضائه به . فى حين أن الاتحاد الاشتراكى يضم طوائف مختلفة لكل منها مصالحها الخاصة التى تهتم بها وتدافع عنها ، وهو ما يعنى أن الاتحاد الاشتراكى بجانب التزامه بالمصالح الموحدة ذات الوزن الشامل التى لا خلاف عليها بين مختلف القوى المكونة له ، يعترف أيضا بالمصالح الخاصة لكل قوة اجتماعية داخل الاتحاد ، وهكذا لا يلتزم الاتحاد الاشتراكى بخط فكرى جامد متشدد .

٣- ان الحزب الواحد الممثل لطبقة واحدة متجانسة اجتماعيا وفكريا وعقائديا يحاول أن يفرض سيطرتها ، بل وديكتاتوريتها على باقى الطبقات ، فضلا عن أن العضوية فيه ليست ميسورة لكل من يطلبها - فى حين أن الاتحاد الاشتراكى يرفض فكرة السيطرة الطبقية وعضويته مفتوحة لكل القوى المكونة له ، ويكفى هذا الفارق لاخراج الاتحاد الاشتراكى من دائرة النظام الحزبى بوجه عام والحزب الواحد بوجه خاص .

واذا كان الاتحاد الاشتراكى كمنظم لعملية التحول الاشتراكى

قد جمع قوى الشعب العاملة التى تتوحد مصلحتها فى التغيير والتحول فى تحالف بينها ، فانه أيضا وعلى هذا الأساس لم يكن تحالفا لتنظيمات سياسية ، أى تحالفا بين أحزاب (كما هو الحال فى بعض التجارب الاشتراكية) وانما كان تحالفا لقوى الشعب العاملة ، وهكذا كان الاتحاد الاشتراكى بعيدا عن النظام الحزبى والحزب الواحد - تنظيما سياسيا شعبيا له خصائصه المميزة له .

ومن منطلق ما تقدم جاء تصور الثورة عن العمل السياسى الذى يقوم عليه التنظيم السياسى فى مرحلته الجديدة .

الا أن الاتحاد الاشتراكى من حيث كونه تنظيما سياسيا ، أى من حيث الشكل ، قد مر بمرحلتين : **الأولى** منها بدأت منذ قيامه عام ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٧١، والمرحلة الثانية بدأت منذ عام ١٩٧١ وحتى عام ١٩٧٧ وهى مرحلة التطوير التى لحقته ، والتى انتهت فى المرحلة العليا منه بانتهاء التنظيم السياسى (الاتحاد الاشتراكى) ليحل محله نظام الأحزاب .

أولا : مرحلة الاتحاد الاشتراكى قبل تطويره (١٩٦٢-١٩٧٤)

بعد أن تبينت الثورة اخفاق مسيرتها تحت مظلة دولة التحالف الطبقى، والذى عبَّر عنهما التنظيمين السابقن (هيئة التحرير/ الاتحاد القومى) رأت أنه فى ظل الانتقال الى مرحلة دولة التحالف السياسى بين القوى صاحبة المصلحة فى التحول دون غيرها ،من القوى التى ثبتت خيانتها وعدم امكان التعامل معها أنه لابد من اطار سياسى جديد يعبر فى الشكل والمضمون عن المرحلة الجديدة لبدأ التحول الاشتراكى، وقد بدأت تلك المرحلة فى ١٨ ديسمبر عام ١٩٦١ حيث أصدر الرئيس جمال عبد الناصر القرار الجمهورى القاضى بتشكيل لجنة تحضيرية للقوى الشعبية - وهى لجنة استشارية عملها موقوت - لتقوم بالاعداد والتحضير لمؤتمر وطنى يشكل عن طريق

الانتخاب الحر ، ولتقوم بتحديد القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة الحقيقية فى المجتمع الجديد . وقد حددت اللجنة هذه القوى بأنها قوى الشعب العاملة المتمثلة فى الفلاحين والعمال والمثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية ، وكان طبعيا ازاء هذا التحديد أن تُحدد اللجنة أيضا القوى الأخرى المضادة لها والتى تمثلت فى الرجعيين والاستغلاليين تمهيدا لاستبعادها من النشاط والعمل السياسى داخل التنظيم الجديد .

وما ان أنجزت اللجنة هذه المهمة حتى أصدر الرئيس جمال عبد الناصر بتاريخ ١٩٦٢/١/١٧ قرارا جمهوريا بدعوة الناخبين لانتخاب المؤتمر الوطنى - وبانتهاء عملية الانتخاب انعقد أول مؤتمر وطنى بتاريخ ١٩٦٢:٥:٢١ ، ومن خلاله طرح الرئيس جمال الميثاق الوطنى كدليل للعمل الثورى وكوثيقة أساسية للثورة فى مرحلتها الجديدة يحدد فيها معالم البناء الاجتماعى والسياسى ويرسم صورة للمجتمع المتطور .

وقد أقر المؤتمر هذه الوثيقة بالاعلان الآتى(١) :

" ان شعبا قد عقد العزم على أن يعيد صنع الحياة على أرضه بالحرية والحق، بالكفاية والعدل، بالمحبة والسلام ، ان شعبا يملك من ايمانه بالله وايمانه بنفسه ما يمكنه من فرض ارادته على الحياة فيصوغها من جديد وفق أمانيه . ونحن أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الممثلين لقطاعات الشعب والصادرين عن ارادة شعبية تبرم أمرها فى اجماع ووحدة :

ايمانا منا بالله ، وبما أنزل من شريعة الحق والسلام ، وتقديسا لحق الانسان فى العزة والكرامة ، وفى الكفاية والعدل، واستمساكا بحق أمتنا فى الحياة والتحرر والانطلاق، وتثبيتا لخطانا على طريق ثورتنا الانسانية والاجتماعية والسياسية ،

---

(١) الميثاق .

وسعيا الى تحقيق التكافل وتذويب الفوارق بين الطبقات ، وتوكيدا لمعانى الفضيلة والايثار فى سلوك الفرد وصلات الجماعة ، وتجلية لطابعنا الشعبى وحياتنا الاصيلة فى اطار قيمنا الروحية والدينية والخلقية ، واعتزازا بتراثنا فى الماضى وجهادنا فى الحاضر وعملنا من أجل المستقبل، ويقينا بأننا جزء لا يتجزأ من الشعب العربى، وأن أمتنا العربية امة واحدة وأداء لواجبنا التاريخى ورسالتنا الخالدة فى بناء السلام القائم على العدل.

بذلك كله ومن أجل ذلك كله نقر هذا الميثاق ونعلنه اطارا لحياتنا وطريقا لثورتنا ودليلا لعملنا من أجل المستقبل.." وباقرار الميثاق اصبح للثورة فلسفة ونظرية يمكن أن يستند عليها التنظيم الجديد .(١) وباقرار الميثاق تقدم الرئيس جمال بمشروع للتنظيم السياسى فى ٢ يوليو ١٩٦٢ يتضمن الأسس التى يتعين أن يقوم عليها (٢). وفى ديسمبر ١٩٦٢ صدر النص الكامل للقانون الأساسى للاتحاد الاشتراكى، ونفاذا لهذا القانون بدىء فى تشكيل هيكله القاعدى لأن المؤتمر كان قد فوض الرئيس جمال فى تشكيل اللجنة التنفيذية العليا المؤقتة .

مأساة الاتحاد الاشتراكى : وبقيام الاتحاد الاشتراكى انعقدت عليه كثير من الامانى ، والآمال باعتباره أول تنظيم قائم على تحالف قوى الشعب صاحبة المصلحة الواحدة فى التحول الاشتراكى ، ويعطى الشعب ، ولأول مرة حق ممارسة السلطة بنفسه وممارسة العمل السياسى وبأسلوب ديمقراطى وعلى كل المستويات

---

(١) الدكتور محمد حافظ غانم ، الاتحاد الاشتراكى (لماذا قام ؟) ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، العدد ٢٤، مارس ١٩٦٣ ، ص ١٨ .

(٢) محاضر جلسات المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٦٢ ص ٤٤٨ .

بعد أن سقطت القلة المستغلة والرجعية وزال معهما سلطانهما (١) هذا هو ما كان متصورا طبقا لمبادىء وأسلوب عمل الاتحاد الاشتراكى.

الا أن الاتحاد الاشتراكى مالبث أن وقع فى أخطاء ومواقف سلبية تجاه أخطر القضايا وهى توسيع المشاركة السياسية واتخاذ القرار السياسى، ونتيجة لذلك بدا عجز الاتحاد الاشتراكى وعدم فعاليته كوعاء لتنظيم مشاركة الجماهير السياسية. وبدلا من أن يقوم الاتحاد الاشتراكى بوظائفه السياسية أخذ يضطلع شيئا فشيئا بالوظائف الادارية الحكومية ونشطت القيادات التنفيذية والادارية لتولى المناصب القيادية فيه ، بحيث طبع العمل فى الاتحاد الاشتراكى بطابع ادارى ومكتبى ، وأخذ بأسلوب رفع التقارير الى المستويات الاعلى وهو ما يشبه تقاليد البيروقراطية فى الوقت

---

(١) وقد أوضحت المادة الاولى من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٣ هذه الفئات المعزولة سياسيا - الا أن العزل السياسى كان مرحلة ضرورية اقتضتها ظروف المرحلة الأولى لنشأة الاتحاد الاشتراكى، ومما يدل على ذلك أن الثورة حين استتب لها الأمر ولم تعد تلك العناصر تشكل خطرا عليها زالت الضرورة ، وبزوالها زال مبرر العزل ، وبالتالى لم يعد له مجال فى مرحلة التطوير الجديدة للاتحاد الاشتراكى، وفى ذلك يقول الرئيس السادات : "ان التحولات السياسية والاجتماعية الكبيرة لابد منها فى مراحل معينة من حياة كل أمة حية ... ثم لا يلبث أن يضم جناحيه بعدها على كل ابنائه " . ويبدو أن التحولات التى اقتضت العزل السياسى فى مرحلة قيام الأحزاب عادت من جديد خلال ممارسة هذه التجربة الديمقراطية . وهى ما دفعت الرئيس السادات الى اصدار قانون حماية الجبهة الداخلية ٢١٤ لسنة ١٩٧٨ استبعد من ممارسة النشاط السياسى البعض ممن سبق وضمهم المجتمع بجناحيه !! " راجع فى كل ذلك ورقة أكتوبر ١٩٧٤ ص ٥٨، قانون حماية الجبهة الداخلية المشار اليه ، راجع كذلك : الدكتور أنور رسلان - المصدر السابق ص ٤٩١ .

طبعيا ان يكون للصراع أدواته وأساليبه الخاصة ،فكان الجهازالسياسى أو التنظيم الطليعى السرى تحت قيادة وزير الداخلية آنذاك"شعراوى جمعة " ، وكانت المحاكم العسكرية برياسة " الدجوى " ، وقد كان من كليهما أسوأ ما عرفته البشرية من تنكيل وتعذيب بالأبرياء وبكل من يحاول الدفاع عنهم ، وكان شعار هذه المرحلة " القانون فى اجازة " ، لذلك ساغ عندهم أن تستباح الحرمات وتنتهك وان تغيب الحرية والشرعية ودولة المؤسسات ، وكان طبعيا فى ظل هذا الجو الكئيب انيسلب الشعب كل ارادة وأن تكون الفجوة التى لا قرار لها هى الفاصل بينالحاكم غير المسئول وبين الشعب المغلوب على أمره ، واستشرى الفساد بعد أن وجدتمراكز القوى الارض الخصبة لنموها فاستخدمت سلطة الدولة لتحقيق مصالحها غير المشروعة فقد تمكن كثير منهم وباسم صنم الاشتراكية التى فسروها على هواهم ، من استغلال الشعب ، والاستئثار وحدهم بكل امتياز ، وبينما كانت الاشتراكية فىحاجة الى دعاة مخلصينلها حتى نهاية الطريق كادت تنوء بأدعيائها المزيفين منذ بداية الطريق ، والأخطر من هذا أن مراكز القوى قد تصورت آمالها فىاتجاه فكرى معين، فكان أنتنكرت للفكر الثورى الوطنى، وركبت الموج الذى تخيلته عاليا ، وروجت من فوقه تجاهلها لكل قيمة خلقية أو روحية ، وتخيلت الصراع الطبقى وتصورت ديكتاتورية الصفوة ، فكان أن هبط الموج وغرقت مراكزالقوى تحت القاع بقيام ثورة التصحيح فى ١٥ مايو ١٩٧١التى لم تكن فى حقيقتها ثورة علىمبادىء ثورة ٢٣ يوليو بل ثورة علىانحرافاتها وسلبياتها ولتصحيح مسيرها ، ثورة من أجل التحول الى الشرعية الدستورية بدلا من الشرعية الثورية ، ثورة لتطبيق مواثيق الثورة تطبيقا أمينا يؤكد وجهها الوطنى ، ثم هى ثورة لفتح الطريق أمام ينابيع الفكر المصرية لتنطلق مسهمة فى بناء مجتمع مصرالمتطور.

وكان منطقيا أن تبدأ هذه المرحلة الجديدة ببرنامج عمل (١)

---

(١) برنامج العملالوطنى مقدم من الرئيس السادات الى المؤتمرالقومى العام الثانىفى دورة انعقاده الاولفى ١٩٧١/٧/٢٣.طبعة أ.اشتراكى.

يحدد كثيرا من المفاهيم والمبادىء والتصورات .

أما عن المفاهيم التى شملها البرنامج فهو أن" شعبنا فى مصر هذه حضارته ، وهذا نضاله لابد أن تكون له السيادة ،كل السيادة ، لابد وأن تسخر فى خدمته وتحقيق أهدافه كل الأجهزة الحكومية وغير الحكومية ، لابد أن تكون له اليد العليا فى صياغة مجتمعه وحياته انه الأصل وما عداه الفروع ، انه الخالد أبدا والمعلم أبدا ، اننا نكون قد فرطنا فى الامانة اذا غابت عن أعيننا ولو للحظه واحدة هذه القضية الرئيسية " وتأسيسا على ذلك يقول السادات" ان الدور الرئيسى لتنظيمنا السياسى هو أن يجعل من هذا الهدف ، وفى أقصر وقت ممكن واقعا نحياه وليس مجرد شعار نرفعه .. ان على تنظيمنا السياسى أن يطهر صفوفه باستمرار من كل فرد يصور له مركزه أنه أعلى قدرا من الشعب ، ومن أية فئة تتصور وهماً أو صدقاً أن لها تاريخها ، أو من المعرفة ما يجعلها أرفع مكانة أو صاحبة فضل - ان الشعب هو صاحب الفضل الأول والأخير ، انه صانع الثورة وصانع الاشتراكية وصاحب المصلحة فى الثورة الاشتراكية" ومن هذا المنطلق أيضا بيّن برنامج العمل الوطنى مفهومه عن فكرة وجود التنظيم الطليعى ، فأوضح أنه وان كان يمثل حيوية فاعلية تنظيم جماهيرى، فان العيب والخطر فى أن يكون جهازا سريا ، وانما يجب أن يكون علنيا ، ذلك أن الاشتراكية لا تبنى سرا ، والحرية لا تتحقق من وراء ستار . ان سرية الاختيار تعنى فى النهاية ولاء المختار لمن اختاره ، لا للقضية ، تعنى النعزال المختار عن الجماهير ،وتعاليه عليها ، لأنها ليست هى التى دفعت به للقيادة ، تعنى البيروقراطية والفساد الخلقى والتناحر ، ثم لماذا السرية ؟ فيم الخوف وممن اذا كان العمل حقا هو دعم الحرية ؟ - وهكذا ومن هذا المنطلق جاءت مبادىء وتصورات برنامج العمل الوطنى لاحداث التطوير .

وأما المبادىء التى أوردها البرنامج فهى :

١- استمرار ثورة ٢٣ يوليو وحماية مبادئها والعمل على دعمها .

٢- التأكيد على الوجه الوطنى للفكر الاقتصادى والسياسى لهذه الثورة .

٣- التأكيد على الجانب الاخلاقى والانسانى للثورة .

٤- التأكيد على الديمقراطية بمعنى أنها السيادة للشعب يمارسها من خلال مؤسساته الدستورية .

٥- التأكيد على مبدأ شرعية الاشتراكية وسيادة القانون واحترام الحريات .

٦- التأكيد على التكامل بين معركة التحرير ومعركة البناء أى بين المدفع والمصنع .

وأما التصورات فهى خاصة بالدولة الحديثة التى ننشد بناءها :

١- انها دولة الانسان الحر الفخور بوطنه ، المعتز بكرامته ، المطمئن الى يومه وغده وغد أولاده .

٢- دولة قوى الشعب العاملة صانعة التاريخ وصانعة الحاضر والمستقبل لا دولة الاقلية أو الصفوة أو النخبة الممتازة .

٣- دولة مؤسسات شعبية قوامها أفراد احرار .

٤- دولة لا استغلال فيها للانسان ولا تناقض بين الفرد والمجتمع ولا فضل لأحد على أحد الا بالعمل .

٥- دولة الديمقراطية والتكنولوجيا ، دولة العلم والايمان .

وانطلاقا من هذه المفاهيم والمبادىء والتصورات خاضت مصر حرب العاشر من رمضان ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣/١٠/٦) وانتصرت ، وقد سمح هذا الانتصار بتعميق مضمون ثورة التصحيح الذى يستهدف الوصول بالثورة الى مرحلة النظام ، لهذا كان طبعيا أن تبدأ مرحلة ما بعد اكتوبر بشعار مؤداه " فلنبن التنظيم معا من جديد "(١). فقد كان من الضرورى بعد حرب أكتوبر ، ومع بدء مرحلة جديدة من مراحل

---

(١) بيان الدكتور رفعت المحجوب ، الأمين الأول للاتحاد الاشتراكى العربى ، بمناسبة فتح باب العضوية ، ص ١ .

العمل الوطنى أن يعاد النظر فى الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية لنبعث فيها من روح رمضان قبسا جديدا وروحا جديدة وعلى أن يشمل التطوير كذلك التنظيم السياسى باعطائه المزيد من الحرية والديمقراطية والفاعلية أى مزيدا من تمثيل الجماهير ومن المشاركة السياسية بما يسمح بحرية الحوار وصنع القرار .

جانب التطوير : واضح أن التنظيم السياسى فى صيغة الاتحاد الاشتراكى له جانبان : الأول يتعلق بالشكل أى تنظيم سياسى يحوى اطاره القوى المكونة له ، والثانى يتعلق بذات القوى المكونة له أى جوهره .

أما جوهر الاتحاد الاشتراكى القائم على تحالف قوى الشعب، فمن الواضح أن الشعب قد ارتضى لنفسه عند وضع الميثاق نظام التحالف اطارا لحياته السياسية ، ثم أكد ذلك عند الاستفتاء على بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ ، وعند الاستفتاء على الدستور الدائم ١٩٧١، ثم عاد فأجمع عليه فى الاستفتاء على ورقة أكتوبر ١٩٧٤، وقد أكدت الاتجاهات نحو تطوير الاتحاد الاشتراكى أن الدافع اليها يرجع فى الأساس الى عيوب فى الشكل أى فى التنظيم السياسى ، وليس راجعا الى قصور فى الجوهر وهو فكرة التحالف . ومع وضوح التفرقة بين شكل التنظيم وجوهره فان جانب التطوير يصبح مقصورا على الشكل حتى يكون صورة حية ونابضة لهذا التحالف ، واطارا صحيحا ومتحركا لحركته السياسية بحيث لا يكون - كما كان - ظلا لسلطة أو جهازا لقوة . ويمكن القول بأن جانب التطوير تميز بالانفتاح الفكرى والسياسى على الجماهير وعلى تنظيماتها ومن أهم سماته (١) :

الأخذ بفكرة المنابر وتعددها : L"idee des tribunes

وفكرة تعدد المنابر تعنى السماح لمنابع الفكر المختلفة

---

(١) تقرير لجنة تجميع الاتجاهات للحوار حول تطوير الاتحاد الاشتراكى وبيان الامين الاول للاتحاد الاشتراكى بمناسبة فتح باب العضوية - المصدر السابق .

أن تعمل وتشارك بالفكر والرأى المختلف فى اطار من الالتزام العام بالفلسفة وبالمبادىء العامة التى أوردتها مواثيق الثورة وقبلتها جماهير الشعب العريضة ، وهذا الاختلاف فى الفكر والرأى من شأنه أن يثرى الاتحاد الاشتراكى ويبعث فيه الحركة والحياة ، كما أن من شأنه أن يحدد نشاط العمل الوطنى ويساير تطور الواقع الثورى .

وقد كشف الرئيس السادات(١) عن الحكمة من الأخذ بفكرة تعدد المنابر بقوله " انه وبعدما أطلقت الحريات كمرحلة طبيعية من مراحل التطور الثورى كان لابد من أن تمارس الديمقراطية ويشترك الشعب كله بكل افراده فى تقرير أموره السياسية من خلال تنظيم سياسى يتيح الفرصة لكل مواطن أن يبدى رأيه فى أمور وطنه "، فاعطاء الحرية ، والسماح بممارستها تسمح للتيارات الفكرية - أيا كانت اتجاهاتها - أن تظهر ، الا أن ظهورها لا يكون على حساب فلسفتنا الأصيلة أو على حساب اشتراكيتنا ذات المعانى المستمدة أساسا من تراثنا ومن خصائص شعبنا وأصالته وقيمه "(٢) . وعلى ذلك اذا سمح للقيادات الفكرية أن تعمل ، وهو ما استلزمه التطور فان عملها يجب أن يكون داخل اطار التحالف أى داخل اطار التنظيم السياسى واذا سمح لهذا الفكر أن يعمل فلا بأس من أن يكون له منبر يعمل من

---

(١) من خطاب الرئيس السادات فى المؤتمر القومى المنعقد فى الفترة مابين ٢٢-١٩٧٥/٧/٢٦ .

(٢) ومفهوم الاشتراكية لدينا أن تكون اشتراكية غنى لا اشتراكية يتقاسم فيها الفقر .. اشتراكية تمليك لا اشتراكية تجريد .. اشتراكية رخاء لا اشتراكية عناء ، ومن هذا المنطلق فان الاتجاه الاشتراكى لدينا لا يحدد محظورات على الاشتراكية (كما يقول السادات) الا محظورا واحدا هو استغلال الانسان لأخيه الانسان، وعلى ذلك فليس الانطلاق الى التنمية بسياساتها المتعددة (بما فيها الانفتاح الاقتصادى) المحددة بخطة أى استغلال، وانما هى تنمية من أجل الانسان هدف الاشتراكية السعيدة لا الاشتراكية التعيسة .

خلاله .

واذا كان قد سمح للتيارات المختلفة (يمينها ويسارها) أن تعمل وأن يطلق سراحها ، فذلك لان الصراع الفكرى بعد ثورة التصحيح التى منحت الأمن والامان للانسان المصرى ، ورفعت عنه اساليب القسر والهوان - لم يعد خطرا على مجتمع تجاوز عهد الوصاية ، كما أن هذا الصراع الفكرى لن يكون له مبررات التخوف منه ، وبخاصة بعد أن أعلن الرئيس السادات فى جلسات المؤتمر القومى المنعقد فى الفترة ما بين ٢٢-٢٦ يوليو ١٩٧٥ أن الثورة قد رسخت ونضجت ، ولم تعد بحاجة الى حماية من أعلى. أى لم تعد كما كانت "ثورة من أعلى" تحقق فيها القرارات الرياسية الأهمية الاولى ، فالثورة بعد مضى ٢٣ عاما من التوتر الثورى والاوضاع الاستثنائية نتيجة التخوف والحذر قد آن لها أن تتحول الى نظام راسخ ومستقر قادر على التصرف المرن معتمدا على مؤسسات تتقاسم السلطة وتتمتع بالحرية وتصوغ المستقبل فيما بينها بلاوصاية ولا استعلاء بعد أن كانت مهام السياسة من اطلاقات القيادة الثورية أى الصفوة العسكرية الحاكمة .

وقد اثير التساؤل حول شكل وطبيعة المنابر وكيفية تكوينها :

فى الواقع أن فكرة تعدد المنابر اعتبرت حينئذ اك من السمات الرئيسية لتطور التنظيم السياسى، وكشأن أى تجربة لابد لها من ممارسة باعتبارها المحك الذى يكشف عن صحة وسلامة التجربة أو عدم صحتها - ومن منطلق النظرة الثورية الواعية ، حرص الرئيس السادات الا يعطى هذه التجربة قبل ممارستها تحديدات تقطع بشكلها وطبيعتها حتى لا تكون هناك قوالب جامدة يمكن أن تؤدى بالتجربة الى التعثر أو الانكسار حين تصطدم وواقع الممارسة التى قد تكشف عن عدم سلامة تلك التحديدات .

الا أن الرئيس السادات حدد أمورا ثلاثة تعدّ أساسا لدراسة

موضوع المنابر (آنذاك) وهذه الأمور هى[١] : الهدف والموضوع – الظروف التى تحيط بالتطور الديمقراطى – الاطار العام الذى يحكمه فى هذه المرحلة .

١– أما الهدف والموضوع : فقد أكد الرئيس السادات أن الديمقراطية هى أحد أهداف الثورة الستة ، لذلك فان الهدف فى هذه المرحلة هو استكمال العمل الديمقراطى بأن يصبح التنظيم السياسى صورة للمستقبل بأن نجعل منه تنظيما يستطيع من خلاله كل مواطن أن يعبر عن رأيه وأن يشترك فى صنع القرار . فالهدف من التطوير هو تخليص العمل السياسى من أسلوب" الرأى الواحد " حتى يصبح التنظيم بوتقة للحوار تنصهر فيه الأفكار المتقابلة وتتبلور الاتجاهات التى تعبر بحق عما تريده القاعدة العريضة ، وفى اطار هذا الهدف الواضح حدد الرئيس السادات الموضوع المطروح باقامة المنابر داخل الاتحاد الاشتراكى – فليس المطروح أن تكون المنابر بديلا عن الاتحاد الاشتراكى، وليس المطلوب – فى هذه المرحلة – أن يتوزع الاتحاد الاشتراكى على منابر بحيث يصبح مجرد وعاء لها لا تنظيما سياسيا .

٢– وأما الظروف التى تحيط بالتطور الديمقراطى ، فقد كان الحرص عند مناقشة استكمال الممارسة الديمقراطية وقيام المنابر – أو الالتزام بالمنهج التاريخى الواقعى– أن يوضع أمام الشعب خلفية التطور الديمقراطى فى مصر وكيف تعثر قبل الثورة وبعد قيامها ، لذلك طالب الرئيس السادات أن يكون القرار الذى يصدر فى هذا الشأن معبرا عن تجربتنا الماضية وعما نريده من مستقبل (فاعادة البناء فى اطار دولة المؤسسات تستلهم من عملها روح أكتوبر وتضحياتها المخلصة للوطن أمر واجب) .

---

(١) من خطاب الرئيس أمام اللجنة المركزية فى ١٩٧٥/١١/٢٠– ورقة عمل حول موضوع المنابر مقدمة من الأمانة العامة الى اللجنة المركزية ، مطبوعات الإتحاد الاشتراكى ، ص ٣ وبعدها .

٣- وأما الاطار الذى يحكم التطور ، فقد حرص الرئيس على تأكيد رغبة الشعب الذى ارتضى تحالف قوى الشعب العاملة اطار الحياته السياسية ، ولهذا ففى هذه المرحلة فان المجتمع أحوج الى التجمع من أى وقت مضى ، وعليه كان رفضه - آنذاك - الدعوة الى تفتيت الوحدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق الاحزاب، كما كان رفضه لفكرة الحزب الواحد .

ومن منطلق هذه التحديدات لمرحلة العمل السياسى كان هناك ثلاثة تصورات لشكل وطبيعة المنابر ، هى خلاصة افكار واجتهادات اللجان المتخصصة التى تصدت لهذا الموضوع وهى :

١- التصور الأول - رأى بأن تكون هناك منابر متعددة بتعدد قوى التحالف حتى لا تطغى فئة على أخرى، مع وجود خطة موحدة للتحالف لا يمكن لأى منبر أن يتجاوزها .

٢- التصور الثانى - رأى بأن المنابر يجب أن تكون صدى للافكار وليست صدى لكل طبقة من طبقات التحالف، وهذا يعنى أن تمثل المنابر تجمعات فكرية للافراد أيا كانت انتماءاتهم الطبقية .

٣- التصور الثالث - رأى بأن المنابر هى بالدرجة الأولى منابر سياسية تتبنى قضايا معينة تلتف حولها المجموعة المؤمنة بها ولا يهم الانتماء الطبقى ولا الانتماء الفكرى، ومعنى ذلك أن تكون لهذه المنابر برامجها ووسيلة التعبير عنها وقياداتها الخاصة .

وأمام هذه التصورات قام المؤتمر القومى العام ١٩٧٥ بوضع عدة ضوابط لتحديد مضمون المنابر، وهى(١) :

١- ان هذه المنابر منابر داخل التحالف لا خارجه ، أى أنها منابر لقوى الشعب العاملة التى تتفق معا فى أساسيات مصالحها المشتركة .

٢- وان هذه المنابر مع ذلك ليست منابر تتنوع حسب تنوع القوى الممثلة فى التحالف بل انها منابر للرأى ، ذلك أن المنابر اذا مثل كل منها احدى هذه القوى من التحالف كانت عاملا فى تعميق المتناقضات الطبقية لا ازالتها .

٣- وأن هذه المنابر وان وصفت بأنها منابر للرأى الا أنها ليست منابر فكرية خالصة ، وانما هناك درجة من الالتزام يجب أن تدور حولها كافة المنابر - وهى الالتزام بمواثيق الثورة هو الأساس ، فمعنى ذلك أن المنابر مسموح لها بالاختلاف حول وسائل التطبيق وفى ذلك تختلف الآراء، أما الخلاف فى الرأى حول هدف مقرر فهو مالم يسمح به .

٤- ان هذه المنابر هى وسيلة التعبير عن آراء القوى المختلفة . ومن ثم فان عليها أن تقيم بينها حوارا ديمقراطيا تكون له آدابه ودون أن تضيق بالرأى المخالف ، فالارهاب الفكرى أو الشعارات أمر مستبعد ، كما أن تنوع الاجتهادات يجب الا يتحول الى مساجلات وتراشق بالتهم .

٥- ان نشأة المنابر لم تكن بقرار ادارى ولم تفتعل افتعالا لكنها ثمرة للممارسة والمواقف السياسية حول القضايا المطروحة .

٦- وأخيرا لم ير المؤتمر القومى العام تقييد حركة تلك المنابر بأن تكون منابر متحركة أو ثابتة ، بل ان الممارسة هى وحدها التى تحدد لها سيرها فى هذا الاتجاه أو ذاك .

---

(١) تعددت مواثيق الثورة بتعدد مراحل اشكال وأنماط التعبير السياسى المختلفة ، فمنذ بداية الثورة ظلت مبادئها الستة الشهيرة هى الوثيقة الاساسية للثورة ، ولكن مع بداية الستينات أصبح الميثاق الوطنى (١٩٦٢) هو الوثيقة الأساسية للثورة ، تلاها برنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨ ثم برنامج العمل الوطنى عام ١٩٧٢ ، وورقة أكتوبر عام ١٩٧٤، أى أنه كان للثورة خلال ربع قرن خمس وثائق فكرية وأيديولوجية .

وأخيرا اذا كانت المنابر هى السمة الرئيسية فى مرحلة تطور الاتحاد الاشتراكى، فان هناك سمات أخرى للتطوير تتمثل فى الآتى:(١)

١- الأخذ بفكرة المعارضة - وهى فكرة مستتبعة للأخذ بتعدد الفكر أى تعدد الاتجاهات ، فديمقراطية العمل الوطنى فى مرحلة التطوير سمحت بأن تكون هناك معارضة لها رأيها واحترامها وأغلبية لها صوتها وقرارها ، وهكذا من منطلق المشاركة فى العمل السياسى- فى تلك المرحلة - أنه أمكن أن يسمع كل رأى ، وأن يحترم أى رأى مع الخضوع الملتزم للغالبية فى هذا الرأى .

٢- الأخذ بفكرة العضوية الاختيارية - أعيد التنظيم على أساس من الأخذ بفكرة العضوية الاختيارية دون اجبار عليها ، فالعضوية فى ظل التطوير لم تعد شرطا لازما لتولى المناصب القيادية أو التصدى لأى عمل نقابى أو جماهيرى، وهكذا أضحت العضوية فى ظل التطوير رغبة ذاتية عند الفرد فى الاسهام والمشاركة فى العمل السياسى .

٣- الأخذ بفكرة التنظيم المفتوح - وهى السمة الثالثة من سمات التطوير وتعنى السماح لكل مواطن آمن بفكرة التنظيم وبمبادئه واتجاهاته ، أى ما يقوم عليه من فلسفة وفكر ان يدخل التنظيم كعضو ملتزم بأيديولوجيته .

٤- الأخذ بفكرة العضوية الجماعية - وفكرة العضوية الجماعية نبعت من الرغبة فى اشراك كافة قطاعات الجماهير النقابية والمهنية والاجتماعية على انواعها فى العمل السياسى وبصورة منظمة ، وفحوى هذه الفكرة نبعت من الانفتاح الفكرى الجديد لاعادة تنظيم وتطوير التنظيم السياسى فى مرحلته الجديدة ، ومقتضاه أن يكون لكل تنظيم جماهيرى على المستوى القومى أن يطلب وفقا لنظامه الأساسى الانضمام الى الاتحاد الاشتراكى ممثلا فى قياداته المنتخبة انتخابا حرا ،

---

(١) قرار رئيس الاتحاد الاشتراكى رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار النظام الأساسى للاتحاد الاشتراكى .

أن تخوض هذه التنظيمات انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٧٦ ، والتى اسفرت نتيجتها عن فوز تنظيم مصر بالأغلبية المطلقة ، وبذلك تشكلت فى مصر أول حكومة حزبية فى عهد الثورة برياسة ممدوح سالم .

ولم يكن قيام هذه الحكومة الحزبية الا ايذانا ببدء مرحلة جديدة من العمل السياسى الحزبى، وهو ما استلزم اصدار قانون الاحزاب السياسية (١) مستهدفا حرية تكوينها دعما للديمقراطية وتعميقا لها ، وتبعا لذلك قام حزب الوفد الجديد (٢)، والحزب الوطنى الديمقراطى (٣)، وحزب العمل الاشتراكى .

بيد أن الممارسة الحزبية سرعان ما كشفت عن بعض ذوى الشهوات الشخصية والمصالح الحزبية الذين أفسدوا الحياة الحزبية والسياسية فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو ، وهؤلاء الذين حاولوا بعدها تعويق المسيرة نحو اقامة صرح الديمقراطية السليمة بعدها، وكذا أولئك الذين هددوا أمن وامان المواطن المصرى فى ظل مراكز القوى- هؤلاء جميعا قد استغلوا مناخ الحرية والديمقراطية والشرعية الدستورية وسيادة القانون، وحاولوا من منطلق مصالحهم افساد الحياة السياسية من جديد وتعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى للخطر

---

(١) القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ . الجريدة الرسمية ، العدد ٢٧ فى ١٩٧٧/٧/٧ .

(٢) بصدور قانون حماية الجبهة الوطنية رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ قام حزب الوفد الجديد بحل نفسه بنفسه ، كما قام حزب التجمع الوطنى بتجميد نشاطه .

(٣) والجدير بالملاحظة أنه فور اعلان تشكيل الحزب الوطنى الديمقراطى فى أغسطس ١٩٧٨ برئاسة الرئيس السادات ، سارع أعضاء مجلس الشعب عن تنظيم حزب مصر بالانضمام اليه مما أفقد حكومة تنظيم مصر سندها فى البقاء فى الحكم ، وهو ما اضطرها لتقديم استقالتها لتحل محلها حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى برئاسة الدكتور مصطفى خليل فى سبتمبر ١٩٧٨ .

أما عن طريق الصدام والتخريب ، وهو ما كشفت عنه أحداث ١٧، ١٨ يناير ١٩٧٧ والتى قالوا عنها انها انتفاضة شعبية ، أو عن طريق الاشارة والتشكيك والتشهير بالسلطة ، ولكل من يتصدر موقع مسئول وهو ما يعنى انحراف العمل السياسى عن اتجاهه الصحيح ، وفى النتيجة وأد مسيرة الديمقراطية السليمة فى مهدها والعود بالتجربة الحزبية الجديدة الى سيرتها قبل الثورة .

وتأسيسا على ما تقدم فقد دعى الشعب للاستفتاء على مبادىء حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى(١) والتى تستهدف ابعاد العناصر التى ثبت فسادها أو محاولتها افساد الحياة السياسية من العمل السياسى أو العمل الادارى ذات التأثير على الرأى العام ، وما ان وافق الشعب على هذه المبادىء ، وصدر به قانون حماية الجبهة(٢) مقننا المبادىء التى تحمى الحرية والديمقراطية والمبادىء الأساسية التى يقوم عليها النظام السياسى والاقتصادى حتى قام حزب الوفد الجديد برئاسة فؤاد سراج الدين بحل نفسه ، وهو ما يشير الى أن هذا الحزب لم يقم مستهدفا صالح الشعب ولم يقم من أجل الاسهام فى العمل لخير الشعب بالمشاركة الحقيقية الجادة والملتزمة ، وانما قام التفافا حول شخص الزعيم ، وليس التفافا حول مبادىء وأسس يمكن الدفاع عنها والعمل من أجلها ، كما قام حزب التجمع الوطنى التقدمى بتجميد نشاطه ، وهو ما يعنى فى دلالته أن هذا الحزب لم يجد فى ظل الوحدة الوطنية والسلام والوفاق الاجتماعى أرضيته الخصبة .

والجدير بالذكر أن العزل السياسى والادارى فى ظل النظام الحزبى لم يصدر بقرار من أعلى بل هو عزل صادر من ارادة شعبية ، وهو ما يعطيه طابع الشرعية الديمقراطية ، وهو ما تأكد أيضا فى

---

(١) قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٨ بدعوة الناخبين للاستفتاء على مبادىء الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى .

(٢) القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ .

الاستفتاء الشعبى على مبادىء تعميق الديمقراطية وتدعيمها والتى يقوم عليها اعادة تنظيم الدولة (١)

وازاء ما كشف عنه قانون الاحزاب رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ من قصور وغموض فى بعض نصوصه ، ولتحقيق التناسق بينها وبين المبادىء التى أقرها الشعب فى الاستفاءين المشار اليهما ، كان لازما من حدوث تعديل فى قانون الاحزاب(٢) ليكون فى صورته الجديدة معبرا وبصورة واضحة عن الاحكام التى تحكم الممارسة الحزبية والعمل الحزبى.

وقد عرف قانون الاحزاب الحزب بأنه " كل جماعة منظمة تؤسس طبقا لاحكامه وتقوم على مبادىء وأهداف مشتركة ، وتعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة ، وذلك عن طريق المشاركة فى مسئوليات الحكم (٣)". وأما عن مهام الحزب فقد نص على أن تسهم الاحزاب السياسية .. فى تحقيق التقدم السياسى والاجتماعى والاقتصادى للوطن على اساس الوحدة الوطنية ، وتحالف قوى الشعب العاملة والسلام الاجتماعى ، والاشتراكية الديمقراطية ، والحفاظ على مكاسب العمال والفلاحين ، وذلك كله على الوجه المبين بالدستور . وتعمل هذه الاحزاب باعتبارها تنظيمات وطنية وشعبية وديمقراطية على تجميع المواطنين وتمثيلهم سياسيا ". (٤)

أما عن شروط تأسيس الحزب واستمرار بقائه فى الساحة السياسية فانه يلزم مايلى: (٥)

١- عدم تعارض وجود أى حزب سياسى فى كيانه أو مقومات أو

---

(١) الاستفتاء الجارى فى ١٩٧٩/٤/٢٠ .
(٢) القرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ بشأن تعديل المواد ٤، ٦، ٨، ٩/١ ، ١٥، ١٧، ١٨ من قانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ .
(٣) المادة الثانية من قانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ .
(٤) المادة الثالثة من قانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ .
(٥) المادة الرابعة من قانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وتعديلها بالقرار ١٩٧٩/٣٦.

ممارسته لنشاطه مع المبادىء الاساسية للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد وفقا للدستور ممثلا في مبادىء الشريعة الاسلامية كمصدر رئيسي للتشريع . أو لثورتي ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ١٥ مايو ١٩٧١، أو للوحدة الوطنية أو للسلام الاجتماعي أو النظام الاشتراكي الديمقراطي أو للمبادىء التي وافق عليها الشعب في الاستفتاء وتضمنتها أحكام قانون حماية الجبهة الوطنية الداخلية والسلام الاجتماعي، أو للمبادىء التي وافق عليها الشعب في استفتاء ٢٠ ابريل ١٩٧٩.

٢- عدم قيام الحزب على أساس طبقي أو طائفي أو فئوي أو جغرافي أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الاصل أو الدين أو العقيدة .

٣- عدم قيام الحزب كفرع لتنظيم سياسي في الخارج، وعدم ارتباطه أو تعاونه مع أية أحزاب أو تنظيمات أو جماعات أو قوى سياسية تقوم على معاداة أو مناهضة المبادىء أو الاحكام - التي سلف بيانها ، وعدم انتماء أي من مؤسسي الحزب أو قياداته الى أي من تلك الجهات .

٤- ضرورة التمييز الظاهر لبرنامج أي حزب جديد عن برامج الاحزاب القائمة ، وتمييز سياساته وأساليبه في تحقيق هذا البرنامج وذلك حتى تكون الاحزاب السياسية تعبيرا عن اتجاهات قواعد شعبية حقيقية .

٥- عدم جواز قيام الحزب كاعادة لتكوين أي حزب من الأحزاب السابقة على ثورة ٢٣ يوليو والتي تم حلها بعدها عام ١٩٥٣.

٦- عدم انطواء وسائل الحزب على اقامة أية تشكيلات عسكرية أو غير عسكرية .

٧- علانية مبادىء وأهداف وبرامج ونظام وتنظيمات وسياسات

ووسائل وأساليب مباشرة نشاط الحزب وعلانية تشكيلاته وقياداته وعضويته ووسائل ومصادر تمويله ، فلا يجوز أن تقوم الديمقراطية الحزبية بأى وجه على أساس سرى .

مما تقدم يتضح أن قانون الاحزاب قام على عدة مبادىء أساسية من أهمها :

١- وطنية الاحزاب السياسية .
٢- جدية تكوين الاحزاب السياسية .
٣- علانية مقومات الاحزاب السياسية .

والملاحظ على هذه المبادىء أنها ليست مجرد شروط لقيام الحزب ، ولكنها أيضا شروط لازمة لاستمراره فى الساحة السياسية ، الوطنية ، فاذا ما توافرت هذه الشروط واستمرت فانه لا يجوز حلها ، اما فى حالة ثبوت المخالفة أو زوال أى شرط من شروط تأسيس الحزب فانه يتم حلها بحكم قضائى من المحكمة الادارية العليا التى تضم هيئة الحكم فيها ممثلين من أعضاء مجلس الشعب تأسيسا على أن النزاع له طابع سياسى ويتعلق بالحياة السياسية والديمقراطية للشعب مما يقتضى مشاركة ممثلين عن الشعب اعمالا لمبدأ مساهمة الشعب فى اقامة العدالة على النحو الذى يقرره الدستور .(١)

تمايز نظامنا الحزبى : الملاحظ على حياتنا السياسية منذ بدء الثورة فى ٢٣ يوليو أنها مرت بمراحل تاريخية متعددة اختلفت فيها اشكال الأطر السياسية المعبرة عن القوى المكونة لها(٢) حتى انتهى بنا المطاف الى الاخذ بنظام تعدد الاحزاب، وهكذا يتضح أن الأخذ بهذا النظام انما جاء خلاصة لتجاربنا وكفاحنا من أجل

---

(١) المادة ٨، ١٧ من قانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدلة بالقرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ .

(٢) هيئة التحرير، الاتحاد القومى، الاتحاد الاشتراكى قبل التطوير الاتحاد الاشتراكى قبل المنابر وأثناء التطوير، المنابر، الأحزاب.

اقامة ديمقراطية سليمة تغاير فى مفهومها ديمقراطية التصادم الطبقى بعد أن لفظنا ديمقراطية الاجماع السياسى . بمعنى أن الأحزاب لدينا رغم تعددها فانها ليست اطرا سياسية معبرة عن مصالح وقوى متعددة تعمل من أجلها وتدافع عنها ، وانما هى أحزاب شعبية يدخل فى تكوينها جميع فئات الشعب على اختلاف أنتماءاتهم الطبقية والفئوية أو الطائفية المتآلفة فى ظل السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية وهو ما يعنى أنه ليس من حق طائفة أو فئة أو طبقة داخل الحزب أن تستعلى على الأخرى أو تتمايز عنها أو تعمل على تحقيق مصلحتها دون المصالح الأخرى ، وفى هذه الحالة فان الحزب عليه أن يعمل فى اتجاهين ، ولكنهما غير متعارضين. أما الاتجاه الأول فهو العمل على الزام جميع قوى الشعب العامل المكونة له بالقضايا القومية والمصيرية التى تستهدف المصلحة العليا للوطن والصالح العام الشامل لجميع المواطنين . بمعنى أن الحزب عليه أن يلزم أعضاءه بالقضايا ذات الوزن الشامل والتى لا خلاف عليها . أما الاتجاه الثانى من عمل الحزب فهو الا يغفل المصالح الخاصة المتعددة لكافة القوى المكونة له بالقدر الذى لا يعارض أو يمايز فئة عن أخرى .

واذا كان نظام تعدد الأحزاب لدينا يغاير مفهومه فى الدول التى تأخذ به ، فان مرد ذلك يرجع فى الأساس والجوهر الى أن الاطار الحزبى لا يعدو أن يكون التعبير الجامع لكافة قوى الشعب العامل وفى تحالف ، وليكون بذلك أداة حقيقية فى اطلاق حق الشعب فى الممارسة الحزبية والمشاركة السياسية بعيدا عن الصراع والتناحر الذى يهدد أمن الوطن ، ولا يحقق أمان المواطن، وهكذا يكفل نظام تعدد الأحزاب لدينا ، وفى توازن ، بين حق المواطن الملتزم

فى المشاركة السياسية ، وحق المجتمع ووقايته من الانقسام والتفكك .(١)

والملاحظ أيضا على تمايز تعدد الاحزاب لدينا عن غيرها من النظم الذى تأخذ به هو أن الصراع الحزبى فى مصر ، لن يكون حول نظام الحكم نفسه او فلسفته لأن الالتزام الحزبى بنظامنا السياسى والاقتصادى والاجتماعى هو من الأمور التى لا خلاف عليها ، بل ان هذا الالتزام هو شرط أساسى من شروط قيام الحزب كما أنه شرط لازم لاستمرار بقائه . أما الخلاف والصراع بين الاحزاب لدينا فلا يعدو أن يكون خلافا حول أسلوب وسياسة التطبيق الاشتراكى الديمقراطى باعتبارها السياسة أو الاسلوب الاقدر والأكفأ فى تحقيق مبادىء النظام ، ومن هنا جاء النص لازما فى ضرورة التمييز الظاهر لبرامج الاحزاب وتمييز سياسته وأساليبه فى تحقيق هذا البرنامج .

والسؤال المثار يدور حول دور الاتحاد الاشتراكى فى ظل قيام الأحزاب.

ينص الدستور الدائم ١٩٧١ على أن" الاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى الذى يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ ديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة ، وهو أداة هذا التحالف.. ويؤكد الاتحاد الاشتراكى سلطة تحالف قوى الشعب العاملة عن طريق العمل السياسى الذى تباشره تنظيماته بين الجماهير " .

---

(١) والتزاما بهذه المعانى المقننة فى قانون الاحزاب وقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى، فقد صرح الدكتور مصطفى خليل فور توليه الوزارة فى سبتمبر عام ١٩٧٩ عن الحزب الوطنى الديمقراطى ، بأن الوزارة هى وزارة كل الشعب بجميع نزعاته ، وهى حكومة كل مصرى على أرض مصر .

وكان طبعيا أن يلغى الاتحاد الاشتراكى تماما من فور قيام الأحزاب باعتباره - فى مرحلته - التنظيم السياسى الوحيد الذى جمع كل قوى الشعب العامل فى اطاره ، أما وقد تعددت هذه الأطر بتعدد الاحزاب ، فلا مجال اذن لبقائه (وهو موضوع يستوجب تعديلا دستوريا) أما قبل ذلك فقد رئى مع تصفية أمواله ومقار نشاطاته وتشكيلاته وتنظيماته والابقاء عليه كهيئة سياسية وشعبية عليا من أولى مهامها وأخطرها أن يراقب عن كثب النشاط الحزبى الوليد خشية انحرافه بما قد يؤثر أو يهدد المكاسب الاشتراكية ، والوحدة الوطنية ، السلام الاجتماعى، ولذلك نص قانون الأحزاب(١) على أن " يستهدف الاتحاد الاشتراكى الحفاظ على مبادىء ثورتى ٢٣ يوليو ، ١٥ مايو ، ودعم الوحدة الوطنية وتحالف قوى الشعب العاملة ، ومكاسب الاشتراكية ، وتوطيد السلام الاجتماعى الاشتراكى الديمقراطى، وتوسيع مجالاته " ، وتتولى هذه الاختصاصات اللجنة المركزية بعد أن أعيد تشكيلها بما يتفق وصفة ودور الاتحاد الاشتراكى بعد قيام الأحزاب (٢).

أما عن اعتبار الاتحاد الاشتراكى هيئة تنظيمية شعبية فذلك لأنه يضم كل قطاعات الشعب ومنظماته وقياداته على كافة المستويات الجماهيرية والتنظيمية والتمثيلية ، وأما عن اعتباره هيئة سياسية ، فذلك لأن من مهامه مراقبة النشاط الحزبى سواء كان ذلك عن نشأته أو فى أثناء استمراره وبقائه ، وفى نظرنا أن هذا الدور للاتحاد الاشتراكى سوف تلحقه مسيرة التطور نحو الديمقراطية بالغائه تماما .

---

(١) المادة ١٩ من القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ .

(٢) قارن بين تشكيل اللجنة المركزية فى ظل النظام الأساسى للاتحاد الاشتراكى الصادر بالقرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥ (٣١م) وبين تشكيلها فى ظل قانون الاحزاب المشار اليه (٢٠م) . ومما يجدر الاشارة اليه أن الشعب قد وافق على الاستفتاء الجارى فى ابريل ١٩٧٩ على استبدال اللجنة المركزية بما يسمى مجلس الشورى.

مبحث ثالث

الجبهة الاشتراكية

ما من مجتمع الا وانقسم الى طبقات ، تتعارض فيها المصالح وبالقدر الذى يكون عليه عمق هذا التعارض، فان التوافق بين المصالح يمكن أن يتحقق أو لا يتحقق .

وأيا ما كان الأمر فالذى لا خلاف عليه أنه ما من مجتمع يخلو من هذا التعارض، ونتيجة لذلك تنشأ التنظيمات السياسية التى ترعى مصالح طبقات أو فئات معينة . ومن هنا كان النظام الحزبى فى صورته الواحدة أو المتعددة تعبير عن دولة التوافق الطبقى أو دولة التناقض الطبقى. الا أن أى مجتمع قد يجد فى مرحلة ما من تطوره أن هناك هدفا مشتركا يرقى فوق مصالح الطبقات أو الفئات، فتُجمع عليه كل طبقات الشعب وطوائفه ، وعليه يكون اتحادهم وائتلافهم أمرا ضروريا لتحقيق هذا الهدف. الا أن هذا الاتحاد، وهذا الائتلاف لا يعنى أن الاختلاف أو التناقض - فيما عدا الهدف المشترك - قد زال أو اختفى، وكل مافى الأمر أن الغاية الواحدة المشتركة جمعتهم فى اطار سياسى واحد يقودهم لتحقيق هذه الغاية ، هذا الاطار السياسى هو **الجبهة** .

الجبهة كاطار سياسى لائتلاف مرحلى بين الأحزاب :

الجبهة ، وهى تمثل اتحادا بين طبقات المجتمع ، هى فى الواقع السياسى ائتلاف بين جميع الأحزاب السياسية ممثلة هذه الطبقات ، ويبدأ هذا الائتلاف بالاتفاق حول أسس عامة مشتركة تحدد وجهة الهدف المشترك بحيث يلتزم به جميع الأطراف ، فاذا كان لكل حزب حق العمل المنفرد ، فان هذا العمل يجب ألا يتعارض مع الأسس المشتركة المتفق عليها بين أطراف الجبهة .

وتتكون قيادة الجبهة من ممثلين تختارهم قيادة كل حزب من الاحزاب المنضمة للجبهة - ومن الملاحظ أن القيادة المشتركة والاسس العامة المتفق عليها لا يمنعان من استمرار التناقضات بين القوى المكونة للجبهة فيظل أمر هذه التناقضات قائما الى أن يتحقق الهدف المشترك ، ثم تتحطم الجبهة ويعود الحلفاء من جديد الى الصراع ، بل ان الجبهة قد تتحطم قبل الوصول الى هذا الهدف، ويتوقف تحديد قوة الجبهة أو ضعفها بحسب ما بين أطرافها المكونين لها من تناقضات حول باقى الأهداف.. هل هى تناقضات أساسية وجذرية أم هى تناقضات ثانوية ؟ ذلك أن عمق هذه التناقضات أو سطحيتها هو الفيصل فى تحقيق قوة الجبهة وتماسكها ، أو تزعزها ووهنها ، مما يؤدى الى سرعة انحلالها ، وبمعنى آخر فان الجبهة التى تضم أحزابا تمثل طبقات شعبية ليس بينها فوارق جوهرية تكون أكثر تماسكا وترابطا واستقرارا من جبهة تضم أحزابا ممثلة لطبقات شعبية بينها فوارق أساسية .

والجدير بالبيان أن الهدف المشترك قد لا يثير فى حد ذاته مشكلة بين قوى الجبهة ، لكن المشكلة قدتثور بصدد الاسلوب المتبع نحو تحقيق هذا الهدف، هنا وبشكل واضح تظهر الخلافات نتيجة لاختلاف معتقد الحزب وأيديولوجيته ، فمن تلك الاحزاب المنضمة للجبهة من يؤمن بالاسلوب الثورى طريقا لتحقيق الهدف ، ومنها ما يؤمن بالاتجاه المعارض ، ولما كان كل أسلوب يؤدى الى أدوار لها وزنها وتقديرها عند أصحاب كل نظر منهم ، ولما كان اتباع هذا الاسلوب أو ذاك سيؤدى الى نتائج معينة فى النهاية ، أى سيكون له تأثيره فى تشكيل الموقف بعد تحقيق الهدف المشترك، لذا نجد الخلاف واضحا وعميقا فى هذا الصدد .

الجبهة ليست بالضرورة ائتلاف بين أحزاب : والجبهة ليست بالضرورة ائتلافا بين أحزاب، ذلك أنه من الممكن أن تتكون الجبهة بغير أحزاب، وهذا ما حدث على سبيل المثال فى السودان عام ١٩٦٤(١). فالسودان كانت واقعة خلال الفترة مابين نوفمبر ١٩٥٨-١٩٦٤ تحت الحكم العسكرى وكان النزاع والعداء مستحكما بين الزمرة العسكرية الحاكمة وبين القطاعات العريضة من فئات الشعب السودانى من عمال ومزارعين وطلبة فى الوقت الذى كان فيه المثقفون يزكون تلك الفئات فى موقفها ، وخاضت تلك الفئات خلال مدة الحكم العسكرى معارك طويلة ومستمرة انتهى الأمر بها الى أن أطاح الشعب الأعزل بالحكم العسكرى اثر ثورة اكتوبر ١٩٦٤ المجيدة ، تلك الثورة التى قامت على اثر الاضراب السياسى الكبير الذى تكتلت فيه وبدون استثناء كل فئات الشعب ومنظماته .

وبعد ظفر الثورة الشعبية قامت **الجبهة الوطنية** ممثلة بمندوبين عن كل الهيئات والطوائف لتصبح بمثابة حارس للثورة ورقيب على أعمال الوزارة الانتقالية التى تشكلت عقب حل هيئة الحكم السابق، وضمانا لأن يكون الحكم فى يد حكومة ديمقراطية قامت **الجبهة القومية الموحدة** التى ضمت ممثلين عن الأحزاب السياسية وممثلين عن الجبهة الوطنية للهيئات ، وشرعت فى مفاوضة مندوبى القوات المسلحة للخروج من الأزمة وتمخض الاتفاق عن ميثاق وطنى، وعن استرجاع الحكم الديمقراطى النيابى الذى كان سائدا قبل عام ١٩٥٨.(٢)

---

(١) الدكتور ابراهيم حاج موسى : التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم فى السودان ، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة القاهرة ، القاهرة ١٩٧٠ ، مطابع الأهرام التجارية ، ص ٢٦٩ وبعدها .

(٢) د. ابراهيم حاج موسى ، المصدر السابق ص ٢٨٤-٢٨٥ .

تعدد أهداف الجبهات : ما من شك فى أن قيام الجبهات لا يتأتى الا فى ظروف الخطر المشترك الذى تحسه الأحزاب أو القطاعات الفئوية المختلفة فتحاول بسببه أن تتناسى صراعاتها لتتوحد فى جبهة متحالفة بغية مواجهة الخطر العام الذى يسعى الجميع الى القضاء عليه ، ومن الطبعى أن تختلف هذه الأهداف .

فالجبهة القومية الموحدة التى قامت بالسودان عقب ثورة اكتوبر ١٩٦٤ انما كان القصد منها أن تعيد للسودان حياته السياسية على أساس من الحكم الديمقراطى وقد أفلحت فى عودته .

وهناك من الجبهات ما يكون هدفها تحرير البلاد من المستعمر الغاصب ، ومثلها جبهة التحرير الجزائرية والجبهة الوطنية الديمقراطية الموحدة فى كوريا الشمالية والجبهة الشعبية فى المجر ويوغوسلافيا .

ومن الجبهات ما قد تقوم بقصد الالتفاف حول أهداف داخلية وخارجية ومثلها الجبهة الشعبية التى تكونت فى فرنسا عام ١٩٣٦ من الاشتراكيين والراديكاليين والشيوعيين واتحاد نقابات العمال وعدة جماعات أخرى من الجناح اليسارى (١) .

وهناك من الجبهات ما يقوم على تكتل بعض الأحزاب فى البرلمان من أجل خوض معركة انتخابية لاسقاط مرشح الحزب الحاكم حتى لا يصل الى الرياسة ، وهو ما حدث فى فرنسا أيضا عقب وفاة "بومبيدو" رئيس الجمهورية اذ تحالف كل من الحزب الشيوعى والحزب الاشتراكى بالرغم من تباين أهدافهما ووسائلهما بقصد

---

(١) هارى ليدلر ، الحركات الاشتراكية ، الجزء الثانى، المصدر السابق ص ٧٦٤ .

Duverger : Ins. pol. et droit con., I970, p. 582.

الحيلولة دون وصول" ديستان " مرشح الحزب الديجولى الحاكم الى الحكم .

ومن الجبهات ماقد تقوم بقصد الالتفاف حول أهداف داخلية اجتماعية ومثلها ماحدث فى البرتغال عام ١٩٧٥ اذ أنه بعد انتهاء الحكم الديكتاتورى لحكومة " سالازار " العسكرية التى حكمت البلاد زهاء أربعين عاما ، حاول اليمين أن يقوم بانقلاب مضاد للحصول على السلطة ، الا أن أحزاب اليسار دخلت فى حلف مرحلى بعضها مع بعض لتواجه احتمالات الموقف الاجتماعى المحتمل أن يحدثه حزب اليمين مما أدى فى النهاية الى اخفاق محاولة اليمين وفرار قائده " سبنيولا " خارج البلاد ،وبفراره انتهى الهدف وانحلت الجبهة وعاد الصراع بين عناصره المكونة له .

هل يمكن للجبهة أن تستمر بعد تحقيق الهدف المشترك ؟

من الواضح أن الجبهة تنظيم سياسى مرحلى يُعبر عن هدف واحد مشترك بين القوى المكونة له ، وبانتهاء الهدف ينفك هذا الترابط ، الا أن الأمر قد لا يكون كذلك فتبقى الجبهة بقواها المكونة لها قائمة فى مسيرة واحدة ومشتركة فى مرحلة ما بعد تحقيق الهدف المشترك لتحقيق مهام أخرى فى فترة ما بعد النضال ومثال ذلك البلدان التى اتجهت نحو النظام الاشتراكى ، فعديد من هذه البلاد وقعت تحت ظروف داخلية وخارجية قاسية مهدت الأرض الخصبة لظهور الأفكار الشيوعية بها ، فنشأت عن ذلك أحزابها الشيوعية التى تؤمن بالتحول الثورى وبدور الطبقة العاملة فى تحقيقه - الا أن التركيب الاجتماعى لهذه الدول كشف عن ضعف هذه الطبقة فهى أقل عددا فى الوقت الذى كانت تفتقر فيه الى النضج والوعى، وهذا ما لم يكن يسمح بالاعتماد الكلى عليها سواء فى خوض النضال ضد المستعمر المحتل لأراضيها ، أو ضد القوى الدائرة فى فلكه والتى تجد معه مصالحها ، ولذلك كان لزاما

على الأحزاب الشيوعية أن تعتمد على كافة قوى الشعب الأخرى بفئاتها وطبقاتها المختلفة لخوض النضال التحررى ٠

ونتيجة لوحدة الهدف تجمعت كل قوى الشعب الوطنية مع الاحزاب الشيوعية فى جبهات وطنية (١) بالرغم من اختلاف فلسفتها وأيديولوجيتها لدفع الخطر الواحد الواقع عليهم جميعا ٠

وبانتهاء فترة النضال التحررى لم يكن فى مقدور الأحزاب الشيوعية أن تنفرد بالسلطة وحدها مستبعدة القوى الشعبية العريضة التى لازمتها و شاركتها فى الكفاح- لما لهذه القوى - غير الشيوعية - من ثقل ووزن اجتماعى ، لهذا ظلت هذه الجبهات قائمة كأطر سياسية يجد تآلف قوى الشعب تعبيره المنظم فيها (٢) أوبمعنى آخر بقيت هذه الجبهات لتضم كل القوى الشعبية التى تجد مصلحتها مع الاحزاب الشيوعية فى ضرورة التحول نحو الاشتراكية وليصبح هذا التآلف الركيزة الأساسية التى تعتمد عليها الأحزاب الشيوعية فى البناء والتطوير الاشتراكى ، وقد ساعد على استمرار الجبهات فى هذه الدول بعد انتهاء الهدف المشترك (اجلاء المستعمر) أن المتناقضات بين القوى المكونة لهذه الجبهات لم تكن عميقة أو جذرية وهذا ما استدعى بقاءها وتماسكها ٠

الا أن الملاحظ أن القوى المكونة للجبهات الوطنية والشعبية فى دول الديمقراطيات الشعبية وفى كوريا الشمالية لم يكن لها حق ممارسة العمل السياسى باستقلال الا فى خلال الفترة التى عاصرت النضال التحررى والفترة القصيرة التى اعقبته - الا أنه وبعد ذلك واعترافا بالدور الرائد والقائد للحزب الشيوعى فقد اصبح العمل

---

(١) ومثالها الجبهات الوطنية والشعبية التى قامت فى يوغوسلافيا وفى كوريا وبلغاريا والمجر وكل الجبهات التى قامت فى دول الديمقراطيات الشعبية الاشتراكية ٠

(٢) المادة الثالثة من دستور جمهورية ألمانيا الديمقراطية ١٩٧٤٠

والملاحظ أن برنامج الحزب لم يعلن طريق الاشتراكية صراحة ، ولم يكن ذلك الا تكتيكا مدروسا ، ذلك أن الامبريالية اليابانية كانت قد مارست طوال فترة الكفاح دعاية شرسة ضد الاشتراكية لدرجة الزعم أنها تعني" العيش تحت لحاف واحد وتناول الطعام في اناء واحد " ، ولهذا كان عدم الاعلان عن الاشتراكية كمهمة أساسية للحزب صادرا عن حكمة وتكتيك - وان كان ذلك لم يمنع من ممارسة بعض الاجراءات الاشتراكية (١) في الواقع العملي لعمل الحزب ، بالتدريج حتى يمكن للشعب استيعاب هذا النظام والاقتناع به . وهي الاجراءات التي وجدت في التطبيق الفعلي لها قبولا ورضا من الشعب ، كل ذلك لم يمنع الحزب من احداث التثقيف وتربية كوادر قادرة لبث الوعي الاشتراكي ، ومن خلال ذلك وبعد أن أحس الشعب أن الاشتراكية ليست وحشا مخيفا أمكن لحزب العمل أن يعلن في برنامجه الجديد عام ١٩٥٥ لأول مرة بصراحة أن مهمته لم تعد مقصورة على تحقيق توحيد واستقلال الوطن (شماليه وجنوبه) بل ان مهمته الرئيسية كذلك قيادة المجتمع نحو الاشتراكية (٢)

---

(١) ومن أمثلة الاجراءات الاشتراكية التي اتخذت أثناء مرحلة الثورة الديمقراطية (١٩٤٥- ١٩٤٨) مصادرة الأراضي الزراعية لكبار الملاك وتوزيعها على صغار الفلاحين ، مصادرة وتأميم كافة المؤسسات الصناعية التي كانت تابعة للمستعمر والرأسماليين الذين يعملون كوكلاء للاحتكارات الاستعمارية التجارة الخارجية والبنوك والنقل واصدار قانون العمل ، وقانون المساواة بين الجنسين - وبهذه الاجراءات أرسى النظام الكوري دعائم اجتماعية واقتصادية اشتراكية دون أن يعلن عنها كما سبق بيانه . راجع كيم - من خطابه عن جمهورية كوريا الديمقراطية ، المصدر السابق ، ص ١٤.

(٢) كيم" خطابه الختامي الذي القاه في المؤتمر الثاني لحزب العمل الكوري الشمالي في ١٩٤٨:٣:٢٩ بعنوان " كل الجهود للنضال من أجل تدعيم القاعدة الديمقراطية ومن أجل وحدة استقلال البلاد " مطابع الاخبار ، القاهرة ١٩٧١ ص ٢ ، خطابه في الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب في ١٩٥٥:٤:٤ تحت عنوان " حول بعض مسائل عمل الحزب والدولة في المرحلة الراهنة للثورة الاشتراكية " دار الطليعة ، بيروت .

والشيوعية فى المستقبل .

ولأن حزب العمل الكورى الشمالى لم يكن مستطيعا أن يعتمد بشكل كامل على الطبقة العاملة وحدها ، ولاعتماده على فئات الشعب الوطنية العريضة لم يستطع أن يقيم حكما ديكتاتوريا للبروليتاريا ، وانما أقام سلطة اللجنة الشعبية المؤقتة التى ضمت كل القوى الشعبية الوطنية على اختلاف انتماءاتها التى شاركت عصبة الشيوعيين فى كفاحها ، وقد مارست هذه اللجنة الديكتاتورية الديمقراطية الشعبية كسلطة تعتمد على جبهة ديمقراطية وطنية متحدة تعادى الاستعمار والاقطاع ، وتركز على تحالف كل القوى الوطنية ، وبقيادة الطبقة العاملة ممثلة فى عصبة الشيوعيين " .[١] وكان هذا الوضع يتفق ومرحلة الثورة الديمقراطية التى تتطلب الوحدة والتضامن بين جميع القوى صاحبة المصلحة فى التحول الاشتراكى القادم ، ونتيجة لذلك كان لابد أن يعمل الحزب على تعزيز الجبهة الوطنية الموحدة ليتمكن من خلالها أن يحدث الثورة الفكرية فى القوى المكونة لها . ويعيد تكوينهم على النمط البروليتارى[٢] . وهكذا لم يكن الحزب يعمل وحده فى هذه المرحلة ، فلم يكن حزبا طبقيا وانما هو حزب جماهيرى يجمع تحت قيادته عديدا من القوى التى تنضوى تحت لواء الجبهة الوطنية القومية والتى كانت تضم فى هذا الوقت ما يزيد على ٦ مليون من الأفراد وهو ما جعل منها قوة لايستهان بها أو يمكن تجاهلها[٣] ، وقد كانت هذه الجبهة من الأسباب التى أدت الى نجاح

---

(١) كيم – خطابه عن جمهورية كوريا الوطنية ، م.سابق ص ١٣ .

(2) K.I.Sung : Report on the work of the central committee to the fifth Congress of the workers party of Korea, 2 November, I970, " foreign languages publishing house" Pyong Yang, Korea, I970, p. 64 et s.

(٢) كيم – من أجل تأسيس حزب موحد – المصدر السابق. ص ١٥ وبعدها .

الباب الثاني

ممارسة السلطة ونظرية الحكومة في المجتمع الانساني

في كل مجتمع مهما كانت درجة تطوره فئة حاكمة تحكم وتأمر ، وفئة محكومة ملزمة بالطاعة والخضوع ، واذا كانت هذه التفرقة قد وجدت بين الحكام والمحكومين قديما في الاسرة والقبيلة(١) فهي من باب أولى يقوم عليها كل تنظيم سياسي كما يقول العلامة " ديجي" (٢) .

والفئة الحاكمة هي التي تستطيع فرض ارادتها ، ولو بالاكراه اذا اقتضى الأمر على كل أفراد المجتمع ، وعلى ذلك فهذه الفئة لا يمكن لها أن تصبح قوة ما لم تستطع ، وبالفعل أن تضمن تحقيق ارادتها واحترامها ، واخضاع أفراد المجتمع لطاعتها ، بما تملكه من سلطة فرض الاوامر المنشئة للالتزامات القانونية على أعضاء الجماعة السياسية كافة حتى ولو كان بينهم من يعارضها ، ولا يريد أن يذعن لها .

والفئة الحاكمة قديما كانت لا تميز بين حق السلطة وممارسة مظاهرها ، بحيث لم يكن هناك نظام قانوني يشير الى حدود هذه السلطة ، ومداها ، وكيفية ممارستها ، ذلك أن الخلط بين السلطة والحاكم واندماج بعضها ببعض كانت الصورة السائدة في تلك العهود القديمة ، وهكذا كانت الدولة دولة استبدادية ، والسلطة سلطة مشخصة ، تستند كما يقول " جالكمارتيان" الى نظرية الجوهر أو نظرية المطلق التي تجعل السلطة حقا يفرض على الكيان السياسي من عل بل

---

(١) برتراند راسل : السلطة والفرد – القاهرة ١٩٥٣ ص ١٦ .
(٢) د. اسماعيل مرزه : القانون الدستوري . بيروت ١٩٦٩ هامش ص ١٥ .

وتطوى هذا الكيان فى داخلها [1] - الا أن الدولة المعاصرة لم تعد تلك التى يختلط فيها القانون بارادة الحاكم ومشيئته دون أن يخضعا لقيود محددة ومعلومة ، فازدياد الوعى السياسى فى المجتمعات الحديثة مكنّها من أن تفرق بين الحق فى السلطة وبين مظاهر ممارستها ، ذلك أن السلطة لم تعد حق الحكام ، وانما هى حق الشعب ، ومن هذا المنطلق يحق للشعب أن يعين طبقته الحاكمة ويختارها لمراكز السلطة ، ويمنحهم سلطات ممارستها سواء عن طريق التفويض أو الانابة أو الوكالة ، ونتيجة لذلك كان لابد أن يكون للحكام سند قانونى يسمح لهم بتقلد مراكز السلطة وممارستها فى نطاق القانون والشرعية ، بمعنى أن السلطة لابد لها من أداة اسناد تقيمها ، وتتحدد شرعية أو عدم شرعية هذه الاداة بحسب نظرة كل مجتمع ومعتقده ، وهذا يقتضينا ابتداء أن نقسم هذا الباب الى فصلين : **الأول** منه خاص بدراسة أداة اسناد السلطة فى المجتمع الاشتراكى **والثانى** خاص بممارسة السلطة فى المجتمع الاشتراكى .

الفصل الأول

أداة اسناد السلطة فى المجتمع الاشتراكى

لكل سلطة أيا كانت أداة اسناد تقيمها وتضفى على أعمالها طابع الشرعية ، وعلى ذلك فممارسة السلطة ماهى إلا أثر تابع لعملية الاسناد .

فالدولة حين وجدت تعبيرها فى السلطة لم يقصد بها حين قامت أن تستعلى على الكيان السياسى الذى تمثله أو تحتويه فى جوفها ، فالدولة والكيان السياسى بمثابة الجزء من الكل ، لكنه الجزء الأعلى ، أى أنها بمثابة الرأس من الجسد تحيا به وتفكر وتعمل من أجله ، وعلى ذلك لابد أن تستهدف الدولة حين تمارس أعمالها

(١) جاك مارتيان ، الفرد والسلطة ، بيروت ١٩٦٢ ، ص ٣٠ وبعدها .

ونشاطاتها أهداف المجتمع وغاياته ومصالحه ، فتضحى الدولة على هذه الصورة بمثابة الربان المحنك العالم بمسالك الطرق الصحيحة فتقود المجتمع الى بر الامان ولا تخوض به المخاطر والصراعات التى تهدده فى تماسكه وترابطه .

وعلى ذلك كان على السلطة أن تلتزم الفكرة التى يؤمن بها الشعب ويعتقدها وأن تكشف مظاهر الممارسة عن خدمتها .

الا أن فكر الشعب ومعتقده ليس أمراً سرمدياً ثابتا يسرى على كل الاجيال عبر القرون، بل هو عرضة للارتقاء أو التغيير بحسب نوع التطور المطلوب وكيفية معالجته ، وعلى ذلك قد تظل الفكرة القانونية لدى الشعب صالحة والمعتقد فيها قائما ، وقد تصبح الفكرة القانونية غير مقبولة ولا تُعتقد صحتها مما يدعو الى تعديلها أو الغائها حتى تظل السلطة فى حركتها أمينة على تحقيق آمال الشعب وأهدافه .

الا أن هذا التعديل أو ذاك التطوير قد يجرى فى صورته الطبيعية من خلال الدستور والمؤسسات الدستورية القائمة ، وقد يجرى فى غيبتهما ، ويرجع اختلاف الصورتين أساسا الى مدى الاحساس بالثقة بصلاحية الادوات الدستورية القائمة وقدرتها على الاستجابة أو عدم الثقة بها ، أى أن مسألة الخلاف يرجع الى النظرة المتفائلة أو المتشائمة فى قدرة هذه المؤسسات على احداث التعديل أو التطوير ، بل انه مع الثقة والتفاؤل قد يتولد الاحساس بأنها فى مسيرتها البطيئة نحو التغيير المطلوب قد لا تستجيب للمطالب السريعة والملحة للشعب فلا تتحقق الفكرة الجديدة بالسرعة المنشودة، ولذلك يلاحظ أنه اذا كان تنفيذ الفكرة القانونية المتطورة يتم بصورة طبيعية فان ذلك يعنى أن تظل أداة الاسناد هى أيضا طبعية ، أى من خلال الدستور والمؤسسات الدستورية القائمة ، واذا رئى انفاذ الفكرة بعيدا عن الادوات الدستورية القائمة لعدم صلاحيتها وعجزها عن تحقيق ذلك

فمعنى ذلك أن تصبح أداة اسناد السلطة أداة غير طبعية .

وقد أخذ التنظير والتطبيق الاشتراكى بأسلوب الاسناد الديمقراطى أى الاداة الديمقراطية وبأسلوب الاسناد الثورى أى بالاداة الثورية ، وما بين الاسلوبين ونوع الاداة يكمن الفارق بين أصحاب الاتجاه الاشتراكى الاصلاحى، وأصحاب الاتجاه الاشتراكى المتطرف، ولكل حججه ومبرراته .

ولذلك نقسم الفصل الأول الى مبحثين نتعرض فى أولهما لدراسة أداة الاسناد فى اطار التحول الديمقراطى للاشتراكية ، وفى ثانيهما لدراسته فى اطار التحول الثورى للاشتراكية .

مبحث أول

اسناد السلطة فى اطار التحول الديمقراطى للاشتراكية

احتلت الديمقراطية بحق مكانا انفردت به عن غيرها لتصبح شعارا أساسيا فى الايديولوجية المعاصرة ، وفى مجال الدعاية ، حتى أصبحت تحتل المكانة الرئيسية فى كل المعارك الراهنة بين المذاهب السياسية على اختلاف عقائدها ، كما أنه لم يحدث استخدام اصطلاح سياسى على مدى طويل، وعلى هذا القدر الكبير من الذيوع مثل كلمة " الديمقراطية " حتى لقد أصبحت هذه الكلمة تكتب على جميع اعلام الاحزاب السياسية وتأخوذ بها كنظام للحكم فى قاموس السياسة العالمية (١)، ومن ثم نلاحظ أن غالبية النظم والاحزاب ترجع نفسها الى ارادة الشعب وتقدم نفسها على أنها ممثلة لارادته ومنفذة لمشيئته ، حتى النظم الاستبدادية ومثلها النظام الفاشيستى والنازى

(I) Rood : op. cit, p. 92.

لم يكن ليرغب فى أن ينفض عن نفسه ثوب الشكل الديمقراطى (١)

والواقع أن الديمقراطية كما يقول" تشارلز مريام" ليست (٢) مجموعة من الصياغات أو الطبعات الفوتوغرافية للنظام ، وانما هى فى حقيقتها طرح فكرى ونموذج للعمل الموجه الى الخير العام ،ومن هذا المنطلق نستطيع أن نقرر أنه بحسب المعتقد السائد فى تصور هذا النموذج من العمل الموجه للخير العام يكون الطرح الفكرى الملائم له . ويقرر " ماكيفر " أنه يصعب أن نفرق بين الديمقراطية كشكل للحكم وبينها كأسلوب للحياة (٣). فالديمقراطية لا تعدو أن تكون أسلوبا تطلبته الحياة السياسية لحل التناقضات التى تثار بين ذاتية الفرد وصالحه وذاتية الجماعة وصالحها ، أى أنها فى جانبها السياسى تعنى ذلك الاسلوب الذى يستهدف حلا المشكلة السياسية بين السلطة والفرد .

وأيا ما كان الأمر فالديمقراطية ، وهى تقوم على أساس حكم الشعب بالشعب ، فانها فيما يتعلق بطريقة اسناد السلطة تبدأ من فكرة أساسية ، هى الاعتماد على ارادة المحكومين، ومن ثم فالحاكم الديمقراطى طبقا للمفهوم السابق لا يكون حاكما شرعيا الا اذا حصل على تأييد الأغلبية الشعبية أيا كانت صورة هذا التأييد (انتخاب - استفتاء) . العبرة اذن أن يكون الاسناد نتيجة ارادة الشعب الحقيقية .

---

(١) نايدان باسيتش وآخرين. الاشتراكية والدولة - مقالته عن الديمقراطية فى المجتمع المعاصر ، طبعة بيروت ، طبعة أولى ١٩٦٥، ص ٩١ .

(2)Charles(E.M.): The new democracy and the new despostism, New York, I939, P.44: Rood, op. cit, p. 93.

(٣) ولمزيد من التعريفات عن الديمقراطية ، راجع :
Halayya; An introdution to political science, p. I09.

ومن هذا المنطلق يلزم أن نحدد الديمقراطية من نقطة انطلاقها، وهى الحرية، ثم نحدد العلاقة بين الديمقراطية والاشتراكية لنكشف ما بينهما من تعارض أو تكامل، ثم نعرض موقف الاشتراكيين الديمقراطيين من اتباع اداة الاسناد الديمقراطية، وصولا الى السلطة .

المطلب الأول

الديمقراطية والحرية

ليمكننا ادراك الصراع الدائر حول مفهوم الديمقراطية، ينبغى أن نتناولها من نقطة انطلاقها الجوهرية أى من الحرية[١]. ويكشف لنا التعريف المأثور عن الديمقراطية بأنها حكم الشعب للشعب عن الرباط بين الديمقراطية والحرية، فالديمقراطية تعنى الحكم القائم على الرضا والاختيار، وتنتفى الديمقراطية حين تنتفى هذه الحرية، من ثم، تكون الديمقراطية بمثابة أسلوب للحكم يرمى الى جعل" الحرية" عنصرا من عناصر الرابطة السياسية بين الحاكم والمحكوم .

ومع ارتباط الديمقراطية بالحرية فقد تأثر مفهوم الديمقراطية بالتفسيرات المختلفة للحرية، وقد حصر الفقيه " بيردو " هذه التفسيرات فى اتجاهات ثلاثة[٢]. أى أنه يمكن التمييز بين تفسيرات ثلاثة للحرية تبعا للاخذ بجانبها السلبى أو الايجابى أو لاقترانها بمبدأ المساواة .

---

(١) راجع فى هذا المعنى :

Burdeau : La democratie; 2 ième éd, Editions du seuil, paris, I966, p. I5.

(2) Burdeau : op. cit, p. I6-2I.

فمن الجانب السلبى، الحرية تعنى الاستقلال Liberté-autonomie فتتحقق الحرية حيث ينتفى الاكراه ، وتصبح الحرية مجرد رخصة يحوزها الفرد ، ويحقق بوساطتها استقلاله البدنى والمعنوى . أما الجانب الايجابى، فلا تقف الحرية عندمجرد الشعور بالاستقلال ، بل تضيف الى ذلك معنى المشاركة Liberte - Participation . وقد ارتبط هذا التفسير بادراك الافراد لمقدار وهن الاستقلال الذى فازوا به بموجب التفسير الأول،فسعوا الى اكسابه فعالية ، وكان ذلك باسهامهم فى ممارسة السلطة للحيلولة دون انحرافها وتحكمها . وعلى ضوء هذا التفسير ، اقترن مطلب الحرية باستخدام الحقوق السياسية والاسهام فى السلطة من أجل حماية استقلال المحكومين ، أى من أجل حماية الحريات المدنية والفردية ، تلك الحريات اللصيقة بالطبيعة الانسانية ، وعلى هذا النحو اصبحت الديمقراطية أسلوبا فنيا بين حرية الانسان وضرورات التنظيم السياسى ، واضحى الحق السياسى تابعا للحرية الفردية يستمد منها شرعيته وسبب وجوده .

ووفقا للتفسير الثالث فقد ارتبطت الحرية بمبدأ المساواة فتحقق لها بذلك اقصى طاقاتها الايجابية ، اذ لم تعد مجرد معطى قائمة سلفا ، بل قدرة يتعين الفوز بها ، فعلى حد تعبير "بيردو" ، يحل ترقب التحرر محل مفهوم الحرية ، وتقوم تبعا لذلك ، المساواة شرطا للحرية . وقد نبع هذا التفسير الجديد من ادراك مرير لعدم المساواة الفعلية بين الافراد ، اذ لحظ الاشتراكيون أنه بالنسبة للغالبية الساحقة منهم ، تظل الحرية عقيمة المضمون، بالنظر لعجزهم عن التمتع الفعلى بها ، فرفع الستار عن التناقض القائم بين الحرية النظرية التى تعلنها الفلسفة التقليدية ، وحالة التبعية التى يعيشها الفرد فعلا . ومتى انكشف هذا التناقض على هذا النحو ، تعين النضال من أجل الفوز بالتحرر ، ومن هنا

حل تورتقب التحرر محل الحرية ".(١)

ولا يخفى ما لهذه النظرة الجديدة ، من تأثير يمس وظيفة الديمقراطية ذاتها ، فبدلا من أن تكفل للافراد التمتع بحريات يحوزونها اسما ، أصبحت تنظيما للسلطة العامة يرمى الى تمكين الافراد من التمتع الفعلى بهذه الحريات فى اعقاب تحرر الانسان. وقد ترتب على ذلك أنه بعد أن كانت الديمقراطية أسلوبا لادارة عالم حر ، اصبحت اداة لخلق عالم اشتراكى يشهد تحرر الانسان وهو ما أثار مشكلة العلاقة بين الديمقراطية والاشتراكية .

المطلب الثانى
العلاقة بين الديمقراطية والاشتراكية

انه بالرغم من وجود الجذور التاريخية البعيدة لكل من الديمقراطية والاشتراكية ، فان مشكلة العلاقة بينهما هى مشكلة حديثة نسبيا ، وسبب ظهورها ما دعا اليه الفكر الاشتراكى الماركسى من وجوب التحول فى وظيفة الديمقراطية التقليدية .

فبعد أن كشفت الاشتراكية الماركسية بالتحليل مدى التفاوت الواضح فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع الرأسمالى ، وهو ما جعل المساواة فيها غير محققة ، دعت الى تحقيق المساواة الفعلية بين جميع المواطنين باعتبار أن المساواة شرط أولى لاقامة الحرية الفعلية . والفكر الماركسى وان كان قد ربط الحرية بمبدأ المساواة ، فانه رأى أن المساواة الفعلية تمثل نقطة البدء والأساس لاقامة حرية حقيقية .

---

(١) فى هذا المعنى ، راجع :

Jouvenel (Bertrand de) : De La souveraneté; Edition Génin, Paris, I955, p. 3I5- 328.

ونتيجة للخلاف حول مفهوم المساواة فى عالم حر عنها فى عالم متحرر ظهرت مشكلة العلاقة بين الديمقراطية والاشتراكية ،وهل بينهما تعارض ؟ أو توافق ؟ وقد انقسم الفقه فى ذلك الى اتجاهين رئيسيين (١) :

الاتجاه الأول : التعارض بين الديمقراطية والاشتراكية :

ذهب أصحاب هذا الاتجاه الى أن الديمقراطية لاتعدو فى مفهومها التقليدى أن تكون مذهبا سياسيا ، أى أنها ليست مذهبا اجتماعيا أو اقتصاديا (٢) ، وعلى ذلك فانها على هذه الصورة تتعارض تعارضا كاملا مع الاشتراكية ، وفى ذلك يقول " اليكسى توكفيل" (٣) أن الاشتراكية والديمقراطية ليستا فى حالة تضامن ، وليستا مختلفين، بل هما متعارضان، وذهب " توكفيل" الىمعاداة الاشتراكية للديمقراطية حين قال " ان الديمقراطية ترى المساواة من خلال الحرية ، بينما ترى الاشتراكية المساواة من خلال العبودية" .

ويذهب دعاة المذهب الفوضوى والمتطرفون من أنصار المذهب الفردى الى القول بأن الاقتصاد الموجه يعتبر مناقضا للديمقراطية لأنه يمثل اكراها واعتداء على حرية الفرد (٤) ، وقد استند أصحاب

(I) Schumpeter (J.A.) : Capitalisme, Socialisme et democratic,Payot, Paris, I965, p. 386 et s.

(٢) الدكتور السيد صبرى. مبادىء القانون الدستورى، القاهرة ١٩٤٩ ص ٥٤ .
الدكتور وحيد رأفت، ووايت ابراهيم ، القانون الدستورى القاهرة ١٩٣٧ ص ١١١ ومابعدها .

(٣) للتعبير عن التعارض والتناقض بين الديمقراطية والاشتراكية ، راجع النص الكامل لخطاب توكفيل أمام الجمعية التأسيسية فى١٢/٩/١٩٤٨- فى مؤلف" ايزمان" عن القانون الدستورى المقارن - دراسة القيت على طلبة الدكتوراه فى باريس ١٩٥١ ص ١٢٦- عن الدكتور أنور رسلان - المصدر السابق - ص ٧٢.

(٤) د. أحمد عباس عبد البديع ، تدخل الدولة ومدى اتساع مجالات السلطة العامة . ص ٢٩١ .

هذا الاتجاه الى المبررات التالية للتدليل على التعارض (١) :

١- ان الاشتراكية تقضى الأخذ بأسلوب التخطيط المركزى فى الوقت الذى تقتضى فيه الديمقراطية الأخذ بأسلوب الادارة الذاتية ، وثمّ صعوبة فى الجمع بين التخطيط بواسطة الدولة وبين الادارة الذاتية للمشروعات ، وهذا يؤدى بدوره الى التعارض والتناقض بين متطلبات الاشتراكية ومتطلبات الديمقراطية وبالتالى بين الاشتراكية والديمقراطية .

والواقع أن هذا القول فيه كثير من المبالغة ذلك أن التجربة اليوغوسلافية قد أمكنها أن توفق بين متطلبات التخطيط المركزى وبين متطلبات الادارة الذاتية بالجمع بينهما دون تعارض أو تناقض . (٢)

٢- أن الاشتراكية تعنى التخطيط ، وهذا يؤدى الى تركيز السلطة السياسية والاقتصادية فى يد الحكومة مما يؤدى الى قيام السلطة بفرض اختياراتها الكلية ومنع المعارضة ، وبالتالى عدم مشاركة المواطنين فى اتخاذ القرارات، وتكون المحصلة الأخيرة وضع الخبز وتذكرة الانتخاب فى يد واحدة من جديد وهذا يؤدى الى التعارض بين الديمقراطية والاشتراكية .

(I) Vedel (G.) : Socialisme et democratie, Paris, Conference, centre culture de la R.A.U., janvier, I967, p. 20 et s.

(2) Nicolic (Pavle) : The socio- political system of Yougoslavia, Belgrad, ed of secretarait of information of the S.F.R. of Yougoslavia assembly , I974, p. I8ets.

حقائق عن يوغوسلافيا . اصدار سكرتارية الاعلام للمجلس التنفيذى الاتحادى اليوغوسلافى . بلغراد . ص ٤٦ .

بيشاكودفيتش ميلينى - عشرون عاما على اقرار نظام الادارة الذاتية فى يوغوسلافيا . بلغراد ١٩٧٠ ص ٣٣ وبعدها .

دستور يوغوسلافيا الصادر ١٩٧٤ . المواد ٦٩-٧١ ، ٢٨٣ .

والواقع أن توفير أكبر قدر من مشاركة المواطنين فى اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية ، معا الى جانب توزيع السلطة على هيئات مختلفة والأخذ بأسلوب الادارة الذاتية والادارة المحلية وضمان الحقوق والحريات يقضيان على أسباب التعارض بين الاشتراكية والديمقراطية ، فضلا عن أن السلطة الاشتراكية اذا جاءت بارادة الشعب وسحبت من القلة سلطتها وسطوتها لتقوم هى بفرض اختياراتها فانما تكون بذلك معبرة عن فكر وارادة الشعب .

٣- الخوف من اضطراب الحريات فى ظل الاشتراكية وعدم تأكيدها ، واذا نظرنا الى أن الحريات فى ظل الديمقراطية فيها من حلاوة النصوص مالا يتفق ومرارة الواقع الاجتماعى والاقتصادى فأى خوف وأى اضطراب هذا الذى يخشونه على الحريات فى ظل الاشتراكية ؟

الاتجاه الثانى : عدم تعارض الديمقراطية والاشتراكية :

وهذا الاتجاه يربط بين الديمقراطية والاشتراكية(١)، فلا يرى بينهما تعارض أو تصادم ، ذلك أن الاشتراكية الحقيقية لا توجد بدون ديمقراطية ، وأن الديمقراطية الحقيقية لا توجد بدون اشتراكية (٢)، وقد عبّر " لاسال" عن ذلك بقوله " ان الحرية السياسية هى الشرط الذى لابد من توفره لتعزيز الطبقات الكادحة اقتصاديا ، وأن المسألة الاجتماعية لا يمكن أن تنفصل عن المسألة السياسية ، فحل المسألة الأولى يعتمد كليا على حل المسألة الثانية ولا يمكن أن يتحقق ذلك الا فى اطار الدولة الديمقراطية (٣)، وفى ذلك

(I) Prelot (M.) : Histoire des ideès politiques, 3 éme èd, Paris, Dalloz, I966, p. 6I9 et s.

(2) " democratie et liberté" semaine de la pensée Marxiste 9-I5 mars, Paris, éd sociales, I966,p. 230.

(٣) بول رامادييه ، ممارسة السلطة الاشتراكية ، ص ١٢٤ .

عبّر " جوريس " بقوله " يجب أن تكون الديمقراطية قائمة وحية في جميع مراحل التطور ... ليست مجرد المساواة القانونية بين الافراد بل الديمقراطية الاجتماعية ... فالديمقراطية يجب أن تكون عند المنبع ، فهي القوة الدافعة ، وعند المصب لأن المجتمع الجديد لن يسوده طبقة معينة ، بل جميع الأفراد الذين سيجد كل منهم عمله ، وسيتمتع كل منهم بحقوقه وضماناته "(١). وفي ذلك يقول" رامزي ماكدونالد " " ان روح الاشتراكية البناءة تولد من الديمقراطية السياسية ... حين تقترب الشمس من الأرض في الربيع يدفأ النسيم وتزدهر حواشي الطرق بالألوان الزاهية .. وكذلك فان الاشتراكية هي الحياة بجانب الديمقراطية .(٢)

وقد أقام أصحاب هذا الاتجاه حججهم على أسس منطقية وتاريخية وسياسية هي(٣) :

١- أما الأساس المنطقي فمبناه ضرورة الاتجاه نحو الديمقراطية كأساس لازم وضروري حتى تصبح السيادة الشعبية ترجمة حقيقية لحريات حقيقية يعترف بها لكل المواطنين ، فالكل مشارك في أمور وطنه سواء كانت سياسية أو اقتصادية ، وهكذا يصير الترابط بين الديمقراطية والاشتراكية أمرا منطقيا.

٢- أما عن الأساس السياسي- فالثابت أن الديمقراطية السياسية تظل شكلا بدون مضمون طالما بقيت حفنة من القادرين اقتصاديا مسيطرين على جهاز الدولة وتحويله واستخدامه كأداة لتسيير مصالحهم ، وهكذا تضيع مصالح الطبقات العريضة ، وعلى ذلك فالديمقراطية السياسية لا يمكنها أن تقوم على أسس سليمة

---

(١) بول رامادييه ، المصدر السابق ص ٢٩ .
(٢) توم نيرن، مقالته عن الاشتراكية الانجليزية من كتاب تجارب اشتراكية للمؤلف سارتر وآخرين ، طبعة بيروت، الاولى ١٩٦٦ ص ٢٢٨ .
(3) Vedel (G.) : op. cit, p. I5 et s.

مالم تمتزج بها الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية ،فثمة ترابط مابين الحرية السياسية والعدل الاجتماعى، وهكذا يبدو التكامل أمرا لازما وضروريا بين الديمقراطية والاشتراكية ، من وجهة النظر السياسية .

٣- أما الاساس التاريخى ، فقد أثبتت التجارب لدى الشعوب أنها بعد أن تقيم الديمقراطية من خلال كفاحها السياسى فانها لا تلبث أن يتضح لها أن هذه الديمقراطية السياسية وحدها غير كافية ، وأنه لكى يتحقق لها اقامة الديمقراطية الكاملة لابد لها أن تأخذ بالديمقراطية الاجتماعية لتكفل الحرية والمساواة الفعلية لجميع المواطنين ، وهكذا فالترابط بين الديمقراطية والاشتراكية يصبح أمرا لازما على المستوى التاريخى .

واذا كان الفكر الماركسى يتفق مع الفكر الاشتراكى فى عمومه فى الربط بين الديمقراطية والاشتراكية ، الا أن ذلك لا يكون الا فى مرحلة البناء الاشتراكى- المرحلة الأولى - التى تمهد للمرحلة الثانية وهى المجتمع الشيوعى، ذلك أن الديمقراطية كشكل سياسى ستختفى باختفاء الدولة ، ومن ثم فلا مجال للكلام عن الارتباط أو حتى التعارض بين الديمقراطية والاشتراكية فى ظل المجتمع الشيوعى الذى ستحل فيه ادارة الأشياء محل ادارة الأشخاص .

والواقع أن الديمقراطية التقليدية حين صورت الحرية تصويرا قانونيا وسياسيا تكون قد أصابت نصف الحقيقة ، واذا كانت الماركسية قد صورت الحرية تصويرا اقتصاديا ، تكون قد أصابت نصف الحقيقة كذلك، وكلا النظامين قد أهمل الجانب الآخر، وهو ما تداركته الاشتراكية الديمقراطية حين تقوم بتصوير الحرية على أنها نظام سياسى واقتصادى واجتماعى يكفل الحرية فى كل هذه الجوانب .(١)

---

(١) [illegible] ص ٢٨٢

المطلب الثالث

أداة الإسناد في الفكر الاشتراكي الديمقراطي

رفعت الايديولوجية الاشتراكية الديمقراطية راية الاصلاحات الديمقراطية التدريجية وجعلتها منهاجا لاجراء التحول الاشتراكي . وتأكد هذا الاتجاه ، فيما سمي بأزمة المنقحين أو المراجعين Crise du révisionisme التي تفجرت عام ١٨٩٠ في داخل أهم الاحزاب الماركسية الاوروبية ، ونقصد الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني ، وفي مؤتمر هذا الحزب المنعقد في "أرفورت" في عام ١٨٩١ تضمن البرنامج الذي أصدره المؤتمر النص على انتهاج طريق الاصلاح لبلوغ الأهداف العمالية ، ومن تطبيقاته السعي لتقرير حق الاقتراع العام ، والمناداة بنظام الاستفتاء ، وتقرير شغل الوظائف الكبرى بطريق الانتخاب ... الخ . وبذلك يكون " برنامج أرفورت " قد أرسى أسس المنهاج الاصلاحي لتحقيق التحول التدريجي نحو الاشتراكية .(١)

وفسر أنصار التيار الاشتراكي الديمقراطي آراء ماركس وانجلز بشأن اقامة ديكتاتورية البروليتاريا ، على أنها تربط بين الديمقراطية والتحول الاشتراكي ، ورأوا أن مؤسسي الماركسية قد أدركا ، خاصة بعد احداث ثورة ١٨٤٨ ، الفائدة العظمى التي يمكن أن تجنيها الطبقة العاملة من أساليب الديمقراطية البرجوازية ومن ثم يؤكد الاشتراكيون الديمقراطيون ، أن دعوة ماركس وانجلز ظهر أثرها السياسي في حث طبقة العمال على الانخراط في حزب سياسي يقود خطواتها ، ويرسم لها الخطط والتدابير الملائمة لمواصلة كفاحها في اطار التنظيم الديمقراطي القائم ، وقد تأثر

---

(١) راجع وثيقة برنامج ارفورت عام ١٨٩١ في مؤلف جاكس دروز:
Droz (J.) : Le socialisme démocratique (I864- I960), Librairie Armand colin, Paris, I966, p. 53-54.

أنصار هذا الرأى فى موقفهم هذا ببعض ما كتبه "ماركس وانجلز" مما يستفاد منه ميلهما صوب الأخذ بالأسلوب الديمقراطى لاجراء التحول الاشتراكى .(١)

وترتيبا على هذا النظر ، يفسر الاشتراكيون الديمقراطيون تعبير " ديكتاتورية البروليتاريا " الذى استخدمه ماركس وانجلز على أنه لا يحمل أكثر من معنى " سيطرة الطبقة "، وهى سيطرة تماثل هيمنة الطبقة البرجوازية ، وبهذا تصبح ديكتاتورية البروليتاريا هى المقابل لديكتاتورية البرجوازية .

وجدير بالذكر أن هذه الافكار أحدثت أثرها الملحوظ على النشاط العمالى فى أوروبا ، فسعى العمال من خلال ممارسة النشاط السياسى الديمقراطى الى تأكيد مركزهم الاقتصادى والسياسى، وتنظيم المؤسسات الممثلة لمصالحهم والقادرة على الذود عنها .(٢)

وحمل الزعيم الاشتراكى" برنشتين " لواء هذا التيار، فبالرغم من اعتناقه لبعض المفاهيم الماركسية ، فانه راجعها ، وصوب اليها سهام نقده ، فتناولها بادئا بأساسها الفلسفى، فلم يُسلم للعوامل الاقتصادية بالتأثير نفسه الذى اعترف لها به ماركس . وأبرز "برنشتين" أهمية الجانب المعنوى والاخلاقى فى توجيه مسيرة التحول للاشتراكية ، وفى ذلك يقول" ان العناصر

---

(١) راجع فى ذلك ما سطّره الزعيم المنشفى الروسى "مارتوف" ابان نزاعه مع "لينين" :

Martov: Marx et le problème de la dictature du prolétariat,Paris, I947, Cité par Moch (J.): confrontation ,Gallimard,Paris, I952, p. I94.

(2) Burdeau : Traité de sc. pol, v.6., I956, p. 429 et s.

غير الاقتصادية مثل المثاليات لها نفس الأهمية ، ونفس القدرة على تشكيل التاريخ، وهى بانمائها يمكن أن تشكل تأثيرا كلما زادت حياة الانسان ثراء نتيجة للتقدم الاجتماعى "(١)، كما اتفق "برنشتين" مع غيره من الاشتراكيين الديمقراطيين فى نظرة التفاؤل للمجتمع القائم التى تستبعد تمية مسيرة النظام الرأسمالى صوب كارثة يلقى فيها حتفه ، بمعنى أن الاشتراكيين الديمقراطيين رأوا أن النظام الاجتماعى والاقتصادى القائم لاينطوى ولن يولد ظروف الشقاء المتزايد للجمهرة العظمى من الناس،فالأزمات قلت ولم يعد لها صفة القسوة والتكرار ، ولهذا لم تتولد لديهم النظرة المدمرة التى ترى حتمية انهيار النظام البرجوازى فجأة بسبب متناقضاته المتأصلة ، فلا النظام وشيك الوقوع ولا هو ينذر بالخطر ، فالمجتمع الاشتراكى عندهم يمكن أن يولد ويتطور داخل المجتمع القائم عن طريق تراكم الاصلاحات الرئيسية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية.(٢).

ويرى الاشتراكيون الديمقراطيون كذلك خطأ التمسك بالنظرية الماركسية القائلة بتفاقم الصراع الطبقى ، بل قدروا أفول هذا الصراع ، واتسام الروابط الاجتماعية بطابع أكثر انسانية ، فالاشتراكية عندهم لا ترتبط بفكرة النضال بين الطبقات ولكنها مرتبطة بفكرة اسمى من ذلك ، هى فكرة التعاون بين الأخوة الانسانية (٣).

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول مذهب ادوارد برنشتين ١٨٥٠ - ١٩٣٢ ، راجع :

Droz : op. cit, p. 40 et s.
Rood : op. cit, p. I26.

(٢) جول موش ، الاشتراكية الحية ، ص ٦٥ .

(3) " .. Le socialisme etait Lié, non a l'ideè de la lutte des classe, mais aux exigences de la fraternité hummaine.."Droz: op. cit, p.259.

لاستلام السلطة في المجتمع وللتحول الاشتراكي لا تتمثل فقط ، كما يقرر " برنارد شو " في المقالات الفابية [١] في سيطرة الشعب بنفسه على تنظيماته السياسية ، بل في سطوته أيضا على أهم أدوات انتاج الثروة ، وفوق ذلك أيضا من خلال الاحلال التدريجي للتعاون المنظم مكان فوضى الصراع التنافسي .. ذلك أن الجانب الاقتصادي للديمقراطية في صورتها المثالية يكمن في الواقع في الاشتراكية نفسها .

وخلاصة القول أن دعاة الفكر الاشتراكي الديمقراطي قد أكدوا الصلة بين الاشتراكية والديمقراطية ، وجعلوا تحقيق أهداف الاشتراكية رهن بتعميق الديمقراطية التقليدية وتكثيف ممارستها ، وبهذه الوسيلة ، يتمكن العاملون ، - حسبما يرى أنصار هذا النظر - من الفوز بكل حقوقهم دون حاجة الى الثورة ، تلك الاداة غير الطبيعية التي يلفظها الشعور العام في الدول الصناعية المتقدمة [٢] .

وبعد ما تقدم فان السؤال المطروح هو هل يقبل الاشتراكيون الديمقراطيون الاشتراك في حكومة غير اشتراكية حتى يتمكنوا من التأثير على سياستها ؟ أم يرفضوا هذا الاشتراك حتى تحين لهم فرصة الفوز بالاغلبية البرلمانية ؟ وهو ما نجيب عليه في المطلب الآتي .

المطلب الرابع
مدى قبول الاشتراكيين للاشتراك في حكومة غير اشتراكية

ليتمكن الاشتراكيين من تولي السلطة فان هناك تصورين :

---

(١) هاري ليدلر ، المصدر السابق ، ص ٢٩٣ .

(2) Moch : Confrontations, Editions Gallimard, Paris, I952, p. I89 et s.

الأول أن يكون النظام القائم نظاما اشتراكيا ، وهنا لا يثور الجدل أو الخلاف حول اسناد السلطة للاشتراكيين .

الثانى أن يكون النظام القائم غير اشتراكى، وفى هذه الحالة نسأل هل يقبل الاشتراكيون الديمقراطيون الاشتراك فى حكومة غير اشتراكية حتى يؤثروا على سياستها أم يرفضوا هذا الاشتراك معها حتى تحين لهم لحظة الانتصار عليها بالفوز بالاغلبية التى تؤهلها لتشكيل الحكومة وحدها ؟ .

حول هذا الخلاف تباينت الاتجاهات والآراء واختلفت التطبيقات ما بين قابل أو رافض لهذا المبدأ .

والملاحظ أنه لم ينج من هذا الخلاف أصحاب الفكر الماركسى الذين آمنوا بالشعارات الماركسية الثورية ولكنهم رأوا أنها المرحلة الاخيرة التى تبدأ بمراحل دستورية ، أو هؤلاء الذين رفضوا الشعارات الماركسية الثورية وتبنوا أسلوب الاسناد الديمقراطى .

أما هؤلاء الذين يرون أن الثورة الاشتراكية هى المرحلة الاخيرة التى تبدأ بمراحل دستورية - فقد عُرفوا بأنهم أصحاب الثورة التدريجية أو أصحاب نظرية التطور الثورى Theorie de l' evolution revolutionnaire (I) . وقد انشعبوا الى ثلاث اتجاهات فى موضوع قبولهم أو رفضهم الاشتراك فى حكومة غير اشتراكية (٢) .

(I) Jaurès, Le movement socialiste, articles I900, cité par Louis (P.) : Cent cinquante ans de Pensée socialiste; Librairie Marcel rivière et C, Paris,V. I, I953, p. 226 et s.

(٢) ج . هـ . كول، تاريخ الفكر الاشتراكى، مجلد ٣ جزء ٢ ابريل ١٩٦٥ ، سلسلة الفكر الاشتراكى ص ٥٧٢-٥٧٣ .

فالاتجاه الأول يرى أن على الاشتراكيين أن يتعاونوا مع "الاحرار "تعاونا وثيقا فى القيام بالثورة الاولى ضد النظام القائم (لأن حالة الاشتراكيين فى بلد متخلف لا تسمح بذلك) وبعد ذلك عليهم أن يقبلوا مناصب وزارية فى حكومة ثورية ديمقراطية برجوازية [١]؛ أو أن يؤيدوا مثل هذه الحكومة من الخارج لفترة تكفى للتصنيع الى الدرجة التى يتطلبها استيلاء الاشتراكيين على السلطة بنفس العملية الديمقراطية التى كان الالمان يفكرون بها [٢] ـ وكان أصحاب هذا الاتجاه يحدوهم الأمل ـ كما يقول " تروتكسى " ـ فى أن منطق الصراع سوف يقضى ان عاجلا أو آجلا على هذا التحالف المؤقت .

والاتجاه الثانى يرى أنه ينبغى على الاشتراكيين أن يساعدوا " الأحرار " للاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها دون أن يدنسوا أنفسهم مطلقا فى أى تحالف معهم ، لأن مثل هذا التحالف ـ كما يرون ـ سيوقعهم فى متناقضات لا تذلل ، ذلك أن دخول الاشتراكيين فى ائتلاف حكومى قد يعرضهم الى عمليات قمع وارهاب تملك وسائله الطبقة البرجوازية المالكة للقدرات الاقتصادية ،وهو الأمر الذى يفقد الاشتراكيين بسببه ثقتهم بأنفسهم ، وتصبح السلطة السياسية صراعا وخصومة بين خصم ناضج وآخر غير ناضج [٣] ولذلك فان عليهم أن ينتظروا خارج الحكم حتى تقوى طبقتهم بتمام التصنيع .

(I) ".. rivisionists belived it proper for socialists to accept ministeriel posts in liberal government". Rood : op . cit, p. I27.

(2) Droz : op. cit, p. 34 et s.

(3) Droz : op. cit,p. 55.

الاتجاه الثالث يرى أن يتعاون الاشتراكيون مع الأحرار لقلب نظام الحكم القائم ، ثم فى تعاقب سريع ينقض الاشتراكيون عليهم قبل أن تقوى شوكتهم دون انتظار لتصنيع البلاد أو حتى تصح الطبقة العاملة قوية وأغلبية بين الشعب .(١)

واذا كان **هذا هو موقف الفكر الاشتراكى الماركسى** من حيث قبول أو رفض الاشتراك فى حكومة غير اشتراكية فى بلد متخلف كروسيا آنذاك(٢) ، **فما هو موقف الأحزاب الشيوعية** التى تمارس عملها السياسى فى ظل مناخ ديمقراطى فى بلد رأسمالى متقدم ؟ هل تقبل الاشتراك فى حكومات هذه الدول اذا سنحت الظروف بذلك أم ترفض هذا الاشتراك ، حتى تأتى لحظة حصولها على الأغلبية البرلمانية ؟

الثابت من الأمر أن الحزب الشيوعى هو حزب طبقى عقائدى وهو يخالف فى فكره وفلسفته كل ما تقوم عليه الأحزاب الأخرى غير الشيوعية من فلسفة ومعتقد الأمر الذى يجعل التحالف بين متناقضين أمرا عسيرا ان لم يكن مستحيلا ، والمستخلص من الافكار الماركسية التى تقوم عليها الأحزاب الشيوعية فى تلك الدول أنها ترفض كل تصالح أو تعاون بين الطبقات ، فايمانها مطلق باستعلاء الطبقة العاملة واستعلاء حكمها ، وتأسيسا على ذلك فان الاحزاب الشيوعية فى هذه الدول ترفض الاشتراك مع حكومات غير اشتراكية ، والملاحظ أخيرا أن الحزب الايطالى الشيوعى قد شذ عن هذه القاعدة فى مارس ١٩٧٨ فدخل فى ائتلاف حكومى مع وزارة " اندريوتى " وقد شُكلت هذه الوزارة من الحزب الديمقراطى المسيحى والحزب الشيوعى الايطالى بزعامة " برلينجر " للخروج من الأزمة الوزارية التى اجتاحت ايطاليا — الا أن هذا التحالف قد أثار سخط

---

(١) ج٠هـ ٠ كول ، المصدر السابق ، ص ٥٧٣ ٠

(٢) لمزيد من التفصيل راجع : ابراهيم فؤاد الشيخ ، دور الحزب الشيوعى فى النظام السياسى السوفيتى ، رسالة ماجستير فى العلوم السياسية ١٩٧٨ ، ص ٢١٩ ٠

الاتحاد السوفيتى لأنه خشى أن تصبح هذه البادرة مثلا تحتذيه الأحزاب الشيوعية فى البلدان الأخرى فى أوروبا ، ولهذا نظرت روسيا لذلك الائتلاف نظرة تحفز لأنها اعتبرته تصرفا معاديا للمبادىء الشيوعية ، بل ان هذا الائتلاف قد دفع بعض المتطرفين اليساريين الايطاليين الى التصريح بأنه خطأ كبير وقع فيه زعيم الحزب الشيوعى الايطالى " برلينجر " وذلك عندما قبل - على حد تعبيرهم - ان يلوث يده ويصالح الرأسماليين فى حكومة واحدة غير اشتراكية .(١)

واذا كان الأمر كذلك فما هو **موقف الفكر والتطبيق الديمقراطى الاشتراكى** من قبول أو رفض الاشتراك فى حكومة غير اشتراكية ؟ وما هو **موقف المؤتمرات الدولية الاشتراكية** كذلك ؟

فى عام ١٨٩٩ حدث فى فرنسا أن اعتدى المتظاهرون على شخص رئيس الجمهورية فعهد الى " والدك روسو " وكان جمهورى النزعة بتشكيل الحكومة ، فشكل وزارة ذات أغلبية جمهورية ضمت المعتدلين والراديكاليين اليساريين وأحد الاشتراكيين وهو " ميللران" ، فأحدث ذلك ضجة كبيرة فى الأوساط الاشتراكية ، وقد كتب " جيزدة "(٢) يقول " بأن شيئا لن يغير من مجتمعنا لمجرد اشتراك أحد الاشتراكيين ... فالملكية الرأسمالية باقية بدلا من ملكية الشعب كله ، لذا فان الفكرة التى أدخلناها عقول عمال فرنسا يجب أن تبقى حية (٣) ، ويعنى ذلك لديه عدم السماح

---

(١) جريدة الاخبار العدد ١٧٤٢ السنة ٣٤ فى ١٩٧٨/٣/٢٥ .

(٢) " جول جيزدة " وهو زعيم حزب العمال الفرنسى الذى اكتمل انشاؤه فى فرنسا عام ١٨٨٢ وكان يكتسب نفوذا كبيرا على الحركة النقابية . راجع . ج . هـ . كول : الدولية الثانية ، من سلسلة تاريخ الفكر السياسى الاشتراكى ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة ، أغسطس ١٩٦٣ . ص ٢٢ .

(٣) بول رامادييه ، الاشتراكيون وممارسة السلطة ، ص ٢٢ .

للاشتراكيين بالتعاون مع حكومة برجوازية . الا أن" جوريس " – وهو فرنسي ديمقراطي اشتراكي – رد عليه بقوله " انه يجب الزج بأحد رجالنا الى داخل القلعة البرجوازية ليدافع عن قضايانا ويبلور آراءنا .. صحيح أن اشراك أحد الاشتراكيين في مثل هذه الحكومات لا يؤدي الى الاستيلاء على الحكم ، لكنه يؤدي الى اتصال أكبر بالأمة ويعتبر مرحلة من مراحل التطور الاشتراكي".(١)

وقد انتقلت حدة هذا النقاش الى المؤتمرات الدولية الاشتراكية التي جمعت زعامات الاحزاب الاشتراكية الماركسية والديمقراطية على السواء ، وكان جدلا عنيفا وحادا في وجهات النظر مابين قبول الاشتراك أو رفض مثل هذا الاشتراك مع حكومة برجوازية ، وأخيرا اعتنق مؤتمر باريس المنعقد في ديسمبر ١٨٩٩ – يناير ١٩٠٠(٢) مشروع القرار الذي تقدم به " كاوتسكي" ليمنع أساسا أسلوب الاشتراك في حكومة غير اشتراكية دون أن يوصد الباب نهائيا امام أصحاب وجهات النظر الأخرى من الاشتراكيين . وقرر هذا المشروع مايلي :

" ان استيلاء البروليتاريا على القوة السياسية في أي دولة ديمقراطية حديثة لا يمكن أن يجيء نتيجة لضربة واحدة ... وانما يجيء بعد عمل طويل مثابر في تنظيم البروليتاريا الصناعي والسياسي لتنشيطها معنويا وماديا من أجل الحصول تدريجا على مقاعد في الهيئات البلدية والسلطات التشريعية ..... بيد أنه لا يمكن الحصول على قوة الحكم حيثما تكون مركزة ، بهذه الطريقة المجزأة . ودخول اشتراكي واحد في وزارة برجوازية لا يمكن اعتباره البداية الطبيعية للحصول على القوة السياسية: انه لا يمكن أن يكون مطلقا سوى مجرد بديل مؤقت واستثنائي لمواجهة موقف طارئ .... أما مسألة وجود هذا الموقف الطارئ في أية

---

(١) بول راماديه ، الاشتراكيون وممارسة السلطة ، ص٢٣.
(٢) ج.هـ. كول ، المصدر السابق ص ٦٢ وبعدها .

حالة بعينها فهو مسألة تدبير وليس مسألة مبادئ ... والمؤتمر ليس ملزما باصدار قرار فيه ... لكن أيا كان الأمر فان هذه التجربة الخطرة لا يمكن أن تأتي من ورائها فائدة الا اذا وافقت عليها منظمة حزبية معينة، وكان الوزير الاشتراكي مندوبا عن حزبه ، ظل كذلك ... وعندما يصير الاشتراكي وزيرا بصفة مستقلة عن حزب ، أو عندما يفقد صفته كمندوب عن هذا الحزب، يكون دخوله في الحكومة سببا في ضعف البروليتاريا بدلا من تقويتها ، ويكون عاملا على تأخير الاستيلاء على القوة السياسية بدلا من التعجيل به .. كما يعلن المؤتمر أن على الاشتراكي أن يستقيل من الحكومة البرجوازية اذا كان الحزب الاشتراكي المنظم يرى أن " الحكومة " التي يتعلق بها الأمر قد أبدت تحيزا في أي نزاع صناعي بين العمل ورأس المال " (١)

الا أنه أمام المعارضة الشديدة الموجهة ضد هذا المشروع من قبل كل من "جيزدة" و " فايان" و " فيرري" ، تقدم هذا الأخير - خشية انقسام المؤتمر - بتعديل وضع صيغته " جيزدة " بالألفاظ الآتية :

" يعلن مؤتمر الدولية الخامس المنعقد في باريس مرة أخرى أن استيلاء الطبقة العاملة على القوة السياسية سواء تم بالوسائل السلمية أو بالعنف ينطوي على تجريد الطبقة الرأسمالية من قوتها السياسية ... ومن ثم فان المؤتمر لا يسمح للطبقة العاملة بالاشتراك في الحكم البرجوازي الا في صورة كسب المقاعد البرلمانية معتمدة على قوتها الخاصة وعلى أساس الصراع الطبقي .. وهو يحرم اشتراك الاشتراكيين بأية صورة في الحكومات البرجوازية الأمر الذي يجب على الاشتراكيين الوقوف منه موقف المعارضة التي لا تلين " . (٢)

---

(١) ج. هـ . كول ، المصدر السابق ص ٦٧ .

(٢) ج . هـ . كول ، المصدر السابق ص ٦٨ .

وهذا التعديل بصرف النظر عن أسلوبه فهو لم يخرج عن كونه تسجيلا للسياسة التى اتبعها معظم الاشتراكيين الديمقراطيين باعتبارها أمرا مسلما به حتى الوقت الذى وقعت فيه قضية " ميللران " (حين قبل وكما سبق بيانه الاشتراك فى الحكومة الجمهورية برئاسة "والدك روسو " فى فرنسا عام ١٨٩٩) - وعلى هذا الأساس وكما يقول" كول" [١] كان فى وسع المؤتمر أن يدين " ميللران" دون أن يخشى حدوث انقسام فى صفوف المؤتمر الا أن المؤتمر لم يكن ليستطيع السير الى مدى أبعد من ذلك بمهاجمة " الاشتراك فى حكومة غير اشتراكية " الى آخر المدى أى فى جميع صوره ، لأن ذلك سوف يولد كثيرا من الانقسامات داخل الاحزاب الاشتراكية ، وعلى ذلك ترك المؤتمر الباب مفتوحا لامكان الاشتراك فى حالات الطوارىء الخطيرة وذلك بوضع شروط شديدة عليه .

الا أن سياسة الباب المفتوح لامكانية الاشتراك فى حكومة غير اشتراكية لم ترق الاحزاب الاشتراكية الثورية ، فعقدت مؤتمرها فى" درسدن" عام ١٩٠٣ ونددت فيه بالأحزاب الاشتراكية الداعية الى التنقيح ، أى الى الأخذ بما عرف بالميللرانية (نسبة الى ميللران) وقال هذا المؤتمر " ان المنقحين يريدون أن يستبدلوا بالعمل على غزو السلطة السياسية عن طريق التغلب على أعدائنا سياسة ترمى الى التفاهم مع النظام القائم ومقابلته فى منتصف الطريق .. والنتيجة التى تترتب على ذلك هى تغيير حزبنا من أساسه .. لأنه اذا قبلت سياسة التنقيح فسيصير حزبنا مجرد حزب يعمل على اصلاح المجتمع البرجوازى فحسب " [٢] .

وهكذا جاء مؤتمر امستردام المنعقد عام ١٩٠٤ بعد ذلك محققا هذا الاتجاه القاطع فأعلن : " يجب على الاشتراكية

---

(١) ج.هـ. كول - المصدر السابق ص ٦٩ .
(٢) ج.هـ. كول - المصدر السابق ص ٧٧ .

الديمقراطية أن ترفض اشراك أى ممثل لها فى حكومة تدير دفة شئون مجتمع برجوازى وذلك تنفيذا لقرار "كاوتسكى" (١) الذى وافق عليه المؤتمر الدولى عام ١٩٠٠ (٢).. وعليه يجب تخلى الحزب الاشتراكى عن أية مسئولية مهما كان لونها فى ظل ظروف سياسية واقتصادية تقوم على أساس الانتاج الرأسمالى.. ويجب رفض جميع الوسائل التى تساعد على بقاء الطبقات المسيطرة المستغلة فى الحكم بالعمل على استغلال قوة الكتلة البرلمانية عن طريق تزايد وتضخم عدد أعضائها داخل البرلمان ، والعمل على رفع عدد الناخبين الذين يعتنقون مبادىء الاشتراكية للدعاية المتواصلة لها لتحقيق الهدف النهائى للاشتراكية والوصول للسلطة دفاعا عن مصالح الطبقة العاملة ..." .

وهكذا قطع مؤتمر امستردام جميع الصلات بالأحزاب الديمقراطية البرجوازية ، وأصبح على الأحزاب الاشتراكية أن تعمل على تشكيل الأغلبية الساحقة فى الانتخابات التشريعية حتى تترأس الحكومة وتعمل على تحقيق الاشتراكية أو تركن فى حالة عدم قدرتها على تشكيل الحكومة الى العزلة مع مواصلة النضال وفى هذه الفترة تكون الاحزاب الاشتراكية بعيدة عن قيادة أو توجيه سياسة البلاد حتى اللحظة التى يتم فيها النضج والوعى الاشتراكى بأغلبية ساحقة ينهار معها المجتمع البرجوازى تلقائيا .

الا أن ظروف المجتمعات بعد الحرب العالمية الأولى والثانية دفعت بعض البلدان مثل فرنسا وانجلترا الى الاشتراك فى حكومات

(٢،١) وكاوتسكى ١٨٥٤-١٩٣٨ أحد زعماء الاشتراكية الديمقراطية الالمانية ، ومن آرائه تحقيق الثورة الاشتراكية بالأساليب الديمقراطية التى سوف تمكن الحركة الاشتراكية من اكتساب الاغلبية الشعبية ، وبذلك تتمكن من احداث الثورة - الا أن وظيفة الثورة عنده وخلافا "لينين" هى تحقيق الديمقراطية الكاملة لا ديكتاتورية البروليتاريا ، راجع فى ذلك كله :

Droz(J.) : op. cit, p. 55, 56, I35.

غير اشتراكية وبذلك خرجت على قرارات مؤتمر امستردام .

ففى بريطانيا (١) وفى عام ١٩١٥ شكلت حكومة ائتلافية ضمت "آرثر هندرسون" وكان زعيم الحزب العمال فى مجلس العموم " ووليم بريس" " وروبرتس" وهم من أعضاء حزب العمال البارزين آنذاك ، وفى ديسمبر عام ١٩١٦ أعيد تشكيل الحكومة برآسة " لويدجورج" فضم لوزارته " هندرسون" وزيرا للحرب ، " جون هودج" وزيرا لوزارة العمل التى انشئت لأول مرة .

وفى عام ١٩٢٤ فاز حزب العمال وتقلد الحكم لأول مرة بمفرده (٢) وقد كان ذلك حدثا فريدا لعهد جديد فى تاريخ بريطانيا ، ذلك وعلى حد ما قيل أن أحفاد الفقراء الكادحين أو أبناء الطبقة الدنيا - كما كانت تسمى بذلك الطبقة العاملة فى نهاية القرن الثامن عشر ومنتصف القرن التاسع عشر - قد هيمنوا على مقدرات الحكم فى بريطانيا ، الا أن هذه الوزارة برياسة " رمزى ماكدونالد" لم تدم فى الحكم أكثر من عشرة أشهر (٣) ، نتيجة لالتجاء هذه الحكومة لقانون الطوارىء ضد العمال مما أحدث سخطا فى الدوائر العمالية كان من سببها أن أجريت الانتخابات ففاز حزب المحافظين فوزا ساحقا .

وفى عام ١٩٢٩ أسفرت الانتخابات عن فوز مرشحى حزب العمال اذ بلغت مقاعده النيابية ٢٨٩ مقابل ٢٦٩ للمحافظين ، ٥٩ للأحرار وهكذا كان حزب العمل أقوى حزب مفرد (٤) لكنه لم يستطع تأليف

---

(١) هارولد ويلسون، ماهية الاشتراكية البريطانية ، كتب سياسية ، العدد ٣٦٦ عام ١٩٦٥ ص ١٢ وبعدها .

(٢) م. بير . تاريخ الاشتراكية البريطانية ، من سلسلة الفكر السياسى الاشتراكى، الجزء الثانى ص ٣٦٣ .

(٣) توم نيرن ، الاشتراكية البريطانية ، من تجارب اشتراكية بيروت ١٩٦٤ مترجم ، ص ٢٤٣ .
م. بير ، المصدر السابق ص ٤٠٢ ، ٤٠٣ .

(4) Droz (J.): op. cit, p. 261.

الحكومة الا بالتعاون مع الأحرار برياسة " ماكدونالد" . وازاء الأزمة الكبرى التى تعرضت لها بريطانيا فى هذه الآونة واضطر معها حزب العمال (حماية للجنيه الاسترلينى من الانهيار) الى تخفيض الاجور وتعويضات البطالة مما خيب آمال العمال ، وازاء خيبة أمل" ماكدونالد " ازاء قلة تحمس الطبقة العاملة من التعاون مع الطبقات طبقا للمبدأ الذى نادى به الحزب، فقد تخلى" ماكدونالد " عن الطبقة العاملة ،وعن رياسة الحزب الاشتراكى العمالى ، وشكل(بعد تسعة أشهر هى عمر الوزارة) حكومة قومية من الأحرار والمحافظين[١] لتطبيق تقرير "جورج مای١٩٣١" الخاص بتخفيض المرتبات والأجور واعانات البطالة لمواجهة العجز المالى .

وازاء هذا الدرس القاسى أوضح حزب العمال سياسته الجديدة ، والتى رفض بمقتضاها أن يربط نفسه مع أى حزبأو منظمة أخرى، كما أعلن رفضه لأى دعوى بالانضمام الىأية حكومة ائتلافية أو لتشكيلها ، وآثر أن يبقىحزبا عماليا خالصا بالمعنى الدقيق يحتفظ فيه باستقلاله التام ،وبنقاوة أفكاره ،وعدم خلطها بأى فكر غير اشتراكى[٢] ، بمعنىأن الحزب لا يشكل الحكومة الا اذا كانت حكومة عمالية اشتراكية خالصة ، والا ظل فى المعارضة حتى تسنح له الفرصة ، وبالفعل مثلت حكومة العمال الثالثة برياسة "كليمنت اتلى" فى الفترة مابين ٤٥-١٩٥٠ نقطة انطلاق نحو هذه السياسة ، وظل بعيدا عن الحكم أو المشاركة فيه فى المعارك الانتخابية التىأجريت عام ١٩٥١، ١٩٥٥، ١٩٥٩ التى خسرها أمام حزب المحافظين ، ثم عاد للحكم كحكومة عمالية خالصة عام ١٩٦٦ بأغلبية ٤٨ ٠/٠ فى مقابل ٤٢ ٠/٠ لحزب المحافظين .[٣]

---

(١) توم نيرن ـ المصدر السابق ، ص٢٤٨، م . بير، المصدر السابق ص ٤٠٣ ، ٤٠٨، ٤٠٩ .

(٢) م. بير ، المصدر السابق ص٤١٧ ، ٤١٨ .

(٣) هارولد ويلسون ، المصدر السابق ، ص١٣، أزمة حزب العمال البريطانى، مجلة الكاتب فبراير ١٩٧١ العدد ١١٩ ، ص ١٣٦ .

واذا كان الأمر قد كشف عن اشتراك الاشتراكيين في بريطانيا فيحكومات برجوازية ثم عزوفهم بعد ذلك عن اتباع هذا الأسلوب وللانّ مفضلين بذلك تراس الحكومة وحدهم لاحداث نغم اشتراكى متجانس عند ممارسة السلطة ، فان الثابت من جهة أخرى أن أحزاب اشتراكية فى بلاد أخرى كالمانيا وهولندا وفرنسا وايطاليا ودول الاسكندنافية قد اشتركت بعد الحرب العالمية الثانية فيحكومات برجوازية فى ظل ائتلاف وثيق متمسك بالمبادىء الديمقراطية (١).

وفى فرنسا فقد حدث فى انتخابات عام ١٩٣٦ أن أسفرت عن فوز التحالف اليسارى الذى كان يضم قوى الاشتراكيين والراديكاليين وخصوم الفاشية ، وبذلك تكونت حكومة "الجبهة الشعبية" برياسة " ليون بلوم" وكان أول اشتراكى فرنسى يتولى الوزارة (٢) ، الا أن برنامج الاصلاح الاشتراكى الذى قام به أثار عداء البرجوازية عليه ورفضوا التعاون مع حكومته بقصد احراجها ، وبلغ عنف العداء ضد السياسة الاشتراكية أن أطلق اليمين عليه شعار " هتلر خير من بلوم" وأمام رفض مجلس الشيوخ اعطاء " بلوم" سلطة استثنائية لمواجهة المشكلات المالية التى كانت تواجه فرنسا عام ١٩٣٧ قدم " بلوم" استقالته . وفى عام ١٩٤٦ وبعد أن تحررت فرنسا من الغزو النازى عاد "بلوم" ليشكل حكومة انتقالية كلها من الاشتراكيين حتى يتم انتخاب رئيس الجمهورية الرابعة (٣) ، وفى عام ١٩٤٨ اشترك" بلوم فيحكومة "اندريه مارى" كنائب لرئيس الوزراء.

والمتتبع لموقف الحزب الاشتراكى منذ هذه الفترة - كما يقرر " دروز "(٤) - أنه قد أظهر موقفين متعارضين او

---

(١) هارى ليدلر ، الحركات الاشتراكية ، المصدر السابق جزء ٢ ابريل ١٩٦٦، ص ٧٧٦ ، ٧٨٥ ، ٨٤٢، ٨٧٥ .

(2-4) Droz : op. cit, p. 237, 238, 308- 3I2.

متناقضين، فمرة يقبل المساهمة فى تقلد المناصب الوزارية فى حكومة ائتلافية ، ومرة يرفض الاشتراك ، وهكذا جمع بين حفظ الحق فى الاشتراك وبين الحق فى المقاومة وهو خارج الحكم بمعنى التأثير على سياسة الحكومة القائمة بأن تتجه سياستها نحو تطبيقات اشتراكية . وصورة ذلك ما حدث فى فرنسا أخيرا حين شكلت حكومة " بار " اليمينية فى مارس ١٩٧٨ وأعلنت عن اتجاهها للأخذ ببعض الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية ، ولم يكن ذلك الا لأن الحزب الاشتراكى قد حصل فى الانتخابات هذه على ما يُقرِبها من نصف عدد المقاعد فى البرلمان، وفى الوقت نفسه رفض الاشتراك مع حكومة " بار " فى أى منصب وزارى وهذا هو ما دفع " بار " الى الاعلان عن تلك الاصلاحات لاحتواء مشاعر ورغبات هذه القوة وليثبّت من موقف حكومته اليمينية .

وترتيبا على كلما تقدم فان اسهام الاشتراكيين فى الحكومات غير الاشتراكية أضحى ظاهرة سياسية محضة أو اذا اشئنا الدقة ظاهرة برلمانية صرفة تحققت نتيجة لتعدد الأحزاب وتشتت الاصوات الانتخابية نتيجة للنظام الانتخابى ، وأضحى الائتلاف أمرا يمكن قبوله ، وأحدث مثل لذلك الحزب الشيوعى الايطالى الذى قبل الائتلاف مع الحزب الديمقراطى المسيحى، وهو ما سبق الاشارة اليه .

وخلاصة القول ان قرارات امستردام ١٩٠٤ أصبحت مجرد ذكرى تاريخية فى أوروبا الغربية ، ذلك أن الاشتراكيين المعاصرين لا يجدون أية صعوبة للوصول الى الحكم المفرد (عدا الاحزاب الشيوعية) أى لترأس الحكومة لممارسة السياسة الاشتراكية أو الاشتراك مع حكومة غير اشتراكية للتأثير على سياستها ، وعلى ذلك أصبح اسهام الاشتراكيين عن طريق احزابهم فى الحكومات المختلفة من الأمور العادية وهو ما تحقق ويتحقق فى ظروف مختلفة ومتباينة .

مبحث ثانٍ
أداة الاسناد في اطار التحول الثوري للاشتراكية

يقرر " بابيف " أنه عندما تقوم النظم الفاسدة ،وتتسبب فى فقر العامة واذلالها ، وعندما تتركهم يرسفون فى الأغلال التى لا تطاق، وعندما تجعل معيشتهم عذابا لا يحتمل، عندئذ يكون انفجار المظلوم المضطهد ضد ظالمه المتعسف، وهكذا، وحتى يأمن النظام الثبات والاستقرار عليه أن يستجيب ، وفى حركة دائمة الى المتغيرات التى تستوجبها الطبيعة والمناخ السياسى ، وتفرضها الظروف والتطورات المختلفة التى يعيشها المجتمع ، فان تخلف النظام السياسى عن هذه الاستجابة ، فانه يفقد أساس بقائه واستمراره ، لأنه يظل قعيدا بعيدا عن ركب التطور ، ومن ثم يكون جمود النظام سببا لفتح الأبواب أمام رياح العنف السياسى، أيا كانت درجته ، وصورته ، ومرحلته ، وأيا كانت عواقبه ونتائجه . من هنا قيل ان النظام السياسى اذا لم ينجح فى احداث التشابك بين ما يجب أن يكون ، وبين ماهو كائن فلن يكتب لهذا النظام البقاء أو الاستمرار ، ومن ثم تكون الثورة هى المفجر الذى تتولاه القوى الجديدة صاحبة المصلحة فى التغيير ، وهى أداة اسناد السلطة اليها لتحل بذلك محل القوى السياسية القديمة .

وانطلاقا من المفهوم الماركسى، فان النظام الرأسمالى نظام فاسد سبّب فقر العامة واذلالهم ، وعليه فهناك حتمية تاريخية تقضى بوجوب فنائه لتحل القوى العاملة محل قوى البرجوازية ، ويتم ذلك بالأسلوب الثورى . فالثورة اذن أداة الطبقة العاملة لتحقيق سلطتها .

وحتى نتبين موقف الفكر الماركسى من الثورة علينا ابتداء أن نتعرض ببحث شرعية الثورة كأداة لاسناد السلطة ، ثم لموقف الاشتراكيين الثوريين منها .

المطلب الأول
شرعية الثورة كأداة لاسناد السلطة

كانت القوة القائمة على الغزو والغصب La conquête هى الفلسفة السائدة التى كانت السلطة السياسية تقوم عليها فى التاريخ القديم ، وعبر العصور ، ومع اندفاعات الانسان وصراعاته نحو نظام الدولة الحديثة ، أصبحت السلطة السياسية سلطة نظامية تقوم وتعمل فى اطار قانونى محدد ،يأخذ الدستور مكانه على القمة فيه ، ومن ثم أصبحت الشرعية والمشروعية(١) هما الاساسين اللازمين لقيام السلطة السياسية وممارسة أعمالها فى النظم المعاصرة ، ومن ثم كان حتما أن تفقد القوة ،وأن يفقد الغصب صفتهما كأعمال مشروعة تصلح فى ذاتها سند ألتأسيس سلطة شرعية لما فيهما من معنى الخروج على القوانين القائمة والخضوع لها ، مما تصبح معه مثل تلك الحكومات حكومات فعلية لا تعتمد فى وجودها على قاعدة من القانون، كما أنها حين تمارس أعمالها ،فانما تمارسه فى غيبته .(٢)

---

(١) راجع التفرقة الدقيقة بين كلمة (شرعى Légitime وقانونى Légal)، (شرعية Légitimité وقانونية Légalité)، والتى يمكن منها ابراز التمايز بين السلطة الشرعية ، أى تلك التى تأتى بالوسيلة الشرعية والقانونية ، وبين الحكم الشرعى أو القانونى الذى يخضع للقوانين المعترف بها . فشرعية السلطة ينظر اليها من ناحية أداة الاسناد ، بينما مشروعية السلطة ينظر اليها عند ممارسة السلطة لأعمالها .

Bastid (A.) et autres : L'ideé de légtimite "Institut International de philosophie politique " P.U.F., Paris, I967, ch. I, p.2 et s.

(2) Burdeau : Traité de sc. pol. , T. 4, I969, p. 6I0 .

واذا كانت مثل هذه الحكومات تفتقد أساسها القانونى فهى أيضا مفتقدة أساسها السياسى أى شرعيتها السياسية .

والحكومة الفعلية تتكون تاريخيا ، وفى ظروف مختلفة ، وهو ما يجعلها تحمل تسميات واشكال متعددة هى (١) :

١- **حكومة الثوار** : وهذه تشكل فى غضون ثورة تحريرية أو استقلالية بقصد التخلص من التبعية لدولة غازية .

٢- **حكومة المنفى** : وهى التى تتكون خارج أقاليم الدولة ضد الحكومة الشرعية وذلك لاحد سببين، اما بسبب احتلال الاقليم بقوات أجنبية ، واما بسبب تبنى الثوار لأفكار وفلسفات يحرمها ويمنعها النظام المطبق فى الدولة . (٢)

٣- **الحكومة الثورية** : وهى تلك التى تتكون بعد ثورة سياسية أو اجتماعية أو كليهما معا ضد النظام الدستورى أو الاجتماعى القائم .

والثورات تختلف بحسب طابعها وهدفها وأشخاص القائمين بها

أولا : أما **طابع الثورة** : فقد قسمها " ماكيفر" الى نوعين **طابع قومى** ، **طابع طبقى** (٣) . وتعنى الثورة القومية بأنها ثورة الشعب فى سبيل التحرر من الحكم الأجنبى ، وتأتى الثورة فى مثل هذه الحال تتويجا لحركة النضال فى سبيل الاستقلال وهى لديه قد تشمل الشعب كله أو تقتصر على فريق من أبنائه ولربما كانت الروح القومية هى الحافز اليها ، أو كان الحافز اليها رغبة طبقة واحدة من أبناء الشعب فى التخلص من حكومة تفرضها سلطة أجنبية فى البلاد - وأيا ما كان الدافع اليها ،

(I) Burdeau : op. cit, p. 608- 6II.
(2) Burdeau : op. cit, p. 609.
(٣) روبرت ماكيفر ، تكوين الدولة ، ص ٣٣٧ وبعدها .

فانها تؤكد حق الشعب فى الحكم الذاتى، ويؤدى نجاحها الى التقدم فى طريق التكون القومى – ويستطرد" ماكيفر " فيقول ان مثل هذه الثورات تختلف ادواتها وسبلها، فهى قد تعبّر عن امانيها باشكال متعددة كالمقاومة أو العصيان المدنى أو تستخدم العنف السياسى ، وهذه الثورات قد تخفق فى بلوغ هدفها وقد تنجح نجاحا جزئيا – الا أنها اذا ما انفجرت انفجارا عنيفا ونجحت بالفعل فى القضاء على النظام القديم الذى اقامته السلطة الاجنبية فانها تصبح ثورة بالمعنى الكامل، وابرز مثل على ذلك الثورة الامريكية .

وعن **الثورة الطبقية** : فيقرر " ماكيفر " بأن الدول العظمى فى التاريخ تنشأ وقوامها نظام طبقى يتيح للطبقة الحاكمة أن تنظم الدولة وتسيطر عليها وتعزز ما بيدها من وسائل القدرة وتشحذ تسلطها على الطبقات الأدنى، فاذا ما بلغت هذا المبلغ إنبرى الصراع الطبقى ليحدث أثره فى تسيير التاريخ، وأيا كان دافع هذا الصراع فان" ماكيفر " يقرر[1] بأن التاريخ قد أثبت أنه علة من علل تغير الدول ، ومصدر من مصادر التغيير الذى لا ينتهى، وهو ما أثبته التاريخ القديم حين عرفت دولة المدينة الصراع بين مدينة الأغنياء ومدينة الفقراء وهو ما حذر منه أرسطو حين قال" بأن الفاقة هى أم الثورة " كما عرفت روما فى تاريخها الأول انتفاضات السوقة ضد العائلات الحاكمة ، كما عرف التاريخ الوسيط الصراع بين الاقطاع والبرجوازية ،وعرف التاريخ الحديث الصراع بين الطبقة العاملة والرأسمالية .

ثانيا : وأما هدف الثورة ، فقد يكون هدفا **سياسيا** أو **اجتماعيا** (١)

---

(١) روبرت ماكيفر ، المصدر السابق ص ١٥٤ وبعدها .

(2)Pettee (George) : The process of revolution, New York, I938, p. I-4.
Burdeau : op. cit, p. 589.

وتعنى **الثورة السياسية** انتقال القوة السياسية من الطبقة الحاكمة القديمة الى الطبقة الحاكمة الجديدة ، بمعنى أن الذى يحدث هو السعى لتغيير البناء السياسى دون المساس بالبناء الاقتصادى والاجتماعى القائم .

أما **الثورة الاجتماعية** فتستهدف فى الاساس والجوهر تعديلا جذريا فى البناء الاجتماعى والاقتصادى القائم فهى لا تقتصر بذلك على انتقال الثورة السياسية من حاكم لآخر ، وانما ترى ضرورة احداث تحولات أساسية وجوهرية فى بنية المجتمع الاجتماعى والاقتصادى .

وفى صدد التمييز بين الثورة الاجتماعية وغيرها من ظواهر التغيير الاجتماعى يحدد " اسكوت نيرنج " للثورة الاجتماعية الخصائص التالية (١) :

١- أن الثورة الاجتماعية تعنى يقينا تغييرا سريعا فى البناء الاجتماعى بما تنادى به من برامج وسياسات اجتماعية فضلا عن الجديد لديها فى النظرة الاجتماعية للجماعة .

٢- أن الثورة الاجتماعية تلغى من قاموس عملها فكرة وسائل المصالحة ، وتؤمن بفكرة العمل المباشر .

٣- أن الثورة الاجتماعية تعنى - فى وجة نظر - حركة جماعة ضد جماعة أخرى بغية الحلول محلها - الا أن البعض أمثال " برنتون ، سوروكين " ذهبا فى تحليلهما للثورات الاجتماعية الأربع الكبرى (أمريكا ، انجلترا ، فرنسا ، روسيا) أن هذه الخاصية غير صحيحة ، ذلك أن الاحلال الكامل لطبقة محل أخرى لم يحدث حتى فى تلك الثورة الطبقية فى الفكر الماركسى ، وانما الصحيح - لديهم -

---

(I) Scott(Nearing): The law of social revolution, New York, I926, p. 4-6 .

هو تبديل الطبقة الحاكمة والتغيير الكلى للقيادة والزعامة وليس تبديل طبقة كاملة محل أخرى - الا اذا أهملنا المعنى الدقيق لمفهوم الطبقة .

وعلى ذلك ينتهى" اسكوت نيرنج " الى أن الثورة الاجتماعية اذا لم تنجح فى احداث التغيير فى حياة الجماعة الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن احداث التغيير فى نظرتها اليها ، فانه لا يمكن القول بأن هناك ثورة اجتماعية قد أخذت مكانها .

ثالثا : وأما **القائمون بالثورة** فهم **أربعة أنواع** بحسب ما قرره " فيلكس جروس " (١) :

١- **الثورة من أعلى** : وهى تلك الثورة التى تقوم نتيجة تحرك جماعة من القوات المسلحة بقصد الاستيلاء على القوة السياسية والاطاحة بالحكومة القائمة .

٢- **الثورة من أسفل** : وهى الثورة التى تقوم بها القاعدة الشعبية ، وهى تحدث نتيجة استياء اجتماعى ومعاناة ضخمة ، أى أنها حصيلة تناقض طبقى ولّد لدى الشعب انماء الثورة فى نفسه وببطء حتى تأتى لحظة الانفجار الجماهيرى الهائل .

٣- **الثورة المشتركة** : وتعنى الاستيلاء المشترك على القوة السياسية ، وهى نتاج عناصر مشتركة من الثورة من أعلى ومن أسفل.

٤- **ثورة الفريق الحاكم** : وهى تكثر فى امريكا اللاتينية ، ومقتضاها انتقال القوة السياسية بطريق العنف داخل الفريق الحاكم نفسه ، أى أن السلطة تنزع من ديكتاتور وتوضع فى يد ديكتاتور آخر دون أن تحدث أى تغيير

(I) Gross(F.): The seizure of political power, New York, I958, p. I5.

لا فى شكل الدولة أو سياستها ، ويرى " فيلفريدو، باريتو، روبرتو ميشلز " ان جميع الثورات فى أمريكا اللاتينية تقريبا هى من هذا النوع لأن أقصى ما تحققه فى الأمد الطويل لا يزيدعن استبدال نخبة أصبحت فى حالة انحلال بنخبة جديدة قوية سرعان ما تتحول كسابقتها فتتغير الفرقة وتظل الموسيقى كما هى .

والملاحظ على تقسيم الثورة من حيث أشخاص القائمين بها أنه لا يفرق بين الثورة والانقلاب ، أى بين الحدث الثورى والحدث الارتجاجى ، كما يسميها "ماكيفر" .

المدلول القانونى للثورات :

لنصل الى المدلول القانونى للثورات، علينا أن نبرز الفوارق بينها وبين الانقلاب ومقاومة الطغيان .

فالثورة فى حقيقتها وأصالتها فلسفة رفض للمجتمع السياسى والاجتماعى القائم نتيجة تراكم تغييرات حال تصلب القلة الحاكمة وجمودها عن السعى لحلها ، وهكذا يكون انفجار الجسم السياسى وثورته للقضاء على النظام القائم بكل قيمه ومقوماته .

أما **الانقلاب** ، فليس فى واقعه سوى تفاعل داخل نفر معين من الطامعين فى السلطة ينتهى بتغيير حاكم بحاكم .

أما **مقاومة الطغيان** ، فلا يعدو أكثر من بَثرات حُمى تطفح على سطح الجسم السياسى، لا يلبث أن يعود طبيعيا بزوالها وهو ما يعنى أن المقاومة تنتهى بعودة الحكام لقيود وحدود الممارسة المحددة لهم — اما نظام الحكم فلا اعتراض عليه .

ومن خلال هذا النظر نستطيع القول بأن للثورة جانبها القانونى فضلا عن جانبها التاريخى، فعندما يقف النظام الاجتماعى ومن ثم النظام القانونى عن أن يكفل للجماعة ما تصبو اليه من عدالة وتقدم ، وعندما تصل العقيدة القانونية القائمة رسميا الى درجة يمكن أن يقال عنها انها قد اصبحت غير صالحة ، وذلك لأنها استنفذت أغراضها .وعندما يتولد فى اذهان وضمائر الجماعة أو طائفة عريضة منهم فكر جديد يمثل عقيدة قانونية جديدة ويعملون على اظهارها الى حيز التطبيق ، فان السبيل ينفتح أمام الثورة أى امام قوى الحركة التى تحاول أن تلبى وبسرعة - بعيدا عن قوى الثبات - مطلبى العدالة والتقدم فى تصورهما الجديد . حينئذ لا تقتصر الثورة على أن تمثل مجرد واقعة مادية تقوم على القوة بل تمثل أيضا فكرة قانونية جديدة تمثل بالنسبة لها الاساس الذى تقوم عليه شرعية نظامها الجديد وصلاحيته للتطبيق .

وتأسيسا على ذلك يمكن أن يقال أن ثمة ثورة قائمة منذ اللحظة التى لا تصادف فيها فكرة القانون القائمة استجابة فى الضمير القانونى لافراد الجماعة نظرا لقيام فكرة جديدة تغاير الفكرة القديمة ، وتقوم على خدمتها سلطة تنشط لتحل محل السلطات الحكومية القائمة ، وذلك بهدف ادخال المبادىء التى تقوم عليها الفكرة الجديدة للقانون فى التنظيم الاجتماعى.

فالثورة - البعيدة عن الاهواء والنزوات - تستهدف تحركا اجتماعيا شاملا وقفت السلطة السابقة والنظام القائمة عليه دون حدوثه باعتبارها قوى ثبات محافظة تحاول أن تستبقى ما هو قائم على ما هو عليه ، متجاهلة فى ذلك النزعة البشرية الى التقدم والحاجة الى العدالة الحقيقية التى تواكب التطور ، وبذلك وقفت بالتحرك الاجتماعى موقفا جامدا متجاهلة أن هذا التحرك هو من ظواهر الحياة السياسية لكافة المجتمعات ، أى أنه من ضرورات التقدم .

وترتيبا على ذلك فالثورة وان كانت من الناحية الشكلية تصرف يقوم على القوة ، الا أنها من الناحية الموضوعية يجب أن ينظر اليها - انكانت حركيتها صادقة - على أنها مجهود مبذول لايلاج مدلول جديد للقانون فى الحياة الاجتماعية محل مدلول قديم للقانون.

واذا كان للثورة جانبها القانونى فان ذلك يدفعنا لبحث مدى شرعيتها .

(١)

شرعية الثورة :

اذا تأملنا الفكر السياسى المعاصر والنظم القائمة تبينا أن حق الشعب فى الثورة لم يكن من بين الحقوق التى كفلتها دساتير هذه الدول، ذلك أن النظم السياسية أيا كانت نزعتها وعقيدتها انما تزعم جميعها أنها قامت على انقاض سلطات ونظم جائرة ، وكان سندها الذى ارتكزت عليه فى القضاء على هذه النظم السابقة عليها هو الارادة الشعبية ، وهى حين قامت على هذا الأساس تستمر فى مباشرة سلطتها وفقا لهذه الارادة أيضا - ومن ثم أصبح وفقا لهذا المنطق أن يتعطل أى حق للمحكومين فى الثورة أو المقاومة ضد هذه النظم ، والا كانت وفقا للادعاء السابق تعطيلا للسلطة الشعبية ، فالهيئة الحاكمة التى تمثل هذه النظم انما تمارس السلطة نيابة عن الشعب ولحسابه وعلى ذلك لا تتضمن جميع التشريعات المعاصرة (وغير المعاصرة) أية نصوص تعطى الشعب مثل هذا الترخيص بالثورة أو المقاومة أو تبيح استعمالهما ، بل على العكس من ذلك تجعل منهما عملا غير مشروع وتضع لهما

---

(١) لمزيد من التفصيل عن شرعية الثورة ، راجع :

Vincent (André) : Les revolutions et la droit, V.xvIII, L.G.D., Paris, I974, p. 74 et s.

Burdeau; op. cit, p. 655.

أشد العقاب باعتبارهما من الجرائم التي تهدد أمن وسلامة الجماعة .

الا أن هناك جانبا من الفقه في الوقت الحالي يرى أنه قد حان الوقت لمراجعة وجهة النظر القائلة بتجريم الثورة باعتبارها تمثل خروجا على النظام القانوني القائم (١) السابق عليها ، بحجة أن العالم أصبح معرضا الآن لظاهرة الثورة على نطاق واسع وبصورة لم يعد من السهل التجاوز معها عن فكرة الثورة في المجال القانوني والا أصبح رجال القانون كمن يخفون رؤوسهم في الرمال حتى لا يروا الحقائق ، لاسيما وقد أصبحت الثورات السياسية والاقتصادية ، والحركات التحررية والانفصالية الاستقلالية في الآونة الأخيرة من حياة العالم بمثابة القاعدة العامة في نشوء الكثير من الحكومات المعاصرة . (٢)

لهذا فان بعض المفكرين يقرر بأن السلطة في ذاتها ليست هي الهدف الذي يرمي أي مجتمع الى تحقيقه ، كما أن النظام ليس في ذاته الغرض الذي تسعى الجماعة اليه ، وانما السلطة وسيلة الى تحقيق النظام ، والنظام وسيلة الى اسعاد المجتمع ، وهما معا وسيلتان يستهدفان في النهاية تحقيق غاية واحدة هي تلك التي ينشدها الافراد ويرجونها من وراء الحياة في جماعة يسودها الأمن والأمان ، فاذا كان الأمر كذلك فان الثورة والمقاومة تستمد شرعيتها من النظام نفسه (٣) لأنها وسيلة من وسائل تدعيمه وتطهيره أولا بأول من كل ما يشوبه من انتهازية وفساد في القيم أو المعتقد يخل بفكر الجماعة أو بنظامها ويهدد استقرارها ، فيضحى

(I) Burdeau: Traité de sc. pol; I er éd, T.3,I950,p.522.

(٢) ومثال الحركات الانفصالية حركة باكستان الشرقية التي انفصلت عن باكستان الغربية ١٩٧٥ وسميت بعد ذلك بدولة بنجلاديش ، ومثال الحركات التحررية والتي مازالت دائرة للان ثورة اريتريا مع أثيوبيا .

(٣) الدكتور محمد طه بدوى ، شرعية الثورة في الفلسفة السياسية – مجلة حقوق جامعة الاسكندرية العددان ١، ٢، ٥٢/ ١٩٥٤ ص ١٤١ وبعدها .

نظاما غير صالح بعد أن كان نظاما صالحا ، ولذلك فان الثورة الشعبية مهما كانت الاداة التى فجرتها [١] هى حق للشعب فى أن يعيد نسيج حياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على أسس جديدة يرتضيها تمثل بالنسبة له فكره الجديد ومعتقده الجديد وشرعيته الجديدة ، طالما اصبحت السلطة القديمة والتى قامت لممارسة السلطة باسم الشعب قد أضحت غير صالحة وغير مستعدة لأن تقبل أو تعمل على احداث التطور المطلوب ، ولا غرابة فى هذا فالسلطة ، كسائر البنيات الانسانية ظاهرة تاريخية وقانونية تحمل طابع الزمان والمكان الذى تمارس فيه سلطتها وهى لذلك عرضة لتحولات عظيمة فى حياة جيل واحد من الناس [٢] فان لم تستجب لهذه التحولات فقدت قدرتها على حفظ النظام . واضحت أداة عاجزة بل ومعوقا فى طريق التحول .

وعلى أساس هذا المنطق اذا حرّم القانون الوضعى فى ظل نظام ديمقراطى مزاولة هذا الحق فى الثورة ضد مثل هذا النظام ، فانه يكون قد حال بين الشعب وبين الافادة عملا من مبدأ أساسى من المبادىء التى يقوم عليها النظام الديمقراطى نفسه وهو أن السيادة والسلطة للشعب له أن يندب عنه من الحكام من يرى فيهم القدرة لتحقيق آماله ، مما يجعل نتيجة لهذا المنع - هذا المبدأ مجرد عبارة خاوية لا نصيب لها من الواقع ، وفى النتيجة فان الجمع بين المبدأ الديمقراطى وتحريم الثورة الشعبية هو جمع بين متناقضين أو هو تفريق بين متكاملين ومتلازمين .

وانطلاقا من المبدأ الديمقراطى الصحيح فان حق الشعب فى الثورة حق يستمده من النظام نفسه دون حاجة الى الاعتراف به بنص وضعى صريح ، بمعنى أنه اذا ضاق الشعب بفساد الحكام وأصبحت

---

(١) من خطاب الرئيس السادات فى العيد الرابع والعشرين لثورة ٢٣ يوليو تحت عنوان " كشف حساب واتستراتيجية دولة ص ١٠ .

(٢) روبرتماكيفر - المصدر السابق ، ص ٣٣٥ .

المساواة محضخداع، وضاق الشعب بسوء عيشه، واختل الأمن والأمان، وضاعت القيم، وفقد النظام مقوماته الأساسية فى أن يحكم باسم الشعب ولصالحه كان من حق الشعب وهو الأصيل وصاحب الارادة الحقيقية فى حكم نفسه أن يستخدم الثورة كأداة اسناد دفعت الضرورة الى لزوم استخدامها "والضرورة تقدر بقدرها لا يتوسع فيها ولايقاس عليها " .

وفى هذا الصدد يرى الفقيه " بيردو "(١) أن الثورة لا تمثل انقطاعا فى النظام القانونى بقدر ماهى محاولة لتغيير هذا النظام القانونى فى أهدافه ثم فى أساسه ، فالثورة لا تهدم بقدر ماتبنى وهو ما يعنى أن الثورة بطبيعتها عمل مشروع بغض النظر عن مصيرها النهائى ، ومعنى ذلك القول أنه يجب النظر الى مشروعية الثورة نظرة مستقلة تمام الاستقلال عن مصيرها من نجاح أو اخفاق، فمشروعية الثورة مسألة تتعلق بمضمونها باعتبارها نقطة تحول وانطلاق لنظام قانونى جديد ، ذلك أن الشعب متى افتقد مثله الأعلى فى العدل، ولم تسعفه فكرة القانون الرسمية المطبقة لتحقيق هذا المثل، فانه سريعا ما تبدأ فى الوجود فكرة قانون جديدة تتسع لمضمون فكرة العدل الجديدة والمتطورة ، ثم تبدأ فكرة القانون الوليدة تدخل فى صراع ثورى مع القانون الرسمى المطبق بقصد اقصائه والحلول محله أى ابداله substitution(٢) ، وفى هذا الصدد يقرر الرئيس السادات" ان مبدأ الشرعية الثورية هو مبدأ معترف به فى كل انحاء العالم فى علاقة القانون بالثورة ، فالثورة صوت غير عادى لا يتكرر الا اذا تعذر التطور بالطرق المشروعة ، فينتشر العنف ويشرف النسيج الاجتماعى للبلد على التمزق نتيجة للفوضى والفساد وانهيار الشرعية القديمة ونتيجة أيضا لمعارضة أغلبية الشعب الساحقة لهذه الشرعية القديمة ، ولهذا فلابد لكل ثورة من اجراءات استثنائية شرعيتها

---

(١) لمزيد من التفصيل عن الثورة باعتبارها عملا مشروعا، راجع :
Burdeau : Traité de sc. pol; T.4,I969, p. 58I et s.
(2) Burdeau: op. cit, p. 594.

هى أنها لمصلحة الشعب، فالثورة تجد أساس شرعيتها من الشعب وهى تجىء عادة لكى تغير مجرى التاريخ ولكى تعيد صياغة العلاقات الاجتماعية بين الناس ولكى تسترد الاغلبية حقوقها المسلوبة (١).

وقد تعددت تبريرات شرعية الثورة على النحو التالى(٢):

١- يرى البعض أن الثورة ضد حكومة مستبدة تشبه تلك الاعذار التى تبيح الجريمة فى قانون العقوبات وتعرف بأسباب الاباحة فتكون سببا مانعا من العقاب، بمعنى أنها حق وضرورة يتطلبها حق الدفاع المشروع ضد اساءة الحكومة واستبدادها بالسلطة- الا أن هذا الحق لا يمكن اللجوء اليه الا اذا تعذرت الوسائل الاصلاحية أو القضائية فى ارجاع السلطة الى الاطار المرسوم لها .

٢- ان الثورة فى رأى البعض ماهى الا وسيلة من وسائل مزاولة حق الرقابة الذى يجب الاعتراف به للمحكومين قبل الحكام مادامت الثورة تستهدف ضمان تطبيق القانون سواء فى فكرته القديمة أو الجديدة ، واذا منع الحق فى الثورة فمعنى ذلك أننا نبرر مشروعية الاستبداد من الناحية النظرية أو على الاقل ننتهى الى تثبيت دعائمه من الناحية الفعلية لهذا لابد من الاعتراف بمشروعية الثورة على الاستبداد.

٣- اما البعض الآخر فيرى أن الثورة ماهى الا نتيجة لعدم خضوع الحكام للقانون ، فكل اجراء يتخذه الحكام مخالفا للقانون يخول للمحكومين سلطة قلب الحكومة بالاكراه ، وهم اذ يحاولون ذلك فانما يستهدفون اعادة سيادة القانون .

---

(١) من خطاب الرئيس السادات ، المصدر السابق ص ١٠، ١١ .
(٢) الدكتور جلال ثروت، المصدر السابق ص ١٧٢ ،الدكتور عبد الحميد متولى ، المصدر السابق ص ٨٢ ، الدكتور محمد طه بدوى ، المصدر السابق ص ٢٠٠ .

٤- ويرى " ازمن" أن الشعب هو صاحب السيادة التى تملك دائما السلطة التأسيسية أى سلطة الغاء الدستور أو وضع دستور جديد ، فاذا ماسدت فى وجهه الطرق المشروعة لالغائه لتغيير نظام الحكم القديم واستبداله بنظام جديد ، فان حقه فى القيام بثورة لالغاء هذا الدستور يكون له تبريره ، وهو ما تكشفه نتيجة التفرقة - السابق ايضاحها - بين الثورة والانقلاب من أن الثورة وحدها هى التى تمتاز عند قيامها بسقوط الدستور القائم دون حاجة الى تشريع أو اعلان بذلك، وتأسيسا على ذلك فالثورة هى الاداة غير الديمقراطية فى حالة تعذر استخدام الأداة الديمقراطية .

واذا كان بعض الفقهاء قد أقاموا التبريرات من الوجهة النظرية لاثبات مشروعية الثورة فان فريقا آخر نبذوا هذا الجدل الفقهى ونظروا الى الثورة نظرة عملية ، وقرروا أن الشعوب حين تثور فانها تكون فى غير حاجة الى من ينظم لها قواعد الثورة من الناحية القانونية ، أى أن الثورة حين تندلع ، فان الآراء والمناقشات النظرية تصبح غير ذات جدوى، ولا يوجد سوى عامل واحد من الناحية العملية يستطيع تبرير الثورة ، وهو نجاحها ، فاذا لم تنجح فلن تجرؤ أية محكمة أن تبرئ الثائرين تحت أى تبرير من التبريرات السابقة ، ذلك أن القانون القائم يجعل هذا الفعل عملا غير مشروع .

واستنادا لهذا الاتجاه فان بعض الفقهاء انتهى الى أن الثورة ليست الا محض عملا ماديا لغصب السلطة ، يعاقب عليه القانون النافذ ، وأن هذا العمل المادى أو الغصب لا يكون مشروعا الا بعد نجاح العمل؛ اما اذا اخفق فيعد من قبيل الاعمال التى تهدد أمن الدولة وسلامتها .

وأيا ما كان الأمر فالثابت أن الثورة شأنها شأن الانقلاب تستمد سلطتها من الواقع بمعنى أنهما معا عند قيامهما لا يعتمدان

على الاداة الدستورية التى تقيمهما، وانما يستخدمان أداة غير شرعية تقيم حكمهما، وهو ما يجعل كل من الثورة والانقلاب حكومات غير قانونية لافتقادهما الصفة الدستورية (١) ، الا أن هناك فارقا كبيرا وجوهريا بين الثورة والانقلاب فى مجال المشروعية . فالحكومة الانقلابية وان كانت كالحكومة الثورية حكومة غير شرعية تنشأ على خلاف القانون الا أنها أيضا حكومة غير مشروعة وهو ما يعنى بطلان جميع أعمالها وعدم نفاذها فى مواجهة الحكومة الدستورية التى تعقبها ، ومرد ذلك أن الانقلاب هو باستمرار عمل غير مشروع لأنه لا يعدو أن يكون محاولة اغتصاب للسلطة بالقوة . فالهدف كرسى الحكم لا صالح الشعب ، والوسيلة القوة لا الارادة الشعبية . أما الثورة فهى وان كانت حكومة غير شرعية فانها حكومة مشروعة ، (٢) وهو ما يجيز صحة تصرفاتها ونفاذها أمام أية حكومة دستورية تعقبها ومرد ذلك أن الثورة هى باستمرار عمل مشروع ، فهى لا تجعل الوصول الى السلطة هدفا فى ذاته ، بل مجرد وسيلة لاجراء تغييرات سياسية أو اجتماعية أو كليهما معا ، وهى فى ذلك تعبر عن فكر الشعب الجديد، وعلى ذلك فهى تستند الى ارادة شعبية .

المطلب الثانى

الثورة كأداة اسناد للسلطة الاشتراكية

التقى أصحاب الفكر الماركسى حول نقطة أساس واحدة متفق عليها ، وهى أن الاشتراكية لا يمكن تحقيقها الا بالثورة ، ولاشىء غيرها ، فقد كان الظن لدى الاغلبية من أصحاب هذا الاتجاه ، أنه لابد عند نقطة ما من حدوث خروج حاسم على النظام القديم مصحوبا بانتقال فى مركز القوة ، بمعنى أن يخرج حاكم عند نقطة ما على النظام القائم ليعيد بناء المجتمع عمدا وعلى أساس جديد ينطوى على مجموعة من القيم الجديدة ، وكان هذا الخروج وهذا الانتقال

---

(١) الدكتور طعيمة الجرف " نظرية الدولة "، الكتاب الثانى ص ١٦٠.

(2) Burdeau : op. cit, p. 6I8.

هو ما اعتقدوه أنه الثورة ، ذلك أنه لم يحدث أبدا أن قبل نظام قديم أن يتخلى عن امتيازاته ولا عن سطوته أو تطلعاته طوعا [١] وهكذا فالثورة العنيفة اذن عندهم مرحلة حتمية لابد من وقوعها [٢] ومعنى ذلك أن الفكر الماركسى يرى أن الثورات جميعها مهما اختلفت اشكالها فانها ترد جميعا لأسباب واحدة باعتبارها فى وجهة النظر الماركسية ذات طبيعة واحدة ، فالثورة لديهم مرحلة "طبيعية" وليست "استثنائية" فى حياة المجتمع لأن وقوعها أقرب الى "الحتمية" منه الى المصادفة أو الاحتمال ، فاذا ما قامت لدى مجتمع معين ظروف اجتماعية معينة كان ذلك بمثابة تهيئة لأسباب الثورة ، وعلى اثر ذلك ينتقل المجتمع من مرحلة ثورية الى أخرى فى سلسلة من مراحل التطور حتى ينتقل الى الثورة الشاملة [٣].

ويفرق الفكر الماركسى بين نوعين من الثورات [٤] :

الأول : هو الثورة السياسية وهى غير واردة فى فلسفتهم لأن مؤداها مجرد احداث تغيير جزئى فى البناء السياسى دون التعرض للكيان الاجتماعى أو المساس بالنظام الاقتصادى والاجتماعى القائم

الثانى : فهو الثورة الاجتماعية التى تحدد لها فلسفة تعيد بناء المجتمع على أساسها ، وعلى هذا فهى ثورة تشمل كل

---

(١) من خطاب الرئيس السادات السابق الاشارة اليه ، ص ١١ .

(٢) ج. هـ . كول – تاريخ الفكر الاشتراكى ، مجلد ٣ جزء ٢ ، ابريل ١٩٦٥، المصدر السابق ، ص ٥٦٣ .
بول لويس ، مائة وخمسين عاما فى الفكر الاشتراكى، الجزء الثانى ١٩٧٣ ص ١٦٦ .

(٣) د. جلال ثروت ، المصدر السابق ، ص ٥٣ .

(4) Burdeau : op. cit, p. 589: Pettee(G.): op.cit, p. I-4.

المقومات الاساسية للمجتمع السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية ، وتستبدلها بقيم وأنماط من العلاقات الاجتماعية الجديدة ، والتى لم تكن مقبولة فى النظام السابق .

ويستند الفكر الماركسى فى اتباع الاسلوب الثورى كوسيلة حتمية لتحقيق سلطة البروليتاريا الى كتابات ماركس وانجلز التى تحض على الثورة العنيفة سبيلا لاقامة ديكتاتورية البروليتاريا وهم فى ذلك يقررون أن النزعة الثورية تبدو ، وبشكل ملحوظ عند مؤسسى الماركسية منذ أن سطرا بيان الحزب الشيوعى، فبالرغم مما تضمنه هذا البيان من اشارة الى الاسلوب الديمقراطى فانهما ختماه بقولهما " يتنزه الشيوعيون عن اخفاء آرائهم وأهدافهم ،ويعلنون بدون مواربة أن الانقلاب العنيف لكل النظام الاجتماعى التقليدى هو سبيلهم لبلوغ اهدافهم "(١) ، ثم أردفا فى تعليقهما على احداث ثورة ١٨٤٨، ١٨٤٩ بقولهما " تتحصل مصالحنا ومهامنا فى اعلان الثورة المستمرة ، حتى يتم اقصاء كافة الطبقات المالكة عن الحكم ، والى أن يتحقق فوز البروليتاريا بالسلطة ، فالأمر بالنسبة لنا ، ليس مجرد تعديل للملكية الخاصة ، وانما هو الغاؤها . وليس التخفيف من حدة التناقضات الطبقية ، بل تصفية الطبقات. وليس تحسين المجتمع القائم ، وانما تشييد مجتمع جديد "(٢). كما ختم ماركس مؤلفه " بؤس الفلسفة " بعبارة تفيد" أن الخصومة بين البروليتاريا والبرجوازية ، انما هى صراع طبقة ضد طبقة ، صراع يجد تعبيره الكامل فى الثورة الشاملة "(٣).

(I) Marx (K.), Engels(F.):Manifeste du parti communiste; Editions sociales, Paris, I945, p. 36.

(2) Stépanova (E.) : Friedrich Engels; Edition en langues étrangères, Moscow, I958,p. I03 et I08.

(3) Marx (K.) : Misère de la philosophie; Editions sociales, Paris, I953, p. I35.

وتأسيسا على هذا النظر فقد خلص "لينين" الى المناداة بضرورة الثورة العنيفة لاتمام التحول الاشتراكى[١]، وصاغ "لينين" منذ عام ١٩٠٠ نظريته فى التنظيم الحزبى باعتباره اداة الثورة الاشتراكية، وعزز من موقف "لينين" وانصاره اصحاب فكر الثورة العنيفة افتقار روسيا (فى ذاك الوقت) تماما فى ظل الحكم القيصرى الى أى اطار ديمقراطى يسمح بالتعبير السلمى، وبالأساليب البرلمانية الشرعية عن الاتجاهات الاشتراكية، بل كانت الاضرابات هى السمة الاساسية لحركة المعارضة العمالية، واطرد تزايدها واتسمت بطابع سياسى واجتماعى ملحوظ. ولذا فقد رفع "لينين" منذ عام ١٩٠٥ شعار " الديكتاتورية الديمقراطية للبروليتاريا والفلاحين"[٢]، وأكد فى المؤتمر الثالث للحزب الشيوعى البلشفى[٣] ضرورة قيام الثورة بقيادة الحزب البروليتارى، ثم زاد ذلك ايضاحا فى مؤلفه " الدولة والثورة " وفيه يتضح يقين "لينين" بأن طريق الثورة العنيفة هو الطريق الذى يتفق والفهم الصائب للايديولوجية الماركسية كما أنه يتطابق والنتائج التى استفادها مؤسسا الماركسية من تجربة كومونه باريس عام ١٨٧١ والتى خلصا منها الى وجوب سلوك السبيل الثورى لاقامة ديكتاتورية

(I) Histoire du parti communiste de L'Union Soviétique- Editions en langues étrangères, Moscow, I960, p. 96 et s.

(٢) والملاحظ أن "لينين" لم يغفل ثقل وزن الفلاحين ودورهم فى تفجير الثورة ولهذا فقد ندد بكل محاولات التشكيك فيها، وقد اثبتت الأحداث وجاهة نظر "لينين" اذ شارك الفلاحين العمال فى ثورة ١٩٠٥، ثورة ١٩١٧ وقدموا تأييدهم للشيوعيين للاطاحة بالحكم القيصرى، وهو ما دفع القيادة الشيوعية الى تسجيل هذا التحالف بين العمال والفلاحين فى كافة شعارات الدولة الجديدة وأهمها علم الدولة المكون من منجل ومطرقة.

(٣) انعقد فى لندن فى الفترة من ١٢-٢٧ ابريل ١٩٠٥.

البروليتاريا مع ضرورة تقويض بنيان الدولة القديم ، ومن ثم دعا "لينين" الى اقامة دولة ديكتاتورية البروليتاريا على انقاض الدولة البرجوازية السابقة .

والجدير بالذكر أن نظرية ديكتاتورية البروليتاريا تدين ببعثها الجديد الذى شهدته فى القرن العشرين "للينين" حيث اعاد اليها قوتها وشدتها وجعل منها المبدأ النهائى للثورة السوفيتية بعد أن كان نجم هذه النظرية قد افل فى المرحلة اللاحقة لوفاة "ماركس وانجلز" ، وبدا ذلك بوضوح ابان انعقاد المؤتمر الثانى للحزب الاشتراكى الديمقراطى الروسى عام ١٩٠٣ حيث عارض فريق من اعضائه ادراج النص على ديكتاتورية البروليتاريا ضمن مخططات برنامج الحزب ، باعتبار أن هذا المبدأ اضحى مهجورا من كل الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية فى أوروبا التى نقلت - على حد تعبير هوريو - الصراع بين الطبقات الى صراع بين الأحزاب من أجل الفوز بالسلطة (١) .

أما "ستالين" فقد اتفق مع "لينين" فى شأن اسلوب اقامة سلطة البروليتاريا فرأى أنها سلطة ثورية تعتمد على الاكراه والقسر الذى تمارسه الأغلبية العمالية على الاقلية المالكة ، وأنها لا تقوم الا بالثورة . وقانون الثورة عند "ستالين" ليس الا تطبيقا لقانون اشمل ، هو قانون المادية الجدلية الماركسية ، وفى ذلك يقول "ستالين" " اذا كان قانون التطور يقود الى الانتقال من التغييرات الكمية البطيئة الى تغييرات كيفية سريعة وعنيفة ، فانه من الواضح أن ثورات الطبقات المضطهدة تشكل ظاهرة طبعية وحتمية ، وتطبيقا لذلك فانه لا يتيسر تحقيق الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، وتحرير الطبقة العاملة من النير الرأسمالى بتغييرات

(I) Hauriou (A.) : Droit constitutionnel et institutions politiques; 3 ém éd, Paris , I968, p. 443.

بطيئة أو باصلاحات ، وانما يكون بتغيير كيفى للنظام الرأسمالى أى بالثورة، ولئلا تخطىء فى السياسة ينبغى أن نكون ثوريين لا مصلحين[١] ، وبذلك انتهى "ستالين" الى أن قانون الثورة البروليتارية العنيفة القائم على تدمير جهاز الدولة البرجوازية هو قانون حتمى للحركة الثورية البروليتارية ، وهو أمر أكدته ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ التى - على حد قوله - اماطت اللثام عن كذب الاشتراكيين الديمقراطيين وفساد دعواهم القائلة بامكانية تحقيق الانتقال السلمى الى الاشتراكية بواسطة البرلمانية البرجوازية .

غير أن "ستالين" و " لينين" - تحفظا فيما يتصل بالمستقبل البعيد اذ سلما بامكانية الانتقال السلمى الى الاشتراكية فى بعض البلاد الرأسمالية بشرط انتصار الثورة البروليتارية فى البلاد الرأسمالية الرئيسية ، فاذا ما حل الحصار الاشتراكى محل الحصار الرأسمالى ، فان الرأسماليين سوف يذعنون للظروف الدولية المناهضة لهم فيتنازلون للبروليتاريا عن المناليد الفعلية للسلطة - الا أن " ستالين" وان كان قد اعترف وأيد وجهة نظر مؤسسى الماركسية اللينينية بامكانية تعدد مسالك التحول الاشتراكى ، وهو ما أوضحه فى تقريره المشهور المقدم للمؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعى السوفييتى فى مارس ١٩٣٩[٢] ، فانه قد فرض - طوال عهده - حظرا مطلقا على أية دعوة فى هذا الشأن ، ووضحت هذه الصورة جلية فى أعقاب ادانة الموقف المستقل الذى اتخذه الزعماء اليوغوسلافيون فى صيف عام ١٩٤٨، اذ نعتهم " ستالين" بالكفر بالماركسية اللينينية .

---

(١) الدكتور عبد الحميد حشيش ، ثورة ٢٣ يوليو والنظرية العامة للثورة ، طبعة أولى ١٩٦٨ ص ٧٠ .

(2) Stalin : Les Questions de léninisme, éd sociales, T. 2, Paris, I947, p. 30I-302.

والجدير بالذكر أن الاتحاد السوفييتى والاحزاب الشيوعية المشايعة له قد تمسكا طوال عهد ستالين بهذا الموقف المذهبى ، ولكنه منذ المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى المنعقد فى فبراير ١٩٥٦ ، بعد وفاة ستالين حدث تحول للماركسية - اللينينية فى تصورها للثورة الاشتراكية ولاسلوب الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية استجابة للظروف المستحدثة على الصعيدين الدولى والداخلى، تلك الظروف التى اعطت انطباعا ببزوغ احتمال الانتقال السلمى للاشتراكية بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة .

وتؤكد الأحزاب الماركسية - اللينينية (١) أن الظروف الراهنة تختلف عن تلك التى كانت سائدة حين استولى الحزب البلشفى على الحكم فى روسيا ، تلك التى فرضت على التجربة البلشفية طابعها القاسى والدامى الذى علق بها ، لكن الظروف الجديدة - فيما ترى هذه الاحزاب، ملائمة للمد الاشتراكى السلمى. ويمكن رد هذه الظروف الجديدة الى اقتران تزايد قوى الاشتراكية باضمحلال القوى الرأسمالية ، ويعد نجاح التجربة السوفيتية وتكوين المعسكر الاشتراكى العالمى من ابرز سمات هذه الظاهرة ، فقد قصمت الثورة الروسية وحدة البنيان الرأسمالى العالمى ، وانقسم الى معسكرين متصارعين، ومن هذه الظروف الجديدة ايضا - فيما ترى الأحزاب الشيوعية - تفاقم أزمة الرأسمالية العالمية ، فقد تكونت المجموعات الاحتكارية الكبرى التى توقعها لينين ، وهى فيما يرى مفكرو هذه الاحزاب علامة نضج " الرأسمالية المحتضرة " للتحول الاشتراكى فضلا عن أن الظروف الجديدة قد أظهرت اطراد تعاظم نفوذ الأحزاب

---

(١) راجع ، برنامج الحزب الشيوعى السوفيتى الثالث ، موجز تاريخ الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى، موسكو ١٩٧٠ ص ٤٠٨ وبعدها ، بريجينيف على النهج اللينينى موسكو ١٩٧٢ .

الشيوعية ، واخفاق ايديولوجية الاحزاب الاصلاحية ، واسهام ثورات التحرر الوطنى فى تقويض أركان الرأسمالية الاحتكارية عن طريق سعيها لتحقيق استقلالها الاقتصادى بعد أن فازت باستقلالها السياسى.

وترتيبا على هذه التغييراتالمستحدثة استخلصت الايديولوجية الماركسية ـ اللينينية توافر احتمالات التحول السلمىللاشتراكية داخل الدول الصناعية المتقدمة ، ويكون ذلك عن طريق دعوة الأحزاب الشيوعية فى هذه البلدان الى المشاركة فى الحركات الديمقراطية الجماهيرية المناهضة للاحتكارات الرأسمالية ، ذلك أن تحين الفرصة للقيام " بثورة ديمقراطية " تنتقل السلطة بموجبها الى ائتلاف القوى الديمقراطية التى تجرى سلسلة من التأميمات يتحقق بها تحول ثوراتالديمقراطية الشعبية الى ثورة اشتراكية. وتطلق هذه الايديولوجية على القوى الثورية الجديدة ، تسمية " محركات الثورة " وهى تتألف من الطبقة العمالية التى ينعقد لها الدور القيادى فى الثورة الاشتراكية ، ومن القوى الشعبية الوطنية (فلاحين، مثقفين ، طبقاتمتوسطة) التى تشكل قطاعا جماهيريا كبيرا ، وهكذا يصبح فى الامكان استبدال حكم عملاء الاحتكارات الكبرى بحكم القوى الديمقراطية المؤتلفة التى ترسى صرح القاعدة الاقتصادية الاشتراكية .

وترتيبا على كلما تقدم فانه تبعا للظروف والاحداث الذاتية لكل مجتمع وهو فى سبيله نحو التحول الاشتراكى ، قد تكون أداة اسناد السلطة ديمقراطية أو ثورية أى عن طريق المؤسسات الدستورية القائمة أو فى غيبتهما ، بمعنى أن نمطا واحد منها لا يصلح أن يكون معيارا ثابتا ومحددا فى كلزمان ومكان .

الفصل الثالث

ممارسة السلطة في المجتمع الاشتراكي

قيام السلطة بممارسة اعمالها أثر تابع لعملية الاسناد ، فالممارسة مظهر حركة السلطة ونشاطها ، ودليل وجودها واستمرارها ، وكان أمرا طبيعيا أن يختلف نوع الممارسة ونطاقها من مجتمع لآخر ، بل في المجتمع الواحد بين مجال وآخر تبعا لاختلاف نظام الحكم ، وتبعا لنوع السلطة أهي ديمقراطية أم ثورية ؟

وتأخذ الممارسة في التطبيق الاشتراكي أحد طابعين أساسيين :

الأول : طابع التقيد والالتزام ، وفي هذه الحالة تلتزم السلطة في ممارستها لأعمالها بالدستور القائم الذي يحدد لها نشاطها العام ويضع ضوابط الحكم الاساسية ، وسير السلطات وحقوق المواطنين تجاه السلطة .

الثاني : طابع التحرر والانطلاق : وفي هذه الحالة تعمل السلطة ، وتمارس نشاطها من واقع التحرر من أي قيد قانوني اللهم الا قيد الهدف الاشتراكي .

وهكذا تصطبغ الممارسة في المجتمع الاشتراكي اما بصبغة الشرعية الدستورية ، واما بصبغة الشرعية الثورية . ومرد ذلك اختلاف أداة الاسناد التي قامت عليها السلطة في المجتمع الاشتراكي ، فان هي كانت أداة ديمقراطية ، فذلك يعني أن الحكام مختارون ، وهذا يستتبع أن تجري نشاطاتهم من خلال القنوات الشرعية والدستورية القائمة التي جاءوا بوسائلها وأدواتها ، وهو ما يضفي على عملهم طابع الالتزام والتقيد .

وان هى كانت أداة ثورية ، فذلك يعنى أن تجرى نشاطات الحكام من خلال القنوات والأدوات الثورية ، وهو ما يضفى على ممارستهم لأعمال السلطة طابع التحرر والانطلاق من أى قيد الا قيد الهدف الاشتراكى .

وما بين هذا الطابع أو ذاك تتسم الممارسة فى التطبيق الاشتراكى بالبطء أو بسرعة الانطلاق نحو البناء الاشتراكى ، وذلك تبعا لما اذا كانت الممارسة واقعة من منطلق ديمقراطى ملتزم أم ثورى متحرر . أى تبعا لما اذا كانت السلطة ديمقراطية اشتراكية أو اشتراكية ماركسية .

والجدير بالبيان أن السلطة فى المجتمع الاشتراكى الماركسى غالبا ما تتحول بعد أن يستتب الأمر للنظام الاشتراكى من مجال الشرعية الثورية الى مجال الشرعية الدستورية .

واذا كانت الممارسة الاشتراكية لا تخضع فى التطبيق لمفاهيم جامدة أو متماثلة ، فان ذلك يعنى تعدد مناهج ومسالك التطبيق ، وهو ما يؤدى بالتالى الى تنوع برامج السلطة ، واختلاف اساليبها وأدواتها فى معالجة معارضيها الأمر الذى ينعكس أثره على المؤسسات الدستورية التى تعمل السلطة من خلالها .

وترتيبا على ذلك قسمنا هذا الفصل لمباحث ثلاثة ، خصصنا الأول منه لدراسة تعدد مناهج وبرامج السلطة الاشتراكية ، والثانى لدراسة السلطة الاشتراكية وفكرة المعارضة ، والثالث لدراسة الاطار الدستورى للممارسة الاشتراكية .

مبحث أول

تعدد مناهج وبرامج الاشتراكية

بات واضحا في أعقاب الحرب العالمية الأولى انقسام الحركة الاشتراكية التي كانت تربط الاحزاب الاوربية الاشتراكية بالفكر الماركسي، وذلك نتيجة للنزعة الاصلاحية التي آمنت بها هذه الاحزاب ، وكان من شأنها هجر شعارات الماركسية الثورية وتبني اساليب الديمقراطية التقليدية (١)، فقد آمنت هذه الأحزاب بإمكانية اجراء التحول الاشتراكي عن طريق الاصلاحات الديمقراطية التقليدية . وكان من شأن ذلك الاتجاه تعدد مناهج التطبيق الاشتراكي بما يعنيه من خلاف حول الاساليب التي تتبعها كل من الاشتراكية العلمية والاشتراكية الديمقراطية للكشف عن نشاطها فيما تقدمه من برامج .

وعلى ذلك خصصنا هذا المبحث لدراسة تعدد مناهج التطبيق الاشتراكي والبرامج الاشتراكية ، في مطلبين متتالين :

المطلب الأول

تعدد مناهج التطبيق الاشتراكي

ظلت الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية التي تبنت أساليب الديمقراطية التقليدية حتى عام ١٩٤٥ تعلن ولاءها ، ولو إسميا ، للمبادئ الماركسية الاساسية فيما قضت به من حتمية فناء النظام الرأسمالي ، والدعوة الى اقامة مجتمع لا طبقي، وانحصر الفارق الأساسي بين هذه الاحزاب ، والاحزاب الاشتراكية اللينينية في منهاج التحول .(٢) غير أن الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية

---

(١) ج. هـ. كول : تاريخ الفكر الاشتراكي (الدولية الثانية) مجلد ٣ جزء ٢ ، المصدر السابق ص ٦٠٣ .

(2) Droz : op. cit, p. 175.

الاوربية ، ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية طرحت العقائد الماركسية ، وأصبحت الماركسية بالنسبة لها مجرد علم التطور الاجتماعى، وفقدت وظيفتها كنظرية ثورية ترسم منهاج ثورة اجتماعية ، بمعنى أن الماركسية بالنسبة لهذه الأحزاب قد اصبحت مجرد أداة ضمن أدوات أخرى لفهم التاريخ ، وليست أداة لصنعه ، ومن ثم دارت برامج هذه الاحزاب على قاعدة الالتزام بالبنيان الاجتماعى والسياسى القائم ، وتحدد طموحها عند مجرد المشاركة فى تسيير المؤسسات السياسية القائمة . وهذا يعنى أن الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الاوروبية قد آمنت بما بلغته مجتمعاتها من وعى سياسى والتمسك بالقيم الراسخة التى تشكل بالنسبة لها حضارتها ، وهو ما جعل مثل هذه الاحزاب تأخذ عن اجتهاد وتترك عن اجتهاد فلا تتقيد بأغلال عقيدة ثابتة أو بقيود ايديولوجية متحجرة ، ففرقت بذلك بين التطور الذى فيه معنى التسلط وحمل الناس على عقيدة بعينها دون غيرها ،وبين التطور الذى فيه معنى الاقناع والاقتناع .

وقد عكس هذا الاتجاه مؤتمر الاشتراكية الدولية المنعقد فى فرانكفورت عام ١٩٥١،فقد أكد هذا المؤتمر مبدأين أساسيين:

١- عدم التزام اعضائه بالماركسية .

٢- أن الاشتراكية دولية لا تخضع لمفاهيم جامدة أو متماثلة ، وهو ما يعنى أن الاشتراكيين مهما كانت عقائدهم مؤسسة على الماركسية أو على مناهج أخرى لتحليل المجتمع ، ويستوحون مبادىء دينية أو انسانية ، فانهم جميعا يكافحون من أجل هدف واحد : نظام للعدالة الاجتماعية وحياة أفضل .

وتأسيسا على ذلك فقد أباح المؤتمر تعدد مناهج التطبيق الاشتراكى .

والجدير بالذكر أن هذا الموقف المتطور للأحزاب الاشتراكية

الديمقراطية الاوربية قد ارتكز على أساس تشكك اعضائها فى سلامة التحليل الماركسى لتطور البنيان الرأسمالى . وأوضح مفكرو هذه الاحزاب عدم صحة ما تنبأ به ماركس بشأن التكاثر الكمى للطبقة البروليتارية ، وحتمية انقسام المجتمع الى طبقتين متصارعتين. فقد نشأت فئات جديدة اجتماعية وسيطة بين طبقى البرجوازية والبروليتاريا ، ولم يقم تعارض مطلق بينهما ، وانما اتسم المجتمع الرأسمالى الاوروبى بطابع برجوازى ملحوظ نتيجة ارتفاع مستوى معيشة قطاع عريض من الشعب . فلم يصدق قانون الاملاق المطلق اذ "أبى العاملون أن يصبحوا لاشىء، أملا فى أن يصيروا كل شىء"(١) . كما أن الملكية لم تعد حكرا على اقلية من الملاك بل تزايد عدد الملاك على خلاف تنبوءات ماركس خاصة وقد اتاح نظام الشركات المساهمة للعديد من صغار المدخرين امكانية المشاركة فى الانتاج ، فضلا عن أن الملكية قد زالت عنها خصائصها التقليدية ، وبدأ تكييفها مبهما بعد أن كُبلت بالعديد من القيود والأثقال ، وانتقلت سلطة القيادة الفعلية من الرأسماليين الى العلماء والخبراء والمنظمين الذين وكل اليهم أمر تسيير دفة المجتمع (٢)، بمعنى انتقال سلطة اصدار القرار الحقيقى الى ايديهم .(٣) ويضيف هؤلاء المفكرون الى ذلك قولهم أن البنيان

(I) Duverger : La democratie sans le peuple; Editions du seuil, Paris, I967, p. II7.

(٢) راجع تمايز الدوافع والسلوك بين الفنيين والخبراء والعلماء فى ادارة المشروعات عن تلك الدوافع التى تحرك الراسماليين.

Denis (H.) et Lavigne (M.) : Le probleme des prix en Union Sovietique, éd. Cujas, Paris, I965.

(٣) والواقع أن هذه الظاهرة ليست قاصرة على الدول الرأسمالية المتقدمة بل ان نفس الشىء يوجد فى الدول الاشتراكية المتقدمة فنيا ، ولذلك مالبث أن ظهر التناقض بين طبيعة المجتمع الصناعى الحديث (رأسمالى - اشتراكى) وما يقتضيه من معرفة فنية متزايدة فى القرارات ،وبين النظام السياسى الذى يجعل السلطة فى يد الرأسمالى فى الدول الرأسمالية أو فى يد الحزب فى الدول الاشتراكية .

الاقتصادى فى الدول الغربية أصبح بنيانا مختلفا يقوم فيه قطاع عام عريض يشغل مكانة بارزة توفر له قدرة التأثير بفاعلية فى مجموع الاقتصاد القومى، وتوجهه نحو خدمة الأهداف الاشتراكية ، ويشار أيضا الى تطور الديمقراطية التقليدية ، ونجاح العاملين فى الفوز بحرياتهم السياسية، فضلا عن المكاسب العمالية الملحوظة التى حققتها الاحزاب الاشتراكية ، وذلك أمر ينتفى معه القول بأن دول الديمقراطيات التقليدية ليست سوى واجهة تستر قبضة وسيطرة الطبقة البرجوازية .

ونتيجة لما تقدم فقد خلصت الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية الاوربية الى أن الماركسية قد انهت رسالتها التى تحصلت فى ايقاظ الشعور الطبقى العمالى ، وفى تسليط الاضواء على أهمية العوامل الاقتصادية ، فلم تستبق منها الا الخطوط العريضة لنقدها للرأسمالية ، ويعبر برنامج الحزب الديمقراطى الاشتراكى الألمانى الذى اقره مؤتمر الحزب المنعقد فى " جودسبرج" فى نوفمبر عام ١٩٥٩ عن هذا الاتجاه .(١)

واذا كان الأمر كذلك بالنسبة للاحزاب الاشتراكية الديمقراطية داخل مجتمعاتها التى تتبنى فى الأصل والجوهر نظاما رأسماليا فان الأمر لا يختلف عنها فى تلك المجتمعات النامية التى أقامت نظام الحكم فيها على أساس اشتراكى ديمقراطى، فربطت بين محاسن كل من الاشتراكية والديمقراطية ، واقتنعت بأساليبها وأدواتها التى تتفق وبيئتها وقيمها ، وعلى ذلك فقد هجرت هذه النظم فكرة الصراع الطبقى ، واحلت بديلاً عنها فكرة السلام الاجتماعى ، والوفاق أو التعاون الطبقى ، وهو ما يعنى أخذها بفكرة سيادة قوى الشعب العاملة المتحالفة بديلاً عن فكرة سيادة الشعب – طبقة ، وبذلك تصبح السلطة لديها سلطة هذه القوى (عمال ، فلاحين ، مثقفين ، رأسمالية وطنية) بديلا عن سلطة الحزب

(I) Droz (J.) : op. cit, p. 323.

الواحد الممثل للطبقة الحاكمة ، فضلا عن هجرها لأداة الاستفتاء الشورية، ولأن الدولة فى هذه الدول هى منظم حياة الجماعة ، وأداة التوفيق بين صالحها وصالح الفرد فانها هجرت ايضا فكرة اضمحلالها وزوالها ، وفى الجانب الآخر هجرت مساوىء الديمقراطية القائمة على الاحتكار والاستغلال .

أما الاشتراكية الماركسية ، فنرى انها وإن آمنت بالمذهب فكراً وعقيدة ، فان بعضها ، ومن خلال تجاربها وواقع ظروفها وتكوينها الاجتماعى أمكن لها أن تطوع من مبادىء هذا المذهب بما يتفق مع مقتضى الحال والاحداث الخارجية والداخلية على السواء ، وهذا يدل على أن النظرية يمكن أن تخالف التطبيق ، وأن الواقع يمكن أن يغير من المبادىء .

ومما يثبت ذلك على سبيل المثال : أن أصول الماركسية تقرر مبدأً أو قانوناً أساسياً مؤداه اضمحلال الدولة وزوالها ، وقد أثبت الواقع والتطبيق السوفيتى - وهو رائد التجربة - عدم امكانية تحقيق هذا الاصل الماركسى ، فالدولة - كل دولة - هى فى المذهب الماركسى تعبير صادق عن الواقع الاقتصادى السائد ، ومجرد أداة لسيطرة الطبقة الحاكمة ، وعلى ذلك فهى تسقط وتتلاشى بالضرورة بعد مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا وقيام المجتمع الشيوعى اللاطبقى ، الا أنه بالرغم من مرور أكثر من سبعين عاما على ممارسة السلطة الاشتراكية السوفيتية الملتزمة عقائديا ومذهبيا بهذا المبدأ (مبدأ تلاشى وزوال الدولة) انها لم تستطع تحقيقه ، ويرجع ذلك فى الواقع الى أن العلة التاريخية التى تقيم صحة هذا المبدأ لم تتحقق ، وتتمثل هذه العلة فى سقوط الرأسمالية العالمية كطوق معاد للحرية الماركسية وفى التحول الى المجتمع الشيوعى ، وكلاهما لم يحدث للآن[1] . وقد

---

(١) وقد أشار برنامج الحزب الشيوعى السوفييتى الثالث عام ١٩٦١ أن بناء الشيوعية سيتخطى حدود العقدين من السنين اللذين يشملهما البرنامج - راجع موجز تاريخ الحزب الشيوعى ، المصدر السابق ص ٤٣٨ .

شبت عملا أن سلطان الدولة فى الاتحاد السوفييتى آخذ فى الازدياد لا الى الاضمحلال توطئة للزوال. وآية ذلك ما أعلنه ستالين[١] عقب اعلان انتصار الاشتراكية من استمرار الدولة حتى مرحلة الشيوعية، وساق ستالين تبريرا لذلك مؤداه أن الثورة الاشتراكية لم تتحقق الا فى بلد واحد هو الاتحاد السوفيتى، فضلا عن التطويق الرأسمالى لها والعمل على هدم تجربتها بل ذكاء الحقد الخارجى عليها ومعاونة العملاء فى الداخل لتقويضها[٢]، وعليه خرج ستالين عن المفهوم الجامد الذى يقضى باضمحلال الدولة فى هذه الفترة التى أعلن فيها زوال الرأسمالية وقيام الاشتراكية، بل زاد على ذلك ونادى باستمرار بقائها حتى بلوغ الاتحاد السوفيتى مرحلة الشيوعية وهكذا تغيرت المفاهيم الماركسية فى هذا الشأن، وأضحى بقاء الدولة مرتهنا بالاعتبارات الدولية دون الاعتبار الطبقى الذى تحدث عنه ماركس وانجلز واتباعهما.[٣]

الا أنه التزاما من القيادة السياسية السوفيتية التى اعقبت حكم ستالين بالمفهوم الماركسى للدولة، فان تلك القيادة قد ميزت بين المراحل المختلفة لنمو دولتها، فقد أعلن خروشوف[٤]

---

(١) راجع تقرير ستالين الى المؤتمر الثامن عشر للحزب بشأن نشاط اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى :
Stalin : Les Questions du Léninisme, Editions sociales, Paris, I945, T.2, p. 304-305.

Leonard (W.) : L'ideologie Soviétique contemporaine, T.II, Payot, Paris, I963, p. 255.
(2) Stalin : op. cit, p. 30I- 305.
(3) Brimo (Albert) : Les grands Courants de la philosophie du droit et de l'Eta, 2 éme éd, Pedone, Paris, I968, p. 235.

(٤) تقرير خروشوف المقدم الى المؤتمر الواحد والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى المنعقد فى يناير ١٩٥٩ – راجع موجز تاريخ الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى، دار التقدم موسكو، ١٩٧٠ ص ٤٢٩، ٤٣٤، ٤٤٣.

ان بلاده قد استكملت صرحها الاشتراكى ومن ثم بات فى الامكان البدء فى المجتمع الشيوعى، ورتب على ذلك اعلانه بانتهاء مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا التى قامت غداة الثورة الاشتراكية وامتدت طوال الفترة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية ،واعلان قيام دولة جديدة تلائم مرحلة الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية وهى ما أطلق عليها المؤتمر الثانى والعشرون للحزب الشيوعى المنعقد فى اكتوبر ١٩٦١ " دولة كل الشعب" – وفى هذا الاعلان دليل جديد على أن المبدأ الماركسى القائل بأن الدولة أداة الطبقة الحاكمة غير صحيح ، لأنه وأمام هذا الاعلان فأى طبقة اذن هى التى تحكم دولة كل الشعب ؟!!

والجدير بالذكر أن فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية تمثل فى الفكر الماركسى مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا ودولة البروليتاريا ، وهى تضمحل وتزول فى المرحلة العليا ، لكن هذا المبدأ وجد تفسيرا مغايرا لدى " كيم ايل سونج" اذ رأى أن فترة الانتقال ممتدة حتى بعد مرحلة الشيوعية العليا ولحين انتهاء الرأسمالية من العالم وذلك لديه يعنى بقاء دولة البروليتاريا لحين تحقيق ذلك، وهو فى ذلك يقول :"... وحتى بعد احراز النصر الكامل للاشتراكية فى بلدنا كوريا أى حتى بعد انجاز مهام فترة الانتقال ، فان دولة ديكتاتورية البروليتاريا ستبقى ولن تسقط حتى بلوغ مرحلة الشيوعية العليا طالما لم تتحقق الثورة العالمية بعد ، وطالما تظل الرأسمالية والامبريالية على قيد الحياة ، اما اذا ظهرت الثورة الاشتراكية ظافرة على نطاق العالم كله أى فى كافة البلدان واندحرت الرأسمالية تماما .. هنا فقط يمكن تطابق فترة الانتقال وديكتاتورية البروليتاريا .. أى أن فترة الانتقال تظل باقية صالحة كسند ومبرر لبقاء الدولة حتى تنهار الرأسمالية تماما

وتظفر الاشتراكية تماما .. هنا لا نكون بحاجة للدولة !! "(١).
هنا نلاحظ أن دولة البروليتاريا لا تضعف ولا تضمحل طالما بقيت طبقة رأسمالية فى أى دولة !!

ومن جانب آخر نرى واقعا مغايرا لهذه المفاهيم فى دولة ماركسية كيوغوسلافيا . فقد أمكن لها من خلال تجربتها وواقعها أن تكسر سطوة الدولة لا تمهيدا لزوالها وانهيارها بل تمهيدا لتقليل شأنها وسلطانها بحيث تصبح ديكتاتورية بروليتارية من نوع خاص، وهى بسبيلها لذلك اعترفت للهيئات الشعبية بكافة تنظيماتها بكثير من السلطات السياسية والاقتصادية والتى كانت فى أولى مراحل تجربتها من اختصاص الدولة .

وقد وجد تطويع مبدأ زوال الدولة صداه فى دستور يوغوسلافيا الصادر عام ١٩٧٤ ، ذلك أن فكرة الدولة التى احتضنها هذا الدستور تعتبر نقدا جذريا لمفاهيم تسلط الدولة والمفاهيم الفوضوية التى تنادى بالغائها تماما ، وقد عبّر عن ذلك " ميالكوتودروفيتش " (٢) بقوله " ان الدستور اليوغوسلافى لم يتعرض لبخس قيمة الدولة كأداة بيد الطبقة العاملة تحقق وتضمن بها تطور البلاد الاشتراكى القائم على التسيير الذاتى، بل تعرض فقط لمجمل تنظيم الدولة المناسب للوظيفة التى يفرضها عليها تطور العلاقات الاشتراكية القائمة على التسيير الذاتى ، وانطلاقا من هذا المفهوم فان صلاحيات الدولة تنكمش بابدال

---

(١) من خطابه أمام حقل عمل الحزب الايديولوجى الذى القاه بعنوان " حول مسألتى فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ودولة البروليتاريا الديكتاتورية " . مطبعة الجمهورية ، بغداد ١٩٧٠ ص ١-٢٦ .

(٢) من تقريره المقدم فى جلسة القوميات اليوغوسلافى فى ٧٤/١/٢٢ والمتعلق باقتراح دستور يوغوسلافيا الاشتراكية الفيدرالية (ملحق الدستور ص ٣٨ ، ٣٩) .

وظائفها بضوابط العمل الحر المشارك لكافة المواطنين ، كما تجرد الدولة الى أبعد حد ممكن من الحقوق والصلاحيات التي تمكنها من وظيفة القابض على المملوكات الاجتماعية - فكلما تحكّم العاملون والمواطنون المنتظمون سياسيا وعلى أساس من التسيير الذاتي في شروط ووسائل ونتائج العمل، تقدم تمسيرة تحويل الدولة من قوة غريبة ومتسلطة تجثم فوق صدر المجتمع الى أداة طيعة بيد المجتمع نفسه ، وفوق هذا وذاك تواصل الدولة دورها ووظيفتها الكلاسيكية مثل صيانة أمن ووحدة البلاد والأراضي اليوغوسلافية ".

وأيا ما كان خروج الدول الاشتراكية على المفاهيم الماركسية خاصة بزوال الدولة وانتهاء حكم ديكتاتورية البروليتاريا واختلاف نظرتها ومفهومها ، فان الثابت أن مجتمع السلام والوئام الذي تنبأ ماركس بحتمية قيامه بغير طبقية ،وبالتالي بغير سلطة سياسية يعتبر أمراً مستحيل التحقيق الا بتوافر شرطين :

الأول : ضمان ثبات العوامل الاقتصادية وعدم تغيرها بعد الانتقال الى الشيوعية أو مراحلها العليا وهذا يفترض الوقوف بالتقدم التكنولوجي عند مستوى معين لا يتعداه ،لأن التقدم يغير من علاقات الانتاج بصورة مستمرة ، وبالتالي يغير من البناءات العلوية للمجتمع !! ، وفي ذلك ينقُض "ماركس" نفسه حين يقرر بأن الشيوعية ذاتها يمكن أن تنطوي على مراحل، وهذا يعني استمرار التقدم في المجتمع الشيوعي، واستمرار التقدم مؤداه استمرار التطور ،واستمرار التطور في اللغة الماركسية يعني استمرار الصراع والصراع يعني المتناقضات ، وكل هذا وذاك يستلزم وجود الدولة ، وهكذا تبدو الدولة بالمنطق الماركسي ذاته ضرورة حتمية .

الثاني : ضمان ثبات النوازع الانسانية النفسية منها والغريزية ، وهذا مستحيل، فلو كان الانسان كمّا فقط لحلت

مشاكل الانسانية حيث يخضع الكم لقواعد ثابتة من العد والاحصاء ، لكن الانسان كَيْف أيضا، يتسم بالروح والادراك والمشاعر ، ومن هنا يصعب ضبطه وتكييفه ثم تشبيته على نحو معين لا يخرج عنه ، أو يحيد ، ومادام الامر كذلكفلابد منأداة وهى الدولة تنظم علاقاته مع الآخرين .

واذا كانت دول الاشتراكية الماركسية لا تخضع فى التطبيق الاشتراكى للمفاهيمالجامدة أو المتماثلة فيما بينها رغم وحدة العقيدة والفكر، فان ذلك ينطبق أيضا بالنسبة لدول هى فى الأصل ليست ماركسيةولا تدينبالمذهب الماركسى، وعلى ذلك فدول العالم الثالث وهى بسبيلها نحوالأخذ بالحل الاشتراكى كحل حتمىلمشكلات التخلف بها نبذت الكثير من المفاهيم الماركسية.وأخذت من واقع بيئتها وتراثها ما استطاعت به أن تكيّف تطبيقاتها من واقع تجاربها الذاتية ، وهى وان أخذت ببعض خصائص النظام الماركسى ، ومثاله ما أخذت به بعض الدول من اتباع نظام الحزب الواحد الا أن مفهومه ودوره وخصائصه وأسلوب عمله وتنظيمه يغاير المفهوم الماركسى .

وهكذا ، ومن واقع التجربة والتطبيق الاشتراكى يمكن تباين تطبيقات الاشتراكية من مجتمع لآخر ، وهذا التباين قضى على الادعاء القائل بواحدية الاشتراكية العلمية كمبدأ ونظرية أو خضوعه لقوانين ومفاهيم جامدة أو متماثلة ، الأمر الذى أدى بالاتحاد السوفيتى نفسه بدءا من عام١٩٥٤(بعد عهد ستالين) الى الاعتراف والتسليم بتنوع مسالك التحول الاشتراكى(١)

(I) Chkhihvadze (V.M.) : The Soviet State and law, Institute of state and law, Academy of science of the U.S.S.R; soviet political science association, progress publishers, Moscow, I969, p. 38. & Leonard : op. cit, p.I25 ets.

وهذا ما كشف عنه التقرير الذى قدمه خروشوف الى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى فى فبراير عام ١٩٥٦ وأصدر فى المؤتمر قراره بالاجماع بأنه " من الشرعى تماما أن تكون أشكال الانتقال الى الحركة فى السمتقبل أكثر تنوعا تبعا للبلاد ". كما ظهر هذا الاتجاه فى البرنامج الثالث والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى الذى أقره المؤتمر الثانى والعشرون للحزب عام ١٩٦١، وهو نفس الاتجاه الذى تبناه مؤتمر الاحزاب الشيوعية المنعقد فى موسكو اعوام ١٩٥٧، ١٩٦٠ ، ١٩٦٩ - وفى عام ١٩٥٩ ، وقد أشادت هذه المؤتمرات بتعدد مناهج التطبيق الاشتراكى، وبمناقبة لما يحدثه من ثروة وذخيرة من التجارب الاشتراكية فضلا عن كونه ينطوى على العودة لتعاليم "ماركس و انجلز ولينين"، الذين أجمعت كتاباتهم على ابراز أهمية الخصائص القومية ، ووجوب مراعاة الظروف الذاتية لكل دولة فى اجراء عملية التحول الاشتراكى، وهو ما قرره "ماركس" فى دعوته للثورة العمالية حين قال " لم نزعم وحدة مسالك بلوغ هذا الهدف فى كل مكان . فنحن ندرك ضرورة مراعاة انظمة وعادات وتقاليد المناطق المختلفة "(١)، وهو ما قرره " لينين" حين أوضح " أن الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية ، سيولّد حتما وفرة كبرى من الاشكال السياسية المتنوعة ، ولكن جوهرها سيكون واحدا : ديكتاتورية البروليتاريا "(٢).

وهكذا عدلت الايديولوجية الماركسية - اللينينية عما كان مقررا فى عهد " ستالين" من فرض التقيد بشكل التطبيق السوفييتى للماركسية والقول بوحدانية النموذج الاشتراكى المتمثل فى التجربة السوفيتية ، وترتيبا على ذلك يصير النموذج السوفييتى مجرد أحد مناهج الاشتراكية دون أن يكون الشكل الحتمى لكل تجربة ماركسية (٣)

(I) Stépanova (E.) : Karl Marx, Editions en langues étrangères, Moscow, p. I04.

(٢) لينين ، الدولة وثورة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠ ترجمة لطفى فهيم ، ص ٤٧ .

وليبقى بقاء التحول الاشتراكى بعيدا عن شوائب المراجعة اليمينية أو غيرها - كما يقرر الماركسيون - فان الايديولوجية - اللينينية لا تفتح مبدأ تعدد مناهج التطبيق الاشتراكى على مصراعيه دون قيود ، فهى تشترط بجانب ذلك الزام التحول الاشتراكى بقوانين معينة تسمى بالقوانين الاساسية من الرأسمالية الى الاشتراكية ، وهى :

١- القضاء على الملكية تماما ، ويكون ذلك اما بنزعها طفرة واحدة أو تدريجا ، فشكل انتقال الملكية لا يهم ، وانما المهم أن تصبح الملكية لجميع أدوات ووسائل الانتاج ملكية اشتراكية .

٢- الدور القيادى للحزب الشيوعى ، وهو من القوانين الاساسية التى تعد ركنا جوهريا فى أى تنظيم سياسى ماركسى حتى لو أباح هذا التنظيم الكثرية الحزبية .

٣- الدور القيادى للطبقة العاملة ، وبغض النظر عن أساليب الانتقال الى الاشتراكية فان تصدر الطبقة العاملة للعمل والقرار السياسى والاقتصادى من الامور الضرورية باعتبار أن هذه الديكتاتورية ، هى وحدها التى تحوى الديمقراطية الأصلية ، أى ديمقراطية كل العاملين .

وتأسيسا على ما تقدم ، فان تمسك الايديولوجية الماركسية - اللينينية بما تسميه القوانين الأساسية (الغاء تام للملكية ، دور قيادى للحزب الشيوعى ، دور قيادى للطبقة العاملة) أمر وان عكس ولاء هذه الايديولوجية للعقيدة الماركسية ، فانه لا يستجيب للوضع البالغ التنوع القائم فى مجتمعات العالم المختلفة ، والتى تخضع كل منها لخصائصها الذاتية والوطنية ، ومن ثم يتعين الخروج على هذه القوالب أو القوانين الجامدة وعدم الخضوع لها عند التطبيق كلما دعت ظروف المجتمع ذلك وهو بسبيله للتحول الاشتراكى

حتى تصبح – وبحق – الاشتراكية حرية دولية طالما كان الهدف النهائى يضمن تحقيقها بجناحيها السياسى والاقتصادى .

وازاء تعدد مناهج التطبيق الاشتراكى تبعا لاختلاف عقيدتها وفلسفتها كان لابد أن يظهر ذلك واضحا على ما تقدمه السلطة الاشتراكية من برامج يظهر خلافها جليا فى المجتمعات الديمقراطية الاشتراكية عنها فى الدول الماركسية ، وهو ما نوضحه فى المطلب القادم .

المطلب الثانى

البرامج الاشتراكية

هناك فارق بين المجتمعات الاشتراكية المذهبية ، أى تلك التى تدين بعقيدة محددة لاصول رواسخ ومسلمات لمبادىء يكشف عنها المذهب ، وبين تلك المجتمعات غير المذهبية ، أى تلك التى لا تدين بأسلوب نوعى محدد عند التطبيق الاشتراكى .

وفارق أيضا بين المجتمعات التى تقوم فى الأساس على تبنى النظام الاشتراكى وبين تلك التى لا يقوم نظام الحكم فيها على تبنى النظام الاشتراكى، لكن توجد بها أحزاب اشتراكية .

وفى هذه المجتمعات أو تلك أهداف اشتراكية تسعى كل من السلطة الاشتراكية أو الاحزاب الاشتراكية الى تحقيقها . وهذه الأهداف فى اجمالها تمثل بالنسبة للسلطة الاشتراكية أو الأحزاب الاشتراكية الركيزة الأساسية التى تبنى عليها تصورها للحل الاشتراكى. وكان طبعيا أن تتبلور هذه الأهداف فى برامج ، وهذه قد تكون **برامج خطط أو برامج انتخابية** .

ولكى تكون البرامج الاشتراكية فعالة تحدث أثرها وتأثيرها

فى المجتمع الاشتراكى ونفسية المواطن الاشتراكى، فانها لابد أن تقوم على مجموعة من الأسس التالية :-

١- أن تكون محققة لأهداف الجماعة ورغبات المواطنين وميولهم فالمواطن يستجيب لما تتطلبه الجماعة التى ينتمى اليها اذا كانت برامجها كاشفة عن قيمها وأهدافها، ومحققة لفكرتها عن الصالح العام، فاذا لم تكن كذلك فان ولاءه يضعف، ويحس عدم الانتماء، وكلما استطاع البرنامج الاشتراكى ان ينسق ويربط بين صالح الجماعة وصالح الفرد كان موفقا فى التفاف الجماعة والفرد حوله على السواء .

٢- أن تحقق هذه البرامج حاجات المواطنين المتعددة فى جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأن تكون قابلة للتغيير نحو الافضل فى ضوء الاحتياجات المتجددة .

٣- ارتباط هذه البرامج بقيم المجتمع ومفاهيمه وتطلعاته المتجددة والمتطورة، وبذلك لا يحدث الاغتراب بين الجماعة والفرد .

برامج الخطط والبرامج الانتخابية : الملاحظ أن المجتمعات الاشتراكية الماركسية: حيث وحدة العقيدة والهدف والارادة والسلطة وحيث انعدام كثرة الاحزاب، فان السلطة السياسية بها ليست بحاجة الى برامج انتخابية تستهوى بها الناخبين أو تستقطب بها الرأى العام لجمع أغلبية سياسية تدفع بها الى الحكم. فالسلطة السياسية فى هذه المجتمعات سلطة " مونوقراطية " أى سلطة تتوحد فيها ارادة الحاكم والمحكوم، سلطة حزب واحد حاكم يعمل على تحقيق أهداف القوى السياسية المُعبر عنها وعن مصالحها عن طريق ما يعرف ببرامج الخطط .

والملاحظ على برامج الخطط فى هذه المجتمعات أنها

تترابط بعضها مع بعض فى وثوق ، بحيث يصبح كل برنامج مُعبرا عن المرحلة التى وضع فيها ، وكاشفا عن الاهداف التى يسعى لتحقيقها فى هذه المرحلة ، فاذا ما نفذ هذا البرنامج ، وضع البرنامج الذى يتفق والمرحلة الجديدة وطبيعتها والأهداف التى يسعى اليها . وهكذا يصبح كل برنامج مكملا لما سبقه وممهداً لما بعده ، وهو ما يعنى توارث برامج الخطط فى هذه الدول.(١)

والجدير بالذكر أن برنامج الحزب فى الدول الاشتراكية الماركسية هو برنامج جامع وشامل لكل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وهى جميعا أهداف مرتبطة بطبيعة مرحلة التحول، فبرنامج الحزب الشيوعى السوفييتى الأول الذى وضع عام ١٩٠٣ كان قد استهدف أساسا الفوز بالسلطة ، وما أن نُفذ هذا الهدف ، بفضل ثورة اكتوبر ١٩١٧ وادارت رحى الحرب الأهلية الطاحنة بعدها نتيجة الثورة المضادة الداخلية ، وضع الحزب السوفيتى فى اعتباره ضرورة القضاء على اعداء الثورة ، فانعقد مؤتمر الحزب (البلشفى) الثامن ليُقر برنامج الحزب الثانى الذى وضعه "لينين" عام ١٩١٩ ليحدد مهام الحزب خلال مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، وكانت جميع موضوعات البرنامج ترمى الى أداء هذه المهمة الرئيسية ، وهى بناء الاشتراكية والمجتمع الاشتراكى ، ولهذا طرح البرنامج مهام سياسية واقتصادية واجتماعية وقومية (٢) . وما أن أعلن عن انتصار الاشتراكية حتى اقر المؤتمر الثانى والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى البرنامج الثالث للحزب الذى وضع عام ١٩٦١ ليضع هدفا أساسيا : الوصول بالمجتمع الى مرحلة الشيوعية ، وقد حدد

(I) Kusmichev(Y.F.): Political economy of socialism, Moscow, I. print., I967, chap.3,p. 97.

(٢) موجز تاريخ الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى، موسكو ١٩٧٠ ص ٢٠٨ وبعدها .

البرنامج مهام البناء الشيوعى الرئيسية فى انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية ، وتطوير العلاقات الاجتماعية الشيوعية ، وتربية الانسان الجديد ، وكلها مهام وثيقة الترابط بعضها مع بعض (١).

ويختلف هذا النوع من البرامج عن برامج الأحزاب الاشتراكية التى توجد فى مجتمعات يقوم نظامها الأساسى فى الأصل والجوهر على أساس الرأسمالية ، فبينما تكون برامج الخطط مستمرة ومترابطة تكون البرامج الانتخابية الاشتراكية مرهون تنفيذها بتقلد الاشتراكيين الديمقراطيين للسلطة ، فاذا ما انهزموا فى المعركة الانتخابية التالية سقط معهم برنامجهم (٢) ، وبذلك ينعدم الترابط أو الاستمرار لمثل هذه البرامج ، وبمعنى آخر اذا أسفرت الانتخابات عن فوز القوى الاشتراكية فى مثل هذه الدول الرأسمالية التى تتعدد فيها الأحزاب أصبح تنفيذ البرنامج الاشتراكى أمرا ممكنا وميسورا ، لأن الحكومة متجانسة فى الفكر والهدف ، ولا تجد من يناوىء قدرتها على تنفيذ سياستها باعتبارها السلطة الحاكمة ، اما اذا اسفرت الانتخابات عن قوى غير اشتراكية ائتلفت مع أعضاء اشتراكيين ، فان البرنامج الحكومى لابد أن يخضع لمناقشة قوى الائتلاف الحكومى ، ولأن مشارب وأهداف المؤتلفين متباينة ، فان البرنامج الاشتراكى لابد فى النهاية أن يخرج من أصله العام ليأخذ صورة الحل الوسط ، وهذا هو ما دفع أغلبية الاشتراكيين الى عدم قبول الاشتراك فى حكومة غير اشتراكية .

---

(١) موجز تاريخ الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى ، المصدر السابق ، ص ٤٣٤ وبعدها .

(٢) وهذا ما حدث أخيرا (ابريل ١٩٧٩) فى بريطانيا حيث فاز حزب المحافظين بزعامة " مارجريت تاتشر " وأعلن فى برنامجه الانتخابى صراحة أن سياسته قائمة على احياء المذهب الحر ، ونبذ السياسة الاشتراكية القائمة على توزيع الثروة أولا بل خلق الثروة أولا ، وهو ما يعنى موزيد من ثقل وزن الفرد ... الاخبار فى ١٩٧٩/٥/١٦ .

ويختلف الحال فى دول الاشتراكية الديمقراطية التى تأخذ فى الأساس والجوهر بالفكر والتطبيق الاشتراكى أى بالنظام الاشتراكى ففى مثل هذه الدول يمكن للاحزاب أن تتعدد ، وكان طبيعيا أن تتعدد برامجها الانتخابية ، الا أن تعددها لا يعنى الاختلاف حول الهدف الاشتراكى، وانما اختلافها يرجع الى تمايز هذه البرامج حول الأسلوب الامثل لتطبيق الاشتراكية ، وهو ما يعنى أن الهدف الاشتراكى والتطبيق الاشتراكى سياسة مطبقة باستمرار فى ظل حكم أى حزب يفوز بالسلطة ، ذلك أن السلطة فى مثل هذه المجتمعات تظل دائما (ما بقى النظام) سلطة اشتراكية .

البرامج المشتركة : واذا كانت البرامج الانتخابية - فى ظل الدول التى تأخذ أساسا بالنظام الرأسمالى - تتعدد بتعدد القوى السياسية ، أى بتعدد الاحزاب (شيوعية ، اشتراكية ، راديكالية ، يمينية .....) ، فان أصوات الناخبين تتفتت وتكون مبعثرة بين هذا البرنامج أو ذاك ، ورغبة من الأحزاب ذات الميول الاشتراكية فى جمع المؤيدين لها ، وصولا للحكم ، فان هذه الاحزاب تقوم بالتحالف الوقتى بعضها مع بعض لمواجهة القوى غير الاشتراكية ، فتضع قوى التحالف الاشتراكى برنامجا مشتركا تتفق عليه للدخول به فى الانتخابات لتأليف أغلبية برلمانية تمكنها من الفوز بالسلطة (١)

---

(١) وهذا ما حدث فى فرنسا عام ١٩٧٢ حين تحالف الحزب الفرنسى بزعامة " ميتران" والحزب الشيوعى بزعامة "جورج مارشيه" والحزب الراديكالى اليسارى بزعامة " روبر فابر" - حين اتفقوا على برنامج واحد مشترك للدخول به فى انتخابات فرنسا عام ١٩٧٣ - الا أن هذا البرنامج المشترك أثار أزمة بين الحزب الاشتراكى والحزب الشيوعى فى سبتمبر عام ١٩٧٧ حول قدر التأميمات وأسلوبها توطئة لدخول انتخابات مارس ١٩٧٩ - وظل هذا الخلاف قائما حتى أجريت انتخابات ١٢ مارس ١٩٧٩ وظهرت نتائجه الأولى تبشر بالامل فى امكانية الوصول للسلطة اذ حصلت الأحزاب الاشتراكية المتحالفة على نسبة ٤٨ر٠/٠ من الأصوات ، ونتيجة لذلك تجمع التحالف من جديد للتوصل الى اتفاق واضح حول البرنامج المشترك ينهى الخلاف حول برنامج الحكومة ليكون=

والملاحظ أنه بعد الحرب العالمية الثانية سعت الأحزاب الاشتراكية نحو تحقيق برامج واسعة للتأميم ،واقامة نظام الضمان الاجتماعى... وقد ازدادت هذه الاتجاهات حدة بعد سقوط الانظمة الديكتاتورية (الفاشية ، النازية) ، ولمواجهة النفوذ الشيوعى الذى بدأ فى هذه الحقبة ينتشر فى أوروبا الشرقية .

وابتداءمن عام ١٩٤٤ تتابعت البرامج الوطنية الاشتراكية (١) طبقا لاتجاهات دولية لا تخضع لمفاهيم جامدة أو متماثلة ،ومهما اختلفت الاسس التى بنى عليها الاشتراكيون معتقداتهم فانهم جميعا يناضلون من أجل تحقيق نفس الهدف (الاشتراكية) ، وهو اقامة نظام يضمن العدالة اللاجتماعية ، ويوفر للجميع حياة أفضل تسودها الحرية ويرفرف عليها السلام والرفاهية (٢) .

وازاء هذه الحقيقة **كيف تعالج الاشتراكية معارض أهدافها؟** تختلف الاجابة على هذا السؤال تبعا لطابع الممارسة ،هل يصدر من منطلق ديمقراطى ملتزم أم من منطلق ثورى متحرر؟ نجد الاجابة على ذلك فى المبحث القادم .

= صورته موحدة أمام الشعب حتى يسهل فوز مرشحى التحالف الاشتراكى الشيوعى الراديكالى فى الجولة الثانية – الأن الجولة الثانية (١٩٧٩/٣/٢٠) أسفرت عن فوز ائتلاف الاحزاب اليمينية بأغلبية برلمانية بلغت ٢٩١ مقابل ٢٠٠ مقعدا لائتلاف اليسار – وقد أدى ذلك الى اشتداد التوتر بين الاحزاب المتحالفة الاشتراكية ، كان من نتيجته ان أعلن كل من زعيمى الحزب الاشتراكى والحزب الراديكالى بأنه لم يعد هناك حاجة لارتباط حزبهما بالبرنامج المشترك – جريدة الاهرام السنة ١٠٤ الاعداد ٣٣٣٢٩، ٣٣٣٣١، ٣٣٣٧٨ فى ١٢/٣/١٤، ١٤/٣/٣٠، ٣٠/٤/١٩٧٨ – الأخبار العدد ٨٠٣٦ السنة ٢٦ فى ٢١/٣/١٩٧٨ .

(١) ومثلها البرنامج الوطنى الاشتراكى فى السويد عام ١٩٤٤ ، النرويج عام ١٩٤٩ ، فنلندا عام ١٩٥٢، اليابان عام ١٩٥٥- كندا عام ١٩٥٦ ،الدانمارك عام ١٩٥٧، النمسا عام ١٩٥٨ المانيا وسويسرا وبلجيكا وبريطانيا عام ١٩٥٩، فرنسا عام ١٩٦٠ .

(٢) جاكس دروز : المصدر السابق ٢٩٧ .

مبحث ثان

السلطة الاشتراكية والمعارضة

لكل نظام سياسي مشايعيه وناصريه ، وهؤلاء يحاولون الابقاء على النظام القائم حفاظا على مصالحهم . ولأن السلطة الاشتراكية بما تقوم عليه من مفاهيم (تمثل مرحلة لاحقة على السلطة الرأسمالية) تحاول أن تهدم أو تعدل ما قامت عليه السلطة الرأسمالية من أصول ومسلمات ، لذلك كان حتما أن تواجه السلطة الاشتراكية معارضين لها أو معوقين لمسيرتها نحو تحقيق الهدف الاشتراكي. هنا يثور التساؤل ، كيف تمارس السلطة الاشتراكية نشاطها ازاء معارضيها ومعوقي مسيرتها ؟ تختلف الاجابة على هذا السؤال تبعا لطبيعة الممارسة ووسيلة الاسناد. سواء كان ذلك حيال إسقاط القلة المستغلة ، أو عند تقبل آراء معارضيها أو رفضها لهذا التصور ، ومن ثم قمنا بتقسيم هذا المبحث لثلاث مطالب . خصصنا الأول منه لدراسة اسقاط القلة المستغلة والثاني لعرض فكرة المعارضة في ظل الاشتراكية الديمقراطية والثالث لعرض فكرة الاجماع السياسي في ظل الاشتراكية الماركسية .

المطلب الأول
اسقاط القلة المستغلة

سبق أن أوضحنا أن طبيعة الممارسة تتحدد تبعا لوسيلة الاسناد ، فان كانت ثورية كان في مقدور السلطة الاشتراكية أن تقيم النظام الاشتراكي صراحة ، وأن تهدر كل مقومات المجتمع القديم الأساسية التي تخالف فلسفتها ، وذلك بما تملكه – في ظل الشرعية الثورية – من حق اتخاذ القرارات التي تحقق الهدف الاشتراكي وعلى وجه السرعة .

وان كانت أداة الاسناد ديمقراطية ، فان معنى ذلك أن السلطة الاشتراكية تسعى لتحقيق الهدف الاشتراكى من خلال المؤسسات الدستورية والقنوات الشرعية القائمة ، وهو مايعنى أن أسلوب ممارسة السلطة يتم فى هدوء وببطء ، أى بالتدريج ، وعلى ذلك فمثل هذه السلطة تصبح غير قادرة على اصدار أية تشريعات فى غيبة المؤسسات والقنوات الشرعية القائمة أو بعيدة عن الضوابط التى تحدد لها كيفية مباشرة اعمالها واختصاصاتها .

وهكذا يختلف أسلوب الممارسة تبعا لاختلاف وسيلة الاسناد ، لأنه من خلال هذا الاختلاف تباشر السلطة عملها اما استنادا للشرعية الدستورية ، أو استنادا للشرعية الثورية .

الا أن كلا النمطين من الممارسة يستهدفان شجب كل أنواع الصياغات التى تضع فلسفة وفكر النظام القديم داخل قوالبها القانونية المقننة ، وبحيث تمارس السلطة الاشتراكية عملها باحلال الصياغات الجديدة التى تعبر عن فكر وهدف المجتمع الجديد.

ولأن الاشتراكية فى عمومها تستهدف تقرير الحرية الفعلية فى جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالنسبة للغالبية العظمى من الشعب ، فان ذلك يستتبع أن تتم الممارسة الاشتراكية بأسلوب يقضى على كل صور وصاية القلة المستغلة على المجتمع (وهو أصل عام من أصول الاشتراكية أيا كانت اتجاهاتها : ماركسية أو ديمقراطية) ، وهو ما يستلزم ، وبالضرورة ابعاد هذه القلة عن مواقع حكمها وتحكمها السياسى والاقتصادى ، أى الحيلولة دون مباشرة هذه القلة المستغلة لقدرتها الاقتصادية والسياسية ، واحلال القوى السياسية الاشتراكية محلها عن طريق ما يعرف بالحلول الطبيعى (العزل السياسى السلمى) أو الحلول القهرى (العزل السياسى القهرى) .

وتأسيسا على ذلك ، وتبعا لنوعية أداة الاسناد فان انهاء صورة الوصاية أو تصفية القلة المستغلة والمتحكمة في المجتمع تأخذ في التطبيق الاشتراكي احدى صورتين :

الأولى : صورة **الابعاد السلمي عن الوصاية** وهي سمة الممارسة الاشتراكية الديمقراطية .

الثانية : صورة **الابعاد القهري عن الوصاية** وهي سمة الممارسة الاشتراكية الثورية .

أولا : الممارسة الاشتراكية الديمقراطية على أساس الابعاد السلمي لصور وصاية القلة المستغلة والمتحكمة في المجتمع :

يتسم هذا النوع من الممارسة بأنه - من خلال الاعتراف بالديمقراطية كأساس للحكم - يحاول أن يسقط التناقض بين الديمقراطية الليبرالية ، بحيث يجعلها تتسع للبناء الاشتراكي ، وتتكيف معه ، وفي ذات الوقت يحاول تطويع التطبيق الاشتراكي، بما يسقط عنه ديكتاتورية الطبقة الواحدة ، وتحكمها ، ومعنى ذلك أن الممارسة الاشتراكية الديمقراطية تحاول ، وهي بسبيل مباشرة سلطتها أن تبعد أي صورة من صور الوصاية على المجتمع ، سواء أكانت هذه الوصاية من قلة حاكمة مستغلة أو كانت من طبقة تدعي - ومن خلال حزبها - الاستعلاء على الطبقات الأخرى . ذلك أن تحكم القلة المستغلة لا يقل شأن عن تحكم القلة السياسية ، فتحكم القلة ايا كانت صورته اقتصادية أو سياسية هي صورة من صور الوصاية على جماهير الشعب العريضة .

وتأسيسا على ذلك فان النظام الاشتراكي الديمقراطي أو الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية تحاول أن تجمع عند ممارستها لأعمالها ، وفي توازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ، وبما

لا يحقق لطرف أن يمارس وصايته على الطرف الآخر سواء من خلال التسلط الاقتصادى أو التسلط السياسى .

ومن منطلق هذا المفهوم فان الممارسة الاشتراكية الديمقراطية تنطلق من محورين أساسيين :

الأول : التسليم بالقانون العلمى والموضوعى الذى يثبت أن الاوضاع الاقتصادية ، وبالأخص طرق الانتاج تمثل أساسا للتطور التاريخى، وأنها تنعكس بآثارها على اشكال الحكومات وعلى النظم والافكار السياسية .

ثانيا : والتسليم بما تقدم لا يعنى حتما التسليم بفلسفة التحليل المادى للتاريخ والقول بجبرية العامل الاقتصادى وحدة فى صنع التطور، أو أنه العامل الأوحد المتحكم فى حياة البشر ، فقد أثبتت الدراسات الهيكلية Etudes structurelles أن البناءات الهيكلية التى يتكون منها النظام الاجتماعى(سواء كانت هياكل معنوية أو هياكل اقتصادية) تتفاعل فى تحركها بعضها مع بعض داخل اطار النظام الواحد فتؤثر وتتأثر،وينتج عن هذا التأثير المتبادل تطورها مما يستتبع تطور النظام الذى يحتويها برمته . بمعنى أن بناء المجتمع المعنوية والاقتصادية وان لم يمكن فصل تأثر أحدهما بالآخر الا أن أحدهما لا يخضع للآخر خضوع التابع للمتبوع ، وهو ما يعنى فى النتيجة أن العامل الاقتصادى ليس هو العامل المؤثر الوحيد(١) - وعلى ذلك فالانسان اذا كان يتأثر ولاشك بالوسط الاجتماعى والاقتصادى الذى يعيش فيه ، الا أنه يعمل عقله وفكره وضميره وعقيدته فى ظروف حياته المادية ، مما يجعله فى كثير من الأحيان سيد الظروف الاقتصادية ، وليس مجرد انتاج آلى لها .

---

(١) راجع فى شأن النظرية الحديثة فى" البناءات الهيكلية والنظم " مؤلف البروفسير مارشال اندريه
" Systemes et structures Economiques" , P.U.F.,

وانطلاقا من هذين المحورين – فان الممارسة الاشتراكية الديمقراطية تلتزم بفكرة عدم تصادم الاشتراكية-باعتبارها اسلوب حياة أفضل للجماهير-مع الديمقراطية-باعتبارها أسلوبا شعبيا في الحكم-.

وترتيبا على ذلك فان الممارسة الاشتراكية الديمقراطية، وهى بسبيلها لابعاد صور الوصاية على المجتمع تمارس عملها **بالاسقاط السلمي** لمواقع الاحتكار والتحكم فى مصادر الثروة الوطنية وعوائد انتاجها الوطنى لتفتح الطريق أمام الشعب ليكون سيدا لها يمارس – من منطلق قدرتها – القدرة السياسية المستتبعة لها . والتأميم التعويضى هو الأسلوب المتبع فى مثل هذه المجتمعات(١)، وبسحب القدرة الاقتصادية من يد القلة يفقدها بالضرورة قدرتها على احتكار توجيه السياسة، هذا التوجيه الذى كان يكفل لها مصالحها ، ونتيجة لذلك فانه يحدث . وفى مثل هذه الدول ما يمكن تسميته **بالحلول الطبيعي** للقوى الجديدة صاحبة المصلحة فى التحول الاشتراكى، أى أن تحل القوى السياسية الاشتراكية محل قوى البرجوازية فى مواقع السلطة .

الا أن الحلول الطبيعى لقوى الاشتراكية الممثلة للأغلبية الشعبية العريضة لا تعنى تصفية أية قوى سياسية غير اشتراكية والقضاء عليها وتصفية وجودها (وهى ما يفسر وجود الأحزاب الرأسمالية بجانب الأحزاب الاشتراكية والأحزاب الشيوعية فى هذه الدول) ، ذلك أن السلطة الاشتراكية الديمقراطية لاتمارس

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن نضال الطبقة العاملة فى البلدان الرأسمالية من أجل التأميم الديمقراطى كجزء مكون من النضال فى سبيل الاشتراكية – راجع فينوغرادوف – التأميم الاشتراكى للصنوعة والبنوك ، موسكو ، ترجمة الدكتور مجيد بكتاش ، ص ١٦٤ وبعدها .

عملها من منطلق الحروب والمعارك الطبقية ،وانما من منطلق الصراع السلمى القائم على الابعاد السلمى لقوى التحكم والاستغلال من مواقع سلطتها ، ومرد الابعاد السلمى يرجع فى الاساس الى أن السلطة الاشتراكية هنا تمارس عملها من منطلقين أساسيين :

الأول – الالتزام بتحقيق الهدف الاشتراكى .

الثانى – العمل فى ظل الشرعية الدستورية .

وهذا يعنى أن الممارسة فى ظل الاشتراكية الديمقراطية تقوم على الربط بين الاشتراكية وبين الديمقراطية ، وهكذا وفى توازن تجمع السلطة بين حق الفرد وحق الجماعة ، وهكذا وبالاسقاط السلمى تنتهى وصاية القلة المستغلة والمتحكمة فى المجتمع وتتجرد من قدراتها لتوضع هذه القدرات فى يد القوى الاشتراكية .

ثانيا : الممارسة الاشتراكية الثورية القائمة على أساس الابعاد القهرى لصور وصاية القلة المستغلة وامتحكمة فى المجتمع :

يتسم هذا النوع من الممارسة بأنه – ومن خلال الاعتراف بالثورة كأساس للتطور – يحاول أن يسقط كل محاولة للتوفيق بين الديمقراطية والاشتراكية ، لأن الديمقراطية فى وجهة النظر الثورية لا يمكن أن تسعف بناء الاشتراكية أو تتسع للبناء الاشتراكى، ولا يمكن للبناء الاشتراكى أن يتطوع معها . وعلى ذلك فالثورة على الديمقراطية ضرورة ، لأن المجتمع الديمقراطى التقليدى قائم على التناقض الطبقى ، ولذلك لابد أن يُصرع مع مشايعيه ، والمدافعين عنه [١]، وتتمثل ضرورة هذه الثورة فى أن التاريخ كله لم يعطنا مثلا واحدا على أن أى نظام قديم قد تخلى طواعية عن امتيازاته وسطوته [٢]، أو أنه كان قادرا بصورة مستمرة على تطوير نفسه بحيث يمكنه دائما أن

---

(١) لينين ، الدولة والثورة ، المصدر السابق ص١٣ ، ١٠١.
(٢) الرئيس محمد أنور السادات ، المصدر السابق .

يوفق بين مصلحة الجماعة ومصالح الفرد ، وإلا لِما استدعى الأمر أن تقوم الثورة .

وانطلاقا من هذا المفهوم تُقرر الماركسية أن" الدولة نشأت من الحاجة لكبح جماح تضاد الطبقات ، وبما أنها قدنشأت فى الوقت نفسه من خضم الصراع بين هذه الطبقات ، فهى كقاعدة عامة دولة الطبقة الاقوى السائدة اقتصاديا ، والتى تصبح عن طريق الدولة الطبقية هى السائدة أيضا سياسيا ،وبذلك تكتسب وسائل قمع واستغلال الطبقة المُضْطهِدة "(١). وهذا ما يجعل القلة البرجوازية فى المجتمع البرجوازى (بما تملكه من قدرات اقتصادية وسياسية) قادرة على أنتفرض وصايتهاعلى الشعب ، فالماركسية اذن قدربطت بين الملكية (أساس القدرة الاقتصادية) وبينالسلطة السياسية ربطا وثيقا .(٢)

والاشتراكية الثورية تستهدف نقل هذه القدرات الى القوى الاشتراكية فتنهى بذلك وصاية القلة المتحكمة – الا أن نقلهذه القدرات فى ظل الاشتراكية الثورية أمر يختلف تماما عنه فى ظل الاشتراكية الديمقراطية ، ذلك أنالاشتراكية الثورية تعمل فى ظل مناخ ثورى، أى أن الثورة هى المبرر لشرعية أعمالها ، وعلى ذلك فهى حين تمارس سلطتها لانهاء هذه الوصاية ، انما تمارسها فى غيبة القانون والمؤسسات الدستورية ، أى لا تحكم تصرفاتها واعمالها ضوابط الا ضابط الالتزام بتحقيق الهدف الاشتراكى ، والممارسة لدى هذه السلطة وفى ظل هذا المناخ

---

(١) لينين ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(2) " La puissance politique de la classe capitaliste apparaît ainsi comme un aspect particulier de sa puissance économique " Voy. Schumpeter : op.cit, P. 3IO.

يعطيها قدرة الحركة وسرعتها ، وهكذا ، وبخلاف الممارسة التى تتم فى ظل الاشتراكية الديمقراطية يكون نقل هذه القدرات عن طريق ما يسمى **بالحلول القهرى** ، وهذا الحلول القهرى يستلزم من السلطة الاشتراكية الثورية – نتيجة لما تواجهه من معارضة أو مناورة تهدد سلطتها – اتخاذ اجراءات اقتصادية وسياسية عنيفة لمواجهة خصوم الثورة ودعاة الحق فى الوصاية على المجتمع، وذلك عن طريق سحب قدراتهم الاقتصادية والسياسية من ايديهم وذلك عن طريق مصادرة الملكية الفردية ، وما يعرف كذلك بالقهر والعزل السياسى والارهاب وحملات التطهير ، ولهذا فلابد لكل ثورة من اجراءات استثنائية ، شرعيتها فى أنها لمصلحة الشعب ومؤيدة من غالبيته (١). وتجد الماركسية الثورية تبريرها فى نزع ومصادرة الملكية الفردية ، بل والغائها ، فيما أطلق عليه "ماركس" " نزع ملكية المغتصبين "(٢) ذلك أن المالك البرجوازى وهو فى سبيله لتحقيق أكبر ربح ممكن فى ظل وصايته على الشعب الأجير – يلجأ الى استخدام عدد أكبر من العمال ويجردهم من الملكية حتى يقبلوا أن يبيعوا عملهم الى المالك الرأسمالى ، وبذلك ينتج عن تراكم الملكية الرأسمالية وزيادتها نزع ملكية الآخرين وتحويلهم الى عمال ، أى الى الغاء الملكية الشخصية التى تستند على العمل الشخصى، وبذلك تتراكم الملكية الرأسمالية التى تستند الى عمل الغير – وهكذا تتراكم الأموال فى صورة ملكية رأسمالية كبيرة تنتهى الى تركيزها فى يد القلة البرجوازية – وفى النتيجة فان ملكية الرأسمالى فى اساسها ملكية مغتصبة وعلى ذلك فان نزع ملكية المغتصبين يجد أساس شرعيته ويجد تبريره فى عدم تعويضه عنها ، وبذلك يتم تجريده من أساس قدرته المستغلة والمتسلطة على المجتمع .

أما عن ممارسة السلطة الاشتراكية الثورية للعنف السياسى

---

(١) الرئيس السادات ، المصدر السابق ص ١١ .

(2) Lenin : Selected works, V.I., I967, P.2I, 28.

ضد فارض الوصاية السياسية على المجتمع القديم وكذا ضد كل من يحاول أن يعارض مسيرتها فان ذلك يقتضى منا أن نكشف بالتحليل تلك المراحل التى تمر بها الثورة انتقالا من المجتمع القديم الى المجتمع الجديد ، وفى أى مرحلة منها يتخذ أسلوب الممارسة الاشتراكية اجراءات العنف السياسى وحملات التطهير .

وفى هذا الصدد قدم كل من " برنتون، ماكيفر "[1] تحليلهما فذكرا أن الثورة تبدأ من المرحلة التى يظهر فيها سيطرة القلة وتطغى على الشعب وتضطهده ، فنظام الأقلية السياسى لا تحركه أية رؤيا ، ولا تسيّره أية فعالية ، أى أن هذا النظام يتجاهل حاجة المجتمع الى التغيير تجاهلا تاما ، فتثير استياء الفئات التى لا ينظر باكتراث لمصالحها ، ويبلغ هذا الاستيلاء مرحلة التمرد على النظام الذى لا تملك القلة الا أن تواجهه بالقمع والقهر ، وهذا الأسلوب يؤدى الى استفحال التمرد فيعجز النظام القديم عن مقاومة عمليات التغيير التى تحرك المتمردين أوالتكيف معها ، فى الوقت الذى يرفض النظام القديم أن يتنازل عن أى جزء من امتيازاته أو سلطته للقوى الثورية الجديدة ، وذلك يؤدى الى الثورة والاطاحة بالقوى السياسية القديمة ، وهى ما تسمى بمرحلة الاستيلاء على السلطة . وغالبا ما يتولى الزعماء الثوريون المعتدلون مقاليد مرحلة العمل الثورى الأول ، وهو ضرب من ضروب التدبير الوقتى خاصة اذا استهدفت الثورة احداث تغييرات جذرية ، فتستميل الخواطر لأن الثورة فى تلك المرحلة ليست من القوة بحيث تخشى انتكاستها ، ونتيجة لذلك فان الثورة تحاول أن تستبقى عملها فى أولى مراحلها فى

(I) Brinton (Gane) : The anatomy of revolution, New York, I952, p. 270 et S.

روبرت ماكيفر ، تكوين الدولة . ص ٣٣٩ وبعدها .

النطاق الدستورى[١] أو فى سياق التقاليد مراعاة منها لشعور المجتمع واحترامه العميق للسلطة ، وهذا ما حدث فى الثورة الروسية التى نشبت عام ١٩١٧ فأقامت حكومة دستورية مؤقتة فى نطاق " الدوما " وأصدرت دستور عام ١٩١٨ معبرا عن هذه المرحلة[٢]. لكن الحركات الثورية لا تستطيع أن تبقى دائما فى النطاق الدستورى، وأكثر ما يتعذر عليها ذلك اذا ما طال مخاض الثورة واتجه الى الاطاحة بكل أثر من آثار النظام القديم هنا يكون لهذا العمل أصداؤه البعيدة التى تفتح أمام السلطة الثورية آفاقا جديدة ، وتثير أمانى جديدة ، وهذا الموقف يفسح المجال الى أن تنتقل السلطة الثورية من المعتدلين الى المتطرفين منهم للسيطرة على الموقف[٣] ، وهذا ما حدث فى روسيا حين دب الخلاف بعد ثورة ١٩١٧ بين اليمين واليسار السوفيتى داخل الحزب حول عدد من القضايا مما مكّن "ستالين " من أن يسيطر على الحزب وينتهك الاسلوب الديمقراطى داخله من خلال مجموعة من الترتيبات التى مكنته من أن يكون عضوا بارزا ومتميزا فى اللجنة المركزية من الحزب[٤] ، كل ذلك تحت سمع وبصر " لينين " بدءا من المؤتمر الثامن للحزب عام ١٩١٩ الأمر الذى اوقع الحزب ، منذ هذه الفترة فى قبضة

---

(١) وهذا ما حدث فى انجلترا حين قامت الثورة بعملها ضد الملكية واستبقت عملها فى نطاق البرلمان ، وحدث أيضا فى الثورة الفرنسية حين حاول الثوار أن يؤلفوا المجلس الوطنى للثورة باحياء مجالس الأقاليم ، وهذا ما حدث فى مصر حين استبقت الدستور القائم ولم تلغه الا فى ديسمبر ١٩٥٢ أى بعد قيام الثورة بحوالى خمسة شهور وأقامت مجلس الوصاية على العرش .

(٢) " ودوما الدولة " هى مؤسسة تمثيلية نيابية دعتها الى الانعقاد الحكومة القيصرية نتيجة للاحداث الثورية فى عام ١٩٠٥ فكانت شكلا هيئة تشريعية .. لمزيد من التفصيل راجع . لينين: مختارات . ج ٣ ، موسكو ١٩٦٨ ص ٢٨٧ .

(٣) وهذا ما حدث فى مصر حين انتقلت السلطة من اللواء محمد نجيب الى الرئيس جمال عبد الناصر .

(٤) ابراهيم فؤاد الشيخ . دور الحزب الشيوعى فى النظام السياسى السوفيتى . رسالة ماجستير فى العلوم السياسية ص ٢٢٦ وبعدها .

" ستالين – زينوفيف – كامينيف " من الناحية الواقعية ، وقد (١) ساعده على ذلك مرض "لينين" (منذ مايو ١٩٢٢ حتى وفاته فى ٢١ يناير ١٩٢٤) – وهكذا انتقلت السلطة من المعتدلين الى المتطرفين وبدأت مرحلة الصراع التى تتسم بالعنف والفزع نتيجة لحملات الارهاب والتطهير (٢) ضد خصوم النظام أو المناوئين له بل والمعارضين للسلطة حتى ولو كانوا من المخلصين للهدف الثورى ولكنهم لا ينفذون رأى الزعيم .

وهكذا تتصف هذه المرحلة الثورية بالممارسة المتسمة بالعنف السياسى لا ضد القلة الحاكمة السابقة التى فرضت وصايتها على المجتمع القديم فهذه قد انتهى أمرها فى مراحل الثورة الأولى لقيام النظام ، بل ضد المتصارعين على السلطة والمناوئين لها والذين يشكلون بمؤامراتهم ومناوراتهم خطرا عليها وعلى استتباب نظامها ، وهذه المرحلة لا يمكن وصف السلطة الاشتراكية الثورية (فى مثل هذا النوع من عملها) الا أن تكون ديكتاتورية ولا يمكن للحاكم الجديد الا أن يكون كذلك ديكتاتورا الا أن مرحلة الديكتاتورية هذه فى الفكر الثورى الاشتراكى مرحلة مؤقتة فى سبيل تحقيق أهداف الثورة الاشتراكية ، سرعان ما تنتهى باحلال الشرعية الديمقراطية مكان الشرعية الثورية ويكون ذلك حين يستتب النظام محل الفوضى فيستقر النظام الثورى للسلطة ويتدعم مركز الثوار بعد تصفية كل جيوب المعارضة ، وهذه هى

(I) Avtorkhanov(A.): Stalin and the Soviet communist party, New York, I962, p. 52 et s.
Leonard(S.): The commuist party of the Soviet Union, New York; Rondom hous, I959, p. 287.
Raphael (A.): The Soviet revolution " I9I7-I939", London, I962, p. 283.

(٢) ففى الفترة من عام ١٩٢٥–١٩٣٠ تم تطهير ٨٠٠ عضو من الحزب الشيوعى البالغ عدده فى تلك الفترة ١٠ر٩١٠ر٦٧٧ر١ وتم تطهير ٠٠٠ر٩٢٠ر١ عضو فى الفترة من عام ١٩٣٣–١٩٣٩ من مجمل اعضاء الحزب البالغ عدده ٣٨٨ر٥٥٥ر٣ – راجع ابراهيم فؤاد الشيخ المصدر السابق ص ٢٤٢ ، هذا بخلاف التصفيات الدموية الرهيبة .

المرحلة الاخيرة من مراحل الممارسة الثورية والتى تبدو فيها علامات المجتمع الجديد واضحة .

واذا كانت الممارسة الاشتراكية الثورية فى التطبيق الماركسى قد شهدت فى مرحلة تثبيت سلطتها الوانا رهيبة من عمليات التصفية الجسدية والتطهير المستمر (ومثلها الاخير فى التطبيق حكومة محمد تراقى الماركسية التى قامت فى أفغانستان عقب الانقلاب العسكرى الذى اطاح بالرئيس محمد داوود ونظامه السابق) - فليست هذه الصورة مقصورة على التطبيق الاشتراكى الماركسى ، وانما شهدتها دولا أخرى لا تدين بالعقيدة الماركسية ومثلها الأخير ما تقوم به اللجان الثورية فى ايران عقب نجاح ثورتها بزعامة آية الله خمينى عام ١٩٧٩ ضد الامبراطور ، فقد اجتاحت هذه البلاد مُعصرات من العنف الدموى القائم على التصفية الجسدية لكل معارضى الثورة من الايرانيين والأكراد ، وهذا يؤكد لنا أن طابع العنف الثورى فى مرحلة تثبيت الثورة مرحلة طبيعية تحتمها غايات ثورية للثورة ايا كانت فلسفتها أو أهدافها .

وخلاصة ما تقدم أن الشرعية الثورية مبدأ معترف به فى كل انحاء العالم فى علاقة القانون بالثورة ، فالثورة صوت غير عادى لا يتكرر الا حين يتعذر التطور بالطرق المشروعة ، وينتشر التحكم والاستغلال ويتولد العنف، ومن ثم يشرف النسيج الاجتماعى للمجتمع على التمزق نتيجة انهيار الشرعية القديمة ، ونتيجة لمعارضة أغلبية الشعب الساحقة لهذه الشرعية القديمة . ولهذا فلابد لكل ثورة - أيا كانت عقيدتها - من اجراءات استثنائية شرعيتها أنها فى مصلحة الشعب ومؤيدة تأييدا واضحا من غالبيته .

وتأسيسا على ذلك فان مبدأ الشرعية يعتبر مبدأ عاما (١)

---

(١) الدكتور طعيمة الجرف ، مبدأ المشروعية ، ص ٦، ٧ .

باعتباره معبرا عن قيم انسانية لا تختلف من مجتمع لآخر ، وهو ما يجعل حكمه مطبقا وباستمرار لدى كل مجتمع وبالنسبة لكل سلطة - أيا كانت الفلسفة القائمة عليها - لهذا لا يصح القول - كما ادعى البعض - بأن مبدأ الشرعية وقف على دولة المذهب الفردى دون دولة المذهب الاشتراكى، وكل مافى الأمر أن الأساليب المختلفة التى تتخذها كل منهما لوضع مبدأ سيادة القانون أو الشرعية موضع التنفيذ(١) تجعل كأن هناك اختلافا فى القيم - لكن الحقيقة غير ذلك تماما ، ويرجع ذلك الى اختلاف كل من معان "القانون" و " السلطة " و " الشرعية " و " الدستور " فى النظم الغربية عنها فى النظم الشرقية .

ويمكننا ابراز الاختلاف بين شرعية المذهب والشرعية الاشتراكية فى نقطة أساس مؤداها - على خلاف الدول الرأسمالية - أن المجتمع الاشتراكى يولى أساسه الاقتصادى الرعاية الأولى، ثم يسخّر نظامه السياسى والقانونى ليكون عاملا كاشفا لتنظيم الأساس الاقتصادى وخادما له وأداة لتحقيقه حتى تتحقق مصالح أغلبية الشعب، واذا كان الأمر كذلك فان الشرعية الاشتراكية هى فى جوهرها مسخرة لخدمة مصالح الأغلبية العظمى من الشعب ولا تأبه بمضطهديها ولا بفارض الوصاية عليها ، فهى شرعية لمصلحة مجموع الشعب محررة من علاقات التعارض التى تنظم العلاقات بين المواطنين كأفراد وبين الدولة .

وكما يقرر الفقيه " بيردو "(٢) فان الشرعية قيمة value يجب أن تتخذ من الصور ما يتفق والشكل الجديد لسلطة الحكم، ومعنى الشرعية يجب أن يتحدد على ضوء الحقيقة التى استلزمت

---

(١) جاك ماريتان ، الفرد والدولة ، ص ١٢٦ .

(2) Burdeau : Traité de. sc. pol; T.I, I966, p.III, T.2, I967, P.I35.

زيادة مجالات السلطة وأهدافها ، والعبرة فى أى نظام أن نتفهم فكرته الصحيحة عن القانون باعتباره أداة حية ومتطورة تفصح عن المعانى والقيم السائدة فى مجتمع ما أو يمكن أن تؤدى اليها ، فأساس فكرة القانون هو تعادل السلطة مع متقلبات مواقف الأفراد داخل المجتمع ، ومن هنا فلا مانع يحول دون تحوير فكرة الشرعية على نحو لا يهدر قيمتها وجوهرها .

ونقرر أخيرا أن الشرعية الاشتراكية تعرف ما يثار فى شأنها من مشكلات، لكن هذه المشكلات هى الترجمة الواقعية ،والظاهرة الصحية لسمة التغيير ما بين الواقع والمرتجى، بين الكائن وما يجب أن يكون ، وعلى هذا وعلى حد تعبير " شليزنجر " " يجب أن ينظر اليها على ضوء القوى والحقائق القائمة فى المجتمع المعاصر "(١). والمجتمع المعاصر يختلف تركيبه عن التركيب " الحر " لمجتمع وهمى يتكون من أفراد مستقلين يوازى بعضهم بعضا ، فهو مجتمع " منظمات" لم تعد للفردية فيه القدرة على مواجهة المشاريع الضخمة الخاصة منها والعامة – لذا تعتمد كفالة حقوق الأفراد على قوة منظماتها ونصيبها فى ادارة الدولة ، كما أنه ليس من شأن اختفاء الموازنة الاقتصادية – فى ظل نظام جماعى – أن يؤدى حتما الى اختفاء الحريات ، وفى ذلك يقرر " تشيكفاديز " ان الشرعية الاشتراكية تحمى حقوق المواطن السياسية وحرياته ، وتحمى حقه فى العمل وفى المسكن وفى الحقوق الأخرى التى تمس اشخاص المواطنين وأموالهم وحياتهم وصحتهم وكرامتهم الانسانية – فحماية الحرية والحقوق المدنية هى احدى المكونات الأساسية للشرعية الاشتراكية ".(٢)

وأخيرا اذا كنا قد تبينا أسلوب الممارسة التى تتبعها

(I) Schlesinger (R.) : Soviet legal theory, 2 ed, London, I95I, p. 268.

(٢) راجع فى ذلك : الدكتور محمد عصفور ، سيادة القانون. ص ٧٩ .

كل من السلطة الديمقراطية الاشتراكية والسلطة الاشتراكية الماركسية عند اسقاطها لحكم القلة المستغلة وأساسها الشرعي الذى ترتكز عليه ، بقى أن نعرض تمايز السلطتين فى قبول فكرة المعارضة أو عدم قبولها لها ، عند ممارسة العمل السياسى ،وهو ما تستوضحه الدراسة فى المطلبين القادمين .

المطلب الثانى

الاشتراكية الديمقراطية وفكرة المعارضة

يتسم النظام السياسى الحر بأنه نظام يسمح بتعدد الأهداف والمصالح ، لأنه يقوم فى أساسه الاقتصادى على الاعتراف برأس المال الخاص ، وقوامه النشاط الحر والمنافسة الحرة ، وكان طبعيا أن تختلف المصالح بين الأفراد نتيجة اختلاف أحوالهم الاقتصادية مما يسمح فى النهاية بتعارض الأهداف والمصالح بين أفراد المجتمع ، بمعنى أن تتعدد القوى المتنافسة والمتصارعة فتحاول كل من تلك القوى أن تتصارع لتغليب مصالحها ، ومؤدى ما تقدم أن نظم هذه الدول لا تسمح بقيام " حكومة الاجماع" وانما تسمح عن طريق اعترافها بتنظيم المنافسة من أجل الوصول الى السلطة بما يعرف "بحكومة الأغلبية" أو سلطة الأغلبية مع الاعتراف فى الوقت ذاته للأقلية بحق المعارضة (١) ، أى أن حكومة الأغلبية تعترف

---

(١) لمزيد من التفصيل فى ذلك راجع :
الدكتور طعيمة الجرف . نظرية الدولة . الكتاب الأول، ١٩٦٦ ، ص ٢٥٢ ، دكتور يحيى الجمل ،المرجع السابق ص ١٣٨، ١٣٩.
Rougier (Louis) : L'erreur de la démocratie Française, paris, I963, p. I79.
Vedel(G.) : Cours de droit constitutionnel et d'inst. pol. : paris, I960/I96I, p.565.

بشرعية المعارضة .

ويرى الفقه أن سلطة الأغلبية لا تقوم على قرينة القيمة العليا لقرارات الأغلبية ،ولكن بالأغلبية فقط يتأكد التلاقى بين التحديد الذاتى للمجموع وبين حرية الفرد ، بمعنى أنه اذا كانت مقتضيات التحديد الذاتى للمجموع تقضى على الأقلية المعارضة أن تطيع ارادة الأغلبية وتحترمها ، فان احترام الحرية الفردية يقضى كذلك للمعارضة بالحق فى ألا توافق ، بمعنى ألا تغيّر رأيها لأن ذلك يؤدى لتأكيد الحرية السياسية التى هى من سمات النظام الحر – وهكذا فان نظم هذه الدول تسمى بالنظم ذات "السلطة المفتوحة " أى تلك السلطة التى تسمح بوجود المعارضة فى الوقت الذى تبارك فيه وجود المؤيد (١)

وما من شك فى أن المعارضة تؤدى لكثير من المنافع. فوجودها يعنى تأكيد الاعتراف بحرية الفرد الذى يملك بارادة حرة أن يعبر عن رأيه ، فضلاعن أن وجود المعارضة يعتبر بمثابة صمام أمن فى مواجهة حكومة الأغلبية خشية شططها وتسلطها ، بمعنى أن المعارضة تقوم بدور هام فى الرقابة المستمرة على أعمال الحكومة فضلاعما تؤدى اليه المعارضة من تكوين رأى عام مستنير ازاء المشاكل العامة ، فى الوقت الذى نرى فيه أن حكومة الأغلبية اذا ما ملكت زمام الحكم لفترة طويلة تعتريها " الشيخوخة " وهو ما يقلل من حماستها ويفقدها كثيرا من ديناميكيتها وهو ما يدفع المعارضة الى أن تُهيء لنفسها تولى الحكم فيكون وجودها بمثابة الحركة المستمرة المُجددة للحكم .

(I) Burdeau :La démocratie, Nouvelle éd, paris,I966, p.I4I et s.
الدكتور عبد الفتاح حسنين العدوى ، الديمقراطية وفكرة الدولة ١٩٦٤ ، ص ٢٧٦ .

وفى ظل النظام الحر ، فقد أدى الاقرار بحق المعارضة الى نتيجة هامة ترتب عليها الاعتراف بتجمعات الأفراد الجزئية للدفاع عن آرائهم ومصالحهم ،وهو ما أدى الى نشوء الأحزاب السياسية كأدوات سياسية للتعبير عن اختلافات الرأى(١) ـ وكان بدهيّا أن تتأثر المعارضة بطبيعة الصراع القائم بين الأحزاب ومداه وهل هو صراع على الوسائل أو على المبادىء ؟ وهل الصراع على المبادىء ثانوى أم أساسى ؟ وهذا ما تكشفه نزاعات الأحزاب الأوربية بين المحافظين والأحرار من ناحية ، ثم النزاع بين الرأسماليين والاشتراكيين من ناحية أخرى (٢)

تأثر المعارضة بطبيعة الصراع القائم بين الأحزاب :

ما من شك فى أن الأحزاب السياسية تعتبر العمود الفقرى للنظم الدستورية البرلمانية فى دول أوروبا الغربية ، فهى التى تربط من خلال البرلمان بين الرأى العام ورأى البرلمان ، بحيث يكون الأخير انعكاسا للأول ، وهكذا يتم الربط بين الرأى العام وأداة الحكم. ومعنى ذلك أن الأحزاب فى تلك الدول يكون لها أثرها المؤثر على فكرة المعارضة تبعا لطبيعة الصراع الحزبى ، ويمكن أن نميز بين أنواع ثلاثة من الصراع (٣) :

صراع بلا مبادىء وهذا النوع يفقد المعارضة قيمتها وأهميتها ، ومثل هذا النوع من الصراع الحزبى ما يدور فى الولايات المتحدة الأمريكية بين الحزب الديمقراطى والحزب الجمهورى، ذلك أن برنامج كل من الحزبين أشد ما يكونان تشابهاً ، الأمر الذى يؤدى الى أن تكون مفاضلة الناخبين بين أشخاص المرشحين من كلا الحزبين ، وهكذا يصبح الحزب مجرد منظمة مهمتها الأساسية

(I) Burdeau: La démocratie,p.94.
(2) Duverger(M.): Sociologie politique, 2éme éd,P.U.F; I967,p.389.
(3) Duverger: op. cit, p.458-460.

السعى للفوز فى الانتخاب وصولا للحكم ، وكان طبعيّا أن ينعكس هذا النوع من الصراع الحزبى على المعارضة فيفقدها قيمتها وتتجرد من مدلولها ، كما أن الانتخابات تفقد أهميتها وفاعليتها اذ تصبح عملية لاختيار بين أشخاص لا إختيار للسياسة والأهداف .

صراع حزبى على مبادىء ثانوية وهذا النوع من الصراع الحزبى يجعل المعارضة واضحة ويعطيها ثباتاً واستقراراً ، ويوجد هذا النوع من الصراع الحزبى فى كل من بريطانيا وبلاد شمال أوروبا ، ففى هذه الدول تتصارع الأحزاب حول برامج اجتماعية مختلفة بل قد تكون متناقضة ، فحزب العمال وحزب المحافظين فى بريطانيا مثلا يعتنق كل منهما مبادىء مختلفة عن الآخر بالنسبة للانتاج وتوزيع الثروة وغير ذلك .. أى أن كلا منهما له سياسته وأهدافه (١) ، الا أن هذا النوع من الصراع الحزبى لا يتطرق الى المبادىء الأساسية التى تكون محل اتفاق بينهم كالديمقراطية باعتبارها المعتقد الشرعى وصولا للسلطة عن طريق أدواتها وأساليبها الدستورية الشرعية القائمة ، وحرية الرأى والمعتقد باعتبارهما من سمات الحرية الفردية (٢) . ولأن هذه الأحزاب تتفق على المبادىء الأساسية فان الصراع القائم بينهم يكون على مبادىء ثانوية أى صراع من الدرجة الثانية ، وهكذا تكون المعارضة حول السياسة والأهداف المتباينة واضحة ومتبلورة

---

(١) راجع اختلاف المبادىء الاقتصادية والاجتماعية بين سياسة وأهداف حزب العمال وحزب المحافظين ،الوثيقة "١٧" للمؤلف :
Madgwick(P.J.): Introdution to British politics, first published, London, I970,p. 327.

(٢) لمزيد من التفصيل عن فلسفة كل من الحزبين ومبادئهما الأساسية ، راجع الوثيقتين "١٣، ١٤" من مؤلف :
Mackintosh (John.P.): The Government and politics of Britain, Hutchinson university library, firist pub., London, I970,p. I78-I86.
Madgwick: op. cit,p.323-326.

ويعطيها ثباتاً واستقراراً، لأنه لا خلاف حول مبادىء أساسية .

صراع بين الأحزاب على مبادىء أساسية ومثل هذا النوع من الصراع يوجد بصورة واضحة فى كل من ايطاليا وفرنسا حيث توجد بها الأحزاب الشيوعية وأحزاب اليسار المتطرف التى تعتنق الفكر الماركسى وما يقوم عليه من مبادىء أساسية تنادى باقامة حكم الطبقة وديكتاتوريتها - وان قبلت على سبيل التدبير المؤقت ، وعن طريق المهادنة قبول الوسائل السلمية وصولا اليها فاذا ما وصلت للحكم حالت دون غيرها من الأحزاب أن يصل اليه - كما أن من المبادىء الأساسية لدى تلك الأحزاب هدم النظام الرأسمالى من أساسه ، وبجانب هذه الأحزاب ومبادئها الأساسية نرى الأحزاب الاشتراكية المعتدلة وأحزاب الوسط التى لا تجنح لقبول مثل هذه المبادىء . فهى لا تقبل حكم الطبقة ، وتؤمن بامكانية انتقال السلطة سلميا لغيرها من الأحزاب الأخرى فى حالة فوزها فى الانتخاب، كما لا تؤمن بهدم النظام الرأسمالى من أساسه بل تؤمن بتطويره وتطوير فلسفته بما يؤدى الى امكانية اقامة المجتمع الاشتراكى الذى لا يعترف بوسائل وأدوات الماركسية، وهكذا يكون الصراع بين الأحزاب فى تلك الدول صراعا مريرا حول مبادىء أساسية مما يضفى على المعارضة طابعها الحاد ، وصراعها الشرس حتى لا يصل أحد الأحزاب بمبادئه التى تجد المعارضة العنيفة الى الحكم . والصورة الحية لذلك ما حدث بين الحزبين الشيوعى والاشتراكى فى انتخابات فرنسا عام ١٩٧٨ . فبالرغم من تحالف الحزبين حول برنامج مشترك دخلا به الانتخاب أمام أحزاب اليمين والوسط ، فان الحزب الشيوعى حين استشعر امكانية فوز الحزب الاشتراكى عند انتخابات الاعادة سحب الحزب الشيوعى تحالفه مع الحزب الاشتراكى وامتنع عن اعطائه أصواته مما أدى الى فوز تحالف أحزاب اليمن . وقد كشف " ميتران " زعيم الحزب الاشتراكى عن هذا الموقف فى خطابه الذى ألقى أمام المؤتمر

الوطنى للحزب الشيوعى فى ابريل ١٩٧٨ ، ووصف فيه الحزب الشيوعى وزعامته بالخيانة ، وأرجع " ميتران" سبب ذلك الى أن الحزب الشيوعى كان يريد تحالفا يساريا تحت سيطرته ، لكنه لم يكن يريد أن يقبل تحالفا تحت سيطرة الاشتراكيين المعتدلين، وهكذا كشف الصراع بين الحزبين عن عمق الخلاف حول المبادىء الأساسية ،وهو ما يعكس أثره على طبيعة المعارضة بينهما ومداها .

واذا كانت النظم الحرة التى تتجه ديمقراطيتها نحو الاشتراكية التى لا تعترف بالصياغات الماركسية ، بل تعترف أساسا بأساليب وأدوات النظام التقليدى قد اعتدّت بالمعارضة المنظمة باعتبارها أحد خصائص نظامها،فان الأمر كذلك لايختلف فى الدول النامية التى أقامت نظامها على أساس اشتراكى ديمقراطى، ذلك أن هذه الدول لا تؤمن بفكرة الدولة الشمولية ، ولا بفكرة حكم الطبقة وديكتاتوريتها، وانما تؤمن بأسلوب العمل السياسى القائم على أساس قانون الأغلبية المأخوذ عن الديمقراطية التقليدية ، ذلك أن المفهوم الديمقراطى لدى هذه الدول يسير فى اتجاهين متساويين يحترم فيه كلا من ارادة الفرد وارادة الجماعة ،بمعنى أن الديمقراطية عند هذه الدول تسير نحو اللامتناهى فى الصغر ويمثله الفرد كعنصر اجتماعى لا يمكن اهدار ذاتيته بتجاهل ارادته وكبت حريته وفكره تحت أى زعم عقائدى أو مذهبى، وفى ذات الوقت تسير الديمقراطية لديها نحو اللامتناهى فى الكبر وتمثله أوسع وحدة اجتماعية معبرة عن الارادة العامة لهذا الشعب وهو الحزب الحاكم المعبر عن ارادة المجموع سواء كان هذا الحزب الحاكم حزبا واحدا أو حزب الأغلبية ، وبالرغم من أن الاشتراكية هى أساس نظام هذه الدول ، فان خلاف الرأى حول وسائلها يمكن أن يكون محلا للمعارضة المنظمة سواء داخل الحزب الواحد الحاكم أو بين الحزب الحاكم صاحب الأغلبية والأحزاب الأخرى المعارضة ، الا أن طبيعة المعارضة فى دول الديمقراطية الاشتراكية يختلف عن

طبيعتها داخل الدول الاشتراكية الديمقراطية ، فبينما يمكن أن تكون المعارضة فى دول الديمقراطية الاشتراكية دائرة حول شكل الحكم وأهدافه ومبادئه ، فان المعارضة داخل المجتمع الاشتراكى الديمقراطى تأخذ طبيعة محددة قوامها معارضة أسلوب التطبيق الاشتراكى المؤدى الى الهدف الاشتراكى الذى لا يجد فيه سبيلا نحو معارضته اذ أنه هو أساس النظام وفلسفته .

المطلب الثالث

الاشتراكية الماركسية وفكرة الاجماع السياسى

لنتبين سلامة الأساس الذى قامت عليه فكرة الاجماع السياسى فى دول الاشتراكية الماركسية بديلا عن فكرة المعارضة فى دول الاشتراكية الديمقراطية ، علينا أن نوضح ابتداء أن الاعتبارات الايديولوجية التى أملت على هذه الدول سيادة الهدف الاشتراكى ووحدته قد استتبعت الأخذ بوحدة السلطة ، ومبدأ وحدة السلطة الذى تبنته الايديولوجية الماركسية يمكن تلخيص مفهومه الماركسى - اللينينى بأنه " يعنى وحدة الطبقة ووحدة السلطة ووحدة الفكر والعمل "(١) . فهو يرتكز على قرينة تحقق اتحاد الشعب فى جمع متجانس تتلاقى مصالحه وتتكامل، فيجوز بالتالى ارادة اجماعية تمارس سلطة اجماعية تكون بمثابة المرآة الدستورية للوحدة الاقتصادية التى تشكل القاعدة المادية لهذا الصرح العلوى السياسى. فالديمقراطية الماركسية ليست ديمقراطية كفاح طبقى بين طبقة وأخرى وانما هى ديمقراطية اجماع سياسى، ويقرر الماركسيون أن التقسيم الطبقى فى المجتمعات الماركسية - وقبل بلوغها مرحلة اللاطبقية - لا تنال من قرينة الوحدة ، ذلك أن التقسيم الطبقى

(I) "Unité de class, unité de pouvoir, unité de pensée et d'action" in Piettre(A.): Marx et Marxisme; 4 éd,P.U.F; Paris, I966,p.I65.

فى ظل الاشتراكية وقبل مرحلة الشيوعية لا يتضمن صراعا بين طبقات اجتماعية متصارعة متطاحنة ، وانما هو اطار لطبقات متآلفة ومتحالفة من أجل تحقيق هدف مشترك يتمثل فى بناء الصرح الاشتراكى(١).

ويستمد الماركسيون من جسامة المهام التى تواجه السلطة الاشتراكية الجديدة سندا اضافيا للمناداة بوحدتها ، فيشار فى هذا الصدد ، الى أن الدولة الاشتراكية تزاول وظائف بالغة الخطورة فى مختلف مراحل نموها . ففى مرحلة الثورة الاشتراكية ، يبدأ تشييد سلطة ديكتاتورية البروليتاريا التى تتطلب الاعتراف بالسيادة السياسية البروليتارية ، بديكتاتوريتها ، أى بسلطتها التى لا تقتسمها مع أحد ، وذلك لأن " الثورة ذاتها تستلزم من أجل تأمين نموها ورسوخها ، ومن أجل مصلحة الاشتراكية أن تخضع الجماهير بلا تحفظ للارادة الواحدة الموحدة لقادة حركة العمل"(٢) فهذه الارادة الاجماعية الواحدة هى ضمان نجاح الثورة وشرط استمرارها . ومتى تحقق ذلك تبدأ المرحلة التالية ، وهى - فيما يرون - تتسم بتجانس أعضاء الجماعة وتطابق مصالحهم ، فتنتفى ، بالتالى ، كل حاجة الى كثرة سياسية أو قانونية .

وتأسيسا على ذلك فقد سجلت الاشتراكية الماركسية رفضها للمبدأ البرجوازى القائل بفصل السلطات ، واستعاضوا عنه بمبدأ التفويض الهرمى المتتابع للسلطة المنبثق من مبدأ وحدة السلطة .

(I) Stoyanovitch (K.) : Le régime socialiste Yougoslave, principe de la légalité socialiste, L.G.D.J.,paris, I96I, p. I86,I87.

(٢) لينين ، المهام المباشرة أمام السلطة السوفيتية ، مختارات مجلد ٢ ، ج ٢ ، ص ٢٨٢ .

نتيجة لذلك لا يستساغ السماح بوجود معارضة تعرقل مسيرة المجتمع ، اذ ينطوى هذا التسامح على " نزول الحق أمام الباطل"(١) وهو أمر مرفوض فى نظام يتمثل فى الارادة الاجتماعية المبنية على معرفة قوانين التطور الاجتماعى التى اكتشفها ماركس وانجلز وهى كل الحقيقة وكل المعرفة .

والجدير بالبيان أن الموقف الماركسى هذا يتقارب تقاربا شديدا مع موقف الفيلسوف " روسو " الذى هاجم مبدأ المعارضة ، وأوضح أن كل من لايدين بالطاعة للارادة العامة ، يُكرهه الكائن الاجتماعى عليها . فالمعارضة عند " روسو" مظهر لضعف السلطة وتفكك الرابطة الاجتماعية بوصفها دليلا على تغليب الأنانية الفردية على الصالح العام ، ووصف كل من يسلك سبيل المعارضة بأنه " عدو الشعب" وهو نفس الوصف الذى شاع فى الديمقراطية الماركسية (٢)

وبيانا لمعنى وحدة السلطة فى الدولة ، فقد استخلص "لينين" من المفاهيم الماركسية مبدأ المركزية الديمقراطية الذى يعد عماد كل تنظيم سياسى ماركسى .

---

(١) وحسبما يعبر بيردور فى هذا المعنى فان الحكومة ليست طاحونة تحركها كل الرياح ، وانما تسير وفقط بريح الحقيقة — ومن ثم وصف هذه السلطة بأنها سلطة مغلقة بوصفها تتضمن فقط الحقيقة المطلقة التى يجسدها الحزب الشيوعى ، راجع فى ذلك :

Burdeau : Droit constitutionnel et institutions politiques, I2éme éd, L.G.D.J.,Paris, I966,p. I97,I98.

(٢) لمزيد من التفصيل راجع :

Chevallier(J.J.): Les grandes œuvres politiques, de Machiavel à nos Jours, nouvelle éd, éd colin,Paris, I966, p.I5I.

ويرى الماركسيون أن هذا المبدأ يجمع بصورة جدلية بين شعبية السلطة وارتكازها على مبادرة الجماهير صاحبة السيادة ، وبين مركزيتها التى تحظر أى شقاق فى صفوفها أو معارضة لارادتها ، فمبدأ المركزية يعنى أن هناك مركزا واحدا يدير الشئون المتعلقة بكل الدولة ، وتدين له كل الهيئات المحلية بالتبعية والطاعة ، ويتسم فى الوقت ذاته باتخاذ وسيلة الانتخاب أسلوبا لشغل مناصب كل هيئات السلطة مع تقرير مسئوليتها أمام الشعب .

وبناء على ما تقدم فان المجتمع الاشتراكى الماركسى لايعرف التناقض على أى صورة من صوره ، بل هو مجتمع تتلاقى فيه المصالح وتختفى فيه التناقضات ، وفى مجتمع كهذا لا محل للقول لأقلية أو أكثرية سياسية ، وانما هو مجتمع قائم على الاجماع السياسى المؤسس على وحدة الارادة .

والسؤال الذى طُرح على الماركسيين هو . اذا كان الاجماع السياسى هو أسلوب العمل السياسى فما هو المحرك لدفع حركة التاريخ نحو التقدم والارتقاء ؟

وجد الماركسيون أنفسهم فى مأزق ، خاصة بعد أن أعلن "ستالين" عام ١٩٣٦ أنه قد تم انتصار الاشتراكية داخل المجتمع السوفييتى وأن الطبقات ، وان كانت موجودة ، فانه لم يعد بعضها مضادا لبعض . واذا كانت الماركسية تقوم على أساس أن الصراع بين الطبقات هو المحرك للتاريخ ، فأين اذن هذا المحرك بعد زوال الفوارق بين الطبقات ؟ وقد أجاب الماركسيون على ذلك بأن أسلوب النقد والنقد الذاتى هما القوة التى تدفع المجتمع الماركسى نحو التطور من القديم للجديد أى الارتقاء من الأدنى للأعلى ، فالنقد والنقد الذاتى هما البديل لفكرة المعارضة فى المجتمعات غير الماركسية .

والجدير بالبيان أن ممارسة النقد تكون مقيدة باطار

المفاهيم الماركسية – اللينينية ، دون السماح بالتطرق الى بحث صحتها أو سلامتها . ذلك أن مثل هذا التسامح ينطوى فيما يرى الماركسيون على تحريف ومراجعة للخط الأيديولوجى الذى ينعقد اجماع أعضاء الحزب عليه . وترتيبا على ذلك ، يقتصر مجال النقد والنقاش ، بوجه عام على المشاكل المطروحة فى الحياة العامة ، وبرامج الحزب ومخططاته (١) . والنقد الذاتى يخضع لقيود ثلاثة (٢) ألا يتعرض للنظام فى أسسه العامة ، وألا يوجه ضد قادة الحزب، وألا يمس سياسة النظام العام .

والنقد والنقد الذاتى يضعان بذلك مراقبة دقيقة ودائمة (باعتبارهما واجبا على العضو يستلزم تأديتهما) على حركية العضو للتعرف على سلوكه ومآربه ، اذ المفروض أن كل عضو فى الحزب معرض لأن يخون العهد ، ولا سبيل للكشف عن خيانته الا بإتباع أسلوب النقد والنقد الذاتى (٣)

وقد أشار برنامج الحزب السوفييتى الثالث الذى أقره الحزب فى مؤتمره الثانى والعشرين عام ١٩٦١ على أن" مناقشات سياسة الحزب ونشاطه مناقشة حرة هى من مبادىء الديمقراطية الحزبية الداخلية الهامة ، ذلك أن الحزب بحاجة الى طاعة واعية ، وليست آلية ، والطاعة الواعية لا يمكن أن تكون حيث لا وجود لحرية البحث والنقد ، بيد أن هذه الحرية لا تمت بأية صلة الى الفوضوية التى تنكر كل طاعة وانضباط ، وعلى ذلك فحرية النقد مشروطة ،

(١،٢) لمزيد من التفصيل فى ذلك ، راجع :
Chambre(H.): Le pouvoir Soviétique, 2 éme éd, L.G.D.J; Paris, I959, p. IO ets.
Hazard et David: Le droit Soviétique, 2.Vol.T.2,Paris, I954, p.85.

(3) Mead (Margaret): Soviet attitude towords authority, New York; I95I, p. 3I.

البرلمان عن هيئة الناخبين بمجرد عملية الانتخاب) الى نقل مركز القوة السياسية من الشعب الى الأحزاب القوية الغالبة داخل البرلمان والتى تستطيع أن تعمل ارادتها أمام ارادات الاقليات البرلمانية الأخرى وتدخل معها فى صراع من أجل الفوز بالسلطة . وبذلك ينقلب ولاء النائب من ولاء للشعب الى ولاء للحزب المنتمى اليه ، واذا اضيف فوق ذلك تحرر ارادة النائب عن ارادة الناخب لوضح مدى انعزال الشعب وانحسار حقه فى ممارسة السلطة عند صناديق الانتخاب .

وهكذا يرى الاشتراكيون مدىما تكشف عنه الديمقراطية النيابية التقليدية – كصورة من صور الحكم – من قصور ومدى ما تكشفه مؤسساتها التمثيلية من عجز عن تحقيق أهداف الشعب ومصالحه .(١)

ولأن النظام الاشتراكى مختلف عن النظام الرأسمالى التقليدى فى فلسفته وأهدافه فقد كان بدهيا أن تختلف بينهما أدوات الحكم ووسائله وهو ما ينعكس اثره على كيفية الممارسة .

واذا كان الاشتراكيون يرون أن مغزى الديمقراطية فى الاشتراكية الماركسية تكمن فى مساهمة الجماهير الشعبية فى تصريف شئون البلاد(٢) فان معنى ذلك أن تحرير المواطن وجعله سيدا لمصير نفسه لا يتأتى بمجرد تحريره اقتصاديا بل بمشاركته أيضا فى تسيير دفة الحياة السياسية فى جماعته (٣) حتى يتحقق الفور الحقيقى بالديمقراطية (٤) ومن

---

(١) Lenin : selected Works, Moscow, 1968, p.296.

(٢) بريجينيف على النهج اللينينى – موسكو ١٩٧٢ ص ٥٦٢ .

(٣) Kardelj: Les rapports economiques et pohitiques dans la société auto- gestionnaire socialiste questions actuelles du socialisme, No 102, Avril-juin Belgrad, 1971, p. 14.

(٤) Buradeau : Traite de sc. pol. 1956, p. 319 et su.

ومن ثم فان السلطة وفقا للمفهوم الاشتراكى هى تلك التى تخول أغلبية الشعب المبادرة والاستقلال فلا تقف عند مجرد انتخاب النواب بل تمتد لتسيير أمور الدولة وانجاز اصلاحاتها المرجوة .(١)

وتأسيسا على ما تقدم فقد عدلت الاشتراكية الماركسية من النظام النيابى دون الغاء الجهاز التمثيلى فاسقطت عن البرلمان والنائب استقلالهما فى مواجهة هيئة الناخبين ، بحيث اضحى كل جهاز تمثيلى مسئولا أمام الهيئة التى انتخبته ، كما أخذت صراحة بفكرة الوكالة الالزامية التى لا تجعل ارادة النائب محررة عن ارادة الناخبين بلخاضعة للرقابة والمحاسبة والمسئولية والمشاركة فى اتخاذ القرار أو التوصية به ، وهكذا خضع النائب للعزل عند الاخلال بالتزاماته المفوض بها — ولم يكن ذلك الاتجاه فى الممارسة على هذا النحو الا تطبيقا لفكرة السلطة الموحدة التى تتحد فيها ارادة الحاكم مع ارادة المحكوم ولا تنفصل احداهما عن الأخرى ، وهكذا يظل الوصل قائم ومباشر بين السلطة والشعب .

وحتى تتحقق المشاركة الشعبية الفعلية على أوسع نطاق لهاوفى كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فقد أخذت دول الاشتراكيات الماركسية بنظام عريض متدرج من الأجهزة التمثيلية لتحقيق هذا الهدف ، وبذلك مثل السوفيت الادنى فى الاتحادالسوفيتى، والكوميون فى يوغوسلافيا والمجلس الشعبى المحلى فى المانيا الشرقية قاعدة الأساس لمجمل النظام ، ويتضح ذلك تفصيلا على الوجه التالى :

---

(١) شامبرء السلطة فى الاتحاد السوفيتى باريس ١٩٥٩ ص ٦٤ .

أولا : نظام السوفييت :

يعتبر نظام السوفيتيات فى الفكر الماركسى الدعامة الأساسية لتحقيق مشاركة العاملين فى السلطة ، فمنذ أن تقلد الحزب الشيوعى زمام السلطة فى روسيا رفع شعار " كل السلطة للسوفيتيات " تعبيرا عن ايمان الزعماء البلاشفة وبخاصة " لينين " فى امكانية تطبيق دعوة مؤسسى الماركسية الى تحقيق المشاركة الشعبية الواسعة فى ممارسة الحكم على نحو شبيه بتجربة كومونة باريس عام ١٨٧١[1] - وقد سجلت باكورة المواثيق الثورية الروسية ، هذا المعنى حين

---

(١) وتعتبر كومونة باريس ١٨٧١ الشكل الأول لديكتاتورية البروليتاريا ، والسمة التى تميزها أنها أخذت جانبا خاصا متميزا عن البرلمانية البرجوازية اذ قامت على أساس طابع تمثيلى أصيل للهيئات الجديدة للسلطة فتأسست على أساس حق الانتخاب العام المتساوى وعلى أساس المسئولية الفعلية للنواب أمام ناخبيهم بما يضمن ابدالهم فضلا عما تمارسه من أعمال تشريعية وتنفيذية ، والكومونة فى وجهة النظر الماركسية لا تعتبر دائرة اقليمية فحسب بل وحدة انتاجية اقتصادية كذلك (مصنع - معمل) بمعنى ان الكومونة أيضا هيئة عاملة . راجع :

Chkhikvadze (V.M.) : The Soviet form of populear government, Moscow, 1972, p. 13.

Lenin : selected works, Moscow, 1968, p. 295.

أوضحت المادة الأولى من " اعلان حقوق الشعب العامل والمستغل "على أن " روسيا جمهورية سوفيتيات نواب العمال والجنود والفلاحين، وكل السلطة فى المركز وتوابعه لهذه السوفيتيات " وقد ترسخ هذا المعنى فى أول دستور للاتحاد السوفيتى عام ١٩١٨ .

وقد نظمت هذه السوفيتيات على قاعدة التدرج الهرمى ، فكان السوفييت الأدنى مرتبة ينتخب السوفييت الأسمى منه حتى تصل الى السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى ، وعلى ذلك فالسوفيتيات كهيئات للسلطة الشعبية تتشكل على مستوى القرية أو المدينة ، فالمركز فالاقليم . فالمقاطعة ، فالجمهورية حتى السوفييت الأعلى للاتحاد ، وعلى كافة المستويات – وهى فى مجموعها تشكل نظاما موحدا من هيئات السلطة ، ذلك أن كل سوفييت يمثل السلطة العليا فى موقعه ، وتتحد كافة السوفيتيات على أسس المركزية الديمقراطية فى سلطة موحدة على نطاق الدولة – وبفضل هذا التفتت والتجمع يحتفظ كل سوفييت على حدة ، وكل النظام السوفييتى ككل بامكانية الحركة وبما لا يتعارض مع الخط العام

٤- وتتسم السوفيتيات بأنها تجمع بين صفتى هيئات سلطة الدولة والمنظمة الاجتماعية ، فتتسم بالصفة الأولى حين تؤدى وظيفة سلطة الدولة ، وتكتسب طابع المنظمات الاجتماعية نتيجة تشكيلها على قاعدة الاقتراع العام المتساوى والمباشر ، فتكون بالتالى الأداة المثلى للانتقال لمرحلة التسيير الذاتى الاجتماعى الشيوعى مع تقدم التطور ومرد ذلك أنها تفقد تدريجا صفة الهيئة السياسية ولا يبقى لها ع التقدم سوى طابعها الاجتماعى فتصير تدريجا وفى خاتمة المطاف مجرد منظمة اجتماعية محضة (١).

٥- أن التركيب التمثيلى للسوفيتيات يشهد بأن أغلب النواب ليسوا من محترفى السياسة وانما هم ممن يعملون فى الانتاج (عمال- فلاحين- مهنيين ...) وهو تركيب تمثيلى مميز يجد واقعه على كافة درجات السوفيتيات العليا والدنيا (٢).

٦- أنها أكثر منظمات الشعب شمولا وتجسيدا لوحدته لأنها تجمع كل فئات الشعب بمراتبه المختلفة الاجتماعية .

وفضلا عن هذه الخصائص فان **تنظيم وعمل السوفيتيات** يقوم على تحقيق المبادىء التالية(٣):

١- وحدة هيئات سلطة الدولة .

٢- مشاركة الجماهير فى ادارة المجتمع .

٣- تكوين السوفيتيات بالانتخاب الحر المباشر .

٤- المركزية والديمقراطية والشرعية الاشتراكية .

---

(١) اسكندر غطاس - المصدر السابق - ص ٣٩١ .

(٢) فالملاحظ أن نواب السوفييت الأعلى للاتحاد عام ١٩٧٠ كان ٣ر٥٠ ٪ من العمال والفلاحين، وكانت نسبتهم فى انتخابات السوفيتيات المحلية عام ١٩٧١ ٣ر٦٥٪ ،راجع دليل المعارف السوفيتية لوكالة نوفوستى، الصدر السابق ص ٣٩١.

(3) Chkhikvadze : op. cit, p. 73-93.

٥- مراعاة الخصائص القومية ومساواة الأمم .

والجدير بالذكر أن نظام السوفيتيات كما كان يطمح اليه "لينين" كان يستهدف فى الحقيقة اشراك الشعب مباشرة فى الحكم والقضاء تبعا لذلك على الجهاز البيروقراطى للدولة ، لكن سرعان ما تبدل الوضع حين فرضت الظروف الصعبة التى لابست التحول الاشتراكى فى روسيا تركيزا بالغا فى السلطة ، وترتب على ذلك أن جُردت السوفيتيات من كل سلطة فعلية ، وخاصة فى عهد ستالين حيث أصبحت مجرد أداة تنفيذية طيعة فى أيدى الحزب والحكومة المركزية ومسخرة لتنفيذ قراراتهما (١) وفى ذلك قال "ستالين" " يتعين الاعتراف ... أنه لا يتم البت فى شأن أية مسألة مهمة فى السياسة أو التنظيم بمعرفة مؤسساتنا السوفيتية أو غيرها من المنظمات الجماهيرية خارج نطاق توجيهات الحزب ..." (٢) . وقد انطوى هذا القول على اهدار للمغزى الحقيقى العميق من انشاء نظام السوفيتيات بالشكل اللامركزى الواسع الذى شيده به "لينين" فالثابت فى ظل عهد "ستالين" أن هذه السوفيتيات قد تحولت من مؤسسات للتعبير الديمقراطى والمباشر عن ارادة الشعب الى أداة فى يد الحزب، بل وبعبارة أدق فى يد "ستالين" تذعن لمشيئته وتعجز عن التصدى له ، ولهذا فان النص الذى أورده دستور عام ١٩٣٦ (م٣) من أن " كل السلطة فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية هى لعمال المدن والقرى يمارسونها عن طريق نواب العمال" والمادة ٩٤ من أن" هيئات سلطة الدولة فى الأقاليم والمقاطعات ذات الحكم المحلى والدوائر والنواحى والمدن والقرى هى سوفيتيات نواب العاملين" - كل هذه النصوص أصبحت فى ظل سيطرة "ستالين" عليها مُفرغة من أى مضمون أو معنى، وأضحت شعارات براقة لا أثر لحرية حركتها فى التطبيق .

---

(١) شامبر ، السلطة السوفيتية ، المرجع السابق ، ص ٨٣ .
(٢) ستالين - المسائل اللينينية ، الجزء الاول ، ص ١٣٣ .

غير أنه بوفاة " ستالين" ومنذ انعقاد المؤتمر العشرين في فبراير ١٩٥٦[١] ظهر في الاتحاد السوفيتي تيار تحرري يدعو الى احياء وظيفة السوفيتيات بوصفها أداة الديمقراطية الحقيقية للشعب السوفيتي . وأصدر المؤتمر العشرون للحزب قراراً يحث على " تنمية الديمقراطية السوفيتية وتحسين سير المؤسسات السوفيتية المركزية والمحلية وتوثيق صلاتها بالجماهير " - وتنفيذا لهذه التوصية صدرت سلسلة من القرارات من أبرزها قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي بشأن" تحسين نشاط السوفيتيات لنواب العاملين ودعم أواصرها مع الجماهير " وتشريع عام ١٩٥٧ الذي نظم اختصاصات السوفيتيات المحلية[٢] ، وقد انطوت هذه القرارات على تعزيز لاستقلال السوفيتيات وتزويدها بالسلطات التي تكفل لها ممارسة الوظيفة الديمقراطية المرجوة منها بالاضافة الى تخويلها سلطة ادارة المشروعات الواقعة في دائرتها (كولخوزات ، سوفخوزات) وأيضا أسند اليها اختصاص توجيه الحياة الثقافية وحماية الشرعية والنظام العام وحقوق المواطنين وحرياتهم ووضع وتنفيذ خطة محلية اقتصادية والاشراف على المنظمات الاجتماعية - وسار البرنامج الثالث للحزب الشيوعي السوفيتي الذي اقره المؤتمر الثاني والعشرون عام ١٩٦١ في الاتجاه نفسه فسلّط الأضواء على حيوية الدور الديمقراطي للسوفيتيات[٣]، ثم تتالت قرارات مؤتمرات الحزب الداعية الى كفالة ممارسة السوفيتيات

---

(١) موجز تاريخ الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي ، دار التقدم موسكو ١٩٧٠ ص ٤٠٥ .

(٢) لمزيد من التفصيل ، أنظر :

Lesage (Michel) : Les régimes politiques de L'U.R.S.S, et de L' Europe de L'Est; presses universitaires de France, Paris, I97I, p. 337.

(٣) راجع البرنامج الثالث للحزب الشيوعي السوفييتي ، المصدر السابق ، ص ٤٣٤ وبعدها .

لوظيفتها ، وفى سبيل ذلك صدرت عدة مراسيم تؤكد مركز السوفيتيات فى مواجهة هيئات سلطة الدولة (عن طريق تدعيم قدراتها التقريرية والتنفيذية والرقابية والتى تضطلع بها اللجان التنفيذية واللجان الدائمة) وترسخ هذا الاتجاه فى دستور ١٩٧٧.(١)

وخلاصة القول أن نظام السوفيتيات أخذ فى السنوات الاخيرة يتجه نحو الدور الذى اراده لها " لينين"(٢) من أن تكون خير وسيلة لاشراك العاملين فى السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن طريق نائبيهم الخاضعين لرقابتهم والمسئولين أمامهم ، وهكذا لا تنقطع الصلة بين النائب والناخب ولا بين مجلس السوفييت والناخبين ، وبذلك يستطيع الشعب بما يملكه من وسائل تجاه السوفييت والنائب أن ينفذ ارادته الحقيقية .

ثانيا : الكوميونات : يتحصل هدف الديمقراطية فى الفكر اليوغوسلافى فى السعى نحو اقامة شكل جديد من التنظيم السياسى والاجتماعى والاقتصادى يسمح بأن يكون المواطن سيدا لمصيره (٣) ، فالمواطن لا تتحقق حريته بمجرد تزويده بالخبز بل لابد أن يكون أساسا يُعول عليه فى حكم نفسه ومجتمعه ولا يتحقق ذلك لديهم الا اذا تم الربط بين ثورتى التحول السياسية والاجتماعية لتحقيق المفهوم الماركسى القائل بالفوز بالديمقراطية ، وعندهم لابد أن يكون هذا الفوز سياسيا واجتماعيا

---

(١) لمزيد من التفصيل، راجع الفصل الثانى عشر من دستور عام ١٩٧٧.

(٢) ولمزيد من التعرف على اختصاصات السوفيتيات المحلية وأسلوب العمل بها ، راجع :
د. طريف بطرس ، الحكم المحلى فى الاتحاد السوفيتى ، العدد ١٦٥ من مجلة المنظمة العربية للعلوم الادارية لسنة ١٩٧٤ ، ص ٢٢ وبعدها .

(3) Kardelj (E.) : Les rapports économique et politiques dans la société auto - gestionnaire socialiste, Questions actuelles du socialisme, No I02, Avril-Juin, I97I, Belgrade, p. I4.

واقتصاديا معا وفى آن واحد ، وطبقا وهذا النظر كان النظام عندهم لابد أن يقوم على أساس من التسيير الذاتى الذى يسمح بمشاركة كافة العاملين والمواطنين فى جوانب السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبناء مجتمع اشتراكى يقوم على وحدة الهدف والغاية .

وقد كان هذا الاستحداث فى التطبيق الذاتى - عندهم - نابعا من نظرتهم الى ما أكدته الديمقراطية البرجوازية من قصور تاريخى فى شكلها البرلمانى(١) ذلك أن من طبيعة البرلمانات التقليدية وخصائصها احتكار الحياة السياسية ، فضلا عن أن السمة الاساسية للديمقراطية اليوغوسلافية تتحصل فى الريبة من محترفى السلطة ، والخشية من السلطة الرياسية والبيروقراطية (٢)

وترتيبا على هذا النظر فقد أخذ التنظيم اليوغوسلافى بنظام عريض من الحكم الذاتى فى مجاليه الاقتصادى والسياسى وبحيث تنتفى معه أية واسطة بين الحاكم والمحكوم .

ونتيجة لذلك فقد قسمت الدولة اليوغوسلافية الى وحدات من الدوائر الاقليمية ذات التدرج الهرمى تبدأ من أصغر وحدة وهى " الكوميون" الى أكبر وحدة وهى" الاتحاد " الذى يضم جمهوريات يوغوسلافيا الست مارا " بالاقليم" و " الجمهورية " .(٣)

(I) Haug (W.F.) : socialist thought and practice, Atheoretical political and informative journal, A Yugoslav monthly, Vol xvII, Beograd, I977, No 9, p. I04.

(2) Vedel : Les démocraties Sovietique et populaires; Paris, I965, p. I34.

(٣) وتتكون يوغوسلافيا من ست جمهوريات (البوسنك والهرسك، الجبل الأسود ، كرواتيا ، مكدونيا ، سلوفينيا ، صربيا) ومن اقليمين يتمتعان بالحكم الذاتى هما فويفودينا وكوسوفو ويتبعان جمهورية صربيا . راجع : ميلوش ميميتسا - ثلاثون عاما من عمر يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية ، ص ٨ .

ونقتصر فى نطاق هذا البحث على دراسة الكوميون بوصفه قاعدة التنظيم السياسى اليوغوسلافى وأساسه السياسى والاجتماعى.

والكوميون يعد بمثابة التنظيم السياسى الاقليمى القاعدى للادارة الذاتية والتى يقوم عليها مجمل البنيان الاجتماعى والسياسى للدولة ، بمعنى أن الكوميون فوق كونه وحدة سياسية أساسية فهو أيضا وحدة اساسية اجتماعية اقتصادية بمعنى أن المواطن يستطيع أن يحقق فى اطارها ، باعتباره منتجا ومستهلكا ما عليه من التزامات وما له من حقوق، فالكوميون على هذا الأساس يعتبر الأداة التى يمارس الشعب من خلالها التسيير الذاتى على مستوى قريب منه يوفر له قدرة اعلاء صوته وارادته ، وفى ذلك يقرر الدستور اليوغوسلافى(١) " ان الكوميون وحدة اجتماعية سياسية أساسية ومسيرة ذاتيا وقائمة على أساس سلطة ونظام التسيير الذاتى للطبقة العاملة والشغيلة ، ومن خلالها يخلقون ويحققون شروط حياتهم وعملهم كما يوجهون التطور الاجتماعى، وينسقون مصالحهم ويؤمنون حاجياتهم المشتركة ، ويمسكون بمهام السلطة ، ويسيرون الاعمال الاجتماعية الأخرى، ... ويبتون فيها بشكل مستقل تبعا لما يحدده الدستور والنظام الأساسى للكومونه من حقوق وواجبات ..." .

ومما تقدم يتضح أن الكومونه تضطلع بوظائف أساسية تفوق الوظائف التقليدية لأجهزة الحكم المحلى فى البلاد الاخرى ، ومن هنا يشير المفكرون الى الفارق بين نظام الكومون اليوغوسلافى وتنظيم الحكم المحلى فى الدول الديمقراطيات التقليدية ،وأساس هذا الفارق هو أن الهدف من انشاء الكومون ليس مجرد تحقيق سلطة لامركزية ، انما يرمى الى تغيير الوظيفة السياسية للمجتمع الاشتراكى بغية الوصول الى مرحلة التسيير الذاتى الاجتماعى الكامل

---

(١) دستور يوغوسلافيا الصادر ١٩٧٤ المادة ١١٦-١١٨ .

والاستغناء تماما عن كل سلطة طبقية حتى ولو كانت سلطة الطبقة البروليتارية (١) وهذا هو ما يفسره لنا اضمحلال دور رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف باعتبارها القوة الطبقية المتصدرة وقصور مهامها على نواحى الارشاد والتوجيه ، وتحقيقا لهذا الهدف فقد خُول الكوميون اختصاصات بالغة الاتساع يمارسها الشعب امامباشرة أو بوساطة مجلسه المنتخب (برلمان الكومونه) وهيئاته التنفيذية ، وقد أضفى الشارع الدستورى حمايته على هذه الاختصاصات حيث أجاز لبرلمان الكومون أن يطعن أمام المحكمة الدستورية للجمهورية أو الاتحاد ضد أى قرار صادر من الحكومة الاتحادية أو حكومة الجمهورية ينطوى على اهدار للحقوق الذاتية للكوميون (٢) ويطلق على هذه الدعوى تسمية " دعوى حماية الحكم الذاتى " . (٣)

ويتمثل دور الكوميون فى القيام بالعديد من الوظائف الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والتنفيذية والمالية والتشريعية .

أما الناحية الاجتماعية الاقتصادية - فيقوم الكومون بتهيئة الظروف المادية وكل ماهو ضرورى للعمل ولتطوير القوى المنتجة وتوجيه التنمية الاقتصادية والتنسيق بين المرافق الاجتماعية المختلفة كما يتولى تحديد وتوزيع المخصصات التى تواجه احتياجات الكومون وتهيئة الظروف الملائمة لاشباع الحاجات الهامة للمواطنين والتوفيق بين مصالح الأفراد الشخصية والجماعية والمصالح العامة .

(I) Burdeau : Traité de. sc. pol;T.6, Ied, I956, P.325 et s.

(٢) دستور يوغوسلافيا ١٩٧٤ المادة ٥/٣٧٥، ١/٣٨٧ .

(3) " Recours en protection du self-government" Voy. Djordjevic (V.): La Yougoslavie democratie socialiste, Ier éd, I959, P.U.F; Paris,P.I84, I85.

أما من الناحية السياسية - فيقوم الكوميون عن طريق جمعيته العمومية (برلمان الكوميون) بممارسة الحكم الذاتي مباشرة واقامة أجهزة الحكم التابعة لها [١] حيث أنه في نطاق الكوميون لا توجد سلطات أو أجهزة ادارية خلاف أجهزة الكوميون الا في حالات استثنائية قليلة مثل وجود أجهزة ومؤسسات للادارة تتبع السلطات الجمهورية مباشرة (كمراكز بحث علمي ٠٠٠) ، ومن خلال ما يملكه الكوميون من صلاحيات وأدوات يمارس كافة السلطات السياسية ولا يخضع في ذلك الا لاشراف ومراقبة الناخبين بمعنى أن برلمان الكوميون لا يخضع لاشراف أو رقابة سلطة أعلى [٢] فيما يمارسه في نطاق ما عليه من واجبات وما يكفله للأفراد ووحدات العمل من حقوق كفلها القانون والدستور ٠

أما من الناحية المالية - فيتولى الكوميون عن طريق البرلمان تحديد مصادر ايراداته وتقرير أوجه انفاقها في الحدود المرسومة لها ، واما من الناحية التشريعية فيتولى برلمان الكوميون بمجلسيه (مجلس الكوميون وهو المجلس الذى يمثل جميع أهالى الكوميون وينتخب اعضاؤه انتخابا عاما ومباشرا من الأهالى الذين يملكون حق التصويت ، مجلس الفئات العاملة وهو الذى يمثل جميع العاملين والموظفين في دائرة الكوميون في مختلف المجالات) وضع النظام الاساسى للكوميون الذى ينظم سائر العلاقات داخل اطار الكوميون مهتديا في ذلك بالمبادىء العامة الواردة بدستور الجمهورية ودستور الاتحاد فضلا عما يتخذه من قرارات في كافة الشئون. [٣]

(I) Jovicic (Miodrag) : Le gouvernement local; in la constitution Yougoslave de I963, Paris, Cujas, p. I20.

(٢) الدكتور مصطفى فهمى، الكوميون في نظام الحكم المحلى في يوغوسلافيا ٠ العدد ٦٣ من مجلة المنظمة العربية للعلوم الادارية - سبتمبر ١٩٧٠٠ ص ٢٣ ٠

(٣) الدكتور مصطفى فهمى، المصدر السابق ص ٤٥، ٧١ ٠

أما من الناحية التنفيذية فيتولى برلمان الكوميـــون بمجلسيه وبوصفه جهاز سلطة سياسية مراقبة تنفيذ كل مايصدره من قرارات بـا عتبارها سياسات اقتصادية واجتماعية وثقافيـة ... واجبة التطبيق، فضلا عن مراقبة تنفيذ القوانين الجمهوريـة والاتحادية واصدار التوجيهات للاجهزة الادارية ومؤسسات الادارة الذاتية التي تتولى مختلف أوجه النشاط العام في دائرة الكوميون ومراقبة أعمالها .

والملاحظ على أساليب الديمقراطية المتبعة في يوغوسلافيـا أنها تجمع بين الاسلوب النيابي الذي تمارسه هيئات الحكم الذاتي النيابية وهو أسلوب له ما يميزه عن الاسلوب النيابي التقليدي ، أما الأسلوب الآخر وهو الذي تسعى الايديولوجية اليوغوسلافية الى بلوغه باعتباره جوهر الاشتراكية فهو أسلوب تطبيق الديمقراطية المباشرة ، الا أنه مع استحالتها في ظروف العصر الحديث فقد ضمّنوا تنظيمهم السياسي عددا من أساليب الديمقراطية شبه المباشرة وفي ذلك وردت النصوص على أن" تتولى الطبقة العاملة وكافة الشغيلة مقاليد السلطة وتتحكم في تسيير الاعمال الاجتماعيـة الأخرى (١). ويمارس الشغيلة السلطة .. عن طريق البت فـي تجمعاتهم أو بواسطة الاستفتاء وغير ذلك من أشكال الادلاء المباشر بالرأي ... وكذلك بواسطة المندوبين في أجهزة تسيير المنظمـات وبواسطة الوفود والمندوبين في برلمانات الوحدات الاجتماعيـة السياسية (٢) ... والبرلمان هو جهاز التسيير الذاتي للمجتمع وأعلى جهاز للسلطة في نطاق حقوق وواجبات الوحدة الاجتماعية ـ السياسية (٣) ويقوم الشغيلة في المنظمات الأساسية والوحدات والمنظمات الاجتماعية السياسية المسيرة ذاتيا بتشكيل وفودها من أجل انجاز حقوقهـم ومن أجل الاسهام المنظم في ممارسة برلمانات الوحدات الاجتماعيـة ـ السياسية لوظائفها ..." (٤).

(١ـ٤) دستور يوغوسلافيا الصادر ١٩٧٤ المواد ٨٨، ٨٩ ، ١٣٢، ١٣٣ .

ومما تقدم نستطيع أن نبرز ملامح النظام النيابي اليوغوسلافي ، فيما يلي :

١- أن هيئات الحكم الذاتي النيابي هي أعلى سلطة ، وكل هيئة تمارس سلطتها في موقعها وهي على هذا الأساس متعددة ، فهناك برلمان الكوميون، وبرلمان الاقليم ذي الحكم الذاتي وبرلمان الجمهورية ، وبرلمان اتحاد الجمهوريات .

٢- تتولى هذه الهيئات النيابية مهام السلطة وتسيير الشئون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في نطاق سالوحدة الاجتماعية - السياسية من حقوق وواجبات .

٣- أن أعضاء البرلمانات ليسوا ممثلين عامين لدوائر انتخابية كما هو الحال في النظام البرلماني البرجوازي وانما هم ممثلون لقطاعات عملهم ووحداتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على كافة مستوياتها وقطاعاتها وأنواعها (١) يقوم العمال في مواقعهم بانتخابهم كمندوبين عنهم في هذه المواقع .

٤- يقوم العمال في مواقعهم باختيار بعض هؤلاء المندوبين لارسالهم كوفود يمثلونهم في البرلمانات فيما يعرف بنظام الايفاد .

٥- تقوم البرلمانات الادنى بتصعيد وفود منها الى البرلمانات الأعلى (٢)

---

(١) لمزيد من التعاريف بشروح بعض العبارات الواردة في الدستور اليوغوسلافي عن (منظمات العمل المشارك، الوحدة الاجتماعية - السياسية ، المنظمة الأساسية للعمل المشارك ، المنظمة المركبة للعمل المشارك ، الوحدة المحلية ، المنظمة الاجتماعية السياسية ، المنظمة الاجتماعية) ، راجع ملحق الدستور ص ٣٠١-٣٠٨ .

(٢) دستور يوغوسلافيا ١٩٧٤ المادة ١٣٩ .

٦- يلتزم أعضاء الوفود الموفدة بالمواقف الأساسية التى حددت لهم (١) مع مراعاة المصالح والحاجيات المشتركة والعامة (٢) وازاء ذلك فان أعضاء الوفود ملتزمين أمام موفديهم وبرلماناتهم ومسئولين أمامهم وفى حالة الاخلال بعملهم يمكن عزلهم كلهم أو بعضهم بالطريقة والنهج الذى تم به انتخابهم. (٣)

٧- تتشكل داخل البرلمانات - وعلى كافة مستوياتها من برلمان الكومونة الى برلمان اتحاد جمهوريات يوغوسلافيا - مجالس متخصصة معاونة تتشكل من مندوبين عن الشغيلة على كافة مستويات قطاعاتها تساعد هذه البرلمانات فى القيام بأعباء وظيفته ، وتمارس هذه المجالس مهامها المحددة لها اما بشكل مستقل أو فى جلسة تجمع كل المجالس بحسب الطريقة التى يحددها الدستور (٤).

وتأسيسا على ما تقدم يتضح أن نظام **الايفاد** (٥) يشكل الصورة البرلمانية المستحدثة فى التجربة اليوغوسلافية بدأ من برلمان الكوميون وحتى برلمان اتحاد جمهوريات يوغوسلافيا ، وبما يضمن الوجود المباشر للطبقة العاملة ولكافة المواطنين فى مؤسساتهم السياسية الدستورية ، وبما لا يسمح لأى فئة من فئات الشعب أن تفرض هيمنتها السياسية أو صوالحها الاقتصادية على فئة أخرى داخل تلك المؤسسات ، فضلا عما يؤديه هذا النظام من ترابط بين المصالح الجزئية والكلية فى المجتمع والتنسيق بينها ، والوصل بين أصغر وحدة سياسية حتى أكبر وحدة ، وهذا يشير وبوضوح الى ترابط العمل الاقتصادى والاجتماعى مع العمل السياسى فى آن واحد ، بحيث اضحى التسيير الذاتى

(١-٣) دستور يوغوسلافيا ١٩٧٤ المواد ١٣٧، ١٤١، ١٤٢ .
(٤) دستور يوغوسلافيا ١٩٧٤ المادة ١٤٥ .
(٥) راجع عن الايفاد كشكل جديد من أشكال المشاركة المباشرة للعاملين والمواطنين ،خطاب "تيتو" أمام المؤتمر العاشر لرابطة الشيوعيين اليوغوسلاف المنعقد فى مايو ١٩٧٤ - الاشتراكية فكرا وتطبيقا- مجلة يوغوسلافية عدد ٢-٣ ابريل

وعلى كافة مؤسسات الدولة اليوغوسلافية الدستورية هى الاجمال الكامل لكل عمل اقتصادى أو سياسى(١) ، وهى فى ذات الوقت الاجمال الكامل للمشاركة الشعبية الفعلية بصورة لا تجعل هناك هيمنة من أى نوع ومن أى اتجاه على ارادة الشعب الذى يملك كل حق فى التعبير عن مصالحه ، وهكذا أخيرا أمكن للتجربة البرلمانية اليوغوسلافية أن تتخطى بواقع تجريبى خاص بها تلك الخصائص التقليدية للنظام البرلمانى التقليدى .

وأما عن أساليب الديمقراطية شبه المباشرة فى النظام اليوغوسلافى، فقد أشار المفكرون اليوغوسلافيون الى أن الديمقراطية المباشرة وان كانت تشكل الهدف الأساسى فى الايديولوجية اليوغوسلافية باعتبارها انجع الوسائل لتحقيق تحرير الانسان، فانه مع استحالة تطبيقها لا غنى عن اتباع الاساليب الديمقراطية شبه المباشرة – الا أن الشارع الدستورى اليوغوسلافى – وفى ظل مرحلة تركيز السلطة فى الدولة(٢) – لم يكن يستطيع أن يكشف عن مثل هذا الاسلوب الديمقراطى أو غيره من الأساليب الديمقراطية الا أنه مع التطور أمكن أن يصدر دستور ١٩٥٣ ليزيل كل لبس حول موقف الايديولوجية اليوغوسلافية حيال أسلوب الديمقراطية شبه المباشرة ، اذ نص على استخدام أسلوب الديمقراطية النيابية والديمقراطية شبه المباشرة على حد سواء، وزاد هذا الاتجاه رسوخا فى ظل دستور ١٩٦٣(٣) وتأكد رسوخه فى ظل دستور

---

(١) (I) Nikolic (Pavle) : The socio-political system of Yougoslavia, Belgrad, I974, p.33 et s.

(٢) ميلوش ميميتا – ثلاثون عاما من عمر جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية . اصدار سكرتارية الاعلام التنفيذى الاتحادى – بلغراد – ص ٤٤ .

(٣) لمزيد من التفصيل فى ذلك أنظر :
Lukic(Radomir): Les principes fondamentaux de l'organisation du pouvoir;in, la constitution Yougoslave de I963,Cujas, Paris, I966,p.75.
Snuderl(Masko): souveraineté et auto-gestion; in, la constitution Yougoslave de I963,Cujas,Paris, I966,p.26

سنة ١٩٧٤[١] وأهم هذه الأساليب هى الاستفتاء وسلطة الناخبين فى اقالة نوابهم واجتماعات الناخبين وحق الاقتراح الشعبى [٢].

ثالثا : المجالس الشعبية المحلية : اذا كان الاتحاد السوفيتى قد أفرغ مفهومه عن الديمقراطية بوجوب تخطى النظام البرلمانى التقليدى والاخذ بنظام السوفيتيات كبديل له يسمح باشراك المواطنين وبصورة فعلية فى الحكم ، واذا كان النظام اليوغوسلافى قد تخطى بتجربته أيضا النظام البرلمانى التقليدى عن طريق الأخذ بنظام الكوميون باعتباره وحدة الأساس الأساسية فى مجمل النظام الاقتصادى والسياسى القائم على نظام عريض من اللامركزية الاقليمية المسيرة ذاتيا ، فان بلدا اشتراكيا ماركسيا آخر كالمانيا الديمقراطية قد أخذت بنظام المجالس الشعبية المحلية باعتبارها وحدة الأساس التى يقوم عليها مجمل النظام ، وبحيث يمكن ، ومن خلالها أن يسهم المواطنون بارادتهم المباشرة وغير المباشرة فى الحكم انطلاقا من المبدأ الدستورى القائل " اعمل معى ، خطط معى ، احكم معى "[٣] ، واسترشادا بهذا المبدأ فان لكل مواطن من مواطنى جمهورية المانيا الديمقراطية الحق فى الاسهام اسهاما شاملا فى تكوين المجتمع الالمانى الديمقراطى الاشتراكى عن طريق الاسهام الفعال فى اعداد وتنفيذ ومراقبة قرارات المجالس الشعبية التى هى أساس نظام سلطات الدولة .[٤]

---

(١) دستور يوغوسلافيا ١٩٧٤ – راجع الباب الثانى " أسس النظام الاجتماعى والسياسى الذى تضمن هذه الأساليب .

(٢) لمزيد من التفصيل فى ذلك راجع – دستور يوغوسلافيا المادة ١٤٦ ، ١١٤ ، ١٤٢ .
الدكتور مصطفى فهمى – المصدر السابق – ص ٥٧–٦٢ .
ميلوش ميميتا – ثلاثون عاما من عمر يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية ، ص٧٤–٨٦ .

(٣–٤) دستور جمهورية المانيا الديمقراطية الصادر فى ١٩٧٤/١٠/٦ المادة ٢١ ، ٢/٥ .

والملاحظ أن اختلاف أدوات المشاركة الشعبية فى الحكم فى الدول الثلاث ، وان اتفقت جميعها حول هدف أساسى هو تجاوز الخصائص التقليدية للنظام البرلمانى التقليدى ، فان ذلك يرجع فى الواقع الى مدى ما حققه كل بلد من هذه البلاد الثلاث من تقدم نحو تحويل الملكية الخاصة الى ملكية عامة ، بل والى نظرة هذه الدول المختلفة للملكية : هل الهدف هو تحويل الملكية جميعها الى الدولة كما هو الحال فى الاتحاد السوفيتى أم تحويل تلك الملكية الى ملكية اجتماعية للشعب كله يسيرها الشعب ذاتيا أو يمكن أن تجد الملكية الخاصة مكانها بصورة لا تتعارض مع مجتمع اشتراكى يحرص على حماية وزيادة الملكية الاشتراكية (بالتدريج) ويلقى عبء ذلك على الدولة والمواطنين ؟

والملاحظ أن بلدا كالاتحاد السوفيتى وآخر كيوغوسلافيا قد اضحت فيها الملكية : اما ملكية عامة للدولة أو للمجتمع(١) فان نظاما كالسوفيتيات وآخر كالتسيير الذاتى يمكن أن تكون أدواته صالحة تسمح لادارتها اقتصاديا وسياسيا وعلى أساس من العلاقات الاجتماعية التى لا تجد أى شبهة لرأس المال الخاص ـ أما جمهورية المانيا الديمقراطية فهى وان كانت دولة اشتراكية ماركسية تسير بشبات نحو الاشتراكية والشيوعية ـ فان مجالات العلاقات الاقتصادية بها ما زالت تكشف عن السماح برأس المال الخاص دون أن يُسمح له بالاستغلال أو التركز لاقامة سلطة اقتصادية فردية(٢) فرأس المال الخاص وان سمح به هنا فهو مقيد بأهداف المجتمع الاشتراكى .

وتأسيسا على ذلك نجد أن الملكية الصناعية الاشتراكية فى ألمانيا الديمقراطية ، وان كانت هى قاعدة الأساس للاقتصاد

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن الطبيعة القانونية للأموال العامة فى ظل الانظمة الاشتراكية ، راجع فى ذلك : الدكتور السيد خليل هيكل ، مؤلفه الرقابة على المؤسسات العامة ، ١٩٧١ ص ٤٦ وبعدها .

(٢) دستور جمهورية ألمانيا الديمقراطية الصادر ١٩٧٤ ـ ٢/١٠ م .

الشعبى – فان هناك مؤسسات رأسمالية خاصة مازالت الدولة تعمل على جذبها اليها تدريجا وبالطريق السلمى لتحويلها الى مؤسسات حكومية – خاصة مختلطة ، ونتيجة لهذه السياسة فقد استطاعت الدولة أن تزيد تلك المؤسسات المختلطة من ١٢٧٨ مؤسسة مختلطة عام ١٩٥٦ حتى وصلت عام ١٩٦٢ الى ٥٢٧٧ فى الوقت الذى مازالت فيه عدد المؤسسات الخاصة الفردية ٥٣٧٢ مؤسسة (١) – ونتيجة لذلك فقد جاء دستور عام ١٩٧٤ ليمنع اتحاد تلك المؤسسات بعضها مع بعض(٢)

وترتيبا على ما تقدم نرى أن نظاما كنظام الاتحاد السوفسيتى أو اليوغوسلافى وكلاهما قد قضى نهائيا على الملكيات الخاصة القائمة على استخدام وسائل وأدوات الانتاج أمر يوافقه الأخذ بنظام السوفييت أو الكوميون باعتبارهما وحدة أساس للمجتمع الخالى من أى شبهة رأس مال خاص له وزنه ولو كان غير مستغل، وهذه الأدوات لا تصلح مع دولة مازال رأس المال فيها يلعب (مع استلاب مساوئه) دورا محدودا – لذلك فقد كشفت التجربة فى المانيا الديمقراطية عن الأخذ بالمجالس الشعبية المحلية باعتبارها أساس سلطة الدولة وهو ما أملاه عليها واقعها .وفى ذلك ينص الدستور الالمانى الديمقراطى على أن " يمارس المواطنون سلطتهم السياسية عن طريق مجالس شعبية منتخبة بصورة ديمقراطية وأن المجالس الشعبية هى أساس نظام سلطات الدولة تستند فى نشاطها على المساهمة الفعالة للمواطنين فى اعداد وتنفيذ ومراقبة قراراتها ، ولا يمكن بحال ، وفى أى زمان أن تقوم أجهزة أخرى بممارسة السلطة فى الدولة بدلا من تلك الأجهزة الدستورية

---

(١) فينوغرادوف – التأميم الاشتراكى للصناعة والبنوك، ص ١٤٨ – ١٥٢ .

(٢) " لا يسمح باتحاد مؤسسات اقتصادية خاصة لهدف اقامة سلطة اقتصادية " المادة ١/١٤ من دستور ألمانيا الديمقراطية المشار اليه .

المسئولة فقط (١).

وتبعا لذلك فقد أخذ النظام الالمانى بجمهورية ألمانيا الديمقراطية بنظام موسع وعريض من المجالس الشعبية المحلية وقد نص الدستور فى ذلك على أن " مجالس الشعب المحلية هى أجهزة سلطة الدولة فى المحافظات والمراكز والمدن وأحياء المدن والقرى والاتحادات المحلية البلدية والتى يتم انتخابها من قبل المواطنين الذين يحق لهم الانتخاب "(٢)، فالمجالس الشعبية المحلية يتم انتخاب أعضائها بالطريق الحر العام المباشر(٣) ويحق لكل مواطن أن يشترك فى الانتخابات عند بلوغه فى يوم الانتخاب الثامنة عشرة من عمره، ويمكن انتخاب كل مواطن فى مجالس الشعب المحلية كذلك عندما يكون قد بلغ هذا السن، ومن مبادىء الانتخاب الاشتراكية أن تتصدر هذه الانتخابات لجان انتخابية لقيادتها ويتم تشكيلها من قبل الشعب بصورة ديمقراطية ومن مهامها أن تطرح على الشعب القضايا الأساسية المتعلقة بالسياسة لمناقشتها وتتفق على وضع قوائم بأسماء المرشحين لتلك الانتخابات.(٤)

وقد اعتبر الدستور الالمانى الديمقراطى المؤسسات الاشتراكية والمدن والقرى والاتحادات البلدية - فى اطار التوجيه والتخطيط الحكومى المركزى - جماعات لها مسئوليتها الخاصة يعمل فيها المواطنون ويشكلون علاقاتهم الاجتماعية وتؤمن للمواطنين مزاولة حقوقهم الأساسية وتربط بفعالية بين المصالح الفردية والمصالح الاجتماعية (٥)، وتأسيسا على ذلك فعلى مجالس الشعب المحلية أن تعمل كل فى دائرته على زيادة الملكية الاشتراكية وحمايتها وتحسين حال المواطنين وحياتهم وعملهم بصورة مستمرة وتؤمن حياة اجتماعية وسياسية وثقافية وفكرية للمواطنين

(١-٥) دستور جمهورية ألمانيا الديمقراطية الصادر فى ١٩٧٤/١٠/٦ المادة الخامسة ، ٨١ ، ٢/٢١، ٢٢، ٤١، ٢/٨١، ٣/٨١، ٢/٨١-٢/٤٣ ، ١/٨٢ ، ٢/٨٢ - ٢/٤٣ .

وجماعاتهم ، وترفع من وعى المواطنين الاشتراكى تجاه الدولة الاشتراكية والقانون الاشتراكى وتعمل على صيانة النظام العام وتحافظ على حقوق المواطنين، وبالاجمال فان المجالس الشعبية المحلية تتحمل مسئولية انجاز هذه المهام ، أى أن مجالس الشعب المحلية تملك البت فى كل هذه الشئون استنادا الى القوانين وتحت مسئوليتها الخاصة (١) بما تملكه من حق اصدار قرارات ملزمة لأجهزتها ومؤسساتها وكذلك بالنسبة لهيئات الشعب والجماعات والمواطنين فى المناطق التابعة لها (٢) ، ولتستطيع المجالس الشعبية أن تقوم بأعبائها أُعطيت الحق فى تملك ايرادات خاصة بها موضوعة تحت تصرفها ، وهى مسئولة عن الاستغلال الترشيدى لجميع ثروات الشعب الموضوعة تحت يدها (٣) .

والملاحظ أنه طبقا للنص الدستورى الذى يعطى الحق لكل مواطن فى أن يسهم اسهاما شاملا فى تكوين حياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية طبقا لمبدأ " اعمل معى ، خطط معى احكم معى " (٤) ، فان المجالس الشعبية المحلية لا تنفرد وحدها باعداد القرارات التى تمس كيان المواطنين الواقعين فى دائرة المجلس الشعبى المحلى، وانما هناك لجان معاونة للمجلس تقوم باعداد مثل هذه القرارات (٥) بما تملكه من خبرة ثم تعرضها على المجلس الشعبى لاصدارها أو عرضها على الهيئة الشعبية المحلية للاستفتاء عليها (٦) .

وقد نص الدستور الالمانى الديمقراطى (٧) على أن " يشكل مجلس الشعب لجانا من بين أعضائه مهمتها التعاون الوثيق مع الناخبين وبحث مشروعات القوانين والرقابة الدائمة على تنفيذها وتستطيع هذه اللجان أن تطلب حضور الوزراء والمسئولين ورؤساء الأجهزة الحكومية للاشتراك فى مشاورتها بهدف الحصول على معلومات

(١-٧) دستور ألمانيا الديمقراطية ، المواد ٣/٨٣، ١/٢١، ٣/١٩، ٤ ـ ٣/٦٥ـ ٢/٢١، ٢/٦٥ـ ٣/٦٥، ٢/٢١، ٣/٨٣، ٦/٨٣، ٢/٦١، ٣/٧٦ـ ٥٣ـ ٢/٧١، ٢/٥٦، ١/٥٦، ٣/٥٦، ٧٠ .

ويجب على جميع الاجهزة فى الدولة تقديم المعلومات الضرورية لهذه اللجان ،ويحق لهذه اللجان كذلك أن تدعو رجال الاختصاص للعمل معها بصورة دائمة أو مؤقتة" وهكذا يمكن أن يكون فى هذه اللجان أعضاء من غير نواب المجلس.(١)

وفى سبيل تأكيد الاسلوب الديمقراطى أيضا الذى يمنح المواطنين الحق فى أن يشتركوا فى الحكم بنفسه فقد كفل الدستور لهم أن يعبروا بالطريق المباشر وغير المباشر عن ارادتهم ومطالبهم بواسطة سلطة منظماتهم الاجتماعية ويعربون عن هذه الارادة عن طريق الاسهام فى اعداد وتنفيذ القوانين وعن طريق الاستفتاءات الشعبية عليها (٢)

وحتى تتأكد الرابطة السياسية بين السلطة والفرد فان النظام الالمانى الديمقراطى قد أخذ بفكرة الوكالة الالزامية ،فقد نص الدستور على أن يقيم النواب علاقات وثيقة مع ناخبيهم وهم ملزمون بمراعاة اقتراحاتهم وارشاداتهم وانتقاداتهم ومعالجتها بأمانة ودقة كاملة (٣)، وعلى النواب أن يقوموا بصورة منتظمة على تعيين أوقات للمراجعة واجراء محادثات مع الناخبين وكذلك تقديم حساب عن أعمالهم لهم، وتأسيسا على ذلك فانه للناخبين وبموجب الطرق القانونية المنصوص عليها اقالة النائب الذى ينتهك واجباته (٤).

(١-٤) دستور أمانيا الديمقراطية ، المواد ٤،١٩/٣، ٢١/١ ، ٨٢/٣- ٦٥/٢ ، ٢١/٢-١٦/٣، ٦١ ، ٨٣/١، ٢١/٢-٥٣-٥٦/٢، ٦٢/٢ ، ٥٣

المطلب الثانى

الاشتراكية ومبدأ الفصل بين السلطات

ولكل ما سبق فقد وضح أن النظام البرلمانى لا يستقيم الا فى مجتمع رأسمالى برزت فيه التناقضات الاجتماعية . وأن فكرة التوازن بين السلطات التى يقوم عليها هذا النظام ليست الا احدى أدوات الدولة الرأسمالية لحجب الصراع الطبقى ومنحه شكلا دستوريا فنيا (١) . الا أن هذا النظام البرلمانى لم يعد فى ظل الممارسة الاشتراكية وفى ظل المدلول الجديد للديمقراطية صالحا ، وهو ما أدى الى تطويره (كما حدث فى ظل الممارسة الاشتراكية الديمقراطية) أو الى نبذه (كما حدث فى ظل الممارسة الاشتراكية الماركسية) ، وهذا أدى بالتالى الى أن تصبح فكرة التوازن بين السلطات قابلة للتعديل أو الالغاء تبعا لطبيعة الفلسفة التى تقوم عليها الممارسة الاشتراكية .

وأيا ما كان الأمر ، فقد اجمع رجال القانون والسياسة على أن وظيفة الدولة الاساسية هى العمل على تحقيق القانون، ذلك أنه مهما كانت أهداف الدولة ، فان هذه الأهداف لابد أن يجرى تحقيقها فى اطار فكرة القانون الرسمية التى تنتظم نشاط الحكام والمحكومين على السواء ، وعلى ذلك لابد للدولة الخاضعة للقانون من التقيد بالحدود الواردة بقانونها الرسمى ، وأن تخضع له السلطات جميعها حتى تتحقق مشروعية تصرفاتها . (٢)

---

(١) الدكتور طعيمة الجرف ، نظرية الدولة ، المصدر السابق ، ص ٢٤٨ .

(٢) الدكتور اسماعيل مرزه ، القانون الدستورى ، بيروت ، ١٩٦٩ ص ٤٥٩ .

والدولة تؤدى وظيفتها فى تحقيق القانون بواسطة عدد من التصرفات والاعمال القانونية مما تعارف عليه الفقه باسم وظائف تشريعية وتنفيذية وقضائية .

والجدير بالبيان أن مبدأ الفصل بين تقسيمات الدولة لم يعد اليوم هو المعيار الذى يميز بين النظم السياسية ، لأن كل دولة أيا كانت فلسفتها ، وأيا كان نظامها السياسى تمارس كل هذه الوظائف التقليدية ، وعليه اصبح التمييز بين النظم السياسية منصبا على مضمون النشاط الذى تمارسه السلطة وحدوده . بمعنى آخر فقد اصبح اتساع أو ضيق مجالات السلطة وأهدافها هو المعيار الصحيح الذى يمكن به التمييز بين النظم السياسية .

وبطبيعة الحال ، فان مجالات وأهداف السلطة الاشتراكية قد اتسعت بصورة أو بأكثر ، وفى كل جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ... وهو ما استلزم أن تعمل الممارسة الاشتراكية دون عراقيل أو قيود تعجزها عن تحقيق الهدف الاشتراكى ، وكان لازما ازاء ذلك أن تتعدل أو تتبدل أدوات الممارسة التى اتبعت فى ظل فلسفة ونظام السلطة الرأسمالية التقليدية ، لذلك فقد طرأ على مبدأ الفصل بين السلطات تطوير وتبديل (تبعا للفلسفة التى تقوم عليها السلطة الاشتراكية) بحيث يمكنها أن تتناسق وأسلوب الممارسة الاشتراكية .

وهكذا عرفت بلدان الديمقراطيات الاشتراكية مبدأ التدرج فى السلطة ، كما عرفت السلطة الماركسية مبدأ التدرج فى التفويض أو التفويض الهرمى المتتابع للسلطة ، وهو ما نتبينه تباعا .

أولا : الممارسة الديمقراطية الاشتراكية والتدرج فى السلطة :

كان طبيعيا إزاء ضخامة الدور الذى تقوم به الدولة — وهى تسعى للأخذ بالمدلول الديمقراطى الجديد الذى يستجيب — بعيدا عن المدلول السياسى الضيق له — لتطور الحياة الاجتماعية

حقوقا أخرى ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية تأخذ من الفكر الاشتراكى وتسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الناس[١] ألا يكون هناك بد من تقوية الجهاز الحكومى وتدعيم وسائله لمواجهة الاعباء الضخمة الملقاة على عاتقه مهمة انجازها ، لذلك وبعد أن كانت الحركات السياسية توجه ضد السلطة فى الماضى لتحديدها ووضع القيود الدستورية التى تقيد من اختصاصها ، يقوم الفكر الاشتراكى فى عمومه على تدعيم السلطة السياسية ، وتهيئة كافة الوسائل لها لتمارس نشاطها فى مجالات لا حصر لها .

وترتيبا على ذلك، فقد اتجهت دول الديمقراطيات الاشتراكية الأوربية الى اعتبار مبدأ الفصل بين السلطات أساسا غير صالح لتقسيم وظائف الدولة - الا أنها فى الوقت نفسه ، وهى ترفض الصيغ الماركسية ، وتؤمن بالشبات المتطور الشاخص الى التطوير كلما دعت الحاجة لذلك، تحاول أن تستبقى على شكل أو آخر من اشكال مبدأ الفصل بين السلطات ، وتطوع مضمونه بما يتسق والتطور[٢] نحو الاشتراكية . من هنا عرفت هذه المجتمعات نظام التدرج فى السلطة بما يعنيه من اخلال فى التوازن بين السلطات، وعلة هذا التدرج فى السلطة أن هذه المجتمعات وهى بسبيلها للأخذ بعناصر الاشتراكية كان لزاما عليها أن تمنح الاختصاصات ذات الهدف الاجتماعى والاقتصادى المنشود تحقيقه فى يد الهيئة أو العضو الذى يكون أكثر وأصدق تمثيلا للقواعد الشعبية العريضة وتهيئة الوسائل التى تحت يدها لممارسة النشاط فى المجالات الواسعة التى تحقق الاهداف الاشتراكية . وهذا ما أدى فى الواقع الى تطوير مبدأ الفصل بين السلطات بحيث لم تعد العلاقة بين السلطات علاقة مساواة كما كان من قبل ، ومثال ذلك فى أوربا الغربية انجلترا وفرنسا .

---

(١) الدكتور طعيمة الجرف ، المصدر السابق ص ٢٤٨ .

(٢) " وفى هذا الصدد يقول" ديفرجيه " ان مبدأ الفصل مازال من الناحية الرسمية والنظرية أساسا من أسس القانون العام فى الدول الغربية ، لكن من الناحية العملية ، فان المبدأ يفقد تدريجا أهميته ومعناه " .
راجع ، الدكتور يحيى الجمل ، المصدر السابق ص ١١٣ .

أما في انجلترا فقد أدى نظام الحزبين الكبيرين (حزب العمال ، حزب المحافظين) الى ما يعرف " بحكومة الوزارة " وهو التطور الذى أدى الى تمكين رئيس الوزراء الانجليزى من التمتع بسلطات واسعة اعتمادا على أنه زعيم حزب الأغلبية الحاكم اعتمادا على الاغلبية التى يتمتع بها حزبه داخل الهيئة التشريعية ، مما جعله مستطيعا أن يفعل ما يشاء لتنفيذ سياسة حزبه ، وأن تكون يده هى الطولى فى عديد من المسائل الهامة مما أضعف رقابة البرلمان على الحكومة (١) وجعلها رقابة وهمية ، لأن تحصن الحزب الحاكم بأغلبية داخل البرلمان جعل الحكومة هى التى تراقب وتتحكم فيما يصدر عنه ، وبذلك أضحت السلطة التنفيذية هى السلطة الأعلى ، لأنها هى الأقدر بما تملكه من قدرات أكبر نتيجة اعتبارها الهيئة الممثلة لأهداف الشعب والمُلقى على عاتقها تحقيقها ، وهذا أدى بالضرورة الى اختلال التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، هذا التوازن الذى كان يعتبر السمة الرئيسية لمبدأ الفصل بين السلطات ، وهكذا أصبح التدرج فى السلطة ، أى تمايز احداها على الأخرى فى التفوق والقدرة هو المبدأ السائد فى التطبيق الانجليزى الآن .

واذا كانت الوزارة فى انجلترا هى التى تتولى الدور الرئيسى الفعال فى ميدان السلطة التنفيذية نتيجة للدور الأدبى الذى يقتصر عليه اختصاص الملك فى هذا الميدان (٢) فان الأمر ليس كذلك فى فرنسا بالنسبة لرئيس الجمهورية .

(I) Daalder (Hams) : Cabinet reform in Britain, standford university press, London, I964,p.248.
Madgwick(P.J.): Introdution to British politics, first published, London, I970, p. 43.
Stacy (Frank) : The Government of modern Britain, oxford university press, London, I968,p.277-280.

(2) Mathiot : Le regime politique Britannique, I955, p. 255 et s.

فى فرنسا وفى ظل دستور ٤ أكتوبر ١٩٥٨ المعدل فى ٧ نوفمبر ١٩٦٢ لم يعد رئيس الجمهورية الخامسة شأنه شأن رؤساء الجمهوريات الثالثة والرابعة مقصورا على دور أدبى(١) بل أضحى يتمتع بالدور الرئيسى الفعال فى ميدان السلطة التنفيذية فى ظل الاعتراف بثنائية الجهاز التنفيذى (رئيس الجمهورية + الوزارة) ويرجع ذلك الى أن دستور ١٩٥٨ المُعدّل ١٩٦٢ قد عمل على تقوية مركز رئيس الجمهورية فى اتجاهين :

الأول – اعتباره الممثل المباشر لارادة الأمة وأهدافها نحو التحول والتغيير، وتأسيسا على ذلك يكون انتخابه من الشعب مباشرة، أى عن طريق الاقتراع العام المباشر ، ونتيجة لذلك يكون من الطبيعى وهو يمارس سلطاته أن يكون محررا من أية تبعية يمكن أن تظهر فى مواجهة البرلمان مادام هذا الأخير لا شأن له فى أمر توليته، وأنه يستند الى الأساس نفسه الذى يستند اليه البرلمان فى تكوينه ألا وهو "الشعب" وهذا الموقف قد اهدر مكانه الجمعية الوطنية تجاه رئيس الجمهورية (٢).

الثانى – أن دستور ١٩٥٨ وتعديلاته المتعاقبة قد خول رئيس الجمهورية الفرنسية عديدا من الاختصاصات تتجاوز الاختصاصات المألوفة المقررة لرئيس الدولة ، وعلى نحو شملت كل المجالات ، مما أضحى معه رئيس الجمهورية الفرنسية هو الموجه الفعلى للحكومة وللدولة بأسرها .(٣) وقد أعطى هذا الدستور لرئيس الجمهورية

(I) Duverger : Ins. pol. et droit constitutionnel, I965, p. 5II.

(2) Duverger : La V. République, 4 éme éd, P.U.F., Paris, I968, p.I4 et I6 et s.

(3) Ebrard (Pierre) : L'article 38 de la constitution du 4 Octobre I958 et la V. République. Revue du droit public, Mars- Avril I968, No 2, p. 297.

الحق في تعيين رئيس الوزراء والوزراء، وهكذا وسما أن رئيس الجمهورية منتخب من الشعب وعلى هدى حقه في تعيين الوزراء فسا المساواة كذلك تنتفي بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة بجعل رئيس الوزراء والوزراء خاضعين لرقابة رئيس الجمهورية بمعنى أن خط سير الوزارة يكون بناء على هدى وتعليمات وتوجيهات رئيس الجمهورية الفرنسية.

واذا أضفنا فوق ذلك أن دستور فرنسا الصادر ١٩٥٨ وتعديلاته المتعاقبة قد قلبت القاعدة الأساسية التي تقرر الاختصاص المطلق للبرلمان في ميدان التشريع، بحيث يحق له أن يقرر ما يشاء من التشريعات العادية، وذلك بأن عمل هذا الدستور على توزيع الوظيفة التشريعية بين البرلمان والسلطة التنفيذية مخالفا بذلك القاعدة التقليدية السابقة، بحيث غدت السلطة التنفيذية صاحبة الولاية العامة في ميدان التشريع، وأصبح اختصاص البرلمان في هذا الميدان محددا على سبيل الحصر(١) - اذا أضفنا ذلك كله رأينا مدى ما يتمتع به رئيس الجمهورية من سلطات كبيرة جعلت منه بارادة الشعب الفرنسي الحارس على الدستورية الشرعية والحكم بين السلطات العامة والمسئول عن استمرار سير المرافق بالدولة وأمنها (٢).

ونتيجة لهذه القدرات وهذا الاعلاء لمكانة سلطة رئيس الجمهورية بين السلطات الاخرى فقد شبهه " شابان دلماس "رئيس وزراء فرنسا عام ١٩٧٠ بأنه " القبطان" وأن سلطات الدولة الأخرى لا تعدو الا أن تكون تحت ضربات قدراته وسلطاته "مساعد للقبطان" (٣).

(I) Vedel : Droit Administratif, 3 eme ed, I964, p.33.

(٢) تنص المادة الخامسة من الدستور الفرنسي الصادر ١٩٥٨ على أن يسهر رئيس الجمهورية على احترام الدستور ويكفل بوساطة تحكيمه السير المنتظم للسلطات العامة واستمرار بقاء الدولة " هوريو - القانون الدستوري والانظمة السياسية. الطبقة الثالثة ١٩٦٨ ص ٦٧٣.

(3) Duverger : op. cit, p. 94.

وترتيبا على ما تقدم فقد اصبح مبدأ الفصل بين السلطات بمعناه المطلق والنسبى مبدأ غير صالح . ذلك أن التطورات الحديثة استوجبت تطوير هذا المبدأ الوحيد الذى أمكن البعض أن يصفه اليوم بأنه قائم على أساس" الفصل الرأسى للسلطات[1] وهو ما يعنى التدرج فى السلطة ، هذا التدرج الذى يمنح الهيئة أو الفرد سلطات أعلى من الأخرى بصفتها ممثلة لارادة الأغلبية الشعبية بحيث تتمكن ومن خلال الحركة غير المقيدة أن تحقق الأهداف الشعبية نحو التطور والتقدم .

واذا كان الأمر كذلك فى دول الديمقراطيات الأوروبية المتجهة نحو الاشتراكية فما هو الأمر بالنسبة للدول القائمة أساسا على الأخذ بالنظام الاشتراكى ولا تنتهج منهج الماركسية أو بمعنى آخر ماهو الموقف بالنسبة للدول التى لا تأخذ بمنهج التعدد الفلسفى السياسى والاقتصادى أى لا تتعدد ايديولوجياتها تبعا لتعدد افكار وفلسفات وايديولوجيات الأحزاب بها (فى حالة الأخذ بالتعدد الحزبى) كما هو الحال فى المجر الآن ؟

الثابت من الأمر أن واضعى دستور مصر الدائم ١٩٧١ قد التزموا السُنة التقليدية المقررة من حيث الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات ، وعلى أن تقوم العلاقة بينها على أساس التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فإن اقترن ذلك بدعم ملحوظ لمركز رئيس الجمهورية فى مواجهة السلطة التشريعية والحكومة ففى هذا الاطار من التنظيم للسلطتين التشريعية والتنفيذية فان الدستور المصرى الدائم قد أقام مظاهر عديدة للتعاون بينهما وزود كل سلطة بأساليب تباشر بها السلطة الأخرى .

فمن حيث تدخل السلطة التشريعية فى نشاط السلطة التنفيذية أوجد الدستور المصرى الدائم عدة علاقات بين المجلس النيابى وكل

(١) Duverger : Institutions et droit const., 1970, p. 341-342.

من رئيس الجمهورية والحكومة (١)

ومن حيث تدخل السلطة التنفيذية فى نشاط السلطة التشريعية فيتم ذلك على مستوى كل من رئيس الجمهورية والحكومة (٢)

وتقترن هذه الصلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بوسائل التأثير تحوزها كل سلطة فى مواجهة الأخرى. فبالنسبة للوسائل المقررة للسلطة التشريعية نجدها تتفاوت فى مداها تبعا لمكانة العضو فى السلطة التنفيذية المراد استخدامها حياله تبعا لما اذا كان رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو الوزراء أو نوابهم (٣) - وبالنسبة لوسائل التأثير التى تحوزها السلطة التنفيذية فى مواجهة السلطة التشريعية فهى وفقا لما ورد فى دستور ١٩٧١ تكاد تكون معدومة ، ذلك أن السلطة التنفيذية تعجز بمفردها مستقلة من ارادة الناخبين من النيل من مجلس الشعب، ففى الفرضين اللذين ذكرهما الدستور لحل المجلس (٤) قيد الحل بشرط اجراء استفتاء شعبى وتبعا لنتيجة الاستفتاء.

أما بالنسبة لرئيس الجمهورية (٥) فقد خول اختصاصات بالغة الأهمية تقررت له تفريعا على تكييف طبيعة هذا المنصب الذى يكلفه بأن يسهر على تأكيد سيادة الشعب، واحترام الدستور، وسيادة القانون، وحماية الوحدة الوطنية ، المكاسب الاشتراكية ، ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها فى العمل الوطنى (٦)

---

(١) دستور مصر الدائم ١٩٧١ - المواد ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٣-٨٦ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٨-١٢١ ، ١٢٩-١٣٣ .

(٢) دستور مصر الدائم ١٩٧١ - المواد ٨٧ ، ١٠١-١٠٢ ، ١٠٨ - ١٠٩ ، ١١٢ ، ١٣٢-١٣٥ ، ١٤٤ ، ١٤٧ .

(٣) دستور مصر الدائم - المواد ١٢٤-١٢٨ .

(٤) دستور مصر الدائم - المادتين ١٢٧ ، ١٣٦ .

(٥) دستور مصر الدائم - المادة ٧٣ .

(٦) برنامج العمل الوطنى الذى قدمه الرئيس السادات الى المؤتمر القومى العام الثانى فى دورة انعقاده الأول فى ٢٢ يوليو ١٩٧١ .

وتأسيسا على هذا النظر تقررت لرئيس الجمهورية فى مصر تلك الاختصاصات واسعة التى تبدت أوضح ما تكون فى سلطته فى اجراء الاستفتاء(١) سواء بوصفه حكما بين السلطات ، أو بوصفه رئيسا للسلطة التنفيذية ، وبالاضافة الى سلطة رئيس الجمهورية فى اجراء الاستفتاء الشعبى ،فقد خوله الدستور لطات فعلية تجعل رئيس الجمهورية " يسود ويحكم" فى الوقت نفسه .(٢)

واذا كان دستور مصر الدائم عام ١٩٧١ قد قرر عنصر العلاقة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وهى السمة الأولى التى يقوم عليها النظام البرلمانى، فانه أيضا قد أخذ بالعنصر الثانى القائم عليه هذا النظام وهو مبدأ ثنائية الجهاز التنفيذى (رئيس الدولة والوزارة التى يرأسها رئيس للوزراء غير رئيس الدولة) ، وفى ذلك تنص المادة ١٣٨ من الدستور على أن " يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء (الذى يملك رئيس الجمهورية حق تعيينهم واعفائهم هم ورئيس المجلس(٣) السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها على الوجه المبين بالدستور " وهو ما يعنى الأخذ بنظام مجلس الوزراء المتضامن بمعناه الحقيقى، والذى يستدعى أن يرأس هذا المجلس رئيس غير شخص رئيس الجمهورية (٤).

والجدير بالبيان فى هذا الصدد أن الدستور الدائم ١٩٧١ اذا كان - لم يعط - وعلى غرار الدستور الفرنسى عام ١٩٥٨ وتعديلاته - سلطات واسعة تجعل منه الطرف الأقوى فى الجهاز التنفيذى - فان الواقع التجريبى الذى تعيشه مصر اليوم يشير

---

(١) دستور مصر عام ١٩٧١ المواد ٧٤، ١٢٧، ١٣٦، ١٥٢ .
(٢) دستور مصر عام ١٩٧١ المواد ١٣٨، ١٤١-١٤٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٨، ١٥١، ١٦١ .
(٣) المادة ١٤١ من دستور مصر الدائم ١٩٧١ .
(٤) وذلك بخلاف ما ورد بدستور مصر عام ١٩٥٦ (المادة ١١٩) ، ودستور ١٩٥٨ المؤقت(٤٤م) والاعلان الدستورى عام ١٩٦٢- راجع الدكتور محسن خليل- القانون الدستورى والنظم الدستورية

الى خلاف ذلك من حيث الواقع ، ودليل ذلك أن رئيس الجمهورية ونائبه هما رئيس ونائب رئيس الحزب الوطني الديمقراطي صاحب الأغلبية المطلقة في البرلمان ، وهو ما يجعله متمتعا في الواقع بسلطات واسعة اعتمادا على أنه زعيم الحزب الحاكم (والتي تشير الدلائل الى بقائه كذلك مثل الحزب الديمقراطي المسيحي في ايطاليا الذي ظل ولازال منذ ثلاثين عاما حزبا حاكما) ، واعتمادا على هذه الأغلبية التي لا تجد منافسا حقيقيا لها فانه يتمتع داخل مجلس الشعب بنفوذ يجعله قادرا على تنفيذ كل سياساته وأن تكون يده الأولى في كثير من الأمور مما يضعف رقابة البرلمان على الحكومة ، بمعنى أن الحكومة بأغلبيتها مستطيعة أن تراقب وتتحكم في كل ما يصدر عن مجلس الشعب ، وبذلك تكون السلطة التنفيذية في الواقع هي السلطة الأعلى لأنها الاقدر بما تملكه من قدرات أكبر نتيجة لاعتبارها الهيئة الممثلة لأهداف الشعب والملقى عليها وجوب تحقيقها ، وهو ما يعني في النتيجة اخلال بالتوازن – من حيث الواقع – بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في مصر اليوم .

واذا كانت مصر قد أخذت بمبدأ الفصل بين السلطات في واقعه المتطور ، فان هذه الكثرية في السلطات لا تعكس كثرية على الصعيد الايديولوجي، فحسبما تعلن الايديولوجية المصرية نظامها بأنه اشتراكي ديمقراطي، تلتزم كل سلطات الدولة وأدواتها السياسية الحزبية وغير الحزبية بالخط الاشتراكي المقرر كأساس للحكم .(١)

ثانيا : الممارسة الاشتراكية الماركسية والتدرج في التفويض :

بيّنا فيما سبق أن الممارسة الاشتراكية الماركسية تخطت

---

(١) المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ في شأن نظام الأحزاب السياسية وتعديلاته .

النظام البرلمانى بخصائصه التقليدية ، باعتباره أداة من أدوات الرأسمالية لايصلح الا لها ،واستعاضت عنه ببدائل صالحة تتفق وفلسفتها التى تستهدف الاشراك الفعلى للشعب صاحب الحق فى السلطة بعيدا عن محترفى السياسة وادعيائها ،وبعيدا عن مصالح الأحزاب وأهوائها .

وكان أمرا بدهيا كذلك أن ترفض الممارسة الاشتراكية الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات باعتباره العنصر أوالخاصية الأساسية المميزة للنظام البرلمانى التقليدى ، هذا النظام الذى يقوم على قاعدة المساواة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بحيث يكون أمر التوجيه السياسى للشئون العامة فى الدولة نتيجة تعاون كامل ورقابة متبادلة بين هاتين السلطتين.

وقد بررت الماركسية رفضها الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات من منطلق تاريخىوواقعى،ذلكأنهذا المبدأ كان بمثابة رد الفعل الديمقراطى ضد سلطان الملوك المطلق، وكانأمرا لازما أن تتوزع وظيفة الحكم (١) بين هؤلاءالملوك والبرلمانات على شكل يجعل ارادة كل منهما لازمة للأخرى حتى يتم بتلاقيهما التعبير عن ارادة الأمة، وفى ظروف تاريخيةكهذه لم يكن من المتصور أن يقوم تنظيم الممارسة الحكومية الا علىأساس فكرة التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .

ومع التطور تحول هذا المبدأ فى ظل حكم الرأسمالية الىواجهة ديمقراطية مجردة وزائفة تستر تركيز السلطة فى أيدى الرأسماليين دون غيرهم ، وهذا أدى الى حرمان غالبية الشعب من ممارسة أى قدر منالسلطة الفعلية . فالسلطة التنفيذية ممثلة الأقلية البرجوازية قد أثبتت فى هذه الدول أنها وحدها التى تستأثر بالسلطة الفعلية فى الدولة وتخضع الهيئات التشريعية لهيمنتها وتسلبهاكل نفوذ وتأثير ، فضلا عنأن العددية الحزبية

---

(١) " ولعلأول تطبيق عملى لمبدأ توزيع السلطة على جهات متعددة عدم تركيزها لدى جهة واحدة كان دستور كرومويل الذى ميز بين السلطات الثلاث : تشريعية ، تنفيذية ، قضائية " . راجع فى ذلك :
الدكتور يحيى الجمل ، الانظمة السياسية المعاصرة ، ص ١١١ .

فى الدول الرأسمالية ماهى الا صدى تعدد الاهداف والمصالح ،وهذا يكشف عن حقيقة الصراع فى محيط البنيان الاجتماعى البرجوازى الذى يتحول عند الأزمات الى نمط فاشيستى من السلطة الحزبية يميط اللثام عن زيف هذه الكثرية الحزبية ، وتسخيرها لخدمة المصالح الرأسمالية .وبذلك يظهر مبدأ الفصل بين السلطات فى النهاية صدى لانقسامات المصالح ، فضلا عما يؤدى اليه هذا المبدأ من توزيع للسلطة ، وهو الأمر الذى يخالف عند الماركسيين – وحدة السيادة العمالية التى لا تقبل القسمة أو التجزئة . هذه الوحدة التى تعنى عند ممارسة مظاهرها وحدة السلطة القائمة على وحدة الهدف والعقيدة .

وتأسيسا على ما تقدم يرفض الاشتراكيون الماركسيون مبدأ الفصل بين السلطات ويستعيضون بديلا عنه مبدأ التفويض الهرمى المتتابع للسلطة التى تتجسد وحدتها فى المجالس النيابية التى تتبوأ قمة السلطة فى هذه الدول، وهو ما يعنى أن السلطة التنفيذية والقضائية لا تشارك فى هذه السيادة ووجودهما يعد من قبيل تقسيم العمل لا من قبيل تقسيم السلطة .

ومبدأ التفويض الهرمى المتتابع للسلطة يؤدى فى حقيقته الى تأكيد مبدأ سيادة الشعب اذ يبدأ بتفويض صادر من صاحب السيادة أى الشعب – بمفهومه الماركسى – الى هيئاته النيابية التى تتدرج فى مراتبها فى تسلسل تفويض صاعد حتى تصل للمجلس النيابى الأعلى باعتباره السلطة العليا فى هذه المجتمعات وبناء على وصفه الممثل للارادة الشعبية فانه يُصدر كل القوانين والقرارات المحققة للهدف الاشتراكى والتى تلتزم كافة الهيئات والسلطات الاخرى بتنفيذها ، والمجلس النيابى الأعلى بوصفه ممثلا للشعب يفوض هيئة رياسته ومجلس الوزراء فى أداء قسط من وظائف الدولة .

ومبدأ التفويض الهرمى للسلطة هو المبدأ الذى كشفت عنه التجربة السوفيتية وتجارب الديمقراطيات الشعبية التى ظهرت عقب الحرب العالمية الثانية معتنقة العقيدة الماركسية (١)، وقد كشف هذا المبدأ عن تصدر الهيئة التشريعية فى التطبيقات الماركسية على ما عداها من سلطات وذلك على النحو الآتى :

ففى الاتحاد السوفييتى فقد نص الدستور(٢) على أن السلطة التشريعية يمارسها السوفييت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، الذى يعتبر بمجلسيه (مجلس الاتحاد ، ومجلس القوميات) أعلى سلطة فى الدولة. وهو يقوم بانتخاب هيئة رياسته التى تعد مسئولة عن جميع أعمالها أمام السوفييت الأعلى (٣) ، ويقوم السوفييت الأعلى كذلك بتشكيل حكومة الاتحاد السوفييتى الذى يعد أعلى هيئة تنفيذية وادارية للسلطة الدولة ، ويراعى مجلس وزراء الاتحاد بدقة فى كل نشاطه منطوق القوانين السوفيتية ، كما لابد أن تجرى اعماله وقراراته على هذا الأساس ، ومجلس الوزراء الاتحادى مسئول عن جميع أعماله أمام السوفييت الأعلى، ويخضع لرقابته ،وهو مكلف بتقديم تقارير دورية عن أعماله للسوفييت الأعلى، وفى الفترة ما بين دورات انعقاد السوفييت الأعلى يخضع مجلس الوزراء الاتحادى لهيئة رئاسة السوفييت الأعلى .

---

(١) لمزيد من التفصيل فى ذلك راجع :

Vedel : Le démocraties Soviétique et populaires, P.C., Paris , 1964, p. 19-21 et p. 181- 188.

(٢) دستور الاتحاد السوفييتى الصادر عام ١٩٧٧ المواد ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٣) دستور الاتحاد السوفييتى ، المادة ١١٩ ، راجع اختصاصات هيئة رئاسة السوفييت الأعلى ، المادة ١٢١ وبعدها .

ويقوم السوفييت الأعلى كذلك بانتخاب المحكمة العليا للاتحاد السوفييتى، وكذا المدعى العام للاتحاد وجميع القضاة والمحاكم فى الاتحاد السوفييتى منتخبة ، وهم خاضعين لرقابة السوفيتيات التى انتخبتهم فيقدمون لناخبيهم تقارير عن أعمالهم على نحو منظم ٠

وفى يوغوسلافيا ينص الدستور اليوغوسلافى(١) على أن برلمان جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الفيدرالية بمجلسيه (المجلس الاتحاد ، مجلس الجمهوريات و الأقاليم) هو جهاز التسيير الذاتى للمجتمع ، وأعلى أجهزة السلطة ، التى تملك وحدها وحصرا حق اصدار القوانين الاتحادية ، فى نطاق ما على الاتحاد من حدود ، وما عليه من واجبات طبقا للدستور ٠

ويقوم البرلمان بانتخاب رئيس وأعضاء المجلس التنفيذى الاتحادى الذى يعد أعلى أجهزة الدولة التنفيذية وهو (المجلس التنفيذى) يخضع فيما يباشره من أعمال أمام البرلمان الاتحادى ويكون مسئولا أمامه بمجلسيه ، وهو (أى البرلمان) يملك ازاء ذلك عزلهم من مناصبهم ، كما يقوم البرلمان الاتحادى بانتخاب رئيس الدولة وهيئة الرئاسة ورئيس وقضاة المحكمة الدستورية والمحكمة الاتحادية والمحامى العام الاتحادى ويعفيهم من مناصبهم ٠

ثالثا : المانيا الديمقراطية : وينص دستور جمهورية المانيا الديمقراطية (٢) على أن مجلس الشعب هو أعلى سلطة فى

---

(١) دستور جمهورية يوغوسلافيا ، الصادر عام ١٩٧٤ ،المواد ٢٨٢ ،٣٨٢، ٣٤٦ ،٣٤٧، ٣٥٨ ٠

(٢) دستور جمهورية المانيا الديمقراطية الصادر ١٩٧٤٠ المواد ٤٨- ٥٠ ، ٦٦ ، ٧٦ ، ٣/٩٣ ٠

الدولة ويملك وحده وعلى وجه الحصر حق اصدار القوانين التي تحدد أهداف التطور الاشتراكي في الدولة ويضمن تنفيذها .

ويقوم مجلس الشعب بانتخاب وعزل رئيس مجلس الدولة وأعضائه - ومجلس الدولة وهو أحد أجهزة مجلس الشعب يقوم بممارسة صلاحياته الموكولة اليه في الدستور والقوانين والقرارات الصادرة من مجلس الشعب(١) ، وهو بالتالي مسئول أمام مجلس الشعب - الا أن انتخاب رئيس المجلس لابد أن يأتي بناء على اقتراح أقوى كتلة في مجلس الشعب(٢). كما يقوم مجلس الشعب بتعيين وعزل مجلس الوزراء ، ومجلس الوزراء هو جهاز من أجهزة مجلس الشعب أيضا مكلف بادارة التنفيذ الموحد لسياسة الدولة وتنظيم المهام الاساسية للسياسة والاقتصاد والدفاع ، وهو على هذا الأساس مسئول أمام مجلس الشعب وملزم بتقديم كشف حساب أعماله ،والملاحظ أيضا أن رئيس مجلس الوزراء يأتي بناء على اقتراح أقوى كتلة في مجلس الشعب(٣). كما يقوم مجلس الشعب بانتخاب وعزل رئيس وقضاة المحكمة العليا والمدعي العام وهم لذلك أيضا مسئولون امام مجلس الشعب وأمام مجلس الدولة في الفترة الواقعة مابين دورات انعقاد مجلس الشعب .

وترتيبا على ما تقدم يتضح لنا تصدر الهيئات التشريعية في دول الاشتراكية الماركسية مما أدى الى القول أن هذه الدول

---

(١) في اختصاصات مجلس الدولة بجمهورية ألمانيا الديمقراطية راجع المواد من ٧٠-٧٥ من الدستور .

(٢،٢) وحكمة تعيين مجلس الشعب لرئيس مجلس الدولة ورئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح أقوى كتلة في مجلس الشعب تأتي من أن مجلس الشعب (وعدد أعضاؤه ٥٠٠ عضو) يتكون من نواب ممثلين لتحالف جميع قوى الشعب الذي يجد تعبيره في الجبهة الوطنية ، ولأن حزب العمال الاشتراكي هو الحزب الطبقي الماركسي الذي يشكل الكتلة القوية داخل مجلس الشعب ، لذلك ولضمان أن يكون رؤساء الأجهزة من الاشتراكيين المخلصين للعقيدة الماركسية فقد نص الدستور على ذلك راجع دستور المانيا الديمقراطية المواد ١ ، ٣ ، ٥٠ ، ٦٦ ، ٥٤ ، ٦٧ ، ٧٦ ، ٧٩ .

قد غلّبت – كتفسير تاريخي لنبذ النظام البرلماني – فكرة حكومة الجمعية ،وهو ما نعرضه في المطلب القادم .

المطلب الثالث
الاشتراكية وفكرة حكومة الجمعية النيابية

اذا كانت الديمقراطيات الحرة التي قامت في أعقاب الثورتين الامريكية والفرنسية قد نشأت في أعقاب نظم مطلقة ، فان الأمر كان يقتضي وجوب توزيع السلطة على هيئات متعددة منعا من الاستبداد والتحكم ،لأنه في غضون القرن التاسع عشر لم تكن هذه الدول تجعل السلطة في يد الشعب وحده يمارسها عن طريق ممثليه ، بل كانت السلطة شركة بين الملك والشعب ، وهذا ما دعى الى توزيع السلطة للحد منها .

أما حين يكون الحكام ممثلين للشعب، تزول خطورة استبدادهم أو طغيانهم وبالتالي تنتفي مبررات توزيع السلطة كوسيلة لمنع الاستبداد في مرحلة تاريخية معينة .

ولأن السلطة الاشتراكية في الوقت المعاصر تعبر بارادتها عن ارادة الغالبية العريضة من الشعب بما يعلقون عليها من آمال عريضة تحقق لهم أمنهم وأمانهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، لذلك كان لابد أن يولي الشعب سلطته الاشتراكية ثقته ، وبدلا من أن يضع العراقيل أمامها عند ممارستها لاختصاصاتها أطلق سلطانها حتى تحقق له أهدافه العديدة التي يسعى اليها . ومن ثم توارت فكرة توزيع السلطة تماما في النظم الماركسية [1] (وان كان هناك تقسيم لوظائفها) وتركزت

---

(١) لمزيد من التفصيل عن اختلاط فكرة توزيع السلطة وفكرة تقسيم الوظائف وفكرة الفصل بين السلطات ،راجع الدكتور ثروت بدوي، النظم السياسية ، ١٩٧٢ ص ٢٠٥ وبعدها .

فى يد الهيئة التشريعية الاصدق تمثيلا للشعب، وهكذا أصبحت الهيئات الاخرى رغم تعددها هيئات تابعة ، وهو ما أدى الى القول بأن هذه الدول الاشتراكية قد غلّبت فى التطبيق فكرة حكومة الجمعية النيابية .

وتتلخص خصائص حكومة الجمعية النيابية Gouvernement d' assemblee (١) من الناحية النظرية . فيما يرى فقهاء القانون الدستورى، فى أن الجمعية النيابية (أى البرلمان) تجمع فى قبضة يدها سلطة الحكم كلها (تشريعية وتنفيذية) - غير أنه لما كان من المتعذر أن تباشر هذه الهيئة النيابية بنفسها تلك السلطة التنفيذية ، فانها تندب عادة من بين أعضائها عددا قليلا لمباشرة مهام السلطة التنفيذية (هؤلاء يطلق عليهم الوزراء أو أعضاء المجلس التنفيذى) . على أن هؤلاء الوزراء انما يعدون مجرد مفوّضين commis أو وكلاء عن تلك الهيئة التى لها وحدها أن تعينهم وتعزلهم كما أن للموكل أن يعزل الوكيل وللمتبوع أن يعزل تابعه - ويترتب على ما تقدم أن رئيس الدولة فى هذا النظام لا تغدو له الا مجرد وظيفة شرف honorariat أى سلطة غير فعلية .

وتبعا لما تقدم فان كان البرلمان - من الناحية القانونية والنظرية - له المقام الأول فى الميدان السياسى وفى الميادين الأخرى التى يشرك الدستور معه هيئات أخرى للقيام باختصاصات معينة بالنيابة عنه (٢) فمعنى ذلك أن البرلمان يركز فى يده جميع السلطات . واذا كان مبدأ تركيز السلطات يمثل قاعدة الأساس فى النظم غير الديمقراطية عموما ، والنظم الفردية (ملكية

---

(١) لمزيد من التفصيل عن حكومة الجمعية النيابية راجع فى ذلك: الدكتور طعيمة الجرف ، المصدر السابق ، ص ٢٢ وبعدها ، الدكتور عبد الحميد متولى ، القانون الدستورى والانظمة السياسية ، المصدر السابق ص ٢٥٥ وبعدها ، الدكتور يحيى الجمل ، الانظمة السياسية المعاصرة . ص ١٤٥ وبعدها .

(٢) الدكتور عبد الحميد متولى ، المصدر السابق ص ٢٥٧ .

سلطة ديكتاتورية فردية) فانه لا يتعارض بالطبيعة مع النظام الديمقراطي الذي يرد كل سلطة الدولة الى الشعب ويركزها في يده ، انه مع استحالة تطبيق الديمقراطية المباشرة في الدول الحديثة الكبيرة فقد أناب الشعب عنه جمعيته المنتخبة للتعبير عن ارادته .

والجدير بالبيان أن هذا هو نفس التفسير الذي أخذت به الماركسية لاعلاء ارادة السيادة الشعبية على ماعداها من ارادات أخرى ، وقد ساعدها في اتباع هذا الاتجاه أنها دولا مذهبية تؤمن بوحدة الفكر والعقيدة ووحدة الارادة ، وهو ما جعل سلطتها سلطة ديموقراطية تتوحد فيها ارادة الحاكم والمحكوم معا ، ومن ثم عرفت هذه الدول مبدأ وحدة السلطة المنبثقة من وحدة الهدف والعقيدة ، وبالتالي اصبحت هيمنة السلطة التشريعية بهذه الدول واحتلالها المقام الأول في البناء الدستوري واعلاءها على ماعداها من سلطات أخرى أمرا لازما ، باعتبار أن الهيئة التشريعية هي وحدها -- وعلى سبيل الحصر كما سبق أن قدمنا - تملك حق اصدار القوانين الاشتراكية الرسمية في الدولة المعبرة عن الهدف الاشتراكي ، وتأكيدا لتنفيذ الارادة الشعبية في احلال القوانين الاشتراكية وبناء المجتمع الاشتراكي فقد اخضعت الهيئة التشريعية كل الاجهزة المعاونة لها سواء من حيث تشكيلها أو عزلها أو مراقبتها ومساءلتها وذلك كله ضمانا لوحدة تنفيذ التعاليم القانونية الاشتراكية .

وهكذا تجد الهيئة التشريعية في هذه الدول سندها في تبرير استعلائها على ماعداها من سلطات أخرى ، في أنها الهيئة الوحيدة القادرة على بلورة الأهداف الاشتراكية وصياغتها لاحلال فكرة الشرعية الجديدة محل فكرة الشرعية القديمة ، مستندة في ذلك لمكانتها من موقع السلطة الى الارادة الشعبية الحرة التي انتجتها وأودعت بين يديها أمانة تحقيق الهدف الاشتراكي ، وتأسيسا على ذلك فان أي سلطة أخرى لا تعدو أن تكون جهازا معاونا للهيئة التشريعية تمارس الاختصاصات التي فوضت فيها بكل دقة وهذا يجعلها تخضع لرقابة

الهيئة التشريعية ومساءلته لها .

وقد قيل ترتيبا على ذلك أن نظام حكومة الجمعية النيابية في صورته الحديثة يعتبر من خصائص مذهب ماركس والانظمة الماركسية ويفسر ذلك" الدكتور طعيمة الجرف"(١) أن قاعدة الأساس في النظرية الماركسية تدعو الى فكرة الديمقراطية المركزية التى تملكها طبقة العمال، والتى تتولاها الطليعة الثورية الكفء لهذه الطبقة في اطار نظام الحزب الواحد (الحزب الشيوعى) الذى يجسد سيادة طبقة العمال ويفوض مظاهر هذه السيادة الى هيئات نيابية ينتخبها ويحاسبها، ثم تفوض هذه الهيئات النيابية بعض سلطاتها لهيئات أخرى تنفيذية وقضائية تراقب اعمالهم وتحاسبهم عليها .

واذا قيل ان نظام حكومة الجمعية ليس سوى تطبيق لمبدأ تركيز السلطة ، ولكن في اطار ديمقراطى نيابى ، وأنه (أى نظام الجمعية) في حكومات الديمقراطيات النيابية يمثل قمة الاستبداد البرلمانى الذى يعنى في الجانب الآخر حرمان (السلطة التنفيذية) من القدر الواجب من الاستقلال والاستقرار مما يسهم في اضعافها وجعلها عاجزة أن تؤدى مهمتها في تسيير الشئون العامة اليومية - اذا قيل ذلك - فانه يصدق في تلك الدول الفردية التى تتوحد فيها وحدة الدولة ممثلة في وحدة الحزب ووحدة الزعيم بحيث تصبح يد الزعيم هى اليد الوحيدة الحائزة على سلطة الشعب والمعبرة عنه وهكذا تتركز السلطة في يده ، وهو قول يصدق أيضا في تلك الدول غير المذهبية التى لا تتوحد فيها الأهداف ولا تتوحد فيها السلطة بل تتصارع فيها المصالح وتقوم فيها الازمات التى تدعو لقيام مثل هذه الحكومة بصورة مؤقتة .(٢)

---

(١) الدكتور طعيمة الجرف ، المصدر السابق ص ٢٢٤ وبعدها .

(٢) لتفصيل ذلك ، راجع ، الدكتور طعيمة الجرف ، المصدر السابق ص ٢٢٦ وبعدها .

أما فى دول الاشتراكيات الماركسية ، فان الشعب صاحب السيادة ، حين فوض مجالسه النيابية فى ممارسة مظاهر سلطته ، فانه بذلك يكون قد اودع امانة تحقيق الهدف الاشتراكى بين يديه باعتباره ممثلا له ، أى أنه وحّد الجهة التى يتركز فيها امكانية تحقيق الهدف الاشتراكى ، وليس المقصود من ذلك أن يركز جميع السلطات بين يديه ودليل ذلك أن تركيز السلطة تعنى الاستئثار والانفراد بها ، وهو مالا يتفق والتفويض فى الاختصاصات بما يعنيه من تقسيم لوظائف الدولة على هيئات متعددة عند الممارسة ، واذا كان الشعب صاحب السيادة والسلطة يركز آماله فى تحقيق الهدف الاشتراكى ويودعها بين يدى هيئاته التشريعية لتحقيقها ، فان ذلك لا يعنى قمة الاستبداد البرلمانى فى هذه الدول وانما يعنى قمة الضمان المؤدى لتحقيق الهدف، وبالتالى فالقول بحرمان السلطة التنفيذية من القدر الواجب من الاستقلال والاستقرار – قول مردود عليه بأن السلطة التنفيذية فى مثل هذه المجتمعات الاشتراكية الماركسية هى هيئة معاونة للمجلس التشريعى مكلفة فى نطاق اختصاصها بتنفيذ القوانين الاشتراكية أى تنفيذ الأهداف الاشتراكية المحددة وهو ما يجعل اعمالها أكثر وضوحا واستقرارا ذلك أن اطار العمل محدد والهدف محدد . ومن ثم نستطيع القول أن فكرة حكومة الجمعية النيابية فى التطبيق الاشتراكى هى صورة مغايرة لمفهومها السابق فى التاريخ والذى استهدف بالفعل تركيز السلطة (١).

وترتيبا على ما تقدم نخلص للنتائج التالية :

١– ان دول الديمقراطيات الاشتراكية الماركسية – مع رفضها لمبدأ الفصل بين السلطات – الا أنها كأى نظام سياسى تعرف التقسيم الثلاثى لوظائف الدولة التقليدية سواء كانت تشريعية أو تنفيذية أو قضائية .

---

(١) الدكتور طعيمة الجرف ، المصدر السابق ، ص ٢٢٦ وبعدها .

٣- ان تقسيم وظائف الدولة على هيئات متعددة لا يعني تقسيمها للسلطة الموحدة ، كما أن هذا التقسيم للوظائف لا يعطي أو هيئة أو جهاز حق الاستقلال فيما فوض فيه من اختصاصات ، وهو ما يعني أن تكون مركبة في الممارسة محددة بالهدف الاشتراكي يحاسب عليها ويراقب .

٣- ان تصدر الهيئات التشريعية على ما عداها من هيئات لم يكن الا ضمانا لتحقيق الهدف الاشتراكي ووحدته ، ولم يكن هدفه تركيز السلطة التي تعني الاستئثار والانفراد بها بقدر ما كان هدفه التركيز على الجهة التي يمكنها أن تعبر عن الهدف الاشتراكي .

٤- أن اعلاء الهيئة التشريعية يعني - عندهم - تحقيق مبدأ السيادة الشعبية ذلك أن الشعب بارادته الحرة قد انتخبتهم ، وهم مفوضون في التعبير عن هذه الارادة واعلائها . وعلى هذا الأساس وحتى لو قيل أن هذه الهيئة تركز في يدها جميع السلطات ، فان معنى ذلك أن جميع السلطات في يد الشعب وهذا يمثل في مفهومه الصحيح التفسير السليم للمبدأ الديمقراطي في أصله النظري المثالي الذي يرد كل سلطة للشعب صاحب الحق الوحيد في السلطة .

٥- أن التفويض - في نظري - يختلف عن التدرج في السلطة ، فالتفويض في الاختصاص يعني أن هناك هيئة واحدة أصيلة تتصدر السلطة العليا في الدولة ، بما لها من حق تصدر مظاهر السيادة ، لكنها تعمل بوكلاء لها مفوضين تفويضا مقيدا في ممارسة نشاطات السلطة المتعددة في المجال التنفيذي والقضائي في اطار القانون الاشتراكي الصادر عن الهيئة التشريعية .

في حين أن التدرج في السلطة يعني تعدد مصادر من يملكون حق ممارسة مظاهر السيادة ، الا أن الخطر الأهم في الممارسة

تتدرج تبعا لما تملكه كل هيئة من اختصاص ونفوذ مستقل بحيث يمكن أن يكون لاحدى هذه السلطات - عما عداها - صلاحيات و اختصاصات أكبر يعطيها فى النهاية حق ممارسة مظاهر السيادة بصورة أكبر . وهكذا تعمل جميع السلطات فى ظل التدرج فى استقلال أى دون تفويض أو وكالة أو انابة صادر لها من هيئة أخرى.

وهكذا يتفق التفويض مع فكرة السيادة الموحدة والسلطة الموحدة ، بينما يتفق التدرج فى السلطة مع السيادة التى تقبل القسمة والتجزئة ومن ثم مع السلطات المتعددة التى تعمل فى استقلال ايا كانت درجة اختلال قدراتها .

الباب الثالث

مجالات السلطة وحدودها في المجتمع الاشتراكي

يدلنا التاريخ على أن مشكلة تحديد مجالات السلطة وأهدافها لم يكن محل بحث أو جدل في العصور القديمة ، حتى عصر النهضة ، اذ كان الخلاف الفقهي مقصورا على الشكل الذي يقوم عليه الحكم ووسائل ممارسته . أما موضوع الحكم وأهدافه ، والمجالات التي يجب على السلطة أن تمد نشاطها اليه ، أو تلك التي تمتنع عليها ، فقد كانت كلها مسائل تكاد تكون واحدة في النظم السياسية المختلفة (١).

ففي العصور القديمة ، حتى عصر النهضة كانت النظرية السائدة هي أن الدولة تعني بكل شيء ، باعتبارها نظاما يشمل المجتمع بأسره . ومن ثم يجب على الفرد أن يخضع لها خضوعا كاملا ، بل الى الحد الذي تفنى فيه شخصيته . فالسلطة العامة هي التي تقبض على كل نواحي الأمور ، ولا اعتبار لحقوق الفرد ، ومرد ذلك أن السلطة في تلك الحقبة كانت مشخصة أي مرتبطة بشخص الحاكم .

ومع أوائل القرن الثامن عشر ، شهدت الانسانية نقطة تحول حاسمة في الأفكار ، وفي النظم السياسية القائمة على تمجيد الفرد ، أو تقديس حقوقه باعتباره غاية النظام وأساسه ، وأدى ذلك بالدولة الى أن تقف موقف الحارس على صيانة حقوق الفرد وحرياته ، ومنع أي اعتداء عليها ، وهو ما يعني عدم تدخلها في مجالات الفرد المحجوزة له ، ويرجع ذلك في النظم التحررية الى ما تحتويه أيديولوجيتها من أفكار وقيم تدور حول الفرد والسلطة ، وترمي الى تحرير الفرد من كل قيود تكبله ، فهي في واقعها التاريخي رد فعل ضد كل تحكم

---

(١) الدكتور ثروت بدوي — النظم السياسية ، ١٩٧٢ ، ص ٣٥٢ .

وكل سلطة مطلقة زمنية كانت أم دينية (١)

غير أنه تحت ظروف الثورة الصناعية ، ظهرت الطبقة العاملة وافدا جديدا على الحياة السياسية والاجتماعية ، وعاشت فى ظروف بالغة القسوة ، أنبتت فيها احساسا طبقيا مرهفا ،دفعهم للبحث عن وسيلة لتحسين أحوالهم ، وهكذا ظهرت مساوىء وشرور الليبرالية ، ومع ظهورها شهد القرن التاسع عشر بعثا فكريا جديدا شكلت الايديولوجية الاشتراكية أبرز معالمه فيما دعت اليه من تدخل الدولة بشكل عقلانى علمانى لتنظيم الحياة الاجتماعية تحقيقا لصالح جموع الشعب العريضة التى ينبغى أن تتصدر مصالح الأفراد (٢) أو التى ينبغى أن تعمل فى توازن مع مصالح الأفراد ، وهو ما دعت اليه الاشتراكية الديمقراطية .

والجدير بالتسجيل والملاحظة أن دعوة التدخل لتنظيم الحياة الاجتماعية يختلف أساسها فى التطبيق بين مجتمع وآخر ، فبينما هى فى الاشتراكية العلمية دعوة لهدم النظام القائم واعادة البناء على أسس ومفاهيم جديدة محددة عقائديا ومذهبيا ، نرى أنها بالنسبة للاشتراكية الديمقراطية لا تعدو أن تكون دعوة الى التدخل لاصلاح النظام القائم ومعالجة شروره ومفاسده دون هدمه .

وهكذا أمام توارى الأفكار والمبادىء التى كانت تدعو الى اطلاق الحريات السياسية والاقتصادية والتى كانت تدعو الى تقييد نشاط السلطة .وتحديد مجالات عملها فى أضيق الحدود . وأمام اتساع نشاطات السلطة التى أملتها ظروف المجتمع الحديث ، التى دفعتها الى القيام بدور ايجابى فى كثير من مجالات الحياة ؛ فاننا نستطيع أن نقرر : أن كافة النظم المعاصرة ، سواء ما كان منها قائما على أساس النظام الرأسمالى أو ما كان قائما منها على أساس اشتراكى

(I) Laski (Harold) : Libéralisme Européen, éd Emile Paul, Paris, I950, p. I3.
(2) Burdeau: Traité de sc. pol; T.5,I953, p. I9.

تتفق فى وجوب التدخل .

الا أن دوافع التدخل تختلف بين هذه السلطة وتلك ، فبينما نرى أن الضرورة هى اساس دافع التدخل فى المجتمع الرأسمالى نرى أن التدخل بالنسبة للسلطة الاشتراكية المذهبية يعد مبدأ ومظهرا أساسيا لنشاطها باعتباره قانونا أساسيا ، وهكذا فاتساع مجالات السلطة ونشاطها فى الدول الرأسمالية لا يرجع الى النظريات والفلسفات السياسية التى تدعو أساسا للتدخل ، وانما يرجع الى العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية والخارجية التى دفعت السلطات فى هذه الدول الرأسمالية الى التدخل حتى يمكن اعادة تنظيم المجتمع القائم على أسس تحميه من الانهيار والوقوع فريسة للصراع .وفى هذا يقول " شمولر " اننا حين نتدخل فليس ذلك بهدف الاطاحة بالنظام الاجتماعى القائم ، ولكن حتى لا نسمح بالشرور الصارخة أن تسيربنا من سىء الى أسوأ" .(١)

وتأسيسا على ما تقدم نستطيع أن نقرر أن التنظيم الاجتماعى والاقتصادى لم يعد مجرد حقيقة على هامش النظام ، وانما أضحى عنصرا من عناصره ، الى الحد الذى أضحى فيه تقسيم الدول اليوم منظورا اليه من حيث المجالات والأهداف ، ذلك أن اختلاف الأشكال التى تمارس بها السلطة لم تعد ذات أثر كبير فى تكييف النظام ، وانما المهم هو فلسفة النظام والأهداف التى يسعى الى تحقيقها .(٢)

وتأسيسا على ذلك نقسم هذا الباب **فصلين** : نستعرض فى **الأول** منهما مجالات السلطة فى المجتمع الاشتراكى ، وفى **الثانى** لحدود السلطة ونقطة التوازن بينها وبين الحرية .

(I) Laidler (Harry.W.): Social- Economic Movements, Routlege and Kegan Paul Ltd, London, I960, p.738.

(٢) الدكتور ثروت بدوى، المصدر السابق، ص ٣٥٣ .

الفصل الأول

مجالات السلطة في المجتمع الاشتراكي

مما لاشك فيه أن السلطة الاشتراكية أيا كانت نظرتها أو عقيدتها فانها تستهدف احداث عملية التحول الاشتراكي بما تعنيه من متغيرات كلية أو جزئية تمس جوانب العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، بحيث يصبح الهدف الاشتراكي امرا محققا أو ممكنا ووصولا الى ذلك فهناك حقيقة ثابتة تسعى اليها كافة السلطات الاشتراكية حين تبدأ عملها لاحداث عمليات التحول الاشتراكي، هذه الحقيقة هي العمل على انهاء سيطرة القلة المستغلة على الاقتصاد، وجعل الدولة أداة للخدمة، لا أداة للسيطرة، وهو ما يعني قيام حكمها على تحقيق خير المحكومين وهو ما يعني تدخلها في المجال الاجتماعي، أما تدخلها في المجال الفكري فمن أجل وقاية المجتمع وحماية نظامه.

وعلى ذلك يمكن القول: أنه لم يعد أمام السلطة الاشتراكية (مذهبية أو غير مذهبية) مجال مغلق، أو بالأقل لا يكون لها دور فيه، فكل المجالات أصبحت مسالك مطروقة تستطيع الدولة أن تمارس فيها تدخلها اعتدالاً كان أو تطرفاً، تبعا لما اذا كانت السلطة الاشتراكية علمية تؤمن بحتمية قوانين التحول، أو سلطة اشتراكية ديمقراطية لا تؤمن بالقوانين الأساسية للتحول.

وترتيبا على ذلك نقسم هذا الفصل الى **مباحث ثلاثة** نتعرض فيها بالدراسة للتدخل في المجال الاقتصادي، وللتدخل في المجال الاجتماعي، وللتدخل في المجال الفكري.

مبحث أول

التدخل فى المجال الاقتصادى

مما لاشك فيه أن تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى أصبح من سمات النظم السياسية المعاصرة سواء ما كان منها قائما على أساس رأسمالى أم على أساس اشتراكى، ولم يعد الفارق بينهما الا فى مدى هذا التدخل وقوته (١) تبعا لاختلاف أساس الدافع اليه ، فان كانت الضرورة هى الدافع فمعنى ذلك أن السلطة سيتوقف تدخلها بانتفاء مبرر التدخل، ذلك أن الضرورة لا تقدر الا بقدرها ، ولا يتوسع فيها. وان كان التدخل يعد مبدأ فمعنى ذلك استمرار تدخل السلطة حتى يحقق المبدأ أغراضه وأهدافه ، وهكذا يبرز الفارق واضحا بين السلطة الاشتراكية الديمقراطية التى تلجأ الى التدخل على أنه ضرورة بحيث يمكنها أن تستبقى على المجتمع الرأسمالى القائم مع الاتجاه لتصحيح شروره ومفاسده ، وبين السلطة الاشتراكية الثورية التى تلجأ الى التدخل كمبدأ لهدم النظام القائم من أساسه بهدف اقامة النظام الجديد .

والجدير بالذكر أن تدخل السلطة الاشتراكية (ديمقراطية أو ثورية) فى المجال الاقتصادى يرجع لنقطة أساس واحدة ، مؤداها تلك الآثار السيئة التى خلفها وراءه النظام الرأسمالى القائم على الحرية المطلقة للملكية والتى كان من نتيجتها تراكم الثروة القومية وتركيزها فى أيدى القلة ، مما أدى الى سوء توزيع الناتج القومى بين المالكين وغير المالكين ، وبالتالى الى الكشف عن صراعات اقتصادية واجتماعية وسياسية حادة بين طبقات المجتمع .

(I) Georges(S.Vlachos) : Aspects juridiques de l'intervention economique de l'Etat aux Etats-Unis, Revue droit public et de la science politique, juillet-Aout, I969, p. 288.

وتأسيسا على أن الاشتراكية تمثل الاحتجاج ضد الفقر والظلم الاجتماعى، وتندد بالاستغلال الاقتصادى الرأسمالى ، فانها على هذا الأساس لابد أن تكون – فى نظر الاشتراكيين الثوريين – نظاما قائما على درجة عليا من التنظيم الاقتصادى الشامل ، وهذا لا يتأتى الا بالأخذ بمبدأ الملكية الجماعية ، وادارة الصناعات الأساسية بها فى ظل السيطرة العلمية ، ومن ثم يعد مبدأ الملكية الجماعية المدخل الطبيعى للسلطة الاشتراكية الثورية للقيام ببناء الاشتراكية ،وهكذا يصبح تدخل مثل هذه السلطة فى المجال الاقتصادى من مبادئها الأساسية وبحيث لا يكون هناك مجال يذكر للملكية الخاصة .

أما السلطة الاشتراكية الديمقراطية فمن منطلق اقتناعها بامكانية اصلاح المجتمع القائم فهى تسعى لاحداث التوازن بين صالح الفرد وبين صالح الجماعة ، بحيث يمكن (فى توازن) أن تستبقى الملكية الخاصة غير المستغلة بجانب قطاع الملكية العامة الاشتراكية .

وكان طبعّيا أن يكون لكل سلطة اشتراكية (ديمقراطية أو علمية) مبرراتها وحججها فيما يتعلق بالابقاء على الملكية الخاصة غير المستغلة ، أو القضاء على الملكية الخاصة قضاء تاماً .

فالاشتراكية الديمقراطية لا ترى فى الملكية الفردية أنها شر مطلق ، بل شىء يمكن تطويعه بما يخلصها من العيوب والمساوىء ، فالاشتراكية الديمقراطية وان كانت تنتقد الملكية الفردية المطلقة لما تؤدى اليه من استغلال وظلم ، فانها فى ذات الوقت لا ترى الغاءها تماماً ، وإنما ترى فقط احاطتها بالضمانات والقيود التى تمنع استغلالها ، حتى يمكنها أن تُعايش الملكية العامة الاشتراكية(!)

أما الاشتراكية العلمية فهى تمثل الجانب الاشتراكى فى نظرتها للملكية الفردية . وهى فى ذلك تختلف عما عداها من نظريات اشتراكية أخرى، لأنها لم تكتف باصلاح نظام الملكية أو تقييده ،

(I) Stepakov : Elements of political knowlege, Moscow, I970, p. 20, 37: Rodee : op. cit, p. I27.

بل على العكس من ذلك نادت بالالغاء التام للملكية الخاصة لأدوات الانتاج ووسائله واحلالها بملكية الدولة فى مرحلة تمهيدية انتقالية ، للوصول بعد ذلك الى المرحلة الاخيرة والمثالية ، وهى اقامة المجتمع الشيوعى الكامل الذى تنعدم فيه أية علاقة من علاقات الملكية الخاصة . وذهب عداء هذا الاتجاه للملكية الخاصة الى الحد الذى قرر فيه " ماركس" بأن الحركة الشيوعية تتلخص فى عبارة واحدة " الغاء الملكية الفردية البرجوازية ".(١)

ومن خلال ما سبق عرضه نستطيع أن نقرر أن تدخل السلطة الاشتراكية الديمقراطية فى المجال الاقتصادى لا يعدو فى واقعه الا أن يكون دعوة لاصلاح مفاسد النظام الرأسمالى وضروره تطعيمه ببعض عناصر الاشتراكية ، فى حين أن تدخل السلطة الاشتراكية العلمية فى المجال الاقتصادى يمثل بالنسبة لها الطريق والمدخل الصحيح لبناء الاشتراكية الحقيقية ، وأساسها الملكية الجماعية ، ومن ثم يبرز الفارق واضحا بين دعوة الاصلاح ودعوة البناء فى قدرة وقوة كل سلطة (اشتراكية ديمقراطية ، اشتراكية علمية) فى مدى التدخل الذى يمكن أن تصل اليه فى المجال الاقتصادى .

وخلاصة القول : ان تدخل السلطة فى المجال الاقتصادى لخلق قطاع اقتصادى اشتراكى (ايا كان قدره ومداه) انما يمثل هدفا مشتركا لكل سلطة اشتراكية ـ الا أن هذا الهدف شأنه شأن أى هدف اشتراكى آخر خاضع للمتغيرات التى تحكم مسيرة التحول، فضلا عن خضوعه للظروف الذاتية لكل مجتمع ، ومن ثم كان علينا أن نعرض التدخل فى المجال الاقتصادى فى اطار الاشتراكية الديمقراطية والاشتراكية الماركسية .

(I) " The distinguishing feature of communism is to abolition of private bourgeois proprety" Marx, Engels:selected works, V.I, manifesto of the communiste. Moscow(foreign languages publishing house), 5éme imp.I962,p. 46.

الاشتراكية الديمقراطية والتدخل فى المجال الاقتصادى :

تقوم نظرة الاشتراكيين الديمقراطيين ـ كما سبق الايضاح. فى جانبها الاقتصادى على أن النظام الاجتماعى والاقتصادى القائم لا ينطوى على ظروف الشقاء المتزايد، خاصة وأن الأزمات قد قلت، ولم يعد لها ـ كما كان ـ صفة القسوة والتكرار، ولهذا فان الحاجة الى انهيار النظام القائم لا تجد مبررها، والاشتراكيون الديمقراطيون وان اعترفوا بوجود بعض الثغرات فى النظام الرأسمالى، وسلموا بامكانية حدوث بعض انهيارات جزئية، فانهم يرون امكانية مداركتها عن طريق تأميم الترستات والتكتلات الاقتصادية الكبرى، أى تأميم قمم الاقتصاد فى الدولة، وجعلها ملكية عامة تدار للمنفعة المشتركة. وعن طريق ذلك يمكن للعمال، بتدخل من الدولة أن يحسنوا من ظروف حياتهم عن طريق التشريعات الاقتصادية الاجتماعية التى تكفل تحويل الفائض من أيدى القلة الى أفراد المجتمع وقاعدته العريضة (١)، وهكذا فطالما يمكن للنظام أن يسير نحو الديمقراطية فلا حاجة لتقويضه، وطالما أمكن الاعتراف للدولة بدور صنع التقدم نحو الاشتراكية ـ عن طريق توجيه وتنظيم الصناعات التى لها صفة الدوام من حيث الزمان والمكان، وتلك التى يمكن أن تقع فى دائرة الاحتكار الفردى، وتلك التى يتطلبها النفع العام (٢) ـ فان هذا كله لن يسمح بأن يحل حافز المصلحة العامة محل حافز المصلحة الخاصة احلالا كاملا يطغى عليه، وانما هو احلال يعطى توازنا بين الفرد والجماعة فى اطار تدخل اقتصادى منظم.

ومثال ذلك أن اشتراكية حزب العمال البريطانى، هى اشتراكية ديمقراطية تؤمن بتدخل السلطة، وبالطريق الديمقراطى فى المجال الاقتصادى، ولكن ليس بهدف خلق مجتمع اشتراكى بل لجعل المجتمع

---

(١) ج. كول ـ تاريخ الفكر الاشتراكى. مجلد ٣.ج٢ ـ القاهرة، ابريل ١٩٦٥ ص ٥٩٣.

(2) Pareto : op. cit; p. I82.

الرأسمالى أكثر قبولا ، وذلك عن طريق الاشراف الديمقراطى على الصناعة والخدمات والقوة العاملة ، وعن طريق الاشراف على الانتاج(١) ودليل ذلك أن الحكومة العمالية البريطانية تقوم بالاشراف على الانتاج بهدف تحقيق مستوى عال ومستمر من النمو الاقتصادى ،والقضاء على البطالة ، وتحقيق العدالة فى توزيع الدخل.

ويشرف على الانتاج والخدمات وزارات ومصالح وأقسام حكومية خاصة بالمال، والتجارة ، والصناعة ، والعمالة ،والطاقة ، والأسعار، وحماية المستهلك ، والبيئة ، والمواصلات والزراعة ... كما توجد هيئة التنمية الاقتصادية ، وهى هيئة مستقلة تمولها الحكومة ، وتخضع لاشراف رئيس الوزراء ، وتتكونمن ممثلين عن الحكومة ، العمال، والنقابات ، الشركات ، ووظيفتها التوجيه والاشراف على الصناعة ، والخدمات والقوى العاملة ، ويتفرع عن هذه الهيئة لجان تختص بالشئون المختلفة للشركات الانتاجية فى جميع أنحاء بريطانيا وبجانب ذلك توجد وزارة الصناعة ، وهىمسئولة عن السياسة العامة للصناعة سواء كان ذلك على مستوى الدولة ، أو المستويات المحلية. وتقدم الحكومة البريطانية القروض للشركات المساهمة فى الانتاج ، وتشجع الصناعة ، وتعمل علىزيادة كفايتها الانتاجية وتحسين موقف الدولة فى التنافس فى الأسواق الدولية ، وتشجع العمالة ، وتعمل على الحد من البطالة ، كما تفرض الحكومة البريطانية الرقابة على الشركات الكبيرة للحد من قوتها الاحتكارية ، وضمانا لذلك أوجدت الحكومة البريطانية لجانا للتحقيق مع الشركات فىحالة استغلالها للصالح العام وشئون المستهلك(٢) ، كذلك تفرض الحكومة الرقابة على المنتجات من الناحية الصحية ، ومن ناحية اسعارها ،ولزيادة الانتاج

---

(١) عن مكتب المعلوماتالمركزى فىلندن – راجع دورية المجالس القومية المتخصصة فى مصر الصادرة عن مركز المعلومات والوثائق العدد الثانى. السنة الثالثة . ابريل/ يونيه ١٩٧٨ص٦٣وبعدها.

(٢) المصدر السابق ، ص ٦٨ .

تقوم الحكومة بتشجيع البحث والتنقيب عن المعادن واستخراجها عن طريق مساعدات مالية بنحو ٣٥ ٠/٠ من تكاليف البحث (١).

واذا كانت السلطة فى ظل حكومة العمال الاشتراكية (فى بريطانيا) تؤمن بتدخل الدولة عن طريق الاشراف الديمقراطى للصناعات والخدمات(٢)، فهى تقوم بالتدخل المباشر فى انتاج كثير من الصناعات والخدمات الاساسية عن طريق الملكية العامة ومثلها صناعة الفحم والحديد والصلب والمواصلات والسكة الحديد والطيران والكهرباء..

وتأسيسا على ذلك فان نظام الملكية الصناعية فى بريطانيا يتنوع من ملكية فردية الى شركات بعضها شركات مساهمة وبعضها تعاونية والبعض الآخر تابع للحكومة .

وفى ظل الاصلاحات الجزئية التى تمت فى بريطانيا تحققت تحسينات كثيرة وبشكل ملموس(٣) الى الحد الذى يتساءل فيه " كروسلاند" هل هناك منطق فى استمرار تسمية البنيان الجديد للمجتمع البريطانى بالبنيان الرأسمالى أو بمعنى آخر هل مازال المجتمع البريطانى مجتمعا رأسماليا. (٤) ؟

يجيب " كروسلاند " على ذلك بالنفى ويقول" ان تعبير الرأسمالية قد استخدم فى معناه التاريخى لوصف المجتمع البريطانى المتطور فى القرن التاسع عشر بعد الثورة الصناعية ، والذى ظل قائما فى خطوطه الرئيسية وان لحق بها بعض التعديل حتى ثلاثينات هذا القرن وكان هذا التعبير هو المستعمل لبيان الفرق الكبير الهائل بين المجتمع الصناعى

(١) المصدر السابق. ص ٦٩ ، حيث بلغ مجموع المساعدات المالية التى قدمتها الحكومة فى هذا الشأن عام ١٩٧٥ حوالى ١ر٥ مليون جنيه استرلينى قدمت الى ١١٨ مشروع .

(٢) أصول الاشتراكية البريطانية. دراسات فى الاشتراكية الديمقراطية. العدد ٥ ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٨ ص ٦٨ .

(٣) راتكوفيتش ، الاشتراكية والدولة ، ص ٢٠١ .

(٤) كروسلاند ، مستقبل الاشتراكية ، الجزء الأول ، ص ٧٠ ، وبعدها .

والمجتمع الاقطاعى الذى ساد القرون الوسطى لاسيما وأن المجتمع البريطانى الأول يعود خلقه الى حد كبير على رؤوس الأموال الصناعية . وقد لا يكون من الصحيح على نفس الاساس التاريخى القول بأن بريطانيا المعاصرة ومنذ عام ١٩٥٦(١) تمثل مجتمعا رأسماليا فالمجتمع البريطانى لم يعد مجتمعا رأسماليا على الاطلاق منذ هذا التاريخ بالنظر الى الخصائص البارزة التى تقرر طبيعته الاجتماعية ويعزو " كروسلاند " ذلك للأسباب التالية :

١- أن الاستقلال الذاتى للحياة الاقتصادية ، ولا مركزية القرارات الاقتصادية فى أعلى مستويات الانتاج حتى أدناها على الصعيد الفردى، واخضاع هذه القرارات لقوى التسويق أى لما يسمى بصورة عامة بسياسة حرية التجارة ، قد ولى، فقد انتزعت الدولة والسلطة السياسية الشطر الكبير الواسع من هذه القرارات الاقتصادية المهمة والحاسمة على الصعيد الاستراتيجى من مجال التأثيرات التسويقية الصافية واخضعتاها للاشراف السياسى المدروس والمتعمد . فالدولة تتولى الآن ، وعن وعى، وعن طريق سياستها المالية وعن طريق مجموعة من الرقابات المادية والتشريعية والمالية ، فضلا عن قيامها بتنظيم مستوى التشغيل وتوزيع الدخول وتأثرها بأعمالها تأثرا كبيرا على حجم الصناعات وشكل الانتاج وتكوينه وتوجيه القرارات المتعلقة بالاستثمار ، وهكذا ولت الدولة السلبية لتحل محلها الدولة الايجابية أو المسئولة ، وأصبحت السلطة السياسية الحكم الفصل فى الحياة الاقتصادية .

٢- كانت القرارات تتخذ على مستوى الوحدات الانتاجية من طبقة المديرين الذين يملكون المشروعات فى القطاع الخاص أو من الرأسماليين والذين كانوا يحتكرون على صعيد سياسة " دع كل شىء حرا " السلطان الاقتصادى - لكن هذا الوضع لم يعد قائما

---

(١) كروسلاند - المصدر السابق ص ٨٧ .
(٢) كروسلاند - المصدر السابق ٧١-٧٤ .

ولا على مستوى الوحدة الانتاجية ، فقدحرم التأميم في الصناعات الرئيسية الطبقة الرأسمالية من سلطتها فى اتخاذ القرارات ، وقد حُرمت الى حد مماثل من هذا السلطان أيضا فى كثير من نواحى القطاع الخاص نتيجة زيادة دور الحكومة ، ونمو سلطان العمال النابع من سلطان نقاباتهم .

٣- أن الرأسمالية الصناعية كانت ملكا خاصا ،وما زال هذا يصح الى حد كبير اليوم ، الا أن أهميتها فى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية قد تدلت تبدلا كليا للسببين السابقين .

٤- أن توزيع الثروة لم يكن متكافئا ، أما اليوم فقد أصبح أكثر تكافؤا ، وبشكل ملحوظ نتيجة للسياسات المالية التى اتبعتها الحكومة .

٥- وقد امتازت الرأسمالية نتيجة للظواهر السابقة بكثير من العداء الطبقى العنيف ، وكان هذا أمرا حتميا فى مجتمع تسيطر عليه طبقة اقتصادية حاكمة ، وعدوانية الطابع ،اذ تجد سلطانها معرضا للتحدى من طبقة جديدة ناشئة ، هى طبقة العمال الصناعيين ، وكان الجو منذ مذبحة " باترلو" حتى الثورة الميثاقية [١] وعنف الحركة السنديكالية الذى سبق عام ١٩١٤ [٢] ، وحتى اضراب عمال المناجم العنيفة فى العشرينات والثلاثينات من هذا القرن، جو توتر صناعى مستمر يصل أحيانا الى حدود الحرب الطبقية [٣] . أما اليوم ، فقد

(١) وهى الحوادث المشهورة فى تاريخ الحركة الاشتراكية البريطانية ، وقد وقعت فى أوائل القرن ١٩ وذهب ضحيتها عدد من العمال - راجع . كروسلاند - المصدر السابق هامش ص ٧٤ .

(٢) وقد راح ضحيتها عدد كبير من العمال وحكم بالاعدام على كثير منهم آخرين. راجع فى ذلك : م. بير- تاريخ الاشتراكية البريطانية ، الجزء الثانى ص ٨٨، ٩٤، ١٤٣ .

(٣) لمزيد من التفاصيل راجع - حركات الاضراب العام فى السنوات ١٩٠٧-١٩١٢ . بير . المصدر السابق ص ٤٤ .

اختفى هذا الجو المتوتر ، الى حد كبير ، وان حدثت بعض الصراعات ، فانها تحدث فى صور معتدلة ، يمكن الوصول الى حلول لها بسهولة ، وسرعة ، مما يؤكد أن عهد العداء العنيف أصبح يمثل عهدا مضى .

وهكذا أمكن أخيرا ، ونتيجة لتدخل السلطة فى المجال الاقتصادى تخليص المجتمع الرأسمالى من ظاهرة الاحتكار والاتجاه الى توسيع نطاق الملكية المشتركة ، أى الاقتصاد المختلط ، على نحو يكفى لكفالة سلطة المجتمع على القوى التى تتحكم فى الاقتصاد .

والجدير بالبيان ، أن الحرب العالمية الثانية قد أسهمت فى وجود النظام الاقتصادى المختلط فى بريطانيا (١) ، اذ أنه منذ هذا التاريخ اعتبرت الحكومة مسئولة عن التخطيط ، ويتضح ذلك أنه فى عام ١٩٤٤ اشتركت جميع الأحزاب السياسية فى بريطانيا وأصدرت الكتاب الأبيض (٢) عن سياسة العمالة ، ومن أهم ما احتواه أنه القى المسئولية على الحكومات القادمة فى أن تحافظ على مستوى مرتفع وثابت للعمالة كهدف من الأهداف الأولية ، كما حوى الكتاب الأبيض العمل على تثبيت القوة الشرائية للنقود ، وتحقيق النمو الاقتصادى المضطرد ، وتحسين مستوى المعيشة (٣) ، ومنذ عام ١٩٤٧ ثم تكوين مجلس للتخطيط الاقتصادى تتمثل وظائفه فى تقديم المشورة للحكومة حول أحسن الاستخدامات للموارد الاقتصادية لتحقيق أهداف خطة طويلة المدى ، أو من أجل اصلاحات علاجية للمشاكل العاجلة .

وترتيبا على ما تقدم يمكن أن نحدد مظاهر التدخل الرئيسية فى المجال الاقتصادى فى بريطانيا وهى تتجه نحو الاشتراكية ، فى

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن الاقتصاد المختلط فى بريطانيا ، راجع :
Harvey (J.): Modern economics, 2 ed, Macmillan, London, I974, p. 43.

(2) white paper on employment policy.

(3) Grove(J.W.): Government and industry in Britain, Long man, London, I962,p.435.

الصور الآتية :-

١- اتجاه الدولة الى التدخل بالقضاء على التكتلات الاقتصادية ، عن طريق نقل ملكيتها الى ملكية عامة ، وعلى الأقل الاشراف عليها ، بما يسمح بالقضاء على نفوذها وتحكمها .

٢- اتجاه الدولة الى مساعدة بعض المشروعات ، وقد تتمثل هذه المساعدات فى العون المالى ، لأن فى بقائها ضرورة اجتماعية أو تتمثل هذه المساعدات فى دعم تلك المشروعات عن طريق مدها بالمعلومات ، والاحصاءات ، والخدمة اللازمة لها . والغرض من ذلك هو المحافظة على التنافس فى السوق بالابقاء على العدد الكبير من المنتجين ، والحد من الاحتكار الناتج عن اندماج الشركات الصغيرة فى شركات كبيرة .

٣- اتجاه الدولة الى التخطيط باعتباره أسلوبا للسيطرة على النشاط الاقتصادى ، والتحكم فى اتجاهه للصالح العام .

الاشتراكية الثورية والتدخل فى المجال الاقتصادى :

يمر المجتمع الاشتراكى **بمرحلتين** : مرحلة الانتقال من المجتمع القديم الى المجتمع الجديد ، ومرحلة البناء والاستكمال الاشتراكى .

والقوى السياسية صاحبة المصلحة فى التغيير ، حين تأتى للسلطة فانها لا تأتى من فراغ ، وانما تأتى ، وهى محصنة بغايات وأهداف تعمل من أجل تحقيقها ، أى وضعها موضع التطبيق ، ومن الطبيعى أن تتغير أهداف السلطة تبعا للمرحلة التى تمر بها ، وتبعا لظروف المجتمع الذاتية ، ولا يعنى تغير الأهداف أن السلطة تتحول عن الاشتراكية ، بل انها تعمل على ترسيخه وتوكيده كلما لاحت ظروف الاستجابة لذلك ، وهكذا فتغير الأهداف يعنى مسيرتها نحو الأفضل .

ويتصف اقتصاد الدولة حال فوز الاشتراكيين الثوريين بالسلطة

بأنه اقتصاد رأسمالى (متطور- متخلف) ، وعلى ذلك يقع على عاتق السلطة الاشتراكية الثورية مهام عاجلة ، تتمثل فى وجوب تغيير الوضع القائم بالعمل على تحويله الى اقتصاد اشتراكى، ومن أجل هذا فان فترة الانتقال أو التحول تتسم بتدابير اقتصادية ثورية ،تستهدف رسم أولى الخطوات نحو تنظيم العلاقات الاقتصادية الاجتماعية ، بما يتفق والفلسفة الاشتراكية .

والجدير بالبيان أن **اقتصاد فترة الانتقال** فى هذه الدول لايمكن تسميته بالاقتصاد الاشتراكى أو بالاقتصاد الرأسمالى (١) ، وانما **هو مزيج** من القطاعات الاقتصادية ، التى يمكن تحديدها فى **قطاعات أساسية ثلاثة** : القطاع الاشتراكى الذى لحقته التدابير الاقتصادية الثورية السريعة ، والقطاع الرأسمالى، والقطاع الحرفى واليدوى الصغير والمزراع الصغيرة اللذين لم تلحقهما التدابير الثورية ان عمداً أو استمهالاً تبعا لنظرة كل دولة اشتراكية للملكية الفردية ، وهل يسمح ببعضها فى حدود أم يقضى تماما عليها ؟

أولا : القطاع الاقتصادى الاشتراكى : يمثل خلق القطاع الاقتصادى الاشتراكى أولى أهداف السلطة الاشتراكية الثورية ،فى أولى مراحل التحول الاشتراكى، بمعنى أن التحولات الاقتصادية الثورية تتجه أولما تتجه نحو امتلاك المواقع الرئيسية للاقتصاد الوطنى لتكوين القاعدة الاقتصادية لسلطة الحكم الاشتراكى ، وتتمثل هذه المواقع فيما تجريه السلطة من تأميم أو مصادرة للبنوك وللصناعات الثقيلة ومؤسسات الخدمات أو الاستثمار الكبرى التجارية ....الخ (٢) ، وهكذا تتمكن السلطة الثورية من تخليص كافة أدوات الانتاج ووسائله الكبرى من أيدى القلة ونقلها الى أجهزة تمثل المجتمع من منتجين ومستهلكين

(I) Avsenev : political economy of socialism, p. 20 et s.

(٢) فينوغرادوف - التأميم الاشتراكى للصناعة والبنوك - ص ١٥، ١٦، ١٨٩.

على السواء[١]، وبذلك تتحول الملكية الخاصة الكبرى الى ملكية عامة اشتراكية تشكل للمجتمع الجديد أساسه الاقتصادى .

وللتأميم الاشتراكى مظاهره الخاصة فى كل بلد من بلدان الاشتراكية الثورية ، اذ تعتمد مظاهر هذه التدابير على أشكال الصراع واتساعه أو ضيقه ، بحسب ما تبديه قوى الرأسمالية من مقاومة أو استسلام او معاونة إبّان فترة التحول ، وهو ما أظهر تفاوتا فى التطبيق لدى بلدان الديمقراطيات شعبية ، فمنها من أخذ بالتأميمات الشاملة التى لحقت كل أنواع الاقتصاد حتى فى أبسط أجزائه ، ومنها ما قصر فيه التأميم على مواقع الاقتصاد الرأسمالية[٢].

ثانيا : القطاع الرأسمالى : وفى فترة التحول، يظل الاستغلال قائما ، وتظل قوة العمالة معروضة للبيع والمساومة ، ويستولى أصحاب الانتاج على فائض القيمة فى تلك المشروعات الرأسمالية المتوسطة أو الصغيرة والتى لم تلحقها التدابير الاقتصادية الثورية وهذا النوع من القطاعات الاقتصادية ، قد يظل - فى فترة الانتقال - هاما وضروريا لما يمثله من أهمية للكيان الاقتصادى ، وبخاصة اذا لم يتيسر للسلطة الاشتراكية أن تقيم قطاعا اقتصاديا اشتراكيا لسبب أو لآخر . ومثال ذلك أن السلطة الشعبية فى فيتنام الشمالية قد أدركت مدى الاقتصاد الخرب عقب تحررها من المستعمر الفرنسى، عام ١٩٥٥، الى الحد الذى لم يكن الرأسمال الوطنى المستخدم فى الصناعة الكبيرة بها يمثل أكثر من ١ ٠/٠ ، وقد أدت الظروف الذاتية للمجتمع الفيتنامى الشمالى بالسلطة الشعبية الى اتباع سياسة تشجيع استخدام القطاع الرأسمالى فى الصناعات المتوسطة والصغيرة لصالح تطوير الاقتصاد واقامته من جديد ، وقد نجحت هذه السياسة حتى بلغت مفردات هذا

---

(١) الدكتور أكثم الخولى. اشتراك العاملين فى ادارة المشروعات الاقتصادية ، القاهرة ١٩٧٠ ص ١٤٨ وبعدها .

(٢) لمزيد من التفاصيل عن أشكال وطرق التحول الاقتصادى الاشتراكى - راجع فينوغرادوف - المصدر السابق ص ٨٩-١٦٣ .

القطاع ما يقربمن ٣٨٨٩ مؤسسة عام ١٩٥٧(١)، وعند نجاح هذه السياسة بدأت السلطة الشعبية خطوتها التالية التىتستهدف استخدام القطاع الخاص لمصلحة الشعب، فاتخذت عدة تدابير تدريجية ،وبطريقة سلمية ، لتكوين مؤسسات حكومية – رأسمالية أى اقتصاد مختلط ونتيجة لذلك تحول ما يقرب من ٠/٠٩٥ من المؤسسات الخاصة الى مؤسسات مختلطة عام ١٩٦٠ . وفىالوقت نفسه بدأت السلطة الشعبية فى فيتنام الشمالية بتوحيد الحرفيين علىأساس تعاونى وقيادتهم تدريجا لانشاء تعاونيات من طراز شبه اشتراكى(٢)

ثالثا : القطاع اليدوى والحرفى والزراعى الصغير : ويرتكز هذا القطاع من الملكية الفردية الصغيرة على العمل الفردى لاصحابه (٣) وهو يضم أكثر أفراد المجتمع .

وحول هذا النوع من الأموال، تفترق النظرة الاشتراكية الماركسية ، وقد رأى" ماركس" ومن سار علىنهجه أن الالغاء التام لجميع أنواع الملكيات ، سواء كانت كبيرة أو صغيرة ، يؤدى الى القضاء التام على جميع أنواع الاستغلال ، فالملكيات الصغيرة لاتفترق عن الملكيات الكبيرة من حيث انها تتميز بخصائص الانتاج الرأسمالى الذى يؤدى فىالنهاية الى استغلال الانسان للانسان، لأنها – أى الأموال الصغيرة – تتجه نحو التراكم والتركزaccumulation,concentration(٤) وهو ما يؤدى الىتحول المنتج المباشر الىعامل مأجور فى النهاية ، ذلك أن المالك الرأسمالى القوى سوف يلجأ الى نزع ملكية صغار

---

(١) أعطى القطاع الحكومى انتاجا اجماليا منها يعادل٠/٠٢٥بينما كان نصيب القطاع البضائعى الصغير ٥ر٥٨ ٠/٠ والقطاعالرأسمالى الخاص ٥ر١٦ ٠/٠ – فينوغرادوف – المصدر السابق ص ١٥٥وبعدها.

(٢) فينوغرادوف – المصدر السابق. ص ١٥٧ .

(٣،٤) راجع فى ذلك تفصيلا :

Lenin; Marx and Engels : Marxisme philosophical materialism, Moscow, I965, p. I7-20.

Marx : Capital,a critical analysis of capitalists production, V.I, Moscow, I965,p.65. et s.

المنتجين ، ويُجردهم من وسائل انتاجهم ،سواء كانتأرضا صغيرة ، أو مصنعا صغيرا - الا أن بعض السلطات الاشتراكية الأخرى،التيتعتنق الماركسية ، لا تنظر لقطاع المال الخاص اليدوىأو الحرفى أو الزراعى الصغير نظرة الشك والريبة ،وترتيبا على ذلك فان قطاع السلع الصغيرة يلقى التشجيع ويتأكد دوره سواءكان ذلك خلال فترة الانتقال أوبعدها ، بل الى الحد الذى يلقى فيه الحماية منجانب السلطة طالما التزم القائمون بالعمل فى هذا القطاع الهدف الاشتراكى، وواقعه الذى يُحرم الاستغلال. ومثال ذلكألمانيا الشرقية ويوغوسلافيا (١) - ومع ذلك فمثل هذه الدول لا تسمح بانماء قطاع السلع الصغيرة الى الحد الذى يمكن معه أن يشكل سلطة اقتصادية فردية ، لهذا تلجأ هذه الدول الى هذا القطاع لتحويله فىأثناءمرحلة البناء الاشتراكى الى انتاج اشتراكى على أساس تعاونى يحظى بنفس الحماية القانونية التىتتوافر للملكية العامة (ملكية الدولة) بل ويلقىالمساندة والمساعدة التى تمنحها العديد من الميزات (٢)

واذا كانتأولىمهام السلطة الاشتراكية حال الفوز بالسلطة هو خلق القطاع الاقتصادى الاشتراكى باعتباره أولىلبنات المجتمع الاشتراكى ، فان دورها الاكبر والهام بعد ذلك يتضح فى الدورالكبير الذىتقوم به من أجل البناء الاشتراكى الذى يستلزم تنظيم الانتاج وتوجيهه وادارته ، وتقدير حجم الاستثمارات وتركيبها ، ووضع مقاييس العمالة ،وما الى ذلك من نشاطات تدخلية مستمرة تستهدف النهوض بالصناعة والانتاج ، وهو ما يستلزم استخدام أسلوب التخطيط الشامل لكل فروع وقطاعات الاقتصاد وصولا للزيادةالمتدرجة فى الطاقة الانتاجية للعمالة ، وغير ذلك من المهام التى يستلزمها

---

(١) دستور المانيا الشرقية عام ١٩٧٤. المواد من ٧٨-٨٤، دستور يوغوسلافيا عام ١٩٧٤ المواد ١١، ١٤ .

(٢) راجع فى ذلك - خطاب وتقرير مقدم للمؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد التعاونى الدولى عن التعاونيات فى البلدان الاشتراكية نظريا وتطبيقا ، المنعقد فىهامبورج فى سبتمبر ١٩٦٩ . الكسندر كليموف - الديمقراطية التعاونية اليوم. مطبوعات وكالة نوفوستى ١٩٧٠ ص ٢٥ وبعدها .

وتاسيسا على ما تقدم فان **أهم القوانين الأساسية الاقتصادية** ، التى تضطلع بها السلطة الاشتراكية فى المجال الاقتصادى، **فى مرحلة البناء الاشتراكى** هما : قانون التنمية التخطيطية والنسبية للاقتصاد القومى وقانون العمل الاجتماعى وزيادة الانتاجية .

أولا : قانون التنمية التخطيطية والنسبية للاقتصاد القومى فى مرحلة البناء الاشتراكى :

الحاجة الى خطة تنمية للانتاج الاشتراكى : أول ما تتعرض له السلطة نتيجة التحولات الاشتراكية فى الاقتصاد ،هو حاجتها الى خطة تنمية ، ذلك أن الاقتصاد الاشتراكى يتألف من فروع انتاج مختلفة ، ومن عدد كبير من المشروعات الصناعية ، والتجارية ،والزراعية والمالية ... الخ . وغير ذلك من المشروعات المرتبطة بالانتاج فى صوره المختلفة ، والتى تؤلف فى مجموعها نظاما شاملا ، وموحدا للانتاج.

ولذلك فان التخطيط (٢) يعكس - عقب مرحلة الفوز بالسلطة ،

---

(١) روبرت ماكيفر - المصدر السابق ٤٣٣ ، نيكيتين - أسس الاقتصاد السياسى فى الاشتراكية الماركسية ص ٢٨١ .

(٢) ويقرر " ويلز نسكى " أن مصطلح التخطيط يحمل معانى واسعة فى دول الاشتراكية ، وقد حددته كتابات الاشتراكية بعديد من التعريفات ، وعلى سبيل ما أورده " شدويك" فى كتاب الاقتصاد السياسى(وارسو ١٩٦٦ ص ١٧٢) فان التخطيط هو " نظام التدبير للاقتصاد الذى يستلزم تنسيق الانتاج ،والتوزيع والاستثمار ، والاستهلاك ، وطرق تطبيقه ... ويعتبر التخطيط كذلك لادارة الاستراتيجية الاقتصادية وصولا للنمو الامثل للاقتصاد القومى، وللمقاييس العليا من الحاجيات الاجتماعية ، راجع فى ذلك .
موروزوف : المبادىء الأساسية فى التخطيط العلمى للاقتصاد القومى. موسكو ، الفصل الأول .
Wilczynski(J.): The economics of socialism "priciples governing the operation of the centrally planned economies in the USSR and Eastern Europe under the new system " London , I972, p. 33.

وخلق القطاع الاقتصادى الاشتراكى ـ العمل الاقتصادى والتنظيمىللسلطة الاشتراكية ، بهدف انماء الاقتصاد وتطوره طبقا لخطط شاملة ، وموحدة ، تستهدف احداث معدلات فى التنمية بين كافة القطاعات الاقتصادية ، وكذا بينالفروع ، والمناطق الاقتصادية ، وهومايستلزم مراعاة قانون التنمية التخطيطية والنسبية فىكل دائرة من دوائر الانتاج الاجتماعى والذىيمكن بمقتضاه توزيع وسائل الانتاجواحتياطى العمالة توزيعا سليما علىجميع فروع الاقتصاد القومى وعلى جميع مناطق البلاد .

والملاحظ أن قانونالنسبية والتخطيطية للاقتصاد القومى فى البلاد الاشتراكية وان كان تطبيقه يبدأ منذ أن يتحول القطاع الاقتصادى الى قطاع اشتراكى ـ فان عمله يظلمحدودا فى الفترة الاولى التىتظل فيها القطاعاتالاقتصادية غير الاشتراكية قائمة جنبالجنب مع القطاع الاشتراكى(١) . ولا تظهر فعالية تطبيق هذا القانونالا منذ الفترة التىيسود فيها القطاع الاقتصادى الاشتراكى ،أما قبل ذلك فهو يسرى تدريجا وبالقدر الذىينمو فيه القطاع الاشتراكىحتى يصل مفعوله الى اقصىمداه عندما تصبح المشروعاتالاشتراكية هى المسيطرة تماما علىكلجوانب الحياة الاقتصادية (٢) .

---

(١) والملاحظ على دول الديمقراطيات الشعبية أنها عقب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٤(وهى الفترة التىبدأت فيها التحولات الاشتراكية تظهر فىهذه البلاد) فان قطاعاتها الاقتصاديةالعامة والخاصة ظلت قائمة جنبا لجنب ،ولم يصبح القطاع الاشتراكى الاقتصادى هو القطاع السائد الا بعدسنين من بدأ عملية التحول الثورى نحو الاشتراكية ، ومثال ذلك أن تشيكوسلوفاكيا ورومانيا لم يُسُدْ فيهما القطاع الاقتصادى الاشتراكى بجانب الاقتصاد الفردى . الا منذ عام ١٩٥٢ ، وفى المجر عام ١٩٤٩ ،وفى بلغاريا عام ١٩٥١ ، وفىالمانيا الشرقية عام ١٩٦٢ـ راجع فى ذلك. فينوغرادوف ـ المصدر السابق ص ٩٠-١٥٤ .

(٢) نيكتين ـ المصدر السابق ص ٢٨٧ .

النسب فى الاقتصاد الاشتراكى : وتحافظ الدولة الاشتراكية عند تطبيقها لقانون التنمية النسبية والتخطيطية للاقتصاد القومى ووفقا لخطط مقررة – على التوازن الدائم بين الصلات الاقتصادية المختلفة للانتاج الاجتماعى الذى يتميز بالترابط والتداخل والاعتماد المتبادل بعضه على بعض .

وأهم ما تعنى به الدولة الاشتراكية فى عملية البناء الاشتراكى هو زيادة نسبة انتاج وسائل الانتاج على نسبة انتاج السلع الاستهلاكية ، فالتنمية السريعة للاقتصاد الاشتراكى وبناء الاشتراكية تتطلب من السلطة أن تعطى الأولوية فى التنمية لانتاج وسائل الانتاج ، وفى طليعتها الصناعات الثقيلة التى تعتمد عليها فى تزويد جميع الصناعات الأخرى بصورة دائمة وغير متقطعة بما يلزمها وعلى وجه الكفاية بأحدث المعدات العلمية والتقدمية (١) . كما أن وضع النسب الصحيحة بين الصناعة والزراعة أمر لا يقل أهمية بالنسبة الى التنمية الاقتصادية المخططة ، فيجب أن تضمن النسب الصحيحة فى تنمية هذين الفرعين أن تلعب الصناعة الدور الرائد فى الوقت الذى تكون فيه تنمية الانتاج الزراعى كافية لمد احتياجات الشعب الضرورية ، يضاف الى ذلك وضع النسب الصحيحة كذلك بين فروع الصناعة وفروع الزراعة ، وبذلك تكون نسب التنمية شاملة بين انتاج وسائل الانتاج وانتاج وسائل الاستهلاك وبين التجميع والاستهلاك وبين الانتاج وموارد العمالة وبين المناطق الاقتصادية المختلفة .. وهكذا (٢)

واذا كانت النسبية بين فروع الاقتصاد أمر تلتزم بتحقيقه كافة الجهات العاملة فان ذلك لا يعنى عدم امكانية المساس بها بالتعديل أو التبديل من جهة الاختصاص ، فالتعديل والتبديل فى النسب أمر وارد عند الممارسة ، أى كلما كشف التطبيق عن عوامل وظروف

---

(١) دليل المعارف السنوية لوكالة نوفوستى ، المصدر السابق ٢٩٨ .
(٢) افسينيف ، المصدر السابق ص ٨٨ وبعدها ، نيكتين ، المصدر السابق ص ٢٨٨ .

تحتم ذلك[١] ، بمعنى أن السلطة الاشتراكية عليها أن تلحظ دائما جميع التحولات التى تطرأ على بناء اقتصادها فى هذه الفترة ، حتى تتسق خططها ويمكنها تعديلها بما يتلاءم والنسب الأقرب الى الصحة لتظل معدلات الانتاج - طبقا لما هو مقدر لها - فى تصاعدمستمر ، وتعمل فى تناسق .

وترتيبا على ما تقدم يمكننا القول بأن قانون التنمية التخطيطية والنسبية يستهدف احداث أوضاع ومفاهيم اقتصادية جديدة ، وهو ما يستلزم أن يكون التخطيط هيكليا يشمل مجمل النظام الاقتصادى، أى لا يقتصر على تخطيط جزئى أو وظيفى[٢] لبعض القطاعات دون الأخرى ، وانما يسعى لتخطيط شامل، وهو ما يتيح الامكانية الواقعية للسلطة الاشتراكية من أن تدير مجمل النظام الاقتصادى ادارة منهجية علمية على نطاق شامل يشتمل على جميع مراكز الاقتصاد وفروعه ، وهو ما يعنى أن يلتزم الجميع بتنفيذه ويمكن رد اساس الالتزام الى أن الشعب أو الدولة (ممثلة الشعب) ، وقد ملكوا وسائل الانتاج وأدواته الرئيسية قد حلوا بذلك محل المنتج الفرد ، وملكوا وسائل الانتاج وأدواته الرئيسية قد حلوا بذلك محل المنتج الفرد ، وملكوا توظيف موارد المجتمع الاقتصادية واحتفظوا بعلاقات المبادلة بين المواطنين دون استغلال مما يسمح لهم بوضع الخطط التى تتفق مع الأهداف العامة للمجتمع الاشتراكى.

(I) Avsenev : op. cit, p. 90.

(٢) التخطيط الجزئى والوظيفى يعنى معالجة الاختلالات والانحرافات التى تطرأ على الجهاز الاقتصادى دون أن يحدث انقلابا فى النظم والمؤسسات القائمة ، وانما يتحرك ضمن حدودها وأبعادها ، وتأسيسا على ذلك فان هذا النوع من التخطيط الاقتصادى يتصف بأنه تخطيط اقناعى غير ملزم ، وهو ما يميزه عن التخطيط الهيكلى ذات الطابع التوجيهى الملزم .
راجع فى ذلك الدكتور رفعت المحجوب - الاقتصاد السياسى الجزء الاول ، ص ٣٧٩، افينسيف ،المصدر السابق ص ٩٣، ٩٤ .

ثانيا : قانون زيادة الطاقة الانتاجية فى ظل مرحلة البناء الاشتراكى : ان رفع طاقة انتاجية العمل الاجتماعى هو شرط كل تقدم اقتصادى، وشرط ارتقاء المجتمع ، وعلى ذلك يعتبر هذا القانون من القوانين الاقتصادية العامة فى الدولة الاشتراكية ، ويعد من المهام الرئيسية التى تقوم بها السلطة فى طور البناء الاشتراكى، حتى تضمن ترسيخ النظام واستقراره ، وعدم تعريضه لهزات أو أزمات تضعف من كيانه . ومما يساعد على امكانية زيادة الطاقة الانتاجية فى هذه الدول ان الملكية العامة لوسائل الانتاج تتيح امكانية ازالة العوائق التى تعترض طريق انتاجية العمل، وتبشر بامكانيات كبيرة فى زيادة الانتاج .

ويدلل " لارتزيف "(١) على صحة ذلك القول بأنه فى الفترة الواقعة مابين عام ١٩٥٠-١٩٦٤ نمت انتاجية العمل فى الاتحاد السوفييتى بنسبة ١٣٧ ٠/٠ فى حين أن انتاجية العمل فى الولايات المتحدة نمت فى هذه الفترة بنسبة ٧٧ ٠/٠ ، وفى انجلترا بنسبة ٥٣ ٠/٠ ، وفى المانيا الغربية بنسبة ٦٩ ٠/٠ فى حين أن انتاجية العمل فى الديمقراطيات الشعبية الاشتراكية قد نمت فى ذات الفترة بما يعادل ١١٥ ٠/٠ فى بلغاريا ، ١٧٤ ٠/٠ فى المانيا الديمقراطية ١٦٤ ٠/٠ فى بولونيا ، ١٦٨ ٠/٠ فى رومانيا ، وهكذا يتضح أن البلدان الاشتراكية تتسم بنمو انتاجية العمل بها فى فترات البناء الاشتراكى بمعدلات عالية ، أى بسرعات تفوق سرعة انتاجية العمل فى البلدان الرأسمالية ، وهو ما يعنى أن قانون زيادة الطاقة الانتاجية للعمل فى المجتمع الاشتراكى يظل هدفا مستمرا وملزما للسلطة الاشتراكية بها حتى تتحقق الثروة المطلوبة لسد متطلبات المجتمع الاشتراكى بصورة أوفى وأكمل .

(I) in Avsenev : op. cit, p. I25, I26.

مبحث ثانٍ
التدخل في المجال الاجتماعي

بات واضحا اليوم ، وفي ظل كافة النظم المعاصرة ، أياكانت فلسفتها (رأسمالية - اشتراكية) أن تدخل الدولة في المجال الاجتماعي أصبح من سمات عملها المشترك، لايفترق في ذلك نظام عن آخر الا في مدى هذا التدخل وقوته ، فدولة اليوم لم تعد أداة قهر بقدرماهي أداة للتعاون والمعاونة . والملاحظ أنه ليس هناك من مجال تصبح فيه الدولة أقرب الى الشعب، وتكون فيه معه أكثر مما تكون عليه من هذا المجال الاجتماعي، لأنه من خلال عمل الدولة على توفير سبل العيش الكريم للمواطن ، تزيل عنه حالة الخوف، والقلق على نفسه وأسرته من بطالة ، أو مرض ، أو شيخوخة ، أو عجز ..

ولا يعني تدخل الدولة الحديثة في المجال الاجتماعي أن الدولة قديما لم تكن تعرف التدخل في هذا المجال ، الا أن ذلك لديها لم يكن نابعا من سياسة منهجية تستهدف الرفاه والرخاء للمواطنين، وانما كانت تدابير تلجأ اليها الدولة حين تقع تحت ضغط محنة طارئة ، أو تحت وطأة ثورة تجتاح المحرومين، أو حين تأنس وفرة في بيت مالها. وفي ذلك يقول " ماكيفر " ان الدول " الاوليجاركية " ودول "المدينة" في أثينيا وروما ، قد تحلت ببعض سمات هذا التدخل عن طريق اتخاذها لبعض التدابير الاجتماعية ، من وقت لآخر للترفيه عن المحرومين أو لاغاثتهم من الكوارث .

وفي ظل الديمقراطية التقليدية ، فقد شكلت الحقوق والحريات مكانا بارزا حظيت بكل حماية تشريعية وقضائية تحول دون المساس بها ، غير أن تجربة القرن التاسع عشر ، أثبتت أنها حقوق وحريات شكلية بالنسبة لبعض الفئات الاجتماعية لعدم توافر المناخ الاقتصادي والاجتماعي الملائم لممارستها الفعلية ، وهو ما دفع السلطة في هذه

المجتمعات الى التجاوب مع التطور ، فتدخلت فى المجال الاجتماعى لتقرير العديد من الاصلاحات الاجتماعية ، ومثال ذلك انجلترا وفرنسا .

ففى انجلترا : بدأت أولى خطوات سياسة التدخل فى المجال الاجتماعى عام ١٥٦٢ (١) حين اصدرت الملكة اليزابيث قوانين الفقر لتعالج به مشكلة الرحّل الذين وفدوا على انجلترا بلا عمل أو مسكن ، وبمقتضى هذه القوانين فرضت على المدن والقرى أن تدون أسماء الفقراء فى سجل خاص، وأن تنشىء صندوقا خاصا لاعانتهم واسكانهم ، ولم يعقب هذه الخطوة خطوات تذكر حتى القرن الثامن عشر . وفى عام ١٨٤٧ صدر قانون تحديد العمل، وبمقتضاه حددت ساعات العمل بعشر ساعات وفى عام ١٨٧٠ صدرت قوانين متعددة تتعلق بتقديم التعليم للفقراء وقيام الهيئات البلدية بتقديم بعض الخدمات دون أرباح ، كخدمات الغاز والماء والترام والحمامات ودور الكتب (٢) . وفى عام ١٩٠٩ صدرت قوانين الفقر ، وهى قوانين للتدابير الاجتماعية استهدفت الغاء الأسباب المباشرة للفقر ، ومساعدة المعوزين لجعلهم أعضاء فى المجتمع أكثر كفاية ونفعا (٣) ، وفى عام ١٩٢٠ صدر قانون تأمين البطالة ، كما صدرت قوانين أخرى كفلت التأمين الصحى والخدمات التعليمية ورعاية الأسرة ، ووضع مقاييس للتغذية الوطنية (٤) ، وعلى اثر تقرير " بيفردج" الذى قدم فيه بيانا كاملا عن الحد الأدنى القومى للحياة الاجتماعية فى بريطانيا فقد صدر القانون الخاص بالتأمين القومى عام ١٩٤٦، فشمل جميع نواحى التأمينات الاجتماعية عدا تلك الناشئة عن اصابات العمل. وفى عام ١٩٤٨ بدأ تنفيذ قانون الاصابة الصناعية الذى حل محل قوانين التعويضات، كما صدر قانون المساعدة القومية الذى

---

(١) روبرت ماكيفر ، المصدر السابق ص ٤٠٧ ، ٤٠٨ .

(2) LLoyd (Christopher) : Democracy and its rivals, London, I938, p. I33,I34.

(٣) م . بيير — تاريخ الاشتراكية البريطانية ، الجزء الثانى، ص ٢٦٧ .

(٤) الدكتور عدنان حمودى الجليل — نظرية الحقوق والحريات العامة فى تطبيقاتها المعاصرة ، ص ١٥٧ .

كفل تقديم العون لأفراد الشعب وفى عام ١٩٤٩ كانت قد تمت اعادة تنظيم التأمين الاجتماعى والخدمات وتوسيعها عن طريق سلسلة من الاجراءات التشريعية الرئيسية مما تحقق معه تقدم اجتماعى لم يشهده تاريخ بريطانيا من قبل[١] وهو ما أدى الى ارتفاع الانفاق الحكومى على الخدمات الاجتماعية بين عامى ٥٣-١٩٥٤ الى ما يعادل ٣١ ٠/٠ من مجموع الانفاق الحكومى المركزى العام ٠

وفى فرنسا : بدأت أولى مراحل تدخل الدولة فى المجال الاجتماعى بصدور دستور عام ١٨٤٨ مؤكدا ما أورده الاعلان الفرنسى الصادر عام ١٧٩١ من أن الدولة تتكفل بتحقيق التوزيع العادل لكل أعباء المجتمع وامتيازاته ، وأن للجميع الحق فى التعليم والعمل والرعاية الصحية الذى تكفله لهم الدولة[٢]. ولم يلبث هذا الاتجاه أن تقرر فى دستور عام ١٨٧٥ الذى أقر العديد من الحقوق الاجتماعية للأفراد[٣] ، ومنذ ذلك الحين وحتى صدور دستور عام ١٩٤٦ صدرت قوانين كثيرة تكفل للأفراد حقوقا اجتماعية عديدة كقانون العمل الذى أعقى الاجير الذى يفصل دون مراعاة المهلة المحددة للفسخ الحق فى التعويض ، أو اذا اتسم فصله بالعسف ، كما نص على بقاء العامل فى المشروع عند انتقال ملكيته للغير ، وكذا مرسوم عام ١٩٣٨ الذى نص على حرية الفرد فى اختيار عمله ، وأن التنظيم المهنى يجب أن يرعى هذه الغاية[٤] ـ وبصدور دستور عام ١٩٤٦ جاء بمقدمته تحديد شامل لعديد من الحقوق الاجتماعية اعتبرت فى واقعها مجرد اهداف ينبغى على الحكومة الفرنسية تحقيقها[٥] وهى حق المرأة

---

(١) كروسلاند ـ مستقبل الاشتراكية . الجزء الأول ص ١٤١-١٤٦ .

(2) Burdeau : Les libertés politiques, I966, p.346.

(٣) الدكتور طعيمة الجرف ، الحريات العامة بين المذهب الفردى والاشتراكى ١٩٦١ ، ص ٨٩ ، ٩٠ .

(4) Burdeau: op. cit, p. 372

(5) Hauriou (A.): Droit constitutionnel et institution politiques, 4 éme éd, Paris, I970, P. I9I et su.

فى المساواة بالرجل فىحقوقه وفىكل المجالات ، وضمان حقوق العمال بتأكيد حق العمل، وعلىألا يضار انسان فى عمله أو وظيفته بسبب اختلاف فى الجنسأو العقيدة أو الرأى ، وحق كل فرد فى الانضمام للنقابة للدفاع عن مصالحه ، وحق ممارسة الاضراب فى اطار القوانين التى تنظمه ، وضمان التأمين الصحى والأمن الاجتماعى والراحة وحق الفراغ للأطفال والأمهات وكبار السن ، وضمان العجز عن العمل بسبب العجز الجسمانىأو العقلى أو الشيخوخة ، وضمان فرص التعليم والتدريب المهنى للاطفال والشباب، وضمان مجانية التعليم بمراحله - كما تعلن الأمة التضامن والمساواة لجميع الفرنسيين أمام الأعباءالناجمة عن الكوارث القومية. وقد أكد دستور عام ١٩٥٨ جميع هذه الحقوق الاجتماعية وجعلها مجرد أهداف على الحكومة محاولة تحقيقها .

والملاحظ أن الاعتراف بالحقوق الاجتماعية فى تلك الدول قد غيّر من النظرةالى طبيعة عمل السلطة ودورها ، ذلك أن الحريات المقررة كانت تتطلب من هذه السلطة دورا سلبيا ، يتمثل فى عدم المساس بهذه الحريات ، الا أن التطبيق الفعلى للحقوق الاجتماعية اقتضى الاعتراف بتدخل السلطة فى المجال الاجتماعى شأنه شأنالمجال الاقتصادى لامكان وضع هذه الحقوق موضع التطبيق ، وبذلك حل المذهب التدخلى فى تلك الدول محل المذهب الفردى، هذا المذهب الذى يقف وسطا بين المذ هب الفردى الحر والمذهب الاشتراكى المتطرف ، فالفرد فى ظل مذهب التدخل لم يعد وحده الذى يجب الدفاع عنه ضد تحكم السلطة المحتمل ، بل ان الجماهير قد وجب الدفاع عنها أيضا ضد الفقر والبطالة ، اذ يلزم أن يوفر لها العمل والقوت الضرورى حتىيمكن لهم التمتع الفعلى بحقوقهم وحرياتهم (١) ، وقد ترتب علىاعتناق المذهب التدخلى(نتيجة للتطور) أثره الحاسم فى نظرية الحقوق والحريات التقليدية اذ أصبح الحق الفردى مجرد وظيفة اجتماعية تخضع للتنظيم الذى يستهدف تحقيق الرفاهية للجميع ، وانتهى الأمر الىأن أصبح تدخل السلطة فى مجالات اجتماعية اقتصادية أمراًضروريا

(I) Droz (J.) : Histoire de doctrines politiques en France, P.U.F., Paris, I966, p. II4.

لضمان الحق الفردى(١)

ولما كانت هذه الدول قد ضمّنت دساتيرها وقوانينها حقوقا اجتماعية واقتصادية تستهدف ضمان الظروف المادية التى تمكن المواطنين من التمتع بحرياتهم التقليدية ، فان قائمة هذه الحقوق قد تضمنت كل ما من شأنه أن يؤدى الى تحقيق هذه الغاية (٢) ، بهدف ازالة الفوارق الجسيمة بين الافراد.

الا أن الملاحظ أنه بالرغم من النص فى دساتير تلك الدول وقوانينها على حقوق اجتماعية واقتصادية ، فان الحريات التقليدية لازالت تتمتع بمركز الصدارة ، ولازالت الحماية القانونية مقصورة على هذه الحريات فقط ، أما الحقوق الاجتماعية الاقتصادية ، فهى مجرد أهداف على السلطة محاولة تنفيذها . ويرجع ذلك - عند البعض(٣) - الى أن الديمقراطية فى هذه الدول ديمقراطية غير كاملة ، لأنها ديمقراطية سياسية أساسا ، وان كانت الاتجاهات تشير الى أن مسيرتها تتجه نحو الأخذ بالديمقراطية الاجتماعية ، وهو ما يؤكده " كروسلاند " حين يقول " بأن المجتمع البريطانى لم يعد مجتمعا رأسماليا ، وانما هو فى واقعه الحالى مجتمع اجتماعى ، أى مجتمع الديمقراطية الاجتماعية (٤)".

المجال الاجتماعى فى ظل السلطة الاشتراكية فى مجتمع اشتراكى

اذا توضح لنا أن الحقوق الاجتماعية فى ظل مجتمع رأسمالى تعد من قبيل السياسات غير الملزمة للسلطة بها ، فان الأمر ليس كذلك بالنسبة لسلطة اشتراكية ، فى مجتمع اشتراكى ، بمعنى أن الحقوق

(I) Burdeau : op. cit, p. I2.
(?) Duverger(M.): Ins. pol.et droit con.,I968,P.2I5 et su.

(٣) الدكتور أنور رسلان، المصدر السابق ص ٢٥١، ٢٥٢ .
(٤) كروسلاند ، مستقبل الاشتراكية ، الجزء الأول، ص ٧٠ .

الاجتماعية فى ظل النظام الرأسمالى اذا كانت لا تلقى نفس الحماية التى تلقاها الحريات التقليدية بها ،فان الحق الاجتماعى فى ظل النظام الاشتراكى يجد الحماية الكاملة ، والتطبيق الكامل . وهو ما يعنى أن تدخل السلطة الاشتراكية فى المجال الاجتماعى هو من قبيل السياسات الملزمة لها والواجب عليها تنفيذها وصولا بالمواطن الاشتراكى الى الارتقاء المنشود له بعيدا عن الفاقة والشقاء الاجتماعى، فمجتمع الاشتراكية لا يقوم على الاستغلال ، ومن ثم بات لازما أن ينعم فيه الجميع بأوفر نصيب من الأمن الاجتماعى تحقيقا للمساواة الفعلية التى هى من سمات المجتمع الاشتراكى الرئيسية ، والذى يمثل مبدأ راسخاً فيه بفضل ما تملكه السلطة الاشتراكية ، وباسم المجتمع الاشتراكى من وسائل توفر لها كل الظروف المادية التى تمكنها من تحقيق الأهداف الاجتماعية والحقوق الاجتماعية ، هذه الحقوق التى تتولد من الطبيعة المتميزة للعمل الاجتماعى المشترك فى ظل نظام تتحقق فيه الملكية الاشتراكية لمواقع الاقتصاد الرئيسية ، والتى يعمل الجميع فى ظلها لأنفسهم ولمجتمعهم . وهكذا تجد السلطة الاشتراكية ما يسمح لها بالانفاق المستمر والمدروس على الخدمات الاجتماعية ، وهكذا فالحقوق الاجتماعية فى الدول الاشتراكية تشكل مكانا بارزا ، بل وتتمتع بضمانات تخرج بها من حيز النصوص الى حيز التنفيذ ، وهو مايعنى أن اقرار الحقوق الاجتماعية فى هذه الدول لا يعد من فضائل السلطة ان شاءت أعطت ، وان شاءت منعت ، وانما اقرار هذه الحقوق يمثل هدفا رئيسيا من أهداف السلطة الاشتراكية ومن معالم المجتمع الاشتراكى الرئيسية .

وتأسيسا على ذلك ، فان السلطة الاشتراكية اذا كانت ملتزمة بمراعاة القوانين الاقتصادية الاشتراكية ، ووضعها موضع التطبيق ، باعتبار ذلك أحد مهامها الأساسية فى مرحلة البناء الاشتراكى، فان القوانين الاجتماعية أيضا تشكل بالنسبة للسلطة الاشتراكية احدى مهامها الأساسية فى مرحلة البناء الاشتراكى

لتعكس حصاد الاشتراكية ومنافعها .

واذا كانت الأهداف الاجتماعية والحقوق الاجتماعية تتمثل فى حق المواطن فى العمل والراحة ، وفى الرعاية الصحية ، وفى التأمين والضمان الاجتماعى، والتعليم ، والثقافة - فان هذه الأهداف لا تتحقق دفعة واحدة بمجرد الفوز بالسلطة ، وانما تتحقق تدريجا وبالقدر الذى تحققه هذه السلطة من انجازات على طريق البناء الاشتراكى (١).

وتتمثل الحقوق الاجتماعية فيما يلى :

أولا : حق العمل والراحة (٢) تكفل السلطة الاشتراكية فى ظل المجتمع الاشتراكى للمواطن الحق فى العمل بما يتناسب مع خبرته وكفايته ، وبما يضمن استمراره فيه دون تهديد بالبطالة ، وبما يضمن له العيش الكريم ، كما تكفل له دخلا يعادل جهده ، ويحقق له فى ذات الوقت الوفاء بحاجاته وحاجات أسرته ، فى حدود المستوى اللائق بالأوضاع العامة فى المجتمع ، كما تكفل له الظروف المهيئة للانتاج ، وذلك بالمحافظة على صحته عن طريق الراحة بأجر وتحديد ساعات العمل، كما تراعى مناسبة الأعمال للعامل.

ويتضح ، كما يقرر " سموليانتشوك" أن الحق فى العمل يشكل محاور ثلاثة (٣):

---

(١) لمزيد من التفصيل فى ذلك ، راجع - ليكوفاليديا - التأمين الاجتماعى ، وكالة نوفوستى ١٩٧١ ص ١٩ وبعدها .

(٢) دستور مصر الدائم عام ١٩٧١ المواد ١٣، ٢٦،١٤- دستور الاتحاد السوفييتى الصادر ١٩٧٧ المواد ٤٠،٤١ - دستور جمهورية يوغوسلافيا الصادر عام ١٩٧٤ المادة ١/١٥٩- دستور جمهورية المانيا الديمقراطية الصادر عام ١٩٧٤ المادة ٢٤ .

(٣) سموليا تشوك - نبذة موجزة عن قانون العمل فى البلدان الاشتراكية ، موسكو ، ص ٧ وبعدها .

١- الحق فى العمل، ومقتضاه أن أية جهة عمل لا تملك رفض تشغيل المواطن الصالح للوظيفة الشاغرة ،ولا يمكن فصله دون مبررات كافية وقانونية .

٢- حرية العمل، وهو ما يعنى حظر العمل الاجبارى، وحق كل مواطن فى اختيار جهة العمل طبقا للمقتضيات الاجتماعية وبما يؤهله تخصصه وخبرته .

٣- حماية العمل ، وهو عنصر من عناصر التنظيم الاشتراكى للعمل ، ويتمثل مضمون ذلك فى أن السلطة الاشتراكية تقرر ساعات محددة للعمل اليومى، وتجعل عمل النساء والأحداث موضع حماية خاصة ، والأخذ بقواعد تدبير السلامة الصحية والأمن الصناعى من أجل تهيئة ظروف عمل آمنة .

والجدير بالبيان أن جميع الدساتير الاشتراكية تجعل من العمل واجبا وشرفا[١] ، بمعنى أن كل مواطن عليه أن يسهم بجهده وعمله فى العمل الاجتماعى باعتبار ذلك التزاما واجبا أداؤه لصالح المجتمع والمواطن الاشتراكى. وهكذا وكما يقرر " نيكيتين " ان الحق فى العمل وواجب العمل يشكلان فى المجتمع الاشتراكى وحدة لا تنفصم "[٢]

ثانيا : حق الرعاية الصحية والضمان الاجتماعى[٣] : ويضع هذا الحق على عاتق السلطة الاشتراكية التزاما برعاية الفرد من مخاطر البؤس والفقر والضياع ، فمن واجبها رعايته صحيا عن طريق كفالة التأمين والضمان الاجتماعى، ووسائل العلاج المجانى بالمستشفيات

---

(١) دستور مصر الدائم ١٩٧١ المادة ١٣ ،دستور الاتحاد السوفييتى ١٩٧٧ المادة ٦٠ ، دستور المانيا الديمقراطية المادة ٢/٢٤ ، دستور يوغوسلافيا ١٩٧٤ المادة ١٥٨ .

(٢) نيكيتين - المصدر السابق ص ٣٠١ .

(٣) دستور مصر الدائم المواد من ١٠-١١، ١٥-١٧ - دستور روسيا المادة ٥٩ - دستور يوغوسلافيا المادة ١٦٣- دستور المانيا الديمقراطية المواد ٣٥-٣٨ .
ولمزيد من التفاصيل عن ذلك راجع - دليل المعارف السنوية لوكالة نوفوستى ١٩٧٢ ص ٣٨١-٣٨٣ ،ليكوفاليديا- المصدر السابق ص ٢٢ .

ودور العلاج الصحى،وكفالة الانسان الفرد فى شيخوخته ومرضه وعجزه ، ورعاية الامومة والطفولة والمحافظة على صحتهم ، وتهيئة وسائل العناية الطبية بهم ، وانشاء دور الحضانة ، ومراكز العناية بالولادة والحوامل، كما تتضمن مهام السلطة رعاية ذوى العاهات والمعوقين والمتخلفين ذهنيا وجسمانيا ، كما تمتد مهام السلطة لتشمل اعانة الأفراد فى حالة تعرضهم للنكبات والكوارث .

ثالثا : حق الثقافة والتعليم والتنمية الذهنية : ويشمل هذا الحق التزام السلطة الاشتراكية بكفالة حق تثقيف الافراد ورعاية نمائهم العلمى والأدبى والثقافى ، وفتح آفاق المعارف أمامهم، وتيسير وسائل الاستزادة من العلم ، ومن ذلك كفالة التعليم المجانى فى مختلف مراحله ، والاهتمام بالتعليم الفنى والمهنى ضمانا لاستمرار المشروعات الصناعية ، وكذلك واجب السلطة فى اقامة المعارض والمؤسسات الثقافية ، واتاحة المؤلفات والكتب والمجلات الثقافية والعلمية ، كما يتضمن هذا الحق تشجيع المتفوقين وأصحاب الابتكارات ، وتيسير التسهيلات للدارسين فى الداخل والخارج ، كما يعنى هذا الحق - من ناحية أخرى - اعتبار التعليم الى درجة معينة واجبا على الأفراد ، وذلك بتقرير التعليم الالزامى . هذا وقد كفلت قوانين ودساتير الدول الاشتراكية جميع هذه الحقوق (١)

---

(١) دستور مصر ، المواد ١٠، ١٨-٢١ ، ٤٩ - دستور روسيا المادة ٤٥ ، دستور المانيا الديمقراطية المواد ١٧، ١٨، ٢٥، ٢٦ ...

مبحث ثالث

التدخل في المجال الفكري

المؤكد أن للفكر أثره وتأثيره على نظم الحكم القائمة ، بما يملكه من قدرة على التحليل والتأمل والابداع ، بمعنى أنه ما من نظام حكم الا قام على فكر بسلامته يؤيده ويدعو له ويرسخه ، وما من نظام انهار الا كان وراءه فكر يدعو لهدمه ، وفنائه ، وهكذا انهارت نظم للحكم ونشأت نظم أخرى في ظل فلسفة فكرية مؤيدة لها أو معارضة .

والسؤال المطروح : ماهو دور الأفكار في نشأة النظم ؟

في هذا الصدد نرى أن " ماركس" قد استحدث تغييرا فلسفيا عندما أخذ بمقلوب الديالتكتيك عند هيجل، وخرج منه في النهاية بمفهوم المادية الجدلية (١) ، غير أنه - كما عرفنا - لم يؤمن الا بالجانب المادي في الانسان ، فالعقل عند " ماركس " ماهو الا أداة مادية تعكس المؤثرات الخارجية وتتأثر بها ، لكنه في حد ذاته ليس بالحقيقة الفعالة المؤثرة . وقد أكد " ماركس" تبعية كل من الفكر والمشاعر للحياة المادية ، فهي في - نظره - تأتي دائما لاحقة على العوامل الاقتصادية ومتأثرة بها ولا تأتي أبدا سابقة عليها مؤثرة فيها . وفي ذلك يقول " ماركس" ان الأفكار يبتدعها عقل الانسان، وهذا العقل ليس الا مادة دقيقة التركيب ، وهو جزء من الجسم يعكس مؤثرات العالم الخارجي" (٢) كما أن "شعور

---

(١) راجع بالتفصيل في ذلك دراستنا ، باب أول ، فصل ثان ، مبحث أول ، مطلب أول .

(2) Lacroix (J.) :Marxisme,Existentialisme,Personnalisme, Paris, 1951,P.300

الانسان ليس هو الذى يحدد وجوده .. لكن وجوده هو الذى يحدد مشاعره " . ومن ثم انتهى " ماركس" الى أن المادة وحدها هى صانعة الفكر والمشاعر كما أنها هى صانعة النظم ، وهكذا فالجبرية المادية عند " ماركس " قانون أساسى يولد النظم والأفكار والمشاعر فتأتى جميعها متأثرة بالعوامل المادية لا مؤثرة فيها .

أما الفكر المقابل فيرى أن الفكر أساس النهضة ، فالفكر لديهم عامل هام رئيسى فى تغيير الواقع الاجتماعى، ولكنه ليس مرتبطا بهذا الواقع ارتباط السبب بالمسبب ، وليس خاضعا له خضوع التابع للمتبوع ، فهذه الحتمية الجبرية الآلية التى يؤكدها " ماركس " يرفضها العلم وتنفيها التجربة . فالنظريات والآراء السياسية ، كما يقرر " ماير " ليست الا مجموعة أفكار قد تكون منبثقة عن فكرة كلية ، وقد لا تكون ، وقد تكون ناجمة عن واقع موجود أو تابعة عن شىء مجرد يراد جعله واقعا . فاذا كانت النظريات والآراء والأنظمة السياسية منبثقة عن فكرة كلية فهى مستمدة من أفكار ، وبالتالى فقد نشأت من فكر . وان كانت غير منبثقة عن فكرة كلية فقد أوجدها الفكر من الواقع ، وان كانت صادرة عن واقع موجود ، فهى لم تستخلص منه وحده ، بل شاركت فى ايجادها معه ، المعلومات الفكرية المسبقة ، وان كان الفكر متعلقا بشىء يراد ايجاده فانها لم تنشأ من واقع كائن بل عن فكر محض[1] " وتأكيدا لذلك يقرر "ماير " أن البحث عن منشأ الحياة الفكرية فى الاتحاد السوفييتى مثلا ، وأصل الآراء والنظريات السياسية السائدة فيه لا يمكن أن يكون فى واقع المجتمع السوفييتى المعاصر ، ولا فى حياة هذا المجتمع عندما اندلعت الثورة البلشفية انما فى الأفكار الماركسية ذاتها ، وما تفرع عنها من مبادىء

---

(1)Meyer(A.): Marxism, the unity of theory and practic, a critical essy , Harvard, 1954

ونظريات مهدت لقيام النظام وعملت على ترسيخه بعد قيامه ، وهذا ما يؤدى فى النتيجة الى أن العامل الاقتصادى رغم أهميته فانه لا ينفى الاختيار الحر ، والتصرف الارادى فى أشكال التنظيم المرتجى، بمعنى أن الفكر عامل كبير فى قيام الأنظمة والنظريات والآراء، وان لم يكن العامل الوحيد ، واليه يسند الدور الأكبر فى تغيير كفاية المجتمع بالنهوض به أو تعطيل نموه ... واليه يعود أمر تكييف العلاقات الاجتماعية ، وتحديد السلوك الانسانى الى حد بعيد .

وتأكيدا على أن واقع الأفراد المادى هو الذى يحدد ادراكهم يقرر " ريموند آرون" أن واقع العرب يوم جاء الاسلام كان فى تناقض كامل مع قيمه وتعاليمه ، وجاءت قيم الاسلام وتعاليمه لتحدد لهم حياتهم المادية وسلوك معيشتهم ، كذلك واقع البلاد التى فتحها الاسلام ، فقد كانت هى أيضا فى تناقض مع قيم الاسلام وتعاليمه ، وعلى الرغم من ذلك طبقت هذه القيم وتلك التعاليم على المجتمعات المفتوحة فقلبتها كلها ، وجعلت منها مجتمعا واحدا متماسكا يحكمه نظام واحد وتسوده عقيدة واحدة ، وهو المجتمع الاسلامى، وهكذا يتضح أن العقيدة هى التى أثرت فى واقع الحياة المادية فغيرت منه الى درجة كبيرة (١)

ولذلك ، ولأن كل نظام له فكره وعقيدته ، فان ذلك يكشف لنا عن سر الصراع السياسى الدائر بين المذاهب السياسية الأمر الذى يعطى سلطة النظام القائم مبرراته للتدخل فى المجال الفكرى الذى يناهضه ويدعو الى انهياره . وبحسب فلسفة النظام ووسائله تختلف تدخلات السلطة فى هذا المجال اما بالمنع المطلق لأية أفكار أو معتقدات تغاير الفكر والمعتقد السائد ، واما

---

(١) فى هذا الصدد ، راجع مؤلف :
Raymond(Aron): L'Opium des Intellectuels,Paris,1955

بالترك مع وضع القيود عليها ، أما تلك التى لا أثر لها فى تقويض النظام أوتهديده فيترك لها فيه حريته .

واذا كانت الحرية السياسية ، وحرية التعبير والرأى والعقيدة تجد مكانها وصدارتها بل وحمايتها فى ظل النظام الديمقراطى التقليدى، باعتبارها من مجالات الفرد المحجوزة ، التى لا يحق للسلطة أن تتطرق اليها بالتدخل، والا عد ذلك انتهاكا للحق لخروجه على الأصل الديمقراطى، فأين ذلك من قيام أحزاب شيوعية بها لها فكرها وعقيدتها الخاصة بها والتى تناهض فكر وعقيدة المجتمع الذى تعيش فيه ؟ هنا هل تسمح السلطة فى هذه المجتمعات بقيامها ، ونشر فكرها وعقيدتها ؟ أم يغلقه عليها فلا تسمح لها ولا بافكارها ومعتقدها أن يعمل بحجة وقاية نظام المجتمع ؟

تتوقف الاجابة عن هذا التساؤل بحسب نظرة السلطة الى فكرة الديمقراطية التى تأخذ بها ، وهل هى تقوم على الاطلاق أو التقييد (١) ؟

أولا : فكرة الديمقراطية الكاملة أو المطلقة : يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الديمقراطية بمعناها المطلق تقوم على أساس أن لجميع الآراء والمعتقدات ـ فردية كانتأم منظمة قيمة متساوية ، فطالما أن فكرا أو معتقدا ما يقوم باقناع غالبية المواطنين ، فلا يكون هناك محل لأنتنكر الديمقراطية على هذا الفكر أو ذاك المعتقدحريته ، لأن ذلك يتفق مع الأصل العام للديمقراطية ، وفهمها لدور السلطةكأداة محايدة بين كافة التصارعاتأو كأداة ائتلاف بين المصالح المتنازعة والأفكار والمعتقدات المتباينة ، وبذلك تصبح سياستها قائمة على

---

(١) تفصيلا فى ذلك ، راجع ، الدكتور محمد عصفور ، أزمة الحريات ص ١٨٠ وبعدها .

التسويات بين المتعارضات (١). ولأن السلطة داخل هذه المجتمعات تتشكل حسب ارادة الأغلبية ، فان ذلك يعنى اختلاف الرأى والفكر والمعتقد تبعا لاختلاف المصالح والأهداف ، وهو ما تسمح به هذه الدول.

وتبعا لذلك فان أى معتقد أو رأى أو مبدأ فكرى يمكن أن يتسع له صدر النظام الديمقراطى وتجوز الدعوة اليه .

الا أن أصحاب هذا الاتجاه فرقوا بين المبادىء والأفكار والمعتقدات التى يمكن التعبير عنها بالرأى الحر ، وبين تلك التى يعبر عنها بوسائل وأفعال فى التطبيق لا تتفق وأصول الديمقراطية بمعنى أن هذه المجتمعات تحرم وسائل وأفعال التخريب وأحداث المعارك ، فوسائل العنف السياسى والفكرى أمر غير وارد بأصول الديمقراطية ، بل هى من الأمور المعاقب عليها لأنها تقوم على الرأى الحر المبنى على الحجة والاقتناع الحر .

وتأسيسا على هذا الفهم للديمقراطية الكاملة أو المطلقة فقد سمحت هذه الدول - برغم تعارض الفكر والمعتقد - بقيام الأحزاب الشيوعية بها طالما أنها لا تتبع أساليب غير ديمقراطية ، بالرغم من أنها تستهدف اساس النظام الحاكم ، وهذا المفهوم للديمقراطية هو ما اعتنقته غالبية بلدان أوروبا الغربية كايطاليا وفرنسا وانجلترا ... وهو ما يفسر لنا قيام الأحزاب الشيوعية بها .

وهكذا ربط هذا الاتجاه الحرية بالديمقراطية ربطا وثيقا باعتبار أن احداها بدون الأخرى يعدم وجودها ، فالحرية - عندهم - هى بمثابة الروح âme بالنسبة للديمقراطية ، وبغيرها تفقد الديمقراطية وجودها .(٢)

---

(١) روبرت ماكيفر ، تكوين الدولة ، ص ٣٧٢ .

(2) Burdeau: Les Libertés publiques,1966,p.93

والجدير بالبيان فى هذا الصدد أن للديمقراطية الكاملة معنى آخر مستمد من تعاليم" روسو " : وهى أن كل من لا يدين بالطاعة للارادة العامة ، يُكْرِهه الكائن الاجتماعى عليها ، والى الحد الذى قرر فيه أن عضو الجماعة الخارج على اجماعها هو عدو لها أكثر من أن يكون مواطنا فيها(١) ، وعلى هذا فالديمقراطية الكاملة تعنى عند " روسو "أنه لا قيد على ارادة الاجماع ، وهذا هو نفس الأساس الذى استندت عليه الماركسية حين اتبعت أسلوب الاجماع السياسى(٢).

ثانيا : فكرة الديمقراطية المُضيّقة : ويعارض أصحاب هذا الاتجاه فكرة الديمقراطية المطلقة ، ويرون ، أنه مع التسليم بأن الديمقراطية تعترف بتصارع الآراء والأفكار والمعتقدات - فان هناك قاسما مشتركا يجمعها فى ظل فكرة قانون قومى أو قانون اسمى يجعلها (الآراء والأفكار والمعتقدات) تدور فى نطاق اطاره حتى تتسم بالمشروعية ، ذلك أن فكرة القانون القومى أو القانون الاسمى من شأنه ان يقيد النظم والقوانين العادية ويسيطر عليها ، بمعنى أن هؤلاء الذين لا يعترفون بقيمته فسوف تكون آراءهم مناهضة للمشروعية ، وتأسيسا على ذلك وجد أصحاب هذا الاتجاه التبرير الذى يمنع الأفكار الشيوعية أن تنتظم أو تعمل من خلال حزب شيوعى هو فى أساس فكره وعقيدته مناهض للمشروعية .

وقد ظهر اتجاه آخر يستهدف نفس الغاية ولكن على أساس فكرة الدفاع عن النظام ووقايته " ، ومؤدى هذه الفكرة كما عبّر

(I)Rousseau (J.J.):Du Contrat social au principes du droit politique, Édition Flammarion, Paris,V.2,cha.3-5

(١) عن الدكتور اسكندر غطاس ، المصدر السابق ص ٢٢٢ (هامش) .

(٢) راجع مَوْضِع ذلك فى الباب الثانى من الرسالة .

عنها " اليكورى "(١) أن الديمقراطية ، وان كانت مفتوحة على الجميع ، فانه يجبأن يضاف اليها عبارة أنها مفتوحة " لجميع من يتقبلونها ، لا لمن يريدون مهاجمتها " وفى عبارة أخرى ، فان الديمقراطية يجب أن تعتنق فى معاملتها مع اليسار الشيوعىنفس المبدأ الذى يعتنقه الشيوعيون فىمعاملتهم مع الديمقراطيين ، فاذا كانالشيوعيون يقولون " اننا نرفض اعطاءكم الحريات باسم مبادئنا " فان ديمقراطيتنا كذلك من حقها بالمثل أن تعاملها بشعار مقابل مؤداه " أننا نمنحكم الحرية باسم مبادئنا ، غير أننا نرفض اعطاءها لكم اذا كنتم ترفضونها"٠

وهكذا وجد أنصارالديمقراطية المضيقة ذريعتهم لمنع الفكر الشيوعى المنظم داخلأحزاب يسارية عن طريق عدم السماح لهذه الأحزاب الشيوعية أن تقوم فىبلادها ، ولا يرى جمهور الفقهاء الغربيين فى ذلكأىخروج علىأصول الديمقراطية ، وانما هم يرون فى الاعتراف بنشر الفكر والعقيدة الشيوعيةوالسماح بقيام الحزب الشيوعى خيانة من جانب الديمقراطية لمبادئها ، وفى ذلك يقول " برونيه" ان من حق السلطة فىمجتمع رأسمالى، بل من واجبها أن تدافع عن هذاالمجتمع ،وهى تعلم أنأعضاء الحزب الشيوعى، وان كانوا لا يظاهرونها العداء ، فهملا يبغون سوى تحطيمها ، لذلك فان واجبها الدقيق ليس فقط نحونفسها ،بل نحو غالبيةالمواطنين الذينآمنوا بها ورفعوها للسلطة ٠٠ فحق السلطة غير الشيوعية فىأن تدافع عن نفسها ضد الشيوعية حق غير متنازع فيه مثله مثل حق السلطة الشيوعية فىأن تدافع عن نفسها ضد أى حزب برجوازى ، وهو ما يعنىحق كليهما فى استخدام سلاح الآخر "(٢)

وتأسيسا على فكرة الديمقراطية المضيقة ، ذهبت الولايات

---

(١) الدكتور محمد عصفور ، أزمة الحريات ، ص ١٨٥٠
(٢) الدكتور محمد عصفور ، المصدر السابق ص ١٨٨ ٠

المتحدة عن طريق اتخاذها سلسلة من التدابير الصارمة والتدريجية فيمحاربة الفكر الشيوعي، الى الحد الذي انتهيبها الى اصدار قانون الرقابة على الحزب الشيوعي عام ١٩٥٤، وبمقتضاه أصبح هذا الحزب خارج الحماية القانونية ، كما اصبح التاشيم كاملا شاملا لأى نشاط أو أفكار شيوعية (١) ـ الا أن هناك من الدول الأخرى مثل استراليا والمانيا الغربية التى سمحت بالفكر ولو كان مناهضا للنظام ، الا انها تمنع الترويج له داخل تنظيم جماهيرى ، بمعنى أن السلطة فى مثل هذه البلاد لا تتدخل طالما بقى الفكر المغاير للنظام مجرد عقيدة مجردة يؤمن بها صاحبها ويعبر عنها ، أما الدعاية والترويج لها فهو مالا يسمح به ، وتأسيسا على ذلك لا تسمح هذه الدول بقيام الأحزاب الشيوعية بها .

ومما تقدم يتضح لنا أن تدخل السلطة فى المجال الفكرى يختلف من دولة لأخرى تبعا لفكرتها عن الديمقراطية ، وهو ما يعنى أن السلطة الديمقراطية الاشتراكية فى البلدان الأوروبية الغربية قد تسمح أو لا تسمح لنفسها بالتدخل فى المجال الفكرى تبعا لنظرتها للديمقراطية الكاملة أو الديمقراطية المضيقة ، ويرجع ذلك فى الأساس الى أن مثل هذه المجتمعات لازالت تعرف ما يقوم بين الأفراد من تناقضات .

الا أن الأمر يختلف بالنسبة للسلطة الاشتراكية الماركسية ، حيث لا خيار لها بين التدخل أو عدم التدخل، وانما التدخل فى المجال الفكرى ـ شأن كل المجالات الأخرى ـ أمر تمليه عليها فلسفتها وعقيدتها ، ويعد ذلك لديها من المهام الرئيسية . ويرجع ذلك فى الأساس الى أن الديمقراطية السياسية فى المدلول الماركسى ترتكز أساسا ، الى فكرة مجتمع الاجماع unanime بدلا من مجتمع الاتفاق compromis الذى لا يعرف التناقض على أى صورة من

---

(١) الدكتور محمد عصفور ، المصدر السابق ، ص ٩٧ ، ٢٢٩، ٢٦٥.

صوره ، ومن ثم الى فكرة السلطة العقائدية التى تجعلها سلطة شمولية ، واجماعية ، ومغلقة لا تنفتح على أى فكر معارض . فالسيادة البروليتارية التى تتسم بطابع " اجماعى" ترفض التعددية القائمة فى المذاهب الأخرى، سواء كان ذلك على صعيد التنظيم الدستورى أو الاقتصادى أو الفكرى أو العقائدى .

فالسلطة الاشتراكية ، وهى سلطة شمولية تعلن أنها وحدها ترشد الى المعرفة الصحيحة لقوانين التطور الاجتماعى، فاذا سمح لغير فكرها ورأيها وعقيدتها أن يعملوا بجانبها ، فان ذلك يعنى لديها السماح بالخطأ وفساد الرأى والفكر القائم على الجهل بسنن التطور الاجتماعى أن يسود من جديد[1] ، وهو ما ترفضه السلطة الاشتراكية الماركسية رفضا تاما .

وتأسيسا على ذلك فان من المهام الأساسية التى تضطلع بها السلطة الاشتراكية الماركسية هى حماية المجتمع الاشتراكى ووقايته من كل فكر برجوازى ، سواء على مستوى الفرد أو التنظيم الجماهيرى، وواجب السلطة فى فرض هذه الوقاية لا يتأتى هنا من خلال واجب عادى منوط بها القيام به ، وانما هى مسئولية تاريخية كبرى تمارسها دفاعا عن المجتمع الشمولى، وعلى ذلك لا تسمح لأى فكر غير اشتراكى، أو أى فكر لا يسير مع النظام يعضده ويظهر الولاء له والا عُد ذلك من قبيل الجرائم الجسيمة المرتكبة ضد الدولة التى تستوجب المساءلة والعقاب[2] ، وهكذا فالتسليم بالتحديد الفكرى العقائدى فى هذه الدول يتعارض مع حرية الفكر والرأى والعقيدة التى تترك لكل انسان الحق فى أن يفكر ويعتنق ما يشاء من المذاهب والأفكار ، ويرجع ذلك الى أن الحرية فى هذه الدول – وبخلاف الحال فى الديمقراطيات التقليدية لا تتعايش مع الطبيعة الانسانية ، وانما تتعايش مع الهدف الاشتراكى أو مع غاية النظام .

---

(1) Burdeau: Traité de sc. pol. T.5, 1970,P.621 et su.

(٢) زاغورودنيكوف – نبذة موجزة عن القانون الجنائى فى البلدان الاشتراكية ص ٢٤٤، ٢٤٨ .

وعلى ما تقدم فان السلطة الاشتراكية الماركسية حين تتدخل فى المجال الفكرى، فان عملها فى هذا المجال يأخذ سبيلين متوازيين يسيران فى ذات الاتجاه القاصد الى ازالة نمط الحياة للمجتمع القديم بكل أفكاره القديمة ، واقامة نمط الحياة الاشتراكى القائم على افكاره الجديدة .

أما السبيل **الأول** فتتبعا لمرحلة التحول قد يكون الالغاء الثورى أو يكون المنع الدستورى، لكل فكر غير اشتراكى، بهدف حماية النظام الجديد ووقايته .

أما **السبيل الثانى** فهو احداث ثورة فكرية فى عقول الشعب تستهدف ازالة كل رواسب الأفكار الرأسمالية ازالة نهائية من مجال وعى الناس واعادة تكوينهم على نمط اشتراكى تمهيدا للشيوعية .

أما الالغاء الثورى والمنع الدستورى[١]، فكلاهما وسائل وتدابير بحق للسلطة الاشتراكية الماركسية أن تستخدمهما – تبعا لطبيعة مرحلة التحول– للتدخل بهدف الالغاء أو المنع لأى فكر غير اشتراكى أن يقوم ، أو يروج له ، أو يدعو اليه ، أو أن تنظم ممارسته داخل تنظيم جماهيرى، ذلك أن المجتمع الاشتراكى الجديد لا يوجد به سوى منفذ واحد فقط يطل على الفكر والعقيدة الاشتراكية وعلى ذلك فالالغاء والمنع يكون مصير أى فكر أو عقيدة لا تتفق أو تساير مجمل النظام الجديد وأفكاره [٢].

وتأسيسا على ذلك فان مثل هذه الدول تأخذ بنظام الحزب الواحد المعبر عن فكر المجتمع الجديد ، والذى يرشد وحده بمعرفة

---

(١) راجع الجزء التمهيدى – مبادىء أساسية ، دستوريوغوسلافيا الصادر ١٩٧٤– بند ٤ ، ص ٦٢ .

(2) Sabin (G.) : A history of political theory, 3 rd ed, New York, 1966, p. 776

صحيحة بسنن التطور ، واذا كانت بعض هذه الدول تسمح لمنظمات جماهيرية اخرى أن تعمل بجانب الحزب الشيوعى ، فهى جميعها ، وأيا كانت أشكالها لابد أن تعمل تحت مظلة فكر الحزب الواحد ، وتحت قيادته ، فلا يكون لها تاسيسا على ذلك اتجاه فكرى مستقل او قدرة على اتخاذ قرار منفصل(١).

أما سبيل التلقين أو الثورة الفكرية على نمط الحياة الاشتراكية الجديدة ، فيرجع ذلك الى أن من مهام السلطة الاشتراكية الماركسية ، انها لا تقتصر - فى فترة التحول والبناء الاشتراكى - على استئصال الكيان الاقتصادى الرأسمالى ، بل ان مهمتها ممتدة كذلك لاستئصال بقايا الأفكار الرأسمالية ، وما تقوم عليه من قيم فى تفكير الشعب ، وغرس الأفكار الثورية الجديدة بما تقوم عليه من أفكار اشتراكية متقدمة ، وكذا غرس الأفكار الشيوعية(٢) ، كل ذلك بهدف ترسيخ النظام الاشتراكى ، وفى ذلك يقول " كيم ايل سونج " ان احدى المهام الثورية الخطيرة التى تقع على كواهل الحزب ومنظماته هى تقوية العمل الفكرى الواحد ، وهو الفكر الماركسى اللينينى ، بين جميع المواطنين ، وهى مهمة تقتضى الكفاح المستمر من أجلها ، سواء فى فترة الانتقال والتحول ، أو حتى بعد النصر الكامل للاشتراكية ، لأن رواسب الأفكار البالية تظل قائمة . فالحزب عليه أن يتشدد ضد شتى صنوف الفكر غير السليم ، كالفكر البرجوازى ، والفكر التحريفى الانتهازى الذى يسعى الى افراغ الماركسية - اللينينية من خلاصة جوهرها الثورى ، ويدعو لنزعات فكرية مسالمة مع البرجوازية والامبريالية والرجعية وقد أوضح " كيم " السبيل لذلك بقوله " ينبغى توطيد صفوف

---

(١) بيشاكوفيتش ميليني - عشرون عاما على اقرار نظام الادارة الذاتية فى يوغوسلافيا ، بلغراد ١٩٧٠ ص ٥٧ ، ٥٨ .

(2) KIM IL SUNG : "Report on the work of the cetral committee to the fifth congress of the works party of Korea , Noveber I970" . foreign languages publishers house ,Pyong Yang, Korea, I970, P. 72 et s.

المسئولين العاملين فى مضمار العمل الفكرى ،واعلاء دورهم ،والسهر على أن تؤدى الكوادر كافة العمل الفكرى والسياسى بين جميع المواطنين بشعور من المسئولية والاتصال المباشر بهم فى أجهزتهم الادارية والاقتصادية ، واتخاذ الطرق المختلفة لتثبيت الفكر الواحد لدى الكافة وبكل الوسائل من حديث وشرح ومحاضرة "(١).

وهكذا تعمل السلطة فى مثل هذه الدول على منح كل الصلاحيات للكوادر الفكرية التى تناضل من أجل الفكر والعقيدة الماركسية لتعمل، بكل الوسائل على تثبيت دعائم الفكر الاشتراكى الماركسى فى عقول الناس .

(I) KIM IL SUNG : op. cit, P. I57, I58

الفصل الثاني

حدود السلطة ونقطة التوازن بينها وبين الحرية

تختلف السلطة من دولة لأخرى، تبعا لاختلاف الفلسفة القائمة عليها ، وتبعا للأسلوب المتبع من أجل تنظيم المجتمع . بمعنى أن الدول تختلف فيما بينها بحسب ما اذا كان الفرد أم الجماعة أساس غايتها، أم أن الفرد والجماعة هما معا أساس هذه الغاية. كما تختلف الدول المذهبية عن تلك الدول غير المذهبية . كما تختلف نظم هذه الدول من حيث أساس الحكم ، هل هو حكم فرد أو قلة مسئولة أمام الأكثرية المحكومة ؟ أم هو حكم قلة غير مسئولة ؟ وهل هو نظام يسمح للسلطة أن تتدخل أو لا تتدخل ؟ واذا تدخلت ففى أى مجال وما هو مداه ؟ وما وسائلها وأدواتها حين تمارس أعمالها ؟

مما تقدم يتضح أن غاية السلطة وأدواتها ووسائلها وصور الحكم فى الدولة تختلف من مجتمع لآخر تبعا لما اذا كان مجتمعا عقائديا أم غير عقائدى ، وهو ما يكون له أثره على الحريات ان ضيقا أو اتساعا أو توازنا بحسب مفهوم السلطة للحرية ، هل هى مسموح بها أم هى ممنوعة ؟ هل هى مقيدة أو هى مطلقة ؟ وما أساليب القيود الواردة عليها ؟

والجدير بالبيان ابتداء . ان الحرية فى عالم اليوم ، لم تعد تلك المسموح بها دون قيود ترد عليها ايمانا بالنظريات والفلسفات التى قامت باعلاء الفرد وسموه واطلاق حريته ، ذلك أن كافة المجتمعات ، أيا كان مفهوم الديمقراطية فيها ، فانها جميعا وان بان اتفاقها على أن الحرية هى أساس الديمقراطية ، فان ذلك لم يمنعها من أن تحد من الحريات بصورة أو بأخرى، وتضع لها

الحرية اليوم هى حرية موجهة لصالح النظام والجماعة .

ويمكننا أن نلحظ قاعدتين رئيسيتين[١] من الممكن أن نحكم من خلالهما على مدى ونوعية القيود التى تضعها السلطة - أيا كانت - على حرية الأفراد :

القاعدة الأولى خاصة بطريقة وضع الاحكام وتطبيقها فى نظام الحكم .

القاعدة الثانية خاصة بمجال نظام الحكم ، بمعنى قدرات السلطة على التدخل من أجل تنظيم المجتمع ، أى تنظيم الأحكام للحياة البشرية .

ومن خلال هاتين القاعدتين يمكننا أن نتبين المدى الذى تكون عليه الحرية الفردية - وفى ظل أى نظام - وهذه الحرية التى قد تكون فى اقصاها أو فى أدناها تبعا لما اذا كان الحد من الحرية فى أضيق أو أوسع درجاته .

الحرية فى حدها الأقصى :

فاذا كانت القيود أو الحدود الواردة على الحرية فى أدنى الدرجات ،فان معنى ذلك أن تصبح الحرية فى أقصى درجاتها ، ويبين ذلك من الفرضين التاليين :

١- اذا كانت الأحكام من وضع أولئك الذين ينظم هذا النظام سلوكهم ، فى الوقت الذى يقومون هم أيضا بتطبيقها . وهو ما يكشف عن أن هذه النظم حين تسمح باشتراك جميع المواطنين الراشدين ، وفى فرص متكافئة فى اتخاذ القرارات اللازمة وتطبيقها ، فان هذا النوع من النظم يسمى بالدول

الاتونومية L'autonome (١)_ وعلى ذلك فان بنية النظم الاتونومية تشجب كل تسلط من جانب السلطة على الفرد سواء فى مجال صنع القرار أو تطبيقه ، وهكذا تصبح حرية الفرد فى اقصاها شكلا ومضمونا .

٢_ اذا كان مجال النظام فى أضيق نطاق يمكن أن تتدخل فيه السلطة بحيث لا ينظم السلوك المشترك للأفراد الا فى الحد ود اللازمة لحماية بعض المصالح الحيوية كالحياة والملكية أى الانسان وثروته ، بمعنى أن السلطة فى مثل هذه الحالة لها مجالها المحدود والضيق للغاية بحيث تترك الحريات كاملة ومطلقة للأفراد والهيئات ولا تتدخل فيها الا بالقدر الذى يحافظ على الأمن والنظام ويسمى هذا النوع (مذهب الأحرار libralism) .

الحرية فى حدها الأدنى :

واذا كان الحد من حرية الأفراد فى أقصى درجاته ، فان معنى ذلك أن تكون الحرية فى أدنى درجاتها ، ويتضح ذلك فى الفرضين الآتيين :

١_ اذا كان الخاضعون للنظام مبعدين عن الاشتراك فى عمليتى

---

(١) وفى هذا يقول" الموند " :
" An autonomus structure is one that is free of domination either by political leaders or by particular interests in the society" Almond(G.A) & Powell(G.B.) : Comparative politics;A development approach.,Indian ed., Bombay, I972,p.I70,48, 49.

ولمزيد من التفصيل فى ذلك ، راجع :

Burdeau : Traité de sc. pol. , T.I, i966, p.28I- T. 2, I967, p. I38, et T. 4, I969, p. I83 et s.
Mouskhély : op. cit, p. 4I6 et s.

وضع الأحكام وتطبيقها بحيث تكون فرص الاسهام فى اتخاذ القرار محصورة فى يد القلة [١] (فرد أو جماعة صغيرة نسبيا بين الأفراد) التى لا تتقيد ولا تخضع لهذه الأحكام ، اما بنص القانون أو بحسب الواقع ، فان معنى ذلك أن الخاضع للأحكام الصادرة عن هذا النظام لا يملك أن يشارك فى صنع القرار الذى يحكمه ولا يملك تطبيقه ، وهذا يعنى أن الفرد هنا مسير لاخيار له ، يخضع لسلطان الغير ، ومن هنا سميت هذه النظم بالهترونومية heteronomie [٢].

٢- اذا كان مجال النظام غير محدد من حيث المبدأ ، وتقوم السلطة بتنظيم السلوك المشترك للأفراد فى كل مظهر ممكن من مظاهر الحياة ، وخاصة فيما يتعلق منها بالحياة الاقتصادية والفكرية والثقافية ، ويسمى هذا النوع بالحكم المطلق أو الديكتاتورى .

الا أنه يجب أن يلاحظ أن الربط بين طريقة وضع الأحكام وتطبيقها فى نظام الدولة ، وبين مجالات تدخلها ، ليس بالأمر اللازم ، فالأولى تشير الى التكوين والتأسيس ، وتشير الثانية الى المضمون الذى يتحدد بمقتضاه نوعية الممارسة ومداها ، فكل منهما مستقل اذن عن الآخر ، والدليل على ذلك أن نظام احدى الدول قد يتجاوب مع الاتونومية ، ومع ذلك يصطبغ بصبغة ديكتاتورية ، وقد تكون دولة أخرى ذات صيغة هيترونومية ، ومع ذلك يتفق مجالها مع مجال مذهب الأحرار فى نفس الوقت .

(I) DAHL(R.A.) : Modern political analysis , p. 49.

(٢) جوندلين كارتر ، المصدر السابق ص ١٥ - وتسمى " هترونومية " أحيانا على أساس أن الخاضع للقرار خاضع لقانون غير قانون العقل أو بعبارة أخرى لاحاسيس لا تقوم على المنطق " .

وترتيبا على ذلك قد تكون الديمقراطية رأسمالية أو اشتراكية ، وقد تكون الديكتاتورية أيضا رأسمالية أو اشتراكية[1] وهو ما يعنى فى النهاية ، أنه كلما قلت القيود الواردة على الحريات ، أمكن للافراد أن يقفوا ضد تسلط السلطة أيا كانت رأسمالية أو اشتراكية . أما اذا كبلت الحريات بقيود وحدود بحيث تكون المحصلة عند الممارسة للحرية هو افراغها من أى مضمون لها ، هنا تصبح السلطة جبرة ، لا يملك الأفراد ازاءها القدرة على مواجهتها سواء كانت سلطة رأسمالية أو اشتراكية .

وتأسيسا على ذلك يمكن القول بأن الحرية وان كانت أساس كل ديمقراطية فانها فى التطبيق ليست بالأمر الذى يتلازم معها[2] فان تلازمت فان ذلك يعنى حدوث الوفاق بين أطراف الرابطة السياسية أى بين الحاكم والمحكوم ، بين السلطة والحرية ، وان تعذر التلازم بين الحرية والديمقراطية فمؤدى ذلك اختلال التوازن بين أطراف الرابطة السياسية ، بمعنى أن الديمقراطية ، وان كانت تقرر سلطة الشعب ، فانها قد لا تحقق حريته ، وذلك حين تستبد الأغلبية بالأقلية وتعتدى على حقوقها وحرياتها ، كما أن حكم القلة ليس بالأمر اللازم الذى تنتفى معه الحرية ، وذلك حين لا تتدخل السلطة الا بالقدر اللازم للمحافظة على الأمن والنظام ، وتترك للأفراد ماعدا ذلك من حريات كاملة ومطلقة .

وتأسيسا على ذلك فان حريات وحقوق الأفراد هى من المسائل والأمور النسبية بين الدول ، وهو ما يعنى أن حقوق وحريات الانسان مرتبطة الى حد بعيد بنوع النظام القائم فى كل مجتمع ، بحيث اصبحت مرتبطة بالنظام أكثر من ارتباطها بالفرد .

---

(١) روبرت داهل ، الجديد فى التحليل السياسى ، ص ٢٨ .

(٢) الدكتور ثروت بدوى ، النظم السياسية ، ١٩٧٢ ، ص ٤٠٣ ، ٤٠٨ .

وترتيبا على ما تقدم قسمنا هذا الفصل الى مبحثين :

الأول نكشف فيه عن نظرية الحرية فى المجتمع الاشتراكى .

الثانى نستعرض فيه وسائل تحقيق التوازن بين الحرية والسلطة فى المجتمع الاشتراكى .

مبحث أول

نظرية الحرية فى المجتمع الاشتراكى

قيل عن الحرية : انها بمثابة الروح بالنسبة للديمقراطية بمعنى أن هناك رباطا وثيقا يجمعهما ، فلا حرية بدون ديمقراطية ولا ديمقراطية بدون حرية (١). وهكذا تصبح الحرية قيمة أساسية فى جميع الديمقراطيات ، وفى ذلك يقرر "فيدل (٢) أن أيديولوجية الديمقراطية واحدة ، وهى الحرية ، وهو ما يعنى ارتباط أى نظام ديمقراطى (تقليدى أو ماركسى) بتحقيق الحرية - الا أن الحرية باعتبارها قيمة أساسية مختلف الوانها varié تبعا لفلسفة النظام القائم . وقد أدت كلتا الفلسفيتين الروحية والمادية الى ازدواجية فى مفهوم الحرية تنتهى الى نمطين سياسيين واجتماعيين مختلفين.

فالنظام التقليدى يرى أن الحريات التقليدية كافية لقيام حكم الحرية ، وأن المساواة القانونية كافية بل كفيلة لضمان حمايتها ،والنظام الاشتراكى الماركسى يرى فى المساواة القانونية خداعا كاذبا ومن ثم يرى ضرورة تحقيق المساواة الفعلية ،بمعنى

(I) Burdeau : Les libertés publique, op. cit, p.93.
(2) Vedel (G.): " Cours de droit constitutionnel et d'institutions politiques " P.C; Paris,I960-I96I, p. 559 et s.

تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى تمكن أفراد الشعب من التمتع الفعلى بحرياتهم ، فالمساواة الفعلية فى وجهة النظر الماركسية هى نقطة الارتكاز للانطلاق نحو الحرية الكاملة التى يتحقق بلوغها فى المرحلة العليا (مرحلة الشيوعية) .

وهكذا فالاختلاف حول مدلول المساواة يعد أحد الأسباب التى أدت الى التمييز بين المفهومين المعاصرين للديمقراطية (المفهوم الرأسمالى والمفهوم الاشتراكى) ، وهو ما أدى بالتالى الى اختلاف معنى الحرية بينهما .

ومن ثم كان علينا أن نقسم هذا المبحث الى مطالب أربعة :

الأول : نعالج فيه مفهوم الحرية فى الديمقراطيات الاشتراكية .

والثانى: نبين فيه المفهوم الماركسى للحرية وارتباطه بالهدف الاجتماعى .

والثالث : نتناول فيه الحريات الفردية فى المجتمع الاشتراكى .

والرابع : نوضح فيه ضمانات الحقوق والحريات الفردية فى المجتمع الاشتراكى .

المطلب الأول

مفهوم الحرية فى الديمقراطيات الاشتراكية

يقرر المفكر الفرنسى" بنجامين كونستانت "[1] أن مفهوم

---

(١) راجع ذلك فى مؤلف ديفرجيه :
Duverger (M.) : Inst. pol., 9 éme éd, P.U.F., Paris, I966, p. 208.

الحرية يختلف فى الديمقراطيات القديمة عن مفهومها فى ظل ديمقراطيات المجتمعات الرأسمالية قبل تطويرها وبعده .

ففى المجتمعات القديمة كان الفرد مندمجا اندماجا كليا فى المجتمع ، يستجيب لكل متطلباته ، ويخضع لها ،ولم يكن ذلك مقصورا علىحياة الفرد المدنية بليشمل حياته العائلية الاجتماعية أيضا ، ومن ثم لم تكن الحرية تفهم على أنها الاستقلال فىمواجهة السلطة والمجتمع ، بلكانت تفهم على أنها المشاركة مع الآخرين فىكل شئون المجتمع على قدم المساواة . وتأسيسا على هذا الفهم للحرية فقد كان المواطن يشعر بأنه حر ،لأنه فى مجتمع يسمح له فيه بالمشاركة فىكل القرارات المتعلقة بالحياة الاجتماعية . الا أن هذه الحرية لم تكن تتمتع بأيةحصانة فى مواجهة السلطة ، أىأنه لم يكن هناك مجال للحديث عن ضمانات تحميها تجاه شمول سلطة الدولة فىمواجهة كل المواطنين، وعلى ذلك كانت الحريات مرتبطة بارادة الدولة ومصلحتها ، وهو ماكان يمنحها القدرة علىمصادرتها فىأى وقت ، ولا يحد من سلطتها فى هذا الشأن الا أن تتم المصادرة علىأساس المساواة بين جميع المواطنين ، وهكذا فقد كان سلطان دولة (المدينة) الكلىلا يعترف للأفراد بحقوق وضمانات تجاه السلطة .

الا أن مفهوم الحرية مر بعد ذلك بمرحلتين أساسيتين حدثت فيهما تطورات عميقة (١) نتيجة لطبيعة المجتمع القائم والسلطة الحاكمة : مرحلة المجتمع الرأسمالى التقليدى ، مرحلة المجتمع الرأسمالى المتطور ، وما أديا اليه من تغيير فى مفهوم كل من السلطة والحرية .

المرحلة الأولى : مفهوم الحرية فى ظل السلطة الرأسمالية

(I) Burdeau : op. cit, p. I2 et s.

التقليدية لمجتمع رأسمالى تقليدى : فىهذه المرحلة كانت السلطة تنظر الى الحرية علىأنها سابقة عليها ، ذلك أن للفرد حقوقا طبيعية لا تستطيع معها أنتعتدى عليها أو تصادرها ،باعتبارها حقوقا لصيقة بالانسان ، ومن ثم صدرت جميع مواثيق الحقوق فى انجلترا وأمريكا وفرنسا مسجلة اعترافها بحقوق الانسان الطبيعية بما تمايزت به من أنها حقوقملازمة للشخص الانسانى ولصيقة به ، وعليه وقع على السلطة واجب احترامها ،كما أنها تمايزت بأنها حقوق طبيعية لا تحتاج لتدخل من السلطة حتىيمكن ممارستها ،فضلا عن أنها حقوق تستهدف تقييد الدولة وحصر نشاطها (١).وعلى ذلك فهمت الحرية فى القرن التاسع عشر على أنها استقلال ومقاومة : أما أن الحرية استقلال ، فلأنها تعنى استقلال الفرد فىمواجهة السلطة يمارس حريته باستقلال عنها وبعيدا عن تدخلها ، بمنعىأن الحريةهى القدرة التى يمكن للانسان بواسطتها أنيكون سيد نفسه (٢).وأما أن الحرية مقاومة فلأنها تعنى وسيلة مقاومة السلطة ، سواء حينتتدخل فى مجال الفرد الخاص ، أو حين تنحرف السلطة عن المجال المسموح لها حتى لا تصبح السلطة قوية تهدد حريات الأفراد (٣).

المرحلة الثانية : مفهوم الحرية فى ظل السلطة الديمقراطية الاشتراكية لمجتمع رأسمالى متطور :

كان طبعيّا فى ظل الظروف التى لحقت المجتمعات الرأسمالية التقليدية نتيجة للثورة الصناعية ، وما أحدثته من تطورات عميقة نتيجة لظهور الطبقة العاملة كوافد جديد على مسرح الحياة السياسى أن يتغير المفهومالتقليدى لمعنى الحرية ، فالسلطة فى هذه المرحلة لم تكن تنظر للانسان المواطن علىأنه ذلك الكائن المجرد الذى تتقرر له حقوق وحريات قانونية اثبت الواقع أنه غير مستطيع

(I) Burdeau : op. cit, p. I6.
(2) Burdeau : La démocratie, Nouvelle éd, I966,p.I6-I7.
(3) Duverger : Ins. pol . et droit cons., I966, p.206.

جنى ثمارها ،بل نظرت للانسان الحقيقى فى وجوده الواقعىوالفعلى والذى يجبأن يتحدد علىأساس وضعه المادى وظروفه الاجتماعية .وقد ساعد علىهذا الاتجاه ظهور الايديولوجية الماركسية التىأوضحت أنحقوق المجتمعات الرأسمالية التقليدية وحرياتها لا تعدو أن تكون حقوقا وحريات زائفة وشكلية ، لأن الدولة لا تتكفل بتوفير واقعية ممارسة هذه الحريات وتلك الحقوق لغالبية الشعب .

وترتيبا على ذلك فقد لجأت السلطة فى هذه المجتمعات الى الأخذ ببعض عناصر الاشتراكيةلتطعيم النظام الرأسمالى بما يجعله أكثر قبولا ، وبما يزيل عنه شروره ومساوئه ، حتى تهيىء الظروف الملائمة لممارسة الحرية ، وقد استلزم ذلك اعادة النظر فى العلاقة بين السلطة والحرية أىبمايسمح بتدخل السلطة فى مجالات كان محجورا عليها أن تقتحمها . ونتيجة لذلك تغير تصور الفرد عن السلطة ، فبعد أن كانت السلطة بالنسبة اليه أداة عدوان أصبحت أداة تحرير(١) ، لأنها تتدخل فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية لجعل حق الفردفيهما أمرا واقعا يمكنه بها ممارسة حريته فعلا وواقعا .

وقد نتج عن تطور المجتمع الرأسمالى وتغير مهام سلطته التقليدية أمور ثلاثة :

١- نسبية الحقوق ، اذ لم تعد الحقوق مطلقة ، بل صارت نسبية تخضع للتنظيم والتقييدمن أجل تحقيق صالح المجموع العام. بمعنىأن الحق حرية droit libérté فى ظل السلطة الرأسمالية التقليدية قد انقلب فى ظل السلطة الديمقراطية الاشتراكية الىأن الحق وظيفة droit (٢) fonction .

(I) Duverger : op. cit, p. 208.
(2) Burdeau : La démocratie, op. cit, p. 94.

٢- اقرار الحقوق الجماعية ، فقد أدى الأمر بالسلطة الديمقراطية الاشتراكية وهى بسبيلها لمعالجة أخطاء النظام الرأسمالى الى احلال "الفرد عضو الجماعة " محل" الفرد المعزول" أى الاعتراف باتحادات العمال وبحقوقها فى مواجهة رأس المال .

٣- اقرار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فى دساتير ومواثيق المجتمعات الرأسمالية التقليدية بجانب الحقوق والحريات التقليدية ، وبذلك حققتالسلطة الديمقراطية الاشتراكية بها قيام الديمقراطية الاجتماعية بجانب الديمقراطية السياسية ، أى أمكنها أن تقيم التوازن بين حق الجماعة وحق الفرد ، وهو ما يحقق عندها اقامة حكم الحرية ،بمعنى أن الحرية فى جانبها الاجتماعى الاقتصادى والسياسى فى نظر السلطة الديمقراطية الاشتراكية كل لا يتجزأ ، لذلك فان كفالة كلا النوعين من الحقوق والحريات هى من مهام تلك السلطة تبعا لمفهومها عن الحرية .

الا أن الاشتراكية الماركسية ترى أن اقامة حكم الحرية لا يتحقق الا اذا قامت ركيزته الأولى ، وهى كفالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين أولا ، لهذا ننتقل الى المطلب الثانى لنستوضح فيه المفهوم الماركسى للحرية ومدى ارتباطه بالهدف الاجتماعى وصولا للحرية الحقيقية .

المطلب الثانى

المفهوم الماركسى للحرية وارتباطه بالهدف الاجتماعى

هناك خلاف جذرى بين الفكر الديمقراطى التقليدى، والفكر الاشتراكى الماركسى حول طبيعة كل من السلطة والحرية ، وكذا حول طبيعة الصلة بين حق الملكية الخاصة وبين الحريات العامة .

فالفكر التقليدى يربط بين الحرية والسلطة ، كما كفل جميع أنواع الحريات وساوى بينها ، واعتبر أن حق الملكية الخاصة من الحريات الأساسية بل ميزها .

أما الفكر الماركسى ،فهو ينكر الطبيعة المحايدة للسلطة ، وعلى هذا الأساس يرفض التصوير السياسى والقانونى لها ،لأنهما لا يحققان فى الواقع الحرية الفعلية . فالسلطة عند الماركسيين سلطة اقتصادية ، بمعنى أنها وفى جوهرها سيطرة اجتماعية تفرضها الطبقة المالكة على سائر الطبقات ، أما السلطة فى جانبها السياسى فهى لا تعدو أن تكون مجرد ظل للسيطرة الاقتصادية لا تقوم بذاتها ، فالفكر الماركسى يربط بين الملكية والسلطة السياسية ويرى أن السلطة بذلك ليست الا أداة قمع وقسر . ولأن الطبقة البرجوازية هى التى تمتلك القدرة الاقتصادية ، فان ذلك يستتبع تملكها للقدرة السياسية . وأمام ذلك لا يتصور أن يتمتع الأفراد فى ظل هذه المجتمعات الرأسمالية بحقوقهم وحرياتهم بالرغم من زيف التصوير السياسى والقانونى لها ، وانما يجب القضاء أولا على أداة القسر التى هى الدولة ليقضى بعدها على الملكية الخاصة التى هى منبع كل خطر على سائر الحريات الأخرى ، بل وعلى الانسان نفسه ، وتحويل هذه الملكية الخاصة الى ملكية عامة فى ظل سيطرة اجتماعية للجماعة كلها . فالنظام الاجتماعى كما يراه الماركسيون ـ أى نظام الانتاج الاشتراكى وعلاقاته ـ هو مصدر كل ألوان الحياة السياسية والقانونية .

وتأسيسا على ذلك فان المعنى الوحيد للحرية ـ عند الماركسيين ـ هو معناها منظورا اليه من زاوية السيطرة الاجتماعية التى تقوم على انتفاء الاستغلال، وعلى ذلك فلا حرية فعلية فى الواقع الا فى ظل الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، وفى ظل اختفاء الطبقات وأدوات القمع (القانون

والدولة [١] التى لا تنشأ الا فى مجتمع طبقى.

ربط الحرية بالهدف الاجتماعى : يرى الماركسيون أن الحرية الحقيقية التى ينبغى للأفراد أن يناضلوا من أجلها ، ليست تلك المقررة للفرد فى أن يفعل ما يشاء ، فهذا المفهوم للحرية لا يصدق الا على الأعمال اليومية للفرد والى مدى محدود ، وانما الحرية عندهم – هى اسهام الانسان الاجتماعى فى انتاج القيم المادية والروحية [٢] بمعنى أن الحرية لابد أن يكون لها هدف اجتماعى ، والهدف الاجتماعى أو غيره من الأهداف لابد لتحقيقه من معرفة علمية وامكانات مادية ملائمة تضع العلم فى خدمة الهدف – وعلى ذلك فان الحرية بالتالى لا تتحقق الا بتوافر المعرفة العلمية ، وطرق العمل المناسبة التى تضع هذه المعرفة فى خدمة التحرر الاجتماعى للانسان [٣] ، فالحرية كما يقول" انجلز " تتحقق باكتشاف القوانين الاقتصادية وغيرها من القوانين ووضعها تحت تصرف الانسان لتحقيق أهداف اجتماعية معينة [٤] ، ان سيطرة الدولة على وسائل الانتاج وتنظيمه تنظيما اجتماعيا واعيا وعلميا سوف يضع حدا – كما يقول انجلز – للصراع على الوجود بين الأفراد ومن ثم فان الانسان سوف تتوافر له – ولأول مرة – أن يصبح سيدا لنظامه الاجتماعى بعد أن كان هذا النظام مفروضا عليه لا يستطيع أن يفعل أمامه شيئا ، وعندما يصبح الانسان سيد النظام الاجتماعى فسوف يبدأ فى صنع تاريخه بنفسه بوعى وادراك وبذلك يمكنه أن ينتقل من عالم الضرورة الى عالم الحرية أو بعبارة أخرى " من مملكة الضرورة الى مملكة الحرية . [٥]

(I) Lenin : Selected works, V.2 , progress publishers, Moscow, I967, p. 3I5 et s .

د. عدنان حمودى الجليل – نظرية الحقوق والحريات العامة فى تطبيقاتها المعاصرة ، ص ٣٠٠ .

(2) Kosolapov(R.): communism and freedom, progress publishers, Moscow, I970, p. I2, I3, 20.

(3) Kosolapov(R.): op. cit, p. I9-22.

(4) Chesnkov & other: Man and society, p.p., Moscow, I966, p. 25.

(5) Engles: Anti-Duhring, p.p., Moscow,I969,p.335-336.

ان التضارب بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع منشؤه – عند الماركسيين – وجود تقسيم العمل الناجم عن انقسام المجتمع الى طبقات ، فاذا قضى على هذا التقسيم فان معنى ذلك أن مجتمعا جديدا سيقوم ،ويعنى بالوفاء بمتطلبات كل فرد فيه ، كما سيعنى كل فرد فيه بمتطلبات المجتمع ،وحينئذ فان كل فرد فى المجتمع سيفسح له المجال الكامل لممارسة قابلياته وقدراته ، فى كافة المجالات ، ومن ثم تتحقق له الحرية التى ينشدها (١) – ان هذا التحول الاجتماعى سوف يؤدى الى اطلاق كافة الطاقات البشرية من عقالها فيفسح لها المجال لتحقيق أعظم وفر ممكن من الانتاج الاجتماعى ، هذا الوفر الذى سوف ييسر الظروف المادية اللازمة لتجاوز الأفق الضيق للحق البرجوازى (٢) . لتتقرر قاعدة التوزيع بحسب الحاجة .

ان تطبيق قاعدة " التوزيع بحسب الحاجة " سوف يؤدى كما يرى الماركسيون الى تحويل العمل من مجرد وسيلة للعيش الى الحاجة الأولى للحياة ، بمعنى أن الفرد فى ظل تطبيق هذه القاعدة لن يعمل بهدف اشباع متطلبات العيش الضرورية لأن هذه المتطلبات سوف تكون متوافرة ومشبعة ، وانما سوف يعمل لاشباع حاجته للعمل نفسه ليؤكد ذاته وشخصيته ويظهر قدراته وملكاته المادية والروحية معا وهذا هو التجسيم الكامل للحرية (٣) ، ومعنى ما تقدم أن الحرية الكاملة الحقيقية – عند الماركسيين – لا تتحقق الا فى الطور الأعلى أى فى المرحلة الشيوعية .

ويرى الماركسيون – وصولا للحرية الكاملة – أن مهام أساسية تقع على الدولة وعلى الفرد – أما مهمة الدولة الأساسية فهى خلق الأسس التكنولوجية التى تكفل تحقيق أعظم وفرد من الخيرات

---

(١) راجع فى ذلك دستور الاتحاد السوفييتى الصادر عام ١٩٧٧ المادة ٢٠ .
Rumyantsev (A.): Categories and laws of the political Economy of communism,p.p.Moscow,I969,p.I38ets.

(٢) د. عدنان حمودى الجليل – المصدر السابق ، ص ٢٢٧ .

(3) Kosolapov : op. cit, p. I69.

المادية ، وتحويل علاقات الانتاج الاشتراكية الىعلاقات انتاج شيوعية وذلك بتوحيد ملكية الدولة والملكية التعاونية ،والقضاء على التفاوت بين الحضر والريف ، بين العمل الفكرى والعمل الجسدى عن طريق الارتقاء بكل افراد الشعب علميا وتعليميا .(١)

على أن انجاز هذه المهام لا يوفر كل الأسس الضرورية لوضع قاعدة التوزيع " حسب الحاجة " موضوع التنفيذ ، انه بالاضافة الى ذلك ، يجب خلق وعى عال لدى الناس يبلغ حدا من الرشد يجعلهم يعملون طواعية بكل قدراتهم ولا يستهلكون - طواعية أيضا - الا على قدر حاجاتهم ، وعندما تتحقق كل هذه الظروف ، ويمكن تطبيق قاعدة التوزيع بحسب الحاجة ، فان الدولة سوف تصبح نافلة لا لزوم لها ، ومن ثم تتلاشى وتنتهى ويتيسر للأفراد آنذاك التمتع تمتعا كاملا بالحرية الحقيقية .

والسؤال الآن ، ماهو وضع الحريات فى ظل المجتمع الاشتراكى وفى المجتمعات الماركسية قبل بلوغ مرحلة الشيوعية أى قبل التمتع الكامل بالحرية ؟

للاجابة على ذلك انتقلنا للمطلب القادم .

(I) Khudokormov (G.N.) & others : political Economy of socialism, p.p., Moscow, I967, p.263-265.
راجع فى ذلك أيضا نص المادة ١٩ من دستور الاتحاد السوفييتى الجديد الصادر فى أكتوبر عام ١٩٧٧ .

المطلب الثالث

الحريات الفردية في المجتمع الاشتراكي

بالرغم من التضاد بين الفلسفة الفردية والفلسفة الاشتراكية ، فان ذلك لم يمنع النظم السياسية القائمة عليها من الاتفاق على قاسم واحد مشترك يتعلق بحريات الانسان الفردية (١) باعتبار أن هذا القاسم المشترك يعد من الحقائق التي يمتلكها الانسان بحكم وجوده الشخصي والاجتماعي ، أي باعتبارها من المبادئ العامة المتشابهة للعمل بها في كل كيان سياسي أيا كانت عقيدته وفلسفته (٢) الا أن كيفية تحقيق ذلك هو أساس الخلاف بين النظم التي تعتنق الديمقراطية الحرة ، وتلك التي تعتنق الديمقراطية الماركسية .

أما عن هذا القاسم المشترك من الحريات الفردية التي تجمع عليها مواثيق كافة النظم السياسية أيا كانت فلسفتها فهي : الحريات السياسية ، الحريات الشخصية .

والملاحظ أن نقطة الخلاف بين النظم السياسية التي تقرر هذه الحريات يكمن في نقطة البدء التي يسمح لها النظام أن تنطلق منه ، هل هي مقررة في الأصل لصالح الفرد أو هي مقررة لصالح الجماعة ؟

---

(١) الدكتور اسكندر غطاس . المصدر السابق ص ٤٦٩ ، جاك مارتيان . المصدر السابق ص ٩٧ .

(٢) " لقد حدث في أحد اجتماعات اللجنة الوطنية الفرنسية لمنظمة اليونسكو عام ١٩٤٧ أن نوقش موضوع حقوق وحريات الانسان ، وقد أبدى أحدهم دهشته من أن بعض أصحاب العقائد المتعارضة تعارضا شديدا قد وافقوا على مسودة لائحة حقوق الانسان . وقد أجاب الآخرون نعم لقد وافقنا على هذه الحقوق ، ولكن شريطة ألا نسأل لماذا ؟ فمن لماذا يبدأ الخلاف ، راجع في ذلك جاك مارتيان ، الفرد والدولة ، ١٩٧٢ ، ص ٧٣ .

أو هى مقررة لصالحهما معا لتعمل فى توازن ؟ فمن نقطة الانطلاق هذه " لمن تكن أولا " تصبح ممارسة هذه الحرية كاملة أو مقيدة أومشروطة ؟

والواقع أن الحريات الفردية - كما يقرر هوريو - يرتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا تاريخيا وسياسيا ومنطقيا برغم ما قد يبدو بينهما من خلاف .

فالحريات السياسية اذا كانت تمثل حق المواطنين فى أن يسهموا فى الحكم ، وأن يكونوا حكاما ،فان الحرية الشخصية (الفردية) تعنى القدرات المختلفة التى تسمح للمواطنين أن يحققوا مصالحهم الشخصية باستقلال وفاعلية فى نطاق مجتمع منظم (١)،ويضيف - هوريو ، الى ذلك قوله ، أنالحريات الشخصية هى وسائل أيضا لا غنى عنها لأى عملفكرى أو سياسى ، ومن ثم فان أى قيد يرد على الحريات الفكرية والسياسية هو بالضرورة قيد على الحرية الشخصية .

والملاحظ على السلطة الاشتراكية الديمقراطية أنها - وهى بسبيل اقرار الحقوق الاجتماعية لاقامة الديمقراطية الاجتماعية بجانب الديمقراطية السياسية بهدف الحد من آثار النظام الاقتصادى الرأسمالى وما أدى اليه هذا النظام من شرور ومساوىء - قد فرضت القيود على الحقوق الفردية بهدف استبعاد العقبات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من العقبات التى تحول بين المواطنين وبين التمتع الفعلى بالحرية .

---

(١) لمزيد من التفصيل عن تقسيم الحريات والحقوق ، راجع :
Hauriou : Droit con. et inst. pol; 4 éme éd,I970, p. I7I et su.
Burdeau : Les libertés publiques, op. cit, p. I03 ets.

الا أن فرض المزيد من القيود على الحقوق الفردية (كحق الملكية وحرية التجارة والصناعة وحرية التعاقد) [١] في دول الديمقراطية الاشتراكية لم يلبث أن امتد فشمل الحريات السياسية والفكرية والشخصية ، وذلك بقصد وقاية النظام الاجتماعي القائم في تلك الدول . وكما سبق الايضاح فقد كان لنمو الحركة الشيوعية واشتداد ساعدها أثره في احداث أزمة حادة داخل هذه الدول مردها التباين في الآراء بشأن الاجراءات التي يتعين اتخاذها في مواجهة النشاط الشيوعي، وقد وضح أن بعض هذه الدول قد انساقت مع وجهة النظر التي ترى أن النظام الديمقراطي الرأسمالي ينبغي حمايته من عواقب هذا النشاط مادام يستهدف تقويض دعائمه والقضاء عليه ، وتحقيقا لتلك الغاية فقد اصدرت تلك الدول العديد من التشريعات التي تفرض بمقتضاها قيود شتى على الحريات السياسية والفكرية والشخصية مما جرد هذه الحريات من طابعها المطلق الذي كانت تتسم به .[٢]

واذا كانت نظرية الحقوق والحريات العامة في نظم تلك الدول هي التي ترسم الاطار العام للنظام الاقتصادي والاجتماعي فيها وهي التي تحدد معالمه الأساسية ، فان النظام الاقتصادي والاجتماعي في النظم الاشتراكية هو الذي يرسم الاطار العام لنظرية الحقوق

---

(١) راجع في ذلك بالتفصيل :
الدكتور عدنان حمودي الجليل : نظرية الحقوق والحريات العامة في تطبيقاتها المعاصرة ، ص ١٧٠ وبعدها .

(٢) ومثال ذلك ما أصدرته المانيا الاتحادية في دستوريها الصادر عام ١٩٤٩ (٢١ م) من أنه " تعتبر احزابا غير دستورية تلك التي تهدد الأساس الديمقراطي للدولة سواء بسبب الأغراض التي تسعى اليها أو بسبب سلوك اعضائها على أن تختص في البت في ذلك المحكمة الدستورية الاتحادية ".
راجع محمد عصفور – أزمة الحريات في المعسكرين الشرقي والغربي . ص ١٣٩ وبعدها .

والحريات العامة فيها ، وهو الذى يحدد معالمها الاساسية باعتبارها ليست الا ثمرة لأصوله وقواعده وانعكاسا لسماته ومميزاته(١)

وتأسيسا على ذلك فان الدول الماركسية تفرق بين الحق فى الحرية ، وبين ممارسة هذا الحق . فالحق فى الحرية وان ثبت فى مواثيق هذه الدول فان الممارسة لها تظل محظورة مالم تكن فى حدود النظام الاشتراكى وأهدافه ومصالحه ، بمعنى أن المواثيق الماركسية وان كانت قد حرصت على النص على الحريات الفكرية والسياسية والحريات الشخصية فان هذه المواثيق ايضا قد حرصت على ألا تقرر لهما أى ضمان من ضمانات حمايتها عند الممارسة اذا تعارضت مع النظام الاشتراكى أو الحياة الاشتراكية أو تعارضت مع مصالح المجتمع الاشتراكى أو القانون الاشتراكى (٢)

وتأسيسا على هذا النظر يرى الفقيه " بيردو"(٣) أن الحريات المقررة فى الدول الماركسية لا تعدو أن تكون حريات ذات اتجاه واحد ، ويعلل ذلك بأن جميع هذه الحريات اذا كانت تتجه جميعا نحو صالح نظام الحكم الماركسى وأهدافه ، فانها - أى الحريات - ترتبط أيضا بالواجبات ، اذ ترى النظم الاشتراكية الماركسية أن هناك ارتباطا وثيقا لا ينفصم بين الحقوق السياسية للمواطنين وبين الواجبات التى تقع على عاتقهم باعتبارهم مواطنين فى دولة اشتراكية (٤) ، ومثال هذه الواجبات الالتزام بالخلق الاشتراكى والتعاون الاشتراكى فى العمل والا يكون السلوك الاجتماعى كاشفا عن أى خطر اجتماعى يعتدى على نظام الدولة أو التركيب الاجتماعى

---

(١) والواقع أن هذا التباين بين النظريتين انما هو تباين شكلى فحسب ذلك أن النظرية الديمقراطية الليبرالية فى الحقوق والحريات العامة لها هى الأخرى جذور وأسس اقتصادية واجتماعية معينة .

(2) Shapiro(L.): The government and political of the Soviet Union, 3 rd ed, I968, p.9I.

(3) Burdeau : La démocratie, op. cit, p. I28.

(4) Lavroff(D.G.): Les libertes publiques en Union Soviétique, thèse, 2 éme éd, I963, p. I09

الاشتراكى أو النظام الاقتصادى الاشتراكىأو الملكية الاشتراكية.(١)

وخلاصة القول ، ان السلطة الديمقراطية الاشتراكية فى دول الديمقراطيات الغربية وان كان من أهدافها ومهامها معالجة شرور النظام الرأسمالى القائم واصلاح عيوبه فقد ظل ولاؤها لذلك قائما لأصول الفكر الديمقراطى الذى يرىأنه يمكنأن تقوم فىالدولة سلطة كافلة للحرية (سلطة ديمقراطية) تستمد من ارادة الشعب وتخضع للقانون ، كما ظل تصورها للحرية بمعناها السياسى والقانونى الذى يؤمن الفرد وحقوقه ضد سلطة الدولة قائما: بمعنى أن السلطة الديمقراطية الاشتراكية وان كانت قد أنكرت أن تكون لها هذه الصفة المحايدة التى خلعها عليها الفكر الديمقراطى التقليدى ، واعترفت بتدخلها لاقرار الحقوق الاجتماعية فان نظرتها الغالبة الى الحرية لا تزال نظرة سياسية وقانونية ، ولذلك تظل ممارسة الحريات فى ظلها حقوقا مكفولة فى مواجهة سلطتها ، واذا هىقامت بوضع القيود عليها فاما أن يكون ذلك لظروف استثنائية استنادا الىفكرة قانونية بحتة تبرر هذه القيود خشية الاخلال بالأمن أو النظام ، واما أن تكون هذه القيود (المُشَرَّعة) بهدف وقاية النظام الاجتماعى من الدعوات أو الأفعال التى تناهضه وتدعو لتقويضه ، ذلك أن مثل هذه السلطة لا ترى داعيا لهدم المجتمع القائم ، وانما ترى ، فقط علاج مساوئه ، ومن ثم تجب المحافظة عليه .

أما عن السلطة الاشتراكية الماركسية ، وهى سلطة مذهبية فانها لا تعترف بالحرية قيدا على سلطة الدولة أو حقا فرديا يواجه هذه السلطة ، بمعنىأن مواثيق هذه الدول وان أقرت الحريات التقليدية (حريات الفكر والرأىوالاجتماع والنشاط السياسى .... الخ) فانها لا تسمح لها أن تتجاوز النظام الاجتماعى الاشتراكى أو تمسه ، وهو ما يعنىأن تظل الممارسة لها فى هذه الدول مقيدة بالتسليم المطلق بالنظام وأهدافه وعقيدته ومبادئه

---

(١) زاغورودنيكوف . نبذة عن القانون الجنائى فى البلدان

وعدم مناوأته ، والا سلبت أى ضمانة من ضمانات حمايتهـــا ، وبناء على ذلك فان فكرة وقاية النظام الاجتماعى لا تثير فى دول الاشتراكية الماركسية (وعلى خلاف دول الديمقراطيات الاشتراكية) أية مشكلة ، فهى أمر مقرر لا منازعة فيه لأن الدول الاشتراكيـة الماركسية دولة مذهبية ذات نظام اجتماعى محدد بذاته عقائديا ومذهبيا . ولبيان ذلك يفرض هذه الحريات التقليدية فـــى النموذجين السوفييتى واليوغوسلافى .

النمـوذج السوفييتـــى

أولا : الحريات الفكرية والسياسية : يقرر الدستـــور السوفييتى مايلى : " وفقا لمصالح الشعب ومن أجل تدعيم النظـام الاشتراكى وتطويره يضمن مواطنى الاتحاد السوفييتى حرية الكـلام والصحافة والاجتماعات والحشود الجماهيرية والمواكب والمظاهـــرات فى الشوارع . وممارسة هذه الحريات السياسية يضمنها وضع المبانى العامة والشوارع والساحات تحت تصرف" الشغيلة " ومنظماتهم ونشـر الأنباء على نطاق واسع وامكان استخدام الصحافة والتليفزيـون والاذاعة "(١)

ويتضح من ذلك أن ممارسة هذه الحريات لا تتم الا بتوافـر شرطين : أن تكون الممارسة وفقا لمصالح الطبقة العاملة ، بهـدف توطيد النظام الاشتراكى .

والملاحظ على هذه الحريات أيضا أنها لا تمارس الا عن طريق المنظمات العمالية ، وهذه المنظمات هى هيئات تابعة للحزب تأتمـر بأوامره ، وتنتهى بنواهيه ، باعتباره السلطة الفعلية فى الدولة ، ومعنى ما تقدم أن الحزب هو الذى يحدد ماهية مصالح الطبقة ، ومـــا يعنيه " لفظ " توطيد النظام ، مما يسمح معه للحزب بأن تكـــون

---

(١) دستور الاتحاد السوفييتى الصادر عام ١٩٧٧ ، المادة ٥٠ .

سلطته واسعة ، وصلاحياته غير محددة ، واذا تبين لنا أن الحزب تهيمن عليه لجنته المركزية العليا ، وأن هذه اللجنة بدورها تقوم بانتخاب مكتبها السياسى الذى يمنح كل الصلاحيات للقيام بأعمال اللجنة المركزية العليا فى غير دورة انعقادها ، لتبين لنا أن صفوة الحزب(١) هم الذين يقررون امكان ممارسة هذه الحريات أو عدم امكان ممارستها فى نطاق تفسيرهم لمصالح الطبقة وما يعنيه توطيد النظام .

ومعنى أن الحريات السابقة تمارس عن طريق المنظمات العمالية أن المواطن السوفييتى، كمواطن فرد لا يستطيع أن يمارس هذه الحريات بصفته فردا ، بل بصفته عضوا فى المنظمة (٢) .

وفضلا عما تقدم فان هذه الحريات أيضا لا تمارس الا من خلال الوسائل المادية الضرورية التى تمتلكها الدولة ، مما يخضع المواطنين ، من خلال منظماتهم لرقابة الدولة ، ان شاءت مكنتهم من وسائل الممارسة ، وان شاءت منعتها منهم ، وكذا تخضع ممارسة هذه الحريات برغم تقرير الحق فيها دستوريا لأغراض الدولة ، وتبعا لمشيئتها ،وليس فى مجال الرأى فى الاتحاد السوفييتى ما يعنى أن النقد محظور فهناك ما يعرف بالنقد والنقد الذاتى (٣)

---

(١) فقد بلغ أعضاء الحزب الشيوعى السوفييتى عام ١٩٧١ ١٤ر٦ مليون عضو (من مجمل عدد السكان البالغ ٢٤١ر٧ مليون عام ١٩٧٠) ـ وأن اللجنة المركزية العليا مكونة من ٢٤١ عضوا ، وأن المكتب السياسى لهذه اللجنة ، وهو الذى يقوم بأعمال اللجنة فى غير فترة انعقادها عدد ١٥ عضوا ،وهو ما يوضح فى النهاية أن الصفوة فعلا هى التى تحكم وتتحكم. راجع فى ذلك ـ دليل المعارف السنوية لوكالة نوفوستى عام ١٩٧٢ ص ٤٣، ٢٣٧، ٢٣٨ .

(٢) الدكتور فؤاد العطار ، النظم السياسية ١٩٦٨ ، ص ٣٥٧ .

(٣) راجع فى الباب الأول من الرسالة ، ص ٣١٤ وبعدها .

وعن حرية تكوين الجمعيات والاجتماع فقد نص الدستور السوفييتى الجديد الصادر عام ١٩٧٧ (١٩٥م) [١] على أن" لمواطنى الاتحاد السوفييتى ، وفقا لأهداف البناء الشيوعى الحق فى الاتحاد فى منظمات اجتماعية تساعد على تطوير النشاط السياسى والمبادرات وتلبية اهتماماتهم المتنوعة . وتضمن للمنظمات الاجتماعية كالنقابات والتعاونيات ، ومنظمات الشباب ، والرياضة ، والدفاع ، والجمعيات الثقافية والتكنيكية والعلمية الظروف اللازمة لكى تقوم بنجاح بمهماتها المنصوص عليها فى أنظمتها الداخلية" فى ادارة شئون الدولة والمجتمع وفى حل المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية [٢] ويعتبر الحزب الشيوعى كقوة موجهة وقائدة للمجتمع السوفييتى هو نواة النظام السياسى للدولة ومؤسساتها ومنظماتها الاجتماعية [٣].

والملاحظ على هذه المادة مايلى [٤]

١- أن الحق المعترف به للمواطنين السوفييت ليس هو حق تكوين الجمعيات (كما هو الحال فى الدول الغربية) وانما هو حق الالتحاق بالجمعيات سواء ما كان لها صبغة سياسية أو نقابية أو تعاونية ، أما حق تكوين الجمعيات نفسها فتتولاه الهيئات الحكومية ، بمعنى أن الأفراد باعتبارهم أفرادا ليس لهم الحق فى تكوين الجمعيات ، وانما حقهم فقط مقصور على الاندماج فى هذه الجمعيات كعضو بها .

٢- أن الأفراد ليس لهم الحق فى تكوين وانشاء الأحزاب السياسية ، وانما حقهم مقصور فقط على الالتحاق بالحزب الواحد القائم ، كما أن الالتحاق نفسه يخضع لشروط .

٣- أن كافة المنظمات والجمعيات - هى من خلق الدولة وتنظيمها وترتبط بها وبأغراضها أشد الارتباط ، وعليه ، فالعضو

---

(١) تقابلها المادة ١٢٦ من دستور الاتحاد السوفييتى الصادر عام ١٩٣٦ .
(٢) المادة السابعة من دستور الاتحاد السوفييتى عام ١٩٧٧ .
(٣) المادة السادسة من دستور الاتحاد السوفييتى عام ١٩٧٧ .

(4) Hazard (J.): Law and social change in the U.S.S.R.? I953, p. 82,83.

الذى ينضم اليها عليه أن يمارس حريته من خلالها وبما يتفق وحقوق الآخرين ومصالحهم المشروعة ومع مصالح الدولة السوفييتية وبما لا يتعارض مع واجباته (١).

أما حرية الاجتماعات فى الاتحاد السوفييتى فتخضع لقيدين رئيسيين :

١- رقابة الحزب نفسه وتحكمه فى الاجتماع .

٢- الرقابة الادارية ، بمعنى أنه لا يجوز عقد اجتماع الا عن طريق التراخيص وفقا للقانون الصادر فى ١٩٣٥/٥/١٥ فى هذا الشأن - فان كان الاجتماع خاصا بممثلين عن جميع جمهوريات الاتحاد السوفييتى، فان الأمر يستلزم موافقة مجلس وزراء الاتحاد السوفييتى، وان كان خاصا بممثلين عن جمهورية واحدة تطلب الأمر موافقة مجلس وزراء الجمهورية ، وان كان الاجتماع خاصا بوزارة تطلب الحال موافقة وزيرها وهكذا - والملاحظ أن الاجتماعات أيا كانت مقصورة على الجمعيات والمنظمات بصفتها كذلك، وليست مقررة للأفراد بوصفهم أفرادا.

ثانيا : الحريات الشخصية :

يضمن الدستور السوفييتى(٢) الحرية الشخصية لمواطنى الاتحاد السوفييتى فلا يجوز اعتقال أحد الا بقرار من المحكمة أو بموافقة المدعى العام ، كما يضمن حرمة المسكن فلا يحق أن يدخل بدون مبرر شرعى مسكنا خلافا لارادة الساكنين فيه ، كما يحمى القانون حياة المواطنين الشخصية وسرية المراسلات والمكالمات التليفونية والمراسلات البرقية ، اما عن حرية التنقل سواء كان داخل البلاد أو خارجها فلم ينص عليها فى الدستور .

---

(١) دستور الاتحاد السوفييتى الصادر عام ١٩٧٧ المواد ٥٩، ٦٢، ٦٥ .

(٢) دستور الاتحاد السوفييتى الصادر عام ١٩٧٧ المواد ٥٤، ٥٥، ٥٦.

النمـوذج اليـوغوسلافـى

أولا : الحريـات الفكريـة والسيـاسية :

ينص الدستور اليوغوسلافى(١) على أن الدستور والقانـون " يكفل حرية التفكير والصحافة وغيرها من وسائل الاعلام ،والتعبير العلنى ، وحرية تكوين الجمعيات ،وحرية القول والكلام العلنى، وحرية الاجتماع وغيرها من أشكال التجمع العام ، وللمواطنين حق التعبير عن آرائهم ونشرها عن طريق وسائل الاعلام ، ويجوز للمواطنين ، وللمنظمات ، وجمعيات المواطنين وفقا للشروط التى يحددها القانون اصدار ونشر المعلومات بكل الوسائل ، وعلى الصحافة والاذاعة ووسائل الأعلام ... أن تذيع أو تنشر آراء و بيانات الأجهزة والمنظمات والمواطنين التى تقتضى المصلحة اعلام الرأى العام بها ". كما يضمن القانون " قانون الصحافة ووسائل الاعلام الأخرى " حرية أدوات الاعلام ، ولهذا فانه يتيح للمواطنين نشر أى مادة اعلامية دون رقابة أو تصريح سابق(٢).

والملاحظ على الحريات بيوغوسلافيا ، خلافا لما عليه حالها فى الاتحاد السوفييتى ، مايلى :

١- ان الحريات السياسية مكفولة على مستوى المنظمات والهيئات وعلى مستوى الأفراد بوصفهم أفرادا .

٢- وهى ان كانت مقيدة بمصالح النظام الاشتراكى وبعدم الاعتداء على حريات الآخرين وحقوقهم ، الا أن هذه القيود

---

(١) دستور يوغوسلافيا عام ١٩٧٤ المواد ١٥٣، ١٦٦-١٦٨ .

(2) Solnik(B.O.): Liberty and responsibility of the press and other means of information, socialist thought and practic, No 2 Aug. I96I, p.33-36.

لم يترك أمرها للرابطة الشيوعية ، فيخضع تفسيرها للاعتبارات السياسية ، الأمر الذى يجعلها غير محددة المعالم كما هو الحال فى الاتحاد السوفييتى، وانما جاءت تحديدات هذه القيود فى القانون والدستور بما لا يدع مجالا فى شأنها خاضعا لتقدير السلطة ، وهكذا وكما يقرر " كارديللى " فقد امتاز الدستور اليوغوسلافى عن غيره من الدساتير بطابع الشمول والتفصيل وفقا لمحتواه التفصيلى الدقيق الذى شمل كل جوانب الحياة هذا الدستور الذى أطلق عليه " ميثاق التسيير الذاتى " ميثاق الكوتودروفيتش "(١) وهكذا لم تترك الحريات رهنا بتسلط السلطة وأهدافها الخاضعة لاعتبارات السياسية ، وانما حدد القانون والدستور كيفية ممارستها وفقا لهما .

والواقع أن التحديد الدستورى والقانونى الذى وصلت اليه التجربة اليوغوسلافية لجميع أنواع الحريات ، وفى كافة المجالات والعلاقات ، وفى كيفية ممارستها ، أمر لم تصل اليه الا بعد ان تفهمت حقيقة دور السلطة والحزب (الرابطة الشيوعية) ووجوب تقليص دورهما وقصره على حماية عموميات النظام وكفالة أمنه .

ورابطة الشيوعيين وان كانت قد احتفظت بدور القيادة الا أن دورها تقلص ، وأصبحت فقط عاملا لتنمية الضمير الاشتراكى(٢) وهو ما أدى فى النتيجة الى أن تصير صياغات الحرية ، وقواعدها ، وضماناتها من صنع العاملين، بعد أن تمكنوا فعلا وواقعا من

---

(١) راجع ، تقريره المقدم لجلسة القوميات فى يناير ١٩٧٤ ملحق الدستور ص ٤٩ وبعدها ، والملاحظ على دستور ١٩٧٤ أنه جاء متضمنا ٤٠٦ مادة .

(2) Crvenkovski (R.): Separer la parti du pouvoir, Q.A.S., No 84, Jani- maris, 1967, p. 48 et s.

حرية التقرير ،ومن سلطة التقرير ، وذلك عن طريق المشاركة الفعلية ، وفىكل المجالات بواسطة النظام الموسع للتسيير الذاتى الأمر الذى مكنهم من أن يضعوا بأنفسهم تحديدات حرياتهم بما فيها من قيود تتسق والنظام الاشتراكى، وما تكفله - فى نفس الوقت - من ضمانات - تعزيزا لكرامة الفرد الانسان - من خلال مؤسساتهم الذاتية التشريعية ، وهكذا اصبح الدستور والقانون من صنعهم . وهكذا اصبحت الحريات فى يوغوسلافيا بمنأى عن تجبر السلطة أو الرابطة الشيوعية .

وخلاصة القول : ان الحريات الفكرية والسياسية - شأنها فى ذلك شأن جميع أنواع الحريات والحقوق لابد أن تلتزم فى اطارها العام الهدف والنظام الاشتراكى فاذا ما خرجت عنهما اصطدمت بالمنع الدستورى .

ثانيا : الحريات الشخصية :

نرى بحق أن المسيرة الاشتراكية اليوغوسلافية تتجه تحت شعار "الفرد للمجموع والمجموع للفرد " فى اتجاهين متوازيين ومتلازمين : الأول تثبيت النظام الاشتراكى وتحقيق أهدافه ، والثانى الكفالة الفعلية لحريات الأفراد وحقوقهم وضماناتها ، فالفرد الاشتراكى هو غاية النظام اليوغوسلافى . وتأسيسا على هذا النظر يتصف المجتمع الاشتراكى اليوغوسلافى - كما يقرر كاردىللى(١) " بالحيوية العارمة ، فمجتمعنا كائن حى كلما شب عن الطوق ضاق الثوب الذى يرتديه .. ومع مسيرة التطوير نحو الأفضل فان ذلك لا ينسينا كرامة المواطن اليوغوسلافى وضمان حريته " . وعلى ذلك لم تلتزم التجربة اليوغوسلافية . وهى تسعى نحو التطبيق الاشتراكى - بتجربة الاتحاد السوفييتى - ابان

---

(١) ميلوش ميميتا - ثلاثون عاما من عمر يوغوسلافيا ،المصدر السابق ، ص ٧٢ وبعدها .

عهد ستالين – فى شأن تقييد الحريات الشخصية على النحو الذى أهدرت فيها كل ضمانة من ضمانات حمايتها – وفى ذلك يقرر " تيتو " أن التجربة المنفردة لاحدى الحركات لا يمكن أن تصبح مقياسا لصحة الحركات الأخرى وطرق نضالها " – وعلى ذلك فان الدستور اليوغوسلافى قد ضمن فى الحقيقة والواقع أمن المواطن وسلامته ، كما ضمن له حرياته الشخصية تقديسا لحياة الانسان ووجوب عدم المساس بها الا فيما يقرره الدستور والقانون.

فمن ناحية أمن المواطن وسلامته واحترام انسانيته نص الدستور (١٧٥م) على أن حياة الانسان مقدسة لا يجوز المساس بها فلا يجوز تقرير عقوبة الاعدام والحكم به الا فى أحوال استثنائية وعقابا على أبشع أشكال الجرائم خطورة . ويكفل القانون (١٧٦م) عدم المساس بشخصية الانسان وحياته الخاصة والعائلية وحقوقه الشخصية الأخرى،ويحظر أى نوع من الاكراه لانتزاع اعتراف أو تصريح . ويعاقب القانون على ذلك . كما نص الدستور (١٧٧ م) على أن حرية الانسان مصونة ولا تنتهك ، ولا يجوز حرمان أحد من حريته الا فى الأحوال وحسب الاجراءات المبينة بالقانون " انحرمان الفرد من حريته لا يجوز أن يستمر الا بقدر توافر الشروط القانونية المطلوبة ، ويعاقب القانون على الحرمان غير الشرعى من الحرية . كما نص الدستور (١٧٨م) على أنه لا يجوز القبض على أى فرد يشتبه فى ارتكابه جرما ما أو حبسه احتياطيا الا اذا كان هذا التدبير ضروريا لسير التحقيق الجنائى أو لصيانة أمن الناس ، ولا يجوز لغير المحكمة أن تأمر بالحبس الاحتياطى ومع ذلك فيجوز فى الاحوال الاستثنائية التى ينص عليها القانون أن تأمر به أية سلطة أخرى منحها القانون الاختصاص بذلك ولمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام – انالفرد الذى تم حبسه احتياطيا يجب أن يتسلم قرارا مسببا خطيا عند الحكم بالحبس الاحتياطى ، فى مدة لا تتجاوز أربعا وعشرين ساعة تالية لتوقيع الحبس ،ويحق له أن

يتقدم باعتراض على هذا القرار ، وعلى المحكمة أن تنظر فى هذا الشأن فى موعد غايته ٤٨ ساعة ، ويجب تخفيض مدة الحبس الاحتياطى الى الحد الادنى الضرورى، ولا يجوز أن يتجاوز الحبس الاحتياطى الذى تقرره المحاكم الابتدائية ثلاثة أشهر اعتبارا من يوم التوقيف ، ويمكن تمديده بقرار من المحكمة العليا لمدة ثلاثة أشهر أخرى فاذا لم يحرر قرار الاتهام حتى انتهاء هذه المدة يخلى سبيل المتهم . كما نص الدستور (١٧٩م) على أن احترام شخصية الانسان وكرامته مكفولة عند سير الاجراءات الجنائية وغيرها من الاجراءات المتعلقة بحرمان الفرد من حريته أو تقييدها ، وكذلك خلال تنفيذ العقوبة . كما نص الدستور (١٨١م) على أن لكل من يحكم عليه جنائيا " خطأ " أو يحرم من حريته بدون سبب الحق فى رد الاعتبار اليه وتعويض الضرر الذى أصابه ، وتتحمل الخزانة العامة هذا التعويض، كما نص(١٨٢م) على أن حق الدفاع عن النفس مكفول

وفى مجال حرية التنقل والسكن والمراسلات فقد نص الدستور (١٨٣م) على أن حرية التنقل والسكن مكفولة للمواطن ، ولا يجوز للقانون أن يقيد حرية التنقل أو حرية السكن الا اذا اقتضت ذلك مصلحة التحقيقات الجنائية ، أو تطلبته اجراءات منع انتشار الأوبئة والأمراض ، أو لحماية النظام العام ، أو حين تستدعى ذلك مصلحة الدفاع عن الوطن كما نص (١٨٤م) على أن للمساكن أو ما فى حكمها حرمة ، ولا جوز انتهاكها أو تفتيشها ضد ارادة أصحابها الا بموجب قرار صادر بذلك وفقا للقانون ، ولأصحاب المساكن المحال التى يجرى تفتيشها ولأفراد أسرهم ووكلائهم حق حضور التفتيش ، ولا يجوز اجراء التفتيش الا فى حضور اثنين من الشهود ، ومع ذلك يجوز لرجال السلطة ، وفى الأحوال المبينة فى القانون اقتحام المساكن ومافى حكمها وتفتيشها دون أمر بذلك من السلطات المختصة ومن غير حضور شهود متى كان ذلك أمرا ضروريا لالقاء القبض على متهم بجريمته ، أو لصيانة أمن الناس وحماية أموالهم ، أو اذا تعذر الاثبات فى أثناء التحقيق الجنائى

بغير ذلك، وعليه فان اقتحام المساكن ومافى حكمها وتفتيشها بغير الطريق القانونى محظور ومعاقب عليه قانونا .

وقد نص الدستور (١٨٥ م) على أن سرية المراسلات وغيرها من وسائل الاتصال مصونة ومع ذلك يجوز بقانون ، وبناء على قرار من السلطة المختصة افشاء هذه السرية متى كان ذلك ضروريا لسير المحاكمات الجنائية ، أو لصيانة أمن البلاد .

وازاء هذا الحرص على النص ، وعلى وجه مفصل ودقيق فى الدستور على كفالة أمن الفرد وحرياته الشخصية ، فان التطبيق الاشتراكى اليوغوسلافى كان يقصد فعلا ضمان هذه الحريات عند الممارسة . وهكذا صارت الحريات الشخصية والحريات السياسية والفكرية فى يوغوسلافيا تعبيرا صادقا عن العلاقات الاشتراكية الديمقراطية القائمة على نظام عريض من التسيير الذاتى الذى سمح لكل انسان ومواطن أن يحقق ذاته ويتخلص من كل استغلال أو تعسف سواء كان من جانب الفرد أو من جانب السلطة ، وأصبح فى ظل التجربة اليوغوسلافية لكل انسان ومواطن القدرة على أن يقرر وأن تكون له الحرية فى أن يقرر ، لأنه يملك أن يخلق بعمله شروط نموه وحريته ، وأن يحمى شخصيته ويكفل لها الكرامة ، وذلك ما دام ملتزما مراعاة مصالح الآخرين ، ومصالح المجتمع الاشتراكى فى حدود مايرسمه الدستور والقانون .

المطلب الرابع
ضمانات الحقوق والحريات الفردية في المجتمع الاشتراكي

تقرر دول الديمقراطيات الاشتراكية – وهى دول تعترف بمبدأ الخضوع للقانون – مجموعة من الضمانات التى تعترف بها للافراد كفالة لممارسة حقوقهم وحرياتهم الفردية ، وضمانا لعدم اعتداء السلطة عليها أو المساس بها ، ويرجع ذلك أساسا الى أن هذه الدول دول مستقرة تستهدى السبل والوسائل الطبعية فى معالجتها للأمور ، وفى معاملاتها مع المواطنين ،وحمايتهم ، ومن ثم فان السلطة بها مقيدة بالشرعية الدستورية .

وتتمثل أهم ضمانات الحقوق والحريات بها فى الآتى :

أولا : الخضوع للقانون :

تنظر هذه الدول الى القانون على أنه تعبير عن الارادة العامة للشعب ، وهو الوسيلة المثلى لتنظيم المجتمع ، والأداة الطبيعية للتوفيق بين المصالح المتعارضة ، ولذلك تتميز دول الديمقراطيات الاشتراكية بالاعتراف بمبدأ الخضوع للقانون، ذلك أنه فوق جميع المواطنين، وجميع الحكام توجد قاعدة القانون التى يخضع لها الجميع حكاما ومحكومين والتى يتساوى الجميع أمامها .(١)

واذا كان من المتصور فى دول الديمقراطيات الاشتراكية أن أى تنظيم للحريات لا يكون الا بقانون ، فان اية قيود ترد على الحريات بها سواء كانت لحماية النظام الاجتماعى أو لمواجهة ظرف طارىء لا يمكن أن تكون أيضا الا بقانون .

(I) Vedel (G.) : Les éléments de la democratie Européenne, Paris, I952, p. 8 et s.

والذى يجب أن نشير اليه هو أن مضمون القانون فى هذه الدول يختلف باختلاف القوى السياسية والاجتماعية الحاكمة ، فان كانت السلطة الحاكمة سلطة ديمقراطية اشتراكية فان معنى ذلك أن القانون الاشتراكى الصادر عنها ، والذى يحقق العدالة الاجتماعية ويزيل أسباب التعارض بين صالح الفرد وصالح الجماعة يمثل فى مضمونه الضمان الحقيقى للحقوق والحريات الفردية .

ثانيا : حق التقاضى :

تحرص السلطة الاشتراكية فى ظل دول الديمقراطيات الغربية على تأكيد حق التقاضى للافراد باعتبار أن هذا الحق من الحقوق الدستورية التى لا يجوز المساس بها ، وفى ظل هذا الحق يجد الأفراد بين أيديهم وسيلة فعالة لحماية حرياتهم الفردية وصيانتها ضد كل اعتداء من جانب الادارة أو سلطات الدولة المختلفة واذا كانت الحقوق التقليدية فى هذه الدول تتمتع بحماية القضاء . فان الحقوق الاجتماعية لا تتمتع بمثل هذه الحماية ، ويرجع ذلك الى أن هذه الدول لا تقوم فى الأساس على نظام اشتراكى بل رأسمالى متطور يأخذ ببعض عناصر الاشتراكية دون سائرها ومن ثم فان الحقوق الاجتماعية التى تقررها السلطة وان كانت تفرض على الدولة التزامات ايجابية ، فان وفاء السلطة بها يتوقف على مدى ما فى حوزتها من امكانيات مالية وغير مالية قد تكون ميسرة لديها أو لا تكون ، ومن ثم فان الأفراد لا يمكنهم مخاصمتها أمام القضاء اذا ما أخلت بهذه الالتزامات ، أو عجزت عن الوفاء بها . كما أن القضاء لا يملك حق الزامها بالوفاء بها . أو التعويض عنها فى حالة الاخلال بها .

وتأسيسا على ذلك فان الحقوق الاجتماعية فى هذه الدول يغلب عليها طابع الوعد أكثر مما يغلب عليه طابع الحق(١) ، فهى

(I) Burdeau : Les libertés publiques, L.G.D.J., Paris, I966, p. 344.

لا تكتسب صفتها الكاملة بمجرد الاقرار بها ، بل من انجاز الوعد بها .

واذا كان الأمر كذلك فى ظل دول الديمقراطيات الاشتراكية فما الحال بالنسبة لمجتمعات الاشتراكيات الماركسية ؟

الذى لاشك فيه أن المجتمع وهو بسبيله الى التحول الاشتراكى الثورى يسعى الى أن يقوض كل القيم التى كانت سائدة فى المجتمع القديم ، التى لا تتفق وفكر الجماعة وقيمها الجديدة ،والتى تمثل بالنسبة لها شرعيتها الجديدة فى الحكم ، وتأسيسا على ذلك فقد رفضت الاشتراكية أن تخضع لأى مفهوم أو مبدأ برجوازى يعرقل بناء المجتمع الجديد ، بمعنى أن مثل هذه الدول التى قامت على ثورات جذرية لا يمكن – وهى تمر بمرحلة التكوين والتطوير أن تتصف بالاستقرار الذى تتصف به الدول المستقرة ، الأمر الذى يؤدى حتما الى عدم استتباب سيادة القانون بها ، بمعنى أنه فى هذه الفترة – فترة الانتقال – لابد أن يكون ثمة تجاوز بسبب الظروف الاستثنائية التى تواجهها ، والتى تعتبر من أسباب التوسع فى الترخيص للسلطة بأن تفعل كل ما من شأنه أن يؤمن نظامها الجديد ، وبخاصة اذا كان هذا التوسع فى الترخيص قائما على أساس تطبيق مذهب أو عقيدة محددة . ونتيجة لهذا التحلل من التقيد بالشرعية القديمة ، ولحين وضع الضوابط والمعايير التى تقيم الشرعية الجديدة فان حقوق الأفراد وحرياتهم تظل بلا ضمان حقيقى . الا أن هذا الحال وان صلح فى فترة التحول ، فانه فى حالة البناء والاستقرار الاشتراكى تجد هذه الضمانات سبيلها الحقيقى لتتأكد معه حقوق الأفراد وحرياتهم .

وتكشف التجربة السوفييتية عن هذا الاتجاه ، ففى خلال فترة التحول وطوال الفترة التى حكم فيها " ستالين" افتقدت الحريات الفردية أى ضمان حقيقى لها يشهد لذلك ما حدث فى شتاء عام ٥٢–١٩٥٣ أى قبل موت " ستالين" من موجات العنف

والتقتيل والتشريد للمواطنين التى اتبعها " بريا " رئيس البوليس السياسى بحجة حماية النظام ، الأمر الذى فقد معه المواطن السوفييتى تماما كل أمن وأمان ، وبعد موت ستالين عام ١٩٥٣ وتقلد " مالنكوف" للحكم اتجه النظام السوفييتى الى احداث تطورات عميقة ، تشير بخطوطها العريضة العامة الى السعى نحو تأكيد الحريات التقليدية ، ووضع الضمانات التى تكفل صيانتها وعدم الاعتداء عليها ، فأعلن أن" الشعب لن يخشى بعد اليوم التدقيق غير القانونى الذى إتبعته دوائر الأمن مع المواطنين ، ولن يخشى الشعب بعد اليوم تصرفات الشرطة التعسفية" وفى نفس الوقت خرجت صحيفة البراڤدا على الرأى العام تطمئنهم بقولها" لن يسمح لأحد بعد ذلك بخرق القانون السوفييتى، وبامكان كل عامل ومزارع أن ينصرف الى عمله مطمئنا مرتاح البال وهو يعلم أنه تحت حماية القانون ".(١)

وكان أول اجراء يتخذ فى هذا الصدد ايقاف" بريا" ونقل مهمة الاشراف على معسكرات العمل الاجبارى من وزارة الداخلية التى كان يشرف عليها الى وزارة العدل، فحل بذلك بعض رجال القانون والموظفين المختصين محل رجال الشرطة ، فانهار بذلك البوليس السياسى باعتباره سلطة قمع وارهاب،وفقدت وزارة الداخلية كثيرا من الصلاحيات الواسعة التى كانت سببا فى اهدار كل ضمان للحرية الفردية ، وهكذا كان هذا العمل من قبيل السلطة الجديدة أبرز الأعمال التى وعدوا بها الشعب لتحقق لهم حرية أوسع .(٢)

كما أعلن" مالنكوف" العفو العام الذى شمل ألوف الذين

---

(١) هنرى شابيرو ـ الحياة فى الاتحاد السوفييتى بعد ستالين بيروت ، بدون، ص ٣١ .

(٢) هنرى شابيرو ، المصدر السابق ص ٣٩، ٤٠ .

اعتقلوا بحجة حماية النظام ، وأبطلت اجراءات الاعتقالات والتطهيرات الجماعية ، كما أعيد النظر فى قانون العقوبات فالغيت نتيجة لذلك الاجراءات القاسية التى كان ينص عليها القانون وأهم ما تمثل فى قانون العقوبات الجديد من اصلاحات هو :

١- اصلاح أصول المحاكمات فيما يتعلق بحماية حقوق الفرد المتهم بجريمة سياسية . وقد كان المتهم بجريمة سياسية فى ظل التشريع السابق يوقف من فوره ويخفى أمره تماما فى معتقلات مجهولة لسنين طويلة ، وتنقطع صلته بالعالم الخارجى وتحظر عليه القراءة والكتابة ماعدا تسطير اعترافاته .

٢- الغاء النفى الادارى ، فقد كان من حق محكمة وزارة الداخلية وفى جلسة سرية لا يحضرها المتهم أن يحكم بنفيه الى البقاع النائية فى الاتحاد السوفيتى لمدة خمس سنوات . فجاء التشريع الجديد ليمنع ذلك ، ويقرر منع الحبس أو النفى دون اللجوء لأصول المحاكمات العادية .

٣- الغاء مبدأ المسئولية العائلية فقد كان قانون العقوبات السابق ينص على حبس أقرباء الجندى الفار مدة تتراوح بين خمس وعشر سنوات .

٤- تخفيض المسئولية فى الجرائم الفردية وجعلها أخف مع تحسين حال السجناء .

ولم تتوقف السلطة الحاكمة الجديدة عن احداث تطورات على توكيد الحريات ومن ابرز معالمها فى هذا الشأن [1] العودة الى احترام مبدأ عدم رجعية القوانين ابتداء من عام ١٩٥٦ واختفاء مبدأ القياس فى المسائل الجنائية منذ عام ١٩٥٨ ، واتجاه الاتحاد

(I) Duverger : Inst. pol. et dro. const. 9 éme éd, Paris, I966, p. 335.

السوفييتى الى مبدأ التغيير السلمى للحكام أى بدون اللجوء الى وسيلة الابعاد البدنى التى كانت متبعة لفترة طويلة ،وهذا ما حدث عندما أبعد كل من بولجانين وخروشوف عن السلطة ، والى تأكيد مبدأ القيادة الجماعية ،وقد ظهر هذا الاتجاه واضحا فى كافة مؤتمرات الحزب بعد موت ستالين ، وطبق المبدأ فعلا فى الفترة من٥٣-١٩٥٨ اذ سار النظام تحت ظل القيادة الجماعية للحزب والحكومة ، لكن خروشوف استطاع حتى ١٥ من اكتوبر١٩٦٥ أن يجمع بين منصب السكرتير الأول للحزب ، ومنصب رئيس الوزراء فتم عزله بتهمة أنه حاول ممارسة ديكتاتورية فردية ، ومنذ عزله استقر مبدأ القيادة الجماعية من جديد على المستويين الحزبى والحكومى .

وتأسيسا على ما تقدم يؤكد الفقه السوفييتى أن الدولة الاشتراكية ، التى تحققت بالغاء استغلال الانسان للانسان، هى وحدها القادرة على أن تضمن للمواطنين الحرية الحقيقية والمساواة الحقيقية المكونتين لجوهر الديمقراطية الحقيقية - كما يؤكد الفقه أن الدستور والقوانين السوفييتية (١) تهتم اهتماما أكبر بتأكيد ضمان هذه الحقوق لكى توجد وتمارس بالفعل ، وعلى ذلك ينتهى الفقه السوفييتى الى القول بأن الحقوق والحريات ليست معلنة فقط فى الاتحاد السوفييتى،بل انها أيضا مضمونة وأكثر تحققا منها فى الديمقراطية الرأسمالية .(٢)

لمزيد عن هذه القوانين وفى كافة المجالات التى شرعت فيها راجع :

(I) Fundamental of legeslation of the USSR. and the Union Republics, Translated from the Russian by Murad Saifulin and Yurisdobnikov, p.p.,Moscow, first pr., I974.. وكذلك الدستور الجديد عام ١٩٧٧

(2) Grigorian (L.): Le peuple au pouvoir, éd de l'agence de press Novosti, Moscow, p. 9I.

ويرى الفقه السوفييتى أن ضمانات الحقوق والحريات فى الاتحاد السوفييتى تتمثل فيما يلى :

١- التنظيم الاشتراكى للاقتصاد الوطنى، وما يقوم عليه من تقرير الملكية العامة لوسائل الانتاج مما يؤدى الى انهاء الاستغلال ، وتهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية .

الا أن التنظيم الاشتراكى للاقتصاد وان كان يمثل ضمانا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الا أنه لا يمثل فى الاتحاد السوفييتى للآن ضمانا للحقوق والحريات التقليدية ذلك أن حماية الشرعية لازالت فى الاتحاد السوفييتى مقصورة على الرقابة السياسية التى يقوم بها الحزب الشيوعى السوفييتى والمنظمات الجماهيرية والسوفييت الأعلى ،بمعنى أن المحكمة العليا فى الاتحاد السوفييتى ليس لها - بخلاف الحال فى يوغوسلافيا - أى اختصاص دستورى، وانما يتحصل أسلوب رقابة دستورية القوانين فى الاتحاد السوفييتى بالأخذ فى ممارسة الرقابة السياسية الذاتية التى يمارسها المجلس النيابى على ذاته فتنص المادة ١١/٧٣ من الدستور على اختصاص اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بمراقبة تطبيق دستور الاتحاد السوفييتى والعمل على تأمين التوافق بين دساتير الجمهوريات المتحدة ودستور الاتحاد السوفييتى" ، وأسند الدستور (١٠٨م/١٧٤م) مباشرة هذا الاختصاص للسوفييت الأعلى للاتحاد . ويرى الفقه السوفييتى كفاية هذه الرقابة وبخاصة لأن النائب السوفييتى يخضع لاشراف نائبية ، أو بتعبير أدق لمنظمات الحزب مما يعطى الضمان بعدم خرق السوفييت الأعلى للمبادىء الدستورية المقررة ، وبمعنى آخر فان الهيئة النيابية وهى تملك ممارسة السلطتين التأسيسية والتشريعية (استتباعا لمبدأ وحدة السلطة)

وما ينبنى عليه من تخويلها حق تعديل الدستور فمن ثم ينتفى فرض مخالفة التشريع المخالف (الصادر منها)للدستور فطالما كان هذا التشريع المخالف قد صدر منها وفقا للاجراءات المقررة فهو يعد بمثابة تعديل دستورى أجرته سلطة مختصة باتيانه ، ويكون منطقيا ازاء ذلك رفض الأخذ بنظام الرقابة على دستورية القوانين لانتفاء سبب هذه الرقابة ومحلها ، وهكذا اكتفى النظام السوفييتى بأسلوب الرقابة السياسية الذاتية التى يمارسها المجلس النيابى على ذاته .

٢- يرى الفقه السوفييتى أن ما درج عليه الدستور السوفييتى من النص على الحق أو الحرية ثم بيان الوسائل المادية التى تلزم الدولة بوضعها تحت تصرف العمال ومنظماتهم ليتمكنوا من الممارسة الفعلية لهذه الحقوق والحريات تشكل ضمانا آخر يعظم به تأكيد هذه الحقوق وتلك الحريات .(١)

الا أن هذا الأسلوب فى تقرير الحقوق والحريات يمثل سلاحا ذا حدين ، فالتزام الدولة بوضع الوسائل المادية تحت تصرف العمال من خلال منظماتهم لتمكينهم من ممارسة حقوقهم وحرياتهم يعد ضمانا للممارسة الفعلية ، الا أنه يعد أيضا وسيلة للحد من الحقوق والحريات وذلك لأنه يضعها تحت وصاية الدولة بطريقة غير مباشرة ، فضلا عن أن هذا الضمان لا تتقرر للافراد بصفتهم الخاصة ولكن من خلال منظماتهم فقط .

٣- ويقرر الفقه السوفييتى أيضا أن هناك ضمانا للحقوق والحريات وهو الحماية القضائية (٣) . ذلك أن جميع الحقوق

---

(١) د. اسكندر غطاس ، المصدر السابق ص ٥٣٣ .
(٢) د. أنور رسلان ، المصدر السابق ، ص ٣٥٣ .
(3) Lavroff : Les libertés publiques en Union Soviétique, p. I3I et s.

والحريات المنصوص عليها فى الدستور تخضع لحماية القضاء وهو الأمر الذى أكده قانون تنظيم القضاء الصادر عام ١٩٥٨ (١)، وأشارت اليه المادة ٥٨ من دستور عام ١٩٧٧.

وتقوم بحماية الحريات فى الاتحاد السوفييتى هيئتان قضائيتان هما (٢):

(أ) **المحاكم الشعبية** : وهى تمثل الحلقة الأساسية فى النظام القضائى السوفييتى، وينتخب قضاتها بصورة مباشرة من قبل المواطنين على أساس الحق الانتخابى الشامل والمتساوى والمباشر بالتصويت السرى وهم مسئولون أمام السوفييتيات التى انتخبتهم ويقدمون لهم تقريرا عن أعمالهم على نحو منتظم سواء عن عملهم الشخصى أو نشاط المحكمة ، وهذه المحاكم تلعب دورا أساسيا فى حماية الحريات اذ تختص وحدها بالنظر فى الدعاوى المتعلقة بالحريات ، وأحكامها فى هذا الشأن خاضعة لرقابة المحكمة العليا للاتحاد السوفييتى التى تختص بمراقبة النشاط القضائى لكافة المحاكم . (٣)

(ب) **المدعى العام** : وهو النظام الذى يطلق عليه La prokuratura والمدعى العام يتمتع باستقلال كامل فى مواجهة السلطتين التنفيذية والتشريعية ، كما لاتخضع هيئات الادعاء العام الا للنائب العام (٤)

ويلعب المدعى العام دورا بارزا فى تأكيد احترام مبدأ الشرعية الاشتراكية عن طريق الاشراف العام والدقيق للقوانين من قبل كافة الوزارات والدوائر والمؤسسات والمشروعات التابعة لها

(I) Chambre (H.): La protection des droit de l'homme en Union S., Revue de l'action populaire, Janivier 1964-p.9I.

(٢) دليل المعارف السنوية لوكالة نوفوستى ١٩٧٢، ص ١٥٥، ١٦١.

(٣) دليل المعارف لوكالة نوفوشى ، المصدر السابق ، ص ١٥٧ ، دستور الاتحاد السوفييتى عام ١٩٧٧ المادة ١٥٣ .

(٤) دستور الاتحاد السوفييتى عام ١٩٧٧ المادة ١٦٨ .

والهيئات التنفيذية للسوفييتيات المحلية والأشخاص الرسميين والمواطنين فى الاتحاد السوفييتى .

ويقوم المدعى العام فى الاتحاد السوفييتى وهيئات الادعاء التابعة له بتحقيق صلاحيتهم فى كفالة احترام مبدأ الشرعية الاشتراكية وضمان الحريات عن طريق الصلاحيات المخولة لهم وهى(١) :

* الاشراف على مراعاة روح القانون لدى التحقيق فى الجرائم بحيث لا يتعرض أى مواطن الى تصرف غير مشروع أوتقليص غير قانونى لحقوق لا علاقة له بالمسئولية الجنائية .
* الاشراف على قانونية أحكام وقرارات الهيئات القضائية أيا كانت .
* مراقبة قانونية لتنفيذ الأحكام .

وعندما يلاحظ المدعى العام مخالفة للقانون يسعى الى ازالتها عن طريق الجهة المختصة بذلك ، وهكذا اذا عثر المدعى العام على أعمال غير قانونية من جانب الهيئات الادارية أو غيرها فانه يعترض عليها أمام الهيئات الأعلى، كما يقدم الاعتراضات على أحكام أو قرارات المحاكم الشعبية غير القانونية الى محاكم الأقاليم (النواحى والمناطق) أو المحاكم العليا فى الجمهوريات وسواها .

واحتجاجات واعتراضات المدعى العام ملزمة للنظر فيها من قبل كافة الهيئات المعنية وعليها أن تتخذ القرارات الصحيحة بشأنها فى الآجال التى يحددها القانون .

وكل نشاط الادعاء السابق يستند الى مراعاة مقتضيات النصوص التشريعية الخاصة بذلك ، وتتناقش دورات السوفييتيات

---

(١) دليل المعارف لوكالة نوفوستى، المصدر السابق ص ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، دستور الاتحاد السوفييتى عام ١٩٧٧ المادة ١٦٤.

بانتظام تقارير المدعى العام بصدد حالة سيادة القانون،وتأكيدا لذلك فانالسوفييتيات تشكل لجانا دائمة تعملباتصال وثيق مع هيئات المحاكم والادعاء العام لمراقبة سيادة الشرعية الاشتراكية الا أن الذى نود توضيحه هنا أن الشرعية فى المفهوم السوفييتى مازال مبدأ يتخطى القانون هدفها حماية مصالح الطبقة العاملة دون التقيد بالقانون(١)، وهكذا تظل الشرعية فى الاتحادالسوفييتى مجرد قاعدة نظامية لا تسمو على المجتمع ، ولكنها فقط تعنى مجرد احترام المواطنين للقوانين دونأن يسرى هذا المبدأ على سلطة الحكم ذاتها ، اذ لازال الاتحاد السوفييتى لا يعترف بمبدأ خضوع الدولة للقانون(وهو ما سوف نتبينه فى المبحث القادم)، لذلك فان الاتحاد السوفييتى شأنه شأن كل الدول قد اعترف بمبدأ الشرعية باعتباره مبدأ أساسيا الا أنه كسائر الدول التى دارت فى فلك تجربته مازال يرفض مبدأ الحماية القضائية للدستورية وذلك اكتفاء بالرقابة السياسية الذاتية التىيمارسها المجلس النيابى على ذاته (٢)، وهو ما يعنى عدم الاعتراف بقيام المحكمة الدستورية ، وهو بخلاف الحال التى شهدتها التجربة اليوغوسلافية فى مسيرتها نحو البناء والاستقرار الاشتراكى الديمقراطى .

وتكشف التجربة اليوغوسلافية عنأن ما وصلت اليه من ضمانات مؤكدة لحقوق الأفراد وحرياتهم لم تأت طفرة واحدة ، ذلك لأن كفالة هذه الحقوقوتلك الحريات لم يكن فى الامكان حمايتها أو ضمانها فى مرحلة الانتقال والتحول. شأنها فىذلك

(I) Stoyanovitch(K.):le régime socialiste yougoslave, principe de la legalité socialiste,librairie Générale de droit et de Jurisprudence,Paris,I96I,p.II3-II4,37I,372.

(٢) وفىجمهورية ألمانيا الديمقراطية يقرر الدستور الصادر١٩٧٤ على أنه " لايجوز للتعاليم القانونية أن تتعارض مع الدستور ويقرر مجلس الشعب(وهو اعلىهيئة لسلطة الدولة ويختص وحده باصدار الدساتيروالقوانينم ٤٨) صحة دستورية التعاليم القانونية فى حالة الشك فيها م ٨٩ " .

شان أى سلطة أو تنظيم سياسى جديد ، يأتى فى أعقاب ثورة تطيح بالنظام القديم وبالبنيان الدستورى القائم. ففى مرحلة الانتقال للاشتراكية كانت الدولة اليوغوسلافية هى الشكل العام لسلطة الطبقة العاملة دون سواها ، الا أنها مع التحول والاتجاه نحو البناء والاستقرار الاشتراكى تحولت - الدولة - الى جهاز من التنظيم السياسى والاقليمى الذاتى الخاص بالمنتجين والمستهلكين على أساس الادارة الذاتية التى ينتفى معها الاحتكار السياسى، بحيث أصبح الشكل السياسى للسلطة ولعملية تلاشى الدولة هو الديمقراطية الاشتراكية القائمة على شكل خاص من ديكتاتورية البروليتاريا التى تسمح بالتحالف بين الطبقة العاملة كقوة اجتماعية قائدة ، وبين الشعب العامل وكافة المواطنين بحيث تصدر كافة أشكال النظام السياسى من هذا المضمون الاجتماعى، وهكذا فان مرحلة الانتقال التى كان الاحتكار السياسى هو سمته الرئيسية قد أصبح فى ظل البناء والاستقرار السياسى سلطة للشعب العامل نفسه يمارسها ديمقراطيا فى ظل نظامه الاشتراكى .

وكان طبعيا ازاء طبيعة مراحل التطور أن تتأثر معها حقوق الافراد وحرياتهم فلا يتوافر لها الحماية أو الضمان اللازم الا فى مرحلة الاستقرار والبناء ، وهو ما حدث فى يوغوسلافيا فى الواقع .

وبالرغم من أن يوغوسلافيا قد حرصت منذ سنوات التحول الأولى على حماية مبدأ الشرعية باعتباره مبدأ عاما فان ذلك أيضا كان مرتبطا بالهدف الاشتراكى والنظام الاشتراكى بمعنى أن الشرعية يجب ألا تتعارض مع أيديولوجية النظام الجديد ومبادئه وهكذا ظلت الشرعية فى مرحلة ديكتاتورية الطبقة شرعية ثورية اشتراكية هدفها حماية مصالح الطبقة دون التقيد بالقانون، وهكذا ظل الاختصاص بالرقابة على دستورية القوانين معقودا للهيئة

التشريعية ذاتها ، بمعنى أن حماية الشرعية لم تكن لتتمثل فى أكثر من الرقابة السياسية دون الحماية القضائية لها .

الا أنه منذ عام ١٩٦٣ كان النظام الاشتراكى اليوغوسلافى قد توطدت دعائمه ، وبات فى حاجة الى بنيان قانونى مستقر يدرأ عنه أى خلخلة أو اهتزاز وبخاصة أنه قد بدت عن التوسع فى تطبيق أشكال التسيير الذاتى الذى أدى الى تعدد مراكز اصدار القرارات خشية من احتمال أن تفلت الهيئات والأفراد الممارسون لها من رقابة المجالس النيابية فتنحرف عن اطار الدستورية والشرعية ، ومن ثم كان لابد من المحاكم الدستورية لتكون أداة صالحة لرقابة مدى احترام هذا الاطار ، فضلا عما يكفله ذلك من احترام حقوق الأفراد وحمايتها بصورة فعلية .(١)

وتحقيقا للاعتبارات المتقدمة كانت يوغوسلافيا هى أول دولة اشتراكية ماركسية تقرر مبدأ الحماية القضائية للشرعية بشتى عناصرها(٢) منذ دستور عام ١٩٦٣، وقد تأكد ذلك أيضا فى دستورها الصادر ١٩٧٤ فنصت المادة ٢٠٤ على أن" حماية الدستورية والمشروعية مكفولة لتحقيق العلاقات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية المبينة فى الدستور والقانون ، ولصيانة حريات وحقوق الانسان والمواطن والتسيير الذاتى والملكية الاجتماعية وحقوق التسيير الذاتى وغيره من حقوق منظمات العمل المشارك وسواها من المنظمات والوحدات المسيرة ذاتيا والوحدات

(I) Srzentic(Nikola): Les Juridictions constitutionnelles Yougoslaves; in la constitution Yougoslave de I963, ouvrage collectif du centre français de droit comparé, éd Cujas , Paris, I966, p. 203 et s.

(2) Rubinstein(A.): Communist political systems, printce Hall,Inc. Englewood Cliffs, New Jersey,I966,p.I78-I80.

الاجتماعية السياسية " كما نصت المادة ٢٠٠ على أن " السهر على الدستورية والمشروعية واجب على المحاكم وأجهزة الوحدات الاجتماعية السياسية ومنظمات العمل المشارك وغيرها من المنظمات والوحدات المسيرة ذاتيا وكذلك واجب على القائمين بوظائف التسيير الذاتى والوظائف العامة والاجتماعية ،وتضمن المحاكم الدستورية حماية مبدأ الدستورية ، كما تضمن مبدأ المشروعية طبقا للدستور ،ومن حق وواجب الشغيلة والمواطنين أن يتخذوا المبادرة بغية حماية الدستورية والمشروعية " .

وقد حدد الدستور مفهوم المشروعية والدستورية بأنه يعنى أنه " لا يجوز أن يتعارض دستور الجمهورية أو دستور الاقليم المتمتع بالحكم الذاتى مع دستور جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الفيدرالية ، ان كافة القوانين وغيرها من النصوص القانونية وكافة التشريعات العامة التى تصدرها هيئات الوحدات الاجتماعية السياسية ، وكذا التشريعات العامة التى تقوم على التسيير الذاتى والتى تصدرها منظمات العمل المشارك وغيرها من المنظمات والوحدات المسيرة ذاتيا ،يجب أن تكون مطابقة لدستور جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الفيدرالية (م٢٠٦)." كما نص ٢٠٧ م على أن " ان كافة الاحكام وسواها من التشريعات العامة الصادرة عن الأجهزة الاتحادية (١) يلزم أن تكون مطابقة للقانون الاتحادى - ولا يجوز أن تتعارض قوانين الجمهوريات والاقاليم وبقية الأحكام

---

(١) وقد نص الدستور اليوغوسلافى الصادر ١٩٧٤ فى الباب السادس منه (المواد من ٣٦٩ -٣٧٤) على تلك الأجهزة الاتحادية وتتمثل فى المحكمة الاتحادية ، النيابة العامة الاتحادية ، المحامى لاجتماعى الاتحادى للتسيير الذاتى - أما أجهزة الادارة الاتحادية وهى بمثابة سكرتاريات اتحادية (أمانات اتحادية) تقوم بتصريف الشئون الادارية والفنية وغيرها مما يقع فى نطاق حقوق الاتحاد وواجباته فقد خصص لها الدستور الباب الخامس (المواد من ٣٦٣-٣٦٨) .

والأعمال التشريعية العامة التى تصدرها أجهزة الوحدات الاجتماعية السياسية ، وكذلك التشريعات العامة المسندة الى قواعد التسيير الذاتى-لا يجوز أن تتعارض مع القانون الاتحادى ،واذا تعارض قانون جمهورى أو اقليمى مع القانون الاتحادى وجب تطبيق القانون الجمهورى أو الاقليمى بصورة مؤقتة الى حين أن تفصل المحكمة الدستورية فى أمره ، اما اذا كانت الاجهزة الاتحادية هى المسئولة عن تنفيذ القانون الاتحادى فيطبق القانون الاتحادى، واذا رأت الجهة التى تبت فى بعض الأمور أن قانونا ما أو نصا آخر أو عملا تشريعيا عاما أو تشريعا عاما يقوم على قواعد التسيير الذاتى مخالف قانون الاتحاد أو أنه يتعارض معه وجب عليها أن تتخذ لدى المحكمة الدستورية الاجراءات اللازمة ".

وهكذا تعنى الشرعية أساسا مطابقة تصرفات أى سلطة لتصرفات السلطة التى تعلوها .

ويتصل بكفالة الحريات وضماناتها فى يوغوسلافيا عدة مبادئ (١٨١م) :

١- عدم رجعية أثر القاعدة القانونية الا اذا كانت صالحة للمتهم .
٢- لا جريمة ولا عقوبة الا بقانون ، وبحكم من المحكمة المختصة والمتهم برئ حتى تثبت ادانته .
٣- ممارسة الاجراءات الجبرية ضد حريات المواطنين لا تتم الا وفقا لما ورد بالدستور والقانون بمعنى أن حرية الانسان مصونة ، ولا تنتهك ، ولا يجوز الاعتداء عليها الا وفقا للشروط القانونية وطبقا لما ورد بالدستور أو القانون .
٤- حق صاحب الشأن فى الدفاع والتظلم والطعن .

هذا وقد ناط الدستور اليوغوسلافى الرقابة القضائية على الشرعية والدستورية بجهتين اساسيتين لحماية حريات وحقوق المواطنين فنص على أن" تقوم المحاكم (العادية والدستورية

بحماية حريات وحقوق المواطنين ووضع الشغيلة والمنظمات والوحدات المسيرة ذاتيا القائم على التسيير الذاتي، وتضمن الدستورية والمشروعية. (١)

وعن المحاكم العادية (٢) فهي تختص بتقديم الاقتراحات لمنع الانحرافات ولحماية المشروعية، وهذه المحاكم لها أن تتحقق من مطابقة القرارات الادارية لاحكام الدستور والقانون الا أنه ليس لها الحق في مراقبة مطابقة القانون للدستور بمعنى أنه ليس لها الحق أن ترفض تطبيق قانون بحجة مخالفته للدستور.

أما المحاكم الدستورية (٣) فهي وحدها التي تختص بنظر المسائل المتعلقة بمطابقة القانون للدستور والمتعلقة بمطابقة القرارات والأوامر للدستور والقانون، كما تختص المحاكم الدستورية عن طريق تطبيق مبدأ الشرعية بحماية حقوق الادارة الذاتية وغيرها من الحريات والحقوق الأساسية الموضحة بالدستور حين يعتدى عليها متى كانت حماية القضاء العادي غير كافية: وهكذا يتضح أن المحاكم الدستورية تضمن أيضا المشروعية والدستورية.

أما بخصوص تحريك اجراءات الرقابة القضائية على الدستورية فقد جمع الدستور بين أسلوب الدعوى الاصلية والدفع الفرعي (٤)، بل انه أجاز للمحكمة الدستورية أن تتصدى تلقائيا لاجراءات الرقابة على الدستورية دون دفع بذلك، وفي هذا الصدد فان المحكمة العادية اذا قدرت أن القانون المطلوب تطبيقه هو قانون غير دستوري فان لها أن تقترح لدى المحكمة العليا المختصة تحريك

(١-٣) دستور يوغوسلافيا الصادر ١٩٧٤ المواد ٢١٨، ٢٢٠-٢٣٣.

(٤) دستور يوغوسلافيا الصادر ١٩٧٤ المواد ٣٧٥-٣٩٦.

اجراءات الرقابة على الدستورية لدى المحكمة الدستورية ،فالمحكمة الدستورية اذن هى المختصة بتحريك الرقابة التى تقترحها المحاكم العادية – الا أن الدستور أعطى هذا الحق كافة الافراد والمنظمات التمثيلية والسياسية والتنفيذية والقضائية فنص على أنه (١)

" يجوز لكل فرد أن يقوم بالمبادرة لتحريك الاجراءات اللازمة لتقويم الدستورية والمشروعية (القانونية) – ويتمتع بحق تحريك الاجراء أمام المحكمة الدستورية ليوغوسلافيا :

١– برلمان الاتحاد وبرلمان الجمهورية أو برلمان الاقليم ذى الحكم الذاتى أو برلمان أى وحدة اجتماعية سياسية أخرى .

٢– هيئة رياسة الاتحاد أو الجمهورية أو الاقليم ذى الحكم الذاتى .

٣– المجلس التنفيذى الاتحادى (مجلس الوزراء) أو الجمهورية أو للاقليم ذى الحكم الذاتى .

٤– المحكمة الدستورية للجمهورية أو للاقليم ذى الحكم الذاتى .

٥– المحكمة – اذا أحيل اليها الاجراء الخاص بمسألة تقييم الدستورية والقانونية .

٦– النائب العام الاتحادى أو النائب العام للجمهورية أو للاقليم ذى الحكم الذاتى ، والنائب العام العسكرى المختص فيما اذا أحيل اليه أمر النظر فى الاجراء المتعلق بتقويم الدستورية والقانونية .

٧– المحامى العام عن التسيير الذاتى .

٨– منظمة العمل المشارك أو الوحدة المحلية أو المصلحية المسيرة ذاتيا أو غيرها من المنظمات والوحدات المسيرة ذاتيا فيما اذا انتهك حقها المقرر فى دستور الاتحاد أو فى القانون الاتحادى .

---

(١) دستور يوغوسلافيا الصادر ١٩٧٤ المادة ٣٨٧.

٩- السكرتاريون الاتحاديون أو سكرتيرو الجمهورية أو الاقليم ذى الحكم الذاتى أو غيرهم من المسئولين الذين يشرفون على أجهزة الادارة الاتحادية أو أجهزة الادارة فى الجمهورية فى الاقليم المتمتع ذاتيا كل فى دائرة اختصاصه .

١٠- الجهاز المرخص له بموجب الدستور أو القانون بوقف تنفيذ أمر أو مرسوم عام آخر صادر عن الوحدة الاجتماعية السياسية أو مرسوم عام خاص بالتسيير الذاتى بسبب عدم مطابقته لدستور يوغوسلافيا الاتحادية .

١١- مصلحة المحاسبات الاجتماعية للاتحاد أو للجمهورية أوللاقليم

١٢- ويجوز لنفس المحكمة الدستورية ليوغوسلافيا أن تحرك الاجراءات اللازمة لتقويم الدستورية والقانونية .

وهكذا يتضح بجلاء أن الدستور اليوغوسلافى قد ضمن بموادة حريات الانسان وحقوقه وكفلها فى الواقع .

الا أن الشىء الذى نود توكيده هو أن الدساتير الاشتراكية أيا كانت لابد أن تتحدد وظيفتها الأساسية فى كونها تعبيرا عن النظام الاجتماعى والاقتصادى والسياسى القائم ، كما تكون فى ذات الوقت أداة لصونه ودعمه ، وهكذا يؤدى الدستور فى هذه الدول دورا أيديولوجيا وسياسيا وقانونيا (١) وهو ما نكشف عنه فى المبحث القادم .

(I) Rozmaryn (stefani]: La constitution, loi fondamentale de l'Etat socialiste, p. 80.

عن الدكتور اسكندر غطاس ، المصدر السابق ص٥٢٦ .

مبحث ثامن

وسائل التوازن بين السلطة والحرية في المجتمع الاشتراكي

تمهيد :

السلطة والحرية في أي مجتمع بينهما علاقة جزر ومد، وتأثير وتأثر، فمد السلطة يؤدي الى جزر في الحرية، ومد الحرية يستتبع جزرا للسلطة أو بعبارة أخرى نقول : اذا انطلقت الحرية في مجتمع ما تقلصت ارادة السلطة، وانقبضت عن التحكم في ارادة الشعب وحريته، واذا انطلقت ارادة السلطة كانت قيدا لحرية الشعب وتحكما في ارادته . اذن فالعملية بينهما مترابطة وفي تناسب عكسي ان اتسعت في جانب ضاقت في الجانب الآخر .

وتأثر الحرية بالسلطة أو تأثيرها فيها ، أو تأثر السلطة بالحرية أو تأثيرها فيها يختلف مداه انضيقا أو اتساعا من مجتمع لآخر بحسب فلسفته السائدة، بل انها تختلف في ذات النظم ذات الفلسفة الواحدة .

ولابد لاستقامة الأمور في المجتمع أن يكون هناك توازن بين السلطة والحرية، بمعنى أن تكون هناك وسائل تحفظ لكل ارادة (السلطة أو الفرد) قدرتها في أن تعمل دون أن تطغى على الارادة الأخرى.

واذا كان الأمر كذلك فما وسائل هذا التوازن ؟

للاجابة على ذلك نقول :

ان بقاء المجتمع رهين بقيام السلطة واستمرارها ، وأنه حين تقتضي طبيعة الحرية قيام النظام، فان النظام ذاته في حاجة الى أن ينظم ، وتنشأ من هنا مشكلة بيان وسائل التوازن الاجتماعي بين السلطة والحرية .

ان الانسان منذ وجد وجدت معه صعاب حياته ،وقابل أول ما قابل صعاب الطبيعة وأخطارها فشعر بغريزته بحاجته الى الأمن العام La securité général واعتمد على ذكائه وحيلته فى الدفاع عن نفسه ، وكان لكل فرد وسائله التى يتقى بها الاخطار ، وينجو من الغوائل ، ثم أحس بفطرته أنه فى حاجة الى أن يعيش فى مجتمعات كبيرة يحتمى بها ،ويقوم بنصيبه فى حمايتها ، وهؤلاء الافراد الذين يحتمى بهم ،ويسهم فى حمايتهم أصبحوا مع الطبيعة مصدرا لما يسوءه من الشر والمظالم فتغيرت بذلك وسيلته الدفاعية واحتاج لوسيلتين متقاربتين تناسب حمايته فى ظل الوجود الاجتماعى هما/ القانون والمشروعية .

وفكرة القانون فى نشأتها ترجع الى أن الانسان وهو كائن اجتماعى بفطرته أو كما يقول ابن خلدون : مدنى بطبعه يحتاج الى أن يعيش فى مجتمع مع بنى جنسه يأنس بهم ويأنسون به ، يعاونهم ويعاونونه ، يدافع عنهم ويدافعون عنه .ويستتبع هذا الاجتماع حتما وجود علاقات بينه وبين سائر أفراد المجتمع ، وهذه العلاقات لا يمكن أن تترك فوضى ينظمها كل فرد وفق رغبته ومشيئته ، والا حقت قولة الفيلسوف " بوسيه " " حيث يملك الكل فعلما يشاءون لا يملك أحد فعل ما يشاء ، وحيث لاسيد فالكل سيد وحيث الكل سيد فالكل عبيد "(١) ، وتلك حال لا يتصور أن تكون وان كانت فهى لا تدوم ، اذ ينتهى الأمر الى أن يكون الحكم للقوة تقضى فى الضعفاء ما تشاء ، ومن هنا كان لابد للمجتمع من نظام يحكم نشاط الافراد ، وما يستتبعه بينهم من علاقات أى قواعد موضوعة ابتداء يستهدى بها الأفراد فى تعرف سلوكهم ،ويلتزمون ويلزمون باحترامها باعتبارها قواعد تستهدف اقامة التوازن بين الحريات المتعارضة ومختلف المصالح المتضاربة ، وبذلك يتحقق

---

(١) الدكتور حسن كيرة ، المدخل الى القانون ، منشأة المعارف الاسكندرية ١٩٧٠ ص ١٦ .

النظام والاستقرار والعدل في المعاملات .

والقانون باعتباره مجموعة قواعد عامة مجردة تضع نظاما للمجتمع ، أى باعتبارها قواعد قانونية للسلوك الاجتماعى ذات جزاء مادى هى الوسيلة المستخدمة دفاعا عن المجتمع ذاته تحقيقا للأمن الجماعى ، وهى على هذا الحال ليست بالضرورة وسيلة لضمان الشعور الانسانى بالأمن الفردى، ومع ذلك تظل قاعدة قانونية لا ينقطع عنها هذا الوصف طالما كان أول أهدافها الحفاظ على المجتمع من الفناء وكفالة النظام والسلام الاجتماعى فقط .(١)

الا أن القانون باعتباره وسيلة لضمان الأمن الجماعى وتأكيده يمكن أن يكون مع ذلك وسيلة لضمان الشعور الانسانى بالأمن الفردى وتأكيده ، وهنا نكون أمام مجموعة من القواعد القانونية لنظام قانونى يتضمن المبدأ المعروف بالمشروعية .

ويعتبر مبدأ المشروعية القائم على حماية الأمن الفردى والكرامة الفردية من المبادىء العامة التى تعترف بها كل النظم على اختلاف فلسفاتها وعقائدها ، باعتباره كما عبر عن ذلك " ستويانوفيتش "(٢) مبدأ سياسى أو غائى يبحث فى كيفية قيام نظام قانونى معين، وفى كيفية تنفيذ ليكون فى ذات الوقت فعالا من ناحية ، ومحترما شعور المواطنين بالأمن الفردى من ناحية أخرى " وهكذا يتحقق الأمن والأمان معا أى الأمن للجماعة والأمان للفرد .

---

(١) الدكتور حسن كيره ، المصدر السابق ، ص ١١٦ .

(2) Stoyanovitch : op. cit, p. 3.

واذا سلمنا بأن مبدأ الشرعية يعتبر مبدأ عاما باعتباره معبرا عن قيم انسانية ، وهذه القيم لا تختلف من مجتمع لآخر ، فلا يصح القول بأن مبدأ الشرعية وقف على دولة المذهب الفردى دون الدولة الاشتراكية ، وكل ما فى الأمر أن الأساليب المختلفة التى تتخذها كل منهما لوضع مبدأ سيادة القانون والشرعية موضع التنفيذ توهم أن هناك اختلافا فى القيم - ولكن الحقيقة غير ذلك ، ويرجع ذلك الى اختلاف معنى كل من " القانون" و"الدستور " و "الشرعية " و " السلطة " فى النظم الغربية عنها فى النظم الاشتراكية الماركسية .

وعلى ما تقدم نقسم هذا المبحث لمطالب أربعة :

المطلب الأول : نتعرض فيه للقانون فى المفهوم الاشتراكى .
المطلب الثانى : نبحث فيه الشرعية الاشتراكية .
المطلب الثالث : نستوضح فيه أساس الخضوع للسلطة الاشتراكية .
المطلب الرابع : نكشف فيه عن ضمونات المذهب أو المشروعية العليا .

المطلب الأول
القانون فى المفهوم الاشتراكى

هناك تلازم بين القانون والمجتمع ، فمع نشأة المجتمع يتولد فى ضميره وفكره معنى عن العدل، ومبادىء وقيم تحدد له سلوك أفراده وعلاقات بعضهم ببعض ، وهذا التصور الذى يعتمل فى أذهان وضمائر أفراد الجماعة لابد أن يهبط من عالم التصور الى عالم الواقع فى شكل قواعد للسلوك معلومة رسميا تحميها كل أنواع الجزاءات المناسبة كلما حاول أحد الخروج عليها .

هنا تكون السلطة وحدها هى القادرة على تجسيدذلك فى صورة قوانين ترسم السياسة العامة لجوانب حياة المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، بحيث تعبر عما فى فكر الجماعة وضميرهم على مستوى الفكرة الموجهة التى تشمل الغايات كلها ما تحقق منها وما لم يتحقق(١) ، وهكذا تصبح السلطة ظاهرة قانونية (٢).

وفى هذا الصدد يقرر الفقيه " بيردو " أن السلطة بصفتها فكرة وظاهرة اجتماعية تختلط بالقانون كفكرة وظاهرة اجتماعية Phénoméne social ، بل ان السلطة بصفتها فكرة ليست الا امتدادا لفكرة القانون ومظهرا له ، ومن ثم فاذا كان هناك تلازم بين السلطة والقانون فذلك لأن أساس فكرتيهما واحدة ، هو ما يكون عليه الضمير الجماعى لدى شعب معين، فى زمن معين من تصور خاص عن المستقبل وعن معنى الصالح المشترك أو الصالح العام ، لأنه فى ظل نظام اجتماعى معين تكمن فكرة خاصة عن المستقبل تحدد له فكرته عن القانون، وتدعم فيه فكرة السلطة باعتبارها المظهر الحركى للفكرة التى يتضمنها القانون(٣)

ولأن أساس فكرة القانون فى مجتمع ما تتحدد تبعا لمطلبى العدالة والتقدم ، فانه تلبية لهذه الدعوة يصبح القانون : فكرة وحركة الا أنه تبعا لفلسفة السلطة ووسائلها قد تكون هذه الحركة بطيئة ومنسقة نتيجة لوجود قوى سياسية محافظة تسعى جاهدة لبقاء النظام القائم واطراد سيره بهدف المحافظة على مصالحهم ، وقد تكون الحركة

---

(١) الدكتور نعيم عطية : الربط بين القانون والدولة والفرد، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٥٨ .

(2) Burdeau : Traité de sc. pol. I966, p.I2I,460.

(3) Burdeau : op. cit, p. 463.

ملحة وسريعة اذا تبين عدم ملاءمة فكرة القانون الرسمية القائمة واستنفادها الأهدافها وأغراضها ، واذ ذاك يكون على السلطة أن تستجيب بسرعة لفكرة القانون الجديدة التى اعتملت فى ضمائر الجماعة وعقولها باعتبارها التصور الجديد لفكرة العدالة والصالح العام .

ومن هذا التبيان فى حركية القانون يتضح لنا التمايز بين السلطة الديمقراطية الاشتراكية التى تؤمن باصلاح المجتمع القائم ، أى الابقاء على نظامه القانونى مع تطويره استجابة لمتطلبات التغيير ، وبين السلطة الاشتراكية الماركسية أو السلطة الثورية التى ترفض المجتمع القائم وتسعى لاقامة نظام قانونى بصياغة جديدة تتفق والعقيدة القانونية أو الفكرة القانونية الجديدة وهكذا تظل فكرة القانون فى كل مجتمع رهن بموقف السلطة تجاه مواقف أفراد المجتمع المتغيرة التى تمثله حتى تبلغ به ومعه الهدف الاجتماعى المنشود أى النظام الاجتماعى المرغوب فيه ، ولذلك يمكننا أن نؤكد أن كل قاعدة قانونية لابد لها من وصلة تربط مضمونها بالهدف الاجتماعى الذى تسعى اليه تبعا لمعنى العدل السائدة أو المرجوة .

وتأسيسا على ذلك كان لابد أن تكون أساس فكرة القانون فى المجتمع الرأسمالى التقليدى متفقة ومصالح الطبقة البرجوازية الحاكمة . الا أن التطور الذى حدث فى مثل هذه المجتمعات قد كشف عن عجز فكرة المساواة - فى جانبها السياسى والقانونى - لتحقيق مطلبى العدالة والتقدم ، ومن ثم بات واضحا أن القانون البرجوازى فى ظل مجتمعات متطورة - تباعدت كثيرا عن تركيب المجتمع الحر - لم يعد يصادف استجابة فى الضمير القانونى للافراد ، ولم يعد يمثل بالنسبة لهم فكرهم عن العدالة وهكذا انتقلت فكرة المساواة - فى ظل النزعات الاشتراكية . وفى ظل السلطة الديمقراطية الاشتراكية - الى جانبها الاجتماعى والاقتصادى

لتحقق بذلك ديمقراطية سياسية واجتماعية واقتصادية فى آن واحد .

واذا كانت دول الديمقراطيات الاشتراكية – وهى دول غير مذهبية – تتصف بأنها دول قانونية ، فمعنى ذلك أن السلطة الديمقراطية الاشتراكية لابد أن تخضع للدستور القائم باعتباره قانون السلطة السياسية أو مجموعة القواعد القانونية .التى تحدد السلطة السياسية . وتنظم انتقالها وممارستها .(١)

وهذا يعنى أن ممارسة السلطة الديمقراطية الاشتراكية لاتتم فى ظل غاية ثورية أو عقيدة محددة تمثل بالنسبة لها الشرعية العليا ، وانما تمارس عملها التزاما بالنص الدستورى القائم باعتباره موافق للفكرة القانونية السائدة. الا أنه فى ظل التطور الذى دفعها للتدخل فى كافة مجالات الحياة قد تتباعد النصوص الدستورية فى مفهومها عن الفكرة القانونية الجديدة التى يعتنقها أغلبية الافراد بحيث تحتاج اما الى التعديل أو التغيير حتى تتوافق معها ، ومن ثم كان على السلطة الديمقراطية الاشتراكية – التزاما بالشرعية الدستورية – أن تلتزم بالتعديل أو التغيير القانونى من خلال المؤسسات الدستورية القائمة ، أى من خلال الأدوات الشرعية القائمة والا كان عملها مخالفا للدستور، أى عملا غير مشروع .

وترتيبا على ما تقدم يظل القانون الاشتراكى فى ظل سلطة ديمقراطية اشتراكية قاعدة ارادية للقوى السياسية صاحبة

(I) "... celle de science des règles juridiques suivant lesquelles s'établit, se transment et s'exerce l'autorité politique ..." voy. Prélot: précis de dr. cons. Paris, I949, p. I et s.

الأغلبية فى البرلمان تصدره ليكون اداتها فى تحقيق سياستها ، وهى اذ تصدره تخضع له وتلتزم به أى تظل فى خدمته باعتبارها أداة من أدوات تنفيذه طالما لم يعدل أو يتغير .

أما الماركسية فقد ربطت بين الصرح العلوى وبين القاعدة المادية ، وقررت أن الصرح العلوى لا يعدو أن يكون انعكاسا للقاعدة المادية فى شكل صيغ قانونية وسياسية وفلسفية وأيديولوجية ، فهى بمثابة تعبير عن الصلات القائمة بين أعضاء الجماعة فى ظل انتاج أو أسلوب انتاج معين، وهكذا فان الصرح العلوى يفتقر الى الوجود الذاتى أو المستقل ، بل يرتبط بالقاعدة المادية ويتبعها . هذا الترابط وهذه التبعية هى ما يطلق عليها " قانون التوافق الضرورى بين البنيان العلوى والأساس الاقتصادى "(١).

وهكذا ادرجت الماركسية القانون ضمن عناصر الصرح العلوى وأنه بالتالى عاكس للقاعدة المادية للمجتمع ، وترتيبا على ذلك انتقد " ماركس " موقف الفقهاء التقليديين من القانون قائلا . انه موقف مثالى تبدى فى اغراقهم اياه فى مفاهيم مجردة تتجاهل واقع الحياة المادية ، وساق مثالا لذلك أن حق الملكية ليس كما ذهب الفقه التقليدى علاقة بين فرد ومال، بل هو فى نظر " ماركس " تعبير عن علاقة اجتماعية غير متكافئة تنشأ بين عدة أفراد(٢) ورتب " ماركس " وأتباعه على هذه النظرة مفهوما جديدا للقانون يجعله مجرد نتاج للمجتمع ومرتبط به ويعكس مرحلة نموه ودرجتها ، فهو تعبير عن القوى الاجتماعية وحاجاتها على نحو ما تحدده معطيات البنيان الاقتصادى وعلاقات الانتاج

(I) "The law of necessary conformity between super structure and the economic base". Lang(Oskar) : political enonomy,V.I, Poland,I963,p.30.

(2) Lapenna(Ivo): state and law soviet and Yougoslav theory, University of London,Athlone press,I964,p.8.

السائدة (١).

وتفريعا على ذلك لا يكون القانون فى الديمقراطيات الماركسية قاعدة ارادية بقدر ما يعكس ظروف المجتمع فى مرحلة ما من نموه ، ويعبر عن سيطرة القوى الاجتماعية السائدة فيه وعن ارادتها - الا أن هذه الارادة ليست ارادة حرة وطليقة ، ولكنها ارادة محكومة بظروف الواقع الاقتصادى والاجتماعى القائم (٢). وترتيبا على هذا النظر الماركسى فان القاعدة القانونية تستمد احترامها وقدرتها الالزامية من صدق مطابقتها للواقع المادى فيكون احترامها مكفولا بقدر مطابقتها لهذا الواقع (٣).

وفى اطار ما تقدم دارت نظرية الدستور فى الأيديولوجية السوفييتية (٤)، فأوضح " لينين" أن الدستور ليس برنامجا ،ولكنه انعكاس للمجتمع الذى ينظمه فيخضع للتطور الذى يطرأ عليه ، فالدستور اثبات لواقع قائم ، وتسجيل وتكريس رسمى له ، ولذا يرى السوفييت فى النصوص المقررة لحريات المواطنين تعبيرا عن توفير الوسائل اللازمة للتمتع الفعلى بها دون أن تكون مجرد تشدق نظرى بهذه الحريات أو بسمو قيمتها .

وقد تبنى " ستالين " هذا المفهوم للدستور ، وسجل هذا النظر فى تقريره الى المؤتمر الثامن لسوفييتيات الاتحاد

---

(١) ترتيبا على ذلك تشغل النصوص الدستورية المنظمة للقاعدة الاقتصادية والاجتماعية للدولة المكانة الأولى فى الدساتير الماركسية ، بوصفها أساس الحياة الاجتماعية ، وليست مجرد أحد جوانب تنظيم الحقوق المدنية كما هو الحال فى الدساتير الغربية ، راجع فى ذلك : Kozmaryn: op.cit, p. 82.

(2) Chambre(H.):Le Marxisme en Union. Soviétique, éd du seuil, Paris,I955,p. 227,228.Stoyanovitch:Marxisme et droit,L.G.D.J.,Paris,I964,p.34,35.

(3) Varga(Csaba): Quelques problèmes de la définition du droit dans la théorie socialiste du droit, sirey, Paris, I967,p. I95 à I99.

(4) Mouskhély: op.cit, p.I56 ets.

السوفييتى ،فأوجز الفارق بين الدستور والبرنامج فى أن "البرنامج يتناول مالم يتحقق بعد ، وينبغى انجازه فى المستقبل ، وعلى نقيض ذلك ،ينظم الدستور ما تحقق بالفعل فى الماضى والحاضر.فاذ يتناول البرنامج المستقبل بصفة أساسية يقتصر الدستور على الحاضر، وبهذا المعنى يمثل مشروع الدستور الجديد (يقصد ستالين مشروع دستور ١٩٣٦) ،جردا للانجازات التى تمت ،ويشكل تكريسا تشريعيا لما تحقق الفوز به فعلا ".(١)

وفى هذا المعنى نصت المادة الرابعة من دستور ١٩٣٦ على أن " الأساس الاقتصادى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية هو النظام الاشتراكى فى الاقتصاد والملكية الاشتراكية ووسائل الانتاج التى رست دعائمهما على اثر تصفية النظام الرأسمالى فى الاقتصاد والغاء الملكية الخاصة لأدوات ووسائل الانتاج والقضاء على استغلال الانسان للانسان ".(٢)

وقد حافظ خلفاء" ستالين " على هذا التصوير للدستور، وتأسيسا على ذلك استصدر" خروشيف" من المؤتمر الثامن والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى توصية بالعمل على وضع دستور جديد يعكس تغير الظروف فى البلاد فى مرحلة " دولة كل الشعب" التى تعد بداية مرحلة التحول صوب المجتمع الشيوعى، مما يفرض أن يستبدل بدستور دولة دكتاتورية البروليتاريا ، دستور " دولة الشعب بأسره " يعكس الأوضاع القائمة والمهام الجديدة لهذه الدولة.(٣)

ترتيبا على تكييف الدستور على النحو المتقدم بيانه ، فان وظيفته الأساسية تتحدد كما يقرر موسكيللى"(٣) فى كونه

(I) Mouskhély : op. cit, p. I60.

(٢) تقابلها نص المادة العاشرة من دستور عام ١٩٧٧ .

(٣) ودعما لهذا الاتجاه فقد صدر دستور الاتحاد السوفييتى الجديد فى اكتوبر ١٩٧٧ معبرا عن المرحلة الجديدة لدولة الشعب بأسره - راجع بالتفصيل مقدمة الدستور ص ٣-٧ والمادة الاولى من الدستور .

تعبيرا عن قواعد النظام الاجتماعى والاقتصادى والسياسى القائم فى الاتحاد السوفييتى، كما أنه يعتبر أداة صونه ودعمه ،وبهذا يؤدى الدستور فى آن واحد دورا أيديولوجيا وسياسيا وقانونيا، واذ يستمد الدستور قوته الالزامية العليا من هذه الوظيفة الاجتماعية ، فان سموه يكون منبثقا من الهدف الاشتراكى الذى تحدده الايديولوجية الرسمية وتابعا لمتطلباته وحاجاته ، فالدستور فى مفهومه السوفييتى وسيلة تدور فى محيط غايتها ، أى فى محيط حاجات الثورة الاشتراكية فى مراحلها المختلفة ويخضع لمطالب هذه الثورة ، لذلك يكون تعديله تبعا لمراحل تطورها ، بمعنى أنه كلما شب المجتمع عن طوقه استوجب ذلك تغيير الثوب الذى يرتديه وهو مايعنى فى النتيجة أن مركز الدستور يظل قلقا وغير مستقر ويرتهن بالتغييرات التى تطرأ على المجتمع السوفييتى فيواكبه فى تطوره ، ومن ثم يكون كل دستور تتمة للدستور السابق وعاكسا للمرحلة الجديدة التى تم بلوغها (١).

يتضح مما تقدم أن الدستورالسوفييتى لا يسمو على المجتمع وانما يخضع له ، ووفقا لتعبير " ماركس " فان الدستورلايخلق الشعب ، وانما الشعب هوالذى يخلق الدستور ، وترتيبا على ذلك لا تستمد السلطة فى الاتحاد السوفييتى شرعيتها من الدستور بل من القوانين المادية الجدلية والتارخية التى كشف عنها مذهب

---

(١) وتعتبر يوغوسلافيا أكثر الدول التى تعددت فيها الدساتير وتعديلاتها خلال فترة التحول والتطور الاشتراكى ، فمنذ عام ٤٦-١٩٧٤ صدرت أربع دساتير " دستور ٤٦، ٥٣، ٦٣، ١٩٧٤ . وقد لحق دستور عام ١٩٦٣ وحده اثنينوأربعين تعديلا دستوريا حتى عام ١٩٧١ . راجع فى ذلك مقدمة دستور يوغوسلافيا الصادر ١٩٧٤ ، ص ٨ .
أما الاتحاد السوفييتى فقد صدر دستوره الأول عام ١٩١٨ والثانى عام ١٩٢٤ والثالث عام ١٩٣٦ والأخير عام ١٩٧٧، وكان كل منهم معبرا عن المرحلة التى صدر فيها .

" ماركس وانجلز "(١)، فهى التى تحدد للبروليتاريا مسيرتها وتطورها ، وتصب التنظيم القانونى فى قالبها . وهو ما سيأتى بيانه تفصيلا فى المطلب الرابع القادم الخاص بضمانات المذهب أو الشرعية العليا .

أما يوغوسلافيا فالنظرية الدستورية فيها لم تخرج عن المفهوم السوفييتى للدستور ، ولم يكن ذلك الا نتيجة منطقية لاعتناق الايديولوجية اليوغوسلافية للمفاهيم الماركسية ، فهى ترى أن الدستور جزء من البنيان العلوى للمجتمع يعكس قاعدته الاقتصادية الاجتماعية دون أن يشكل قيدا على حركة التطور الاجتماعى المحكومة بقوانينها الذاتية .

وقد تبدى ذلك الاتجاه منذ ارساء أسس التنظيم السياسى الجديد ، فقد ردد الاعلان الذى صاحب مشروع الدستور اليوغوسلافى الصادر عام ١٩٤٦ (أول دساتير يوغوسلافيا الاشتراكية) التكييف نفسه الذى أورده " ستالين" لدستور عام ١٩٣٦ فجاء فيه :
" الدستور ليس برنامجا أو اعلانا أو تنبؤا بما يجب أن يكون أو ما سوف يكون، وينبغى ألا يكون كذلك. ان الدستور فى جوهره هو الواقع القانونى والاجتماعى والاقتصادى والسياسى للدولة . ومن ثم فهذا المشروع هو تصوير قانونى للواقع الاجتماعى والسياسى الجديد ، وتأكيد للتغييرات الكبرى التى تتمخض عن النضال الضارى والظافر فى سبيل تحرير شعوبنا ."(٢)

---

(١) وفى هذا المعنى يقرر " موسكيللى " :
" La constitution n'a pas à légitimer la dictature du prolétariat, ou le pouvoir des soviet, voire celcui du parti communiste; leurs titres de légitimité se fondent surla doctrine de Marx et d'Engels sur le matérialisme dialectique et historique.." Mouskhély:op.cit,p.I56.

(2) Dalipaguitch (D.): la récente évolution constitutionnelle en Yougoslavie, thèse droit, Paris, I946, p. 94, I02.

ولازالت الايديولوجية اليوغوسلافية تتبنى هذا النظر وتسوقه تفسيرا للتغييرات الدستورية التى شهدتها يوغوسلافيا فى مراحل تطورها (١) ـ والملاحظ أن نفرا من الفقهاء اليوغوسلاف وان أبقوا على الطابع التسجيلى الذى يتسم به الدستور اليوغوسلافى، فانهم رأوا فى الوقت ذاته أن يكون الدستور بمثابة " برنامج يرسم طريق التحول للمجتمع "(٢)، ويؤسس هؤلاء المفكرون موقفهم على أن الثورة اليوغوسلافية تتصف بالديناميكية والحيوية العارمة (٣)، تجعل المجتمع يموج بحركات دائمة ومتصلة حتى يبلغ هدفه النهائى وهو تحقيق الشيوعية ، وهذا يفرض على الشارع الدستورى واجب تحديد سبيل نمو المجتمع ورسم قسماته المنشودة ،وترتيبا على ذلك جمعت ديباجة دستور عام ١٩٦٣ والمبادىء الأساسية الواردة فى الجزء التمهيدى من دستور عام ١٩٧٤ بين الطابع التسجيلى وطابع البرنامج ، فسجلت الانجازات التى حققتها الثورة الاشتراكية فى يوغوسلافيا كما حددت الأهداف المراد بلوغها فى المستقبل .

وتأسيسا والنظر المتقدم يسند الفقه اليوغوسلافى الى الدستور، بل الى بنيان القانون والشرعية فى الدولة بوصفهما وسيلتى التوازن بين السلطة والحرية وظيفة بالغة الخطورة (٤)، تجعل منهما حصنا

(I) Stoyanovitch: Le régime socialiste Yougoslave, op. cit, p.I40.

(2) Djordjevic: conception general et structure de la novelle constitution de la Yougoslavie, in, laconstitution Yougoslave de I963, Paris, p. 7,9.

(٣) ميلوش ميمتسا ، ثلاثون عاما من عمر يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية . ص ٧٢ وبعدها .

(٤) لمزيد من التفصيل راجع :

Djordjevic: polititque et technique sociale en démocratie socialiste, Editions presses Universitaires de france, Paris, I958, p. 297 a 304.

منيعا لكفالة الحقوق والحريات سواء فى ذلك تلك التى اكتسبوها من التنظيم الاشتراكى لعملية الانتاج وبخاصة حقوق التسيير الذاتى أو تلك المقررة فى الوثيقة الدستورية (١)، ولم يكن ذلك لديهم الا لأنهم قد أحاطوا البنيان القانونى، والدستور فى قمته بحصانات ترمى الى توفير احترامه واستقراره .

المطلب الثانى

الشرعية الاشتراكية

مبدأ الشرعية (أو المشروعية كما يسميها البعض) ليس وليد التاريخ الحديث ، أو ليس من المفاهيم الجديدة فى الدولة المعاصرة وانما هو مبدأ قديم ضارب فى التاريخ منذ الوقت الذى استشعر فيه الناس أن الحماية الجدية لحقوقهم وحرياتهم انما ترتكز على ما يقدمه القانون لهم من ضمانات بحكم ثباته وخاصيته فى العموم والتجريد (٢)، وباعتباره وسيلة لضمان وتأكيد الشعور بالأمن الفردى (٣)، ولأنه الوسيلة الانسانية المستخدمة دفاعا عن المجتمع ذاته تحقيقا للأمن الجماعى (٤).

ويقرر الفقه فى شبه اجماع أن مبدأ الشرعية مبدأ عام ينطبق حكمه على كل مجتمع وبالنسبة لكل سلطة ، فهو من المرونة بحيث يكون قابلا للتطبيق فى كل نظام اجتماعى، سواء كان

(I) Kardelj : Rapport sur les changements constitutionnels; et commencer par la commune, Questions actuelles du socialisme, No IOI, Janvier- Mars,I97I, Belgrade, p. 7.

(٢) الدكتور طعيمة الجرف ، مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون ، ١٩٦٣ ، ص ٧ .

(3,4) La securité individuelle, la securité collective.

رأسماليا أو تدخليا أو اشتراكيا ،فطالما كان فهم هذا المبدأ على أنه تنظيم يستهدف كفالة طمأنه المحكومين فانه لا يتوقف وجوده على اعتناق مذهب فردىأو جماعى ، وانما يتوقف على مدى استعداد الحكام للتقيد برأى المحكومين. فالفردية أوالجماعية لا تثور الا فى صدد التنظيم الاجتماعى أو الاقتصادى، بل انها فى هذا المجال لا يمكنأن يقال : ان لها ملامح واضحة ومميزة ، اذ لا يمكنأن يقال بصورة قاطعة أن مذهبا يعد جماعيا أو فرديا ، واذا كان الأمر كذلك فانه لا تقوم صلة سببية تجعل من قيام الشرعية ، أو سيادة القانون أمرا مرهونا باعتناق المذهب الفردى دون سواه ، ومن جهة أخرى ليس هناك مجال فى التنظيم القانونى للعلاقات بين الافراد والدولة لفكرة الجماعية أوالفردية ، وانما هناك مجال لفكرة الاستبداد أو الحرية ، ذلكأن سيادة القانون تعد مظهرا شكليا لنظام الحكم وأسلوبه ،كما تعد فى نفس الوقت تعبيرا انسانيا عن غايات القانونأو التنظيم السياسى أو الاقتصادى ، أو هو تعبير عن مبدأ سياسى غائى يبحث فى كيفية قيام نظام قانونى معين ، وفى كيفية تنفيذه ، ليكون فى ذات الوقت فعالا من ناحية ، ومحترما شعور المواطنين بالأمن الفردى من ناحية أخرى(١) ، وعلى ذلك فان فكرة الشرعية أو سيادة القانون ،فكرة صالحة لكل تراكيب نظم الدول السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، لأن القانون لابد أن يعايش المجتمع الانسانى لدى نشأته ، ويظل فى فكره وضميره ممثلا للعدل،وسبيلا لتحقيق الهدف الاجتماعى، ومترجما للصالح العام المشترك، ومن ثم فهو يتطور بتطور المجتمع بحيث يتسع للتغييرات التى تطرأ على معنى العدل الاجتماعى، وبحيث يظل معبرا عن مطلب الهدف الاجتماعى الذى يمثل ويصور الصالح العام(٢) ، علىأن تبقى السلطة

(I) Stoyanovich: Le régime socialiste Yougoslavie Principe de la legalité socialiste, L.G.D.J; Paris, I96I,P.3

(2) Burdeau: Tratié de sc. pol,I966,P. III

دائما محكومة به ، وخاضعة له ، باعتبار السلطة قوة فى خدمة فكره (١).

وتأسيسا على ذلك فان كل الذى يحدث فى الدول الاشتراكية - كما يقرر الدكتور طعيمة الجرف - هو أن النظرية العامة للقانون تخضع لصياغة جديدة تتفق والنظام الاجتماعى المرغوب فيه بحيث تكون معبرة عن قيم ومبادىء المجتمع ، وقادرة على تحقيق أهدافه وتطويرها ، ومن ثم فالذى يتغير هو مضمون القانون، دون أن يتغير مكانه بالنسبة لنظام التدرج القانونى فى الدولة ، ومن غير أن يؤدى لاهدار مبدأ الشرعية (٢).

واذا علمنا أن غاية انطلاق كلا الفلسفتين(الحرة والاشتراكية) هى الاعتداد بقيمة الفرد وكرامته ، ومحاولة اسعاده لتبين لنا مدى غناء مضمون ونبل قصد الشرعية فى ظل الاشتراكية الحقيقية التى تحاول اسعاد غالبية الشعب عن تلك التى تحاول اسعاد اصحاب الياقات البيضاء ، والمعاطف المنك السوداء ، ولكن مع الغاية النبيلة يحظر اتباع الوسيلة اللئيمه والا فقدت الشرعية قيمتها واهدر جوهرها .

واذا كانت الشرعية كقيمة تمثل مبدأً عاماً ينطبق حكمه باستمرار لدى كل مجتمع وبالنسبة لكل سلطة أيا كانت فلسفتها القائمة عليها ، فانها على هذا الأساس يجب أن تتخذ من الصور ما يتفق والشكل الجديد لسلطة الحكم ، أو لمضمون النظام الاجتماعى المرغوب فيه ، وهو ما يعنى امكانية تحوير فكرة الشرعية بما لا يفقدها قيمتها وجوهرها أو يهدر أصالتها .

وخلاصة القول ، ان الشرعية الاشتراكية وسيادة القانون لا يعبران عن قيم مختلفة وانما تجمعهما نقطة أساس واحدة

(I)Burdeau: op. cit;P.406

(٢) الدكتور طعيمة الجرف، مبدأ المشروعية ، المصدر السابق ص ٦، ٧.

قوامها قيم انسانية مشتركة تتجاوز فى ذاتها الحدود القومية والمذهبية ، الا أن الاختلاف الجوهرى بينهما يظل فى الحلول الخاصة ، والأساليب المختلفة التى تضع مبدأ الشرعية وسيادة القانون موضع التنفيذ (١) تبعا للفهم الخاص المختلف فى النظم الغربية عنه فى الدول الشرقية) لمعانى كل من القانون، السلطة ، الشرعية ،الدستور. وهو ما نكشف عنه فى ظل كل من الديمقراطية الاشتراكية والديمقراطية الماركسية .

شرعية دول الديمقراطيات الاشتراكية :

ان دول الديمقراطيات الاشتراكية كما قلنا هى فى الأصل والجوهر دول رأسمالية ، تنزع الى اصلاح مساوئه وعيوبه ،وتستهدف خلاصه من شروره ، وهى دول تنزع الى الثبات المتطور القاصد الى التبديل والتطوير كلما الحت على ذلك الضرورة ، ومن ثم فهى تحافظ على مبادئها وقيمها ، وتأخذ بأسباب تطويرها .

ونتيجة للتطورات الحديثة التى المت بهذه المجتمعات بسبب ظهور الطبقة العاملة كوافد جديد على المسرح السياسى، فضلا عن بزوغ الاشتراكية العلمية ،وماحوته مبادئها وعقيدتها من مفاهيم وقيم ووسائل وتنظيمات تشترك جميعها فى رفض المجتمع الرأسمالى والمناداة بهدمه وتقويضه ، نتيجة لذلك كله وقع على السلطة الاشتراكية الديمقراطية فى دول الديمقراطيات الغربية مسئولية تنظيم الحياة الاقتصادية وتوجيهها ، والتدخل للقضاء على أسباب الصراع الطبقى ولضمان تحقيق دولة الرفاهية لأفراد المجتمع ،فلم يعد الفرد فى هذه الدول هو الذى يجب الدفاع عنه ضد تحكم السلطة المحتمل (٢) ، بل يجب الدفاع عن الجماهير العريضة ضد البطالة

---

(١) جاك مارتيان ، المصدر السابق، ص ١٢٦ .

(٢) الدكتور أنور رسلان ، الديمقراطية بين الفكر الفردى والفكر الاشتراكى ، ص ١٦٠ .

والفقر ، حتى يمكن اتاحة الامكانات الحقيقية للتمتع الفعلى بحقوق الافراد وحرياتهم (١) ، ومن ثم كان تدخل السلطة لاقرار الحقوق الاجتماعية لضمان الحق الفردى (٢) ثمرة هذا الاتساع التدريجى لفكرة المساواة وانتقالها من المجالين القانونى والسياسى الى المجالين الاقتصادى والاجتماعى .وكان طبعيا أن تصبح دول الديمقراطيات الغربية شيئا مختلفا عن هذا التركيب" الحر " لمجتمعات وهمية تتكون من أفراد مستقلين، وأن يحل فيها "الفرد عضو الجماعة مكان " الفرد المنعزل " ، وكذلك لتصبح الحقوق الفردية حقوقا نسبية تخضع للتنظيم والتقييد من أجل تحقيق صالح المجموع ، وقد كان من أثر ذلك أيضا المساس بالحريات السياسية والشخصية .

ولأن هذه الدول دول قانونية تؤمن بخضوع كل من الحاكم والمحكوم على السواء لحكم القانون ، والخضوع للنظام القانونى القائم فان مؤدى ذلك أن هذه الدول تنكر أن تكون ارادة الحكام هى القانون النافذ فى مواجهة المحكومين، ذلك أن الشعب وحده ممثلا فى هيئاته النيابية هو صاحب الحق فى السلطة ، وله وحده تبعا لذلك وضع القوانين التى يخضع لها الحكام والهيئات .

وتأسيسا على هذا النظر ، ومع ازدياد الضرورة السياسية التى ألجأت السلطات فى هذه الدول الى تبنى النزعات الاشتراكية التى سمحت لها بالتدخل فى مختلف أوجه النشاط الاجتماعى والاقتصادى ، وهو ما أدى الى وفرة التشريعات وكثرتها ، وازدياد احتمال تعديها على موروثات المذهب الفردى فى الحقوق والحريات العامة للأفراد ، فقد كان أهم ما شغل الفقه الدستورى

(I) Droz(J.):Histoire des doctrines politique en France,Paris, I966, P.II4

(2) Burdeau: Les libertés publiques, Paris,I966,P.66

فى هذه الدول هو تحديد الوسائل الفعالة فى وجه المشرع الذى يرسم الخطوط العامة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الدولة ومنعه من التحكم ، والزامه حكم القانون والدستور(١) ، وهكذا أصبح موضوع الرقابة على دستورية القوانين ذات أهمية خاصة فى هذه الدول وبخاصة فى أعقاب الحربين العالميتين الأخيرتين ووسيلتا هذه الرقابة هما الرقابة السياسية أو الوقائية control preventif ومهمتها منع المخالفة الدستورية عند المنبع ، والرقابة القضائية أو العلاجية control a posteriori وهى لا تقوم الا بعد استكمال العمل التشريعى .

ولأن فرنسا هى الدولة التى جرى فيها أوسع تطبيق للرقابة السياسية ؛ اذ انفردت منذ أواخر القرن الثامن عشر فى الدعوة (التى نادى بها الفقيه الفرنسى" سيس ") الى ايجاد هيئة سياسية يكون من اختصاصها الغاء جميع القوانين التى تسن مخالفة للدستور لذلك سنتخذها محلا لنموذج هذا النوع من الرقابة .(٢)

أولا : الرقابة بوساطة هيئة سياسية فى فرنسا :

فى ظل دستور ١٩٥٨ للجمهورية الفرنسية الخامسة قام ما يعرف باسم المجلس الدستورى conseil constitutionnel ليتولى مع اختصاصاته الأخرى – مهمة مراقبة دستورية القوانين أى حماية الدستور(٣) ، حتى يمكن التوفيق بين جمود الدستور ، وسلطان جهة التشريع ، استهدافا لتأمين حقوق الأفراد المقررة فى الدستور ، ومجاراة للتطور المرغوب فيه وبخاصة فى المجالين الاجتماعى والاقتصادى. وقد كان هذا المجلس يسمى فى ظل دستور فرنسا

---

(١) الدكتور طعيمة الجرف ، مبدأ المشروعية ،المصدر السابق ص ٢٧٤، ٢٧٥ .

(٢) الدكتور اسماعيل مرزة ، القانون الدستورى، ص ٣٨٠ .

(٣) راجع فى ذلك:
Duverger: Ins. pol. et droit con; Paris, I965, P.64I

الصادر ١٩٤٦ باسم اللجنة الدستورية comité constitutionnel

ويتكون أعضاء المجلس الدستورى من نوعين من الأعضاء :

١- أعضاء دائمون يكتسبون عضويتهم حكما وهم جميع رؤساء الجمهورية الفرنسيين السابقين للاستفادة من خبرتهم السياسية والدستورية ، ومن ثم فعضويتهم مدى الحياة .

٢- أعضاء معينون وعددهم تسعة ، ومدة عضويتهم تسع سنوات غير قابلة للتجديد ، يعين ثلاثة منهم رئيس الجمهورية ، وثلاثة يعينهم رئيس الجمعية الوطنية ، وثلاثة يعينهم رئيس مجلس الشيوخ ، مع احتفاظ رئيس الجمهورية بحق تعيين رئيس المجلس الدستورى .

ولا يجوز الجمع بين عضوية المجلس الدستورى وتولى الوزارة أو عضوية البرلمان ، وتحدد حالات عدم الجمع الأخرى بقانون أساسى .

وقد أطلق البعض على المجلس الدستورى اسم " القضاء السياسى " لمداه السياسى الظاهر على تشكيله ، أى لأنه يتم تشكيله على نحو سياسى ، فضلا عن اختصاصه بالنظر فى مسائل يتسم بعضها بطبيعة قضائية حين ينظر فى دستورية القوانين .

أما من حيث اختصاص المجلس الدستورى فهو يتولى وحده - دون أن يكون للقضاء الادارى أو العادى منه - نظر دستورية

القوانين التى يقررها البرلمان[١] أما القوانين الصادرة عن الشعب مباشرة عن طريق الاستفتاء فهى خارجه عن اختصاصه ، ولا فرق فى ذلك بين أن تكون قواعد دستورية كما حدث فى انتخاب رئيس الجمهورية " ديجول" فى ٩ نوفمبر ١٩٦٢[٢] ، أو تكون قوانين عادية ، وهذا هو ما قرره المجلس الدستورى ذاته فى قراره الصادر بتاريخ ٦ نوفمبر عام ١٩٦٢ .

ويفسر الفقه هذا الأمر بأن القوانين الصادرة عن طريق الاستفتاء تعتبر تعبيرا مباشرا عن ارادة الأمة ، ومن ثم فان الرقابة عليها يستلزم نصا صريحا وهو مالم يشر اليه الدستور[٣] .

---

(١) والمقصود بالقوانين التى يقررها البرلمان طبقا لدستور فرنسا ١٩٥٨ القوانين البرلمانية العادية وكذلك القوانين الأساسية . وتختلف الثانية Lois organiques عن الأولى Lois parlementaires ordinaires أن القوانين الأساسية تخضع لاجراءات خاصة من حيث مناقشتها والتصويت عليها داخل البرلمان تختلف فى أوضاعها عن الاجراءات المقررة للقوانين العادية . راجع فى ذلك المادة ٤٦ من الدستور فى كتاب :
Rousset: La loi organique dans la constitution de I958, Paris , I960, Chr I.

(٢) ونقصد هنا أساس القاعدة الدستورية التى أجازت انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من قبل الأفراد ،ولا نقصد مجرد انتخابه ، وقد انتخب ديجول تطبيقا لهذه القاعدة فى ١٩٦٥/١٢/١٩ (راجع فى ذلك الدكتور اسماعيل مرزه المصدر السابق ص ٣٨٧) .
وقد كانت قاعدة انتخاب رئيس الجمهورية تطبيقا للمادة السادسة من دستور ١٩٥٨ قبل تعديلها فى ٧ نوفمبر ١٩٦٢ خلاف ذلك اذ كان ينتخب بواسطة هيئة ناخبين مكونة من أعضاء من البرلمان ومجالس المقاطعات و أقاليم ما وراء البحار ومن ممثلين منتخبين من المجالس البلدية راجع فى ذلك الدكتور محسن خليل النظم السياسية والقانون الدستورى ، طبعة ثانية ١٩٧١ . ص ٣٢٥ .

(3) Duverger: op. cit; P.643, 644

عن ارادته التى هى القانون الأعلى ومن ثم لزم أن يكون البرلمان وحده هو المصدر الرسمى للقانون دون أن يكون لأية جهة أخرى حق مراجعته ، والا عد ذلك مساسا بسيادة الأمة .(١)

ونتيجة لهذه الاعتبارات ، ولاعتبارات أخرى تاريخية كشفت عن سوء سمعة القضاء الفرنسى قبل الثورة الفرنسية ، فقد تأكد فى فرنسا مفهوم سيادة البرلمان فى التشريعات الوضعية ، وحظر على القضاء بأنواعه استخدام وسيلة الرقابة القضائية على دستورية القوانين، وهكذا تعطلت هذه الوسيلة فى فرنسا تماما.(٢)

أما ايطاليا والنمسا وألمانيا الغربية فقد نصت دساتيرها (١٩٤٧ ، ١٩٣٨، ١٩٤٩ على التوالى) على الأخذ بوسيلة الرقابة القضائية – رقابة الالغاء اللاحقة – ورتبت على الحكم الصادر عنها من قبل المحكمة الدستورية La cour constitutionnelle المختصة انهاء حياة القانون .

وخلاصة القول ، فأيا كانت الاعتراضات التى تقف فى وجه اقرار الرقابة على دستورية القوانين، والقائلة بأن الرقابة تخل بمنطق الفصل بين السلطات وتجعل من هيئة الرقابة الهيئة العليا فى الدولة بما فى ذلك من اخلال حق البرلمان الذى يعد فى النظام

---

(١) وفى هذا الصدد يقرر " الدكتور يحيى الجمل" أن موضوع رقابة القضاء الدستورية لا يثور الا فى تلك البلاد التى يكون فيها الدستور مختلفا فى طريقة وضعه وطريقة تعديله عن القوانين العادية ، اما اذا كانت القواعد الدستورية تجد مصدرها عند ذات الارادة التى تضع القوانين العادية ويجوز تعديل تلك القواعد بنفس الطريقة التى تعدل بها القوانين العادية فان رقابة القضاء الدستورية للقوانين تصبح غير ذات موضوع : راجع المصدر السابق ص ١٠٨، ١٠٩ .

(٢) الدكتور اسماعيل مرزه – المصدر السابق ، ص ٣٨١، الدكتور طعيمة الجرف ، مبدأ المشروعية ، المصدر السابق ، ص ٢٨٢، ٢٨٣ ، الدكتور محسن خليل ، المصدر السابق، ص ٦١٢ .

الديمقراطى وكيلا عن الأمة صاحبة السيادة والسلطة – فان رقابة دستورية القوانين تجد سندها فى مبدأ الشرعية الذى يعد فيصل التفرقة بين الحكومة القانونية وغيرها من الحكومات الاستبدادية واذا كان الأمر كذلك فان أهمية اقرار هذه الرقابة تظهر واضحة المطلب فى الوقت الحاضر بعد أن انساقت دول الديمقراطيات الاشتراكية بدافع النزعة الاشتراكية فى تيار سياسة التدخل وازدادت نتيجة لذلك التشريعات الأمر الذى يخشى معه تعارض بعضها مع الدستور والانتقاص من الضمانات المقررة للفرد باعتبارها الركيزة القانونية لمبدأ الشرعية .

الشرعية فى ظل الدول الاشتراكية الماركسية :

تكمن نقطة الخلاف بين شرعية دول الديمقراطيات الغربية وشرعية دول الديمقراطيات الماركسية فى أن المجتمع الاشتراكى الماركسى يولى أساسه الاقتصادى الرعاية الاولى من اهتمامه ومن نظامه ، ثم يسخر نظامه السياسى والقانونى ليكون عاملا كاشفا لتنظيم الأساس الاقتصادى وطوعا له ، وأداة لتحقيقه لصالح الأغلبية الساحقة من الشعب .

واذا كان الأمر كذلك فان الشرعية الاشتراكية هى فى جوهرها مسخرة لخدمة القاعدة العريضة من الشعب، وهى على هذا الأساس لا تغدو شرعية حقيقية بالنسبة للجميع مالم يستأصل مضطهدوها الحقيقيون والاحتماليون ، وبذلك يزول التناقض الطبقى القائم على استغلال الانسان للانسان. وبمعنى آخر فان الشرعية الاشتراكية شرعية تستهدف صالح جموع الشعب المحررة من علاقات التعارض التى تنظم (فى الدول الرأسمالية) بين المواطنين أفرادا وبين الدولة . وتبعا لذلك فان الشرعية الاشتراكية تتميز بغنى فى المضمون والمحتوى يجعلها – ان صدقت واتبعت الوسيلة الشريفة

- أسمى من شرعية السياسة الحرة [١]

والشرعية الاشتراكية تعرف ما يثار بشأنها من مشكلات ، الا أن هذه المشكلات هى الترجمة الواقعية بل والظاهرة الصحية لسمة التغيير والتحول مابين الكائن وما يجب أن يكون ، أى بين النظام المرفوض والنظام المرغوب فيه .

واذا سلمنا ابتداء بأن فكرة الشرعية أو مبدأ الشرعية هو مبدأ عام ، فانه على حد تعبير " شليزنجر"[٢] لا يكون من شأن طبيعة السيطرة الاقتصادية للدولة على وسائل الانتاج الأساسية أن تكون هناك سيطرة على الحريات .. فشرعية النظام الاشتراكى تشير بصفة أساسية البحث عما اذا كان المواطن يستطيع أن يتمتع - على الأقل - بالنسبة لمطالبه من الاستقرار والأمن الى الحد الذى يتمتع به فى مجتمع رأسمالى". وهذه المسألة فى نظره يجب أن تحل على ضوء القوى والحقائق القائمة فى المجتمع المعاصر الذى جعلت منه شيئا آخر يخالف التركيب " الحر " لمجتمع وهمى يتكون من أفراد مستقلين يوازى بعضهم بعضا ، فمجتمع اليوم مجتمع " منظمات" لم تعد للفردية فيه القدرة على مواجهة المشروعات الضخمة الخاصة فيها والعامة - لذلك تعتمد كفالة حقوق الأفراد على قوة منظماتها ، ونصيبها فى ادارة الدولة ، كما أنه ليس من شأن اختفاء الموازنة الاقتصادية فى ظل نظام جماعى أن يؤدى حتما الى اختفاء الحريات ، فحماية الحرية والحقوق المدنية - كما يقرر " تشيكفاديز " هى احدى المكونات الأساسية للشرعية الاشتراكية .[٣]

(I)Weyl(Roland)&Monique: La justice et les homme, éd social, I962, P. I2et su·

(2)Schlesinger(R): Soviet legal theory, I95I ed; London, P. 268-272

(٣) الدكتور محمد عصفور - سيادة القانون، ص ٧٩ .

واذا سلمنا بأن أساس فكرة القانون هو تعادل Échappe السلطة مع متقلبات Fluctution مواقف الأفراد داخل المجتمع(١) فان كل الذى يحدث فى الدول الاشتراكية هو أن النظرية العامة للقانون هى التى تخضع لصياغة جديدة تتفق ومفاهيم المجتمع الجديد ومبادئه وتحقق أهدافه ، وهكذا فان مضمون قاعدة القانون هو الذى يتغير ليتفق مع الهدف الاجتماعى الجديد دون أن يتغير مكانه بالنسبة لنظام التدرج القانونى فى الدولة ، ومن غير أن يؤدى الى اهدار مبدأ الشرعية. وطبعى أن اختلاف أساس فكرة القانون من نظام قانونى لآخر يستتبع أن تأخذ الشرعية مظاهر مختلفة باختلاف النظم القانونية .

والشرعية ويقصد بها بصفة عامة الخضوع للقانون، هى فى الماركسية مبدأ يتخطى القانون Métajuridique ولذلك فالشرعية فى مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا هى شرعية ثورية اشتراكية ، هدفها حماية مصالح الطبقة الحاكمة دون التقيد بالقانون(٢) ولذلك فان معظم الدول الاشتراكية المعاصرة تعتبر الشرعية مجرد قاعدة نظامية لا تسمو على المجتمع ، ولكنها تعنى مجرد احترام المواطنين والادارة للقوانين دون أن يسرى هذا المبدأ على سلطة الحكم ذاتها ، اذ لا تعترف هذه الدول بمبدأ خضوع الدولة للقانون. ويرجع ذلك الى أن السلطة فى مثل هذه الدول القائمة على أنقاض مجتمع قديم لا يمكن لها أن تتبنى قانونا غير ما تمليه عليها قوانين المادية الجدلية التاريخية أو أنها تتقبل أى قانون لا يتفق وأهداف النظام الجديد ، فضلا عن أن مثل هذه السلطة الثورية تتسم بالحركة الدائمة المستمرة لاحداث التفاعلات التى تتفق والهدف الاشتراكى، وهو ما يدفعها بالضرورة الى احداث تغييرات متتالية فى القوانين، فالتطور التاريخى

(I) Burdeau: Tratié de. sc. pol; T.2,I967, P. I35

(2) Stoyanovic: op. cit; P. II3-II4

والوقائع الجارية لبناء المجتمع الاشتراكي وتشييده تظهر أن السلطة تتجاوز نطاق القانون الذى تسنه ، وتقوم بتعديله أو تغييره كلما اقتضت المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذلك ، وهذا ما يعنى أن الاشتراكية الماركسية تنكر أى استقرار أو جمود للقانون وبخاصة فى فترة التحول والبناء . ويرجع ذلك لعدة اعتبارات هى :

١- تغليب الغاية الثورية الاشتراكية والهدف الاشتراكى على كل نص قانونى يتعارض معهما أو لا يسمح بتحقيقهما .

٢- عدم سمو أى نظام قانونى على قوانين المادية الجدلية التاريخية أو بمعنى آخر عدم سموه على الشرعية العليا للمذهب الذى يمثل مافوق الشرعية الدستورية .

٣- طبيعة الحكم وفلسفته القائمة على مبدأ وحدة السلطة ، ووحدة الهدف والفكر والارادة تعنى عدم الالتزام بأى نص قانونى لا يحقق مصلحة الطبقة الحاكمة ، وهو ما يعنى انتفاء أى قيمة ذاتية مستقلة للقانون عن ارادة حائزى السلطة ، ومادام الأمر كذلك فهى لا تخضع الا للقانون الذى يُعبر عن مصلحتها ، وعن أهداف النظام .

ونتيجة لذلك فقد اتهم شراح النظام الديمقراطى الغربى السلطة الاشتراكية الماركسية وأنزلوها الى مدارك التحكم الارهابى ومصادرة الحريات ، وفى الجانب المقابل فقد عاب الماركسيون الحريات فى دول الديمقراطية الغربية ووصفوها بأنها من قبيل النفاق الاجتماعى، وانها حريات زائفة ووهمية .

والمنصف فى البحث يجب أن يتكشف قبل الصاق الوصف الصحيح على النظام عن الأسباب والعلل التى أدت بالنظم الماركسية الى عدم الخضوع للقانون ، فمثل هذه الدول قد لفظت المجتمع الرأسمالى بكل

أشكاله وأبعاده ،ورفضت كل قيمه وأدواته وأساليبه ، وكان طبعيًا ومنطقيا الا تخضع مثل هذه السلطات وهى فى طور التكوين والتطوير لأى مبدأ أو مفهوم يعرقل بناء المجتمع الجديد – وهذه الدول الاشتراكية ، كما أوضح التاريخ قد قامت اما على ثورات جذرية ، أو بعد معاناة وكفاح ضد المستعمر المحتل، انتهت بالاطاحة بالنظم القديمة . والذى لاشك فيه أن مثل هذه المجتمعات الجديدة لا تتصف فى طور التكوين بالاستقرار الذى تتصف به الدول المستقرة الأمرالذى يؤدى بها حتما الى عدم استتباب سيادة القانون بها (١) ، بمعنى أنه فى مثل فترات التحول هذه لابد أن يكون هناك ثمة تجاوز بسبب الظروف الاستثنائية التى تواجهها والتى تعتبر من أساب التوسع فى الترخص والملاءمة ، وبالتالى من أسباب عدم التقيد بالمشروعية التى لا تأخذ كامل وضعها الا فى الأوقات العادية التى تتصف بالاستقرار بعد كمال البنيان ، ولأن مثل هذه الدول وهى قريبة العهد بثوراتها وتحولاتها الجذرية لا يمكن أن تقارن فيها المشروعية بما هو جار فى بلاد استقرت وترسخت مفاهيمها وقيمها ومبادئها .

---

(١) ويؤكد هذا النظر الدكتور يحيى الجمل حين يقول" أنه من الخطأ أن تواجه مشكلة الزام السلطة بالخضوع للقانون وأن يبحث لها عن حلول على نحو مطلق ، وانما الصواب أن تواجه المشكلة مواجهة واقعية فى ظل كل نظام على حدة وفى ضوء الظروف الموضوعية لهذه الانظمة. فمواجهة المشكلة فى الانظمة الديمقراطية تختلف عنها تماما فى الانظمة الديكتاتورية ، ومواجهة المشكلة فى النظام الرأسمالى غيرها فى النظام الاشتراكى، والبحث عنها فى دول مستقرة الأنظمة غير البحث عن حلول لها فى دول حديثة خارجة عن قهر الاستعمار واستغلاله فى وقت قريب . ويجرى هذا المجرى أيضا أن بحث المشكلة فى دولة يسير فيها النظام الاجتماعى سيرا مستقرا ويتطور تطورا لايجد أمامه سدودا عنيفة يختلف تماما عن بحث المشكلة فى دولة يهتز نظامها الاجتماعى أو هى بسبيلها لاقامة نظام اجتماعى جديد على أنقاض نظام اجتماعى قديم اطاحت به ثورة مثلا ... وهكذا".

راجع المصدر السابق ص ١٠٤، ١٠٥ .

واذا أضفنا فوق ذلك أن السلطة الاشتراكية الماركسية هى سلطة مذهبية تخضع كل قيمة لما ورد بالمذهب ، فمعنى ذلك أن القانون لابد وأن يكشف عن هذه القيمة ،فاذا ما تعارض معها فانه يفقد أى قيمة بل ويهدر .

وتؤكد التجارب الاشتراكية الثورية هذا النظر . ففى الاتحاد السوفييتى نرى أن الثورة لم تقم حين قامت عام ١٩١٧ بالغاء كل القوانين السابقة على الثورة دفعة وا ، وانما صدر مرسوم نوفمبر ١٩١٧ الذى نص فيه على أن" قوانين الحكومة السابقة لاقيمة لها الا ما كان متفقا مع شعور الثورة بالعدالة " ثم صدر مرسوم ديسمبر ١٩١٧ وقضى بأن" يقوم القضاة فى المسائل الجنائية بتطبيق المذاهب الاشتراكية فى العدالة " وبعدها صدرت عدة مراسيم ومنها مرسوم فبراير عام ١٩١٨ فى شأن اجراءات التقاضى والذى نص على أن " قواعد الاثبات والاجراءات لا تطبق الا فى حدود عدم معارضتها لروح العدالة كما تشعر بها الطبقة العاملة – وفى نوفمبر ١٩١٨ حين انفرد البلشفيك بالحكم وحدهم دون الاشتراكيين الديمقراطيين الذين شاركوهم الحكم فى أيامه الأولى ، أصدروا قانون يلغى كافة القوانين السابقة كلها الغاء تاما وجملة واحدة ، و صدر تفسيرا له قوة القانون منع الاحالة الى تلك القوانين ولو من باب الاستئناس ولا الى القضاء الذى صدر فى ظلها ، وبذلك اتضح للوهلة الأولى أن ثمة سيطرة عليا قد سادت القانون وعلت فوقه ، وأن القانون عرفه ومكتوبة ، فقهه وقضاؤه لم تعد له هذه القيمة التى للمبادىء الجديدة والروح التى أصبحت تسود المجتمع فى ظل عقيدة جديدة ومذهب محدد– وهكذا قطعت الثورة الروسية تماما الصلة بين القانون والسلطة ، معلنين أن الدولة التى يعبر عنها بالسلطة ماهى الا أداة فنية خلقت بقصد فرض القوة لصالح طبقة معينة ، ولذلك أنكرت كل قيمة للقانون البرجوازى لأنه اصبح لا يمثل تلك القيمة العليا للمجتمع المتمثلة فى القوانين الأساسية للمذهب ، وهكذا ترتكز السلطة

الجديدة على عنصر لا صلة له بالقانون ، هو عنصر القوة الثورية التى تمارسها الطبقة الجديدة التى تنكر أى سيادة غير سيادتها ، ولا سلطة غير سلطتها ،ولا ارادة غير ارادتها . وعلىهذا فهى ليست بحاجة الىأى قانون يعلو فوق هذه الارادة - وكما سبق البيان فان ارادة السلطة هذه ليست مطلقة ، بل هى مقيدة بكل ما أورده المذهب من قوانين أساسية تمثل بالنسبة لها الشرعية العليا .

وهذا الوصف وان صدق على جميع الدول الاشتراكية المذهبية فى عمومها، وبخاصة فى فترات تحولاتها الأولى ، فانه فى خلال فترة البناء والاستقرار الاشتراكىأى فى تلك الفترة التى يستقر فيها أسس النظام ، وتتضح معالمه ، وتترسخ مفاهيمه ، يمكن لهذه الدولأن تخطو خطواتها نحو تأكيد معنى الشرعية الاشتراكية وهذا ما يؤكده الاتجاه السائد فى الاتحاد السوفييتى منذ أن دعّم نظامه الاشتراكى، اذ يحث الفقه السوفييتى دائما على توفير أكبر قدر من الاستقرار والاحترام للنصوص الدستورية وللشرعية بوجه عام ، وفى هذا المعنىأورد " بريجينيف " فى تقريره المقدم الى المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى " ان اللجنة المركزية والحكومة السوفييتية فى الفترة بين المؤتمرين تابعت تنفيذ الاجراءات الرامية الى دعم الشرعية والعدالة وتربية المواطنين بروح مراعاة القانون ...ودعم الشرعية مهمة لا تخص جهاز الدولة وحده ، فالمنظمات الحزبية والنقابات الحزبية والنقابات والكومسول ملزمة ببذل قصارى جهدها لضمان مراعاة القوانين مراعاة بالغة الصرامة .. فاحترام القوانين يجب أن يصبح عقيدة شخصية لكل مواطن. وهذا الأمر يخص بدرجة أكبر نشاط المسئولين ، وأية محاولة خرق القانون لا يمكن التساهل ازاءها أيا كانت الحجج "(١).

---

(١) بريجينيف على النهج اللينينى - راجع تقريره المقدم للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتىفى المؤتمر الرابع والعشرينللحزب المنعقدفى١٩٧١/٣/٣٠، دار التقدم ، موسكو، ١٩٧٢ ص ٥١٧ . وقد كان لهذا الاتجاه صداه فى دستور

ووفقا لهذا النظر يسود الاتحاد السوفييتى الآن تيار فقهى يدعو الى زيادة فعالية الرقابة الدستورية للقوانين، تعبيرا عن أهمية وظيفة الدستورية والشرعية فى حماية البناء الاشتراكى، ويلتقى هذا الاتجاه وما ينادى به الفقه الماركسى الحديث فى الديمقراطيات الماركسية اذ يطالب بتعديل مفهوم الدستور بحيث لا يقتصر على مجرد تسجيل الماضى والحاضر ، فيعكس القاعدة المادية فحسب، بل يتعين أن يتجاوز الدستور هذا النطاق فيشمل تخطيطا للمستقبل، وبيانا للقاعدة المادية المراد تشييدها وسبل بلوغها (١)، ويرى الفقهاء الماركسيين أن النصوص الدستورية التى تتضمن مثل هذا التخطيط تحوز قوة قانونية متكافئة والنصوص الدستورية الأخرى العاكسة للواقع القائم، نظرا لأن النصوص الأولى ترمى الى ارساء قواعد قانونية تحقق التطور المنشود للمجتمع الاشتراكى ، وبذلك تكتسب الدساتير الماركسية ديناميكية تواكب ديناميكية التطور الاجتماعى، وتلزم هيئات الدولة السير فى الاتجاه الذى سوف ينتهى عند بلوغ مرحلة الشيوعية تلك المرحلة التى يراها الماركسيون متصلة الحلقات لا تتحقق طفرة واحدة (٢).

---

(١) وقد أورى فالتر أولبرشت رئيس مجلس الدولة لجمهورية المانيا الديمقراطية فى بيان القاه أمام مجلس الشعب فى ١٩٦٨/١/٣١ بمناسبة تقديم مشروع دستور ١٩٦٨ قوله " يرتبط التشاور بشأن الدستور الاشتراكى لجمهورية ألمانيا الديمقراطية واصداره ارتباطا وثيقا بتطور المجتمع الاشتراكى والديمقراطية الاشتراكية ، وحدد المؤتمر السابع للحزب الاشتراكى الالمانى الموحد هذا الطريق بوساطة وضع خطة للمستقبل ... لقد تم وضع الخطوط العريضة لاستراتيجية وتكتيك تطور الحياة الحكومية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وهى مصوغه فى الدستور فى شكل قوانين عامة " راجع :

VII Congress of the socialist unity party of Germany; Berlin, I968, P.6Ito8I&P. 94

(٢) روزمارين – المصدر السابق ، ص ٩٧ ، ١٠٠ .

فاذا كانت الاشتراكية الماركسية قد حرصت على مبدأ الشرعية منذ سنوات تحولاتها الأولى باعتبار أن ذلك مبدأ عام، فان الملاحظ أيضا أن بعض هذه الدول قد خطت خطوات كبيرة في تاكيد هذا المبدأ ،فلم تجعل الرقابة السياسية هي وحدها حامية الشرعية، بل قررت أيضا مبدأ الحماية القضائية للشرعية وبشتى عناصرها (١) وهو ما سبق توضيحه عند الكلام عن التجربة اليوغوسلافية اذ بينا أن الدستور اليوجوسلافي كفل مبدأ الرقابة القضائية على الشرعية والدستورية.

والجدير بالبيان أن الفقه الاشتراكي وان اتفق حول مبدأ الشرعية والدستورية بصفة عامة فان هذا الفقه في مجموعه ينكر الرقابة القضائية لما يحدثه ذلك من اخلال بمبدأ وحدة السلطة التي يملكها الشعب ممثلا في الهيئة التمثيلية التي تعد في مثل هذه الدول أعلى سلطة في الدولة، ومن ثم لا يجوز لأي سلطة أخرى أن تتصدى للحكم على قانون أصدرته هذه السلطة العليا (البرلمان) فتجعل قراراته قابلة للابطال أو الالغاء، وعلى هذا الأساس رأى غالبية الفقه الاشتراكي الماركسي أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين، وعلى الصورة المتقدمة - هي رقابة قضائية تتشابه بقرينتها في بعض انظمة الديمقراطيات التقليدية فتحوز حيال أعلى سلطة في الدولة (البرلمان) القدرات بما لا يتسق ومبدأ وحدة السلطة القائم على هيمنة البرلمان، والى الحد الذي ذهب معه " فيريتجان" الى أن النظام اليوغوسلافي حين أقام المحكمة الدستورية وأعطاها هذا الحق فانما يكون قد أخذ بمبدأ الفصل بين السلطات، تأسيسا على أن هذه المحكمة هي منظمة مستقلة بالرقابة على دستورية القوانين، تستطيع أن تبطل

(I) Rubinstein (A.): communist political systems, op. cit; p. I78-I80

وتلغى القوانين التى أصدرتها الجمعيات بالمخالفة للدستور[١] ـ أما البعض الآخر وفى طليعتهم " كارديللى " فيلسوف النظام اليوغوسلافى فقد أوضح فى تكييف هذه المحكمة بأنها " لا يمكن أن تكون هيئة قانونية محضة تقنع بفحص ظواهر التنظيم الدستورى ومشاكله بكيفية ساكنة ومن زاوية قانونية وشكلية ، فهى تتناولها وفقا للمضمون الموضوعى والاجتماعى والسياسى للمراحل التى أدت الى نشأتها . فى هذا المعنى تتقدم المحكمة الدستورية مزودة بالمرونة اللازمة ، بالمبادرات السياسية الى البرلمان أو المنظمات الاجتماعية الأخرى ، وذلك لتفادى المنازعات السياسية الشكلية أو لازالة النصوص المعوقة لسير العمل الموضوعى ، وبهذه الكيفية يلتقى انشاء المحكمة الدستورية والاتجاه العام الذى يرمى الى اضفاء أكبر قدر من روح التوفيق والتحكيم فى تسوية المشاكل الناشئة من الروابط الاجتماعية فضلا عن اسهامها فى القضاء بسرعة وفعالية على المظاهر المناهضة للدستور والشرعية وعلى الاتجاهات السلبية "[٢] ـ ويتضح لنا من هذا التصوير مدى الاختصاصات الواسعة المخولة للمحكمة الدستورية اليوغوسلافية والتى تتجاوز الحدود التقليدية للوظيفة القضائية ، فضلا عما تكشف عنه رغبة الشارع الدستورى من تمييز هذه المحكمة عن الهيئات القضائية التى تمارس الوظيفة القضائية . وهو ما يتبين لنا من مطالعة نصوص دستور عام ١٩٧٤[٣] .

(I) Ferretjans(J.P.): La constitution du 7 Avril I963 de la Republique socialiste Féderative de Yougslavie et l' unite Marxiste du pouvoir d'étae, Reuve de droit public et de la science politique, sept-oct,I963, No 5, P.939-962

(2) Kardelj: On the principles of the preliminary draft of the new constitution of socialist Yougoslavia, éd october ,I962, Beogrd, P. 28-29

(٣) راجع دستور يوغوسلافيا الصادر ١٩٧٤ المواد من ٣٧٥-٣٩٦.

وتأسيسا على ما تقدم يرفض جانب من الفقه الاشتراكى اليوغوسلافى[١] ما أشير حول تعرض وحدة السلطة للخطر نتيجة لوجود هيئة أخرى تهدد قراراتها ، وعلى ذلك فهم يرون أن المحكمة الدستورية فى يوغوسلافيا لا تشكل هيئة قضائية بمعنى الكلمة ، لكنها هيئة ذات طبيعة مختلطة تجمع بين عناصر من الهيئات السياسية والهيئات القضائية ، فتكون أقرب الى اللجنة المنبثقة من البرلمان الاتحادى الذى يستعين بها لكفالة " احترام الدستورية والمشروعية " ، ومن هذه الزاوية يمكن القول بأن هذه الرقابة لا تشكل اخلالا بمبدأ وحدة السلطة القائم على مفهوم تبوؤ البرلمان المكانة العليا فى الدولة.[٢]

الدور المسيطر للحزب الشيوعى السوفييتى على الشرعية :

تقوم النظرية العامة للدولة السوفييتية فى وجهها الايديولوجى على النفى المطلق للصفة القانونية للسلطة ، وتقوم فى وجهها القانونى على انكار أى سمو للدستور ، أما فى التطبيق العملى ، فهى تقيم نظاما سياسيا يتميز باطلاق السلطة من كل قيد[٣] ، فسلطة الطبقة العاملة سلطة مطلقة تنغلق على نفسها محتضنة بين جنباتها القيمة المطلقة للمذهب ، فهى على هذه الصورة سلطة عقائدية منحازة ، ويأتى انحيازها من رفضها

(I) Djordjevic(J): La Yougoslavie, libraire General de droit et Jurisprudence,Paris, I967, P. 360- 365

(٢) دكتور اسكندر غطاس المصدر السابق ٥٦١، ٥٦٢.

(٣) " فدولة البروليتاريا لا تعرف للسلطة حدودا معينة الا مصلحة البروليتاريا..وسلطتها لا يقيدها شىء الا ما ترى أنه يحقق مصلحة النظام الاشتراكى ويدعمها ،وأن " القيود المزعومة "فى الديمقراطيات التقليدية لم توجد الا من أجل خدمة مصالح الطبقة الرأسمالية وليس من أجل حماية الحرية الفردية كما يقولون " .

راجع – الدكتور يحيى الجمل ، المصدر السابق ص ٢٢٤، ٢٢٥ .

وعدم تقبلها لأية أفكار أو تصورات تخالف عقيدتها ،وتتركز هذه السلطة فى يد حزب واحد يمثل من الناحية الميتافيزيقية (أىعلم ما وراء الطبيعة والمادة) ضمير الطبقة العاملة ، ويمثل بالنسبة لها أيضا التجسيد الحى لرسالتها وقيمها ، وهو على هذا الأساس يملك وحده حق تفسير تعاليم مذهبها وأفكاره ، وينفرد بل يحتكر التعبير عن آراء الشعب باعتباره منظمة الجماهير ومعلم وعيها الاشتراكى، وهو على ذلك يختار غايات نشاطها المقترح بل يسيطر على جميع الأنشطة،ووفقا لما تقدم يعتبر الحزب الشيوعى السوفييتى الأمين الوحيد على تفسير القوانين الاشتراكية كلها . وهذا الدور للحزب تمليه الأصول النظرية والتنظيمات السياسية .

أما الأصول النظرية ، فانه وفقا للفلسفة المادية الجدلية تنظر الى تاريخ الانسان وكأنه عملية طبيعية لا يمكن تجنبها ، تتم من خلال سلسلة من الكفاحات الطبقية للسيطرة على الأساس الاقتصادى للمجتمع ، وتنتهى بخلق مجتمع غير طبقى تختفى منه الدولة ، ووظيفة الدولة والقانون - فى خلال مرحلة الانتقال - هى أن تتعاون وتشجع عملية التطور هذه ، بحيث يعكس التشريع القوانين الموضوعية للتاريخ الانسانى فى تقدمه نحو نظام اجتماعى بغير طبقات ، وبغير دولة ، وبحيث يستخدم هذا التشريع كأداة لتنمية العملية التاريخية وتنشيطها أى تحقيق العلاقات الاجتماعية الاشتراكية ، ولهذا السبب يطلب من هيئات الدولة أن تتأكد من أن التشريع يطبق بطريقة تتفق مع قوانين ومقتضيات التطور الاجتماعى .

ولا تؤدى الأصول النظرية وحدها الى أن يضطلع الحزب الشيوعى بمهمة تفسير القوانين ، وانما يؤدى ذلك أيضا المركز المتميز الذى يشغله الحزب فى التنظيم السياسى ، ولما كان الحزب الشيوعى السوفييتى هو طليعة الطبقة العاملة ، ولما كان هو وحده المزود

بالمعرفة العلمية للنظرية الماركسية اللينينية ، فانه وحده الذى يكون قادرا على ادراك ما اذا كان التطور الاجتماعى يتبع فعلا هذه القوانين أو لا ؟ من هنا كان واجبه أن يقدم بعناية دروس التجربة العملية لكى يكشف عن الاتجاهات الموضوعية للحقيقة فى عمقها واتساعها ، وأن يوجه الجهود المخصصة للجماهير الشعبية وينظمها على هذا الأساس - لذلك فان قرارات الحزب وخطوطه للارشاد تكون واجبة الاحترام والنفاذ بالنسبة لهيئات الدولة التى تفسر القوانين وتطبقها ، وتبعا لذلك فان جميع التفسير والتطبيق القانونيين يتبع مبدأ الحزبية سواء كان التطبيق تطبيق الادارة أو كان التفسير تفسير القضاء(١) ولهذا السبب يصف الشراح المحاكم فى الدول الشيوعية بأنها جزء من الأداة المعدة للارشاد السياسى " وعلى نحو ما يفرض الحزب رقابته على القضاء يفرضها كذلك على الادارة فيما يتعلق بتفسير القانون، فالحزب يوجه السلطات التنفيذية (قممها وفروعها) عن طريق اندماج وظائف الحزب والدولة ، عن طريق تغلغل أعضاء الحزب وسيطرتهم على كل مؤسسات الدولة (هيئة رياسة السوفييت الأعلى السوفييت الأعلى ، مجلس الوزراء...) فضلا عن أن أى قرارات هامة تناقش لدى هذه الجهات تكون قد نوقشت مسبقا من قبل جانب أعلى منظمات الحزب وتكون قد أعطت القرار فيها .

ويبرر الشراح الماركسيون الرقابة الحزبية فى تفسير القانون بأن الحزب الشيوعى السوفييتى هو جوهر الشرعية الاشتراكية(٢) ولهذا كانت القاعدة السارية قبل انعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى عام ١٩٥٦ أن لتوجيهات الحزب أولوية على القانون ، وكان أمرا مشروعا نتيجة لذلك أن ينتهك القانون لتنفيذ هذه الاتجاهات ، كما كان أمرا مشروعا ألا يعتبر مبدأ

(I) Schapiro (Leonard) : The governement and politics Soviet Union , London , I968, P. I57

(٢) الدكتور محمد عصفور ، سيادة القانون ، ص ١٦٩ وبعدها .

الشرعية عقبة فى تفسير القوانين على أساس الحزبية ،لأن الشرعية والحزبية – فى وجهة النظر الماركسية – يندمجان فى وحدة ديالكتية فخضوع الادارة والقضاء فى مجال تفسير القانون من قبل الحزب كان خضوعا مطلقا باعتبار أن توجيهات الحزب تمثل اسمى القواعد وباعتبار أن ما يصدر عنها هو التفسير الأمين لمبادىء الماركسية وفلسفتها فى فهم القانون وطبيعته الطبقية ٠

لكن هذا التدخل فى ادارة القضاء قد لحقه الاصلاح القانونى الذى اعقب المؤتمر العشرين عام ١٩٥٦، فقد صدرت أوامر محددة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى يمنع تدخل هيئات الحزب ذات المستويات المتوسطة والدنيا فى الاجراءات القانونية وفى القضايا المنظورة (١) ، وبالرغم من أنه لا توجد الآن رسميا رقابة حزبية منظمة على المحاكم العادية من قبل الهيئات الحزبية المتوسطة والدنيا كما كان الحال – فان دور هيئات الحزب هذه فى ارشاد القضاء قد اتخذ صورة أخرى : وهو تعليم الهيئة القضائية حتى تستطيع أن تضطلع بوظائفها بروح شيوعية حقيقية ، ومنع التدخل هذا ان صدق على المحاكم العادية فهو لا يصدق على منظمات القضاء الاجتماعى – مثل محاكم الرفاق (٢) .. التى مازالت تخضع لهذه الرقابة ، ذلك أن أحكام هذه المحاكم يجب أن تقررها اللجنة المحلية النقابية أو اللجنة التنفيذية للسوفييت المحلية ومن المعروف أن الحزب يقود نشاط مثل هذه اللجان ٠

ونتيجة لما تقدم وأمام نظام قانونى موجه كله مطابقا للغاية الثورية كما يحددها الحزب الشيوعى، فانه من الطبيعى ألا يكون هناك محل للقول بأن هناك مشروعية بمفهومها التقليدى لأن ذلك لا يتفق مع نظام قانونى مسخر لخدمة المذهب الذى يعتبر الحزب حارسه الأمين ٠

---

(١) الدكتور محمد عصفور ، المصدر السابق ص ١٧٣ ٠

(٢) وهى أجهزة قضائية اجتماعية تنشأ فى الهيئات والمؤسسات والمعاهد التعليمية وفى الريف ٠ راجع ، زاغورودينكوف ، المصدر السابق ص ٢٤٠، ٢٤١ ٠

المطلب الثالث

أساس الخضوع للسلطة الاشتراكية

من المعلوم أن تاريخ الانسان هو تاريخ فكره ،ومن ثم فان فكرة المجتمع عن الصالح العام تظل حبيسة مالم تقم أداة قادرة على ترجمتها لتجعل منها تجسيدا اجتماعيا حقيقيا وواقعا ، وهذه الأداة هى السلطة السياسية ، وهكذا تصبح السلطة كمخلوق وثيق الصلة بالحياة الانسانية وأهدافها قائمة على عنصرين : قوة وفكرة ، الا أن القوة يجب أن تظل خادمة ومخصصة لانفاذ الفكرة ، والا اضحت السلطة مجرد قوة مادية مجردة من كل دعامة معنوية قادرة على جعل وجودها ذا جدوى (١).

واذا ما التزمت السلطة استخدام قوتها فى انفاذ الفكرة فمعنى ذلك أن خضوع ارادة المحكومين لارادة السلطة هو فى حقيقته خضوع للفكرة التى تعمل السلطة على تحقيقها وصولا بالجماعة الى نمط الحياة الاجتماعية التى تشكل لهم هدفهم الاجتماعى المرغوب فيه ، وقد جبل الناس على أنهم لا يحبون الخضوع مكرهين لارادة غيرهم ، لكن خضوعهم للارادة الحاكمة أساسه أن هذه الارادة تحقق لهم - فيما يصدر عنها - المبادىء والقيم العليا التى يعتقدونها ويرتضونها ، لذلك فهم يخضعون لسلطانها ، ويطيعون أوامرها ويتقبلون أحكامها .(٢)

وترتيبا على ذلك يتضح أن أساس الخضوع مبعثه ارتباط المضمون القاعدى للقانون بالهدف الاجتماعى المرتجى ، بحيث

(I,2) "...Les deux éléments du pouvoir : une force et une idée" Voy . Burdeau : Traité de sc. pol; I966, P. 406

يصبح الخضوع للفكرة أساساوليس للحاكم فى ذاته (١)

وتأسيساً على ذلك فان قدرة السلطة الاشتراكية سواء كانت فى مجتمع ماركسى أو ديمقراطى تتمثل فى قدرتها على تحقيق الهدف الاشتراكى الرامى الى كفالة أوفر نصيب من السعادة والرفاهية لأوسع دائرة من أفراد المجتمع ، والى كفالة أوفر نصيب فى حكم أنفسهم بأنفسهم بعيدا عن استغلال القلة الحاكمة وتحكمها .

ووسيلة السلطة فى ذلك هو أن يكون صدى نشاطها القانونى مؤكدا ومحققا للهدف الاشتراكى ويتأتى ذلك باحلالها القانون الاشتراكى باعتباره القانون الصالح داخل الجماعة محل القانون البرجوازى الذى استنفذ فى مرحلة تاريخية أغراضها ولم يعد مع التطور مقبولا من الجماعة .

فالسلطة الاشتراكية مضافا اليها قانون اشتراكى (باعتباره القانون الصالح والصحيح (٢)) يعبر عن الهدف الاشتراكى يعادل طاعة المحكومين وخضوعهم لها (أما السلطة الاشتراكية منقوصا منها نشاط قانونى بعيد عن تحقيق الأهداف الاشتراكية يعادل عدم التزام بالطاعة والخضوع لها وتكون سلطة مرفوضة) وهذا ما يفسر فى نظرى ـ اسقاط حكومة العمال الاشتراكية البريطانية فى الانتخابات أمام حزب المحافظين أكثر من مرة لأنها فى فترة

---

(١) ودليلنا الواضح على ذلك أن " ماوتسى تونج " حين أمر الشعب الصينى بقتل الكلاب لأنها تأكل غذاء أربعين مليونا من الصينيين ، وبقتل الطيور التى تلتهم ثلث الانتاج من الارز والقمح ، وتقتل الذباب الذى يعوق طاقة الفرد المنتجة . فان الشعب الصينى لم يسخر من هذا الأمر ، بل اطاعوه ونفذوه لعلمهم مدى ارتباط هذا الأمر بهدف اقتصادى واجتماعى يسعى المجتمع لتحقيقه ، وهكذا يصبح الخضوع خضوعا للهدف الاجتماعى وليس للشخص الذى أصدر القرار .

(2) Burdeau : Traité de sc. pol; 967, I52

حكمها لم تحقق الأهداف التى تسعى اليها القوى الاشتراكية ففقدت بذلك – وبوجود القوى المحافظة التى تعارض فى الأساس سياستها – سند فوزها (١)

واذا تبينا أن دول الديمقراطيات الغربية ليست دولا مذهبية، فان معنى ذلك أن السلطة بها ليست سلطة منوقراطية تتوحد فيها ارادة الحاكم وارادة المحكوم بل هى دول منفتحة تقبل الفكر والفكر المعارض ، وتقبل الرأى والرأى المعارض ، ومن ثم فان الخلاف بين الأحزاب قد يصل الى أساس النظام الرأسمالى نفسه القائم فى هذه الدول .

واذا قدر للقوى الاشتراكية فى هذه الدول أن تفوز بالسلطة فان ذلك يعنى أنها تمارس نشاطها على أساس تحقيق أهداف الغالبية التى انتخبتها ورفعتها للسلطة ومن ثم يصبح على السلطة الديمقراطية الاشتراكية أن تمارس نشاطها باحلال القوانين الاشتراكية محل القوانين البرجوازية ، باعتبار أن الأولى تمثل الهدف الاجتماعى للقوى الغالبة .

وتأسيسا على ذلك يمكننا القول بأن أساس خضوع القوى الاشتراكية مبعثه ارتباط مضمون القاعدة القانونية للقانون الاشتراكى بهدفهم الاجتماعى المنشود ، أما هؤلاء الذين لا ينتمون للقوى الاشتراكية ولا يتعاطفون مع سياستها بل يعارضونها فان أساس خضوعهم للسلطة الديمقراطية الاشتراكية الحاكمة فهو فى نظرى يقوم على عنصرين : سياسى وقانونى .

---

(١) راجع فى ذلك بالتفصيل :
توم نيرن ، الاشتراكية البريطانية ، بيروت ١٩٦٤ ، ص ٢٤٣ ، ٢٤٨ ، ٤٠٣ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ .
هارولد ويلسون ، أزمة حزب العمال البريطانى ، المصدر السابق ص ١٣٦ .

أما العنصر السياسى فأساسه المبدأ الديمقراطى الذى تأخذ به هذه الدول : وهو قبول حكم الأغلبية . أما العنصر القانونى فأساسه الخضوع للشرعية الدستورية بما تعنيه من وجوب الالتزام باحترام القانون النافذ الصادر عن السلطة الحاكمة طالما أنه لم يلغ أو يعدل وهذا الالتزام للقانون القائم يعنى الخضوع له سواء كان ذلك من قبل الحاكم أوالمحكومين أى بما له من صفة الزامية للجميع .

أما الماركسيون فيقررون بأن القانون والشرعية لهما صلة بالنظام الاجتماعى وعلى ذلك فمبدأ الشرعية لا قيمة له الا من حيث اتصاله بطبيعة النظام الذى يستخدم لاقراره وفى ذلك يقول" تشيكفاديز "(١) " ان التركيب الاقتصادى للمجتمع والظروف المادية للطبقة المسيطرة هى التى تحدد ضميره الاجتماعى وارادته ومصالحه التى تجد تعبيرها كله فى القانون الاشتراكى واذن فان الفصل بين القانون والمشروعية من جهة ، وبين الاقتصاد من جهة أخرى، وتحليل النظام القانونى مستقلا عن الروابط الاقتصادية القائمة يمثل تبعا لذلك وسيلة متعارضة مع المبادىء الأساسية لعلم القانون الاشتراكى ".

ويرى الماركسيون كذلك أن السلطة والقانون ينبعان من من أصول تاريخية واحدة ، ذلك أن مصالح الطبقة الحاكمة هى التى تحدد الوظائف الرئيسية للسلطة ، كما تحدد القوانين الصحيحة التى تشكل أهدافها ، وعلى ذلك فحين تقوم السلطة الاشتراكية بوضع القانون الاشتراكى فعلى الجميع أن يخضعوا له خضوعا غير مشوب بقهر أو استغلال ، خضوعا أساسه القناعة والرضا به باعتبار أن القانون الاشتراكى متطابق مع مصلحة الجماعة بأسرها دون تحيز لفئة أو جماعة منها ،فاذا ما خضعت ارادة المحكومين لهذه القوانين الاشتراكية فذلك لأنها قوانين عادلة

---

(١) الدكتور محمد عصفور ، سيادة القانون، ص ٢٢ .

تمثل صالحهم العام والمشترك ، وعلى ذلك لا يترك للفرد بعدها ترخصه واختياره فى الخضوع أو عدم الخضوع لمثل هذا القانون، انما على الفرد أن يترك هذا الترخص ولا يفسح لنفسه مجالا لتأويله ، بل عليه أن يخضع له ويطبقه حرفيا وبروح الجماعة الذى استمد هذا القانون لصالحهم جميعا ، ولأن هذا القانون يمثل صالح الجماعة فانه سوف يفقد طبيعته الخاصة مالم يدعم من قبل السلطة التى تكفل الخضوع لأحكامه .

والخضوع للقانون الاشتراكى على الصورة المتقدمة أمر تمليه طبيعة المجتمع الاشتراكى المذهبى الذى يوحد فى تكامل بين الارادة الحاكمة والارادة الشعبية ، ولا يفصل بينهما بمعنى أن السلطة فى مثل هذه المجتمعات هى سلطة " منوقراطية "(١) أى أن الحكم فيها موحد ومركز فى يد قوى سياسية اشتراكية تؤمن بالفكر الواحد ، والعقيدة الواحدة ، والعمل السياسى الواحد نتيجة اعتناق أيديولوجية محددة ، وكذلك فان مثل هذه السلطة هى سلطة " شعبية " وتتمثل هذه الصفة فى أن واقعة السلطة فيها تصدر عن الكتلة الشعبية نفسها كما هو الحال فى يوغوسلافيا أو عن طريق ما يصدره لها نظامها الحزبى الواحد (كما هو الحال فى روسيا من توجيهات وارشادات باعتباره الممثل وراعى أيديولوجية . هذه الكتلة الشعبية والمتحدث الوحيد باسمها ،وباعتبار ما يصدر عنها فى صورة حزبها هو التجسيد لرغبتها ، وأمام هذا التكامل وعدم الانفصال بين ارادة السلطة وارادة المحكومين، فان كل ما يصدر عنها ماهو الا تعبير عن الارادة الشعبية ومادام الأمر

---

(١) ويقرر " بيردور" أن هناك نوعين مختلفين من الحكومات موحدة الحكم ، فهناك دول منوقراطية شعبية وأخرى مستبدة .

"Les gouvernements Monocratiques comportent deux variétés: monocratie autoritaires, monocraties populaires" Voy. Burdeau : Traité de sc. pol; 2éme éd ,T.5 , I970, P.434

كذلك فالخضوع للقانون الاشتراكى الصادر عن مثل هذه السلطة تجب طاعته على كل المواطنين وهم يخضعون للسلطة التى تصدره بما لها من قوة تكفل ضمان تنفيذه •

وقد سبق أن أوضحنا أن الخضوع للقانون فى مثل هذه المجتمعات مقصور على المواطنين دون الحكام ،حتى يتاح لهم مكنات العمل فى ظل الشرعية الثورية التى تبيح لهم القدرة على التعديل والتطوير القانونى التى تستلزمها مرحلة التكوين للمجتمع الجديد الذى يموج بالمطالب الجيدة والقيم الجديدة والمبادىء الجديدة ،الا أن ذلك أمر موقوت باستكمال النظام واستقرار بنيانه ، سرعان ما تنتقل معه السلطة الى الشرعية الدستورية التى يتقيد فيها كل من الحاكم والمحكوم بالقانون، لكن هذا الانتقال قد يطول وقد يقصر بحسب أحوال كل دولة وبحسب خطوات التطور •

واذا بان لنا أن القانون الاشتراكى يمثل أساسا للخضوع للسلطة فى مجتمع اشتراكى، فان الأساس الآخر لهذا الخضوع هو المذهب ، ذلك أن السلطة الاشتراكية الماركسية هى سلطة مذهبية ترتبط بأيديولوجية محددة ، تسعى السلطة لخدمتها واعلاء شأنها بمعنى أن هناك صلة وترابطا ما بين السلطة والأيديولوجية المعتنقة فى هذه البلاد ، ويمثل المذهب لدى هذه الدول قيمتها العليا أى المشروعية العليا ، لأنه يكشف عن الفكر والسلوك الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية الانتاجية الواجبة ، وبمعنى آخر فان مبادىء المذهب وتعاليمه باعتباره مذهب عمل يمثل اطارا محددا للنشاط سواء على مستوى السلطة أو الفرد ، وهذا يعنى أن كلا منهما لابد أن يخضع للمذهب ، ولأن ارادة السلطة هنا تمارس على أساس العمل لاعلاء قيمة المذهب العليا ، وهو ما يعنى توكيد شرعيته العليا ، لذلك فان أساس خضوع المحكومين لها ينبع أساسا من التزام السلطة بالخضوع للمذهب •

وتأسيسا على كل ما تقدم فان أساس الخضوع للسلطة في المجتمع الاشتراكى الماركسى يتمثل فى أمرين :

الأول : الخضوع للقانون الاشتراكى الذى يمثل الهدف الاجتماعى الاشتراكى .

الثانى : الخضوع للمذهب الذى تتمثل فيه القيمة العليا والمشروعية العليا .

واذا كنا قد أوضحنا فى موضع سابق ضمانات الشرعية الاشتراكية ، فانه بقى علينا أن نوضح ضمانات المذهب أو ضمانات المشروعية العليا .

المطلب الرابع

ضمانات المذهب أو المشروعية العليا

فى الدول غير المذهبية ، أى فى تلك الدول التى يحق للأفراد فيها أن يعتنقوا من الأفكار والآراء والمذاهب ما يشاءون تتقرر المشروعية ضمانا للحريات العامة ،وافساحا لها من أى اعتداء يقع عليها ، وهكذا فان فكرة الحريات فى هذه الدول نشأت كقيد وارد على تسلط السلطة أو تجبرها ،وهكذا كان خضوع السلطة فى مثل هذه الدول لحكم القانون ضمانا للحريات ، وقد أدى ذلك الى أن تصبح السلطة فى مثل هذه الدول منفصلة عن الحرية وفى ذات الوقت توجد وسائل للتوازن بينهما ، يملك الفرد بمقتضاها فى مواجهة السلطة ـ حين تتسعف معه ـ وسيلة قانونية يملكها (الدفع بعدم المشروعية) يدافع بها عن حريته ، ومعنى ما تقدم أن المشروعية فى هذه البلدان قد تقررت لصالح الفرد .

الا انه فى المجتمعات الاشتراكية المذهبية أى تلك التى تعتنق عقيدة محددة ، وايديولوجية محددة فان الأفراد فيها لا يملكون أن يعتنقوا ما يشاءون من أفكار أو آراء ، ذلك أن السلطة والحرية فى مثل هذه الدول غير منفصلة ، وانما هى متكاملة نتيجة لتكامل ارادة السلطة وارادة الفرد ، ذلك ان السلطة فى مثل هذه الدول - كما سبق الايضاح - هى سلطة منوقراطية يتوحد فيها الحكم ويتمركز فى يد قوى سياسية تؤمن بالفكر الواحد ، والعقيدة الواحدة ، والعمل السياسى الواحد المستمد أصوله من المذهب ، ولأن المذهب يمثل القيمة العليا والمشروعية العليا ، أو لأن المذهب فى هذه الدول - كما يقول " هوريو " يمثل" مافوق الشرعية الدستورية أو ما فوق سيادة القانون "(١) الذى يخضع له كل من الحاكم والمحكوم ، لذلك كان طبعيّا أمام نظام قانونى مسخر لخدمة السياسة وموجه كله للتطابق مع الغاية الثورية التى يرسمها له حزب عقائدى ، ولا يسلم فيه بقيام معارضة ، وتوصف فيه السلطة بأنها هى التى تخلق القانون ولا تخضع له الا للمدى الذى تريده أو تطيقه ، أن تصبح فيه الحرية مطلقة ، وانما الطبعىّ أن تكون محددة ومشروطة بكلما يستهدفه المذهب ، بحيث أن أية حرية يكون من شأنها أن تؤدى الى اضعاف المذهب أو مناوأته أن تهدر ، ومن ثم كان طبعيّا أمام ما تقدم الا يكون هناك مجال للحديث عن اعمال وسائل التوازن بين السلطة والحرية بمفهومها التقليدى لاختلاف معانى القانون والسلطة والمشروعية فى الدول المذهبية عنها فى الدول غير المذهبية ، وكان أمرا لازما كذلك أن تتقرر وسائل لضمان حماية المذهب لضمان استمراره ، بحيث

---

(١) راجع فى ذلك :
Schapero(L.): The government and politics of the soviet union, London, I968, P.I57
الدكتور محمد عصفور - سيادة القانون ، ص ١٣٨ .

تعلو هذه الضمانات المقررة للمذهب على الضمانات المقررة لحرية الفرد ، باعتبار أن ضمانات المذهب تمثل الحماية اللازمة للقيمة العليا التى تعلو فى مشروعيتها فوق أية مشروعية أخرى،وهذه الضمانات المقررة للمذهب تجد تفسيرها وسندها وتبريرها من الايديولوجية الماركسية اللينينية نفسها .

وتتخذ ضمانات المذهب نوعين هما :

أولا : **ضمانات مقررة** لصالح حماية المذهب(١) ويندرج تحتهما نوعان من الضمانات هما :

أ- ضمانة السحق أو القمع Grantie écrasement

ب- ضمانة الولاية Grantie administration

ثانيا : ضمانات مقررة لاستمرار المذهب(٢) ، بمعنى أن هذا النوع من الضمانات لا تتصل بحماية المذهب نفسه وانما هى من خواصه وخصائصه اللازمة لاستمراره واذكاء وجوده الذى يضمن استمراره ، ويندرج تحت هذا النوع من الضمانات مايلى :

أ- ضمانة صيانة المذهب من الانحراف والسلبية .

ب- ضمانة استمرار شعبية الحاكم ودرايته بالمذهب دراية كاملة .

جـ- ضمانة استمرار تكامل ارادة الشعب وارادة السلطة .

د- ضمانة استمرار الكفاح الطبقى .

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن هذه الحماية وضماناتها للمذهب فى الاتحاد السوفييتى ، راجع :

Ckhikvadze(V.): The state democracy and legality in the U.S.S.R,progress publishers, first pr., Moscow,I972, P.344 et s.

(٢) الدكتور مصطفى كامل وصفى ، المشروعية فى الدول الاشتراكية .مجلة العلوم الادارية ، السنة الثامنة ، العدد

أولا : ضمانات حماية المذهب كمشروعية عليا للنظام :

١- **ضمانة القمع :** تتقرر هذه الضمانة لحماية مبادىء المذهب وأصوله وقيمه من أى خروج أو اعتداء عليه وعلى تعاليمه التى تشكل أساس النظام كله ، وعلى ذلك فالقمع هو من نصيب المنحرفين أو المرتدين أو غير القابلين للمذهب فالسلطة السياسية - كما عرَّفها مؤسسى الماركسية التقليديين (ماركس وانجلز) هى القهر المنظم الذى تمارسه الطبقة الحاكمة على الطبقة المقهورة لسحقها ، فالسلطة فى المجتمع البرجوازى هى قوة منظمة ومستخدمة لقمع الطبقة العاملة وجميع الكادحين ، وعلى ذلك فالسلطة الاشتراكية لابد أن تكون كذلك ،قوة منظمة لقمع البرجوازية بل وسحقها (١) للتمكين للمجتمع الاشتراكى وبنائه بناء سليما (٢) ، وعلى ذلك ففى ظروف الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية استخدمت الطبقة العاملة بالتحالف مع الفلاحين السلطة لسحق مقاومات الطبقة الرأسمالية لبناء الاشتراكية واذا كانت هذه الضمانة تظهر حدتها فى فترة التحول باعتبارها ضمانة أساسية وضرورية ، فانها تصبح فى فترة التحول من الاشتراكية الى الشيوعية أقل حدة اذ لا يظهر استخدامها الا عند التعرض للمنجزات الاشتراكية التى تظهر داخل المجتمع الاشتراكى نفسه . (٣)

وقد كشفت لنا التجربة السوفييتية منذ العهد الأول لقيام النظام الاشتراكى الماركسى عن قيام أداتين جبارتين وعنيفتين

(I) Lenin; selected work, V.2;Moscow,I967,P.275

(٢) دكتور يحيى الجمل ، المصدر السابق ص ٢٤٤ .
(٣) شيشيتين ، السلام والديمقراطية الاشتراكية ، ص ١٢ .

استخدمتا لسحق وابعاد واعتقال كل من أتى بفعل اعتبر من وجهة نظر المسئولين عن الحكم أنه خطر اجتماعى فيه اعتداء على نظام الدولة الاقتصادى أو الاجتماعى أو السياسى أو الفكرى وهاتان الوسيلتان هما البوليس السياسى والجهاز القضائى الجنائى.

أما البوليس السياسى :

فبالرغم من أنه لا يشغل أى مكان دستورى داخل النظام فانه كان يملك سلطات واسعة تتجاوز السلطات القضائية فقد كان فى مكنته الجبارة أن يوقع عقوبات بالسجن والعمل الاجبارى بمعسكرات العمل والنفى ، وتدبير المؤامرات، واحداث الاغتيالات التى أطاحت بالكثيرين من أفراد الشعب الأبرياء من رجالات السياسة والدولة والعسكريين والعديد من الطوائف الأخرى ، واستخدام أساليب التعذيب الوحشية ضدهم. وقد بلغت هذه الأداة أوج تسلطها واستبدادها وطغيانها ابان عهد رئيس البوليس السياسى " هنريج ياجودا" و " نيكولايجوف" ومن بعدهما "بريا" وبلغ عنف هذه الأداة مداها خلال عمليات التطهير مابين عامى ١٩٣٦-١٩٣٨ حين اعدمت الألوف الكثيرة من رجالات الدولة والحزب والجيش وبعض طوائف الشعب(١) دون أى مراعاة لأصول المحاكمات أو كفالة أى نوع من الضمانات ، اذ كان يكفى التوقيف المفاجىء والاعتراف السريع والمحاكمة السرية لينتهى الأمر بالاعدام وفى نفس الوقت ، وكان تبرير البوليس السياسى فى عمليات الاستئصال هذه هى حماية المذهب من خصومه .

هذا وقد نشأ البوليس السياسى فى الاتحاد السوفييتى كضمان لحماية المذهب والنظام الجديد منذ عام ١٩١٧ وذلك تحت

---

(١) هنرى شابيرو - الحياة فى الاتحاد السوفييتى بعد ستالين بيروت ص ٣٠، ٣١ .

اسم Cheka (١) ، وفى عام ١٩٢٣ أنشئت هيئة جديدة تحت اسم O.G.P.U. أعطيت نفس مهام الهيئة الأولى (٢)، وكانت خاضعة لاشراف وزير الداخلية ، وصدر دستور عام ١٩٢٤ ليؤكد مبدأ انشاء البوليس السياسى ، وفى يوليو ١٩٣٤ صدر مرسوم اللجنة المركزية التنفيذية للاتحاد السوفييتى حيث قرر انشاء هيئة جديدة للبوليس السياسى، وأطلق عليها قومسيره وزارة الشعب للشئون الداخلية N.K.V.D. (٣) أعطيت سلطات عقابية غاية فى الشدة بحجة كون هذه الاجراءات ضمانة لسحق كل مخالف أو معارض للمذهب أو منحرف أو مرتد عنه .

وعن **الأداة الجنائية** فقد كانت أداة قادرة بما لها من اختصاصات واسعة ، بحيث كان فى مكنتها أن تقمع أقل البوادر دلالة على عدم التجاوب مع اتجاهات النظام ، وهذه الأداة لم تكن تملك المعاقبة على الفعل المكون للجريمة السياسية فحسب ، بل تعاقب أيضا على الرأى أو الاتجاه الذى يكشف فى وجهة نظر المسئولين عن كونه مناهضا للنظام ، ومن ثم لم تكن هناك حواجز تقليدية بين الفعل المكون للجريمة ، وبين الاتجاه أو الرأى الذى لم يبلغ مبلغها .

وهكذا أوكل تحقيق ضمانة السحق والقمع فى الاتحاد السوفييتى فى مرحلة التحول والانتقال من الرأسمالية للاشتراكية

(I) Lavroff(D.G.): Les libertés publiques en Union Soviétique,thése, 2éme éd,I963,P.I62
Schapero(L): The government and political of the Soviet union,3erd ed,London,I968,P.44

(2) "...the united state political directorate,usually known by its initials in Russian- O.G.P.U."see Schapiro: op. cit;P. 47

(3) "peoples commissarait for internal affairs"

لاداتين عنيفتين تملك كلتاهما أن توجه الحريات فى النطاق الذى يسمح به النظام ويقرره المذهب وبحيث لا تتعداه ، وهكذا كان قيام البوليس السياسى على هذه الشاكلة مظهرا من مظاهر تحلل السلطة السياسية من القانون فيكلما تُقدِر أنه يمس المذهب والنظام أو يهدده ، وهكذا كان قيام الاداة الجنائية وعلى الصورة المتقدمة المتحللة من كل أصل من أصول المحاكمات العادية والاجراءات الطبعية مظهرا من مظاهر بطش السلطة التى تُسخر فيها القانون لخدمة السياسة .

الا أنه بعد وفاة ستالين اختفت حدة هذه الصورة تماما ، وكما قرر الفقه الغربى(١) نفسه فقد تغير دور البوليس السياسى ولم يعد يرتكب ما كان يرتكبه ابان عهد ستالين ، كما حدث كثير من التطورات نحو تقدم النظام القانونى فى الدولة عن طريق الحد من غلواء ضمانات السحق والعقوبات القاسية ، بمعنى أن التطور قد أظهر عديدا من الضمانات القانونية (٢) كاختفاء مبدأ القياس فى المسائل الجنائية واحترام مبدأ عدم رجعية القوانين واعتبار العقوبة شخصية لا تطبق الا على المذنب دون أن تنسحب على عائلته كما كان الحال قبل التطور(٣) ، كما رُجع لأصول المحاكمات فيما يتعلق بحرية حقوق الفرد المتهم بجريمة سياسية .

(I) Aron (Raymond): Democratie et totalitarisme, éd, Gallimard, Paris, I965, P.325

(٢) وفى ذلك يقول شابيرو :

"...it is true to say that great improvements have taken plase in the Soviet legal system since the death of Stalin" See, Schapero: Op. cit;P.I58 & Lavroff: OP. cit; P. I30 et s.

(٣) هنرى شابيرو ، الحياة فى الاتحاد السوفييتى بعد ستالين ص ٣٩ ، ٤٠ .

٢ـ ضمانة الولاية :

وهى الصورة الأخرى من الضمانات المقررة لحماية المذهب وهى عبارة عن عديد من الامتيازات تمنح للمخلصين للمذهب ، وهى تفوق كثيرا من الامتيازات التى تمنح غيرهم الذين هم أقل منهم حمية ، وأقل استعدادا للدفاع عن المذهب والتضحية من أجله .

وتأسيسا على ذلك ، فان الحزب الشيوعى السوفييتى يملك وحده هذه الضمانة باعتباره النخبة المخلصة والطليعة القائدة للمذهب ، باعتباره ممثل ضمير الطبقة الحاكمة وراعى أيديولوجيتها ، ونتيجة لذلك فان الحزب يملك وحده كل سيطرة على مقدرات المجتمع ، فى كافة المجالات وعلى كافة المستويات والتنظيمات(١) ، وتأتيه ضمانة الولاية باعتباره مسلحا بالمعرفة العلمية للنظرية ، ولأنه يرشد الى المعرفة الصحيحة بقوانين التطور مما يتيح له عن طريق ما يملكه من تجربة نضالية أن يتمتع بالنفوذ الكبير لقيادة الجماهير ومنظماتها ويتغلغل فى مرافقها ومؤسساتها ، بما له من حق الولاية عليها ، وهكذا فان كل ما يصدر عنه يكون نافذا وكل ما ينهى عنه يكون ممنوعا ومحرما ، وذلك كله فى حدود ما يمليه عليه تطبيق المذهب ، وهكذا يكون الحزب الشيوعى(٢) فى مثل هذه الدول راعيا للأيديولوجية الماركسية ضمانا أساسيا من ضمانات حماية المذهب .

---

(١) الدكتور يحيى الجمل ـ المصدر السابق ٢٣٨ وبعدها .

(٢) ويقرر الدكتور يحيى الجمل " ان الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى باعتباره تنظيما سياسيا طلائعيا كان لا يضم حتى عام ١٩٤٧ أكثر من ٣ ٪ من المواطنين ، وهو الآن ورغم اتساع نطاقه لا يضم أكثر من ١٢ ٪ من هؤلاء المواطنين" وهو ما يؤكد ولاية أعضاء الحزب على ماعداهم من أفراد الشعب راجع فى ذلك المصدر السابق ص ٢٤٠ .

ثانيا : ضمانات لزوم استمرار المذهب

١- ضمانة استمرار صيانة المذهب من الانحراف أو السلبية :

اذا كان المذهب فى قلب شعوب هذه الدول عقيدة اجتماعية كما هو قائم فى رأس السلطة كمشروعية عليا ، فانه يجب أن تظل النظرة هكذا للجميع ، فتظل هذه النظرة للمذهب معلومة لديهم دون أن تتعرض لأى تحريف أو انحراف ، وحتى تظل هذه النظرة قائمة باستمرار ، فان ذلك يستلزم أن يمارس الحزب الطليعى والقائد وأجهزته بصورة دائمة ومستمرة اذكاء الروح بمبادىء المذهب، وهذا يعنى استمرار الربط بين الحزب وهو راع لهذه الأيديولوجية وبين الجماهير ، ذلك لأن من المكونات الأساسية للحزب الماركسى النظرية القائلة بضرورة الربط بين الحزب والجماهير ، واعتماده الدائم عليها عن طريق مايبذله من جهد تنظيمى ونشاط سياسى ، مستخدما كل وسائل التأثير الايديولوجى بالدعاية والاعلام السياسى ،وشرح السياسات لتحريك الطاقات الهائلة ، وتعزيز قدراتها عن طريق تشكيل رأى عام اشتراكى مذهبى(١) مبنى على نظام التربية الحزبية والسياسية متخذا فى ذلك كل أشكال الدعاية والتوعية القائمة على دوام احياء المذهب واستمراره فى قلب المجتمع ، وصيانته من كل انحراف ، حتى يثبت المذهب دائما فى فكر كل فرد ووجدانه واعتقاده أنه قيمة عليا تعبر عن الغرض الاجتماعى العام ، والقيم القانونية العليا التى يجب أن يسير النظام القانونى فى اطارها ، وبحيث يظل النظام دائما فى مسيره الصحيح كما رسمه المذهب - وعلى ذلك تعنى المذهبية بكل أساليب التوعية والدعاية والارشاد ، وبخاصة الشعبية منها(٢) ، وتربية

---

(١) كليمنكو - تنظيمات الحزب وتشكيل الرأى العام ص ٤٠ .

(٢) أوجانوف - الاشتراكية وحرية الفنان فى التعبير - مجلة الشرق ، العدد ٢١١ أكتوبر ١٩٧٤ ، ص ٧٣ .

الانسان الاشتراكى المذهبى على هذه الصورة هو ما عنى به برنامج الحزب الشيوعى السوفييتى الثالث فى مؤتمر الحزب الثانى والعشرين عام ١٩٦١ وجعله أحد المهام الرئيسية الثلاثة من أجل بناء المجتمع الشيوعى.

أما السلبية فان الحزب باعتباره راعى الأيديولوجية الماركسية فلابد أن يكون أعضاؤه فى حركة ديناميكية مستمرة من أجل اعلاء المذهب واحيائه فى كل فرصة ، لهذا فان الحزب لا يرضى لاعضائه أن يكونوا سلبيين ، فالسلبية هنا كالانحراف سواء بسواء ، لأن كليهما يضر بالمذهب ولا ينفعه ، لهذا فقد قام الحزب الشيوعى عام ١٩٧٣ (وكان يضم ١٤ مليون عضو) باجراء حركة تطهير بين صفوفه تشمل كل السلبيين الذين اتصفوا بالجمود والسلبية فبلغ عددهم مليونين أى بنسبة ١٤ ٠/٠ من عدد أعضاء الحزب .(١)

٢- **ضمانة استمرار شعبية الحاكم ودرايته الكاملة بالمذهب** : وهو ما يعنى أن الحاكم يجب أن يكون من صميم الشعب، ولا ينفصل عنه بمصالح وغايات أخرى حتى ولو كانت متصلة بالمذهب لأن انفراد الحاكم واستعلاءه وتجبره على الجماهير واستئثاره وحده بالسلطة وخضوع كل مؤسسات الدولة لارادته يؤدى الى أن يفقد أكبر ضمانة لاستمرار النظام. وهو السند الشعبى ، فالحاكم مهما كانت قوته وعبقريته لن يكون سندا للنظام ولا لاستمراره مالم يعضده ويؤيده الشعب لأن فى هذا التأييد تأكيدا لاستمرار النظام والمذهب واحياء له ، وعلى هذا فلابد أن تستمر شعبية الحاكم لأن فى ذلك ضمانا لاستمرار المذهب .

---

(١) جريدة الأهرام ، الصادرة بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٠ .

ولما تقدم كان المؤتمر العشرون للحزب الشيوعى السوفييتى المنعقد عام١٩٥٦ حريصا بعد التجربة القاسية المريرة التى مربها الحكم فىروسيا ابان عهد ستالين حتى موته عام ١٩٥٣ أن يشير الى وجهة اذكاء هذه الضمانة الشعبية للحاكم من جديد ،فأشار الى وجوب بعث مبدأ القيادة الجماعية من جديد ، ذلك أن عبادة الشخص وتأليهه انما تعنى استعظام دور شخص بمفرده والحط من دور الجماهير الأمر الذى يناقض الشيوعية من أساسها فالماركسية اللينينية وان كانت تقدر دور الزعماء وقادة الجماهير الشعبية ، فانها تعتبر دائما أن الجماهير الشعبية هىدائما القوة الفاصلة فى التاريخ، وقدأوضح لينين ذلك بقوله " ان عقل عشرات المبدعين يخلق أرفع مما لا يقاس به ما يخلقه عبقرى واحد" (١).

وأما دراية الحاكم بالمذهب، فان الحاكم يجبأن يراعى فى اختياره أن يكون أكثر الناس علما ودراية بالمذهب وأصوله ، وأن يكون المذهب راسخا فى وجدانه ، ذلك أن رسوخ العقيدة فى الوجدان أمر يتفاوت من شخص لآخر من حيث درجة العلم به والتمسك والتحمس للدفاع عنه ، وهذا التدرج فى الاخلاص للعقيدة الماركسيةهو الذى يؤدى فى مثل هذه الدول الى التدرج فى عضوية الدولة ، بمعنى أن التدرج فى عضوية الدولة لا يتم على أساس العنصر أو المال أو الثقافة أو الوضع الاجتماعى، بل على أساس التشبع بتعاليم المذهب والانتصار له ، وهو ما يعنى أن يكون الحاكم أشد الناس تحمسا للعقيدة وفهما لها باعتباره صورة لرأس النظام والعامل المحرك لطاقتها ، ويليه فى القيادة من هم أقل رسوخا وفهما للعقيدة ، ومن هؤلاء جميعا تتكون رؤوس القيادات الشعبية ، وعنهم ينتشر المذهب ويستمر بقوة وفاعلية .

---

(١) موجز تاريخ الحزب الشيوعى السوفييتى، دار التقدم ،موسكو ١٩٧٠، ص ٤١١ ، ٤١٢ .

وهكذا نرى أن شعبية الحاكم ودرايته الكاملة بتعاليم المذهب تمثل ضمانة لازمة وضرورية لاستمرار المذهب فى خطه الصحيح دون انحراف أو تحريف .

٣- ضمانة استمرار تكامل ارادة الشعب والسلطة : فى مثل هذه المجتمعات المذهبية تتكامل ارادة السلطة مع ارادة الشعب متمثلا فى مجموع أفراده ، بمعنى أن هناك اندماجا كاملا بين الارادتين الحاكمة والمحكومة باعتبار أن الجميع يؤمنون بالفكر الواحد ، والعقيدة الواحدة ، والعمل السياسى الواحد. الا أنه لـ يظل هذا التكامل مستمرا يجب أن يظل مشاركا فى الحكم ورقيبا عليه ، وينشأ عن هذا التكامل نتيجة حتمية هى استمرار المذهب وبقاوه حيا نابضا فى وجدان كل من الحاكم والمحكوم ، وهكذا يصبح استمرار التكامل بين ارادة السلطة والشعب ضمانا أساسيا لاستمرار المذهب .

٤- ضمانة استمرار الكفاح الطبقى من أجل توكيد المذهب : (١) حين تقيم الاشتراكية الماركسية سلطتها فانها تعمل على ادماج الطبقات سعيا لبناء المجتمع اللاطبقى ، وهو ما يعنى أن من مهام السلطة أن يستمر كفاحها الطبقى داخل المجتمع الاشتراكى نفسه حتى يتحقق لها خلق المجتمع اللاطبقى. ففى البلدان الاشتراكية الماركسية التى تقيم سلطتها على أساس الاعتراف بمبدأ الصراع الطبقى ، يكون هذا الصراع فى مرحلة النضال وصولا للسلطة مستمرا ويأخذ شكل الكفاح ضد قوى

---

(١) لمزيد من التفاصيل فى ذلك ، راجع :
* كيم ايل سونج ، حول مسألتى فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية وديكتاتورية البروليتاريا ص ٢٢ .
* لينين ، مختارات ، الجزء الثالث ، موسكو ١٩٦٨ ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ .
* ادواردها اللت كار : ثورة البلاشفة ، الجزء الثانى ، ص ٢٨٨ .
* افسينيف ، المصدر السابق ، ص ٢٦٧ ، ٢٧٧ .

الرأسمالية ،فاذا ما تقلدت السلطة أطاحت بها ، لكن ماشأن سائر الطبقات غير الرأسمالية التى لم تكن هدفا لصراعها للاطاحة بها؟ هل تظل كما هى بتمايزها الطبقى فى مجتمع ينشد اقامة مجتمع لا طبقى ؟

أمام هذا الوضع ينشأ أمام السلطة الاشتراكية الماركسية وضع يشكل بالنسبة لها كفاحا من نوع مغاير ، هذا الكفاح لا يستهدف القضاء على هذه الطبقات التىتتأرجح بين الرأسماليين والاشتراكيين وهم (الفلاحون والمثقفون والحرفيون) وانما هو كفاح من أجل تصفية انتماءاتهم الطبقية ، وتحويلهم بكلوسائل التثقيف والتلقين الى الطبقة العاملة ، كفاح لازالة ترددهم وشكوكهم حتى يصبح المجتمع الاشتراكى جميعه مجتمعا اشتراكيا عماليا ، وعلى ذلك فان الكفاح فى مرحلة البناء الاشتراكى مع هذه الطبقات كفاح منأجل التضامن والتماسك ، كفاح من أجل الوحدة الفكرية التى يتطلبها حياة المذهب واستمراره .

وتأسيسا على كل ما تقدم فانه فى ظل الضمانات المقررة لحماية المذهب مكملة بالضمانات التى لا تتصل بحمايته لكنها لازمة له باعتبارها من خصائصه تتحقق القيمة العليا والمشروعية العليا للمذهب الاشتراكى الماركسى، ومن ذلك نرىأن الدول المذهبية تتقرر فيها أنواع من الضمانات لا وجود لها فى ظل الدول غير المذهبية ، وهذا النوع من الضمانات المقررة لحماية المذهبأولبقائه واستمراره لا تتقرر لصالح حريات الفرد بل لصالح المذهب الذى هو أساس النظام ، وعلى ذلك فان الضمانات التقليدية تأتى فى هذه الدول المذهبية فى الدرجة الثانية ، وهذه يمكن أن تهدر لصالح القيمة العليا أى لصالح المذهب اذاما تعارضت معه ، ويرجع ذلك الى ما سبقأنأوضحناه منأن الدستور فى مثل هذه الدول ليست له أى قيمة ذاتية مستقلة عن ارادة

السلطة ، وهو ما يجعلها لا تخضع له ، وانما تخضع فقط للمذهب المادى الجدلى التاريخى الذى يمثل ما فوق سيادة القانون أو ما فوق الشرعية الدستورية .(١)

=oooo=

(١) راجع فى ذلك المزيد من التفاصيل :
Mouskhely (M.) & Jedryka(Z.) : Le Gouvernement de L'U.S.S.R; P.U.F;Paris, I96I,P.I56 et su.
Grigoryan (L.) & Dologopolov (Y.) :Fundamentals of Soviet stat law , P.P.,Moscow, I97I, P. 20-22

خاتمة

لسنا بحاجة الى تلخيص ما أوردناه أو ايجاز مافصلناه، وانما حاجتنا في خاتمة البحث أن نشير الى أن النظم السياسية المعاصرة جميعها قد انطلقت - رغم اختلافها وتباين عقائدها وتطبيقاتها - من نقطة أساس واحدة تستهدف تحرر الانسان وتحريره والعمل على اسعاده ، ومن ثم فان السلطة السياسية ممثلة الجماعة عليها أن تعكس هذا المطلب وتعمل من أجله ، ويجد هذا المسعى صداه فى الصراع الدائر بين المذاهب السياسية المختلفة حول الكيفية التى يمكن بها حل قضية التناقض بين السلطة والحرية وصولا لحل المشكلة السياسية أو مشكلة السلطة ، وهكذا أخذ كل مذهب يبحث من جانبه عن الصيغة الملائمة للرابطة السياسية التى تقوم بين الفرد والمجتمع .

تأسيسا على ذلك نستطيع أن **نقرر الحقائق التالية** :

أولا : أن المطلب الديمقراطى ، وقد كان يمثل لدى الشعوب كفاحها السياسى نحو التحرر من السلطة المطلقة لم يعد وحده كافيا لحل مشكلة الفرد الاجتماعية الاقتصادية ، كما أن المطلب الاشتراكى ، وقد كان يمثل لدى الشعوب كفاحها من أجل تحرير الغالبية من استغلال القلة لم يعد وحده أيضا كافيا لحل مشكلة الفرد السياسية ، فقد أظهر التطور اتساع دائرة الأفراد الطامحين فى السلطة ، وتعددت جوانب هذا الطموح ، فشملت المجالات الاجتماعية والاقتصادية الى جانب المجال السياسى التقليدى ، ونتج ذلك عن المضمون الجديد الذى أضفته

ظروف الحياة الحديثة على معنى الحرية بعد أن هيمن الطابع الجماعى على ظروف معيشة الفرد ووجوده ، وتفوق فيه قسط الممارسة المشتركة للحرية مقدار الممارسة الفردية لها ، مما بات لازما معه اتساع دائرة أطراف هذه الحرية ، ومن ثم لم يعد جائزا أن تقتصر على نفر قليل أو طبقة دون غيرهم ، وانما أضحت حقا لكافة أفراد الشعب . وليس هناك من شك فى أن التطور الذى لحق المطلب الديمقراطى التقليدى كما وكيفا قد فرض على السلطة السياسية أن تهىء امكانية المشاركة الفعلية لكل أفراد الشعب تبعا لمفهوم الحرية الجديد .

" فالمشاركة " و " التسيير الذاتى " و " ديمقراطية الحكم " و " دولة كل الشعب" و " دولة كل المواطنين" أصبحت كلها شعارات حديثة تسود الفكر السياسى المعاصر ، وتكشف عن أن الشعوب لم يعد يقنعها أو يرضيها حرية مجردة بمفهومها التقليدى الذى تحصل فى مقاومة السلطة والانعزال عن الجماعة أو تلك الحرية التى تضمن الطعام ثم تكمم الأفواه وتقضى على كرامة الانسان ، ومن ثم بات واضحا عجز أى من المطلبين (الديمقراطى أو الاشتراكى) على حدة من الوصول الى حل ملائم لقضية التناقض بين السلطة والحرية أى بين المجتمع والفرد .

ثانيا : تمثل الاشتراكية الديمقراطية الحل الوسط بين الليبرالية والاشتراكية المتطرفة ،وهى كنظام تحاول أن تقيم مجتمع التوازن الذى يتحقق فيه الحرية بجناحيها السياسى والاقتصادى والاجتماعى بعيدا عن مجتمع الاتفاق الذى يحل قضية التناقض بين السلطة والحرية لصالح الحرية الفردية ،وبعيدا عن مجتمع الاجماع الذى يتصور حل هذه القضية فى اعلاء الجماعة على الفرد ، ومن ثم كانت محاولة التوفيق بين مفهومى السلطة

والحرية فى ظل الاشتراكية الديمقراطية تمثل الصيغة المتوازنة بين صالح الفرد وصالح الجماعة ، ومن ثم بات الجمع وفى توازن بين كل من المطلب الديمقراطى والمطلب الاشتراكى أمل شعوب اليوم لانهما يكفلان معا حق توفير قدرة المساهمة لكل أفراد الشعب فى صنع القرارات المتصلة بجوانب حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتولى مسئولية تنفيذها ، وهو ما يعنى فى النهاية رفع وصاية القلة وطغيانها على المجتمع ، سواء قصد بهذا الطغيان استئثار طبقة من الناس القبض على مقاليد الحكم أو استئثارهم بنعم الحياة على نحو يحول دون امتدادها للآخرين ، وهكذا تضحى الاشتراكية بجانب الديمقراطية كل متكامل ومتلازم لا انفصام لاحدهما عن الآخر فى مجتمع يحاول أن يجمع وفى توازن بين اللامتناهى فى الكبر (وهوالمجتمع) وبين اللامتناهى فى الصغر (وهو الفرد) دون تغليب لارادة على أخرى .

وهكذا أضحت صياغة الاشتراكية الديمقراطية هى الصياغة الملائمة التى تنعقد عليها آمال شعوب اليوم شرقها وغربها فى حل قضية التناقض بين السلطة والحرية . ودليلنا على ذلك ما نشهده فى بعض الدول الاشتراكية المتطرفة من تطعيم نظامها ببعض عناصر الرأسمالية عن طريق منح مزيد من الحرية للوحدات الاقتصادية وتشجيع القطاع الخاص وأخذ عامل الربح كمقياس لتقييم المشروعات الاقتصادية (نظرية ليبرمان فى الاتحاد السوفييتى سنة ١٩٦٥) وهكذا عمدت هذه الدول بعد أن حققت الاشتراكية بها الى شىء من الديمقراطية ، أما دول الرأسمالية ، فبعد أن حققت الديمقراطية أولا عمدت – فى محاولة منها لتطويع المجتمع الرأسمالى بما يحميه من الثورة الشيوعية دون المساس بأصوله – الى استيعاب التطور ، ولم تتجاهل المتغيرات ، فأخذت بتطعيم نظامها ببعض عناصر الاشتراكية .

وهكذا فان الفكر السياسى والاقتصادى المعاصر وبعض مظاهر تطبيقاته يكشف عن محاولة التوصل الى صورة من الاشتراكية الديمقراطية (بخلاف أشكالها المختلفة التى ظهرت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر : اشتراكية نقابية ، طائفية ، فابية ، والتىكشفت عن عيوب حالت دون وضعها موضع التطبيق العملى) تسمح بتحقيق توازن يمكن من خلاله أن تتعايش الحرية السياسية (المطلب الديمقراطى) مع الديمقراطية الاقتصادية (المطلب الاشتراكى) أو بعبارة أدق يمكن معها تحقيق التضامن العضوى بين الحرية السياسة والديمقراطية الاقتصادية ، هذا التضامن الذى يمثل أمل شعوب اليوم فى الحرية والحياة دونمعاناة منكبت أو حرمان .

والواقع أن الاشتراكية الديمقراطية بهذا المفهوم، وبالرغم من صعوبة تحقيقها علميا - الا أنها أمام ما أظهرته سلبيات ومساوىء كل من الاشتراكية العلمية والرأسمالية الحرة التى تطورت الى رأسمالية مقيدة ، وأمام اصرار الشعوب - تظل دائما امرا يمكن التوصل اليه .

وهكذا يمكننا أن نتوقع أن تسود الاشتراكية الديمقراطية عالم الغد (غير القريب) لكن مع فروق فى التطبيق نظرالتمايز كل مجتمع فى تركيبه وظروفه وقيمه وتراثه عن المجتمع الآخر.

ثالثا : ونحن فى مصر اذا كنا قد اعتمدنا النظام الاشتراكى الديمقراطى بما يقوم عليه من مبادىء وأسس تكفل ديمقراطية الحكم والاعتراف بحرية الرأى والفكر والعقيدة ، والايمان بالتكافل والتضامن الاجتماعى فى ظل وحدة وطنية وسلام اجتماعى بعيدا عن أسلوب العنف والصراع بما يحقق فى النهاية توازنا بين أطراف الرابطة السياسية ... فيجب أن يكون منطلقنا فى تطبيق هذا النظام مبنى على الأصالة والمعاصرة ، أى

على الثبات الذى لا يغفل التطور ، وهو ما يعنى أن تكون قبضتنا قوية ممسكة برواسخ تراثنا وعقيدتنا ونظرتنا فى ذات الوقت باحثة وشاخصة لكل تغيير وتعديل يتلاءم مع ايمان العقل ولا ينكر ايمان القلب .

ونعنى مما تقدم أن الانتفاح على المذاهب والنظريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية - أيا كان مصدرها - وان كان أمر مأمور به فى الاسلام باعتباره فريضة على كل مسلم ، ذلك أنها من نتاج الفكر والعقل والحضارة الانسانية التى هى ملك كل الشعوب - الا أن الواجب يقتضى أن نأخذ منها ما لا يتعارض مع المبادىء والأحكام الأصولية التى تكشف عنها عقيدتنا الاسلامية ، وبما يحفظ علينا شخصيتنا الاسلامية ولا يفصمها عن أرض واقعها وتراثها .

فاذا علمنا أن سر صراعات المذاهب السياسية والاجتماعية والاقتصادية وما أدت اليه من اختلاف نظم الحكم السياسية يكمن فى أنها جميعا من نتاج العقل الذى حاول بفكرة المتعدد أن يجد الحلول المناسبة للمشكلة السياسية وصولا لصيغة ملائمة تحفظ لطرفى الرابطة السياسية (السلطة والفرد) توازنهما وعدم خصومتهما ، وبذلك برزت الأفكار ، وتعددت النظريات، واختلفت التطبيقات تبعا لاختلاف الحلول . واذا علمنا أن مصدر هذا الاختلاف يرجع الى أن العقل قد يخطى أو يصيب ، فمعنى ذلك أن صانع العقل (وهو الله سبحانه وتعالى) حين يشرع لصنعته التى يعلم سرها وجهرها ، فان شرعته وحدها هى التى تكشف عن الصواب ، وتأسيسا على ذلك وجب على المصنوع ان يطيع صانعه فيما أمر به ، وان يتجنب ما نهى عنه فى أمور دينه ودنياه، ولأن شرعتنا الاسلامية شرعة دين ودنيا ، فقد كشف لنا القرآن الكريم والسنة الشريفة دروب مصالح دنيانا التى تكفل للفرد حقه وللمجتمع حقه وفى توازن كامل لا يخل بين الحاكم والمحكوم

ودليلنا على ذلك ما يقدمه تراثنا الاسلامى ، وفى معين لا ينضب من مبادىء وأحكام أصولية تكفل احداث التوازن فى كافة العلاقات والسلوكيات والتصرفات سواء كان ذلك على المستوى الفردى أو الجماعى (١) وبما يحفظ على المجتمع سلامته ووحدته وعلى الفرد أمنه وأمانه .

وتأسيسا على ذلك فاننى لا أميل الى محاولات تنظير نظام حكمنا فى مصر على مفاهيم ونظريات وفلسفات أجنبية كشفت عنها حضارات شعوبها الخاصة بها ، فكانت وليدة بيئتها وخاصية من خصائص تفكير أهلها وفهمهم لأمور معاشهم ، خاصة اذا علمنا أن ما وصلت اليه دعوات الحض على المساواة والتكافل وحرية الرأى والعقيدة ونبذ للصراع وما الى ذلك من أمور تحفظ على الفرد حقه وللمجتمع حقه ، انما هى جميعا أمور قائمة فى تراثنا الذى كشف عنه الشرع منذ ثلاثة عشر قرنا قبل أن يكشف عنه العقل ، وعلى ذلك فمن خطأ الرأى أن ندعو لاعتناق هذه المبادىء من خلال أصولها الأجنبية ومصطلحاتها ، فأى مجتمع شأنه فى ذلك شأن الجسم الحى سواء بسواء ، اذا أدخل فيه ماليس منه رفضه واستعصى عليه .

---

(١) على سبيل الاستدلال :

* سورة المائدة ، آية ١٧، ٩٥ * سورة النساء ، آية ٥ ، ٢٩، ٩٧ * سورة الحشر ، آية ٧ * سورة الحشر ، آية ٧ * سورة الأعراف ، آية ١٢٨، * سورة النور ، آية ٢٣، ٢٧، ٢٨ * سورة الحديد ، آية ٧، ١٧ * سورة النجمة ، آية ٣٩-٤١ * سورة البقرة ، آية ٣٠، ١٧٨ * سورة طه ، آية ١١٦ * سورة الهمزة ، آية ١ * سورة الاسراء ، آية ، ١٥ * سورة الحجرات ، آية ١٢ * سورة الجمعة ، آية ١٠ . * سورة يونس ، آية ٩٦ * سورة الغاشية ، آية ٢١، ٢٢ * سورة الانعام ، آية ٩٨ ، * سورة النمل ، آية ٦٤ ، * سورة آل عمران ، آية ١٥٩، ١٩١ * سورة الشورى آية ٣٨ .

وتأسيسا على ذلك علينا - ونحن ندعو الى اعادة بناء الانسان المصرى أن نكشف صراحة عن تراثنا ونرتدى ثوبنا فنعلنها صراحة نظاما اسلاميا قائم أساسه على الشورى والعدالة الاجتماعية ، حتى يحتكم الناس فى تأصيلها وتفسيرها الى مصادرها الصحيحة التى لا تضل ولا تكشف عن هوى ولا تنحرف عن قصد السبيل . والاسلام لم يفرض نمطا محددا تقوم به الشورى وانما تركه للاجتهاد ، لكنه حرص على روح الشورى أو روح الديمقراطية باعتبارها خلق ومنهج حياة ،وسلوك ينتهى بالناس الى تحقيق مصالحهم ،وقد عرفت مصر فى القرن الماضى كلمة الشورى كرد فعل طبعى لمسمى الديمقراطية فسميت المجالس النيابية بها بمجالس الشورى أو شورى القوانين مكابرة واعتزازا بتراثنا الاسلامى .

وفى اعتقادى أيضا أن اعلانها اسلامية سوف يؤدى الى توظيف الفكر فندعم بذلك ايمان العقل بايمان القلب ونقضى بذلك على ظاهرة الانفصام فى الشخصية المصرية التى ظلت عهدا طويلا تقف بالعقل مشدودا الى النظريات الأجنبية فى حين ظل القلب مشدودا الى مسلمات القرآن والسنة دون التقاء بينهما مما أدى بنا الى التخلف والانهيار وعدم الاستقرار .

وخلاصة القول أننا فى مصر يجب أن نقيم اشتراكيتنا الديمقراطية فى السياسة والاقتصاد على أصولها القائمة على التراث ، وما لم يتحقق لنا هذا العود للتراث فقد حق فينا قول الشاعر " كتاركة بيضها فى العراء وملبسة بيض أخرى جناحا " وابتعدنا عن مقولة الشافعى فى التابعيين حين قال لهم " هم رجال ونحن رجال " .

وأسأل الله علم نافع ، وأعوذ به من علم لا ينفع .

والله ولى التوفيق ""

* * * * * * * * * *

المراجع

أولا : المراجع العربية

أ- المؤلفات العامة والرسائل العربية :

١- دكتور ابراهيم حاج موسى : التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان ، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة القاهرة ١٩٧٠ .

٢- دكتور ابراهيم درويش : الدولة ، نظريتها وتنظيمها ، القاهرة ١٩٦٩ .

٣- دكتور أحمد جامع : المذاهب الاشتراكية ، طبعة ثانية القاهرة ١٩٦٩ .

٤- دكتور أحمد عباس عبد البديع : تدخل الدولة ومدى اتساع مجالات السلطة العامة ، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة القاهرة ١٩٧١ .

٥- دكتور السيد صبري : مبادىء القانون الدستوري، القاهرة ، ١٩٤٩ .

٦- دكتور السيد خليل هيكل : الرقابة على المؤسسات العامة الانتاجية والاستهلاكية ، اسكندرية ١٩٧١.

٧- دكتور اسكندر غطاس : أسس التنظيم السياسي في الدول الاشتراكية ، القاهرة ١٩٧٢ .

٨- دكتور اسماعيل مرزة : القانون الدستوري، دراسة مقارنة بيروت ١٩٦٩ .

٩- دكتور أكثم الخولي : اشتراك العاملين في ادارة المشروعات الاقتصادية ، القاهرة ١٩٦٩ .

١٠- دكتور أنور رسلان : الديمقراطية بين الفكر الفردى والفكر الاشتراكى ، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة القاهرة عام ١٩٧١ .

١١- دكتور بطرس بطرس غالى والدكتور خيرى عيسى : المدخل فى علم السياسة ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ١٩٧٤ .

١٢- دكتور ثروت بدوى :

* النظم السياسية ، جزء أول ١٩٦٤ ، طبعة ١٩٧٤ .
* القانون الدستورى وتطور الانظمة الدستورية فى مصر ، القاهرة ١٩٧١ .
* ثورة ٢٣ يوليو وتطور الفكر الثورى فى مصر ، القاهرة ١٩٧٠ .
* أصول الفكر السياسى والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى ، القاهرة ١٩٧٢ .

١٣- دكتور جلال أحمد أمين : مقدمة الى الاشتراكية ، القاهرة ١٩٦٦ .

١٤- دكتور جلال ثروت : نظرية العمل الثورى ، طبعة أولى القاهرة ١٩٦٥ .

١٥- دكتور جلال يحيى : الثورة والتنظيم السياسى ، القاهرة ١٩٦٦ .

١٦- دكتور راشد البراوى :

* النظام الاشتراكى ، طبعة أولى ، القاهرة ١٩٥١ .
* المذاهب الاشتراكية المعاصرة ، طبعة أولى القاهرة ١٩٦٧ .

١٧- دكتور رفعت المحجوب :
* الاقتصاد السياسى ،جزءين ،القاهرة ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ .
* اعادة توزيع الدخل القومى،القاهرة ١٩٦٤ .

١٨- دكتور سعاد الشرقاوى : النظم السياسية فى العالم المعاصر ، القاهرة ٧٤:١٩٧٥ .

١٩- دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور : ثورة ٢٣ يوليو وتحقيق الاستقلال الوطنى ، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٧١ .

٢٠- دكتور سعيد على يحيى : الرقابة ومدى تأثيرها على استقلال المشروع الاقتصادى العام ، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة الاسكندرية ١٩٦٨.

٢١- دكتور سليمان محمد الطماوى : القضاء الادارى ورقابته على أعمال الادارة ، طبعة أولى، القاهرة ، ١٩٥٥ .

٢٢- دكتور صلاح نامق : دراسات فى الاشتراكية ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٢٣- دكتور صوفى أبو طالب : مبادىء تاريخ القانون، القاهرة ١٩٥٧ .

٢٤- دكتور طعيمة الجرف :
* دروس القيت فى القانون العام على طلبة كلية الحقوق بجامعة القاهرة فرع الخرطوم دراسات للدبلوم العام ١٩٧٢ .
* المدينة الفاضلة بين مثالية افلاطون وواقعية أرسطو ، القاهرة ١٩٦٨ .
* مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون ، القاهرة ١٩٦٣ .
* نظرية الدولة والأسس العامة للتنظيم

٢٤- دكتور طعيمة الجرف :

* ديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة طبعة دار الشعب ، يوليو ١٩٧٣ .

٢٥- دكتور عبد الحميد حشيش : دروس فى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، النظرية العامة للثورة ،القاهرة ، ١٩٦٦ .

٢٦- دكتور عبد الحميد متولى :

* القانون الدستورى والانظمة السياسية طبعة خامسة ، اسكندرية ١٩٧٤ .

* أصول نشأة الدولة ، اسكندرية ١٩٦٦ .

* مبادىء نظام الحكم فى الاسلام مع المقارنة بالمبادىء الدستورية الحديثة ، اسكندرية طبعة أولى ١٩٦٦ .

٢٧- دكتور عبد الحميد القاضى : تمويل التنمية الاقتصادية فى البلدان المتخلفة ، القاهرة ١٩٦٩ .

٢٨- دكتور عبد الحرمن نورجان : القضاء الادارى فى العراق ، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة القاهرة ١٩٦٥ .

٢٩- دكتور عبد الهادى النجار : الفائض الاقتصادى الفعلى رسالة دكتوراه ، القاهرة ١٩٧٤ .

٣٠- دكتور عبد الفتاح حسنين العدوى : الديمقراطية وفكرة الدولة ، القاهرة ١٩٦٤ .

٣١- دكتور عبد السلام ذهنى والدكتور وايت ابراهيم : فى الأنظمة الدستورية والادارية والقضائية المقارنة (مجموعة رسائل ، الرسالة الثانية) مطبعة الاعتماد ١٩٣٤.

٣٢- دكتور عبد اللطيف أحمد على : التاريخ اليونانى ١٩٦٣ .

٣٣- دكتور عبد المنعم فوزى : السياسة المالية فى النظام الاشتراكى ، القاهرة ١٩٦٧ .

٣٤- دكتور عبد الكريم أحمد محمد : القومية والمذاهب السياسية ، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة القاهرة ١٩٧٠ .

٣٥- دكتور عثمان خليل عثمان : الاتجاهات الدستورية الحديثة ، القاهرة ١٩٥٦ .

٣٦- دكتور عزمى اسلام : جوك لوك ، القاهرة ١٩٦٤ .

٣٧- دكتور على البارودى : الاشتراكية العربية ١٩٦٧ .

٣٨- دكتور فؤاد العطار :

* القضاء الادارى، القاهرة ١٩٦٣/٦٢.

* النظم السياسية ، القاهرة ١٩٦٨ .

٣٩- فؤاد محمد شبل : الدستور السوفييتى، دراسة تحليلية انتقادية ، رسالة جامعية ، طبعة أولى ، القاهرة ١٩٤٨ .

٤٠- دكتور محسن خليل : النظم الدستورية والقانون الدستورى، جزءين ١٩٦٩/٦٨ ، طبعة ثانية ١٩٧١ ، اسكندرية .

٤١- دكتور محمد عبد المعز نصر : فلسفة السياسة عند الألمان، اسكندرية ١٩٧١ .

٤٢- محمد الغزالى : الاسلام ومناهج الاشتراكية ، طبعة ثالثة ١٩٥٤ .

٤٣- دكتور محمد الشافعى عبد الرءوف : التنظيمات السياسية الشعبية ، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة القاهرة ١٩٧٣ .

٤٤- دكتور محمد طه بدوى : أصول علم السياسة ، طبعة رابعة ١٩٦٧ .

٤٥- دكتور محمد عصفور :

* سيادة القانون ، القاهرة ١٩٦٧ .

* أزمة الحريات ، طبعة أولى ١٩٦١.

٤٦- دكتور محمد كامل ليلة : النظم السياسية ، القاهرة ١٩٦٨.
٤٧- دكتور محمد فتحى الشنيطى : النظرية السياسية عند هيوم ، القاهرة ١٩٦٢ .
٤٨- دكتور محمود الدرة : تجربة الشيوعية فى الصين، طبعة أولى ، القاهرة ١٩٦٤ .
٤٩- دكتور محمود السقا : تاريخ القانون المصرى من العصر الفرعونى حتى نهاية العصر الاسلامى، القاهرة ١٩٧٤ .
٥٠- دكتور مصطفى أبو زيد :
* فى الحرية والاشتراكية والوحدة ، اسكندرية عام ١٩٦٦ .
* الاشتراكية والفكر الاشتراكى العربى، اسكندرية ١٩٦٨ .
٥١- دكتور مصطفى الخشاب : تاريخ الفلسفة والنظريات السياسية طبعة أولى ، القاهرة ١٩٥٣.
٥٢- دكتور مصطفى صفوت : مصر المعاصرة وقيام ج.ع.م القاهرة ١٩٥٩ .
٥٣- دكتور مصطفى كامل : شرح القانون الدستورى ١٩٥٢ .
٥٤- دكتور نبيل الروبى : التضخم فى الاقتصاديات المتخلفة ، اسكندرية ١٩٧٣ .
٥٥- دكتور نزيه الصادق المهدى : الملكية فى النظام الاشتراكى ، القاهرة .
٥٦- دكتور نعيم عطية : الربط بين القانون والدولة والفرد ، القاهرة ١٩٦٨.
٥٧- دكتور وحيد رأفت ووايت ابراهيم : القانون الدستورى، القاهرة ١٩٣٧ .

٥٨- دكتور يحيى الجمل : النظم السياسية المعاصرة ، دار النهضة العربية ، القاهرة .

***

ب - مؤلفات مترجمة للعربية :

١- أحمد سيكوتورى : افريقية والثورة. طبعة ثانية ، القاهرة ١٩٦٨ .

٢- ادوارد هاللت كار : ثورة البلاشفة (١٩١٧-١٩٢٣) جزءين القاهرة ١٩٧٠.

٣- الكسندر كليموف : الديمقراطية التعانية اليوم. مطبوعات وكالة نوفوستى ١٩٧٠.

٤- أرنست باركر : النظرية السياسية عند اليونان، القاهرة ١٩٦٦ .

٥- اندروجرانت : الاشتراكية والطبقات المتوسطة ، اخترنا لك العدد ١٦٤ .

٦- برتراند راسل : السلطة والفرد ، القاهرة ١٩٥٣ .

٧- بنيامن لبنكوت : النظرية الاشتراكية ، القاهرة ١٩٥٦.

٨- بول لويس : الفكر الاشتراكى فى مائة وخمسين عاما ، جزءين ، القاهرة ١٩٧٢ .

٩- بيلودسوف ولاغوتين : اقتصاد الاتحاد السوفييتى فى الخطة الخمسية التاسعة ، دار التقدم موسكو ١٩٧٣.

١٠- بيير م : تاريخ الاشتراكية البريطانية ، جزءين، القاهرة.

١١- توم نيرن : الاشتراكية الانجليزية من كتاب تجارب اشتراكية للمؤلف سارتر بيروت ١٩٦٦ .

١٢- جيفرى براون : الحضارة الاوروبية فى القرن التاسع عشر (١٨١٥-١٩١٤) بيروت ١٩٦٣ .

جول موش : الاشتراكية الحية ، اخترنالك العدد١١٧ ٠

١٤- جاك ماريتان : الفرد والدولة ، بيروت ١٩٦٢٠

جوندلين كارتر وجون هبرز : نظم الحكم والسياسة فى القرن العشرين، القاهرة ١٩٦٢ ٠

- جورج جورفتش : دراسات فى الطبقات الاجتماعية ،القاهرة ١٩٧٢ ٠

- جان دونديه :الدولة ، القاهرة ١٩٥٨ ٠

- دافيد كوشمان : النظام السياسى فى الولاياتالمتحدة ، القاهرة ١٩٥٥ ٠

- راتكوفيتش : الاشتراكية والدولة ودور العنف فى التاريخ ٠ طبعة أولى ٠ بيروت ١٩٦٥ ٠

- روبرت داهل : الجديد فىالتحليل السياسى ، القاهرة ١٩٦٥ ، العدد ٣٦٧ كتب سياسية ٠

٢- روبرت ماكيفر : تكوين الدولة٠ بيروت ١٩٦٦ ٠

٢٢- روبرت هليبرونر : قادة الفكر الاقتصادى ، القاهرة١٩٦٣٠

٢٣- زاغورودنيكوف وآخرين : نبذة موجزة عن القانون الجنائى فى البلدان الاشتراكية ، موسكو ٠

٢٤- سموليارتشوك : نبذةموجزة عن قانونالعمل فىالبلدان الاشتراكية ، دار التقدم ، موسكو ٠

٢٥- شيتينين : السلام والديمقراطية والاشتراكية ،دار التقدم موسكو ١٩٧٠ ٠

٢٦- فينوغرادوف : التأميم الاشتراكى للصناعة والبنوك،دار التقدم ، موسكو ٠

٢٧- فرتيز مورشتين : دولة دولة الادارة ، القاهرة ١٩٦٣٠

٢٨- كروسلاند : مستقبل الاشتراكية ، جزءين، نوفمبر ديسمبر ١٩٦٥، اخترنالك ، العددين ١٩١ ، ١٩٢ ٠

٢٩- كرين برنتون : دراسة تحليلية للثورات ، القاهرة ديسمبر ١٩٦٦ ٠

٣٠- كول ج. هـ :
* تاريخ الفكر الاشتراكى، القاهرة مجلد ٣ جزء ٢ ابريل ١٩٦٥ ، مجلد ٤ جزء ٢ ديسمبر ١٩٦٥ .
* الماركسية والفوضوية (١٨٥٠-١٨٩٠) القاهرة يناير ١٩٦٣ .
* الدولية الثانية ، القاهرة ، أغسطس ١٩٦٣.
* الشيوعية والديمقراطية ، القاهرة ، بدون.

٣١- مارجريت كول : قصة الاشتراكية الفابية ، القاهرة ، مايو ١٩٦٤ .

٣٢- ميلوش ميمتيا : ثلاثون عاما من عمر جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية ، بلغراد .

٣٣- ميلينى بيشاكوفتش : عشرون عاما على اقرار نظام الادارة الذاتية فى يوغوسلافيا . بلغراد . ١٩٧٠ .

٣٤- موروزوف : المبادىء الاساسية فى التخطيط العلمى الاقتصادالقومى ، دار التقدم ، موسكو .

٣٥- نيكيتين : اسس الاقتصاد السياسى فى الدول الاشتراكية القاهرة ،يوليو ١٩٦٣ .

٣٦- نايدان باسيتش وآخرين : الاشتراكية والدولة ، بيروت طبعة أولى ١٩٦٥ .

٣٧- هارى ليدلر : الحركات الاشتراكية ، القاهرة ، ابريل ١٩٦٦ .

٣٨- هارولد ويلسون : ماهية الاشتراكية البريطانية ،القاهرة كتب سياسية ، العدد ٣٦٦ فى ١٩٦٥/٢/١٠ .

٣٩- هارولد لاسكى : الحرية فى الدول الحديثة ، القاهرة ١٩٥٧.

٤٠- هنرى شابيرو : الحياة فى الاتحاد السوفييتى بعد ستالين بيروت .

٤١- هارولد لاسكى : الدوله ، القاهرة ١٩٥٨ ٠
٤٢- ليكوفاليديا : التامين الاجتماعى، وكالة نوفوستى، موسكو ١٩٧١ ٠
٤٣- لينين :
* الدولة والثورة ، القاهرة ١٩٧٠ ٠
* مختارات جزءين ٢،٣ دار التقدم ، موسكو ١٩٦٨ ٠
* مهمات الاشتراكيين الديمقراطيين الروس دار التقدم ، موسكو ١٩٦٩ ٠
* ماهى سلطة السوفييت ، دار التقدم ، موسكو ١٩٧٣ ٠
* موضوعات نيسان ، دار التقدم ، موسكو ١٩٦٩ ٠
* مقالات وخطابات لمناسبة أعياد ثورة اكتوبر ، دار التقدم ، موسكو ١٩٧٠٠

***

(ج) المقالات :

١- ابراهيم سعد الدين : نشوء وتطور النظام الرأسمالى، مجلة المحاماة ٠ اكتوبر ١٩٦٥ ٠
٢- ابراهيم عبد الرحمن : التكنولوجيا ومشاكل التنمية جريدة الجمهورية العدد ٧٦٩١ فى١٩٧٥/١/١٦٠
٣- دكتور أحمد سويلم العمرى : اصالة نظام الاتحاد الاشتراكى العربى ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، العدد ٢٤ مارس ١٩٦٣٠
٤- السيد ياسين : السلطة بين الصفوة والجماهير ، مجلة الكاتب العددين ١١٦، ١١٧ عام ١٩٧٠ ٠

٥- أوجانوف : الاشتراكية وحرية الفنان فى التعبير، مجلة الشرق، العدد ٢١١ أكتوبر ١٩٧٤ .

٦- ايليا حريق : المادية الديالكتية ونظرتها للتاريخ مجلة الآداب ،العدد ٥ السنة ٧ عام ١٩٥٩ .

٧- دكتور ثروت بدوى : الدولة القانونية ، مجلة قضايا الحكومة ، السنة ٣ العدد ٣ لسنة ١٩٥٩ .

٨- دكتور جواد هاشم : تخطيط الاقتصاد القومى فى العراق، مجلة مصر المعاصرة يوليو ١٩٧٠ .

٩- دكتور حامد السايح : معالم على طريق التنمية فى السبعينات ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٤١ لسنة ١٩٧٠ .

١٠- دكتور حازم الببلاوى : التنظيم السياسى فى المجتمع التكنولوجى الحديث ، مجلة الفكر ، مجلد أول ،عدد أول الكويت ١٩٧٠ .

١١- دكتور رفعت المحجوب : ١٥ مايو ، ثورة التصحيح الفلسفة والمنهاج ، دار الشعب

١٢- ستينين : قانون ثابت لحياة الحزب، مجلة الشرق، العدد ٢١٠ سبتمبر ١٩٧٠ .

١٣- دكتور طعيمة الجرف : الاتحاد الاشتراكى العربى ،فلسفته وأهدافه ، المجلة المصرية للعلوم السياسية العدد ٦٢ ، مارس ١٩٦٢ .

١٤- دكتور ظريف بطرس : الحكم المحلى فى الاتحاد السوفييتى طبعة المنظمة العربية للعلوم الادارية ، السنة ٥٤ يناير / فبراير ١٩٧٧ .

١٥- دكتور عبد الحميد متولى : أصل نشأة الدولة ، مجلة حقوق اسكندرية ، السنة ١٣ العددان ١،٢عام ١٩٦٤/٦٣ .

١٦- دكتور عبد العزيز رفاعى : البرجوازية فى التاريخ الأوربى الحديث ، نشأتها وتطورها ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، نوفمبر ١٩٦٣ .

١٧- دكتور عبد المنعم جنيد : حول التنظيم السياسى فى جمهورية المجر الشعبية ، مجلة مصر المعاصرة أكتوبر ١٩٧٠ .

١٨- كمال رستم : جمال عبد الناصر زعيما ، مجلة الفكر المعاصر ، العدد ٦٩ نوفمبر ١٩٧٠.

١٩- دكتور كمال أبو العيد : وسائل التوازن الاجتماعى بين السلطة والحرية ، مجلة المحاماة ، العددان ١، ٢ السنة ٥٤ يناير / فبراير ١٩٧٧.

٢٠- كليمنكو : تنظيمات الحزب وتشكيل الرأى العام ، مجلة الشرق ، العدد ٢١١ أكتوبر ١٩٧٤ .

٢١- دكتور محمد الخفيف : التنظيمات السياسية ، مجلة المحاماة ، العدد الثانى ، اكتوبر ١٩٦٥.

٢٢- دكتور محمد حافظ غانم : الاتحاد الاشتراكى العربى لماذا قام ؟ المجلة المصرية للعلوم السياسية ، العدد ٢٤ مارس ١٩٦٣.

٢٣- دكتور محمد زكى المسير : دور الاثمان وتحديدها فى الاقتصاد الاشتراكى، مجلة جامعة القاهرة ، فرع الخرطوم بالسودان، العدد الثانى ١٩٧١.

٢٤- دكتور محمد طلعت عيسى : قوى الشعب العاملة فى الاتحاد الاشتراكى العربى ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، العدد ٢٤ مارس ١٩٦٣ .

٢٥- دكتور محمد طه بدوى : شرعية الثورة فى الفلسفة السياسية ، مجلة حقوق اسكندرية العددان ١، ٢ عام ١٩٥٤/٥٢ .

٢٦- دكتور محمد كامل ليلة : لمحة عن تطورنا الدستوري في عهد الثورة ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، العدد ٦٢ مارس ١٩٦٢.

٢٧- دكتور محمود خيري عيسى : الديمقراطية وجماعات الضغط ، المجلة المصرية للعلوم السياسية العدد ٢٢ يناير ١٩٦٣ .

٢٨- دكتور مصطفى كمال وصفى : المشروعية فى البلدان الاشتراكية ، مجلة العلوم الادارية ،السنة الثامنة ، العدد الثانى ١٩٦٦ .

٢٩- دكتور هنرى انيس ميخائيل : معالم النظام الاقتصادى فى الصين الشعبية ، المجلة المصرية للعلوم السياسية العدد ٢٥ ابريل ١٩٦٣ .

***

(د) وثائق :

١- ميثاق العمل الوطنى ١٩٦٢ .

٢- دستور مصر الدائم ١٩٧١ .

٣- برنامج العمل الوطنى المقدم من الرئيس السادات الى المؤتمر القومى العام الثانى فى دور انعقاده الأول فى ٢٣ يوليو ١٩٧١ .

٤- ورقة أكتوبر ١٩٧٤ مقدمة من الرئيس السادات ، طبعة الاتحاد الاشتراكى ، اللجنة المركزية .

٥- النظام الأساسى للاتحاد الاشتراكى العربى الصادر به قرار رئيس الاتحاد الاشتراكى رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥ .

٦- محاضر جلسات المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، المطابع الاميرية ١٩٦٢.

٧- تقرير الامانة العامة الذى أقرته اللجنة المركزية بشأن تطوير أسلوب العمل فى الاتحاد الاشتراكى ، طبعة الاتحاد الاشتراكى اللجنة المركزية ، يوليو ١٩٧٢.

٨- ٦ اكتوبر ومنجزاته ومسئوليات التنظيم السياسى (مجموعة وثائق وبيانات) طبعة الاتحاد الاشتراكى العربى، أمانة الشئون السياسية ، دار الشعب .

٩- تقرير لجنة تجميع اتجاهات الحوار حول تطوير الاتحاد الاشتراكى العربى ، طبعة الاتحاد الاشتراكى العربى ، اللجنة المركزية ، دار الشعب .

***

(د) خطب :

١- خطاب الرئيس جمال عبد الناصر :

* بمناسبة توزيع الأراضى الزراعية بالمنيا فى ١٩٥٥ .
* فى المؤتمر التعاونى الذى عقد بجامعة القاهرة فى ١٩٥٧/١٢/٥.
* فى الجلسة السادسة للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ١٩٦٢/٥/٢٩.
* أمام المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ١٩٦٢/٧/٢.
* فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ١٩٦١/١١/٢٩.
* فى المواطنين عقب انفصال سوريا عن مصر فى ١٩٦١/١٠/١٦ .

٢- خطاب الرئيس أنور السادات :

* فى عيد العمال فى أول مايو ١٩٧٤ .
* فى المؤتمر القومى المنعقد فى الفترة مابين ٢٢-٢٦ يوليو ١٩٧٥ جريدة الأخبار ١٩٧٥/٧/٢٤.
* أمام اللجنة المركزية فى ١٩٧٥/١١/٢٠ (ورقة عمل حول موضوع المنابر) مطبوعات الاتحاد الاشتراكى.
* فى العيد الرابع والعشرين لثورة ٢٣ يوليو (كشف حساب واستراتيجية دولة) .

٣- خطاب كيم ايل سونج :

* أمام المؤتمر التأسيسى لحزب العمل الكورى الشمالى عام ١٩٤٦ " من أجل تأسيس حزب موحد للجماهير العاملة " دار الطليعة بيروت .
* بمناسبة العيد العشرين لتأسيس الجمهورية الكورية " جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية هى راية الحرية والاستقلال لشعبنا والسلاح القوى فى بناء الاشتراكية الشيوعية " مطابع الأهرام ١٩٧٠.
* فى المؤتمر الثانى لحزب العمل فى ١٩٤٨/٣/٢٩" كل الجهود للنضال من أجل تدعيم القاعدة

الديمقراطية ومن أجل وحدة واستقلال البلاد" مطابع الأخبار ١٩٧١ .

* فى الاجتماع الكامل للجنة المركزية لحزب العمل الكورى فى ١٩٥٥/٤/٤" حول بعض مسائل عمل الحزب والدولة فى المرحلة الراهنة للثورة الاشتراكية" دار الطليعة ، بيروت .

* أمام العاملين فى حقل عمل الحزب الايديولوجى فى١٩٦٧/١/٢٥ " حول مسألتى فترة الانتقال من الرأسمالية للاشتراكية وديكتاتورية البروليتاريا" مطبعة الجمهورية ،بغداد١٩٧٠.

***

(و) مصادر أخرى :

١- الاشتراكية الديمقراطية ، طبعة المجلس الأعلى للجامعات المصرية ١٩٧٧ .

٢- الاشتراكية فكرا وتطبيقا : مجلة فكرية سياسية ، بلغراد ، العدد ٢، ٣ لسنة ١٩٧٤.

٣- الثورة والتغيير الاجتماعى : مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام أغسطس ١٩٧٧ .

٤- حقائق عن يوغوسلافيا : سكرتارية العلام للمجلس التنفيذى بلغراد ، بدون .

٥- دليل المعارف السنوية لوكالة نوفوستى للأنباء ،موسكو١٩٧٢.

ثانيا : المراجع الأجنبية

أ- المؤلفات العامة والرسائل :

I - ABEL(J.):The Nazi movement, why Hitler came to power, New York,I966

2 - ALMOND(G.)&POWELL(G.B.):comparative politics, Indian, Bomby, I972

3 - ARON(R.): Democratie et totalitarisme, Paris,Édition Gallimard, I965

4 - AVSENEV(M.)& others: Political economy of socialism, first pri., Moscow, I967

5 - BASAGIC & ADENOVIC: Agrarian policy and agriculture of Yogoslavia, Beograd,I968

6 - BASTID et Autres: L' idée de légitimite, Paris,P.U. F;I967

7 - BARTHELEMY(J.) et DUZE(P.): traité élémentaire de droit constitutionnel,Paris, I933

8 - BAUCHET(Bierre):La planification Français, Qunze ans d'expérience,éd du seul,I962

9 - BRIMO(Albert): Les grands courants de la philosophie du droit et de l'Etat, 2 éme éd, éd Pedone, Paris. I968

II - BRINTON(Gane): The anatomy of revolution,NewYork,I952

I2 - BOURGUIN(Maurce): Les systémes socialistes et evolution economique,3éme éd,Paris, I925

I3 - BURDEAU(Georges): Leslibertés publiques,3éd,Paris, I966

BURDEAU(Georges):Ladémocratie,Novelle éd, Paris,I966
*Le pouvoir politique et L'Etat,Paris,I943
*Traité de science politique,L.G.D.J;Paris, Ier éd 5Vol. I949-I953 ;2éme éd 5Vol.I966 -I970
*Droit constitutionnel et institution politiques, ed, I966 et I968

I4 - CHALES(E.M.):The new democracy and the new despotism, New York, I939

I5 - CHAMBRE(Henri):LE Marxisme en Union Soviétique, éd seul, Paris,I955
*Le pouvoir Soviétique,2éme éd, Paris,I959

I6 - CHESNOKOV &KURPUSHIN:Man and society,progress publishers, Moscow, I966

I7 - CHEVALLIER(J.J.):Les grands Œuvres Politiques,9éme, éd, Paris, I966
*"Cours d'histoire des idées politiques, recherches sur la naissance et le developement de L'idée democratique";Paris,I965 -I966

I8 - CHRISTNSON(R.) et JACOBS(D.): Ideologies and modern political science,Fir. ed,London,I972

I9 - CHKHIKVADZE(V.M.) & others:The Soviet form of pobular government,first pri.,progress publishers, Moscow, I972
* The Soviet stat and law, progress publishers, Moscow, I969
* The state, democracy and legality in the U.S.S.R; first pri;P.P., Moscow, I972

20 - CHWIEDUK(R.):political economy, V.2, P.W.N; Warsaw, I966

2I - COLE(Margaret):The story of Fabian socialism,London, I96I

22 - COLLIARD et autres :Préscis de droit publiques,Paris, Dalloz, I950

23 - CONNARD : Histoire de doctriens economiques,4éme éd, L.G.D.J;Paris, I943

24 - CORRY &ABRAHAM:Elements of democratic government,3ed, oxford university, New York,I958

25 - DAALDER(Hans):Cabinet reform in Britain, standford university press, Lond, I964

25 - FRIEDMAN (W.):Legal theory, 3er ed,, London

26 - FRIEDRICH(C.) & others:Totalitarian dictatorship and autoucracy, New York, I96I

27 - GARAUDY(Roger):"Karl Marx" Paris, éd seghers,I964
*Le grand tourant du socialisme, éd Gallimard, Paris, I969/I970

28 - GAUZNER(N.):social effects of the scientific and technological revolution under capitalism, Novosti press,Moscow, I973

29 - GREGG(Pauline):A social and economie history of Britain(I760-I960).Ltd; London, I962

30 - GOLOB(Eugeneo):The Isms.,Harper&Brothers,New York, I954

3I - GRIGORYAN(L.) &Others: Fundamentals of Soviet stat law, p.p.,Moscow, I97I
*Lepeuble au pouvoir, ed de l'agence de press Novosti,Moscow

32 - GROSS(F): The seizure of political power, New york, I958

33 - GROVE(J.W.): Government and industry in Britain, Longmans,London, I962

34 - GUETZEVITCH(B.H.): Les costitution Européennes,T.2, Paris, I95I

35 - HALAYYA(M.):An introdution to political science. Bombay, I967

36 - HALPERIN(S.W.):Moussolini and Italian Fascism,New York,I964

37 - HARREY(J.):Modern economics.2ed ed,Macmillan,London, I974

38 - HARPER & TOMPSON: The governement of Soviet Union, Nostrand commpany, New York, I952

39 - DAHL(Robert):Modern political analysis, New DelhiI972

40 - DAVID(René) et HAZARD: Les droit Soviétique,2vol, T.I Paris, I954

4I - DAVY(G.) et autres: Le pouvoir, T.2,P.U.F;Paris, I957

42 - DENIS(H.) : Histoire de la penseé economique,P.U.F; Paris, I966

43 - DERATHÉ(Robert): "J.J.Rousseau et la science politique de son temps ,Paris, I950

44 - DIECY : Law and opinion in England,London,I924

45 - DJORDJEVIC(Jovan): LaYougoslavie democratie socialste P.U.F;Paris, I959

46 - DOBB(Maurice): political economy and capitalism,London I95o

47 - DOYLE(P.): A history of political thought, London,I963

48 - DROZ(J.):Le socialism democratique(I864-I960),Armond Colin, Paris, I966

49 - DRU(Jean):L'Etat socialiste, L'experience Soviétique, Paris, I965

50 - DURBIN(Evan):The politics of democratic socialism, Broadway house, London , I957

5I - DUVERGER(Maurice):Droit costitutionel et institution politique, Paris, P.U.F; I956
*Sociologie politique,2ed,P.U.F;Paris,I967
*Institutions politique et droit constitutionnel,8éme éd I965; I0éme édI968; IIéme édI970,P.U.F: Paris

52 - ENGELS(F.):Anti-During,P.P;Moscow, I969

53 - ESMIN(A.): Le droit constitutionnel,T.I,Paris,I927

54 - FABRE(M.H.):Théorie des democratie populaires, éd Pedone,Paris,I950
*Democratie populaire et democratie socialiste, Paris, I968

55 - FERRETJANS:Essai sur la notion de propiété sociale,de la propriété privée a la propriété collective. l' experience Yogoslavie de socialisation de l'agriculture, thése, édL.G.D.J., Paris, I963

56 - HAURIOU(A.):Droit constitutionnel et institution politiques,Paris,2éme éd I966,3éme édI968, et 4éme édI970
*Traité de droit constitutionnel,Ier éd, I923

57 - HAYES(K.):Essays on nationlism,New York,I926
58 - HAZARD(J.):Law and social chang in the U.S.S.R;I953
59 - HAZARD et DAVID:Le droit Soviétique,T.2,Paris,I954
60 - HOOK(Sidny): Pour comprendre Marx, traduit de l'allemand,3éme éd, éd gallimard,Paris,I936
6I - HOPTER :Yougoslavia in crises(I934-I94I)columbia university press,New York,London,I962
62 - JACOBS(D.N.):The masks of communism, New York,I963
64 - JURIC(Dusan) et PUDAR(Sinisa):State and social system, of Yougoslavia,Beograd,I960
65 - KAPOOR(A.C.): principales of political science,New Delhi,I967
66 - KARDELY(Edvard):De la democratie populaire en Yougoslavie,le livre yogoslavie,Paris ,I949
67 - KOHN(H.):The idea of nationalism, New York,7th imp; I958
68 - KOSOLAPOV(R.): Communism and freedom, P.P;MoscowI970
69 KHUDOKORMOV(G.V.) & others: Political economy of socialism, Moscow, I967
70 - LACROIX(Jean):Marxisme,Existentialisme,Personnalisme, 2éme éd, P.U.F;Paris,I95I
7I - LAFERRIÉRE :Manuel de droit costiutionnel ,2éme éd, Paris,I947
72 - LALOY(Jean):Le socialism democratique,Paris, I967
73 - LAMPRECHT(P.): Lock-slections ,New York,I957
74 - LAPIERRE(J.W.):Le pouvoir politique,Paris,I953
75 - LAVROFF(D.G.):Les libertés publique en Union Soviétique,Thése,2éme éd ,I963

76 - LEFEBVRE(H.):Le Marxisme, II éme éd, P.U.F.,Paris,I966
77 - LHOMME(J.):Pouvoir et société economique, Paris,I966
78 - LLOYD(Christopher):Democracy and its rivals,longman, London, I938
79 - LENIN(V.I.):Selected works,2.Vol,Moscow, I960
* Selected works, 3.Vol, Moscow, I967
* Selected works, 5 th ed, Moscow, I968
* Marx and Engels, Marxisme philosophical materialism, Moscow, I965
* L'Etat et la revolution, ed en langues etrangeres, Moscow
80 - LEONHARD(W.):L'ideologie soviétiques contemporaine, T.2, theorie politiques, traduit de L'allemand, éd payot Paris, I963
8I - LEONTYEV(L.): Political economy, P.P.,first prin., Moscow, I972
82 - LESCUYER(George.):Cours de droit constitutionnel et institutions politiques, éd Cujas Paris, I968
83 - MACDONALD(Ramsy): The socialist movement(I835-I9II) Buther & Tonner, L td.,9 th ed,London, I93I
84 - MADGWICK(P.I.): Introdution to British politics, first pub., London, I970
85 - MARITEIN(J.):L'homme et L'Etat, Paris, I953
86 - MARX : Capital, a critical analysis of copitalists production, P.P.Moscow, V.I, I965

87 - MARX & ENGLES: Selected works, V.I,5th imp., Mosco
I962
*The German Ideology, progress pub.,Mosc
I968
88 - MAXY:Political philosophies, Mac Millan company,
New York, I948
89 - MC BRIAR(A.M.):Fabian and English politics(I884-I9
cambridge university press, London, I962
90 - MEAD(Margaret): Soviet attudes toward authority,
New York, I95I
9I - MARACA(Pero): The league of communist of Yougoslavi
Beogred, I966
92 - MORSTIEN(F.M.): The administrative state, U.S.A,I95
93 - MOULIN(V.Jean): L'Etat et le citoyen,Paris, éd de
seul, I967
94 - MOUSKHÉLY(M.): Le gouvernement de l'U.S.S.R.,P.U.F.,
Paris, 3 éme série, I96I
95 - NICOLA(A.):Comportent et structures sociale,P.U.F.,
Paris, I960
96 - NICOLIC(Pavle.):The socio-political systemof Yougos-
lavia, Beograde, I974
97 - PARETO(V.): Les systémes socialistes,Genève, éd Droz,
T.2, 3éme éd, I965
*Traité sociologie générale, Paris, I968
98 - PASIC(Najdan):Dictatorship by the proletariat or over
the proletariat, social thought and practic,
small library, Beograd

99 - PETKOVIC(Aleksandre):The socialiste alliance of the working people of Yougoslavia, Beograd,I965

I00- PERNOUD(R.):Les orgines de la bourgeoise, P.U.F., Paris, I947

I0I- PICHOT:La propriété dans l'enseignement social de l'eglise, Paris, I965

I02- PI TTRE(André):Marx et Marxisme, 4éme éd, P.U.F., Paris, I962

I03- POHORILLE(M.): The political economy of socialism, I968

I04- POPPER(K.P.):The open society and its enemies,V.2., London, I945

I05- POSK(K.): The new states of west Africa (P.A.L.)I964

I06- PRELOT(M.): Institution politiques et droit constitutionnel, Paris, 2éme éd I96I et 4éme éd, I969

*Histoire des idées politique, 3éme éd, Dalloz, Paris, I966

*Precis de droit constitutionnelle,Paris, I949

I07- POCHET(W.):Qu'est-ce que la philosophie Marxiste, Paris,I966

I08- RODEE(Anderson)& CRISTOL: Introdution to political science, international student edition, second ed, I967

I09- ROLL(Erich): A history of econamic thought,London, Ltd., I938

II0- POUGIER(Louis): L'erreur de la démocratie Français, Paris, I963

III- RUMYANTSEV(A.):Categories and laws of political economy of communism, P.P., Moscow, I969

II2- SABIN(G.):A history of political theory ,3 rd ed, oxford, I.B.H; Indian, I96I

II3- SCHARM & STUART(R.): The political thought of Mao Tse-Tung, New York, P.P; I969

II4- SCHLESINGER(R.):Soviet legal theory, 2ed, London,I95I

II5- SCHAPIRO(Leonard):The government and politicals of the Soviet Union, H.U.L.,3 rd ed,London, I968

II6- SCHUMPETER(J.): Capitalisme, Socialisme, et Democratie, Payot, Paris, I965, I972

II7- SIGMUND(P.E.):The Ideologies of the developing nations, U.S.A., I963

II8- SNUDEREL(Masko): Suveraineté et auto-gestion, in la constitution Yougoslavie de I963, éd Cujas, Paris, I966

II9- SOROKIN(P.A.):The sociology of revolution,Philadelphia, I925

I20- SOUKHAREVSKI(Boris): Problemes economiques du socialisme developpé en U.S.S.R, ed de l'agence de presse Novosti, Moscow, I974

I2I- STALIN: Des principes du léninisme, éd sociales, Paris, I947

*Les questions de léninisme,T.2,I947

I22- STACY(Frank.): The government of modern Britain, oxford university press, London, I968

I23- STEPAKOV & others: Elements of political knowlege, P.P. first prin., Moscow, I970

I24- STOYANOVITCH(K.):Le régime socialiste Yougoslavie, principe de la legalité socialiste, L.G.D.J; Prais, I96I
*Le régime de la propriété en U.R.S.S., Paris, I962

I25- SWEEZY(Paul.M.): The theory of capitaliste development, Dennis D Ltd.,London, I964

I26- UMANSKY(Y.):Constitutional rights of soviet citizens, Moscow, I955

I27- VARGA(Y.): Politico economic problems of capitalism. P.P., first prin., Moscow, I968

I28- VEDEL(Georges):Manuel elementaire de droit constitutionnel, Paris, I949

I29- VINCENT(Andre): Les revolutions et la droit,V.XvIII, L.G.D., Paris, I974

I30- VILLENEUVE : L'activité etatique, sirey, Paris,I954

I3I- WADE(E.C.S) & BRADLEY(A.W.): Constitutional law,7th ed, London, I965

I32- WALINE(Marcel):L'individualisme et le droit,2éme éd, I949

I33- WALTZER(H.) & others: Ideologies and modern politics, great Britain, I972

I34- WEBB(R.K.): Modern England "from the I8 th century to the present" George Allen & unwin Ltd,,first pub., London, I969

I35- WEIL(E.):Philosophie politique, I956

I36- WEYL(Roland):La justice et les hommes.,éd social,I962

I37- WILCZYNSKI(J.):The economics of socialism, London, I972

I38- WOLF(G.): La validité des actes d'un gouvernment de fait, R.D.P., I952

ب ـ مقـــالات :

I - CRVEN (K.R.):separer la parti du pouvoir, Q.A.S., No 84, Jani-Mars, I967

2 - DJORDJEVIC(Jovan): Socialist thought and practice, A theoretical, political and informative journal, A Yougoslav monthly, No9, septe-mber, Beograd, I977, Vol XvIII

3 - HAUG(W.F.) & Sadikovic (Cazim): Socialist thought and practic, A theoritical political and informative journal, A Yugoslavia monthly, I977, Vol XVII, No 9

4 - KARDELY(Edvard): La rapports economiques et politi-ques dans la société auto-gestionnaire socialiste, Questions actuelles du socia-lisme No I02 Avril-juin, Belgrade I97I
*La réforme ouvre une phasse de la auto-gestion,Q.A.S.,No 84,jani-Mars,I967

5 - NIKOLIC(P.): The socio-political system of yougoslavia, Beograd ed secretarait of information of the S.F.R. of Yougoslavia assembly,I974

6 - PACHITCH(Naidan): La democratie dans la société contemporaine, Q.A.S., No 54, juillet-septembre, Belgrade, I95?

7 - RADOMIC(Lubic): La décentralisation(en Yougoslavie) Revue International de droit compare,I956

8 - VEDEL(G.): Socialisme et democratie, Paris, conference,centre culture de l'U.R.S.S., janivier I967

جـ ـ مصـادر أخـرى :

I - Academy of sciences of the U.S.R.R. : The soviet state and law, P.P., Moscow, I969

2 - British politics, studies in history and politics, Heath & Company, printed in U.S.A., November,I968

3 - Marxiste 9-I5 mars, I966, Paris, éd sociales

4 - Revolutionary activities of comard K. IL SUNG, Pyong yang, I970

5 - The program of the league of the communist of yougoslavia,all nation press, New York, I958

6 - The constitution of the socialist fedral Republic of Yougoslavia, and constitutional Amendements, federal Assembly series, Belgrade, I97I

---ooOoo---

فهرست

الصفحة

مقدمة ٥

الباب التمهيدى

السلطة وما تثيره من مشكلات ١٤

* المبحث الأول : السلطة هى محور المشكلة السياسية .. ١٥
* التعريف بالسلطة ١٥
* المشكلة السياسية ١٦
* المحاولات الفكرية لحل مشكلة السلطة . ١٧
* لمن تكون السلطة فى الجماعة ... ٢١
* المبحث الثانى: مشكلات تثيرها فكرة السلطة السياسية . ٣٥
= المطلب الأول : تغير المعتقد بالسلطة وما يستتبعه من تغير فى عقائد الشرعية ... ٣٦
= المطلب الثانى : تغير سند السلطة وشكلها وطرق ممارستها بتغير الفلسفة السائدة . ٣٩

الباب الأول

القوى السياسية صاحبة السلطة فى المجتمع الاشتراكى ٥٩

الفصل الأول : (تمهيدى) الاشتراكية ، ماهيتها ، والتحول اليها ٦٠
* المبحث الأول : ماهية الاشتراكية والمبادىء العامة للفلسفة القائمة عليها ٦٢
* المبحث الثانى : مرحلة التحول الاشتراكى وأسلوبه .. ٦٨

الفصل الثانى : تحديد القوى السياسية صاحبة السلطة فى المجتمع الاشتراكى ٧٧

الصفحة

* المبحث الأول : الطبقة قوة سياسية ٧٨
= المطلب الأول : المادية الجدلية التاريخية ٧٩
= المطلب الثانى : المفهوم الماركسى للطبقة ٨٣
= المطلب الثالث : انفراد الطبقة بالسيادة والسلطة . ٨٨
* المبحث الثانى: قوى الثورة الاشتراكية الخاضعة للقيادة الطبقية ٩٥
* المبحث الثالث : قوى الثورة الاشتراكية المتحالفة وغير الخاضعة لقيادة طبقية ١٠٤
الفصل الثالث : الاطار السياسى لقوى التحول الاشتراكى ١٢١
* المبحث الأول : فكرة الحزب الواحد ١٢٣
= المطلب الأول : الأحزاب السياسية وعلاقتها بالديمقراطية وبقضية التحول الاشتراكى ١٢٣
= المطلب الثانى : الحزب الواحد فى الفكر الماركسى... ١٢٩
= المطلب الثالث : الحزب الواحد فى الدول النامية... ١٤٧
* المبحث الثانى : التنظيم السياسى فى مصر (اشكاله وتطوره) ١٦٣
= المطلب الأول : الاتحاد الاشتراكى وارتباطه بالتحول الاشتراكى ١٧٠
= المطلب الثانى : النظام الحزبى وارتباطه بمرحلة الشرعية الدستورية ١٩٢
* المبحث الثالث : الجبهة الاشتراكية ٢٠٢

الباب الثانى

ممارسة السلطة ونظرية الحكومة فى المجتمع الاشتراكى ٢١٨

الفصل الأول : أداة اسناد السلطة فى المجتمع الاشتراكى ٢١٩

الصفحة

* المبحث الأول : اسناد السلطة فى اطار التحـــول الديمقراطى للاشتراكية ٢٢١
= المطلب الأول : الديمقراطية والحرية ٢٢٣
= المطلب الثانى : العلاقة بين الديمقراطيـــة والاشتراكية ٢٢٥
= المطلب الثالث : أداة اسناد السلطة فى الفكـــر الاشتراكى الديمقراطى ٢٣١
= المطلب الرابع : مدى قبول الاشتراكيين للاشتراك فى حكومة غير اشتراكية . ٢٣٦
* المبحث الثانى : أداة الاسناد فى اطار التحول الثورى للاشتراكية ٢٤٩
= المطلب الأول : شرعية الثورة كأداة لاسناد السلطة ٢٥٠
= المطلب الثانى : الثورة كأداة اسناد للسلطـــة الاشتراكية ٢٦٣
الفصل الثانى : ممارسة السلطة فى المجتمع الاشتراكى ٢٧١
* المبحث الأول : تعدد مناهج وبرامج السلطـــة الاشتراكية ٢٧٣
= المطلب الأول : تعدد مناهج التطبيق الاشتراكى.. ٢٧٣
= المطلب الثانى : البرامج الاشتراكية ٢٨٥
* المبحث الثانى : السلطة الاشتراكية والمعارضة.... ٢٩٢
= المطلب الأول : اسقاط القلة المستغلة ٢٩٢
= المطلب الثانى : الاشتراكية الديمقراطية وفكـــرة المعارضة ٣٠٥
= المطلب الثالث : الاشتراكية الماركسية وفكرة الاجماع السياسى ٣١١

الصفحة

* المبحث الثالث : الاطار الدستورى للممارسة الاشتراكية ٣١٧
= المطلب الأول : الاشتراكية والنظام البرلمانى.. ٣١٨
= المطلب الثانى : الاشتراكية ومبدأ الفصل بين السلطات ٣٤٦
= المطلب الثالث : الاشتراكية وحكومة الجمعية النيابية ٣٦١

الباب الثالث

مجالات السلطة وحدودها فى المجتمع الاشتراكى ٣٦٨

الفصل الأول : مجالات السلطة فى المجتمع الاشتراكى ٣٧١
* المبحث الأول : المجال الاقتصادى ٣٧٢
* المبحث الثانى : المجال الاجتماعى ٣٩١
* المبحث الثالث : المجال الفكرى ٤٠٠

الفصل الثانى : حدود السلطة ونقطة التوازن بينها وبين الحرية ٤١٢
* المبحث الأول : نظرية الحرية فى المجتمع الاشتراكى ٤١٧
= المطلب الأول : مفهوم الحرية فى الديمقراطيات الاشتراكية ٤١٨
= المطلب الثانى : المفهوم الماركسى للحرية وارتباطه بالهدف الاجتماعى ... ٤٢٢
= المطلب الثالث : الحرية الفردية فى المجتمع الاشتراكى ٤٢٧
= المطلب الرابع : ضمانات الحقوق والحريات الفردية فى المجتمع الاشتراكى ٤٤٢

الصفحة

* المبحث الثانى : وسائل التوازن بين السلطة والحرية فى المجتمع الاشتراكى ٤٦٠
= المطلب الأول : القانون فى المفهوم الاشتراكى ... ٤٦٣
= المطلب الثانى : الشرعية الاشتراكية ٤٧٣
= المطلب الثالث : أساس الخضوع للسلطة الاشتراكية .. ٤٩٨
= المطلب الرابع : ضمانات المذهب أو الشرعية العليا . ٥٠٤

**

الخاتمة ٥١٨

فهرست المراجع ٥٢٥

..... ٥٥٨

والله نسأله التوفيق ،،،